مداخل ومنهجيات البحث في العلوم الاجتماعية

مدخل تعددي

تحرير

دوناتيلا ديلا بورتا

مايكل كيتنج

ترجمة

منال زكريا حسين

خالد عبد الفتاح

خالد كاظم

مراجعة: أحمد زايد

2957



المركز القومي للترجمة


تليجرام
هنا
سور الأزبكية

مداخل ومنهجيات البحث

فى العلوم الاجتماعية

(مدخل تعددى)

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين
المشرف على السلسلة: أحمد زايد

- العدد: 2957
- مداخل ومنهجيات البحث فى العلوم الاجتماعية: مدخل تعددى
- دوناتيلا ديلا بورتا، ومايكل كيتنج
- منال زكريا حسين، وخالد عبد الفتاح، وخالد كاظم
- أحمد زايد
- الطبعة الأولى 2020

هذه ترجمة كتاب:
Approaches and Methodologies in the Social Sciences:
A Pluralist Perspective
Edited by: Donatella della Porta and Michael Keating

The English edition was first published by the Syndicate of the Press of the University of Cambridge

هذا العمل يصدر بالتعاون مع مؤسسة فورد

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

مداخل ومنهجيات البحث

فى العلوم الاجتماعية

(مدخل تعددى)

تحرير: دوناتيلا ديلا بورتا
مايكل كيتنج

ترجمة: منال زكريا حسين
خالد عبد الفتاح
خالد كاظم

مراجعة: أحمد زايد



2020

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مداخل ومنهجيات البحث فى العلوم الاجتماعية: (مدخل تعددى)/
تحرير: دوناتيلا ديلابورتا، مايكل كيتنج؛ ترجمة: منال زكريا
حسين، خالد عبد الفتاح، خالد كاظم؛ مراجعة: أحمد زايد.
ط١، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠٢٠
٦٠٤ ص، ٢٤سم
١- البحوث الاجتماعية.

(أ) ديلا بورتا، دوناتيلا	(محرر)
(ب) كيتنج، مايكل	(محرر مشارك)
(ج) حسين، منال زكريا	(مترجم)
(د) عبد الفتاح، خالد	(مترجم مشارك)
(هـ) كاظم، خالد	(مترجم مشارك)
(ج) العنـــوان	٠٠١,٤٣٣

رقم الإيداع : ١٤٤٨٤ / ٢٠١٦
الترقيم الدولى : 978-977-92-0725-4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

التصدير

بدأ العمل في هذا الكتاب في بدايات عام ٢٠٠٠م، بمعهد الجامعة الأوربية (*EUI*)، حيث كان هناك عدد من طلاب الدكتوراه يشكون من قلة الاهتمام "بالمناهج الكيفية". كما كان هناك عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس الذين يشتغلون بالأساليب الكمية، وقد افترضنا أن بقية أعضاء هيئة التدريس كانوا يعملون بالطريقة الكيفية التي كانت معروفة بطريقة جوردان موليير في النثر. وقد كشفت سلسلة المناقشات والمناظرات عن أن الحديث في معظم هذه المناقشات كان يدور حول شيء آخر *[غير المنهج الكيفي]*، ربما يكون شكلاً ما من مبحث المعرفة أكثر من كونه منهجًا، وهو ما يعني أن ثمة منحى متواصلاً لهذا الفكر. في حين كان من الصعب النزول لأسفل لكي نعرف بالضبط ما المقصود "بالكيفي"، وإن كان ذلك واضحًا في أن التعريف المعارض "للوضعية"، فثمة وصف آخر وهو أن معظم الأساتذة وجدوا أنه من الصعب قبولهم لأنفسهم وكان ذلك أيضا موضوع خاضع للاعتبار.

لم يكن معهد الجامعة الأوروبية هنا وحده، لقد كان مجرد تعبيرًا أحدث عن المانوية التي يبدو أنها دفعت علماء الاجتماع لتعريف أنفسهم باعتبارهم من المعارضين. وفي الحقيقة أننا لا يمكننا أبدا العثور على اسم مشترك أو مفردة لكل المنحيين، ويفترض أن المسألة كانت أكثر تعقيدًا لكليهما. وقد كان واضحا أيضا أن معظم القضايا المطروحة لم تكن جديدة وإن كان تواترها في المناقشات الفلسفية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية يعود إلى العصور الكلاسيكية. وبدلا من الاستسلام لثقافة الحروب التي عصفت بكثير من كليات العلوم الاجتماعية، في الولايات

المتحدة، فقد قررنا إطلاق حوار بين مختلف المدارس والمداخل واستكشاف القضايا المطروحة. وفي اعتقادنا، إن أقل المطالب لدي طلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، هو التعرف علي النقاشات الحالية والقدرة على القراءة الناقدة لهذه القطعة من العمل وفهم وجهة نظرهم، أيا كان مصدرها. كما ينبغي لهم أن يكونوا علي وعي، وقادرين على الدفاع عن وجهة نظرهم التي اختاروها في عملهم. وإذا ما تم انتقاد وجهات النظر الأخرى، فينبغي أن يكون ذلك من منطلق المعرفة. وأخيرا، ينبغي أن نعرف كيف، وإلى أي مدى، فمن الممكن الجمع بين وجهات النظر المختلفة في تصميم البحث المتماسك.

وكانت النتيجة ندوة مشتركة لطلاب الدكتوراه في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية، والنظرية السياسية والاجتماعية في السنة الأولى. وكان هؤلاء الطلاب من أكثر طلابنا نقدًا، ممن يصرون على الوضوح والتماسك ويحثون أعضاء هيئة التدريس علي المناقشة مع بعضهم البعض. وإذا كان التأثير الفوري للندوة يتعلق بارتباك وتعقيد أفكارهم حول البحوث، فنحن نأمل أن تكون لديهم في نهاية الأمر فكرة واضحة عن المكان الذي يقفون فيه، فضلا عن مزيد من الفهم للقضايا المطروحة والتي تعد أقل مما ظهر للمرة الأولى. إن ميل الأكاديميين لاختراع مفاهيم جديدة، وتوسيع المفاهيم القديمة، وإعادة تسمية مفاهيم أخري وتقسيم أنفسهم إلى فصائل متحاربة قد ازداد مع مرور الزمن، وقد كان الجيل الحالي من طلاب الدراسات العليا هم الضحايا.

وبناء على اقتراح من هيلين والاس ***Helen Wallace***، ثم من مدير مركز الدراسات المتقدمة في معهد الجامعة الأوربية روبرت شومان، فقد قررنا تحويل هذا المقرر إلي كتاب. وقد دعانا ذلك إلي التفكير بعناية أكثر في محتوى الكتاب ومدي ترابطه، وإن كنا نعتقد أن تجربة المؤلفين في العمل معا لمدة عامين قد

ساعدتنا علي توضيح هذه القضايا. ونحن في هذا الكتاب لا نقدم منحنيّ واحدًا في العلوم الاجتماعية، أو محاولة لتجميع المناحي الموجودة ككل. إن هذا الإسهام التعددي، هو في اعتقادي أبلغ تعبير عن أنه لا يوجد منحي واحد يسمي "الطريقة الفضلى"، كما أنه يعكس التزاما بالتنوع والتسامح من المناهج المختلفة. ونحن لا نعتقد، مع ذلك، أن تفنيد هذه المناهج، وذلك باستخدام معايير مشتركة من الحجج، غير ممكن؛ ومن ثم فقد سعينا لتقديم مثل هذا النقاش عبر هذه الصفحات.

وقد جعلت بعض الخصائص المتعلقة بمعهد الجامعة الأوربية من هذا النقاش، ليس فقط نقاشاً فريدًا من نوعه، ولكنها جعلته نقاشاً أكثر تحديا. ولا يرجع ذلك فقط إلي أن قسم العلوم السياسية والاجتماعية يربط بعمق بين تخصصات متعددة، فهو يربط العلوم السياسية بعلم الاجتماع والعلاقات الدولية، والنظرية السياسية والاجتماعية كمكونات أساسية. وإنما يرجع أيضًا لكون هذا المعهد مؤسسة أوربية، يتعامل مع طلبة الدكتوراه القادمين من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وخارجه. وهؤلاء الطلبة يحملون معهم أسس الخلفية الغنية والمتنوعة، ويحملون معهم أيضًا المعرفة ليس فقط من بلدانهم، ولكن أيضا من المساهمات المحددة لمختلف التخصصات في تلك البلدان. وينتج عن ذلك، إن هذه الخلفيات تحفزنا باستمرار وتخلق لدينا تحديا للذهاب ليس فقط وراء خلفياتنا الفردية الخاصة، ولكن أيضا خارج التيار الرئيسي للأقاليم الناطقة بالإنجليزية، إلي تراث العلوم الاجتماعية ككل. إنها تدفع بنا لمعرفة لغات أخرى، ولقراءة لغات أخرى وربط الأفكار القادمة من التقاليد الوطنية المختلفة. ومن ثم فهي في الحقيقة تساعدنا على بناء، واتباع النهج العابر للحدود إلى العلوم الاجتماعية، من خلال التفاعلات اليومية.

ويتضح مما سبق أن مشروعنا هو وحدة أوربية في الأساس. وإن كان ذلك لا يعنى أن هذه الوحدة الأوربية تشير إلى وجود طريقة أوربية موحدة لقيام العلوم الاجتماعية يمكن أن تتناقض مع وحدة أمريكية. فدعاة الاختيار العقلانى، أو البنائية

أو المؤسساتية التاريخية هم أنفسهم تقريبا على جانبي المحيط الأطلسي. ومع ذلك؛ وفي أوربا نفسها، هناك عدد كبير ووافر من المداخل النظرية. إن التقاليد الفكرية الوطنية متعددة، وليس هناك من ميل لوجود نهج واحد للهيمنة في أي وقت أو أي مؤسسة. وكان ذلك هو الحال مع المشروع الأوربي نفسه، الذي كان عليه أن يجعل من وجهات النظر والتوقعات المختلفة تعيش معا في وئام أكبر أو أقل.

ومن أجل الضغط أكثر على التماثل والقياس، يمكننا تحديد ثلاثة توجهات واسعة التنوع. فهناك أولئك الذين يتشبثون بنهج واحد محدد، ويعتقدون أن الجميع يجب أن يتفقوا عليه. وهناك أخرون يفضلون نهجًا معينًا، وقد يرغبون في أن يسود، ولكنهم يدركون أن هذا ليس عمليًا، وأنه إذا كان هناك نهج واحد فلا يمكن أن يكتفي بذاته. وهؤلاء هم التعدديون النفعيون. وأخيرا، هناك أولئك الذين يرون أن التعددية إيجابية في حد ذاتها، لأن التعددية الفكرية يمكن أن تثري تجربة البحوث، حيث تشجعنا على التعلم والاستعارة من بعضها بعضًا. وهذا المنظور الأخير هو الذي دفعنا لجمع هذه المجموعة البحثية في هذا الكتاب. ونحن نعتقد أن العلم الاجتماعي يجب ألا يصبح سجين أي عقيدة ويجب أن يجدد نفسه باستمرار من خلال التعلم من التخصصات الأخرى والتطورات الجديدة، وإعادة زيارة الماضي. وهذا لا يعني أننا نعتقد أن "كل شيء مقبول" أو أن الباحثين يمكنهم الخلط أو التطابق بين أي فكرة، أو نهج، أو نظرية أو طريقة وفقا لهواهم. إن المنهجية مهمة، والصرامة الفكرية أمر ضروري في جميع المناهج، والوضوح والاتساق أمر حيوى.

وفي النهاية فنحن ممتنون ليافس ميني ***Yves Mény*** رئيس معهد الجامعة الأوربية ***EUI***، لما قدمه من دعم لهذا المشروع، وإلى سارة تاررو ***Sarah Tarrow*** لتحرير المساهمات، ولطلاب الدكتوراه لدينا للإلهام والنقد ..

الفصل الأول

المقدمة

دوناتيلا ديلا بورتا

مايكل كيتنج

يعد هذا الكتاب مقدمة للمداخل النظرية (المناحى) ومناهج البحث فى العلوم الاجتماعية. وتعد "المداخل النظرية" ***Approaches*** مصطلحًا عامًا؛ فهى مصطلح أوسع من النظرية وأوسع من المنهجية. وتشتمل المداخل النظرية على مبحث المعرفة أو الأسئلة حول نظرية المعرفة؛ والأسئلة حول أهداف البحث، سواء من أجل الفهم، أو التفسير أو من أجل معيارية التقييم؛ وتقع "النظريات البعدية" أو "ما وراء النظريات" بشكل خاص ضمن هذه المداخل النظرية. وترتكز المداخل النظرية على الافتراضات الأساسية حول السلوك البشرى، سواء أكانت وحدة التحليل هى الفرد أم الجماعة الاجتماعية، ودور الأفكار والاهتمامات فى هذا السلوك. ويعالج الجزء الأول من هذا الكتاب بعضًا من هذه المداخل النظرية، والتطورات التى لحقت بها، والقضايا الرئيسية التى تعالجها. فالمداخل النظرية، هى روح المشروع ككل، بجانب التعددية، ومن ثم فعلى القراء ألا يتوقعوا أن يأتى بناء فصول الكتاب على نحو متماثل أو تغطى صورة واحدة. وبدلا من ذلك، فسوف تعرض فصول الكتاب لتقاليد وتوجهات بحثية مختلفة، قد يتداخل بعضها أحيانًا، ويتعارض بعضها مع البعض الآخر بشكل أكثر وضوحًا أحيانًا أخرى.

وينتقل الجزء الثانى من هذا الكتاب إلى المسائل المنهجية، وكيفية الانتقال من مشكلة البحث إلى التصميم العملى للبحث والخيارات الأساسية لكيفية تبنى هذه

المناهج. ولن يخوض الكتاب فى التفاصيلى المتعلقة بالمناهج نفسها، ومن أجل هذا، فيجب على الطلاب محاولة التعرف على عديد من الأدلة المتوفرة أمــامهم. ومــع ذلك، فعلى فصول الكتاب أن تساعد الطلاب على قراءة وفهم البحوث على أســاس منهجيات مختلفة، فضلا عن مساعدتهم على توجيه خياراتهم الخاصة. ولــن يجــد القراء فى هذا الكتاب الخريطة المؤدية إلى طريق أو طرق الوصول إلى الهــدف النهائى خطوة بخطوة. ولكن بدلا من ذلك، فسوف يقدم الكتاب خريطة التــضاريس التى يعتمد عليها الطلاب فى مسارهم البحثى، مع الإشارة إلى المعــالم الرئيــسية ونقاط التحول التى من الممكن أن تواجههم أثناء السير فى هــذا الطريــق. وتتبــع المساهمات العديدة التى يعرض لها هذا الكتاب أساليب مختلفة، كما أنها لا تعكــس التفضيلات الفردية أو الوطنية فقط، ولكنها تعكس أيضا الطرق التى تطورت بهــا المداخل النظرية المختلفة، وأحيانا تعكس التفاعل بين بعضها بعضًا. ويقدم الكتــاب خليطًا متنوعًا من القواعد والرسوم التوضيحية والتعليقات، والمراجعات الخاصــة بالمناقشات المنهجية المتطورة والملموسة " لكيف ولماذا هذه الافتراحــات، وذلــك عبر الخطوات المختلفة لتصميم البحث وتطبيقاته.

الأسئلة الكبرى

هناك عدد من الأسئلة الكبيرة التى تعمل من خلالها المجموعة بأكملها. وأحد هذه الأسئلة الكبرى هو السؤال الأساسى حول نظرية المعرفة، وحول الذى نعرفــه وكيف نعرفه. ويعد هذا السؤال واحدًا من أقدم المشكلات الفلسفية التى لم تجد لهــا حلا يرضى الجميع. ولحسن الحظ، يمكننا أن نتقدم إلى الأمام دون أن نحتاج بشكل دائم إلى العودة إلى مثل هذه القضايا الأساسية؛ وإن كان ذلك، لا يتعــارض مــع أهمية أن نوضح الافتراضات المعرفية النظرية التى سوف ننطلق منها فى بحثنــا. ومن ثم نجد أن علماء الاجتماع يبذلون كثيرًا من الوقت فــى العمــل علــى هــذه

المفاهيم، التى ما هى (يقصد المفاهيم) إلا مجرد تمثيلات مجردة حول العالم الاجتماعى الذى يقومون بدراسته. وفى الواقع، فمن الصعب من دون مفاهيم أساسية كالطبقة والدولة والمجتمع، أن نرى ما يحدث حولنا؛ ولكن إذا ما استخدمنا هذه المفاهيم بطرق مختلفة جذريًا، فإن المعرفة المشتركة، والخلاف المستنير، يصبحان مستحيلين.

وثمة قضية أخرى مهمة وهى وحدات التحليل. وأحد التقاليد البحثية فى العلوم الاجتماعية، هى النزعة الفردية، التى ترى أن الأفراد هم الوجود الحقيقى (النزعة الفردية للوجود) أو أن الأفراد فقط هم الذين يمكنهم الفعل، ومن ثم فما العلوم الاجتماعية إلا دراسة ما يقوم به الفرد (المنهجية الفردانية). وتبدأ معظم إصدارات نظرية الاختيار العقلانى من الفرد مفسرة عمليات أوسع كالأفعال المجمعة لدى الفرد. ومع ذلك، فهناك مداخل نظرية أخرى تستخدم وحدات للتحليل أكثر اتساعا، حيث تتناول الجماعات أو المؤسسات مثل الطبقات، أو الجماعات الإثنية، أو المكانة. ويرتبط بهذه القضية مستوى التحليل: فهل نحن مهتمون فقط بوحُدات التحليل الصغرى (المايكرو) للسلوك واستنتاج العمليات الاجتماعية الأوسع (الماكرو) من هذا التحليل، أما أننا نستطيع التفكير على مستوى المجموعات الاجتماعية. فمثلا قد يهتم الباحثون بالعلاقات الدولية الخاصة بسلوك الأفراد والدول، وقد يفكرون فى نمط العلاقات الدولية باعتبارها نظامًا متألفًا له منطقه الخاص به؛ حيث يصر نقاد المدخل "الواقعى"/الإمبيريقى/ على أن الدولة نفسها لا تعبر عن هوية موحدة من الفاعلين. ففى حين تكون وحدة التحليل هى الوحدات الإمبيريقية المختارة للدراسة، فإن مستوى التحليل يهتم بالنظرية ومستوى التفسيرات القادرة على تفسير الفعل. ويأخذ المؤلفان فى هذا الكتاب وجهات نظر مختلفة حول هذه المسألة وعلاقة مستوى التحليل الجزئى بالمستوى الكلى، وهو أمر من المهم للقارئ أن يلاحظه.

ويتعلق النقاش الدائر فى العلوم الاجتماعية بنظرية الفعل: لماذا يفعل النـــاس ما يفعلونه. وقد يتخذ بعض علماء الاجتماع المنظور الفردى، مفترضين أن الأفراد مدفوعون بالمصلحة الذاتية، وأنهم سوف يفعلون كل ما يعظم المنافع الخاصة بهـــم منطق نزعة التبعية. ويقع هذا الافتراض خلف معظم نظريـــات الاختيـــار، علـــى الرغم من أن بعض أنصار الاختيار العقلانى قد يمتد بفكرة المصلحة الذاتية لتشمل سلوك الإيثار. ويرى النقاد، لغوًا، هذا الافتراض باعتباره افتراضًا لا يمكن الـــدفاع عنه، خاصة إذا امتد ليشمل كل سلوك. وثمة تفسير بديل للسلوك ينظـــر للـــسلوك باعتباره نتاجًا للمعايير المكتسبة والتنشئة الاجتماعية. وتلعب المؤسسات دورا فـــى كل من وضع محفزات للاختيار العقلانى وتوفير الآليات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتصرف الناس على أساس ما يعتبرونه الصواب وفقا لأيديولوجية أو وفقًا لمعايير أخلاقية. وفى السنوات الأخيرة، تجدد الاهتمام بدور الأفكـــار فـــى مقابـــل المصالح فى الحياة الاجتماعية والسياسية؛ وفى الطريقة التى يتم من خلالها إدراك المصالح المشروطة من خلال الأفكار.

وغالبا ما يتم الاعتراض على أهداف البحث فى العلوم الاجتماعية. فبالنسبة للبعض، يكون هدف البحث في العلوم الاجتماعية هو تفسير السلوك الاجتمـــاعى، بافتراض أن هناك أسبابًا يمكن معرفتها وقابلة للقياس. ويعتقد قليل من النـــاس الآن أن العلوم الاجتماعية تعمل بطريقة تماثل ميكانيكا نيوتن، عبر آليات ثابتـــة يمكـــن التنبؤ بها. ومع ذلك، فهناك بعض علماء الاجتماع، الذين يسعون إلى تقريب ذلـــك، وإن كانوا لا ينجحون دائما في هذا الأمر، نظرًا لأن هناك معلومات مفقودة، التى، من حيث المبدأ، يمكن توفيرها. وهناك من العلماء مـــن يفـــضلون التماثـــل مـــع البيولوجيا، حيث ينظرون إلى السلوك الاجتماعي باعتباره سلوكًا يتطور مع مرور الوقت استجابة للتعلم والتكيف. ويؤكد بعض العـــاملين ذوى النزعـــة المؤســـساتية

التاريخية على هذه الفكرة. ولكن هناك بعض علماء الاجتماع الذين ينفون فكرة التفسير والسببية تماما، ويسعون بدلا من ذلك نحو فهم دوافع الفاعلين وأهدافهم، التي لا تكون محددة سلفا في سلوكهم. وبالطبع يتنافى هذا الميل تماما مع موضوع العلوم الطبيعية، ويقترب من المدخل النظرى والمنهجية التي يستخدمها المؤرخون. وقد تم التعبير عن ذلك في العلم الاجتماعي الحديث باعتباره اختيارًا بين الفعل والتفسيرات البنائية، وتعد هذه المعضلة من المعضلات التي دار حولها النقاش الفلسفي القديم خاصة فيما يتعلق بمدى ما يملكه البشر من الإرادة الحرة في الاختيار.

ثمة انقسام مستمر في العلوم الاجتماعية بين أولئك الذين يفضلون تجزئة المادة إلى متغيرات، وأولئك الذين يفضلون التعامل مع الحالة ككل. ومن خلال خبراتنا، فثمة أسباب لهذا الخلط بين علماء الاجتماع، حيث يصر كثير منهم على التحدث بلغة المتغيرات أثناء تعاملهم مع الحالات الكلية، وأحيانًا يصرون على التحدث بلغة الحالات الكلية عند تعرضهم للمتغيرات. وسوف تتضح هذه الاختلافات في الفصول القادمة، وللكُتاب الذين يصرون على المدخل المتمركز حول المتغير والكُتاب الذين يفضلون المناهج الشمولية، تقدم دوناتيلا ديلا بورتا حجة أكثر وضوحًا. فمن وجهة نظرنا ليست هناك طريقة واحدة "صواب" عند القيام بالتحليل. فكل من البحوث المتمركزة حول المتغير والبحوث المتمركزة حول الحالات ككل ما هى إلا نواتج للتصورات الأولية والتنظير، فليست هناك حالات أو متغيرات لها وجود موضوعى. فإذا كنا مهتمين بالتفسيرات الضيقة والتعميمات باعتبارها متعلقة بحالات معينة، فمن المفيد عزل المتغيرات ودراسة تأثيرها على الحالات. وإذا كنا مهتمين بالسياق وتعقد النواتج، فإن الحالات الكلية قد تسهم في مزيد من التبصر. ومن ثم فمدخل ما قد يفسر جزءًا من الناتج في عدد كبير من الحالات، في حين قد يفسر المدخل الآخر جزءًا أكبر من الناتج من عدد أصغر من الحالات.

كما تنقسم المناهج أيضًا فى العلوم الاجتماعية. ويمكننا بشكل عام جـدًا أن نتحدث عن فروق بين المناهج الصعبة أو الثابتة (التى عادة ما تعتمد على نظريـة المعرفة والاعتقاد فى المفاهيم الاجتماعية الواقعية) والمناهج اللينة أو المرنة (التى تعتمد أكثر على التأويل). وعند الممارسة عادة ما تكون الأمـور أكثـر تعقيـدًا، فالأشكال المختلفة من المعلومات تصبح ملائمة لأشكال مختلفة من التحليل. فهنـاك مجال للجمع بين المناهج عبر مؤلف ثالث، ولكن، حتى نقوم بذلك، فنحن فى حاجة إلى توضيح الافتراضات الواقعة خلف كل واحدة منها، وأن نكون متأكدين من أنها غير متعارضة.

وتتفق معظم العلوم على مجموعة من المفاهيم والمفردات المـشتركة فيمـا بينها، حتى إن لم يكن هناك اتفاق على الجوهر، فعلى الأقل فنحن نعلم ما الـذى لا نتفق عليه. أما فى العلوم الاجتماعية فالمفاهيم عادة غير واضحة أو غيـر متفـق عليها، تأمل المعانى المختلفة للعولمة، والرأسمالية أو التغريب. وتتبـاين المفـاهيم عندما يستخدمها الناس بطرق مختلفة. وتكون المفاهيم "مفاهيم خلافية بالـضرورة" عندما لا تكون هناك إمكانية للوصول إلى معنى عام ومشترك، لأن هذه المفـاهيم تعتمد على مباحث معرفية مختلفة أو تعتمد على وجهات نظر راديكاليـة مختلفـة حول العالم. وحتى عندما لا تكون المفاهيم خلافية بالضرورة /متنازعًـا عليهـا/، فهناك دائمًا عدم اتفاق على المفردات اللغوية، فبعض الكلمات قد يـتم اسـتخدامها بشكل مختلف عبر التخصصات أو داخل نفس التخصص. وهذا الخلط كـاف فـى حالة الكلمات ذات المعانى المتمايزة. ويصبح هذا الخلط أكبر إذا ما كانت المعـانى متفقًا عليها بشكل جزئى وبينها تداخل. وينبغى على القراء أن يكونوا على وعـى بهذه المشكلة، ومن ثم فقد قدمنا ثبتا بالمصطلحات لمعانى بعض المفاهيم الأساسـية فى نهاية هذا الكتاب.

وفى النهاية، ثمة قضية أخرى متعلقة بالمعايير والقيم فى العلوم الاجتماعية. فثمة مدرسة فكرية فى علم الاجتماع تبحث بشكل صارم فى موضوع القيمة – العلوم الاجتماعية المتحررة من القيمة – تلك المدرسة التى تعتمد نموذج العلم الطبيعي. وقد تكون المعايير هى موضوع الدراسة فى حد ذاتها، بمقدار ما يمكنها أن تكون مفاهيم إجرائية ومقاسة؛ ولكن ينبغى على علماء الاجتماع أن يُنحوا القيم الخاصة بهم جانبًا. وقد يختلف آخرون بحجة أن كثيرًا من المفاهيم وجل لغتنا لها مضمون معيارى – تأمل هنا مفاهيم مثل السلام، والديمقراطية والشرعية – ومن الصعب فهمها من دون هذا المضمون. وقد يذهب البعض إلى أكثر من ذلك ويقول إنه، حتى فى القرن العشرين، ينبغى على العلوم الاجتماعية أن تهتم بالظروف التى من شأنها أن تحسن وضع الإنسان، أكثر من اهتمامها بالتفسير والتنبؤ، فالعلوم الإنسانية الجيدة هى تلك العلوم التى تقوم بذلك، ومن ثم فينبغى على العلوم الاجتماعية الرجوع إلى هذا الدور.

التقاليد القومية والتأثيرات عبر القوميات

نشأت العلوم الاجتماعية (فى مقابل الفلسفة) فى القرنين التاسع عشر والعشرين جنبًا إلى جنب مع الدولة الوطنية. وفى الغالب ظلت العلوم الاجتماعية ملتزمة بالخبرات والافتراضات الوطنية؛ حتى البيانات السياسية والاجتماعية مالت إلى أن تأتى من خلال الجماعات الوطنية. وكانت النتيجة هى "النزعة الوطنية المنهجية"، التى اتخذت شكلين: الشكل الأول: هو الميل إلى التعميم من خلال بلدة واحدة، وغالبًا ما يتم عرض هذه البلدة باعتبارها بادرة حداثة ونموذجًا من أجل المستقبل. أما الشكل الثانى فهو أسطورة نزعة الاستثناء، وبناء عليه فالبلدة الواحدة استثناء من القواعد العامة للتنمية، ولهذا تستحق اهتمامًا خاصًا. فمثلا، توجد فى معظم البلدان مدرسة فكرية ترى أن تعين بلدًا بشكل خاص هو استثناء ليس له

أساس قط من الواقع "كثورة البرجوازية". ومن المفارقات، أن الشيء الوحيد المتفق عليــه تقريبًــا هــو أن جميــع البلــدان هــي بــشكل عــام دول ينظــر إليهــا بشكل استثنائي.

إن الحديث عن التقاليد الوطنية (القومية) يجسد أخطارها ومؤشر علــى أن النموذج الموحد غير موجود في الواقع، ومع ذلك فلا تزال هناك أفكار متشددة فى بلدان بعينها، باعتبارها تقدم مناحي خاصة. فعلى سبيل المثال، فإن مفهوم الدولــة فى فرنسا وألمانيا له معنى يصعب نقله إلى الولايات المتحدة أو المملكة المتحــدة. وعلى النقيض من ذلك، فالعلماء الأمريكان، يقصرون مفهوم الدولة على السياسات الداخلية، وغالبًا ما يعطون لهذا المفهوم أهمية قصوى فى العلاقات الدولية. ويميل علم الاجتماع الفرنسي التقليدى إلى التجريد الذى يتناقض مع النزعــة الإمبيريقيــة للعالم الناطق بالإنجليزية. وفى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تم ربط التخصصات الناشئة، مثل علم السياسة وعلم الاجتماع فى بعــض البلــدان بالتخصصات القديمة مثل التاريخ والقانون والموروثات التى لا تزال باقيــة. وفــى عديد من الدول، ظهرت العلاقات الدولية باعتبارها تخصصًا منفصلاً عــن علــم السياسة المقارن. كما كان التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع أكثر وضــوحًا فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالمقارنة بفرنسا وإيطاليا. وأحيانًا ما تنعكس هذه الفروق على الواقع السياسى والاجتماعى فى بلدان بعينها. فقد كانــت فرنــسا بشكل تقليدى دولة قوية. وتدور السياسة الأمريكية حول تعددية جماعات المــصالح داخل نسق القيمة المحدد بشكل دقيق (على الأقل حتى إحياء الانقسامات الدينيــة). وبالطبع فإن الفروق فى التأكيدات الفكرية لا تعكس دائمًا الواقع الاجتماعى القــائم، وإن كانت تعكس طرق التفكير المختلفة حول السياسة والمجتمع. ومن ثــم فهنــاك قيمة كبيرة فى أخذ المفاهيم والأفكار من أحد البلدان، والبحث فى تطبيقهــا علــى

مستوى مقارن، وبشكل أكثر عمومية ضرورة البحث عن المفاهيم المتنقلة، سـواء كعامل مساعد في المقارنة أو عامل مضاد للنزعة الوطنية المنهجية.

فصول الكتاب

يتناول الفصل التالي، الذي أعده كل من ديلا بورتـا وكيتـنج، عـددًا مـن المداخل النظرية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، والكيفية التي تتكامل بها مع بعـضها بعضًا. وقد ميز المؤلفان بين مبحث الوجود ومبحث المعرفـة، أو الكيفيـة التـي نعرف من خلالها العالم الاجتماعي؛ وبين المنهجية، التي تتبدى في شكل تصميمات بحثية متسقة؛ وطرق للبحث، أي الأدوات المستخدمة في الحرفة. وعلى الرغم من ارتباط هذه المتغيرات (السابق عرضها) بعضها بعضًا، فإنه ليس هناك نمط واحـد من الارتباط بين هذه الخيارات. وتكون في كثير من الأحيان المناقشات المعرفيـة بين الوضعيين أو أنصار النزعة الواقعية، الذين يعتقدون فـي واقعيـة الظـواهر الاجتماعية، في مقابل البنائيين أو التأويليين، الذين يركـزون علـى دور الإدراك البشري والتأويل. ومن ثم فقد ذهبنا إلى القول بأن الأمور قد تكون أكثـر تعقيـدا، خاصة مع مجموعة المواقف المتصلة بهذين النقيضين. وغالبا ما يتم تـأطير هـذه المناقشات المعرفية مع المناقشات المنهجية باعتبارها مواجهات بين مناهج البحـث الكمية المستخدمة من الوضعيين والمنـاهج الكيفيـة التـي يـستخدمها البنـائيون والتأويليون. وفي الواقع فإن هناك مدرسة من العلماء الوضعيين الذين يتمـسكون بالبيانات الصارمة والكمية، وهناك مدرسة أخرى تستخدم بيانات أكثر ليونـة فـي التفسير؛ وإن كان هناك عديد من علماء الاجتماع يجمع بين المدخلين. أما بالنـسبة للمناهج، التي هي مجرد وسائل للحصول على المعلومات. فيتم استخدام أدوات مثـل الدراسات المسحية، والمقابلات وتحليل النصوص وفقًـا لمجموعـة متنوعـة مـن الأهداف التي يتم تأسيسها بناء على قواعد إبستمولوجيا مختلفة. ونخلص مـن هـذا الفصل إلى توضيح كيف يمكن أو لا يمكن الجمع بين هـذه المـداخل والمنهجيـات المختلفة، وهو السؤال الذي علينا أن نعود إليه في الفصل الأخير.

وعلى مدار فترة طويلة من القرن العشرين، سعت العلوم الاجتماعية إلى وضع نظريات سياسية واجتماعية يمكنها أن تفسر المخرجات بطريقة سببية محكمة، وأن تقضي على كل الأحكام القيمية. وتم إدراج موضوعات كالقيم و"المجتمع الصالح" ضمن الدراسات الفلسفية، حيث تم تناولهما بأسلوب أكثر تجريدًا. ولقد تعارض ذلك مع التراث السابق، حيث سعى بعض علماء الاجتماع الكلاسيكيين والمحللين السياسيين نحو البحث الدؤوب عن الطرق التي يتم من خلالها تحسين المؤسسات الاجتماعية.

وفي الفصل الثالث يوضح راينر بايبوك ***Rainer Bauböck*** الكيفية التي تم من خلالها عودة الاعتبارات المعيارية إلى العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة، بداية من نظريات العدالة الاجتماعية ومرورًا بمسائل أخرى مثل تقرير المصير والمفاهيم المتعارضة كالليبرالية والديمقراطية. وذهب بايبوك إلى أن العلوم الاجتماعية لا يمكنها تجنب الأسئلة المعيارية، خاصة المفاهيم التي غالبًا ما تكون مشحونة معياريًا، كتعامل العلوم الاجتماعية مع الأسئلة المتعلقة بالقوة وشرعيتها. كما ذهب بايبوك أيضًا إلى تفسير كيف يمكن الجمع بين النظرية المعيارية والبحث الإمبيريقي، فيما يتعلق بالدراسة الإمبيريقية للاتجاهات والمعتقدات؛ والمعايير التي تعد جزءًا لا يتجزأ من المؤسساتية؛ وفي دراسات الحالة الكيفية المتضمنة في الأحكام القانونية؛ وفي حالات المقارنة الكمية. ويخلص بايبوك إلى بعض الملاحظات المتعلقة بأخلاقيات التنظير المعياري وموقف المنظر السياسي في الوقت الراهن من المناقشات السياسية.

ويعالج الفصلان التاليان ما ينظر إليه في الغالب على أنه مداخل نظرية على طرفي نقيض. فيبدأ أدريني هيريتير ***Adrienne Héritier*** من المسلمات النظرية الوضعية في وضع التحليل السببي في الحسبان داخل العلوم الاجتماعية،

التى تسعى نحو خلق معرفة معممة حول العالم، مفترضة أن هذا العالم هو عالم واقعى، ومرتب، ومنظم ويمكن معرفته. ويتم التعامل مع الأحداث المفاجئة باعتبارها السبب فى النتائج التالية، ومن ثم فبإمكاننا، بواسطة المعرفة المتراكمة، أن نكتشف أن أسبابًا معينة سوف تتبعها آثار معينة. وغالبًا ما تعد هذه المعرفة معرفة احتمالية تؤشر على وجود عوامل أخرى مؤثرة، ولكن من حيث المبدأ فهى عوامل يمكن معرفتها وحسابها إذا ما كانت كل المعلومات الضرورية متاحة. وأحيانًا ما يتم بناء النظريات من خلال المعرفة المتراكمة حول حالات بعينها، وإن كانت معظم العلوم الاجتماعية تبدأ من النظرية، يتم التعبير عنها باعتبارها فروضًا لما سوف يليها من قضايا معينة، التى سوف يتم اختبارها كمقابل للواقعية. وينبغى أن تكون هذه الفرضيات متسقة داخليًا، ومنطقية وقابلة للتزييف. وفى حالة ما إذا وجد ارتباط بين السبب والنتيجة لمرة واحدة، فستكون هناك طرق لمعرفة الآليات السببية. وثمة شكل آخر من التحليل السببى يعمل بشكل استرجاعى من خلال معرفة النواتج والبحث عن التفسيرات المعقدة عبر وحدات صغيرة كل وحدة منها تفسر جزءًا من الناتج.

ومن خلال المناقشة النقدية لبعض افتراضات التحليل السببى، تناول فريدريش كراتوشويل ***Friedrich Kratochwil*** أحد الأسئلة الرئيسية التى عرضت فى الفصل الأول، والخاصة بالذى نعرفه والكيفية التى نعرفه من خلالها. ففى المنظور البنائى، لا يتعامل علماء الاجتماع مع المُعطى والموضوعى والعالم الواقعى المتفق عليه، ولكن يتعاملون مع مفاهيم. ولا يمكن تفنيد المفاهيم والنظريات بالرجوع لواقع منفصل؛ بل بالتصدى لها بمفاهيم ونظريات أخرى. ولا يستتبع ذلك الافتراضين الإضافيين اللذين يتم عزوهما للنظرية البنائية – فالعالم المادى هو إلى حد ما عالم ناتج عن تخيلاتنا، ومن ثم فأى افتراض من نظرية

أخرى يمكن الاعتداد به واعتباره افتراضًا صادقًا دون الحاجة لإثبات أو دليل عملي. وعلى العكس من ذلك، فإنه يتعين على علماء الاجتماع تحديد الأطر النظرية التى يتخذونها لتوضيح صدق ادعاءاتهم. فعند تفسير السلوك الاجتماعى، ينبغي توجيه الانتباه نحو تصورات الفاعلين ودوافعهم. فقد تتعدد تفسيرات السلوك الاجتماعى، وتتعامل مع السلوك عبر مستويات مختلفة وتتطلب أشكالاً مختلفة من الأسئلة – حول الأسباب المباشرة أو القريبة، ودوافع الفاعل، والبناءات العميقة أو القيود السببية، على سبيل المثال:

إن تاريخ العلم الاجتماعى، الذى نناقشه، لا يمثل مسألة تقديم أفضل النظريات والمناهج، ولكنه عبارة عن الجهود المتتالية للإحاطة بالعالم الاجتماعى والإجابة عن التساؤلات التى قد تختلف فى ذاتها. فالتاريخ الاجتماعى ليس بحثًا عن مجموعة متكاملة من المفاهيم التى من شأنها أن تكون جامعة، بمعنى أن تغطى العالم بأسره، ومانعة، بمعنى أنها لا تتداخل مع بعضها بعضًا. فعلى خلاف ذلك، فالمفاهيم تتداخل، والشيء الواحد قد يتم تفسيره بطرق متباينة الاختلاف. ومن ثم، فقد استخدم مفهوم الثقافة من دون وعى لتفسير الفروق بين المجتمعات الوطنية [القومية]. فقد قل استخدام هذا النهج أثناء الثورة السلوكية حيث سعى العلماء إلى الأنماط العالمية والمعرفة المتحررة من السياق، ودفعوا بالتفسيرات الثقافية جانبًا حتى يتم القضاء عليها تمامًا. وفي السنوات الأخيرة، حدث تراجع إلى الوراء باعتبار ذلك طريقة لحل بعض الأسئلة الكبرى التى أوضحناها آنفًا. فقد ذهب مايكل كيتنج إلى أهمية تناول العلاقة بين الفرد على المستوى الجمعي، من الأفكار إلى الاهتمامات ومن الماضي إلى الحاضر والمستقبل. فالمفهوم لا يقدم تفسيرًا لكل شيء، كما أنه يتداخل مع غيره من المفاهيم. ولا تقع الثقافة على مستوى الفرد ولا تقع على مستوى المجتمع الذى تتجسد فيه، ولكنها تقع على المستوى الذاتى المشترك، الذى يوفر الوسيلة التى تحدد حدود المجموعة، وتفسير الأحداث اعتمادًا على القيمة. كما أن الثقافة ليست قابلة للتعامل معها باللغة الوضعية المتصلة

بالمتغيرات المستقلة والتابعة. وهى أيضًا ليست بدائية وغير متغيرة، ولكنها تتكيف مع الأحداث حتى إن كانت تشكل هذه الأحداث. ومن ثم فالثقافة تعد أمرًا بالغ الصعوبة على مستوى القياس. وقد يمكن للمسوح أن تلتقط فروقًا ذات قيمة بين الأفراد، ولكن هذه المسوح ليست موثوقة دائمًا إذا انتقلنا إلى المستوى الجمعي. وقد تكون الصور النمطية الجامدة طريقة لفهم الكيفية التى تعمل بها المجتمعات فى الواقع. وتتضمن أفضل المداخل النظرية على مناهج البحث الثلاثة: المناهج المسحية، والدراسات الإثنوجرافية ودراسة الحالة.

وتتناول الفصول التالية بعض التطورات النظرية الأساسية فى العلوم الاجتماعية. وتبرز مخططات سفين إستينمو ***Sven Steinmo*** ظهور النزعة المؤسساتية الجديدة باعتبارها تصحيحًا للنزعة العالمية، والنزعة السلوكية القديمة فى فترة الستينيات. ففى حين نظر أنصار النزعة المؤسساتية القديمة (متضمنة الكثير من علماء الاجتماع الأوربيين) إلى المؤسسات باعتبارها مجموعة من القواعد الملزمة، كان هناك وعى اجتماعى أكبر لدى أنصار المؤسساتية الجديدة. وثمة ثلاثة أشكال من المؤسساتية الجديدة. فهناك أنصار المؤسساتية ذوو الاختيار العقلانى، الذين ينظرون إلى المؤسسات باعتبارها هى التى تشكل أنماط الحوافز، والعقوبات المتاحة للأفراد عند صناعة القرارات. ويرى علماء الاجتماع أنصار النزعة المؤسساتية الناس باعتبارهم كيانًا اجتماعيًا موجودًا من خلال المؤسسات، وبالتالى فسلوكهم قد تشكل من خلال ما تعلموا أن ينظروا إليه باعتباره ملائمًا.

ويمكن لأنصار النزعة المؤسساتية التاريخية أخذ كل ذلك فى الحسبان، ولكنهم يركزون على أهمية سياق الأحداث والترتيب التاريخى لها. إن التاريخ ليس سلسلة من الأحداث المستقلة ولكنه سلسلة مترابطة إذا ما حدث تغير فى أحدها فإنها تؤثر على التى تليها. وبهذه الطريقة، يسعى هؤلاء العلماء نحو حساب كل من الاستمرارية والتغيير اللذين يحدثان مع مرور الزمن. وعلى الرغم من أن هؤلاء العلماء يستخدمون مناهج متنوعة، فإن أنصار النزعة المؤسساتية

التاريخية يشتركون فى التحدى المنهجى الذى يهدف إلى إعادة استخدام التاريخ مرة أخرى فى العلوم الاجتماعية. فهم يتشككون فى فكرة المتغيرات المستقلة التى يمكن عزلها من أجل قياس تأثيرها فى المتغير التابع، فالعوامل تتفاعل باستمرار مع بعضها بعضًا. فإذا كان هناك قياس علمى، فلماذا لا يرتبط بعلم الأحياء /البيولوجي/ بدلا من ارتباطه بعلم الطبيعة /الفيزياء/. ويهتم أنصار المؤسساتية التاريخية بحالات محددة، كما يهتمون بمقارنة عدد قليل من الحالات أكثر من اهتمامهم بالتعميم على عدد كبير من الحالات.

ويهتم فصلان بدراسة نظريات الفعل. ولم يقدم الكتاب فصلاً مستقلاً عن نظرية الاختيار العقلانى. لقد أصبحت المناقشات القديمة حول نظرية الاختيار العقلانى مناقشات جادة فى الواقع، وأصبحت نظرية الاختيار العقلانى نفسها على مر السنين أكثر تطورًا وتنوعًا. والاعتراض الكلاسيكي على نظرية الاختيار العقلانى هو افتراض هذه النظرية بأن الناس تأخذ فى حسابها تعظيم المنافع يعد افتراضًا، أما أنه يعانى من خطأ (لأن بعض الناس لديهم إيثار للآخرين) أو أنه يعانى من اللغو (لو امتدت المنفعة لتشمل السلوك الإيثارى). إن مناقشة هذه القضية لن تأخذنا إلى أبعد من ذلك بكثير. وتأخذنا كريستين إشفاخشتا ***Christine Chwaszcza*** بدلا من ذلك إلى نظرية اللعب[1]. فتبدأ كريستين من الافتراضات الكلاسيكية لنظرية الاختيار العقلانى – حيث تبدأ من النزعة التسلسلية(التتبعية)،

---

(١) نظرية اللعب (بالإنجليزية: ***Game theory***) وتسمى أيضًا نظرية المباريات، هى تحليل رياضى لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات فى ظل الظروف المعطاة تؤدى إلى الحصول على النتيجة المرغوبة. واللعبة موقف يجب على اللاعبين (على الأقل اثنان) فيه اتخاذ قرار. ويتصرف اللاعبون بعقلانية، أى إنهم يحاولون جعل احتمال وقوع عملية دفع (أى تفوق أو ربح) أكثر احتمالا، أو يتصرفون إستراتيجيا أى إنهم يحسبون أو يتكهنون حركة المنافس أو اللاعب الآخر ويدخلونها فى حساباتهم. (المترجمة)

ونظرية المنفعة والنزعة الفردية المنهجية. لقد تعرضت مناحى الاختيار العقلانـــى، ذات النزعة الفردية فى التفسير، للنقد من أجل الافتراضات المقدمة حـول الكيفيـة التى يأخذ بها الأفراد قراراتهم فى الواقع، وعدم أخذ السياق وأفعال الآخرين فـى الحسبان. وتسعى نظرية اللعب إلى الالتفاف حول هذه المشكلات عن طريق النظر إليها عبر الفاعلين الآخرين والتخفيف من الافتراض القائل بأن الكـل يحـاول أن يعظم من أهدافه. وبدلا من ذلك، فمعيار الاختيار العقلانى فى نظرية اللعـب هـو مبدأ التوازن، ذلك المبدأ الذى يأخذ فى حسابه تصرفات الآخرين. ومع ذلك، فـلا يزال يعتمد ذلك بشكل صارم على التفكير التسلسلى، ونتيجة لذلك يمكن للفاعلين أن يجدوا أنفسهم فى تناقضات ظاهرة مثلما يحدث فى لعبة مأزق السجناء[1]، حيث كل فاعل سوف يختار البديل الذى يجعل الآخر أسوأ حالا منه. وأحيانًا ما يكون هنـاك خياران متكافئان (مثل اختيار القيادة على اليمين أو الشمال)؛ ولكن نظرية الاختيار العقلانى ونظرية اللعب لا تشيران فى حد ذاتهما إلى أى الخيـارين سـوف يقـوم الفاعل الفرد باختياره. ولا تزال أكثر الحالات تعقيدًا هى الحالات التى تتعدد فيهـا الخيارات المتكافئة، وتكون الفوائد العائدة على الأطراف المختلفة غيـر متـساوية. ويشتمل الخروج من هذه المشكلة على الألعاب المتحركة، التى من خلالهـا يـتعلم الفاعلون كيفية التصرف، كما يشتمل على نظرية اللعبة التطورية، التى من خلالها يتعلم ويتكيف ويرمز الفاعلون وفقًا لبيئتهم. ويأخذنا ذلك إلى تضمين أشكال أكثـر اجتماعية للفعل من تلك التى تساعد المؤسسات والمعـايير علـى تـشكيل أفعـال الأفراد. وعن طريق تبنى وجهة نظر هذا الاتجاه، تبين كريستين إشفاخشتا كيـف

---

(١) لعبة مأزق السجناء: تقوم على وضع السجينين فى مكانين منعزلين والبدء باستجوابهما، ثـم إخبارهما بأن أحدهما قد تكلم فعلاً، والذى يعقد الصفقة أولاً يكون الرابح، فيبدأ كـل سـجين بالانهيار نتيجة عدم قدرته على توقع ما تكلم به الآخر ورغبته فى أن يكون هـو صـاحب الصفقة وليس الضحية. (المترجمة)

يمكن للمداخل النظرية المتعلقة بالاختيار العقلانى ونظرية اللعب أن ترتبط بمداخل نظرية أخرى سوف تتم مناقشتها فى هذا الكتاب، بما فيهـا نظريـة المؤسـساتية التاريخية (لإستينمو)، والمداخل النظرية الثقافية (لكيتنج). وفـى حـين لا تـدخل نظرية اللعب فى حسابها بشكل كامل السلوك الاجتماعى، فإنها تظل نظريـة لهـا قيمتها باعتبارها أداة للتحليل في مواقف بعينها، وأسلوبًا للاستدلال وطريقة لتوليـد الفروض وتوليد الأسئلة البحثية.

أما أليساندرو بيزورنو ***Alessandro Pizzorno*** فقد أخـذ مـشكلة الدافعيـة والفعل فى اتجاه آخر. فقد اعترف بضرورة التحرك نحو طريق العلوم الاجتماعية من خلال البحث عن أسباب الفعل، والبحث عن الأسباب، يتضمن البحث عن الفرد الذى يأخذ قرار القيام بالفعل. إلا أنه قد تناول القضية من منطلق أن سـبب الفعـل يمكن أن يخفض من الدوافع الفردانية للتعلق الذاتى والضغوط المتـصلة بخـصال الوجود البشرى باعتباره الفاعل المنطقى الرئيسى، جنبًا إلى جنب مع الحاجة إلـى الأخذ بعين الاعتبار التفضيلات والاهتمامات والهويات باعتبارها جـوهر تحليـل العلم الاجتماعى. ومع هذا، فلا ينبغى النظر إلى مثل هذه الأمور باعتبارها أمـورًا مفروغًا منها، أو باعتبارها موجودة بالفعل، ولكن ينبغى وضع هذه الأمور فى لب التحليل الاجتماعى. فبدلا من النظر إلى البشر باعتبارهم معزولين ولا يهتمـون إلا بمصالحهم الخاصة، يضع بيزورنو البشر فى السياق الاجتماعى، حيـث أصـبحت تصورات البشر جزءًا جوهريًا من عمليات الرفاهية الخاصـة بهـم. ومـن ثـم، فالعقلانية، وليست النية، هى دالة الفعل، حيث أصبحت الطرق التى يُدرك ويفـسر بها البشر الفعل عبر الثقافة، تحتل مكانها أيضًا. ويركز هذا الفصل بشكل خـاص على إعادة تشكيل الخلفية العقلية لنظرية الإدراك، حيث يتعرض لدور آدم سـميث ***Adam Smith*** الذى قُدم تحسبًا لحكم ملائم لطبيعة "الآخر" '***other***'، كمـا يتنـاول

اهتمام روسو بمفهوم *النظر للآخرين*، وتركيز هيجل على العلاقات بين الأشخاص باعتبارها أساس البناء الذاتى، واهتمام نظرية فيبر بمفهوم الفعل الاجتماعى ونظرية دوركايم بمفهوم " القوى الاجتماعية" التى تكبح الفعل الفردى. ومثل معظم الإسهامات الأخرى فى هذا الكتاب، ثمة محاولة لتأسيس علاقة بين التحليل المايكرو للسلوك الفردى، والمستوى الماكرو للتغير الاجتماعى.

ويأخذنا الجزء الثانى من هذا الكتاب إلى ما وراء الأسئلة العامة لطرق الفهم، فيأخذنا نحو التصميم البحثى. فيتناول بيتر ماير ***Peter Mair*** مسألة نوقشت فى وقت سابق من قبل فريدريش كراتوشويل ***Friedrich Kratochwil***، وهى مسألة المفاهيم وعملية صياغتها. لقد شاكل كراتوشويل فكرة المفاهيم، موضحًا الكيفية التى تنشأ بها المفاهيم من خلال تفسير القائم بالملاحظة ووجود أهداف للتحليل، التى قد لا تتوافق مع "الأشياء" فى العالم الحقيقى. أما ماير فإنه يسير فى اتجاه آخر، حيث يلتفت نحو العملية الإجرائية والتصنيف. ففى حين يتناول كراتوشويل مسألة نظرية المعرفة، من منظور البنائية، يركز ماير أكثر على افتراضات النظرية الوضعية. ويركز كلاهما على المستوى المتوسط أو " الميزو" للتحليل، حيث يذهب كلاهما إلى القول بأن العلوم الاجتماعية مبنية على مفاهيم، ووضوح هذه المفاهيم يعد ضرورة من أجل البحث والمناقشة. فالمفاهيم، فى معالجة ماير، هى عبارة عن فئات، بحيث يكون لكل متغير أو بند مثال من شىء أكثر عمومية. ويمكن تنظيم الفئات وفقا لسلم سارتوري[1] ***Sartori's ladder*** للتجريد؛ ففى أحد المستويات قد يختلف النظر إلى عنصرين معينين، وعند مستوى آخر يمكن أن يكون فى نفس

---

(١) قدم سارتورى مفهوم سلم التجريدات ليوضح أن هناك مستويات للتجريد خاصة بالمفهومات من حيث اقترابها من الواقع أو ابتعادها عنه؛ فكلما اقترب المفهوم من الواقع كان من السهل تحديد تعريف له، ويحدث العكس كلما ارتفعنا على سلم التجريد. (المترجمة)

الفئة؛ فعلى سبيل المثال، التفاح والكمثرى مختلفان ولكن كليهما فاكهة. ومن ثم تعد الفئات مانعة، بحيث لا يمكن أن تنتمى إلى البند فئتان على نفس المستوى من التجريد، وجامعة، بحيث تقع كل البنود فى فئة معينة. ويمكن للباحثين اختيار مستوى من التجريد وفقا لإشكالية البحث. ويذهب ماير إلى القول بأن، معظم التجريدات المثمرة، غالبا ما تقع فى المستوى المتوسط. ومع ذلك، فليس كل المفاهيم يمكن أن يتم ترتيبها بنفس الدقة. ففى بعض الحالات، قد تتكون الفئة من خصائص مختلفة، ليس جميعها لازمة أو كافية. وفى هذه الحالة، فبدلا من الفئات، قد يستخدم علماء الاجتماع أنماطًا مثالية، باعتبارها فئات مجردة تحتوى على جميع الصفات الضرورية. ومن ثم يمكن تحديد الحالات الحقيقية وفقا لما إذا كان لديهم أى من هذه الصفات، ويتم توليد الفئات. وتعد عائلة التماثلات لفيتجنشتاين *Wittgenstein* البديل الآخر، حيث يشترك كل عضو فى خصيصة واحدة على الأقل مع كل الأعضاء الآخرين، ولكن ليست هناك بالضرورة سمة واحدة مشتركة بين كل منهم.

وتعالج دوناتيلا ديلا بورتا موضوع الاختيار بين المداخل التى تركز على المتغير والمداخل التى تركز على الحالة فى البحث المقارن. وبعد الإشارة إلى الطريقة التى تطور بها النقاش حول المنهجية فى سياسات المقارنة، تعرض ديلا بورتا لمناطق مختلفة من البحوث فى أعمال دوركايم وفيبر، مع التركيز على الافتراضات المنهجية التى تقوم عليها الإستراتيجيات الموجهة نحو الحالة والموجهة نحو المتغير. وحذرت ديلا بورتا من النظر إلى البحوث الموجهة نحو المتغير باعتبارها المعيار الذى تتفق عليه جميع البحوث فى العلوم الاجتماعية. فقبول معايير مشتركة لا يعنى الاعتماد على نفس القواعد. ويتناول الفصل بعض الخيارات المنهجية الرئيسية: الوحدة ذات الصلة بالتحليل؛ وعدد الحالات؛

والمفاضلة بين التصميمات الأكثر مماثلة والأكثر اختلافًا؛ وطرق معالجة البعد الزمني. كما يناقش الفصل أيضًا المحاولات الراهنة لتجسير الفجوة بين المدخلين، لا سيما التحليل الكيفي المقارن (*QCA*) والانعكاسات الأخيرة على الإستراتيجية الموجهة نحو الحالة. إن الظروف التي قد تؤثر على اختيار منطق معين أو آخر تشمل الظروف البيئية (مثل المراحل في دورة البحوث أو أنواع البيانات المتاحة) وتفضيلات الباحثين المعرفية لمنحى نظري معين ومهاراتهم المنهجية.

وكثيرًا ما يتم الاستخفاف في العلوم الاجتماعية بدراسات الحالة باعتبارها مجرد دراسة وصفية لا تسهم كثيرًا في النظرية أو في فهم أوسع للظاهرة. ووفقًا لهذا الرأي تكون دراسات الحالة مفيدة فقط باعتبارها مكملة للتحليل المقارن أو التحليل الإحصائي. ويذهب باسكال فينيسون ***Pascal Vennesson*** إلى القول بخطأ هذا الزعم، وإن كان هناك ما يدعمه، فدراسات الحالة تمثل إسهامًا كبيرًا في المعرفة. وهناك خمسة أشكال من دراسات الحالة: دراسات وصفية/ تكوينية؛ ودراسات تفسيرية، عن طريق استخدام النظرية في تفسير الحالة ومن ثم التأكد من النظرية وصقلها؛ ودراسات حالة لتوليد الافتراضات، التي توفر الأساس لمزيد من العمل؛ ودراسات حالة للحالات المتطرفة (الشاذة)، التي تشير إلى فرضيات ونظريات جديدة؛ ودراسات حالة لتقييم النظرية. إن الحالات نفسها لا تشكل العالم، ولكنها في حد ذاتها نتاج للنظرية ولعملية صياغة المفاهيم – فعندما نسأل عن شيء ما باعتباره حالة، فإننا نقوم بتعيين حدود هذه الحالة أو نستخدم الأدوات المفاهيمية لفهمها. ويمكن القيام بدراسات حالة من خلال القيام بعملية تتبعية، تعرف باسم عملية السرد التحليلي، التي من خلالها يتم الربط بين الأحداث وبعضها بعضًا من أجل تفسير نتائج. والأهم من ذلك، أن فينيسون قد لاحظ أن هذا يمكن أن يحدث في إطار كل من المدخل الوضعي والمدخل التأويلي. ففي إطار المدخل الوضعي يتم

تحديد المتغيرات باعتبارها آليات سببية، لملء الفراغ (فى "الصندوق الأسود") الذى يتم الاستغناء عنه إذا ما تم نسب المترتبات العامة إلى أسباب عامة. أما التأويلية فسوف تهتم بدراسة تصورات الفاعلين ودوافعهم؛ بافتراضات منطقية عظيمة الفائدة يمكنها أن تخضع للفحص النقدى الدقيق. وأحيانا ما يتم الجمع بين المنهج الوضعي والمنهج التأويلى. كما ناقش فينيسون بعض المسائل العملية الخاصة بكيفية القيام بدراسات الحالة، واستخدام نظرية؛ المصادر الإمبيريقية؛ والتحيزات المعرفية للباحث.

أما الفصول الثلاثة التالية فتأخذنا أكثر نحو الممارسات البحثية، على الرغم من أنه ليس المقصود من هذه الفصول تقديم وصف شامل لهذه الممارسات. ويتناول مارك فرانكلين ***Mark Franklin*** التحليل الكمى. ويتعرض فرانكلين للمدخل الوضعى الذى يرتكز على المنطق السببى. وتتأسس فكرة هذا المنطق على استخدام عدد كبير من الحالات، لتحديد العلاقات بين الأسباب (المتغيرات المستقلة) والمترتبات (المتغيرات التابعة). ويأخذنا فرانكلين خطوة أبعد عبر هذا المنطق السببى، نحو معجم التحليل الكمي وممارساته. فيعرض الفصل الأول للدرجات وطبيعة البيانات. ثم يتناول تنظيم البيانات وترتيبها فى مجموعات. ويتم تحديد المتغيرات كمتغيرات فئوية، أو رتبية، ومتغيرات اسمية ومتغيرات مركبة. كما تناول فرانكلين أيضًا وحدات ومستويات التحليل والمشكلات الشائعة المطروحة فى هذا السياق، ودلالة النتائج وكيفية تقديرها. ويأخذنا فرانكلين بعد ذلك نحو تحليل الانحدار وتحليل التباين المتعدد. وأخيرًا، يحذرنا من بعض الأخطاء الشائعة فى البحوث الكمية. أما فصل فيليب شميتر ***Philippe Schmitter*** فيأخذنا إلى عملية البحث من المنظور الوضعى بشكل جوهرى، متتبعًا منطق التحليل السببى على الرغم من عدم تقديم هذا باعتباره الهدف الوحيد الممكن للبحوث الكمية. وبأسلوب

تعليمى أكثر من الفصول الأخرى، فهذا الفصل يحدد الخطوات الرئيسية فى "دورة البحث"، بحيث ينقلنا من البحث كفكرة إلى البحث كموضوع ينبغــى أن نهــتم بــه ونركز طاقاتنا على ضرورة تناوله، بحيث يتم تحويل هذا الموضوع إلى مــشروع له جدواه. فهو يسلط الضوء على سلسلة من الخيارات الإستراتيجية التــى ينبغــى اتباعها من أجل ترجمة الموضوع من مشكلة (أو اللغز) إلى المشروع. وباستخدام مجاز الساعة، يتتبع شميتر عملية المشروع البحثى برمتها، مــن تحديــد المــشكلة العلمية (أو موضوع الدراسة) إلى وضع تصور للأبعاد الرئيسية (أو المتغيــرات) إلى أن يتم تحليلها وتعريفها وتحديدها إجرائياً، واختيار الحالات وطــرق البحــث، إلى جمع البيانات وتفسيرها. وعبر كل ذلك، يعرض شميتر للخيــارات الخاصــة بالهدف من البحث، التى قد تكون اكتشاف قضايا معيارية، أو الفهم، أو التفــسير أو التحليل السببى. ويوكد شميتر نفسه، أنه من النادر أن يتبع الباحث بمفرده كل هــذه الخطوات فى سياق أطروحة الدكتوراه، أو يطوف بكل هذه الطرق عبــر الاثنتــى عشرة ساعة. وفى الحقيقة، يعد ذلك مستحيلاً فى نطاق مشروع الدكتوراه، لذا فإن المهتمين بالبحث السببى قد يحتاجون إلى القيام بخطوات قصيرة باستخدام المفــاهيم والنظريات الموجودة من قبل. وقد يهتم باحثون آخرون بشكل محدد بعملية صياغة المفاهيم، أو القضايا المعيارية، أو الفهم عوضًا عن التفسير (كمــا سيوضــح فــى الفصل الثانى). ومن ثم فعلى القراء ألا يكونوا انطباعًا بأن هذا الفصل يقدم "أفضل طريقة" لتناول جميع التصميمات البحثية؛ وسوف يلاحظ القراء أيضًا أن إصــرار شميتر الدائم على استخدام المتغيرات أكثر من استخدام الحالات يعد أمرًا لا يلقــى تأييدًا من الباحثين الآخرين عبر فصول هذا الكتاب، مثل ديلا بورتــا، وفينيــسون وبراى. ومع ذلك، فمعظم القراء يمكنهم أن يستفيدوا من القوائم التى وضعها شميتر لما ينبغى على الباحثين أن يأخذوه بعين الاعتبار والأخطاء التــى ينبغــى علــيهم أن يتجنبوها.

ويقدم زوى براى ***Zoe Bray*** مدخلاً مختلفًا لجمع البيانات وتحليلها، وهو المنهج الإثنولوجى أو الإثنوجرافى، ويربط بين التأويل والبحث عن المعنى. وعادة ما يرتبط المنهج الإثنوجرافى بالأنثروبولوجيا، وإن كان براى يرى أن هذا المدخل والمناهج الخاصة به يمكن أن يتم تطبيقها على نطاق أوسع فى مجال العلوم الاجتماعية. يبحث المدخل الإثنوجرافى فى الظاهرة الاجتماعية من خلال المنظور الميكرو، وإن كان مكملا للمنظور الماكرو وليس بديلا عنه. ويركز المدخل الإثنوجرافى على المعانى التى يسوقها الفاعلون لتصرفاتهم، بدلا من أن يضع افتراضات أولية حول الدافعية. فالسياقية تعنى بدراسة المواقف الاجتماعية ككل بدلا من تجزئة السياق إلى متغيرات جزئية لكل منها تأثيره على حدة. إن النظرية مهمة عند إجراء أى بحث، ولكنها لا تفرض على الموقف ويتم تطويرها عبر المسار البحثى. وينبغى على الباحث أن يكون منفتحًا على التفسيرات والفكر الجديد. وثمة ثلاث مراحل للبحث نفسه. فى المرحلة الأولى، يقوم الباحث باختيار الحالات بناء على أهمية هذه الحالات من الناحية النظرية أو العملية. وفى المرحلة الثانية، تتم دراسة الحالة بالتفصيل، ويتم ذلك عبر فترة طويلة من التعمق والبحث، مع أخذ الباحث / الباحثة فى اعتباره أنه/ أنها جزء من الموقف فى هذا البحث. أما المرحلة الثالثة، وهى مرحلة الكتابة الإثنوجرافية التى تنطوى على تدوين الملاحظات والكتابة التحليلية للتقرير النهائى. وتشتمل مناهج البحث الإثنوجرافى على الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات وتسجيل الشفاهى وكتابة الملاحظات. ويختلف هذا المدخل بالتالى عما هو موجود فى المدخل الوضعى والعلم الاجتماعى الذى يرتكز على المتغير. فهو يتعمق فى الحالات ككل ويؤكد على العمق (فهم الكثير عن حالة واحدة) أكثر من تأكيده على اتساع (فهم قليل عن كثير من الحالات). ومع ذلك فهو مدخل، له معاييره الخاصة من الأدلة، ويخضع للإثبات أو الدحض، ويتبع إجراءات معينة لها أخلاقياتها البحثية. إذا لم نعتمد على المدخل

الإثنوجرافى فى مجمله، فإنه قد تكون له قيمة كبيرة فى مقابل المدخل الوضـــعى. وعلى سبيل المثال، أن تؤدى الدراسة المسحية إلى بيانات محددة وصلبة، وإن كان ذلك يتوقف على السؤال البحثى المطروح، الذى ينبع بـــدوره مـــن الافتراضـــات النظرية والتحيزات التى تستنبط منها الأسئلة. إن البحوث الإثنوجرافيـــة يمكـــن أن تكون ذات قيمة فى تفسير الإجابات التى يقدمها الناس عن هذه الأسئلة، وفـــى تـــصميم أفضل منها. كما يتم استخدام المدخل الإثنوجرافى فـــى دراســـة العمليـــات الـــسياسية ودراسة التنظيمات السياسية، حيث إنها تكمل تحليل الاختيار المؤسسى والعقلانى.

وفى الفصل الختامى، نعود إلى السؤال عن كيفية وجود منطقيـــات متعـــددة وكيف يمكن الجمع بينها. كما نحاول أن نحدد نقاط الاتفاق والتكامل بين المنـــاهج التى تمت مناقشتها، مع تسليط الضوء على الاختلافات الرئيسية بينهما.



الجزء الأول

مبحث المعرفة وفلسفة العلوم الاجتماعية



الفصل الثانى

كم عدد المداخل النظرية فى العلوم الاجتماعية؟ مقدمة لنظرية المعرفة

دوناتيلا ديلا بورتا

مايكل كيتنج

الأطر النظرية الكبرى فى العلوم الاجتماعية

على الرغم من أن المؤيدين لأى مدخل يقومون بتوضيح موقفهم بشدة، فإن ما يقومون بتقسيمه من الصعب تحديده. فنسمع فى أوقات عن مواجهة بين العلماء المؤيدين للمدخل "الكيفى" الذين يعملون على الاستفادة من البحوث الأرشيفية، والإثنولوجية، ونقد النص، وتحليل الخطاب، والعلماء المؤيدين للمدخل "الكمى"، الذين يعملون على نشر الرياضيات ونظرية اللعب، والإحصاءات. ويفترض أن العلماء فى المدخل التقليدى الأول (الكيفى) يزدرون من المداخل الرقمية الجديدة فى العلوم السياسية، لأنها تتسم بالغموض والتجريد الزائد، بينما يزدرى أصحاب المدخل الكمى من الطرق "القديمة" لدراسة السياسة، لأنها انطباعية وتفتقر إلى الدقة. وفى أوقات أخرى يتم تصوير الانقسام على أنه تطلع لنظام معرفى، ومن بين أولئك من يعتقدون بإمكانية التفسير العلمى للحياة السياسية، وأننا يمكن أن نشتق للسلوك البشرى شيئًا أقرب إلى القوانين الفيزيائية، وأولئك الذين يعتقدون أن ذلك ليس ممكنا...لا يزال فى أوقات أخرى يتم تصوير المختلفين على أنهم "منظرو الاختيار العقلانى"، وهم من يكون عملهم هو التحرك بعيدًا عن الطريق

ويفترضون أن الأفراد أكثر إدراكًا للمصلحة الذاتية (غالبا الاقتصاديين)، وكذلك من يعترفون بمدى أكثر ثراءً للدوافع الإنسانية ***(Shapiro, Smith and Masoud 2004a:1)***.

إن الاقتباس التالى مأخوذ من مقدمة فى مجلد حديث حول **مشكلات ومناهج دراسة السياسة**، وهو يعالج مشكلة المنهجية الأساسية فى العلوم الاجتماعية بشكل عام: كيف يمكن إتاحة عديد من المداخل والمناهج للطلاب فى أحد فروع المعرفة؟ وما الفروع الرئيسية التى يمكن أن تنقسم إليها؟

وقد اقترح توماس كون ***Thomas Kuhn*** فى كتابه ***بناء الثورات العلمية*** (١٩٦٢)، أن التخصصات العلمية الرصينة تعتمد على نموذج نظرى يحدد ماذا ندرس (ارتباط الظواهر الاجتماعية)، ولماذا ندرس (صياغة الفروض التفسيرية) وكيف ندرس (بأى الأساليب). ويعتمد وجود النموذج النظرى فى الظروف العادية على عمليات الاكتساب السابق للمعرفة، مما يسمح بتراكم المعرفة. وقد تحدث تغييرات فى النموذج فى أوقات الاضطرابات، والثورات العلمية. والعنصر المهم فى النموذج الذى يتم قبوله من جانب مجتمع العلماء ككل يكون هو العنصر النشط فى تخصص معين. ووفقا لكون، فإن وجود نموذج فى العلوم الاجتماعية فى الستينيات كان من المسائل المطروحة؛ وظل الوضع كذلك فى القرن العشرين.

ويصر بعض علماء الاجتماع على أن هناك مدخلاً واحدًا فقط (وبالتالى نموذج واحد) فى العلوم الاجتماعية. وقد قام كينج ***King***، وكيوهان ***Keohane*** وفيربا ***Verba (1994: 6)*** بتوليف "نموذج يصلح لأى بحث كمي وكيفى فعلى" ويشيرون إلى تعريف "البحث العلمى" بأنه:

١. الاستدلال هو الهدف. يتم تصميم البحث العلمى لجعل الاستدلالات وصفية أو تفسيرية على أساس المعلومات التجريبية عن العالم.

٢. عمومية الإجراءات. يستخدم البحث العلمي مناهج صريحة، ومقننة، وعامة لإنتاج وتحليل البيانات التي يمكن تقييم ثباتها.

٣. تكون النتائج غير مؤكدة .

٤. المحتوى هو الطريقة البحثية، يلتزم البحث العلمي بمجموعة من قواعد الاستدلال يعتمد عليها صدق البحث.

ومع ذلك، لا يتفق كل علماء الاجتماع على كل هذه الافتراضات أو يعتقدون في إمكانية وضع تعريف عام لمفهوم البحث العلمي. فيعتقد بعضهم أن العلوم الاجتماعية هي بحوث ما قبل النموذج، فلا يزال البحث فيها عن مجموعة من المبادئ والمعايير الموحدة؛ ويعتقد البعض الآخر أنها ما بعد النموذج، ويطرحون مجموعة من الافتراضات المرتبطة بتصور معين للحداثة (مدخل ما بعد الحداثة). بالإضافة إلى ذلك يعتقد آخرون أنها بحوث غير نموذجية (أى لا تعتمد على فكرة النموذج)، ولا يمكن أن يكون هناك أبدا مدخل واحد مهيمن ومجموعة من المعايير، ولكن يتم فهم هذا العالم الاجتماعي بطرق متعددة، يصلح كل واحد منها لأغراض محددة؛ أو أن هناك نموذجًا متعددًا، مع نماذج مختلفة إما أنها تصارع بعضها بعضًا أو تتجاهل بعضها بعضًا.

ويهتم بعض علماء الاجتماع على وجه التحديد بهذه القضية، وبشكل خاص فلسفة العلوم الاجتماعية ونظرية المعرفة. ويأخذ البعض الآخر القضايا الأساسية على أنها أمر مفروغ منه ويركزون على البحوث التجريبية. ونحن نتفق على أن ليس كل علماء الاجتماع فى حاجة إلى أن يكونوا فلاسفة، ونتفق أيضًا على أنه من المؤكد أن معظم البحوث العلمية الاجتماعية لن تتم بعيدا عن الأرض (الواقع) إذا ما توفر لدينا أولاً حل للمشكلات الأساسية المتعلقة بالوجود والمعرفة. ومع ذلك، فإن بعض هذه الاهتمامات ينعكس على أسس المعرفة اللازمة لبدء جميع البحوث.

ونقول إنه من الممكن أن تشمل مدى واسعًا من المجال، ليس من خلال فرض حقيقة واحدة، ولكن من خلال وضع معايير معينة من الحجة والمناقشة، مع الاعتراف بأن هناك اختلافات في المداخل وأنواع الأدلة. وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل حتما اختلافا جوهريا في وجهات النظر العالمية، فجميعها ليست متوافقة بالضرورة. وليس بالضرورة أن يكون الباحثون على بينة بالاتجاهات المختلفة، والاختلافات بينها، والمدى الذى يمكن أن تندمج فيه.

وغالبا ما تعرض الخلافات المتعلقة بالمداخل فى شكل بلاغى معتمد على المقابلة الثنائية لمدخلين رئيسيين (عادة الوضعى مقابل الإنسانى، أو الكمى مقابل الكيفى) *(Cresswell 1994)*. ويتبع آخرون مدخلاً أكثر دقة وهو "اثنان زائد واحد"، وذلك من خلال مدخلين أكثر تطرفا وتكوين نسخة أكثر اعتدالا من واحد منهما (كما فى: *CORBETTA 2003*). وقد تم فيما يلى تكوين بعض الأنواع المثالية المبسطة من مداخل متنافسة من أجل استكشاف المنطق الكامن وراءها. ولا مفر من هذه المداخل إذا كنا نريد أن نفهم بوضوح القضايا الرئيسية محل الاهتمام، على الرغم من أن البحث العلمى الاجتماعى هو فى العادة أكثر تعقيدا ويتطلب دمج مداخل مختلفة بطرق مختلفة. ونحن لا ندعى أن كل علماء الاجتماع يتبعون بدقة هذه الصيغ، ولكن عديدًا من القضايا التى ستتم مناقشتها فيما بعد ستقدم لنا توجهات مرتبطة بالخيارات المنهجية المتاحة لنا فى البحوث.

ماذا يمكننا أن نعرف وكيف؟ مباحث الوجود ومباحث المعرفة فى العلوم الاجتماعية

يتم التناقض بين المداخل المتنافسة فى مجال العلوم الاجتماعية عادة على أساس: (أ) أساسها الوجودى، والمتعلق بوجود عالم حقيقى وموضوعى؛ (ب) وقاعدتها المعرفية، والمرتبطة بإمكانية معرفة هذا العالم وأشكال هذه المعرفة التى

سيتم الأخذ بها؛ (ج) وقاعدتها المنهجية، فى إشارة إلى الأدوات التقنية التـــى يـــتم استخدامها من أجل الحصول على تلك المعرفة *(Corbetta 2003: 12–13)*.

يكون السؤال الأنطولوجى (المتعلق بالوجود) حول ***ما*** ندرس، وهـــذا هـــو الهدف من البحث. وتعود الخلافات حول وجود العالم المادى إلى عهـــد قـــديم. ولا يمثل ذلك القضية هنا، فقليل من الناس هم من يهتمون الآن بمناقشة وجود الأشـــياء المادية[١]. بدلا من ذلك، فإن السؤال هو كيف يمكن للعالم أن يتواءم مـــع الأشـــياء المادية، وأن يضفى عليها معنى. ولا تزال العلوم الطبيعية تقدم الحجج حول كيفيـــة التعرف على الظواهر الطبيعية، على سبيل المثال، هل تصنيفات الأنواع موجـــودة حقا فى الطبيعة أم هى نتاج التصنيف العلمى. وبالنسبة لأصحاب المنحى الأســـمى فإن وجود الفئات يرجع لأننا قمنا بهذا التـــصنيف بـــشكل تعـــسفى. أمـــا بالنـــسبة لأصحاب النزعة الواقعية[٢]، فإن الفئات موجودة لكى يتم اكتشافها. ومرة أخـــرى، لا ينبغى لنا أن نبالغ فى هذه النقطة. فهناك بعض الفئات التـــى لا يوجـــد خـــلاف عليها، وفئات أخرى يرى الجميع أنها منتج تقليدى. فالكل تقريبا يقبل التمييز بـــين أشكال الكائنات النشطة والخاملة، ويقبل الغالبية العظمـــى التمييـــز بـــين البـــشر والحيوانات الأخرى. ومن ناحية أخرى، كانت هناك حجة فى عـــام ٢٠٠٦ حـــول تعريف الكوكب بعد اكتشاف أجسام فى النظام الشمسى أصغر مـــن بلوتـــو، التـــى كانت مقبولة ككواكب لسنوات. لم يكن ذلك حجة حول الحقائق (وجـــود أو حجـــم الجسم الجديد)، ولكن حجة أصحاب النزعة الاسمية البحتة تكون حول التعريفـــات (ويستخدم كراتشويل فى الفصل الخامس نفس المثال).

وتعد معظم الخلافات الدائرة بين أصحاب النزعة الاسمية وأصحاب النزعة الواقعية فى العلوم الطبيعية خلافات هامشية، حيث الفئات التقليدية والتسميات يمكن الطعن عليها على أساس أنها مضللة، أو أنها تجـــسد مـــا يجـــب أن ينظـــر إليـــه

باعتبارها مفاهيم بدلا من اعتبارها أشياء. وهناك كثير من الفروق الواسعة في العلوم الاجتماعية حول الدرجة التي يكون فيها عالم الظواهر الاجتماعية حقيقيًا وموضوعيًا، ويتسم بوجود الحكم الذاتي خارج عقل الإنسان بشكل مستقل عن التفسير الذي أعطي لها عن طريق هذا الشخص (***Corbetta 2003***). وبالنسبة للبعض، فإن الكائن "الحقيقي" فقط هو الشخص الفرد، وأن جميع الوحدات الأخرى هي مجرد كائنات صناعية. هذا هو الأساس "لمنهجية النزعة الفردية" وهذا ينطبق على معظم مداخل الاختيار العقلاني، ولكن ليس كلها(٣). ومع ذلك، يستخدم معظم علماء الاجتماع فئات أكبر مثل الطبقة، والنوع الاجتماعي أو الإثنية، ويثيرون مناقشات حول المدى الذي يوجد فيه تمييز حقيقي، وهل هو نتاج لتصنيفنا، أم هو مجرد مفاهيم(٤).

وتدور نظرية المعرفة حول ***كيف*** نعرف الأشياء. فهي فرع من فروع الفلسفة التي تتناول مسألة "طبيعة ومصادر وحدود المعرفة" (***Klein 2005***). والمعرفة هنا هي معرفة ***افتراضية***، وتتميز عن "الاعتقاد" في أنها تتطلب أن نعطي أسبابًا للقول بأن هناك شيئا مبررًا ويحمل إمكانية إقناع الآخرين. مرة أخرى، فالسؤال يطرح نفسه أيضا في العلوم الطبيعية؛ ولكنه يتقاسم معايير الأدلة، والحجة والمنطق. وليس هذا هو الحال في العلوم الاجتماعية، فيدعو بعض علماء الاجتماع إلى دليل موضوعي أقرب إلى العلوم الطبيعية، في حين يصر آخرون أن أشكال المعرفة الأخرى ممكنة. على سبيل المثال، يمثل الاعتقاد أداة شائعة في علم الاجتماع الإيجابي، وهو على النقيض من "الخرافة"، حيث يشترك الاعتقاد على نطاق واسع، مع "الواقع"، هذا الواقع الذي كشفت عنه البحوث التجريبية؛ وتكون مهمة الباحث الاجتماعي هي: كشف الزيف وتجاهل ما لا يمكن التحقق منه تجريبيا أو ما هو زائف. ومع ذلك، رفض عديد من علماء الأنثروبولوجيا هذه الطريقة في الفعل، على أساس أن الخرافات والمعتقدات هي بيانات صحيحة كأي بيانات أخرى

وأنه ليس لدينا أعمال تخبر الأفراد الآخرين (خصوصا فى الثقافات الأخرى) بـأن تفسيراتهم للعالم خاطئة، في مقابل إخبارهم أنها فقط مختلفة.

ويتفق كثير من علماء الاجتماع، وبشكل أقل تطرفًا، على أن الخرافات هي عوامل مهمة فى حد ذاتها، وأن دورها فى السلوك الاجتماعى مستقل عما إذا كانت صحيحة أم زائفة. وبطبيعة الحال، يمكن للعلوم الاجتماعية نفسها أن تكون منتجًا للخرافات، على سبيل المثال أسطورة أن المؤسسات الرشيدة – وفقا للتحليل المؤسسى الجديد للمنظمات – هى المهيمنة فى المجتمعات الحديثة *(Meyer and Rowan 1983: 27)*، وكما هو الحال فى المجالات الأخرى، يتم تحديد هذه الأسطورة الحداثية عن طريق الخطابات الأخرى المؤكدة على الطابع ما بعد الحداثى في المجتمعات المعاصرة.

وإذا أخذنا هذين البعدين معا، يمكننا تحديد أربعة مناحٍ متسعة تتضح فى (الجدول ٢–١). ومرة أخرى، لا ينبغى أن تؤخذ هذه الفئات كفئات صارمة (أو تسميات ثابتة)، ولكن تؤخذ على أنها مواضع تتشكل على طائفة تبدأ من أقصى مدى لأصحاب النزعة الوضعية إلى أقصى مدى لأصحاب النزعة الإنسانية.

يقر المدخل التقليدى فى ***الفلسفة الوضعية*** (ممثلة فى عمل كونت **Comte**، وسبنسر **Spencer**، ووفقا بعض الشيء لدوركايم ***Durkheim***)(٥)، يقر بأن العلوم الاجتماعية هى فى نواح كثيرة مماثلة لغيرها من العلوم (الطبيعية). فالعالم موجود ككيان موضوعى، خارج ذهن الملاحظ، ومن حيث المبدأ هو قابل للتعريف فى مجمله. وتكون مهمة الباحث هى وصف وتحليل هذا الواقع (العالم). وتشترك المداخل الوضعية فى افتراض أنه فى العلوم الطبيعية كما هو الحال فى العلوم الاجتماعية، يمكن فصل الباحث عن موضوع بحثه، ومن ثمة ملاحظته بطريقة محايدة ودون أن يؤثر ذلك على الموضوع الذى تتم ملاحظته. كما هو الحال فى

العلوم الطبيعية، فهناك قواعد وترتيبات منظمة تحكم موضوع الدراسة، التى من الممكن أن تخضع للبحث التجريبى هى الأخرى. وعلى حد تعبير إميل دوركايم (١٩٨٢ : ١٥٩)، " بما أنه تم التحقق من قانون السببية فى مجالات أخرى من الطبيعة، وامتدت سطوته تدريجيا من عالم الفيزياء والكيمياء إلى عالم البيولوجى، ومن البيولوجى لعلم النفس، فيمكن للمرء أن يضفى عليه ما يبرر صحته أيضا بالنسبة للعالم الاجتماعى".

جدول رقم (٢-١) كم عدد مباحث الوجود ومباحث المعرفة فى العلوم الاجتماعية

	أصحاب المنحى الإيجابي	أصحاب المنحى ما بعد الإيجابي	أصحاب المنحى التفسيري	أصحاب المنحى الإنساني
القضايا الوجودية - هل الحقيقة الاجتماعية لها وجود فعلي؟	الموضوعية، الواقعية	الموضوعية، الواقعية النقدية	ترتبط الموضوعية والذاتية معا بشكل جوهري	الذاتية، علوم روحية
- هل الواقعية يمكن معرفتها؟	نعم، ومن السهل ذلك	نعم، ولكن ليس من السهل ذلك	إلى حد ما، ولكن ليس بشكل منفصل عن الذاتية الإنسانية	لا، والتركيز يكون على الذاتية الإنسانية
القضايا المعرفية - العلاقة بين الدارس وموضوع الدراسة	الثنائية: يعد الباحث والموضوع شيئين منفصلين، الإجراءات استقرائية	تتأثر المعرفة بالباحث، الإجراءات استنباطية	الهدف هو فهم المعرفة الذاتية	تعد المعرفة الموضوعية مستحيلة
- أشكال المعرفة	قوانين الطبيعة (السببية)	قانون الاحتمالية	المعرفة السياقية	المعرفة العاطفية

وتؤخذ هذه الافتراضات فى **الوضعية الجديدة**، وفى **ما بعد الوضعية** بقدر من المرونة. فلا يزال ينظر إلى الواقعية باعتبارها موضوعية (خارج عقول البشر)، ولكنها فقط معرفة غير مكتملة. ويثق أصحاب النزعة الوضعية فى أنه يمكن تعديل المعرفة السببية بالاعتراف بأن بعض الظواهر لا تحكمها قوانين السببية، ولكن، وفى أحسن الأحوال، تحكمها قوانين الاحتمالية. ولا يمثل ذلك كسرًا حادًا للعلوم الطبيعية ولكنه وضع طبيعي يلي التطورات العلمية الحديثة ***Delanty)*** ***1999)***. وإذا كانت النزعة الوضعية تشبه المنهج العلمى التقليدى (أو فيزياء نيوتن) فى بحثها عن القوانين المطردة، فإن ما بعد الوضعية هى أقرب إلى المداخل العلمية الحديثة، التى تقبل درجة من عدم اليقين. وفى المقابل، يذهب مبحث أن هناك المعرفة النقدية إلى أن هناك عالمًا ماديًا حقيقيًا ولكن معرفتنا به غالبا ما تكون مشروطة بشكل اجتماعي وعرضة للتحدى وإعادة التفسير(٦). فهناك آليات تحكم شئون الإنسان التى قد تكون غير ملحوظة وغير قابلة للرصد، ولكنها رغم ذلك لا يمكن إهمالها. مرة أخرى، يمثل ذلك واقعًا فى العلوم الطبيعية، حيث تتم غالبًا صياغة وتطبيق النظريات قبل أن يتم تفسير الآليات السببية الكامنة وراءها.

وتعرض أفكار مماثلة فى المدخل التأسيسى *[التكويني]* الاجتماعى (الذى يسمى أحيانا بالبنائية(٧)). ولا يرى هذا المدخل، كما يعتقد أحيانا، أن العالم المادى هو فى حد ذاته نتاج مخيلة الباحث الاجتماعي؛ وعوضًا عن ذلك، يذهب هذا المدخل إلى أن الباحث الاجتماعى هو من يضفى النظام على العالم المادى. كما أوضح هاكنج ***Hacking*** (١٩٩٩: ٣٣) بقوله: يميل أصحاب النزعة التأسيسية [التكوينية] الاجتماعية إلى الحفاظ على عدم تحديد التصنيفات لكيف يكون العالم ولكنها طرق مناسبة لتمثيله": هى نظريات وليست أوصاف يتم تقييمها عن طريق تطابقها التام لجزء من الواقع القابل للاكتشاف، فهى طرق جزئية لفهم العالم،

ويجب مقارنتها بطرق أخرى لتتضح قوتها التفسيرية (انظر: كراتوشويل، الفصل الخامس). فالعالم ليس موجودًا فقط لكي يتم اكتشافه من قبل البحوث التجريبية؛ ولكنه بدلاً من ذلك، يتم استخلاص المعرفة من خلال النظرية التي يتبناها الباحث.

تضفي مباحث المعرفة والوجود بظلالها علي المدخل التأويلي (التفسيري). وهنا، تتشابك المعاني الموضوعية والذاتية بعمق. ويؤكد هذا المدخل أيضا حدود القوانين الميكانيكية ويؤكد الإرادة الإنسانية. فمنذ أن أصبح البشر هم الفاعلين "الأكثر أهمية"، أصبح على العلماء أن يقصدوا اكتشاف المعاني التي تحفز أعمالهم بدلا من الاعتماد على قوانين عالمية خارج الفاعلين. والمعنى الشخصي هو في صميم هذه المعرفة. وبالتالي فإنه من المستحيل أن نفهم الأحداث التاريخية أو الظواهر الاجتماعية دون النظر إلى تصورات الأفراد عن العالم الخارجي. ما دام ميز التأويل بأشكاله المختلفة دراسة التاريخ بوصفه عالما من الفاعلين الذين لديهم معرفة منقوصة ودوافع معقدة، وقد شكلوا أنفسهم من خلال التأثيرات الثقافية والاجتماعية المعقدة، مع الإبقاء على درجة من الإرادة الحرة والبصيرة[٨].

يعترف المؤرخون أيضا أن التفسير يعتمد غالبا على قيم واهتمامات المؤرخ نفسه، وأن إعادة تفسير الماضي (التحريفية) غالبا ما تتشكل عبر الأجندة السياسية في هذا الوقت. وقد تم دمج هذه الأشكال التقليدية للتأويل معا من قبل أحدث مدرسة في التأويل، وهي تلك المدرسة المنبثقة عن مقدمات ما بعد الحداثية ***(Rhodes 2003 Bevir and)***. وتُلقي هذه المدرسة الشكوك حول الثوابت المعرفية لكثير من العلوم الاجتماعية، وهو ما يُعتبر تأثرًا ليس له ما يبرره بالافتراضات الحداثية حول النظام، والسببية والتقدم (وهي بدورها اتجاهات مشتقة من العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر. ويعمل التأويل على مستويين. فلا يمكننا أن نفهم العالم على أنه حقيقة موضوعية، ولكن يمكن فهمه على أنه سلسلة من التفسيرات التي يضفي

عليها الأفراد داخل المجتمع موقفهم. ويفسر الباحث الاجتماعي بدوره هذه التأويلات. وبشكل انعكاسي تعود تفسيرات علماء الاجتماع مرة أخري إلي الأفراد من خلال التراث البحثي والإعلام، مؤثرًا عليهم مرة أخرى فيما أطلق عليه جيدنز ***Giddens*** (١٩٧٦) 'التأويل المزدوج'. ويعد هذا هو أحد الأسباب التي تجعل العلاقات التي قد عقدت في الماضي قد لا تصمد في المستقبل (***Hay 2002***).

وقد نقل المدخل ***الإنسانوي*** هذا التركيز أكثر نحو الذاتية. فالذي يميز العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية، من خلال هذا المنظور، هو أن السلوك البشري يتم استخلاصه دائما عن طريق الفهم الذاتي للواقع الخارجي من جانب الأفراد الذين يتم دراستهم ومن جانب الباحث نفسه. ومن ثم تستشهد العلوم الاجتماعية، في كثير من الأحيان، بالتعريف الذي اقترحه جليفورد جيرتز ***Clifford Geertz*** (١٩٧٣: ٥)، "إن العلوم التجريبية تبحث عن القوانين ولكن العلوم التأويلية تبحث عن المعنى". وفي معظم التأويلات الراديكالية لهذا المدخل، لا وجود للواقع بعيدًا عن (نسبيًا وجزئيًا) الصور الموجودة عنه لدى مختلف الفاعلين. ومع ذلك، فإنه من المستحيل معرفة الواقع، وعلى العلماء أن يركزوا على المعنى من خلال معرفة أكثر تعاطفًا.

كم عدد المنهجيات البحثية في العلوم الاجتماعية؟

تشير قضية المنهجية إلى الأدوات والتقنيات التي نستخدمها لاكتساب المعرفة. وعند مستوى معين، تكون المنهجية مستقلة عن القضايا المعرفية والوجودية التي تخضع للنقاش، حيث إن هناك طرقًا عديدة لاكتساب كل نوع من أنواع المعرفة. وتميل المنهجيات في الممارسة العملية لأن تكون مرتبطة، ويزود علم الاجتماع الوضعي نفسه، بطبيعة الحال، بمناهج "صلبة"، ويبحث عن البيانات التي لا تتسم بالغموض، والأدلة والقواعد والأنظمة المجردة، في حين تتطلب أكثر

المداخل التأويلية مناهج "أكثر مرونة" تسمح بالغموض والاحتمالية والاعتراف بالتفاعل بين الباحث وموضوع البحث (انظر أدناه). وترتبط كل هذه الاختلافات مع اختلاف النطاق النهائي للبحث.

ويهدف البحث في المدخل الوضعي التقليدي إلى تمييز التفسيرات السببية، على افتراض وجود علاقة سببية (سبب– نتيجة) بين المتغيرات (انظر: *Héritier, ch. 4*). ويسعى الباحثون إلى تفسير بنائي ومتحرر من السياق، يسمح بالتعميم واكتشاف قوانين عامة للسلوك. ويتم اكتشاف مثل هذه القوانين بطريقتين. الطريقة ***الاستقرائية***، التي ترتبط بالبراجماتية أو السلوكية (*Hay 2002*)، وتنطوي على تعميمات مشتقة من ملاحظات محددة في عدد كبير من الحالات. ومع ذلك، يصر أصحاب المدخل الوضعي في العلم التقليدي على أن المرء يبدأ بالنظرية، التي تتولد عنها الفروض (حالة متوقعة من القضايا) وتخضع هذه الفروض بعد ذلك لاختبار الحقائق الثابتة ولا يتم قبولها إلا إذا صمدت للاختبار (انظر: *Héritier, ch. 4*)(٩). وهذا هو المنهج ***الفرضي – الاستنباطي*** (استنباطي–تجريبي) (١٠)، الذي فيه تستخدم دراسة الواقع الاجتماعي الإطار المفاهيمي، وأساليب الملاحظة والقياس، وأدوات التحليل الرياضي وإجراءات الاستدلال الخاصة بالعلوم الطبيعية (*Corbetta 2003: 13*). ولأنه من النادر إمكانية إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية، فإنه يتم استخدام مجموعات كبيرة من البيانات والتحليلات الإحصائية من أجل تحديد وعزل الأسباب والآثار بطريقة دقيقة والتوصل إلى تفسير واحد. ولا يعني هذا أن الوضعيين يستخدمون المناهج الكمية فقط؛ ولكن يعني إنهم إذا ما استخدموا مناهج أخرى (كيفية)، فإنهم يتبعون نفس منطق الاستدلال. ويكون الهدف الرئيسي هو "تحديد وتقييم واستبعاد التفسيرات المتنافسة" (*Collier, Brady and Seawright 2004a: 229*).

وعلى النقيض من ذلك، يهدف البحث التأويلى/ الكيفى إلى فهم الأحداث عن طريق اكتشاف المعانى التى ينسبها البشر لسلوكهم والعالم الخـــارجى. ولا يكــون التركيز على اكتشاف قوانين حول العلاقات السببية بين المتغيرات، ولكـــن يكــون التركيز على فهم الطبيعة البشرية، بما فى ذلك تنوع المجتمعات والثقافات. وبشكل أكثر تحديدا، وتبعًا لفيبر، يهدف هذا النوع من العلوم الاجتماعية إلـــى فهـــم كلـــى (*verstehen*) للدوافع التى تكمن وراء السلوك البشرى، الأمر الذى لا يمكن اختزاله إلى أى عنصر محدد مسبقا، ولكن يجب وضعه ضمن منظور ثقافى، حيث تعنـــى الثقافة شبكة من المعانى والقيم (انظر: *della Porta, ch. 11,and Keating, ch. 6*). وهنا نجد أن النظرية مهمة، ولكن لا يتم دائما إقرارها بشكل سابق للبحث كما فـــى المنحى الاستنباطى التجريبى. ويمكن أن توضع النظرية حتى أثناء إجراء البحـــث فى شكل "نظرية أساسية"، وتكون بعد ذلك متاحة لمزيد من البحث ودراسة حالات أخرى. وهناك حالات ليست مقسمة إلى متغيرات ولكنها تعتبر مترابطة ككل؛ ويتم تحقيق التعميم عن طريق عزو الحالات إلى فئات وتقريبها إلى أنماط مثالية. وقد تم النظر إلى السياق باعتباره أكثر أهمية، ولهذا السبب فعلى البحوث التـــى تجـــرى حول النشاط الإنسانى أن تضع فى الاعتبـــار التفـــسير الـــذاتى المـــوقفى للفـــرد (*Flyvbjerg 2001: 47*). وتصبح القدرة على التنبؤ مستحيلة بسبب تغير الكائنـــات البشرية فى الزمان والمكان، وعلى حد تعبير بورديو ***Bourdieu*** (١٩٧٧: ١٠٩)، "إن للممارسة منطقًا، وهى نفسها ليست من المنطق". ومن ثم تأخذ نتـــائج البحـــث شكل تفسيرات محددة للحالات، ومفاهيم مدققة لتحليل الحالات فى المستقبل.

يبحث هذا النوع من البحوث، مثل المدخل الوضعى، عن شـــروح للنتـــائج الاجتماعية ولكن لا يتوقع أن يستمدها من قواعد عامة. بدلا من ذلك، يأتى التوضيح من تأويل دوافـــع النـــاس لأفعـــالهم. ويوضـــح فيرجـــون (*Ferejohn2004: 146*)

هذا التمييز بالتفسيرات المتناقضة "لأصحاب النزعة الخارجية" و"أصحاب النزعة الداخلية":

فأصحاب النزعة الخارجية يفسرون الفعل بالإشارة إلى أسبابه؛ أما أصحاب النزعة الداخلية فإنهم يفسرون الفعل بإظهاره كفعل مبرر أو أنه الأفضل من وجهة نظر الفاعل. وتعد تفسيرات أصحاب النزعة الخارجية تفسيرات وضعية وتنبؤية.. أما تفسيرات أصحاب النزعة الداخلية فإنها تفسيرات معيارية أو تأويلية. ويميل أصحاب النزعة الخارجية إلى أن يطلقوا على أنفسهم علماء السياسة؛ في حين يميل أصحاب النزعة الداخلية إلى تسمية أنفسهم بمنظرى السياسية. ويصبح أصحاب المدخلين متفقين، في حالة إذا وافقوا على شيء آخر بسيط، وهو أنهم مشتركون في مشاريع مختلفة.

ويتم أحيانا تقديم هذا الاختلاف باعتباره تناقضًا بين المناهج الكمية (الوضعية) والكيفية (التأويلية) (*Creswell 1994; Corbetta 2003*). ويعد هذا مصدر خلط كبيرًا، خلط بين مبحثى الوجود والمعرفة من جهة وخلط بين الطرق البحثية والمنهجية من جهة أخرى. ويشير المنهج الكمى إلى التحليل المعقد للبيانات باستخدام أرقام كبيرة؛ وبالتأكيد هناك تيار في العلوم الاجتماعية يستخدم كلا من المدخل الوضعي والمدخل الكمى في آن واحد. وقد وصف برادى ***Brady***، وكولير ***Collier*** وسيرايت ***Seawright*** (٢٠٠٤) "المنهج الكمى الرئيسى" باعتباره المدخل القائم على استخدام تحليل الانحدار والتقنيات ذات الصلة التى تهدف إلى قياس الاستدلال السببى؛ وإن كانوا قد لاحظوا أن العمل داخل التقليد الوضعي يمكن من استخدام أدوات غير كمية أيضًا مثل دراسات الحالة، والمقارنات المتزاوجة، وسجلات المقابلات والمداخل الإثنوجرافية، وذلك أثناء البحث الميدانى والتأويل.

وقد أقر كل من كينج ***King***، وفيربا ***Verba***، وهم من الـــرواد المؤيـــدين للمـــدخل الوضعي، أن المناهج الكيفية يمكن أن تستخدم كمكمل للمناهج الكمية مـــا دام أنهـــا تتبع نفس المنطق. وقد أوضحت الفصول التي احتواها كتاب برادي وكولير ***Brady and Collier*** (٢٠٠٤) أن المناهج الكيفية يمكنها معالجة الأسئلة التي لا يمكـــن أن تشملها المناهج الكمية، ولكن تبقى ضمن نفس الإطار المعرفي الوضعي. بل كثيرا ما تُستخدم الملاحظة بالمشاركة في تصميمات البحـــوث "التـــي تقودهـــا نظريـــة" (***Lichterman 2002***). ويعترف بالمثل لايتين ***Laitin*** (٢٠٠٣) على صدق المداخل السردية ولكن فقط كجزء من مدخل ثلاثي بالترابط مـــع الإحـــصاءات والنمذجـــة الرسمية. وبالنسبة للايتين، يمكن أن توفر السرديات اختبـــارات مقبولـــة لنمـــاذج رسمية، وآليات تربط المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وتقدم أفكارًا للبحـــث عن مواصفات جديدة للمتغيرات التي لم تتم نمذجتها بعد.

ومع ذلك، فهناك معنى آخر مختلف وأكثر تحديدا، غالبًـــا مـــا يـــتم منحـــه لمصطلح الطرق الكمية، ويربطها بالمدخل التأويلي المـــستمد مـــن الإثنوجرافيـــا والأنثروبولوجيا، الذي وصل الآن إلى غيرها من مجـــالات العلـــوم الاجتماعيـــة. وحسب تعريف دينزن ***Denzin*** ولينكولن ***Lincoln*** (٢٠٠٠: ٣) فإن:

> **البحث الكيفي هو نشاط موقفي يضع الملاحظ في قلب العالم. وهـــو يتألف من مجموعة من الممارسات التأويلية التي تجعل العالم مرئيًا. هذه الممارسات تحول العالم. إنها تحول العالم إلى سلـــسلة مـــن التمثـــيلات، ويتضمن ذلك ملاحظات ميدانية ومقابلات وأحاديث وصـــورًا وتـــسجيلات وسيرًا ذاتية. في هذا المستوى، يتضمن البحث الكيفي منحـــى طبيعيًـــا، وتأويليًا للعالم. وهذا يعني أن الباحث الذي يستخدم المنهج الكيفي يقـــوم**

بدراسة الأشياء فى أماكنها الطبيعية، فى محاولة لفهم أو تفسير الظواهر فى ضوء المعانى التى يضفيها الناس عليها.

من أجل ذلك تكون الطرق البحثية المفضلة هى المقـابلات غيـر المقننـة، والمجموعات البؤرية، والتحليل النصى وتحليل المحتوى (انظــر: ***Bray, ch. 15***). ومع ذلك، وكما استفادت الوضعية من المقـابلات، ودراسـات الحالـة، وحتـى الملاحظة بالمشاركة، فقد استخدم أنصار المدخل التـأويلى فـى بعـض الأحيـان الأساليب الكمية. وتتوفر برامج الحاسوب المتطورة لتحليـل مـضمون الخطـاب والنصوص لتحديد الكلمات الرئيسية، وأنماط الرموز، والشفرات والمراجع. ويـدل هذا مرة أخرى على أننا لا ينبغى أن نخلط بين قضايا مبحث المعرفـة مـع تلـك القضايا المتعلقة بمنهجية أو تقنية البحث.

من المنهجية إلى المنهج

سيكون من التبسيط الكبير القول إن هناك تمييزًا بين المناهج الكمية والكيفية تقابل التمييز بين فلسفة العلوم الوضعية والتأويلية. فالمناهج ليست أكثر من سـبل للحصول على البيانات. ومع ذلك فالتساؤل عن أسئلة حول عمل المنـاهج، تـأتى جنبا إلى جنب مع المعرفة والنظرية فى المناقشات حول ***المنهجية***، التى تشير إلى الطريقة التى تستخدم بها المناهج. نحن هنا نواجه مؤشرًا للاختيارات فـى اتجـاه المداخل الأكثر أو الأقل تنظيما رسميا والمنـاهج "الأكثـر صـلابة" أو "الأكثـر مرونة"[١١]. ولاستكشاف هذه المناهج، نقدم أولاً مجموعة مبسطة من الخيارات فى تصميم البحث وفى اختيار المنهج (انظر أيضا: ***della Porta, ch. 11***).

يتحدد *الخيار الأول* فى صياغة سؤال البحث. فعادة ما يبدأ الوضعيون مـن فرضية مستمدة بشكل استنباطى من نظرية أو من المعرفة الـسابقة. وعـادة مـا

نفترض حالة متوقعة من القضايا أو العلاقة السببية، التي يمكن التحقق منها تجريبيا. ونحن لا نعنى بذلك أنها زائفة فعلا، لمجرد أن الظروف الكامنة وراءها التي يمكن رفضها هي شروط قد تم تحديدها. وإذا لم يتم دحضها، فإنه يمكن أخذها على أنها صحيحة، ليس فقط بالنسبة للحالة المطروحة في السؤال، ولكن لجميع الحالات التي لها نفس الخصائص. أما أصحاب المدخل التأويلي (أو الباحث الكيفي بمعنى أكثر تحديدًا) فيعملون أكثر بشكل استقرائي، فهم يقومون ببناء سؤال البحث في المسار البحثي، كما أنهم على استعداد لتعديل تصميم البحث أثناء السير قدمًا في خطواته. بالتالي ليس هناك وقت واضح يميز بين تصميم البحوث وتنفيذها، لأنها مترابطة مع تغذية راجعة مستمرة. ويحرص الوضعيون على تفعيل المفاهيم والفرضيات الخاصة بهم في مصطلحات علمية وعامة، في حين يدع التأويليون المفاهيم تخرج من العمل نفسه.

وثمة فرق آخر يشير إلى عدد من الحالات التي تم تحليلها، فضلا عن معايير اختيارها. فغالبًا ما يختار الوضعيون عددًا كبيرًا من الحالات لتحقيق أقصى قدر من التعميم والتحكم في معظم مصادر الاختلاف. وقد يختارون بدلا من ذلك، عددًا قليلاً من الحالات، وإن كانوا يقومون بانتقائها بشكل دقيق وبطريقة تمكنهم من تحديد الفروق بينها بدقة. وفي الصياغة الكلاسيكية لمل ***J. S. Mill*** (١٩٧٤) فإنه ينبغي اختيار حالتين تشتركان أو تختلفان في سمة واحدة فقط من القواسم المشتركة. وعبر هذا الأسلوب، لا يتم استخدام الأرقام بالضرورة، ويمكن أن تكون الحالات قليلة: ومع ذلك، فالمنطق هو التقريب إلى نوع من التحليل الإحصائي، مع الاهتمام بالتمثيل(الإحصائي) والصدق والثبات. ومن ثم يجب أن تتبع الأساليب غير الكمية نفس البنية المنطقية وقواعد الاستدلال العلمي ***(King, Keohane and Verba 1994)*** [١٢]. ومن ناحية أخرى، يختار التأويليون الحالات على أساس الفائدة

الكامنة (على سبيل المثال، حالات نموذجية)، وليس لأنها مطابقة للفئة ولكن لأنهـــا تخبرنا عن العمليات الاجتماعية المعقدة.

وعادة ما يستخدم الوضعيون لغة المتغيرات؛ حيـــث لا يهـــتم الوضـــعيون بالحالات على هذا النحو، ولكن ينصب جل اهتمامهم على الخصائص التى تجعـــل تلك الحالات مختلفة. ويهتمون كذلك بالقوانين العامة أو العالميـــة، فهـــم يريـــدون معرفة العوامل التى تسبب النتائج فى الحياة الاجتماعية، فعلى ســـبيل المثـــال مـــا العلاقة السببية بين النمو الاقتصادى والتحول الديمقراطى. ويتطلـــب هـــذا مـــنهم تطوير تعريف إجرائى للنمو الاقتصادى والتحول الديمقراطى وسبل قياسهما. ثـــم تصبح هذه المتغيرات متغيرات التحليل، فيصبح النمو الاقتصادى متغيرًا مستقلاً أو سببيًا، ويصبح التحول الديمقراطى متغيرًا تابعًا "أو ناتجًا. وبالطبع، فإنه من النـــادر أن يكون المتغير المستقل واحدًا فى كل مكان أو يؤدى دائما إلى نفس الآثار علـــى المتغير التابع، ولكن هذا لا يعنى إلا أن أكثر المتغيرات تحتـــاج إلـــى أن تـــضاف بحيث، تستغرق، فى النهاية كل صور الاختلاف. وبكلمات برجيفورسكى وتيـــون ***Przeworski and Teune*** (١٩٧٠) يكون الهدف فى النهاية هو "استبعاد الأســـماء الحقيقية" (اسم العلم)، وذلك عن طريق عزوها إلى العمليات الاجتماعية بـــالرجوع إلى القواعد العامة دون الحديث عن حالات فردية، ومن ثم يتم تفـــسيرها جميعـــا ضمن القواعد العامة (***Corbetta 2003***). ويتكون السياق الخاص بهذه المتغيـــرات، وفقًا لعلماء الاجتماع فقط، من المتغيرات التى لم تحدد بشكل كاف (***Laitin 2003***).

تخففت المداخل الوضعية الجديدة من افتراض أن المعرفة خالية من الـــسياق وأنه يمكن عقد نفس العلاقات بين المتغيرات فى كل مكان وفى جميـــع الأوقـــات. وبدلا من ذلك، كان هناك مزيد من التركيز على الخصوصية والمحليـــة، وعلـــى الطريقة التى يمكن من خلالها جمع عوامل فى ظروف مختلفة. ولالتقاط هذا التأثير

السياقى، لجأ الباحثون بشكل متزايد إلى فكرة المؤسسات بما أنها تحمل أنماطًا متميزة من الحوافز والعقوبات، وأن الطريقة التى تتخذ بها القرارات في وقت واحد تقيد ما يمكن أن يتم فى وقت لاحق. ويمكن التعبير عن هذه العوامل المؤسسية في شكل متغيرات، ولكن تقوم الدراسة المقارنة بدور مهم فى عدد صغير من الحالات، حيث يكون التباين هو الهيكل المؤسسى وتطوره التاريخى (انظر: *Steinmo, ch. 7*). ويسعى الوضعيون الجدد للتعبير عن تأثير السياق فى شكل الهياكل المؤسسية، ويحاولون تجنب مفهوم الثقافة، لأنه من المستحيل تفعيلها ولا تتلاءم مع التنظير العام. ومع ذلك، ينتقل آخرون من المؤسسات إلى الثقافة، مقدمين جسرًا بين المداخل التأويلية والوضعية (انظر: *Keating, ch. 6*).

أما التحليل التأويلى فيحتفظ بالتركيز الشمولى، مؤكدا على الحالات (التى يمكن أن تكون الفرد أو المجتمع أو جماعات اجتماعية أخرى) باعتبارها كيانات معقدة (انظر الفصل الحادى عشر الذى قدمه ديلا بورتا) مشددا على أهمية السياق. وتكون المفاهيم موجهة ويمكن تطويرها خلال البحث. وعادة ما يكون عرض البيانات فى شكل سرديات مكثفة، مع مقتطفات من النصوص (مقابلات، وملاحظات وثائقية وإثنوجرافية) تقدم للتوضيح. ويقوم هذا التحليل على افتراض التأثير المتبادل بين عوامل عديدة، الأمر الذى يثبط أى محاولة للتفكير حول الأسباب أو الآثار أو أى محاولة للتعميم. وينطوى فهم الواقع على "غمر أنفسنا فى المعلومات المتعلقة بالفاعلين، واستخدام كل من التعاطف والخيال لبناء حسابات موثوقة عن إحساسهم بالهوية" (*Smith 2004: 43*). فى مثل هذه المشاريع، يكون الأساس هو المناهج التى تعرف بشكل عام بالمناهج الكيفية، مثل التحليل التأويلى للنصوص، والعمل الميدانى الإثنوجرافى، ودراسات السيرة الذاتية أو الملاحظة بالمشاركة (انظر: الفصل الخامس عشر لـ براى).

ثمة فرق آخر فى علاقة الباحث بموضوع البحث: ما كم المشاركة المسموح به فى الموقف؟ وإلى أى مدى يجب أن يكون الباحث شخصًا غريبًا؟ وكيف يتعاطف مع موضوع بحثه؟ يقول أصحاب المدخل الوضعى بأهمية الفصل التام بين القائم بالملاحظة وموضوع الملاحظة، والحرص على عدم "إفساد" البحث بأن يصبح جزءا منه. وهم يفضلون استخدام الاستبيانات المقننة وجداول المقابلة والمسوح التى لا يُوضع فيها أسماء المشاركين، والترميز الصارم للاستجابات، وغالبًا ما يستخدمون الأساليب الكمية. وعلى العكس من ذلك، يميل أصحاب المدخل التأويلى إلى الزج بأنفسهم فى الموقف لدراسته، والتعاطف مع عينة الدراسة ورؤية الأشياء من وجهة نظرهم. لذلك فإن علماء الأنثروبولوجيا يقضون فترات طويلة فى الميدان سعيًا لكسب معرفة داخلية. وتنطوى سيسيولوجيا التدخل (التى كان رائدها ألان تورين *Alain Touraine*) على الباحثين العاملين مع الحركات الاجتماعية والنشطاء الذين يدرسون فى مسار عام، بهدف المساعدة فى تأويل الموقف والانخراط فى تعلم متبادل. وفى الفهم الأكثر راديكالية، فإن كل ما يقال عن العالم الخارجى يحمل فى طياته عناصر ذاتية قوية، بحيث يستحيل استخدام الملاحظة بالمشاركة. ويطرح التسليم بدور التفاعل بين الباحث وموضوع البحث عديدًا من القضايا الأخلاقية؛ ضمن أمور أخرى؛ فمن بين أولئك الذين يقبلون كرعاة، إلى أى مدى يتحدث الباحثون عن فحوى البحث للأفراد محل الدراسة، وكيف يحمون خصوصيتهم، وكيف يعوضون تعاونهم، وكيف يخبرونهم بنتائج البحث وكيف يتجنبون التلاعب.

وهناك سؤال آخر حاسم يميز بين المداخل ويتعلق بحيادية القيمة. فالباحث فى المنظور الوضعى لا يتبنى، أى وجهات نظر معيارية، أو أيديولوجية أو سياسية للتأثير على البحث. فهو يهتم بالبحث عن الحقيقة من دون زيف. ويذكر النقاد أن

ذلك غالبا ما يخفي خطة معيارية، وبالفعل تعكس الافتراضات الأساسية للنزعة الوضعية اختيارًا قيميًا[١٣]. ويواجه الوضعيون ذلك بالقول: إذا كان هذا هو الحال، فيجب أن تُعلن كل هذه الاتجاهات المعيارية مقدما. ووفقا لهذا المنظور، تعمل المعيارية على ذلك، باعتباره مسعى منفصلاً، ينتمى إلى مجال الفلسفة الأخلاقية. ولا يميل أنصار المدخل التأويلي إلى مثل هذا التمييز الحاد بين العمل الإمبيريقي والمعيارى، وينكر هذا المدخل التمييز بين الحقائق والقيم. وتناقش الإصدارات الأكثر اعتدالا من هذا المنظور أن معظم اللغة وأفعال الكلام تتضمن كلا من العناصر الوصفية والمعيارية، على اعتبار أن المفاهيم نفسها عادة ما تملك بعض المحتوى المعيارى، ويجب أن يكون الباحث على علم بذلك. وفى الآونة الأخيرة، كانت هناك جهود واعية لتجميع الأعمال المعيارية المستمدة من الفلسفة مع البحوث الإمبيريقية (انظر: بايبوك فى الفصل الثالث من هذا الكتاب). وفى أحد المعانى الجديدة، وهو ما يمثل أيضا العودة إلى العصر الكلاسيكي للفكر، ذهب فلايفبجيرج ***Flyvbjerg*** (٢٠٠١) إلى القول بأنه: إذا لم تستطع العلوم الاجتماعية أن تكتسب القوة التفسيرية التى تحظى بها العلوم الطبيعية، نظرا لطبيعة العالم، فعليها أن تعود إلى تلك الحقبة الأولية، وتسعى إلى تقديم تحليل انعكاسى وإلى مناقشات للقيم والاهتمامات الهادفة إلى التطبيق العملي، وذلك للمساهمة فى تحقيق مجتمع أفضل. وقد أثار ذلك بدوره بعض الردود النقدية (***Laitin 2003***).

وبالعودة إلى تصنيفنا الرباعى المضاعف، ومع المحاذير التى سبق ذكرها، يمكننا تلخيص بعض الافتراضات المنهجية الرئيسية (الجدول ٢-٢).

جدول ٢ــ٢ كم عدد المنهجيات فى العلوم الاجتماعية؟

	أصحاب المدخل الوضعى	أصحاب المدخل ما بعد الوضعى	أصحاب المدخل التأويلى	أصحاب المدخل الإنسانوى
أى منهجية؟	منهجية إمبيريقية تهدف إلى معرفة الواقع	منهجية إمبيريقية تهدف بشكل أساسى إلى إدراك السياق	التركيز النسبى على المعانى والسياق	التركيز على القيم والمعانى والمقاصد
أى منهج/طرق بحثية؟	محاكاة المنهج الطبيعى (تجارب، الطرق البحثية الرياضية، والتحليل الإحصائى)	الاعتماد على مقاربات المنهج الطبيعى (التجارب، و التحليل الإحصائى، والمقابلات الكمية)	البحث عن المعنى (التحليل النصى، وتحليل الخطاب)	التفاعل العاطفى بين الباحث وموضوع البحث

كم عدد طرق المعرفة؟

إلى أى مدى يجب أن تكون خياراتنا المنهجية حصرية؟ هل يجب أن نترك مساحة للفوضوية المعرفية، والثقة المتبادلة مع العلماء العاملين "بالنماذج" الأخرى؟ هل من السهل التبديل بين الاثنتين؟ أم أن بناء المعرفة ممكن فقط داخل نموذج تحليلى واحد؟ هل يمكن المزج بين المداخل/المناهج المفيدة للتغلب على محدودية كل منهجية؟ أم أن ذلك يعد مخاطرة بتقويض سلامة النتائج الإمبيريقية؟

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مداخل لهذه القضايا فى العلوم الاجتماعية:

(أ) **المدخل الحصرى البراجماتى.** ففى ضوء مفهوم كوهن ***Kuhn*** عن دور النموذج التحليلى (البارادايم)، يهدف بعض علماء الاجتماع إلى علم براجماتى

فيتم النظر إلى نموذج واحد فقط على أنه هـو النمـوذج الـصحيح، ويـضم النظرية، والمناهج، والمعايير معا، وعادة ما يكون ذلك فى خليط لا ينفـصم *(Kuhn 1962: 109)*. وأولئك هم الذين يرون العلـوم الاجتماعيـة كإصـرار براجماتى على أهمية التركيز على (أو فرض) طريقة واحدة للمعرفة.

(ب) **المدخل الفوضوى، مفرط التعدد.** وعلى الطرف الآخر، هناك موقف "شـامل" يجمع بين الشكوك حول معرفة "الحقيقية" مع الحماس للتجريب فى مـسارات مختلفة للبحث عن المعرفة. وأولئك الذين يشتركون فى هذا الموقف يـدعمون بدرجات متفاوتة فوضوية فيرباند ***Feyerabend*** ويدعمون اعتقاده بأن:

> **العالم الذى نريد استكشافه هو كيان غير معروف إلى حد كبير. لـذا يجب علينا أن نحافظ على الخيارات مفتوحة. وقد تبدو لنا بعض الفروض المعرفية ممتازة مقارنة بفروض معرفية أخرى. ولكن كيـف يمكـن أن نضمن أنها أفضل طريقة للاكتشاف، ليس فقط اكتشاف بعض "الحقـائق" المعزولة، ولكن اكتشاف بعض الأسرار العميقة الكامنة فى الطبيعة أيضًا؟**
> **(*Feyerabend 1975: 20*)**

(ج) **البحث عن المعرفة القابلة للقياس.** وبين هذين النقيضين، هناك مواقف تقبـل الاختلافات فى مسارات الوصول إلى المعرفة، وتنكر أن يكون هنـاك مـسار واحد هو "الأفضل" مع الاحتفاظ بهدف البحث عن التوفيق بين الاختلافات.

من المهم داخل هذا المنظور الثالث – الذى نميل إلى اتباعه فى هذا الكتـاب – من المهم أن تتم مقارنة مزايا وعيوب كل منهج وطريقة بحثية، ولكن مـن المهـم أيضا أن ندرك أنها جميعها ليست قابلة للاتفاق. فتتضمن الأهداف التـى لا يمكـن تعظيمها فى نفس الوقت سعيًا للتواصل الدقيق فى مقابل الثراء فى تطبيق المفـاهيم مع تقديم تفسيرات ضئيلة بدلا من الأوصاف المكثفة، والتعميم فى مقابل التبـسيط

(*Collier, Brady and Seawright 2004a: 222*). لذا قد يكون من الضروري مقارنة إحدى الميزات بأخرى. وسوف يتم هذا الاختيار على أساس السؤال الأساسي الذي يحاول الباحث الإجابة عنه. فعلى سبيل المثال، إذا كان الباحث يحاول شرح قضية معينة؛ أو يريد أن يحصل على معرفة عامة (اكتشاف القواعد العامة)؛ أو البحث عن سبل لتحقيق مجتمع أفضل. ويعتمد ذلك على ما يفضله الباحث، وعلى أنواع البيانات المتوفرة، بما في ذلك البيانات الإحصائية الموثقة أو بيانات ميدانية مفصلة التي تتطلب المكوث فترة طويلة في الميدان.

ويرتبط اختيار مدخل معين باختيار مدخل آخر في بحوث العلوم الاجتماعية: وذلك سواء بدأنا من النظرية، أو المنهج أو المشكلة. وفي كثير من الأحيان، يبدأ بالنظرية أولئك الذين يهدفون إلى نموذج نظري في العلوم الاجتماعية، ويسعون لاختباره بهدف إثباته، أو دحضه أو تعديله، وبالتالي المساهمة في المعرفة العالمية. وغالبا ما يرتبط ذلك بطريقة بحثية معينة تسمح بإعادة إنتاج الدراسات ومقارنتها. ومن ناحية أخرى يميل المهتمون بمشكلة معينة، إلى البحث عن المنهج والمدخل اللذين يقدمان الكثير في فهم القضية. ويُتهم دعاة المدخل الأول بأنهم يدرسون طرق البحث من أجل الدراسة فحسب، كما أنهم يختارون فقط القضايا القابلة لهذه الطريقة البحثية أو تلك التي تم تلخيصها في القول المأثور بأنه إذا كانت الأداة الوحيدة لديك هي المطرقة، فإن كل مشكلة تبدو كأنها مسمار (*Green and Shapiro 1994; Shapiro 2004*). وفي المقابل، يُتهم الذين يركزون على المشكلات بأنهم لا يضيفون شيئًا جديدًا مختلفًا عن كتابات المؤرخين والصحفيين (*Shapiro, Smith and Masoud 2004a*).

يمكن وصف سبل التوفيق بين أنواع المعرفة بأنها نوع من التركيب أو التثليث أو التعدد في المداخل أو التخصص المتبادل. ويتضمن التركيب دمج

عناصر من مداخل مختلفة فى كل واحد ويمكن عمل ذلك فى مختلف المستويات. ويعد جمع معارف مختلفة من الأمور المستحيلة، ذلك لأنها ترتكز على افتراضات مختلفة حول الواقع الاجتماعى والمعرفة. وقد يكون من السهل تجميع الطرق البحثية، فكما رأينا، فإنها لا ترتبط بالضرورة بافتراضات معرفية محددة. وكذلك من الأيسر غالبًا جمع الأساليب والمناهج، وكما لاحظنا، فإن عديدًا منها يمكن مواءمته لأغراض بحثية مختلفة. حتى إن التاريخ المقارن والمأسسة التاريخية قد تبنتا وتمت مواءمتهما من السياسة المقارنة، والتاريخ وعلم الاجتماع لاكتساب رؤية جديدة فى عمليات التغيير.

ويدور التثليث حول استخدام طرق بحثية مختلفة تكمل بعضها بعضًا. ومرة أخرى، فإنه من الصعب تثليث معارف متمايزة، فالتثليث أسهل وشائع جدًا مع الطرق البحثية. لذلك فإن أصحاب النزعة الوضعية يدمجون المقابلات وتحليل النصوص فى التصميمات البحثية الخاصة بهم، على الرغم من استخدام هذه البيانات الصعبة أكثر فى أسلوب أصحاب النزعة التأويلية. وكثيرا ما تستخدم دراسات الحالة لتكمل التحليلات الإحصائية للعينات كبيرة الحجم كوسيلة لفتح تفسيرات "الصندوق الأسود" (انظر: *Héritier, ch. 4*). وقد يُستكمل البحث المسحى بالعمل الإثنوجرافى، الذى يستكشف الطريقة التى يتم بها فهم الأسئلة ومعانى الاستجابات.

أما التعدد فى المداخل فيعنى أن الموقف قد يكون له أكثر من تفسير وفقًا لكيفية رؤيته. وفى ذلك كتب دى توكفيل ***De Tocqueville*** (١٩٩٩) يقول: إنه التقى فى حياته بمنظرين يعتقدون أن الأحداث فى العالم ترد إلى أسباب عامة، والناس العمليين هم من يتصورون أن الأحداث اليومية والأفعال تحرك العالم، وأضاف أن كلا منهما كان مخطئًا. هذا وقد فحصت دراسة أليسون ***Allison*** (١٩٧١) الخاصة بأزمة الصواريخ الكوبية نفس الأحداث باستخدام إطارات مختلفة للتوصل إلى تفسيرات مختلفة.

لقد قيل إن كل شخص إما أن يولد أرسطيًا أو أفلاطونيًا *(Hacking 1999: 84)*، ولكن أى عالم اجتماع اليوم هو مجرد باحث إمبيريقى يعتقد أن العالم يمكن أن يتمثل أمامنا دون تفسير. وعلى العكس، لا أحد فى العلوم الاجتماعية السائدة ينفى وجود العالم المادى أو يعتقد أن هذا الواقع هو ذاتى تماما وفى عقولنا. ويشجع ذلك الإثراء المتبادل للخبرات (التلاقح أو التخصيب المتبادل) على تمهيد الجزء الأكبر من الأرض.

وكثيرا ما تنشأ المفاهيم فى العلوم الاجتماعية من خلال مسارات مختلفة، تستمد من نقاط انطلاق مختلفة قليلا ولكن تنتهى إلى مواضع متشابهة. على سبيل المثال، فإن مفهوم "التأطير"، الذى يستخدم على نطاق واسع فى مجال تحليل السياسات للإشارة إلى الطرق المختلفة التى يحدد الناس بها ويصيغون قضية سياسية أو مشكلة، يمكن أن يستمد من موقف المناهضين للوضعيين والتأويليين *(Fischer 2003)* كما يمكن أن يستمد أيضا من الوضعيين فقط. وقد تم استخدامه فى أبحاث الحركات الاجتماعية منذ فترة طويلة قبل ما يسمى "بالدورة الثقافية" من العلماء المهتمين بالعمل الإستراتيجى ومن الفاعلين الجمعيين (من أمثال ديفيد أسنو *David Snow*)، ومن آخرين أكثر اهتماما بالديناميات الصغيرة للمعرفة (مثل: وليام جامسون *William Gamson*). وفى جميع الحالات، تكون الفكرة هى أن هناك مواقف يمكن أن يتم تأويلها بشكل مختلف، وتُقدم بشكل مختلف لاستحضار ردود أفعال مختلفة من نفس مجموعة الحقائق. وتكمن الاختلافات بالتحديد فى كم الوزن الذى يُعطى للعالم الموضوعى (المحسوس) والكم الذى يُعطى لتأويله. إن مفهوم الثقافة الذى كان يستخدم كثيرًا من أنصار التأويل، يرفضه الوضعيون ومحللو الاختيار العقلانى، ولكن بعد ذلك تتم استعادته مرة أخرى فى دراسة المأسسة المعيارية أو المعانى المتبادلة والمفاهيم التى ترتكز عليها سياسة المجتمعات

(انظر: *Keating, ch. 6*). ويعد السياق أمرًا أساسيًا في الإثنوجرافيا، والمداخل التأويلية، حيث يكون محكمًا للغاية وثريًا، وإن كان يستخدم أيضا في التحليل المؤسسي (النظامي) الجديد وكذلك في الخصائص في تحليلات الانحدار الأصعب (حيث يتم التعبير عن الحالات الصعبة كمتغيرات وهمية). ولقد جاءت النزعة المؤسساتية (النظامية) الجديدة في العلوم الاجتماعية من خلال عدة أبواب: من العلوم السياسية، حيث هي استجابة لمداخل الاختيار العقلاني غير السياقية؛ ومن علم الاجتماع، حيث يعتمد على النظرية التنظيمية؛ ومن الاقتصاد، حيث يعتمد على علم الاجتماع الاقتصادي. والنتيجة هي مجموعة من المفاهيم المتشابهة جدا، ولكن بسبب أصولها ومفرداتها المتمايزة، لا تتطابق تماما.

هناك أيضا تقاطع كبير في سبل تطوير واستخدام النظرية. وكما ذكرنا سابقًا، لا تبدأ ***نظرية المعرفة*** من فرض استنتاجي ولكن من الخبرة؛ ومع ذلك، فإنها لا تذهب بعد ذلك لبناء النظرية العامة لتطبق على نطاق أوسع. وتدين هذه النظرية بالكثير للبراجماتية الأمريكية التقليدية، مع جذور في الأنطولوجيا "الواقعية"، ولكن تم توسيع نطاقها وتنقيحها من المداخل التأويلية. وفي الوقت نفسه، تطورت في الولايات المتحدة الأنطولوجيا الواقعية إلى أصناف من مداخل الاختيار العقلاني، عبر افتراض يستند على أساس متين من الشخص الفرد، ولكن في الاستخدام العملي يتم بناء النمط المثالي والنماذج النظرية المستمدة من التفكير الإستدلالي. وفي الواقع، تبدو مداخل الاختيار العقلاني نفسها متوافقة مع كل من الحتمية (على افتراض أن الأفضليات هي قابلة للمعرفة، والنتائج يمكن التنبؤ بها من تعظيم الذات الفردية) ومتوافقة مع الإرادة الحرة (في أن الفرد يختار). وهناك قدر كبير من العلوم الاجتماعية يتقدم ذهابا وإيابا بين النظرية والحالات، وذلك باستخدام إحداها لتطوير وتعميق فهم الآخر.

وغالبًا ما يتم الاعتراف صراحة بالتلاقح، ففى الإسهام الكبير الذى وضع فى مجلد ضخم ذى عنوان دال هو: ***إعادة النظر فى البحث الاجتماعى، والأدوات المتنوعة، والمعايير المشتركة***. أكد كل من كولير ***Collier*** وسى رايت ***Seawright*** ومونك ***Munck*** (٢٠٠٤) على *أهمية* النظريات الجيدة والمناهج الإمبيريقية، وأكدوا أيضا على تثمين مساهمة العمل التأويلى فى تشكيل المفهوم ووصف أدق التفاصيل. وقد اتخذ كثير من الأعمال الكلاسيكية فى علم الاجتماع والعلوم السياسية، شكل دراسات الحالة التأويلية التى منها تم تطوير النظريات العامة، وإعادة التطبيق والتوسع (***Van Langenhove 2007***). ومن الأمثلة على ذلك كتاب ***الديمقراطية فى أمريكا De la démocratie en Amérique*** لأليكسيس دو توكفيل ***Alexis de Tocqueville***، وكذلك كتاب ***النظام القديم والثورة L'ancien régime et la revolution***، وأيضا علم الاجتماع التاريخى الأكثر حداثة فى مدرسة بارينجتون مور الابن ***Barrington Moore Jr*** حيث استخدم التحليل الكيفى أيضًا لتسليط الضوء على الآثار السببية من خلال التركيز على حالات الإضراب، حيث يكون التأثير أوضح، ويمكن أيضًا فحص آليات مفصلة. بهذه الطريقة، يمكن للمتخصصين فى العلوم الاجتماعية أن يتجاوزوا الارتباط، حيث ترتبط نفس الأسباب مع نفس الآثار، لتقديم تفسيرات عن السبب والكيفية.

لا تأتى التأثيرات فقط من داخل فرع المعرفة، ولكن أيضا من مجالات العلوم الأخرى. فالفيزياء النيوتونية، وبحثها عن القوانين والثوابت، كانت مصدر إلهام للعلم الاجتماعى الوضعى، فى حين وجه خصومها الانتباه إلى عدم اليقين الكامن فى الفيزياء الحديثة، والافتراضات المعرفية الكبيرة التى على العلماء اختيارها (مثل وجود كون واحد أو أكوان موازية). وتوفر البيولوجيا التطورية الآن إلهامًا لأصحاب النزعة المؤسساتية التاريخية (انظر: ***Steinmo, ch. 7***)[١٤].

ولقد تأثر علماء الاختيار العقلاني بالاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، في حين تعلم أصحاب النزعة الاقتصادية المؤسساتية من علم الاجتماع. وقدم التاريخ منذ فترة طويلة النموذج والأدوات المؤسسية لدراسة السياسة في بريطانيا، في حين كان القانون أساسها في كثير من البلدان الأوروبية. وبعد فترة أصرت فيها العلوم الاجتماعية على خصوصيتها، اتجه كثير من العلماء الآن إلى التاريخ، بينما ارتبطت التطورات في دراسة القانون (بما في ذلك القانون في السياق، والنظرية القانونية والدستورية) بالعودة إلى الاهتمامات الذائعة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع. وقد ساعد الأدب في إلهام "الخيال السوسيولوجي" من خلال تصوير مثير للمواقف التي تحتاج إلى شرح وحلها وجذب الانتباه إلى الصراعات داخل عقل الفرد.

ومع ذلك، يتم تثبيط عملية التلاقح بين العلوم عن طريق وجود مجموعات بحثية وغلق مجموعات أخرى، ووجود جماعات من العلماء في اتصال منتظم ومناقشة تحدد مصالحها المشتركة عن طريق الموضوع الثابت، والمنهجية، أو كليهما (*Sil 2004*). ويوجد تجسيد ودوام عن طريق العمليات التي تستحق التحليل السوسيولوجي، بما في ذلك وجود مجلات متشبثة بمدخل معين، وتوجه شعب وأقسام فردية، وأنماط إشراف الخريجين والتلمذة، وإجراءات التقييم الروتينية، والطرق المؤدية إلى الترقي الوظيفي.

عندما يتم تحديد مجتمعات البحث عن طريق الموضوع الثابت وعن طريق المنهج، قد تكون العوائق كبيرة جدًا وتظل المعرفة القاصرة على مشكلات كل منهج هي الأنسب للمعالجة، حيث تكون منفصلة عن المؤثرات والتحديات الخارجية. ومن ناحية أخرى، وعندما تكون الحواجز أكثر مرونة، تبرز مشكلة التناسب بين أشكال مختلفة من المعرفة، فضلا عن المعايير "الغامضة" وغير المحددة (*Ruggie 1998*). وبهذا يكون الأمر الأكثر أهمية للباحثين هو معرفة

الميدان، وأن تكون لديهم القدرة على مقارنة المعـايير والحجـج مـن مجتمعـات مختلفة. وهذا ما يشير إليه سيل *Sil* (٢٠٠٤) تحت عنوان الانتقائية، حيث مشاكل عدم التناسب ليست مطلقة، ويمكن إجراء مقارنات عبر الميادين المختلفة لـصالح كل من المعرفة الإمبيريقية والتجديد النظرى.

وقد ظهرت مشكلات أكثر من خلال ميل مفاهيم أو تعبيرات معينة مألوفـة داخل مجال معين للامتداد أبعد من أصولها أو أن تشير إلى أى معنى مفيد بالفعل. ففى السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، تفجر استخدام كلمة "الحكم" (الحوكمـة). بالنسبة لبعض العلماء، ويعد الحكم (الحوكمة) ظاهرة محددة تتميز عـن الحكومـة والقدرة على التفعيل، ولكن بالنسبة للآخرين فهى تستخدم بالتبادل مـع الحكومـة. ولا يزال يرى آخرون أنها أضيق من الحكومة، مشيرا إلى طريقة محددة للـتحكم من خلال الشبكات، جنبا إلى جنب مع الحكومـة المؤسـسية التقليديـة. ويراهـا آخرون باعتبارها فئة أوسع من التنظيم الاجتماعى، الذى تكون فيه الحكومـة فئـة فرعية. ويراها البعض بديلاً للحكومة، ذلك أننا نتحرك من عالم من الحكومات إلى حكم. وامتد "البناء" أو "البناء الاجتماعى" على نحو مماثل ليغطى كل شيء تقريبـا كما كان مصطلح "اختراع" كذلك لفترة من الوقـت. (*Hacking 1999*) ويـستخدم تحليل الخطاب أحيانا منهجية محددة، عبر رؤية أنطولوجية خاصة (أفعال الكـلام ذاتها) والتقنيات الخاصة بها؛ وفى أوقات أخرى فإنها تطبق على أى أسلوب ينطـوى على استخدام النصوص والمقابلات. وأحيانا يقع اللوم عن كل هذا الارتبـاك علـى العلماء الذين يعتقدون أنهم يحتاجون إلى الدخول فى النموذج الحالى من أجل تقـديم وجهة نظرهم؛ وغالبا ما يكون كل ما يعنى الناشرين هو البحث عن عنوان شائع.

بالطبع، ليس كل شيء سليم منهجيا، ولا ينبغى أن نستخدم وصفة الانتقائيـة لتبرير التهجين الذى ينتهك، إذا لم تكن القواعد، والشفرات السلوكية المتعلقة بكـل المداخل التى تحدثنا عنها، هذا إذا لم ينتهك قواعدها. وعلى الرغم مـن أن تثليـث

مناهج ومنهجيات مختلفة داخل نفس المشروع البحثى يزيد من الموثوقية، ويحسن من فهمنا فى كثير من الأحيان، يجب أن تحترم أجزاء مختلفة من المشروع لتحقيق التماسك الداخلى. وإذا أدت "المعرفة الانتقائية" من الأساليب الكيفية والكمية إلى إثراء منهج الباحث، وحدود الإنسان، جنبا إلى جنب مع التطور المتزايد لمعظم الأساليب الكمية والكيفية، فإنها تفرض بعض التخصص. وتوفر الفصول التالية مناهج متباينة فى الأنطولوجيا، والأبستمولوجيا والميثوديولوجيا ولكن تشير أيضا إلى النقاط المشتركة والتداخل.

الهوامش

(١) ذلك إما لأنه يقبل العالم المادى، أو لأنه سؤال لا يمكن وليس من الضرورى أن تتم الإجابة عنه وبالتالي فهو نقاش غير مجد.

(٢) هذه هى واحدة من المصطلحات فى العلوم الاجتماعية التى لها معان متعددة. وفى العلاقات الدولية لها معنى مختلف عن المعنى الموجود هنا(انظر: *Kratochwil, ch. 5*).

(٣) في الواقع، حتى للحل الفردى، والحد من الأنطولوجيا إلى الإنسان الفرد، لا يجيبان عن هذا السؤال بشكل قاطع، كما يمكن للمرء أن يجادل بأنه حتى فيما يتعلق بالفرد العقلانى الذاتى فهو من صنع منهجية العلوم الاجتماعية وليس شيئا يحدث بشكل طبيعى، لأن حالة الإنسان الأصلية هى الجماعة. وتمت مناقشة هذا فى حركة آدم فيرجسون **Adam Ferguson** (١٩٦٦) التنويرية الكلاسيكية، ***مقال حول تاريخ المجتمع المدنى***، من عام ١٧٦٧.

(٤) والمثال الكلاسيكى على ذلك هو حالة النوع الاجتماعى. فبينما لا ينكر أحد وجود الفروق الجنسية، فهناك خلاف كبير على فئة النوع الاجتماعى، الذى يتضمن كثيرًا من الصفات والأدوار الأخرى التى تم تعيينها على الفروق بين الجنسين.

(٥) ادعى فان ***Van Langenhove*** (٢٠٠٧) أن علماء الاجتماع فى أواخر القرن العشرين غالبا ما صوروا علماء الاجتماع الكلاسيكيين كعلماء وضعيين أكثر بساطة مما كانوا عليه.

(٦) تم تعريف الواقعية الحرجة بأنها "وجهة نظر فلسفية للعلوم أو اللاهوت الذى يؤكد أن معرفتنا للعالم تشير إلى الطريقة– التى – تكون – عليها– الأشياء– بالفعل، ولكن بطريقة جزئية التى سوف يتم تنقيحها بالضرورة مع تطور تلك المعرفة". ***Southgate, Christopher*** *www.meta-library.net/*.

(٧) لمناقشة الفرق، انظر: ***Hacking (1999: 47-9)*** وهو يُوصى بترك مصطلح "البنائية" إلى علماء الرياضيات.

(٨) هذا الميل الجارف للتقسيم طويل الأمد فى الفلسفة بين القائلين بالحتمية وأولئك الذين أكدوا على الإرادة الحرة. أما بالنسبة للقديس أوغسطين *St Augustine* وجون كالفن *John Calvin*، فكانت الحتمية اختيارًا إلهيًا، وبالنسبة لعلماء الاجتماع الحديث فهى إما مسألة برمجة وراثية، أو تكيف الاجتماعى أو استجابة يمكن التنبؤ بها للحوافز المؤسسية. المؤمنون بالإرادة الحرة لا يمكن أن يكونوا على يقين من كيف سيتصرف فاعل آخر، بغض النظر عن القيود الواقعة عليه.

(٩) وفى الممارسة العملية، غالبا ما يتناول علماء الاجتماع كلا من المداخل الاستقرائية والمداخل المؤسسة على نظرية ذلك، لأنهم يسعون إلى تأطير مشاريعهم.

(١٠) لا ينبغى أن يتم خلط ذلك مع المنهج الاستنباطى الصرف، الذى فيه نستمد الاستنتاجات من المقدمات عن طريق المنطق الخالص، مع عدم وجود الأبحاث التجريبية. ويفسر هيريتير *Héritier* (الفصل الرابع) الصلة بين الاستقراء والاستنباط فى التقليد الوضعى.

(١١) لا تستخدم هذه المصطلحات بطريقة ذات قيمة كامنة لافتراض أن أحدها أفضل من الآخر. وتنطبق المناهج الصلبة مع الرأى القائل بأن العلوم الاجتماعية يمكنها أن تشبه العلوم المادية؛ وتنطبق المناهج المرنة مع الرأى القائل بأن الواقع الاجتماعى بعيد المنال.

(١٢) على سبيل المثال، يمكن قبول دراسات الحالة إما لنفى الفرض (لأنها فقط تأخذ حالة واحدة لدحض القاعدة) أو تُقبل كأساس لصياغة الفروض للاختبار العام. فهى ليست قيمة فى حد ذاتها.

(١٣) ولعل هذا هو الأكثر وضوحا حتى فى تحليل الاختيار العقلانى، الذى يدعى أساس وضعى صارم ويشمل بعض الافتراضات القوية، ويميل إلى أن تؤدى إلى استنتاجات معيارية للغاية.

(١٤) لا يعنى هذا أنه يمكن استرجاع وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية، وكما يصر كثير من الناس على أن خصوصية العلوم الاجتماعية هى أن موضوعات الدراسة تتسم بالوعى ويمكن أن تعمل بمحض إرادتها.

الفصل الثالث

النظرية السياسية المعيارية والبحث الإمبيريقى

راينر بايبوك

مقدمة

لقد أصبحت النظرية المعيارية والبحث الإمبيريقى فروعًا منفصلة من العلوم الاجتماعية. ومع ذلك، وكما افترضت، فإن البحث الإمبيريقى يمكن أن يكون موجهًا من خلال النظرية المعيارية؛ والنظرية المعيارية يمكن أن تتحسن من خلال البحث الإمبيريقى. وإن كان ذلك لم يحدث على نحو جيد. فالباحثون الإمبيريقيون يلجأون فى كثير من الأحيان إلى الافتراضات المعيارية على نحو خاص. وعلى الجانب الآخر، ففى حين نجد أنه لا يزال بعض المنظرين الدارسين للمشكلات الاجتماعية يعتمدون على الحجج الافتراضية على الرغم من الأدلة الإمبيريقية المتوفرة، فإن هناك آخرين لا يزالون يفسرون البحث الإمبيريقى بشكل ساذج وسطحى دون المعرفة النقدية اللازمة (***Favell and Modood 2003***).

علاوة على ذلك، فيجب علينا ألا نلغى الفروق بين النظرية المعيارية والبحث الإمبيريقى تمامًا. فلا يمكن أبدًا أن تُحل المشكلات المعيارية تمامًا من خلال التفسير التحليلى أو التأويل الهرمنيوطيقى، ولا يمكن أيضًا التغلب على الخلاف العميق داخل النظرية المعيارية من خلال الافتراضات الإمبيريقية المسبقة. إن السعى نحو نظرية سياسية موحدة لا يعد سعيًا وهميًا فحسب، ولكنه أيضًا سوء

فهم لطبيعة هذا المسعى. فالنظرية السياسية المعيارية تعكس الخلافات السياسية بين المواطنين، وهى خلافات لا يمكن حلها من خلال التحليل التصورى ولا من خلال الاستدلال من براهين إمبيريقية، ولكن يتم حلها من خلال السياسات نفسها فقط. إن إسهام النظرية السياسية فى المناقشات السياسية لا يكون من أجل تسوية النزاعات ولكن من أجل توضيح الحجج وتسليط الضوء على القيم المتضمنة فى الاختيارات السياسية. وهذه النظرية ينبغى أن تكون مدعومة بالبحث العلمى الاجتماعى لتحديد ظروف ومترتبات هذه الخيارات الموجودة فى العالم الواقعى التى تؤدى إلى هذه الأطروحات المعيارية.

ويجادل الجزء الأول من هذا الفصل بأن التطورات التى حدثت داخل التيار الليبرالى للنظرية المعيارية قد مهدت الطريق لخلق تقارب من خلال مقارنة المؤسسات السياسية فى السياقات التاريخية والثقافية المختلفة. أما الجزء الثانى من هذا الفصل فيجيب عن تساؤلات معيارية محددة وبارزة داخل العلوم السياسية (التى تفهم باعتبارها دراسة لعلاقات القوة) ويكشف عن طبيعة الانقسام ما بين النظرية المعيارية من ناحية، والنماذج التفسيرية والتصورات التاريخية من ناحية أخرى، أو بحث الاثنتين معًا. ويوضح الجزء الثالث من هذا الفصل كيف يمكن لسؤال معيارى بعينه أن يكون موجهًا للبحث فى البيانات والمنهجيات الإمبيريقية. وأختم هذا الفصل بالتفكير فى التحديات الأخلاقية الخاصة بالنظرية المعيارية التى قد تنشأ من تداخل الحدود بين الجدل الأكاديمى والتداخلات السياسية.

المعيارية والعودة إليها فى النظرية السياسية

ما النظرية السياسية المعيارية؟ بدلا من تقديم تعريف للنظرية السياسية المعيارية، فإن الأكثر فائدة هو النظر إليها باعتبارها الفرع الأكاديمى الذى يستخدم أساليب معينة فى البرهنة من أجل معالجة مجموعة معينة من الأسئلة.

وتختلف سبل "قيام النظرية المعيارية" اختلافًا بينًا، عن الأساليب السردية في لجوئها إلى التقنيات المستعارة من الفلسفة التحليلية. وتعد الأرضية المشتركة بينهما هي أن البيانات الوصفية أو التقييمية تتم معالجتها باعتبارها مجموعة من *الأطروحات* التي ينبغي أن تكون متسقة داخليًا، والتي ينبغي أن يتم الدفاع عنها ضد وجهات النظر المعارضة، وليست مجموعة من الآراء الشخصية التي لا يمكن إثبات صدقها بالبرهان الدامغ.

فمنذ أن نشأت هذه النظرية لدى اليونانيين القدماء، فإن التساؤلات المحورية لها دارت حول الصالح العام الذي يتحقق من خلال المجتمع السياسي، وشرعية السلطة السياسية، والحقوق والحريات التي يحظى بها أولئك الذين يعيشون في ظل هذه السلطة وطبيعة وقوة الالتزام بالالتزامات السياسية. وحتى ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل في القرن التاسع عشر، فإن كل الأعمال المهمة للنظرية السياسية تقريبًا قد جمعت بين المزاعم المعيارية والإمبيريقية. ولنأخذ قول أرسطو: "إن هدفنا هو أن نأخذ بعين الاعتبار ما هو شكل المجتمع السياسي الذي يعد الأفضل لجميع من لديهم القدرة على تحقيق المثل العليا في حياتهم". ومن ثم فيجب علينا أن ندرس ليس فقط هذا ولكن الدساتير الأخرى، سواء أكانت موجودة بالفعل في الدول ذات الحكم الرشيد، أم في أي أشكال نظرية أخرى حظيت بالتقدير، حتى يكون كل ما هو صالح ومفيد معرضًا للضوء" (***Aristotle 1999, book II.1: 30–1***). لقد كان هدف اكتشاف أفضل أشكال الحكومات هدفًا معياريًا، وحتى نعثر على هذا الهدف، فنحن بحاجة إلى علم السياسة المقارن[1].

ومع بدايات القرن العشرين، وظهور الوضعية في القانون وفي العلوم الاجتماعية تقلصت مساحة النظرية السياسية المعيارية، وتم تمهيد الأرض للتوجه الإمبيريقي، وعلم السياسة السلوكي والنماذج النظرية التصورية التي تهدف بشكل

واضح إلى تفسير الوقائع الاجتماعية والسياسية من دون صياغة أحكام قيمية. وعادة ما ينظر إلى النظريات المعيارية، داخل العلوم السياسية باعتبارها إرثًا من الماضى، وتتم دراستها من قبل تخصص فرعى هو تاريخ الفكر. وقد كانت نظرية "العدل" لجون رولز ***John Rawls*** فى العام ١٩٧١م هى نقطة التحول فى هذا الصدد، فهى التى وجهت النظرية السياسية المعيارية نحو المهمة المستمرة لتبرير أو انتقاد المؤسسات السياسية فى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. وقد امتد النقاش المتعلق بالعدالة الاجتماعية الذى ظهر فى السبعينيات والثمانينيات إلى التخصصات القريبة، خاصة علم الاقتصاد، حيث تم اختبار بعض أفكار رولز عن عدالة التوزيع إمبيريقيًا (***Frohlich and Oppenheimer 1992***). وبين المنظرين السياسيين، كانت ردة الفعل الأولى أكثر تركيزًا على الأسس الفلسفية من التطبيقات الإمبيريقية (***Nozick 1974; Sandel 1982***). أما بالنسبة للتيار الرئيسى الأمريكى، فقد تمت إعادة تأسيس هذه المناقشات الخاصة بالنظرية المعيارية بشكل قوى باعتبارها حقلاً محوريًا داخل العلوم السياسية.

وقد تقاربت التطورات التى حدثت فى أوربا تدريجيا مع ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية. ففى ألمانيا، فإن ما سمى بالنزاع حول المذهب الوضعى (***Positivismusstreit***) فى الستينيات قسم العلماء إلى قسمين هما علماء الاجتماع العقلانيون وعلماء الاجتماع من أتباع مدرسة فرانكفورت ممثلة فى ثيودور أدورنو ***Theodor W. Adorno***، وماكس هوركهايمر ***Max Horkheimer*** ويورجن هابرماس ***Jürgen Habermas***. وقد دافع هذا المعسكر عن وجهة نظر كارل بوبر ***Karl Popper*** التى مثلها مثل كل النظريات العلمية الأخرى، فينبغى أن تبنى نظريات العلوم الاجتماعية من خلال فروض قابلة للتحقق إمبيريقيًا. وقد أبرزت مدرسة فرانكفورت بدلا من ذلك أنه لا مهرب ولا مفر من الأحكام القيمية

فى العلوم الاجتماعية، وحثت المنظرين على تبنى منظور نقدى مع التركيز على الهياكل الأساسية للمجتمعات الرأسمالية المتأخرة. ومن ثم فقد وضع يورجن هابرماس، الذى مثل بشكل أساسى الجيل الثانى من مدرسة فرانكفورت، وضع فى وقت لاحق نظرية توليفية حول الفعل التواصلى (١٩٨١) كانت بمثابة الأساس لانتقاله نحو الفلسفة الأخلاقية (١٩٨٣)، والنظرية السياسية والقانونية (١٩٩٢). واليوم، تستخدم وجهات نظر كل من هابرماس وروالز باعتبارها أطرًا نظرية بديلة من منظرى المعيارية على جانبى المحيط الأطلسى.

التحول نحو المؤسساتى والسياقية

فى فترة التسعينيات، عندما ظهر الجدال حول المبادئ وجذورها الفلسفية الذى وصل إلى طريق مسدود، قام المنظرون السياسيون ببناء جسور بين التقسيم المعيارى – الإمبيريقى، حيث اتجهوا نحو ما يسمى، بشكل صحيح إلى حد كبير، بالنظرية العلمية التطبيقية. كما سبق أن أكد علماء المؤسساتية على ذلك أيضًا من خلال تصريح روالز بأن "العدالة هى الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية" (*Rawls 1971: 1*)، وبهذا فقد تم تحويل التركيز بعيدًا عن الفلسفات الأخلاقية التى نظرت إلى العدالة باعتبارها بشكل أولى فضيلة الأفعال البشرية الفردية. ومع هذا فقد شيدت نظرية روالز بشكل استباطى، وبقيت عند المستوى العام فى وصف المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وقد كانت المناحى المؤسساتية الجديدة فيما يتعلق بالنظرية المعيارية أكثر اهتمامًا بالترتيبات المؤسساتية الفعلية فى الديمقراطيات الليبرالية، حيث حاولوا الوصول بشكل استقرائى لمعايير قابلة للتعميم من خلال استجابات هذه المؤسسات للتحديات الجديدة.

ولقد أدى هذا التحول نحو المؤسساتية بشكل طبيعى إلى اهتمام أقوى بالتباين السياقي[٢]. ففى الماضى، كان الاهتمام السياقى الوحيد بالنسبة للنظريات المتتالية

حول العدالة والديمقراطية، فى أغلب الأحيان، اهتمامًا بمستوى التنمية الاقتصادية؛ أما الآن، فقد تم إيلاء اهتمام أكثر للتراثات التاريخية والمعايير المحددة ثقافيا ورؤى العالم. ففى كتابات روالز الأخيرة، ميز بين مفاهيم العدالة فى المجتمعات الليبرالية والمجتمعات غير الليبرالية (***Rawls 1993, 1999***). ومع ذلك فلم تكن النظريات المعيارية التطبيقية الجديدة مستوحاة بدرجة كبيرة من تفسيرات روالز الناقلة لنظريته الخاصة باعتبارها محددات مدركة للمنحى الخاص به. فمن خلال دراسة بعض الإسهامات المهمة التى قدمت فى فترة التسعينيات، يمكننا أن نرى كيف أنها قد ركزت على قضايا قد أهملها روالز أو نحاها جانبًا. وسوف أقدم هنا أربعة من هذه الموضوعات التى أصبحت بارزة فى نظرية المساواة الليبرالية فيما بعد الروالزية.

النظرية اللا مثالية

بدأ روالز بشكل معتمد من "النظرية المثالية"، وهى تلك الظروف التى تجعل كل شخص يتوافق تمامًا مع متطلبات العدالة[٣]. وقد ذهب روالز إلى أن المرء يحتاج بشكل أولى إلى تأسيس وسائل للعدالة تحت ظروف مثالية قبل الانتقال إلى المشكلات التى تنشأ عن الامتثال الجزئى، مثل العدالة الجنائية والعدالة الجزائية أو العدالة فى ظروف الحرب (***Rawls 1971: 8***). وهذه الأولوية للنظرية المثالية تعنى أن الخلافات فى فترة السبعينيات والثمانينيات كانت حول الموضوعات التى اهتم بها علماء السياسة التفسيريون، الذين ركزوا على العوالم غير المثالية، ووجدوا أنها لا صلة لها إلى حد كبير. وقد تعرض اقتراح روالز حول التسلسل الصارم بين مهام النظرية المثالية والنظرية إلى مثالية للنقض من قبل جوزيف كارينز ***Joseph Carens*** (١٩٩٦)، الذى اقترح بدائل بين المداخل المثالية والواقعية. ويجيب كارينز عن السؤال التالى: "ماذا تتطلب العدالة؟"، والذى

قد يؤدى إلى نقد جوهرى للمؤسسات الأساسية. ويفترض كـــارينز، علـــى ســـبيل المثال، أنه من المنظور العولمى، تعد المواطنة فى نظام الدولة الحديثـــة مـــشابهة للحالة الإقطاعية المتعلقة بالعيوب أو الامتيازات الموروثة التى من ثم تتعارض مع الأفكار الليبرالية المثالية الخاصة بتكافؤ الفرص والكرامة. وفى المقابـــل، تجيـــب المداخل الواقعية عن السؤال التالى: ماذا يتعين علينا القيام به، فـــى كـــل الأشـــياء موضع الاهتمام؟". ولكى نجيب عن هذا السؤال، فالعديد من الظروف يجب قبولها باعتبارها مُعطى. إن هذين الخطين من التحقق المعيارى لا ينبغى الفصل بينهمـــا بشكل اصطناعى. فعند النظر فى موضوع مثير للجدال، مثـــل سياســـات الهجـــرة العادلة، فعلى المنظر أن يتحرك ذهابًا وإيابًا بين كل الظروف فى محاولة لكـــشف النقاب عن كل واحدة منها.

عولمة العدالة

لقد بدأ رولز من العدالة المحلية ثم تحرك من خلالها إلى مفهوم أدق وهـــو العدالة الدولية التى تقدم قائمة مختصرة من حقوق الإنسان العالمية (***Rawls 1999***). وفى هذه الوجهة من النظر، فإن المخاوف الإنسانية حول الحقـــوق والاحتياجـــات الأساسية لأعضاء المجتمعات الأخرى تكون مختلفة بشكل جوهرى عـــن العدالـــة القائمة على المساواة بين المواطنين الذين يعيشون فى كنـــف الحكومـــة الـــشائعة (وانظر أيضًا، ***Dworkin 2000; Nagel 2005***). وقد رفض عدد مـــن النقـــاد هـــذا المدخل ذا المرحلتين، مصرين على أن الليبرالية تتطلب توسيع نطـــاق المـــساواة والاهتمام بالوجود البشرى علـــى مـــستوى العـــالم (***Beitz 1979; Pogge 1988***). وللوهلة الأولى، يبدو أن هذا النقد يبتعد عن المداخل الواقعية مـــن خـــلال وضـــع مبادئ العدالة العالمية باعتبارها موجهة نحو حكومة العالم، وهذا ببـــساطة غيـــر موجود. ومع ذلك فزيادة الاعتماد المتبادل بين المجتمعـــات وكثافـــة المؤســـسات

السياسية والاقتصادية المشاركة فى الحوكمة عبر القوميات قد تخلق أيضًا ظروفًا مؤسسية مسبقة متعلقة بالتعامل مع مشكلات عولمة العدالة. وقد ذهب بعض المنظرين إلى أن عولمة العدالة تتطلب فقط إعادة التوزيع عبر الدول ولكنها تتطلب أيضًا شرعية ديمقراطية للقرارات السياسية ذات التأثير العالمى ***Held 1995; Held and Archibugi 1995)***. وكاستجابة لكثير من أحمال المثالية، تحولت الحجج من العدالة التوزيعية، فضلا عن المحاسبة الديمقراطية على المقياس العالمى، نحو التأكيد على مبدأ التأسيس الإمبيريقى للدعوة إلى الإصلاح.

المجتمعات المغلقة

افترض رولز أن المجتمعات المغلقة تنتظم باعتبارها دولة ذات سيادة، والمواطنين يعيشون حياتهم كلها داخل حدود أراضيهم. وقد مكن هذا الافتراض المختلف رولز من وضع نموذج لمثل هذه المجتمعات باعتباره من مخططات عبر الأجيال قائمة على التعاون. فعندما تناول رولز فى الآونة الأخيرة مشكلة الهجرة، فقد صاغها مرة أخرى باعتبارها قضية العدالة الدولية بين البلدان أكثر من كونها عدالة عالمية بين الأفراد. وهذا يعنى أن الدول الليبرالية حرة فى تقييد الهجرة للمحافظة على ثقافتها العامة ومنع بعض الناس "من أن يعوضوا عدم مسئوليتهم عن حماية أراضيهم ومواردهم الطبيعية... من خلال الهجرة إلى أراضى الغير دون موافقتهم"(***Rawls 1999: 39***). وتتعارض هذه الوجهة من النظر بشدة مع حجج فتح الحدود كشرط للعدالة الليبرالية (انظر:***Carens 1987; Bader 2005***). وإحدى هذه الحجج تعتبر الهجرة بديلاً محتملاً لإعادة توزيع ما هو عالمى: "فإذا لم نستطع تحريك مال كاف إلى حيث يوجد الناس الأكثر احتياجًا، فسيكون علينا أن نعول أكثر على تحريك المحتاجين إلى حيث يكون المال" (***Goodin 1992: 8***). وعوضًا عن ذلك يذهب آخرون إلى أن حرية الحركة هى حرية أساسية- فالقيود التى يتم

فى ضوئها تبرير هذا الحق، هى أيضًا لها تبريرها لدى المهاجرين المحتملين – ومن ثم فإنهم يقبلون بالقول بأن الهجرة لدوافع اقتصادية يجب أن تقيد من أجل الحفاظ على الأوضاع الداخلية الخاصة بالمواطنة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (*Bauböck 1997*). ومن ثم فالحجة السابقة تدافع عن حرية الحركة باعتبارها وسيلة لتماهى الفروق بين الدول، فى حين أن تقليل الفوارق الأخيرة هى شرط لحرية الحركة. فإذا كان كلاهما على صواب، فإنهما قد يشكلان دائرة حميدة، فمع الحدود المفتوحة يتم خلق الظروف التى تصبح الهجرة فى ظلها ليست مشكلة. ومع وجود هذا الرأى المتفائل فإنه لا يمكن دعمه بالتكهنات النظرية فقط من دون دراسة الآثار السياسية والاقتصادية للهجرة على مجتمعات المنشأ ومجتمعات المقصد، ودراسة قدرة الدول على تنظيم عملية الهجرة إلى جانب دراسة الأنماط المختلفة للادعاءات التى يبديها اللاجئون، كالقول بجمع شمل الأسرة والهجرة الاقتصادية كأسباب للهجرة.

تحديد المصير وحقوق الأقليات

أضفت نظرية روالز قيمة كبيرة على الحكم الذاتى الجمعى بالنسبة للشعوب المستقلة (*Macedo 2005*). ويفسر ذلك عزوف روالز عن مواجهة نظام الدول ذات السيادة، أو مطالبته بتكافؤ الفرص وإعادة توزيعها عبر الأقاليم، واعتباره أن حرية الحركة هى على الأقل حق أساسى من الحقوق العالمية. وحتى إذا قبل المرء كل هذه القيود المفروضة على نطاق امتداد العدالة، فسوف يظل هناك سؤال محير وهو: من هى الشعوب التى تسعى إلى الحق فى حكم أنفسها؟ وعلى الرغم من أن روالز قد ميز بين الشعوب والدول من حيث الطبيعة الأخلاقية والمصالح، فإنه افترض أن ثمة توافقًا بين حدود الشعوب وحدود الدول. ومع ذلك، ففى العالم

الحقيقى، غالبًا ما يتم الاعتراض علـــى الحـــدود الإقليميـــة والهويـــات القوميـــة. فصراعات تقرير المصير بين القوميات الكبيرة والأقليات من السكان الأصليين هى صراعات مستوطنة، ليس فقط فى الأنظمة الاستبدادية ولكن أيـضًا فـى الـدول الليبرالية. لقد أثار تفكك الاتحادات الاشتراكية في أوائل التـسعينيات موجـة مـن النظريات المعيارية الخاصة بحقوق الأقليات والانفصال. فبالنسبة لليبراليين ينبـع حق الأقليات الثقافية في الانفصال والاستقلال ببساطة من دفاعهم عن حرية تكوين الروابط ضد قوة الدولة (***Beran 1984; Kukathas 1992; Gauthier 1994***). وعلى النقيض من ذلك، يدعى الليبراليون المنادون بالمساواة أن الحجم الديمقراطى يحتاج إلى حماية سلامة الأرض، وبالتالى فالانفصال هو حق علاجى صارم، وإن لهـذا تبريرًا واحدًا فقط هو الاستجابة للمظالم الشديدة التى تقع على الجماعة المـضطهدة (***Buchanan 1991***). أما الفريق الثالث فهم الليبراليون القوميون، وهم يعتبرون أن تقرير المصير الوطنى مهم لأن العضوية فى القومية توفر للأفراد مصادر ثقافيـة من أجل استقلاليتهم (***Tamir 1993; Kymlicka 1995; Gans 2003***) أو لأن التوافق بين الدولة والأمة يعد شرطًا مسبقًا للتماسك بين المواطنين ولامتثـالهم لمتطلبـات العدالة الاجتماعية (***Miller 1995***). ويوضح العمل الذى قام به كيمليكـا ***Kymlicka*** بشكل أفضل الحركة من نظرية العدالة العالمية فى المجتمعات متعددة الثقافات إلى المدخل السياقي والمدخل المقارن اللذين يعترفان بـالظروف التاريخيـة المـسبقة للنماذج الليبرالية الخاصة بتوطين الأقليات وصعوبات تصديرهم إلـى المجتمعـات التى لا تزال تنظر إلى الحقوق العرقية للأقليات باعتبارها تهديـدًا لأمـن الدولـة (***Kymlicka 2007***). إن أهم جهاز فى التوطين الليبرالى الواسع، الذى لا حدود لـه المتمركز فى الأقليات الوطنية هو جهاز نقل السلطة إلى مؤسسات مـستقلة عـن الحكومة بحيث تهيمن عليها الأقلية. إن النقاش حول الفيدرالية متعـددة القوميـات (***Gagnon and Tully 2001; Keating 2001***) قد كشف عن جانب مظلم آخر مـن

مفهوم رولز للشعوب. فتشكيلات الشعوب المتحدة فيدراليًا فى الدول متعددة الجنسيات أو الاتحاد الأوربى الذى يعمل فى إطار فوق قومى (وطنى) يثير طرح تساؤلات حول الانقسام بين العدالة المحلية والعدالة الدولية، التى تظهر بشكل واضح قطعًا فى نظرية رولز.

ولقد هدفت من عرض قائمة موضوعاتى التى استخرجتها من نظرية رولز المعيارية أثناء التسعينيات، هدفت إلى توضيح التحول المؤسساتى والسياقى على نحو واضح. ويمكن إضافة موضوعات أخرى. فعلى سبيل المثال، فقد عارضت المُنظرة النسوية سوزان أوكين ***Susan Okin*** فصل رولز ما بين الفضاء العام والفضاء الخاص وحمايته الواضحة للعلاقات الداخلية داخل الأسر من خلال تطبيقه لمبادئ العدالة (***Okin 1989***). وقد كان عمل كارول جيليجان ***Carol Gilligan*** (١٩٨٢) ملهمًا للجمعيات النسوية التى اشتكت من مفهوم رولز عن العدالة؛ باعتبار أن هذا الحياد وراء حجاب التجاهل يهمل أخلاقيات الرعاية لدى المرأة والعدالة العلائقية بين الأشخاص المترابطين.

إن نظرية رولز ليست بالتأكيد النقطة المرجعية المهمة الوحيدة فى التحول المؤسساتى والسياقى للنظرية المعيارية. فقد كان لهبرماس ***Habermas*** تأثير قوى فى ازدهار التراث البحثى المرتبط بالديمقراطية التدبرية ***(Benhabib 1996; Bohman 1996; Gutmann and Thompson 1996; Dryzek 2000)***. ويوفر هذا المدخل بديلا عن نظريات التيار الأساسى للديمقراطية، بما فى ذلك نظرية دوران النخبة ***elite rotation*** لجوزيف شومبيتر ***Joseph Schumpeter***(*) (١٩٤٢)،

(*) انتقد شومبيتر فى كتابه (الرأسمالية والديمقراطية) بشدة التفسير الذى يقول بأن الديمقراطية تفترض حكم الشعب، واعتبرها مجرد خرافات. فالشعب فى نظره أعجز من أن يتمكن من حكم نفسه بنفسه، وعليه، يطالب شومبيتر بتحويل مفهوم الديمقراطية من (حكم الشعب) إلى (حكم مُعتمد من الشعب) أو (حكم لصالح الشعب). (المترجمة)

ونظرية الأسواق الانتخابية[*] *electoral markets* لأنتوني داونز ***Anthony Downs*** (١٩٥٧)، إلى جانب النظريات التعددية التى تركز على تمثيل المصالح المنظمة (***Dahl 1971***) أو التعاون بين النخب فى المجتمعات الانقسامية (***Lijphart 1977***). وعلى عكس ما سبق، تذهب نظرية الديمقراطية التدبرية إلى أن التفضيلات الفردية للمواطنين وممثليهم يمكن أن تتحول أثناء عملية تبادل النقاش (الحجج)؛ وعلى العكس من ذلك، فإن المحافظة على المصالح الفئوية ربما يتم تجاوزه إذا ما كانت العملية الديمقراطية متضمنة كل أصوات المتأثرين بالقرارات الجمعية الملزمة. فبدلا من التركيز على القضايا الجوهرية فى موضوع العدالة، فإن الديمقراطيين التدبريين يذهبون أكثر فأكثر إلى الإجراءات التى من شأنها أن توفر شرعية أكبر للمؤسسات والقرارات السياسية. ومع ذلك يبدو أن الاتجاه فى هذا المجال لا يزال كما كان فى نظرية ما بعد روالز: الانتقال من مناقشة المبادئ المستمدة من "موقف الخطاب المثالى" إلى الأهداف الملموسة والإصلاح الموجهة بسياسة الذى يشجع المداولات الفعلية بين المواطنين وممثليهم فى مختلف الأطر المؤسسية (***Ackerman and Fishkin 2004***).

لقد عرضت الاتجاه نحو النظرية المعيارية التطبيقية باعتبارها ناشئة عن مشكلات غير قابلة للحل، وعن خلافات فى نظريات العدالة فى السبعينيات والثمانينيات. وبعد فقد تعززت التنمية المستقلة (الداخلية) من خلال التغيرات المتأنية فى البيئة السياسية. فقد شهدت فترة ما بعد انهيار الأنظمة الشيوعية فى أوربا الشرقية توقعات غير مؤكدة، بحدوث تقارب فى اتجاه نموذج واحد للمجتمع الليبرالى (***Fukuyama 1992***) وفقدان للثقة فى القدرة على حل مشكلة الديمقراطية

(*) هى إحدى الأطروحات التى حاولت مقاربة السلوك الانتخابى من مفهوم السوق، فالانتخابات تتم وفق سياسات العرض والطلب. (المترجمة)

التمثيلية. فلم يكن المنظرون المعياريون وكذلك علماء الاجتماع أعضاء فى الأوساط الأكاديمية فقط، ولكنهم كانوا أيضا مشاركين فى الخطابات السياسية المتعلقة بالتحديات الخاصة بالمبادئ الليبرالية والإجراءات الديمقراطية التى لا تقدم حلولا جاهزة. وتبعًا لذلك فقد يكون الشعور بالإلحاح السياسى هو الذى دفع المنظرين لتناول مشكلات العالم الواقعى والبحوث الإمبيريقية من أجل طرح التساؤلات المعيارية.

النظرية المعيارية والعلوم الاجتماعية: هل هناك إمكانية لتجسير الفجوة؟

إن التحول المؤسساتى والسياقى فى النظرية المعيارية قد جعل أولئك الذين يعملون فى هذا المجال أكثر انفتاحا نحو المعرفة النسبية والتاريخية التى تقدمها الفروع العلمية الأخرى فى كل العلوم السياسية. وإن لم يكن كل فرد على الجانب الآخر من متصل المعيارية – التفسيرية يفضل تضييق هذه الفجوة. فقد كان البعض يخشى من أن الأسئلة المعيارية غير اللائقة سوف يتم تصديرها إلى المجالات الخاصة بهم، مما قد يؤدى إلى تقويض مكانة الانضباط العلمى.

وكانت الاستجابة الأولية لهذا الاتهام هى أن النظرية المعيارية قد لا تكون علمًا، ولكن هى بالتأكيد أكثر من مجرد التعبير عن تفضيلات المُنظر الأخلاقية. فهى تشترك فى السمات المادية وغير المادية مع معظم العلوم الاجتماعية الأخرى. والمثال على هذا (وعلى عكس ما تذهب إليه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة)، هو موضوع التعددية الداخلية والانتقائية (*Vincent 2004*) من دون منهجية أساسية أو نموذج نظرى موحد وأساسى. وعلى الرغم من أن الليبرالية يمكن حصرها فى تيار رئيسى، فإن الخلاف بين مدارسها المختلفة يبدو فى كثير من الأحيان كبيرًا، كما يبدو أن هناك خلافات مع منافسيها الرئيسيين. لكن، وكما

فى العلوم الاجتماعية عموما، فإن هذا التنوع الداخلى لا يعنى أن النظرية المعيارية ليست منضبطة بالمعنى الأصيل للمصطلح: فهى كممارسة أو فن تتبع قواعد محددة يمكن دراستها وتعلمها. ونحن كمواطنين، لدينا كل القناعات والبدهيات الأخلاقية وكذلك لدينا بعض من المعرفة الإمبيريقية والفهم العملى للسياسة. ومع ذلك، فنحن باعتبارنا منظرين سياسيين يتعين علينا أن نحاول أن نجعل أحكامنا المعيارية متماسكة، وندافع عنها ضمن الخطاب الأكاديمى المستمر، بنفس الطريقة التى يجب علينا سبر غور تفسيراتنا فى العلوم الاجتماعية على أساس إمبيريقى وتفسيراتنا لوجهات النظر البديلة.

وفى حين تعد النظرية المعيارية مجالا بحثيًا محددًا، فإن الأسئلة المعيارية تنشأ داخل العلوم الاجتماعية بشكل لا يمكن تجنبه عبر ثلاثة طرق: الأول، أن كل البحوث العلمية تواجه بتساؤلات أخلاقية حول اختيار الموضوعات البحثية، وتأثير مناهج البحث على الأفراد أو المجتمع أو البيئة، والاستخدامات والانتهاكات المحتملة لهذه النتائج البحثية. والثانى، أنه فى البحث الاجتماعى تتفاقم هذه التحديات الأخلاقية من خلال حقيقة أن الموضوعات البحثية لا يمكن عزلها إكلينيكيا. فعندما نقوم بدراسة ظاهرة اجتماعية بشكل إمبيريقى، فإن الباحث/ الباحثة ينخرط فى علاقة اجتماعية مع الظاهرة موضوع البحث، التى تسهم فى تشكيل رؤيته/ها للمجتمع الأوسع. ويعد ذلك صحيحًا فقط بالنسبة للتفاعلات المباشرة مع الأفراد فى البحث الميداني. ومثل ذلك يقال على التحليلات الإحصائية التى تصنف الشباب العاطل عن العمل ضمن الفئات الاجتماعية مع تحديد معنى "للشباب" و"للبطالة"[٤]. وكل هذه الفئات والتفسيرات تكون محملة بشكل معيارى، نظرًا لأنها تخلق توقعات موجهة لسلوك البشر وأداء المؤسسات الاجتماعية. أما الثالث، وكما سوف نذهب الآن على نحو مكثف، فهناك تحدٍّ خاص بالعلوم

السياسية، التى يجب عليها التعامل مع الأسئلة المعيارية المتعلقة بشرعية القوة السياسية والسلطة ليس فقط باعتبارها مسألة أساسية فى محتوى أبحاثها، ولكن باعتبارها جزءًا من *السياق* المجتمعى للبحث. لكل هذه الأسباب، فإن محاولة تنقية العلوم الاجتماعية من الأسئلة المعيارية هو ضرب من التضليل.

وقد ذهب كل من جون جرينج ***John Gerring*** وجوشوا يسنيويتز ***Joshua Yesnowitz*** إلى أن الفجوة بين التحليل الإمبيريقى والتحليل المعيارى تعد فجوة مصطنعة. "فيجب أن يتعامل التنظير المعيارى مع الحقائق فقط لأن العمل الإمبيريقى يجب أن يتعامل مع القيم؛ فهما لا يمكنان عالمين مختلفين" ***(Gerring and Yesnowitz 2006: 108)***. ففى حين يكون الجزء الأول من هذه العبارة مدعومًا بشكل عام من المنظرين المعياريين التطبيقيين، فإن الجزء الثانى من العبارة قد يتم الاعتراض عليه من علماء علم الاجتماع الوضعى. فهم ملتزمون بالتأكيد بالقيم التى توجه التعليم والبحث الأكاديمى، وربما يحللون أيضا القيم بشكل إمبيريقى باعتبارها وقائع الحياة الاجتماعية، أو باعتبارها معتقدات يتمسك بها الأفراد، أو مبادئ وأهداف تعلنها المنظمات؛ ولكنهم لا يعتقدون أن القيم يجب أن يتم تحددها عند تصميمهم للبحث الإمبيريقى أو عند استدلالاتهم النظرية من البيانات(٤). ومع ذلك، فلا ينكر الوضعيون بشكل عام أن القيم بالضرورة وبشكل مشروع تلعب دورًا فى اختيار العلماء لموضوعاتهم. فقد كرر جرينج ويسنيويتز الحجة القديمة التى قدمتها مدرسة فرانكفورت فيما يسمى بالنزاع الوضعى الذين افترضوا أن معيار الصلة الاجتماعية هو الذى يوجه هذا الاختيار. "فالدراسة الإمبيريقية فى العلوم الاجتماعية لا معنى لها إذا لم يكن لديها أساس معيارى. فهى ببساطة غير مهمة. وتعد الدراسة الإمبيريقية مضللة إذا كان أساسها المعيارى موجودًا ولكنه غامض. ويعد هذا مهمًا ولكننا لا نعرف كيف يكون" ***(Gerring and Yesnowitz 2006: 133)***. فينبغى على العلوم الاجتماعية أن تركز فحسب على المشكلات ذات

الصلة، ولكن ينبغي عليها أيضًا أن تكون واضحة فيما يتعلق بتطبيق تلــك النتــائج عند تعاملها مع هذه المشكلات. وتكرر هذه العبــارة مقولـــة إيـــان شـــابيرو ***Ian Shapiro*** ودونالد جرين ***Donald Green*** الخاصـــة بـــالعلوم الـــسياسية الموجهـــة بالمشكلة بدلا من العلوم السياسية الموجهة بـــالمنهج (***Green and Shapiro 1994***). وحتى إذا كان هذا المعيار مقبولاً بشكل عام (وهو ليس كذلك)، فسوف يظل غيــر ملزم لعلماء الاجتماع الموجهين نحو الإمبيريقية علـــى الانخـــراط فـــى التحليـــل المعيارى أو للدفاع عن حلول معينة لمشكلة ما.

ومن ثم فيجب علينا أن ننظر فيما إذا كانت العلوم الـــسياسية لـــديها توجـــه معيارى محدد يميزها عن العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ويسخر روبـــرت نوزيك ***Robert Nozick*** بحق من فكرة أن علم الاجتماع المعيارى هو دراسة " مـــا يجب أن تكون عليه أسباب المشكلات" (***Nozick 1974: 247***). ولمـــاذا يعـــد مـــن السخيف اعتبار التحليل المعيارى جزءًا لا يتجزأ من العلوم السياسية؟

ويقدم جرينج ويسنيويتز الجواب من التراث الأرسطى العظيم. فهما يعرفان السياسة باعتبارها "فعلاً موجهًا نحو اتخاذ القرار، أو الحكم وفقًا لـــبعض المثاليـــة المعيارية التى تنسب إلى المجتمع بأكمله" ***(Gerring and Yesnowitz 2006: 113)***. "فمن المستحيل أن نفكر فى السياسة دون النظر أيضًا فى التأثير علـــى المـــصلحة العامة" (ص ١١٤). ومن ثم فالعلم السياسى هو دراسة الأفعال الموجهة نحو مفهوم الصالح العام. ولأن علماء السياسة هم أنفسهم أعضاء فى المجتمع، ولأن نتـــائجهم تغذى الخطاب الدائر حول الصالح العام، فينبغى أن تصبح بحوثهم أيضًا موجهـــة من خلال مفهوم واضح للصالح العام.

وثمة اعتراض محتمل على تعريف جرينج ويسنيويتز للسياسة، وهو أن هذا التعريف لا يمكن أن يطبق على الأنظمة الشمولية الاستبدادية مثل نظـــام هتلـــر أو ستالين، التى اتبعت مُثلاً عليا متعلقة بالمجتمع ككل، التى مـــن الـــصعوبة فهمهـــا

باعتبارها جوانب تمثل الصالح العام. فالنزعة الشمولية الاستبدادية هي من نواحٍ عديدة حرمان من السياسة. إن جزءًا من أهمية مفهوم الصالح العام باعتباره الخلفية الخاصة بالدراسة السياسية يظهر في صعوبة تحليل مثل هذه الأنظمة دون تمرير أي حكم قيمي حول تأثيرها على المجتمعات المعنية. وهناك مشكلة أكثر خطورة مع هذا التعريف المقترح تتعلق بالسياسة المعتادة في الأنظمة الديمقراطية. فبينما قد يكون من السهل الاتفاق على غير الصالح العام في الأنظمة الشمولية، فإنه من الصعب الاتفاق على الصالح العام في المجتمعات الليبرالية والتعددية. وحتى إذا افترضنا أن هذا الخلاف العميق يمكن التغلب عليه عند بعض المستويات[٦]، فسوف يظل السؤال حول ما إذا كانت السياسة يمكن تفسيرها بالرجوع إلى مفهوم مشترك للصالح العام. فالسياسيون قد يعالجون هذه المثاليات بشكل شفاهي، ولكن أفعالهم قد تفسر بشكل أفضل من خلال مصلحتهم في الحصول على السلطة أو من خلال حصولهم على مصالح معينة داخل المجتمع، فهم يستخدمون هذا التمثيل وسيلة لتكريس السلطة. ولذلك فقد حذر شابيرو من التذرع بالصالح العام باعتباره كيانًا موحدًا، حتى بالنسبة للنظريات الديمقراطية. "فبدلا من النظر إلى الديمقراطية باعتبارها وسيلة لاكتشاف أو تصنيع الخير العام، يمكن أن تُفهم الديمقراطية على أنها جهاز لإدارة أبعاد قوة أنشطة الناس المنخرطة أثناء سعيهم لمتابعة ممتلكاتهم – الفردية أو المشتركة – كمفاهيم للخير" *(Shapiro 340:2002)*.

ثلاث وجهات نظر حول القوة السياسية

تعد القوة السياسية إحدى الظواهر المحورية التي تقوم بدراستها العلوم السياسية، وإن كانت المدارس المختلفة لديها تصورات على طرفي النقيض حول القوة. وعلى الرغم من ذلك، وكما سوف نعرض في هذا الجزء من الفصل، فكل

هذه الآراء الأساسية المتعلقة بالقوة تميل إلى توليد مجموعة من الاتجاهات أو التساؤلات المعيارية.

كما أشارت حنة أرندت ***Hannah Arendt***، بأنه لا تنبغي مساواة القوة السياسية بالقسر والعنف. فهذا الأخير (يقصد العنف) يكون أداتيًا في إجبار الآخرين على التصرف وفقا لإرادة المرء، بينما القوة السياسية هي مظهر من مظاهر قدرة المجتمع على العمل الجماعي، وبالتالي هي بطبيعتها في حاجة إلى الشرعية (***Arendt 1970***). حتى عندما لا يكون واضحًا أنه غير موجه نحو الصالح العام، حيث يتم تأسيس القوة السياسية دائما من خلال الخطاب المعياري للشرعية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون لدى علماء الاجتماع القدرة على الاتفاق. فما يميز أصحاب النظريات المعيارية ليس فقط المداخل التفسيرية والتأويلية، ولكن أيضا تساؤل عديد من فلاسفة السياسية حول ما إذا كانت القوة السياسية ينبغي دائما أن ينظر إليها بتشكك أو بالإيجاب أيضا، بمعنى أن النظرية السياسية يمكنها أن توضح الشروط التي بموجبها يمكن اعتبار السلطة السياسية سلطة شرعية. ويمكننا تحديد ما يقرب من ثلاث إجابات مختلفة عن هذا السؤال.

الإجابة الأولى هي ما يمكن أن يسميها المرء "الجانب المظلم من القوة السياسية". فكل السياسات مدفوعة نحو البحث عن القوة، ولكن القوة بحكم طبيعتها غير قابلة للتنبؤ، وغير مسئولة ولها تأثير واسع النطاق. والشرعية الخطابية هي شرط أساسي للممارسة الناجحة للقوة، وهي تعمي أولئك الذين يتعرضون إلى حقيقة إمكانية إخضاعهم. فكل حساب معياري للقوة السياسية هو حساب أيديولوجي، بمعنى أن عليه أن يحسب نفسه متورطًا في السعي من أجل القوة (وليس لقيم أخرى مثل الحقيقة والعدالة أو المصلحة العامة). وبالتالي فليس هناك من مفر أمام المنظرين المعياريين، الذين يسعون فقط نحو مجرد تراكم أو استقرار

القوة السياسية عن طريق تقديم الحجج التي يمكن أن تصبح أدوات للهيمنة الأيديولوجية. ومن أبرز الذين صاغوا هذه النظرة ميشيل فوكو، وإن كان بالإمكان العثور على امتدادات لها لدى عديد من المؤلفين من نيكولو مكيافيلي حتى أنطونيو جرامشي.

ففي كل الإصدارات الجرامشية والإصدارات الخاصة بميشيل فوكو، لا يمكن لهذا الرأى أن ينفي الزخم المعيارى. فهذا الزخم يكشف عن نفسه في التعاطف السياسى للحركات التى تحاول زعزعة أبنية القوة القائمة. فحتى لو تم التخلي عن الآمال والمشاريع الثورية، فإن المنظر الذى يقتنع بأن القوة المستقرة لا يمكن أبدا أن تكون مشروعة معياريا إذا لم تتخذ موقفًا أخلاقيًا مناصرًا للمقاومة والحركات الاجتماعية الجديدة ومركزًا على الظواهر التخريبية والآثمة (***Connolly*** ***2004: 344–5***) .

ويمكن تسمية وجهة النظر الثانية (الإجابة الثانية) "بالعقلانية". فالسعي وراء القوة السياسية يتم توجيهه من خلال العقلانية الأدائية للفاعلين بشكل فردى وجمعي. فالقوة هى فى المقام الأول أداة للرضا عن التفضيلات، ومن ثم يمكن أن يفهم العمل السياسى كوسيلة لتحقيق هذه الغاية. وبدلا من ذلك، فقد يسعى الفاعلون العقلانيون نحو القوة فى حد ذاتها إذا ما كانت ممارسة القوة تحدث باعتبارها واحدة من أقوى تفضيلاتهم – كما فى حالة الفاعلين الجماعيين كالأحزاب السياسية – فالغرض من ممارسة القوة هو غرض تنظيمي. إن تحقيق أقصى قدر من القوة فى ظل ظروف المنافسة على الموارد النادرة قد تكون بمثابة مبررات لأفعالهم(٧). ومن ثم يوفر الاهتمام العقلانى تفسيرات قابلة للتعميم على السلوك البشرى، وعلى المؤسسات الاجتماعية التى يمكن التأكيد على تماسكها ضمن نظرية علمية. إن مثل هذه التفسيرات تتفوق عن كونها مجرد تبرير خطابى يقدمه الفاعلون السياسيون

أنفسهم. فسواء أولئك الذين يسعون نحو القوة من أجل تعزيز المصالح التخصيصية أو أولئك الذين يسعون نحو القوة لذاتها، فمن المرجح أنهم ينشدون مفاهيم الخير العام من أجل كسب الدعم الشعبى أو لتحقيق امتثال أوسع إلى جانب ممارستهم للقوة السياسية. فعبر هذه النظرة العقلانية، يصبح إضفاء الشرعية الخطابية إما أمرًا غير ذى صلة أو تضليلاً مباشرًا للأغراض التوضيحية.

ومع ذلك، وكجانب مظلم من وجهة النظر الخاصة بالقوة، فالشخص العقلانى ليس فى حاجة للامتناع عن البرهان المعيارى. ففى الاقتصاد، كما فى السياسة عادة ما يستخدم تحليل الاختيار العقلانى بشكل تفصيلى فى الدفاع عن السياسات العامة التى تحل معضلات العمل الجماعى، أو التى تولد نتائج مثالية من خلال تنظيم المنافسة بين المصلحة الذاتية للفاعلين العقلانيين. فعندما ينتقل العلماء من تفسير المؤسسات السياسية القائمة من خلال المصالح العقلانية تجاه تبريرها أو تجاه تصميم آليات بديلة، فإنهم يقبلون ضمنيا أن القرارات السياسية والإصلاح المؤسسى ليسا مجرد نتيجة لأفعال قائمة على تفضيلات معينة، ولكن قد يكونان على المستوى الواقعى متأثرين بالحجج التى تروق لبعض الرؤى الخاصة بالصالح العام.

أما الإجابة الأخيرة عن الأسباب الواضحة لهذا الاعتقاد فهى وجهة النظر الثالثة للقوة السياسية، التى يمكن أن يطلق عليها وجهة النظر المعيارية، التى تعكس المعنى الأكثر شمولا من وجهتى النظر السابقتين. ففى حين يعتبر المنظرون السياسيون المعياريون أنه من السذاجة أن نفترض أن القوة السياسية هى بشكل عام التوجه نحو الصالح العام، فإنهم يفترضون أن القوة هى إمكانية خلق وجود ملائم فى مثل هذه الظروف، ومن ثم فمن المنطقى دراسة هذه الظروف التى يمكن اعتبار أنها مشروعة.

وتعتمد هذه الوجهة من النظر إلى حد ما على الفكر الهوبزى الذى يرى أن غياب أو انهيار القوة السياسية هو أكثر سوءًا من معظم (إن لم يكن بالتأكيد الكل)

أشكال مأسسة القوة. ويتم توجيه وجهة النظر هذه من خلال الفكرة القائلة بأن القوة السياسية يجب أن يكون تنظيمها بطرق تخدم الصالح العام. فمما يتكون هذا الصالح العام والمتنازع عليه بين مختلف المدارس الفكرية، إنه حقا يجب النظر إلـى هـذا المفهوم باعتباره عنصرًا يستعاض به عن مزيج من القيم التـي لا يمكـن لهـا أن تتحقق إلا فى ظل نظام حكم جيد. ومن بين هذه القـيم، أود أن أحـصى مـصالح الإنسان الأساسية فى الرفاه، وفى الاستقلالية الفردية وفى الحكم الذاتى. وكما ذكر أعلاه، فيجب أن يعترف المنظرون المعياريون بأن هناك أنظمة سياسـية تـستخدم أساليب شرعية ولكنها تستند إلى معايير بغيضة فلا يمكن أن تتوفر لها وسائط مـن الشرعية، وإن كانوا قد تنافسوا على تعميم هذه الرؤية المظلمة باعتبارها ملمحًا من ملامح الحالة الإنسانية. وهناك عديد منهم أيضا يتفقون إلى حد كبير مـع مفهـوم الاستخدام العقلانى للقوة، ولكنهم يؤكدون أن المبادئ المعيارية التى يمكن أن تجعل القوة السياسية شرعية لا ينبغى أن ننظر إليها على أنها موضوع للاختيار العقلانى من الفاعلين ذوى المصالح الذاتية(٨). وبالتالى فإنها تتطلب نوعًا مختلفًا من النظرية السياسية.

المداخل الموجهة بالمشكلة والمداخل الموجهة بالتراث

حتى الآن، فلدى اعتراض على النظرية التفسيرية المعياريـة، وأعتقـد أن التحول المؤسساتى والسياقى قد ضيق الفجوة من خلال جعل النظريـة المعياريـة موجهة بقوة نحو المشكلة. ومع أن عددًا من تحليلات الباحثين يمكن أن ينظر إليها على أنها موجهة بالتراث بدلا من كونها موجهة بـالمنهج أو موجهـة بالمـشكلة. وينطبق ذلك بوجه خاص على دراسة الفكر السياسى. إن كل فرع بحثى يحتـوى على منهجيات كما يحتوى أيضًا على تقاليد بحثية. وإن دراسة تاريخ هـذا الفـرع البحثى تعد فرعًا ثانويًا مهمًـا فـى العلـوم الاجتماعيـة. فعلـى النقـيض مـن

الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، التى بزغت كتخصصات فرعية منذ مـــائتى سـنة ماضية تقريبًا، نجد الدراسة السياسية لها نسب أعمق مــن ذلــك بكثيــر، ويمــدنا المؤرخون بمجموعة غنية من التسجيلات حول هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالمنهجية، فإن تاريخ الأفكار السياسية هو أقرب إلـــى العلـــوم الإنسانية، لأن أهدافه بشكل عام ليست تفسيرية، ولكنها تأويلية. ويتم تأويل الأفكار إما تزامنيا ضمن سياقها الأصلى، أو تطوريًا عن طريق ربط هذه الأفكار بالأفكار السابقة والأفكار اللاحقة، وبالتالى تحديد التقاليد البحثية وتطورها على مر الزمن.

إن التعامل مع تاريخ الأفكار لهو أمر مهم ليس فقط للمؤرخين المحتـــرفين، ولكن لكل الباحثين أيضًا. إنه يسمح لهم بالبناء على الفكر السابق ويـوفر علـــيهم إعادة اختراع العجلة. وما دام التقدم فى العلوم الاجتماعية هو عملية تراكمية وليس عملية خطية، فإن النمذجة النظرية لمشكلة اجتماعية ما باستخدام المناهج الرياضية المتقدمة يمكن أن تتحسن من خلال النظر فى الفرضيات والاستنتاجات فى ضـوء الأفكار التى وردت فى فترة تاريخية سابقة. ومع ذلك، فبالنـسبة لمعظـم علمــاء العلوم الاجتماعية، فإن الغرض من التعامل مع التراث ليس الدفاع عنه. إن الطبيعة التنافسية للبحث العلمى تعنى أن تذهب الجائزة إلى اختراع الجديد لا إلـــى تكـــرار نفس الأفكار السابقة. وتكمن قيمة التراث فيما يوفره من إلهـــام بعلاقـــات جديـــدة تتجاوز ما هو ثابت ومستقر.

ومن هذا المنظور، يمكن لدراسة تـــاريخ الأفكـــار أن تكـــون فـــى معظـــم المجتمعات المعاصرة موجهة نحو المشكلة بشكل أكبر. وقد يكون هذا أقل وضوحا بالنسبة للنهج الخاص بـــ ليو شتراوس ***Leo Straussian*** (*)، الذى كان سائدًا فـــى

(*) مفكر أمريكى – ألمانى الأصل، ولد فى عام ١٨٩٩ فى مقاطعة هيس الألمانية ، غادر ألمانيا إلى بريطانيا مع وصول هتلر للسلطة ، ثم غادر بريطانيا إلى فرنسا، التى غادرهـــا فـــى =

الولايات المتحدة. وهناك (عبر هذا النهج)، يتم التركيز كثيرا على تفسير النصوص والتأويل المحايث، على الرغم من أنه بشكل عام ليس من الصعب تحديد الاهتمامات المعاصرة الكامنة وراء المناقشات المتطورة لمعنى مفهوم معين في نصوص أفلاطون أو أرسطو. أما المؤرخون من مدرسة كيمبردج، الذين كان من أبرزهم جون بوكوك ***John Pocock*** وكوينتن سكنر ***Quentin Skinner***، فقد قرأوا النصوص التاريخية الكنسية أكثر بكثير من معاصريهم باعتبارها مجرد تدخلات موجهة نحو المشكلة. وعلى نفس المنوال، كان الاهتمام الرئيسى بتاريخ المفاهيم والذاكرة الجماعية الذى بدأه المؤرخ الألمانى رينهارد كوسلاك ***Reinhard Koselleck***، الذى اهتم بشكل أساسى بإعادة بناء علم الأنساب والسياق باعتبارهما منشأ الأفكار السياسية التى لها علاقة مستمرة بالمجتمعات المعاصرة.

ومع ذلك فلا تزال هناك فروق جوهرية بين مؤرخى الأفكار ومنظرى السياسة ذوى النظرة المعيارية؛ حيث يعد أسلوب المؤرخ وطموحه هيرمنيوطيقيا (تأويليًا) أكثر منه معياريًا. ويؤدى إلغاء هذه الفروق إلى كتابة تاريخ مغاير للواقع، وهى المهمة المنوطة بكتاب الرواية(٩)، التى تكون صعبة على المؤرخين. فكما أنه لا معنى لمناقشة ماهية أسباب المشاكل الاجتماعية، فإنه لا معنى أيضًا – وإن كان بدرجة أقل– للتنظير بشأن القرارات التى يجب أن يتخذها نظام سياسى غير قائم

عام ١٩٣٨ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقام فى نيويورك، ودرس فى معهد للبحوث الاجتماعية بها، ثم استقر فى مدينة شيكاغو، ودرس فى جامعتها من١٩٤٩-١٩٦٧، وأسس هناك (رابطة الفكر الاجتماعى). ولشتراوس خمسة عشر كتابا منها (ما الفلسفة السياسية، والحقوق الطبيعية والتاريخ، والليبرالية القديمة والحديثة، ودراسات فى الفلسفة السياسية لأفلاطون). بدأ شتراوس نشاطه بمائة من طلبة الدكتوراه الذين تتلمذوا على يديه ثم حملوا فلسفته، وقد أصبحت هذه الرابطة فيما بعد نواة لمذهب فكرى يعرف بـ(الشتراوسية). (المترجمة)

بالفعل. قلت بدرجة أقل، لأن ذلك قد يجعلنا على الأقل على بينة من صور التوافق المتأصلة في كل تطور تاريخي، وبالتالي تحصين أنفسنا ضد السقوط في الحتمية التاريخية. ولكن خلف هذا التأثير التحذيرى حول النظرية المعيارية للماضى فإن ذلك سيكون من دون طائل، لأنه يفتقر إلى المرسل لهذه الصفات.

وعلى النقيض من مؤرخى الأفكار، فإن المنظرين السياسيين التطبيقيين موجهون بمشكلات المجتمعات المعاصرة. يشبه اهتمامهم بالأفكار الماضية الطريقة التى يفكر بها المنقب عن الذهب الذى يبحث عن كتلة صلبة، ولكنه لا يمكن أن يزعجه كثيرا أن يأخذ فى الحسبان ما يأخذه عالم المعادن حول أصل الجبل. ولكن دون بعض المعارف الأساسية حول علم المعادن، فإن الباحث عن الذهب من غير المحتمل أن يجد المكان الصحيح الملائم لهذا الحفر، كما أنه قد يخطئ فى معدن لا قيمة له كالذهب. لذلك، فمن دون أن يتخلى منظرو المعيارية عن أهدافهم المعينة، فيجب عليهم الاستماع بعناية إلى مؤرخى الأفكار. ونظرًا لأن تراث العلوم السياسية قبل القرن التاسع عشر هو معيارى بأغلبية ساحقة، وبشكل صريح، فإن لديهم الكثير ليتعلموه.

دعونا الآن أن ننظر مرة أخرى فى كيف تبدو الفجوة من جانب آخر. هل المؤرخون للأفكار ينظرون إلى منظرى المعيارية باعتبارهم يؤدون مهمة متكاملة خاصة بهم، أم باعتبارهم منافسين للذين يميلون إلى التعدى على المجالات الخاصة بها، أم أنهم مثل واضعى اليد بشكل غير شرعى الذين يستولون على مناطق الغير، ويطردون أصحابها الذين ينتمون بحق إلى علماء التاريخ؟ إن إحدى هذه المحاولات هى المحاولة التى قام بها كارى بالوين ***Kari Palonen*** مؤكدًا أن المدرسة التاريخية التى يمثلها كوسلاك ***Kosselleck*** وسكينر ***Skinner*** التى تشترك فى "التنظير السياسى غير المباشر" هى فى الأساس تخريب للنظرية المعيارية من

خلال التركيز على "التفسير والمضمون المعيارى الضمنى فى استخدام المفاهيم" *(Palonen 2002: 91)*. "إن ما ترفضه أى نظرية سياسية تسعى إلى الاتفاق والخلاف والتغير يحظى باهتمام من كل المحاولات التى تسعى إلى تعريف كل ما يستحق أن يعرف على أسس واقعية" (ص ١٠٣).

ويبدو لى أن هذه الوجهة من النظر حول العلاقة بين النظرية المعيارية وتاريخ الأفكار غير قابلة للتصديق. فبدلاً من تقويض المهمة السابقة كلية، فإن دراسة صور التوافق، والخلاف وتغيير المفاهيم والمعايير السياسية ستؤكد التحول نحو السياقية ذاتها التى أشرنا إليها آنفًا. ومن ثم ينبغى على منظرى المعيارية ألا يدرسوا فقط كيفية تغيير لون المبادئ عند الانتقال عبر الحدود السياسية والثقافية، ولكن عليهم أيضا أن يقارنوا تفسيرهم الحالى مع الأصول التاريخية. ومن ثم فعليهم، على سبيل المثال، الامتناع عن تفسير حقوق الإنسان العالمية باعتبارها مفاهيم عفا عليها الزمن، ولكن بدلا من ذلك فعليهم النظر فى الاستجابة للتهديدات القياسية بداية من إساءة استخدام السلطة فى الدولة الحديثة (*Shue 1980*) والنظر فى وضع تفسير محدد لمتطلبات احترام كرامة الإنسان فى سياق نظام المجتمع والدولة تفسيرًا عالميًا مترابطًا وغاية فى التطور والتقدم. وكما يوضح هذا المثال، ففى مثل هذا السياق التاريخى ليس من الضرورى أن يقلل بأى حال من الأحوال من صحة الأحكام المعيارية للمجتمع المعاصر. ولكن على العكس من ذلك، فإنه يمكن أن يساعد على شرح الكيفية التى يفسر ويستجيب بها المعيار لظروف ومشاكل عصرنا الخاصة.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن مؤرخى الأفكار، غالبا ما تكون لديهم دوافع لاسترداد الخيوط المفقودة فى الفكر السياسى، لأنهم مقتنعون بأن هذه الجوانب ما زالت تحمل بعض الأهمية فى الوقت الراهن. إلا أنها ليست مهمة للمؤرخ إعادة

صياغة مثل هذه الأفكار بوصفها نظرية معيارية متماسكة. فمن المنظور الموجه بالمشكلة، يجب أن ينظر بوضوح لكلا الوجهين بشكل تكاملى لا بشكل استبدالى.

كيفية الجمع بين النظرية المعيارية والبحوث الإمبيريقية

هناك العديد من الإجابات الممكنة عن هذا السؤال. إن ما سوف يتضح فيما تبقى من هذا الفصل هو الكيفية التى يمكن أن توجه بها الأسئلة المعيارية نحو اختيار موضوعات محددة من البحث الإمبيريقى والمنهجيات.

الدراسة الإمبيريقية للاتجاهات والمعتقدات المعيارية

إن المعايير الاجتماعية والسياسية والقانونية يمكن أن تكون موضوعًا من موضوعات الدراسة الإمبيريقية التى لا تهدف إلى الدفاع عن الافتراضات المعيارية. وعلى وجه التحديد، فالمعتقدات المعيارية التى يتمسك بها المواطنون يمكن بحثها من دون أن نؤيدها أو ننتقدها(١٠). ومع ذلك، فقد يكون مثل هذا النوع من الدراسات الإمبيريقية مهمًا أيضا بالنسبة للنظريات المعيارية. فإذا ما ذهبت النظرية المجتمعية إلى تفسيرها لمعيار معين بالتركيز على المعانى والفهم المشترك داخل مجتمع معين، فإن الدليل الإمبيريقى سوف يساعد على توضيح أن عديدًا من أفراد المجتمع يؤيدون هذا التفسير فى الواقع(١١). وإذا ما افترض منظرو الديمقراطية التداولية أن إطارًا مؤسسيًا معينًا أو إجراء ما ينتج تغييرًا انعكاسيًا فى المعتقدات من خلال المداولات، فإن ذلك ينطوى على ادعاءات إمبيريقية يمكن اختبارها. وحتى نظرية الحد الأدنى من الديمقراطية التى تفترض بشكل مجرد أن القرارات السياسية يجب أن تكون أكثر استجابة للتفضيلات المعيارية التى يقدمها المواطنون ينبغى أيضا أن يتم جمع بعض الأدلة الإمبيريقية عن التناقض المفترض فى مثل هذه التفضيلات. وفى كل هذه الحالات، فإن اختيار النوع المناسب من

المنهجية الإمبيريقية هو السؤال الذى لا تكون للمنظر المعيارى أية خبرة خاصة به. وكل ما يمكننا قوله هو: إن الأفكار المعيارية تشمل المفاهيم المعقدة والمتنازع عليها. ولهذا السبب هناك مفاضلة قوية بشكل خاص بين تحقيق مزيد من التمثيل من خلال الأعداد الكبيرة من المفردات فى المسوحات الكمية، وتحقيق قدر أكبر من الدقة من خلال المناهج الكيفية التى هى أكثر حساسية للتفسيرات الذاتية.

دراسة المعايير ذات الأبعاد المؤسسية

إن المعايير موجودة ليس فقط باعتبارها أفكارًا فى الذهن ولكن أيضًا باعتبارها أنماطًا مؤسسية تفيد أو تشجع أشكالا معينة من السلوك الإنساني[١٢]. إن الديمقراطية أو الأسواق الاقتصادية يمكن وصفها باعتبارها مجموعة من المعايير التى لا تتجزأ عن المؤسساتية الفاعلة فى تنظيم السلوك الإنسانى بشكل مستقل نسبيًا[١٣] عن معتقدات الفرد الذاتية نحو هذه المعايير.

تعد المعايير المؤسساتية معايير رسمية وصريحة أو ضمنية وغير رسمية، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يستدل إلا من خلال الملاحظة الإمبيريقية لكيف تعمل المؤسسات. ومن ثم، فالنظرية المعيارية التطبيقية المعاصرة، غالبا ما تعتمد على الاستدلال الاستقرائى حول تطور معايير ضمنية مستمدة من إجراءات المؤسسات التى تعتبر حاسمة بالنسبة لشرعية السلطة السياسية، مثل الدساتير الديمقراطية أو القانون الدولى العام. إن احترام معيار حق الشعوب فى تقرير المصير فى القانون الدولى، يتعارض بشكل واضح مع المعيار الذى لا يقل أهمية عنه، وهو معيار حق الدول فى سلامة حدودها. وعلى نحو تقليدى، فقد تم التوفيق بين هذين المعيارين بالنظر إلى الشعوب على أنها إجمالى سكان الدول أو المستعمرات (*Cassese 1995*). ومع ذلك، فقد أدت ممارسات الاعتراف بالدولة بعد تفكك يوغوسلافيا ومطالب تقرير

المصير، من الأقليات القومية والشعوب الأصلية، أدى كل ذلك إلى تطوير هذا المعيار الذى لم يأت بنتائج غير مؤكدة حتى الآن (*Ratner 1996; Buchanan 2004*).

إن الدراسات الإمبيريقية المقارنة للمؤسسات عبر الزمن وعبر المجتمعات لا غنى عنها من أجل دعم المزاعم بأن معيارًا معينًا لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا فحسب، ولكن أيضا لا غنى عنه من الناحية العملية. وحتى عندما تقترح حجة معيارية معينة بأن المؤسسات الحالية هى معيبة أخلاقيا، فإنه يكون من المهم أن توضح الكيفية التى يمكن أن يتحول بها المعيار إلى معيار مثالى؛ وهذا يتطلب، مرة أخرى، معرفة إمبيريقية حول تطورها التاريخى وتبايناتها الحالية.

دراسة الحالات الكيفية

عند مناقشة التطبيقات الإمبيريقية، فسوف نجد أن معظم أصحاب النظريات السياسية المعيارية يستخدمون منهج دراسة الحالة. فهم يوضحون حججهم المعيارية من خلال حالة معينة، التى غالبا ما تركز على بعض الجوانب التى تعتبر ذات صلة. وتعد القرارات القضائية ذات جاذبية خاصة لأصحاب النظريات السياسية، ونظرًا لأنها تبت فى القضايا المعقدة، فيجب على القضاة صقل القواعد القانونية وتحقيق التوازن بينها فى مقابل بعضها بعضًا. والفرق هو أن منظرى المعيارية سيكونون أكثر اهتماما بتأسيس مصداقية للمعايير المحددة (التى هى أمر مسلم به فى الفكر الوضعى القانونى) مما كانت عليه فى قرار معين. خذ، على سبيل المثال، قرار المحكمة الأمريكية العليا فى يورد(*) ضد ولاية ويسكونسن (*1972*)،

(*) تجدر الإشارة إلى أنّ مبدأ استثناء الأقليات الدينية من قوانين عامة تسرى على جميع المواطنين لأسباب دينية قد بدأ تطبيقه فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وذلك عندما تمّ إعفاء الكويكرز من أداء اليمين فى المحاكم والخدمة فى الجيش حسبما يقتضى مذهبهم الدينى، وإعفاء المعمدانيين والكويكرز وغيرهم من الطوائف المنشقة من دفع الضرائب إلى الكنائس الرسمية (التى كانت موجودة فى بعض الولايات) لدعم القساوسة =

الذى منح طائفة الأيمش الدينية الأرثوذكسية إعفاءً لأطفالهم فى السنتين الأخيرتين من التعليم الإلزامى حتى لا ينفر الأطفال من الطرق الخاصة بحياتهم فى مجتمعاتهم الدينية قبل العصر الحديث. وقد قدم هذا الحكم للتراث المعيارى كله الطريقة التى يتحقق بها التوازن بين حرية الممارسة الدينية وواجب الدولة فى تثقيف مواطنى المستقبل(١٤). والنقطة المنهجية هنا هى أن كلا من القضاة وأصحاب النظريات المعيارية يجب أن ينظروا فى تفاصيل القضية المتاحة فى متناول اليد، والقضايا السابقة من أجل الوصول إلى الحكم، والنظر فى الحكم أيضًا من أجل توضيح التفسير المفضل لديهم من المعايير ذات الصلة. ويذهب أنصار النزعة السياقية خطوة أبعد. فهم يعتقدون أن دراسات الحالة لا ينبغى أن تكون مجرد دراسات لدعم حجة معيارية محددة مسبقا، ولكن ينبغى أن تكون حقا نقطة انطلاق لتوليد الأفكار المعيارية الجديدة. وذهب جوزيف كارينز ***Joseph Carens*** إلى أن الوصف الإثنوجرافى المكثف (***Geertz 1973***) للحالات الغريبة وغير المألوفة يمكن أن يساعد المنظر المعيارى فى التغلب على التحيز الثقافى فى ظروفه أو فى الأحكام المعيارية. (***Carens 2000: 4–6, 200–59***)(١٥).

الدراسات الكمية المقارنة

يعد من النادر جدًا أن يدعم المنظرون السياسيون الافتراضات المعيارية من خلال نتائج البحوث الاجتماعية ذات العينات الكبيرة: ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص التدريب على مناهج البحث العلمى الاجتماعى بين المنظرين السياسيين الذين

= وإعاشتهم. وقررت المحكمة العليا الأمريكية فى عام ١٩٧٢م فى قضية ولاية ويسكونسن ضد يودر استثناء طائفة الأيمش الدينية ***Amish*** من القانون الذى يلزم كل الأطفال بالانتظام فى المدارس حتى سن السادسة عشر بعد اعتراض أعضاء هذه الطائفة بأنهم يحتاجون إلى إبقاء أبنائهم فى سن الرابعة عشر والخامسة عشرة فى المنزل، والعمل فى المزرعة لكى تتم حماية ثقافتهم الدينية التقليدية. (المترجمة)

درسوا الفلسفة وتاريخ الفكر. فهناك بعض من الخطأ قد يتم الوقوع فيه، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية موجهة بالمنهج. ففى حين أن هنـــاك أرضــية مــشتركة صغيرة، أو أن الحاجة إلى التواصل بين الفلاسفة المعنيين بقضايا أخلاقية وفوقيــة يحركها أسلوب العلوم الوضعية، يبدو أن العلــوم الاجتماعيــة تحركهــا المــشكلة المكونة من الأسئلة البحثية التى تربط بين المهام التفسيرية (ما سبب المشكلة؟ مــع المهام المعيارية) وكيفية الرد على ذلك؟). إن هذين الجانبين من جوانــب العلــوم الاجتماعية الموجهة بالمشكلة يصعب الفصل بينهما. فــإذا مــا أفــضت النظريــة المعيارية التطبيقية إلى توصيف السياسة، فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظــروف الواقعية لتنفيذ هذه السياسات. فبقدر اعتبار نتائج البحوث الإمبيريقية صــادقة فــي تعميماتها حول الظروف الخاصة بكسب التأييد على السياسة المقترحـــة، أو حــول آثارها الجانبية المحتملة (التى غالبا ما تكون غير مقصودة)، فإن ذلــك ســيرتبط بالنظرية المعيارية التطبيقية. ويميل منظرو النظرية المعيارية، فــي كثيــر مــن الأحيان، إلى مجرد التكهن حول آثار العالم الحقيقى للسياسة التى يريدون اقتراحها أو انتقادها.

وقد ظهرت إحدى المحاولات النادرة المتعلقة بالاختبار الإمبيريقى لــبعض الفروض فى التراث المعيارى وهى الدراسة التى قام بها كل مــن كيــث بــانتينغ ***Keith Banting*** وويل كيمليكا ***Will Kymlicka*** حول آثار السياسات العامة المتعددة الثقافات على أنظمة الرفاه (***Banting and Kymlicka 2007***). ويعد كيمليكــا أحــد دعاة السياسات متعددة الثقافات التى تستجيب إلى تنوع الجنسيات العرقى. وتــأتى هذه السياسات فى الوقت الراهن بسبب ما قام به أنصار المساواة الليبراليــون مــن هجوم. وقد يقال إنهم قاموا بذلك لصرف الانتباه عن المعركة ضد عــدم المــساواة الاجتماعية، وإساءة تفسير التهميش الاجتماعى باعتبارها تؤثر على الهيمنة الثقافية،

وتقوض الدعم الخاص بإعادة التوزيع من خلال التأكيد على الاختلاف وعلى تقسيم المجتمع إلى قطاعات ثقافية. ويسمى بانتينغ وكيمليكا هذا، على التوالى، بـالتزاحم وسوء التشخيص وآثار التآكل. وقد أمكن مناقشة كل هذه التحديات باستفاضة فـى ضوء الملاءمة النظرية. وإن كانت يمكن أيضا أن تختبر إمبيريقيا من خلال دراسة ما إذا كانت قوة هذه السياسات متعددة الثقافات ترتبط بزيادة عدم المساواة أو ترتبط بتناقص الدعم لإعادة التوزيع. ويعانى البحث المقارن من هذا النوع مـن مـشاكل معروفة تنطوى على كيفية معالجة المتغيرات المستقلة وغير المـستقلة إجرائيًـا، والاستدلال الإحصائى من عدد قليل من الحالات، والتفسيرات السببية للارتباطـات الملاحظة[١٦]. ومثل هذه الدراسات الإمبيريقية نـادرًا مـا يمكنهـا حـل النـزاع المعيارى. إن نتائج دراسة بانتينغ وكيمليكا – التى لا تظهر أى تأثير سلبى منهجى للسياسات متعددة الثقافات على إعادة التوزيع– يجوز الطعن على أسسها المنهجية. وبدلا من ذلك، فقد يقبل منظرو النظرية المعيارية الدليل الإمبيريقـى، وإن كـانوا يستمرون فىَ نقدهم للتعددية الثقافية بعبارات مختلفة، وهذا ما يمثل بالفعل تقدما فى المناقشات المعيارية.

أخلاقيات التنظير المعيارى

عوضًا عن الملخص، فسوف نختتم هذا الفصل من خلال إلقاء الضوء على أخلاقيات تطبيق التنظير المعيارى. إن كثيرًا من علماء السياسة المهتمين بممارسة هذا النشاط عادة ما يتهمهم زملاؤهم بالتخلى عن التفسير المتحـرر مـن القيمـة باعتباره الهدف العلمى الوحيد الحقيقى والتحول بدلا من ذلك نحو سياسة المدافعة. فإذا ما تمحصنا فى التدخلات العامة لعلماء السياسة فى وسائل الاتصال الجماهيرية فسوف نجد، مع ذلك، أن منظرى المعيارية هم بالكاد ممثلون فى هذا. وقد يكـون الاختلاف هو أن أصحاب النظريات المعياريـة لا يعتقـدون أن جـوهر عملهـم

الأكاديمي هو شيء منفصل تمامًا عن الخطاب السياسي الدائر داخل المجتمع المدني. فالمقال الذي يكتب في دورية للنظرية السياسية سوف يتناول جمهورًا مختلفًا، وبالتالي فسوف يكتب بأسلوب مختلف عن كونه مقالة تعليق افتتاحية. ومن ثم فإنهم إذا كانوا يفصلون الحجج الخاصة بالدفاع عن المعيارية أو ينتقدون السياسة العامة، فسيكون من الطبيعي تمامًا أن تتم ترجمة ذلك في التدخل السياسي. إن ميزة المنظر المعياري في هذا الحقل هي أن تخصصه الأكاديمي يعلمه أن يعلن عن تفضيلاته المعيارية بشكل واضح، وأن يتصدى للاعتراضات القوية ضده. وينبغي أن يساعد ذلك في تجنب "الفجائية" المعيارية وعدم الاتساق، واللتين يمكن أن توجدا بكثرة في الاستنتاجات السياسية المستمدة من البحث الإمبيريقي.

وتكمن خطورة هذا الافتراض في أنه يجب على الفيلسوف الملك أن يكون لديه صوت متميز في اتخاذ القرارات السياسية. فالمشكلة المحركة للعلوم الاجتماعية والنظرية المعيارية هي أن كلتيهما تسهم بطرق مهمة في الخطابات السياسية. فالعلوم الاجتماعية توفر التفسيرات النظرية والمعرفة الإمبيريقية، والنظرية المعيارية توفر المبادئ والحجج الواضحة. ولدى علماء الاجتماع القوة المؤثرة، التي يمكن قياسها وجمعها في مفاهيم أكاديمية، منها على سبيل المثال مفهوم معضلة السجناء ***the prisoners' dilemma*** (*)، ومفهوم الألعاب ذات التوزيع

(*) معضلة السجناء هي لعبة تتضمن متهمين، لا يملك المحقق أدلة كافية على أي منهما لإثبات الجرم. وتكون الخيارات المتاحة أمام كل متهم أثناء التحقيق هي: إما أن يشهد على المتهم الآخر أمام القاضي، أو أن يلتزم الصمت. في حال آثر المتهمان الصمت، لا تستطيع المحكمة إثبات التهمة على أي منهما، ويحكم على كل منهما بالسجن ستة أشهر فقط. أما لو شهد أحد المتهمين على صاحبه، يخرج الشاهد دون حكم ويحكم على الآخر بالسجن عشر سنوات. إذا اختار كلا المتهمين أن يشهد على الآخر، يحكم على الاثنين بخمس سنوات من السجن. كلا المتهمين لا يعلم بقرار الآخر أثناء التحقيق معه. وقد قام عديد من الرياضيين والاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع والسياسة باقتراح طرق لاتخاذ القرار الأمثل عند كل مواجهة منها الطريقة القائمة على: إن تعاون تتعاون، وإن خان فتخون. (المترجمة)

الصفرى[*] *zero-sum games*، ومفهوم الإثنية، ومفهوم الجندر. والمهمة الأساسية لعلماء الاجتماع خارج الأوساط الأكاديمية هى التشجيع الكبير للانعكاسية فى المجتمع المدنى، لا تقديم المشورة السياسية للحكام. وإذا ما قدموا مثل هذه المشورة، فيجب أن تكون فى العلن، وأن يتحدثوا كمواطنين يخاطبون المواطنين من أجل إقناعهم بالسياسية التى يقترحونها. وهذا ما يتطلبه التواضع الديمقراطى.

ومع ذلك فحتى الدور ذاته الذى يقوم به المثقف العادى ويبقيه على مسافة من القوة السياسية يثير مشكلة أخلاقية لدى المُنظر المعيارى. ومن ثم فينبغى على رجال السياسة والموظفين العموميين أن يسلموا بما أطلق عليه ماكس فيبر "أخلاق المسئولية"[**] من خلال اهتمامهم بالنظر فى جميع الآثار المترتبة على اتخاذهم لقرارات معينة وموافقتهم على أن مسارهم المهنى قد يرتبط بنجاح أو فشل السياسات التى يؤيدونها. وبدلا من ذلك فإن تدخلات المُنظر المعيارى ربما تكون موجهة بأخلاقيات المسئولية *Gesinnungsethik* (أخلاق النيات الحسنة والضمير)، والتى تدفعه نحو المثالية دون الانتباه إلى المعضلات والخيارات المتضمنة فى ترجمتها إلى قرارات سياسية. وبشكل عام فالمُنظر المعيارى لا يقيم وزنًا لسياسات

(*) يصف التوزيع الصفرى الحالة التى يكون فيها ربح أو خسارة مشارك ما مساويا بالضبط إلى مجموع الخسائر أو المكاسب للمشاركين الآخرين. (المترجمة).

(**) يميّز فيبر بين أخلاقيّة الإيمان الراسخ، أو القناعة الراسخة *conviction*، أى بالأصل الألمانى *Gesinnungsethik*، وبين أخلاقيّة المسئوليّة *Verantwortungsethik* لدى السياسى. وهو تمييز فى تسيير الشأن العامّ، بين أخلاقيّة النهائيّات وأخلاقيّة الراهن المسكون بالنهائى. فالذى يتبع الأولى لا يهتمّ فعليًا بالسلطة السياسيّة ولا يتحمّل المسئوليّة عن نتائج عمله. أمّا الذين يتبعون الثانية فيجعلون أنفسهم مسئولين عن نتائج أعمالهم ويُقرّون بأنّ ثمّة حدودًا تحدّ الوجود السياسى وتشرطه. ذلك أنّ اهتمامهم ليس بالنبوءات التى تصدر عنهم، ولا بالنبوءات التى قد يصدرون عنها، بل بالمسائل البراجماتيّة التى تطاول الخيار والأولويّة والحاجة إلى المصالحات والتسويات. (المترجمة)

مناصرته التى تؤدى إلى كارثة. فيجب على المُنظر المعيارى، بعد خروجه من الوسط الأكاديمى، ألا يكون مقيدًا بشدة لحرية التفكير، التى هى جوهر الحياة الأكاديمية. إن العلاج المناسب لهذه المعضلة لا يكون بالتخلى عن النظرية المعيارية كليًا أو حصرها فى خطاب سياسى غامض، ولكن بدلا من ذلك هو محاولة الكشف عن القوة الكاملة للنقد عبر النظرية التفسيرية والبحوث المؤسسة على أسس إمبيريقية التى تحلل سياق تطبيق الأفكار المعيارية. وعلى المُنظر المعيارى الذى يريد تجنب هذا النقد أن ننصحه بالقول ببساطة: حاول أن تتعلم على قدر المستطاع من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، وتدمج وجهات نظرهم فى عملك.

الهوامش

(١) اتخذ أرسطو مهمة المقارنة على محمل الجد تماما. ومن بين الأعمال التى قام بها هو أو عن طريق طلابه كانت مجموعة من ١٥٨ من الدساتير اليونانية.

(٢) انظر إستينمو *Steinmo* (الفصل السابع) الخاص بالتطورات الموازية فى علم السياسة المقارن.

(٣) نظرية المعيارية المثالية بهذا المعنى تختلف عن اليوتوبيا فيما يتعلق بأن هناك حاجة قليلة لمبادئ العدالة بسبب وفرة وسائل تلبية الرغبات الإنسانية أو التحول فى الطبيعة البشرية نفسها.

(٤) انظر أيضا كراتوشويل *Kratochwil* (الفصل الخامس).

(٥) لبيان لماذا ينبغى أن يكون التفسير السببى متحررًا من القيمة، انظر هيريترو *Héritier* (الفصل الرابع).

(٦) اعتقد جيرنج *Gerring* ويسنويتز *Yesnowitz* أن الخلاف يكون عميقا فقط على مستوى المبدأ الفلسفى، وإن كان هناك اتفاق كبير حول النتائج السياسية المرجوة مثل النمو الاقتصادى، أو المساواة العرقية أو التنمية البشرية *(Gerring and Yesnowitz 2006: 129)* .

(٧) ولكن انظر شوازنكزا *Chwaszcza* (الفصل الثامن) للبرهنة على أن نماذج اللعبة النظرية، التى عادة ما تكون مستخدمة فى العلوم السياسية، لم تفترض أن مخرجات التفاعلات الإستراتيجية تتحدد من خلال تعظيم منفعة الفرد.

(٨) انظر جوزير *Gauthier* (١٩٨٦) فى محاولة لاشتقاق المبادئ الأخلاقية من الاتفاق المنطقى بين عناصر المصلحة الذاتية فى موقف المساوامة العادل. لمزيد من التمحيص انظر بارى *Barry* (١٩٨٩: ٢ – ٣٦).

(٩) مثال على ذلك، انظر روث *Roth* (٢٠٠٤) .

(١٠) يعد كاسى *Kaase* ونيوتن *Newton* (١٩٩٨) نموذجًا مؤثرًا.

(١١) يعد باللاه *Bellah* (١٩٨٥) نموذجًا كلاسيكيًا على البحث التواصلى التطبيقى.

(١٢) انظر إستينمو (الفصل السابع).

(١٣) المعايير المؤسسية هى فقط المستقلة نسبيًا، لأن المؤسسات يمكن أن تنهار إذا ما رفض غالبية الأفراد الفاعلين الخضوع للمعايير وتصرفوا وفقًا لذلك.

(١٤) لوجهات نظر معارضة، انظر أرنيسون ***Arneson*** وشابيرو ***Shapiro*** (١٩٩٦) وجالستون ***Galston*** (٢٠٠٢).

(١٥) انظر ديلا بورتا (الفصل الحادى عشر)، وفينيسون (الفصل الثانى عشر) وبراى (الفصل الخامس عشر) للبرهنة على أن دراسات الحالات القليلة يمكنها أيضًا أن تكون جذابة لبعض الأغراض الاستكشافية.

(١٦) انظر هيريتير (الفصل الرابع)، وماير (الفصل العاشر) وفرانكلين (الفصل الثالث عشر).

الفصل الرابع

التفسير السببى

أدرينى هيريتير

مقدمة

يعرض هذا الفصل مجموعة من المداخل الخاصة بالتفسير المنهجى لظواهر إمبيريقية معينة سياسية واجتماعية. وتسعى هذه المداخل إلى خلق معرفة نظرية وقابلة للتعميم فيما يتعلق بالظواهر محل التساؤل. وتختلف البحوث التى تبحث عن مصطلحات للتعميم عن البحوث التى تسعى إلى فهم متعمق ووصف إيديوجرافي (تصورى) لجوانب فريدة من نوعها لظاهرة واقعية سياسية أو اجتماعية معينة (انظر: *Bray, ch. 15*). وكذلك فإنها تركز على تطوير نظرية واستخدام الحالات أو الملاحظات الإمبيريقية كوسيلة توضيحية أو كوسيلة لاختبار الفروض والنظريات (*Von Wright 1971: 19*). ويسعى هذا النوع من العلوم الاجتماعية إلى تقديم إجابات عن أسئلة عن السبب "لماذا"، وذلك من خلال السعى إلى تحديد عامل أو عدة عوامل سابقة (مسببة) التى تكون مسئولة عن وقوع الحدث أو السلوك موضع التساؤل (النتيجة) (*Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976*). وكما صاغه جيرنج *Gerring:(2005: 170)* "لكى تكون سببيًا، فإن السبب الذى يحويه السؤال يجب أن يولد ويخلق أو ينتج أثرًا مفترضًا".

تستند جميع إجراءات التفسير التى تمت مناقشتها هنا على افتراضات **أنطولوجيا** (غير مثبتة) بأن هناك انتظامًا وترتيبًا يمكن إدراكهما فى العالم ويقعان

"خارجه". ولا يمكن طرح أى حجة سببية دون اتخاذ عدد من الافتراضات حول الكيفية التى يعمل بها العالم، "أن هناك درجة من النظام والبنائية، وأن التغيير نفسه ما هو إلا تغيير نمطى ويمكن أن يفهم"، ***Frankfort-Nachmias, Nachmias and 1976: 6–7***. ومن المفترض كذلك "أننا نسعى لمعرفة أن العالم المخلوق إنسانيا هو عالم منهجى، وتجريبى، ويمكن التحقق منه، ومتكرر وبمعنى ما، "موضوعى" (***Gerring 2005: 169***)[١]. فيجب أن يتم إثبات الادعاءات الخاصة بصنع "الحقيقة" فى المعرفة العلمية، يجب أن يتم إثباتها بطريقة موضوعية وشفافة ***(Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976: 8)***. ويجب أن تتسم المعرفة التى تستخدم لدعم صدق الفروض العلمية بالإمبيريقية، والاعتماد على المدركات والتجارب والملاحظات. وتسترشد الملاحظات بدورها بالنقاط الموجودة فى التصورات والمفاهيم النظرية ***(Popper 1961: 106)*** .

تسعى جميع المداخل الخاصة بالتفسير السببى، التى تمت مناقشتها هنا إلى الانتظام والتعميم، والثبات والقابلية للإعادة، والصدق، وتسعى ولكن بدرجات متفاوتة إلى التنبؤ وإمكانية التعميم. ويشير **الانتظام والتعميم** إلى العلاقات بين المفاهيم (انظر: ***Mair, ch. 10***). وتوضح هذه العلاقات، فى شكل الفروض أو القضايا الافتراضية، وجود صلة بين متغير مستقل ومتغير تابع، وهو متغير يمكن أن يقيس بشكل تجريبى جانبًا من جوانب المفهوم الذى يصف التسلسل السببي[٢] ***(Frankfort-Nachmias 1976; King, Keohane and Verba Nachmias and 1994)***– وقد يمكن صياغة هذه الفروض كعبارات احتمالية، وقوانين، أو شروط لازمة وكافية (***Ragin 1987***)، تشير بوضوح إلى مدى الحالات التى تهدف الادعاءات إلى أنها تنطبق عليها. وتشير قاعدة **الثبات والقابلية للإعادة** إلى ضرورة تفسير الخطوات التى من خلالها تخضع الفروض للتقييم التجريبى.

وينبغى أن يتم هذا بطريقة تجعل من الممكن اتباع هذه الخطوات، وتكرار الدراسة وإعادة تقييم النتائج. ويتعلق حكم ***الصدق*** بالتعميم الداخلى والخارجى: هل المؤشرات المستخدمة لقياس القيم التجريبية للمتغيرات تقيس ما تقصد قياسه (الصدق الداخلى)؟ هل يمكن تعميم الافتراضات الخاصة بحالة واحدة إلى حالات أخرى، وإلى أى مدى (الصدق الخارجى) [٣]؟ أما ***التكهن أو التنبؤ*** – فى ظل افتراضات مع تثبيت العوامل الأخرى – فتستخدم الاستنتاجات من وجود فروض تم التحقق منها وتمتد منها إلى ظواهر أخرى لم تتم ملاحظتها. ويفترض عدم التنبؤ أن عدد وتعقد الفروض السببية المستخدمة ينبغى أن تكون محدودة، وأنه لا ينبغى أن تكون مشتقة عن بعضها بعضًا (***Frankfort-Nachmias Nachmias and 1976***)[٤].

يعتبر الهدف من صياغة الفروض العامة كأسباب لظاهرة معينة، وإخضاع هذه الفروض بشكل منهجى لتدقيق التجريبى من الأمور الشائعة فى كل المداخل التى تمت مناقشتها هنا، إلا أنها تختلف فى الإجراءات المستخدمة. وتبدو الطرق المهمة التالية إجراءات مفيدة وبشكل خاص عندما يكون الهدف هو شرح الظواهر السياسية الاجتماعية المعقدة:

- المداخل الاستنباطية والاستقرائية.
- الإحصائيات المقارنة.
- الآليات السببية.
- الأطر التفسيرية والتفسيرات البنائية.
- إعادة البناء السببى.

فى تحديد العلاقات السببية لتفسير معين، يمكن للمرء أن يختار المضى قدما بشكل *استنباطى* أو *استقرائى*. وإذا كان الخيار هو المضى قدما استنباطيًا، فإنه سيتم اشتقاق التفسير لهذا الحدث من فرض نظرى حول العمليات التى أحدثته (*Little 1991: 7*). وتقوم النظريات المتاحة بالبحث عن الأجوبة المحتملة عن سؤال البحث. وتتم صياغة هذه الإجابات كفروض تحدد العلاقة بين مفهومين، بحيث تقدم تفسيرًا للظاهرة محل التساؤل[٥]. ومن النظريات المتاحة التى يمكن اختيارها لغرض توضيحى، النظرية التى يتم اختيارها وتبدو أنها "أفضل ملاءمة" [٦]. وبعبارة أخرى، تهدف الإجابات الافتراضية بشكل مباشر إلى تقديم تفسير للظاهرة، بدلا من أن تربطها فقط وبشكل ضعيف إلى حد ما ***بالنتيجة*** (المتغير التابع).

ويجب أن تتسم الفروض المستمدة من نظرية أيضا ***بالاتساق الداخلى، والتكامل المنطقى والقابلية للتزييف*** (*Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976; King, Keohane and Verba 1994*)، وتكون النظرية متسقة داخلياً إذا كانت الفروض التى تتكون منها لا تتعارض مع بعضها بعضًا. وتكون متكاملة منطقيا عندما تستمد فروضها منطقيا من الافتراضات المتسقة مع بعضها بعضا التى تؤخذ على النحو الوارد (*Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976*). لتقديم مثال على ذلك، قد يكون من غير المتسق منطقيا أن نبدأ من افتراض سلوكى حول معلومة صحيحة، وافتراض صيغة التعاقد غير المكتمل ثم ننتقل لدراسة عدم الامتثال للعقد خلال التطبيق. إن الجهات الفاعلة التى لديها معلومات كاملة تتنبأ بهذا الخطر وتتوقعه، معتبرة أنه يوجد فى التصميم المسبق للقاعدة (*Karagiannis 2007*)

من المهم أن نضع فى اعتبارنا، فى حالة التقدم بشكل استنباطى، أن هدف التحليل النظرى هو النموذج وليس انعكاسًا واحدًا إلى واحد فى الواقع. وبعبارة

أخرى، فإن الهدف ليس أن تصف بدقة موقفًا معينًا فى الواقع بكل تفاصيله، ولكن يكون التركيز على الجانب الذى يراه شخص ما أنه من أهم جوانب الموقف. وهذا يستلزم بعض الاستباق، كما يتطلب تكوينًا تصوريًا موجهًا بالنظرية حول الموقف. وتتم ترجمة هذا التصور النظرى إلى نموذج، وهذا النموذج من المفترض أن يكون من ضمن مكوناته العناصر الأساسية لتفسير الموقف العملى الملموس. وعند القيام بذلك، ستقوم نتائج التحليل النظرى أيضا بتسليط الضوء على الوضع فى العالم الحقيقى، الذى يهدف النموذج إلى تفسيره *(Hedström and Swedberg 1998: 13–14)*.

إن بديل النموذج التفسيرى ليس هو عدم استخدام أى نموذج على الإطلاق، ولكن البديل هو استخدام نموذج آخر يقوم على نظرية بديلة *(Hedström and Swedberg 1998:14)*[٧]– وإذا لم يتم التحقق من الفروض الأساسية لهذه العملية التفسيرية بشكل تجريبى، ونحن لا نزال نحتفظ بالنظرية، فإننا سنحتاج إلى تعديل وتحديد النموذج والفروض الخاصة به بإضافة متغير إضافى. وهذا يعنى أن نطاق الافتراض التفسيرى سيكون ضيقًا: فهو يفسر القليل *(Little 1991; King, Keohane and Verba 1994)*.

ولكى تصبح النظرية قابلة للتزييف، فإنها لا ينبغى أن تكون نظرية شمولية واسعة، وينبغى أن تسمح باستنباط فروض محددة بما يكفى لتكون فى متناول الدحض التجريبى. وعندما يتحول التفسير النظرى إلى نموذج على النحو المبين أعلاه، فإنه يمكن صياغة فروض قابلة للاختبار التجريبى بشأن طبيعة هذه العلاقات *(Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976: 43–4)*. ويجب أن تكون القضايا الافتراضية واضحة، ومحددة وخالية من القيمة[٨]. ومن أجل التحقق من صحة الفرض تجريبيا، نحتاج إلى تحديد (تعريف) جميع المتغيرات المذكورة فى الفرض وتحويلها إلى أهداف إجرائية، كما يتم تحديد الظروف الزمنية والمكانية،

من بين أمور أخرى، التى بموجبها يتم توقع حدوث الفرض المقترح. ويتم أيـــضا تحديد وحدة التحليل، والعنصر الذى يشير إليه البحث، مثل الدول أو الأشخاص أو القواعد المؤسسية *(Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976: 52)*. ويجب أن تكون الفروض خالية من القيمة لكى تكون قابلة للتحليل السببى. ومـــن ثـــم، فـــإن الافتراض النظرى الخاص بأن "النظام السياسى يجب أن يخضع للقواعد المؤسسية الديمقراطية" لا يمكن أن يخضع للتحقق التجريبى.

ونستطيع أن ندرك، من خلال تحديد حدود فـــى الزمـــان والمكـــان، الـــذى بموجبه يمكن أن نتبنى فروضًا، فإننا ندرك أن هذه الفروض ليست لـــديها طبيعـــة القوانين الشمولية" *(David Hume)*. فالعبارات الحتمية نادرة الوجود فـــى العلـــوم الاجتماعية، بمعنى "إذا حدث الحدث *X*، فإن الحدث أو الـــسلوك *Y* ســـوف يتبعـــه دائما. فحينما يخضع الفرض لشروط الزمان والمكان، فإنه يجب علينا التدقيق فيما إذا كانت هذه الشروط مستمرة فى حالة الموضـــوع الإمبيريقـــى محـــل التـــساؤل *(Hedström and Swedberg 1998: 8)*. ويتم أخذ المدى المحـــدود (أو المتوســـط) *(Sartori 1970)* – من تصوراتنا النظرية فى الاعتبار عنـــدما تـــدعى النظريـــات الصدق فقط فى ظل ظروف محددة بوضـــوح، مثـــل الظـــروف الموجـــودة فـــى الديمقراطية البرلمانية الغربية. وعلى سبيل المثال: لتحديـــد الـــشرط الـــضرورى للديمقراطية البرلمانية الغربية، يمكن أخذ عدد القائمين بدور الفيتو (المعارضة) فى الديمقراطية البرلمانية الغربية فى الاعتبار كشرط كافٍ لتحقيـــق نتيجـــة سياســـية محددة؛ ومن المتوقع فى نظام الحكم الديمقراطى البرلمانى الذى يقوم على عـــدد قليـــل من المعارضين أن تكون هناك درجة عالية من الابتكار السياسى، والعكس بالعكس.

وعلى عكس ***المنحى* الاســـتنباطى** الذى توجه فيه البحوث التجريبية بنظرية، فإن **المنحى الاستقرائى** يبدأ من البحـــث الإمبيريقـــى للظـــاهرة محـــل الاهتمـــام – *(Merton (1968)* – ويكون الهدف هو الحصول على نظرة جديدة لما هو ذى صـــلة

بالمجال التجريبى للدراسة من خلال رؤيتها من منظور الفاعلين المشاركين. ويــتم بدقة وصف مصادر البيانات المتنوعة المستخدمة، والاطراد الإمبيريقى. ثــم يلــى ذلك تفسير المعلومات الإمبيريقية من الناحية المفاهيمية، كأن يــتم عزوهــا إلــى المفاهيم التى تساعد على تجميع وقياس البيانات، بحيث يمكن تحديد أنماط منتظمــة من التباين. ويمكن أن تكون هذه الأنماط فى شكل فروض قد تكون مرتبطة بشكل منهجى ومنظم وخاضعة لمنهج مقنن لاختبار الفرض ***(Glaser and Strauss 1967; Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976: 47)*** – مــن الأمثلــة المعروفــة للنظريات محدودة النطاق والقائمة على أسس استقرائية تلك المتصلة بالأداء المعقد لأنظمة سياسية معينة، نمــوذج وستمنســتر ***the Westminster model*** للبرلمانيــة البريطانية ***(Wilson 1994)***؛ والنموذج التوافقى للديمقراطية السويسرية أو الهولندية ***(Lehmbruch 1967, 1974)***؛ والنموذج التعددى للسياسة الأمريكية ***(Dahl 1967)***؛ ونموذج القرار المشترك للفيدرالية الألمانية ***(Scharpf, Reissert and Schnabel 1976; Scharpf 1988)***؛ ونموذج أصحاب المصالح الجدد للوســاطة فــى النمــسا والدول الإسكندنافية ***Schmitter and Lehmbruch 1979; Scharpf 1997: 32)***.

فى كثير من الأحيان، يتم الجمع بين الاستنباط والاستقراء. ويحــاول هــذا المنهج ربط كلتا العمليتين من خلال تطوير فروض أولية من النظريــات القائمــة ومن ثم الانخراط فى بحث ميدانى استكشافى للحصول على "إلهام" لتوليد فــروض جديدة. ثم تواجه هذه الفروض الجديدة المخزون الحالى من النظريات ذات الصلة، مما قد يؤدى إلى تعديل الفروض القائمة من قبل، ووضــع الفــروض التــى تــم الحصول عليها عن طريق الاستقراء ضمن إطار نظرى أكبر. ثــم تخــضع هــذه الفروض المعدلة لتحقق تجريبى منظم مع البيانات ***الجديدة***. وقد أطلق علــى هــذا الإجراء، وهو التواتر بين الاستنباط والاستقراء، مصطلح "الفرض الاستكــشافى" ***abduction'***.

مهما كان المدخل، فإذا كنا نسعى لشرح نتائج سياسية أو اجتماعية معينة على أوسع نطاق ممكن – مقابل تقييم القوة التفسيرية لنظرية معينة أو فرض معين – فإننا نواجه مشكلة التفسيرات المتعددة. وكقاعدة عامة، فإن ثمة نظريات عديدة تصلح لتفسير الظاهرة محل التساؤل، وأنه من النادر أن تستخدم نظرية واحدة فقط بمصداقية لتفسير هذه النتيجة. ويثير ذلك تساؤلاً صعبًا عن العلاقة المنطقية بين نظريات مختلفة وقابلية هذه النظريات للقياس *(Jupille, Caporaso and Checkel 2003: 18)* . فقد أكد جيبل وكوبوراسو وشاكل *Jupille, Caporaso and Checkel* على أننا نحتاج من أجل مقارنة النظريات إلى ضمان استخدام المفاهيم التبادلية بشكل واضح: وتتم صياغة المتغيرات التابعة والمستقلة بطريقة تسمح بالمقارنة *(Jupille, Caporaso and Checkel 2003: 19)*.[٩]

وعلى افتراض وجود قدر كافٍ من تناسب النظريات ومفاهيمها وإمكانية اختبارها، ميز المؤلفون ثلاثة أساليب مهمة للحوار بين النظريات: (أ) تقييم التنافس التجريبي، (ب) العلاقة المضافة المبنية على الأبعاد التكميلية للتطبيق وتسلسل النظريات، على افتراض قدر كافٍ من التناسب للنظريات والمفاهيم الخاصة بها، و(ج) العلاقة التصنيفية (التصنيف الفئوى) *(Jupille, Caporaso and Checkel 2003:19)*. ففى ظل ***العلاقة التنافسية***، يتم تعيين الافتراضات بهذه الطريقة لتتنافس مع بعضها بعضًا *(Campbell and Stanley 1963; Jupille Caporaso and Checkel 2003: 20,)*. ويستند تقييم القوة الإمبيريقية لنظريتين على ملاحظة النتائج – سواء كان من الممكن ملاحظة النتيجة التى تنبأت بها نظرية ***A*** أم النتيجة التى تنبأت بها نظرية ***B***. وفى ظل ***العلاقة التكاملية***، يتم تحديد الأبعاد ذات الصلة، التي بموجبها تسيطر النظريتان. على سبيل المثال، ربما تكون نتائج صنع القرار فى مجالات السياسة ذات الركائز الواضحة لإعادة التوزيع أكثر قابلية للتفسير لدى

أصحاب النزعة المؤسسية التفاوضية العقلانية. وقد تكون نتائج صنع السياسات فى مجال مثل الإجهاض أكثر قابلية للتفسير المؤسسى لعلم الاجتماع على أساس المعايير الاجتماعية. ويعنى تسلسل التفسيرات النظرية أن يعتمد أحد التفسيرات النظرية بشكل مؤقت على تفسير آخر، وذلك لتفسير نتيجة معينة. ومن ثم قد يستأثر حكم معين من أحكام المعاهدات الرسمية فى الاتحاد الأوربى بالنظرية الليبرالية لأصحاب النزعة التكاملية الإقليمية *(Moravcsik 1993)*. وقد تؤدى المرحلة التالية من تطبيق القواعد الرسمية إلى ظهور قواعد غير رسمية تتغير بشكل جوهرى إلى قواعد رسمية. وقد تسيطر على هذه المرحلة نظرية التغير المؤسسى الذاتى على أساس المساومة – *Farrell and Héritier 2003; Héritier* *(2007)*-. ويظهر ***التصنيف*** أن أحد التفسيرات النظرية يمكن إدراجه منطقيا فى تفسير آخر (تصنيفه ضمن تفسير آخر) *(Jupille, Caporaso and Checkel 2003: 23)*. وبالتالى، فما تتم مناقشته من قبل أصحاب النزعة المؤسساتية الاجتماعية هى أنه يمكن اعتبار السلوك عظيم الفائدة نموذجًا فرعيًا من السلوك الموجه بالقيمة. أو على العكس، فقد أشار منظرو الاختيار العقلانى إلى أن استحضار الأفكار والقيم يمكن أن يستخدم كأداة لمتابعة أهداف سياسة معينة، وبالتالى تندرج فى إطار الإستراتيجية العقلانية.

وسواء كنا نسير بشكل استنباطى أم استقرائى، وسواء كنا نسير استنادا إلى تفسير نظرية واحدة أم تفسير متعدد العوامل (نظريات)، فإن هناك مجموعة من الإجراءات التى تفسر حقيقة معينة. نحن قد نطبق الإجراء الخاص بالإحصائيات المقارنة، ونحدد آليات سببية أو ننخرط فى تفسيرات نظرية أو فى إعادة البناء السببى.

ثوابت المقارنة

إن الهدف من البحث العلمي الاجتماعي عادة هو شرح النتائج وملاحظة الاتجاهات أو الأحداث. وكما أكدنا من قبل فإن معظم الظواهر التي تم بحثها من قبل علماء السياسة وعلماء الاجتماع، وبسبب تعقدها، تتطلب تقييم عدة عوامل أو متغيرات تفسيرية مستقلة. وسيفسر متغير مستقل واحد جزءًا معينًا من التباين في المتغير التابع للظاهرة التي يتم بيان أسبابها. على سبيل المثال، إذا كنا نريد بيان أسباب المشاركة السياسية، فإنه يجوز اقتراح أن الطبقة الاجتماعية تلعب دورا حاسما؛ ولكن قد يكون للنوع الاجتماعي والتعليم كعوامل تفسيرية نفس القدر من الأهمية. ووفقا لذلك، يتم إدخال المتغيرات المستقلة في تفسير معظم التباين الخاص بالناتج (المتغير التابع) (١٠).

وتستخدم ثوابت المقارنة في التعامل مع مشكلة التفسير متعدد العوامل هذه، حيث تستخدم تجربة فكرية أو تجربة تصورية تعتمد على المقارنة بين حالتين. إن الفكرة الأساسية الكامنة وراء ذلك هي إحداث تغير في إحدى الخصائص، في حين يتم الاحتفاظ بثبات كل الخصائص الأخرى لحالات مختارة، وتقييم المدى الذي يؤثر به هذا الاختلاف في النتائج (١١). فإذا تغيرت النتيجة، فيمكن للمرء أن يخلص إلى أن ذلك كان بسبب الاختلاف في سمة من سمات المتغير المستقل محل التساؤل. ولإعطاء مثال على ذلك: وفي إطار منحى الاختيار العقلاني الإستراتيجي المستند على افتراض محاولة الفاعلين في تعظيم استفادتهم، فإننا قد نسأل كيف يمكن أن تتأثر النتيجة بالتغيرات سواء في تفضيلات الفاعل أو في البيئة، وفي الإجراءات المتاحة والمعلومات الموجزة في القواعد المؤسسية القائمة. نوعت إحدى التجارب التصورية من خصائص تفضيلات أو معتقدات الفاعلين (حول تفضيلات الآخرين)، وتمت المحافظة على ثبات الخصائص البيئية (المعلومات /

المؤسسات) التى يتفاعلون فيها، من أجل تقييم التأثير التجريبى لاختلاف التفضيلات. واستخدمت التجربة التصورية الأخرى بشكل متكرر التنوع فى الخصائص البيئية والقواعد المؤسسية، وحافظت على خصائص تفضيلات الفاعلين ثابتة من أجل معرفة كيف يؤثر التقييم بشكل تجريبى على الاختلاف فى القواعد المؤسسية على النتيجة (*Lake and Powell 1999: 9-12*). والمنطق الكامن وراء ثوابت المقارنة هو؛ أنه لا تستطيع كل عوامل التأثير المحتملة أن تشارك جميعها فى اللعبة فى نفس الوقت، ويختلف ذلك التأثير، عند تفسير النتائج. ويجب أن يتم تثبيت جميع المتغيرات فيما عدا متغير واحد (*Gourevitch 1999: 137*).

ومن خلال جعل جميع الجوانب ثابتة باستثناء متغير شارح واحد أساسى، ونستخدم متغيرات ضابطة للحد من مخاطر عزو القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، التى هى فى الواقع ***ليست*** مسئولة عن وقوع الاختلاف فى المتغير التابع؛ وسيكون ذلك علاقات زائفة(١٢). فإذا ما تم القضاء على تأثير جميع المتغيرات ذات الصلة (أو التى تم ضبطها) وظلت العلاقة التجريبية بين المتغير المستقل والمتغير التابع قائمة، فحينئذ يمكن اعتبار العلاقة غير زائفة (*Nachmias and Frankfort-Nachmias 1976: 56*). وفى هذا بعض التشابه مع تصميم الأنساق (النظم) الأكثر مماثلة" فى البحث السياسى المقارن (من دون جوانب التفاعل الإستراتيجى بين ثوابت المقارنة) التى فيها، عند المقارنة بين حالتين، يتم تثبيت جميع الجوانب باستثناء جانب واحد يملك القوة التفسيرية، ونرغب فى أن نقوم بقياسه بشكل تجريبى (انظر أيضا منهج *JSMill*)(١٣). وعلى سبيل المثال: بافتراض تنوع تفضيلات الفاعلين، فإننا نتوقع أنه سيتم تبنى سياسات مبتكرة أقل فى نظام يتم التحكم فيه عن طريق نظام فيه كثير من القائمين بدور المعارضة (فيتو) بشكل رسمى أكثر من النظام السياسى الذى فيه عدد قليل من القائمين بدور

الفيتو الرسمي. وفى التقييم التجريبى لتأثير القاعدة المؤسسية فى عدد من الحالات، سنكون في حاجة إلى التحكم فى العوامل الأخرى ذات التأثير المحتمل مثل مستوى التنمية الاقتصادية أو التغيرات الخارجية.

وينبغى أن تتم ملاحظة "تجانس الوحدة"(أو الاستقلال المشروط) بين وحدات التحليل، وذلك فى تطبيق ثوابت المقارنة فى التفسير، كما ينبغى تجنب الجوانب الداخلية والعلاقة الخطية المتعددة. فعند مراقبة ***تجانس الوحدة*** ***unit homogeneity***، فإننا نفترض أنه عند مقارنة عدة حالات ذات قيم متفاوتة، فإن القيم المتوقعة للمتغيرات التابعة لكل حالة تكون هى نفسها عندما يحصل متغيرنا التفسيرى على قيمة معينة، أو بشكل أقل دقة، أن يكون هناك على الأقل "تأثير مستمر" ***(King, Keohane and Verba1994)***.[١٤]

وتشير ***الجوانب الداخلية*** إلى أن المشكلة تتحدد فى أن التأثير السببى قد يذهب فى اتجاهين. فقد يتأثر المتغير المستقل بالمتغير التابع. ويرتبط هذا بحقيقة أن العالم من حولنا هو – إلى حد كبير – يتم تشكله عن طريق فاعلين من البشر. ويناقش برجيفورسكى ***Przeworski*** المثال على تأثير الديمقراطيات بالمقارنة مع الديكتاتوريات على النمو الاقتصادى؛ وقد أشار إلى أن هذه العوامل ليست مستقلة عن بعضها بعضا، لأن المجتمعات الديمقراطية هى أكثر تعرضا للأزمات الاقتصادية من المجتمعات الديكتاتورية. ولكى نقيم تأثير الأنظمة السياسية على النمو الاقتصادى بشكل إمبيريقى، يجب علينا أن نضع فى الاعتبار أن الملاحظات الإمبيريقية قد يتسبب فيها عامل خارجى. و"بالنظر إلى الجوانب الداخلية فقد لا نلاحظ ضعف الأداء الاقتصادى فى الديمقراطيات، لا سيما فى الديمقراطيات الفقيرة... فعندما تواجه الديمقراطيات الظروف الاقتصادية السيئة، تسقط، ولا نلاحظها بعد ذلك أبدا"(***Przeworski 2004: 10***). وفى الحالات التى تم رصدها، تعمل الديمقراطيات بشكل أفضل؛ ولكن ذلك يحدث لأنها أكثر حساسية للأزمات

الاقتصادية. ونحن نواجه التحيز فى الاختيار، ذلك أننا نستطيع أن نكون على صواب فقط باستخدام المناقضة لملء الجزء غير الملاحظ والمبتور من التصنيف (*Przeworski 2004: 10*). ويجب أن يساعد الفكر الإمبيريقى المغاير للواقع فى تحديد ما سيكون عليه النمو الاقتصادى فى الديمقراطيات، حيث إن لديهم ظروفًا ديكتاتورية معاشة (*Przeworski 2004: 10*).

ويعنى تجنب ***العلاقة الخطية المتعددة*** أن مختلف العوامل التفسيرية المستخدمة لتفسير الحقيقة التى قد تم تفسيرها (المتغير التابع) لا ينبغى أن يتم التنبؤ بها من بعضها بعضًا أو أن يتم اشتقاقها من بعضها بعضًا. فإذا كانت العوامل مرتبطة بشكل واضح، فإنها يمكن أن تندمج فى متغير تفسيرى واحد (*King,-Keohane and Verba 1994*) على سبيل المثال: قد يتم النظر إلى عدد ممثلى الفيتو ووجود البنك المركزى المستقل على أنها عوامل مهمة لتفسير لماذا يتبنى نظام الحكم بسهولة أكبر أو أقل إصلاحات سياسة داخلية. فمن المتوقع أن يتبنى النظام الذى فيه عدد أكبر من أصحاب حق الفيتو، سياسات مبتكرة أقل إبداعًا من النظام السياسى الذى يحتوى على عدد أقل. هنا، يمكن اعتبار أن وجود البنك المركزى المستقل يرتبط بعدد من لهم حق الفيتو، وببساطة يخضع لكثرة من لهم حق الفيتو بجانب المتغير المستقل(١٥).

قد تكون التجارب فى ثوابت المقارنة مشتقة بشكل ***استنباطى*** – من نظرية قائمة أو بشكل استقرائى – حيث يتم اقترحها بشكل مبدئى من الملاحظات التجريبية القائمة، ومن ثم فهى تخضع للتقييم التجريبى الممنهج.

الآليات السببية

بافتراض أننا لاحظنا على المستوى التجريبى علاقة منتظمة بين سبب ونتيجة معينتين، فقد نرغب فى المضى قدما إلى بحث طبيعة العملية التى تربط

المتغير المستقل بالمتغير التابع، وبالتالى تحديد الآلية السببية الكامنة وراء ذلك (*Elster 1989: 3-10; Little 1991*). على سبيل المثال: إذا وجدنا علاقة صادقة بين قاعدة مؤسسية معينة، ونتيجة سياسة محددة مثل العلاقة بين قاعدة الإجماع ونقص الابتكار فى نتائج السياسات، فإننا قد نرغب فى معرفة المزيد عن العملية الأساسية التى تؤدى إلى هذه النتيجة لتشكيل نظرية تصف هذه العملية وبناءها (*Little 1991: 7*)[١٦]. وقد تفسر نظرية المساومة نتيجة معينة فى السؤال: بافتراض تفضيلات متباينة، يجب أن يتفق العدد الأكبر من الفاعلين فى ظل حكم الإجماع، وسيكون عدد أقل هو القادر على إنتاج سياسات مبتكرة، لأن كل طرف سوف يضطر إلى الموافقة على هذا القرار. ميزة هذا "المدخل المرتبط بكشف الآليات" هو أنه يساعد على التمييز بين "السببية الحقيقية والارتباط العارض، ويزيد من فهم لماذا نلاحظ ما نقوم بملاحظته"(*Hedström and Swedberg 1998: 8-9*) . وكما افترض إلستر *Elster* " فإن فهم تفاصيل القصة السببية يقلل من خطر التفسيرات الزائفة (الارتباط الخاطئ للسببية)"(*Elster 1998: 49*) [١٧].

ومن الواضح أن هذا النمط من التفسير ينطلق من قانون الغطاء لـ همبل *Hempel* (١٩٤٢)، ونموذج التفسير الاحتمالى الذى يستند إلى ما يسمى "بتفسير الصندوق الأسود" الذى يقلل من أهمية الآلية التى تربط العوامل السببية والنتائج (*Little 1991: 15-17; Hedström and Swedberg 1998: 10*). فلا يمكننا أن نعبر عن الآليات السببية فى شكل "إذا حدثت س، فأحيانا ما تحدث ص" (*Elster 1998: 52*). إن الشكل الأكثر منهجية هو "تفسير الصندوق الأسود"، والنمذجة السببية (*Duncan 1975*)، الذى يعتمد على تحليل الانحدار الذى يربط أ و ب و ج بالمتغير د ومعاملات الانحدار التى تقيس تأثير عدد من المتغيرات المرتبطة على النتيجة. وعلى هذا النحو، فإنها تعطى قليلاً من الاهتمام إلى الآليات التفسيرية.(*Von- Wright 1971: 7; Hedström and Swedberg 1998:7*).

مع ذلك، وكما أكد جرينج *Gerring*، لا ينبغى أن تكون الفروق مبالغًا فيها، حتى إنه يمكن أيضا أن نعتبر جميع الآليات أسبابًا (أو متغيرات وسيطة) *(Lazarsfeld 1972; King, Keohane and Verba 1994)* ، وعلاوة على ذلك، ستصبح حجة الآلية السببية غير مجدية من دون مراعاة الأنماط المتغايرة بين المفسر والمُفسر (السبب والنتيجة)*(Gerring 2005: 166)* . ويشير الارتباط إلى نمط التغاير بين السبب والنتيجة، فى حين تشير الآليات إلى عملية ربط بين السبب المفترض وتأثيره، والسؤال هو، ما إذا كان التفسير السببى يركز ***فقط*** على الأنماط الترابطية بين أ وب، دون النظر إلى ما قد يربطهما؛ أو يركز ***فقط*** على آليات السببية، ويتجاهل أنماط الارتباط بين السبب والنتيجة. كلاهما أمر نادر الحدوث. وقد تهمل بعض الأساليب الارتباطية الآليات السببية لأنها تبدو واضحة ولا تحتاج إلى فحص صريح. وعلى العكس، فإن مناقشة الآلية السببية دون الرجوع إلى التباين بين أ وب لا يضفى أى معنى. وعلاوة على ذلك، قد يتم تفكيك الآلية السببية إلى أنماط من الارتباط بين مجموعة من المتغيرات الوسيطة (ومع ذلك، فقد لا تكون ملحوظة بشكل مباشر) *(Gerring 2005: 166)*.

ولن يكون كافيًا عند تحديد الآلية السببية الكامنة بين العامل السببى والنتيجة، أن نقدم قصة مخصصة مناسبة لحالة معينة. بدلا من ذلك، فنحن فى حاجة إلى اقتراح تفسير يتسم بالعمومية بعض الشىء – *(Hedström and Swedberg 1998: 10)*– ، ولهذا الغرض، نلجأ إلى النظريات القائمة *(Boudon 1976)*. ولنناقش مثالاً استخدمه هيدستروم وسويدبيرج *Hedström and Swedberg*، وهو أنه قد تم التحقق مرارًا وبشكل تجريبى من العلاقة السببية بين الطبقة الاجتماعية والصحة، ولكن هذا الارتباط لا يقول لنا شيئا عن سبب ذلك. قد تشير إحدى الآليات السببية الكامنة وراء العلاقة إلى الاستهلاك المعتمد على الدخل والظروف المعيشية

وتأثيرها على الصحة؛ وقد تربطها آلية أخرى بظروف العمل وتأثيره على صحة العاملين؛ وتشير ثالثة إلى أن زيادة الوعى الصحى قد تكون بسبب التعليم الأفضل.

وقد تنتج الآليات السببية، مثل الأبنية والآليات الكامنة، على المستوى النظرى والافتراضى للنتائج. فالآليات السببية أبنية تحليلية غير ملحوظة، وهى توضح العوامل السببية الظاهرة العلاقة عن طريق إبراز بعض جوانب العملية وحذف بعض الجوانب الأخرى *(Little 1991; Elster 1998)*. ويرتبط مبدأ النزعة الفردية المنهجية ارتباطا وثيقا مع الفكرة الأساسية للآليات السببية *(Hedström and Swedberg 1998: 46)*. وفى حين أن الصورة الصارمة من النزعة الفردانية المنهجية لا تقبل تفسيرات تعتمد على العوامل التفسيرية للجماعات الاجتماعية، فإن الصورة الأقل صرامة تضع الجماعات الاجتماعية فى الاعتبار (العودة غير المتصلة بالعمل الفردى) مثل القواعد المؤسسية الجمعية وسلوك الشركات الفاعلة(١٨). ولا يمكن اتخاذ عديد من تفسيرات العلوم السياسية التى تقوم على القواعد القانونية أو التنظيم السياسى، إذا كان التاريخ السببى لكل من هذه القواعد الكلية، أو الشركات /المؤسسات الفاعلة قد تم إرجاعه لأول مرة إلى سلوك الجهات الفاعلة الأصلية الصغرى كما ادعت الصورة الصارمة للفردانية المنهجية.

ومن الآليات السببية المعروفة نظرية عتبة الفعل الجمعى التى وضعتها غرانوفيتر (١٩٧٨)*Granovetter* . وغالبا ما يعتمد قرار الفرد بالمشاركة فى الفعل الجمعى من عدمه فى جزء منه على عدد الفاعلين الآخرين المشاركين بالفعل. وتكون الحجة هى، أن الفاعلين يختلفون تبعًا لعدد الآخرين الذين عليهم المشاركة بالفعل قبل أن يقرروا أن يشاركوا بأنفسهم. وتصف هذه العتبة الفردية حصة الجماعة التى يجب الانضمام إليها قبل أن يكون الفاعل مرحبًا بالقيام بذلك. ومن

الممكن أن يتضح أنه حتى الاختلافات الطفيفة فى العتبات يمكن أن تؤدى إلى نتائج جماعية مختلفة تماما (*Hedström and Swedberg 1998: 19*). وهناك آلية سببية أخرى معروفة جيدا، تمت مناقشتها كثيرًا فى التراث البحثى، هى نبوءة تحقيق الذات(*) التى وصفها ميرتون *Merton* (١٩٦٨)، حيث يثير إدراك الفرد لحدث سلوك فردى يجلب فى تأثيره الكلى العواقب التى كان الفرد يتوقعها فى المقام الأول. والمثال الذى يتم ذكره في كثير من الأحيان فى هذا السياق هو اعتقاد الفرد فى التعسر المحتمل للبنك، يدفعه إلى سحب ودائعه، وهذا بدوره يؤدى فعلا إلى فشل البنك (*Merton 1968*).

يميز كولمان *Coleman* (١٩٨٦) بين مستويات مختلفة من الآلية السببية للفعل الجمعى: الآليات الكلية–الجزئية، والآليات الجزئية–الكلية. وتركز النماذج الكلية –الجزئية على كيفية تأثير عوامل المستوى الكلى على سلوك الفرد، مثل التأثير فى صنع القرار الجمعي، من خلال الآلية السببية للمساومة، على احتمالية الابتكار السياسى. ومن أمثلة الآلية السببية الجزئية –الكلية نبوءة تحقيق الذات لدورة البنك، أو نموذج عتبة المشاركة فى فعل جمعي معين الذى ذكرناه سابقًا. ومن الأمثلة الشهيرة على هذه الآلية السببية الجزئية الكلية هى "مأساة المشاعيات" (*Hardin 1968*)، حيث السلوك العقلانى الفردى فى استخدام الموارد الطبيعية المحدودة – نظرا لإمكانية الوصول والاستهلاك المنافس – قد يؤدى إلى نضوب هذه الموارد على المستوى الكلى (*Ostrom 1990*). تظهر هذه الآلية الجزئية –الكلية كيف سيظهر الأفراد– الفاعلون على المستوى الجزئي– فى ظروف معينة، من خلال أفعالهم الناتجة عن الآلية س، كيف سيظهرون نتائج معينة فى المستوى

(*) ويطلق عليها فى كثير من الأحيان النبوءة ذاتية التحقق؛ التى تشير إلى أنه إذا ما تشكلت لدينا توقعات حول موضوع معين، فإننا نميل إلى القيام بالسلوكيات التى تتفق مع هذا التوقع. (المترجمة)

الكلي(*Gambetta 1988*)، مما ينتج عنه تأثير تحولي، قد يكون مقصودًا أو غير مقصود (*Hedström and Swedberg 1998: 23*) [١٩]. انظر أيضا: *Chwaszcza, (ch. 8)*.

ويشير إليستر إلى مشكلة تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام الآليات السببية. فهو يؤكد على أن هذه الآليات غالبا ما تأتى فى أزواج ويميز بين أنواع مختلفة. الزوج الأول والذى أطلق عليه النوع *A*) ويعنى أن آليتين سببيتين هما متبادلتان بشكل حصرى. فمناقشة مثال تفكير التمنى الفردى عندما يواجه مع جانب من جوانب العالم يختلف عن ما يمكن لأحد أن يتمنى ويشير إلى أن رد فعل الفرد يمكن أن يكون إما الانخراط فى تفكير التمنى أو اللجوء إلى "آلية العنب الحامض" [*]، ويحدث ذلك لتوفيق أفضليات المرء وذلك عن طريق التقليل من شأن جانب محدد من العالم، وجعله يبدو أقل من المرغوب فيه. ولا يجتمع هذان الشكلان من ردود الفعل. ولكننا لا نعرف سلفًا أيا منهما سيحمله المرء. الزوج الآخر من الآليات السببية (يطلق عليه إلستر النوع *B*)، حيث تعمل آليتان فى وقت واحد، مع آثار عكسية على المتغير التابع (*Elster 1998*). لنعطى مثالا ناقشه لو غراند *Le Grand* : فمن ناحية يخفض معدل الضريبة ذات الهامش الأعلى تكلفة الفرصة البديلة (أو السعر) الخاصة بالترفيه، ويشجع الناس على استهلاك المزيد من الترفيه والعمل أقل (التأثير الاستبدالى). ومن ناحية أخرى، فإنه يقلل أيضا

(*) تشير آلية العنب الحامض أو المر إلى قصة الثعلب الذى كان يتنزه فى يوم صيفى حار فى بستان حتى وصل إلى عنقود عنب قد نضج للتو على دالية تسلقت جذعًا مرتفعًا. فقال الثعلب متراجعًا بضع خطوات للوراء: " إنه تمامًا ما سيروى عطشى"، ثم ركض وقفز لكنه لم يصل إلى الغصن؛ التفت مرة ثانية وثالثة ولم يفلح هذه المرة أيضًا. كرر المحاولة للوصول إلى الطعام المغرى لكنه استسلم أخيرًا، ثم مشى بعيدا وأنفه للأعلى قائلاً: "أنا متأكد بأنه عنب حامض". ومغزى القصة أن الإنسان يميل إلى تبرير ما لا يستطيع الوصول إليه عن طريق التقليل من شأن هذا الشيء. (المترجمة)

مستويات الدخل الفردى، وبالتالى قد يحث الناس على العمل بجدية أكبر من أجل الحفاظ على مستوى معيشتهم (تأثير الدخل). فى حين أنها تستبعد إحداهما الأخرى، فتعمل الآليتان فى اتجاهين متعاكسين، ولا يمكن توقع تأثيرها المشترك من النظرية وحدها (*Le Grand 1982: 148*). المثال الآخر من آليات النوع *B* يتم تقديمها من قبل الآثار الجانبية. والتوقع هو أنه إذا شارك الناس فى صنع القرار فى أماكن عملهم، فإنهم يميلون أيضا إلى المشاركة فى السياسات (*Pateman 1970, cited in Elster 1998: 54*)– لكن المشاركة فى مكان العمل يمكن أن تنتج أيضا مجرد التأثير العكسى، وتعطى أثر المزاحمة فترة زمنية محدودة، والمشاركة فى مكان العمل سوف تحدث على حساب الآخر (*Elster 1998: 55*).

المعنى الضمنى العام هو أن الآليات السببية يمكن أن تحمل قدرًا من عدم الحتمية (اليقين). ويتضمن الجانب غير الحتمى المرتبط بآليات السببية أنه فى ظل الآلية *A*، نحن لا نعرف مسبقًا أى آلية ستعمل. ومع ذلك، ومن خلال قياس المتغيرات الوسيطة (*Lazarsfeld 1972*)، قد نكون قادرين على تحديد ما إذا كانت إحدى الآليات أو الأخرى، وفى حالة الآلية من النوع *B*، نكون قادرين فقط على تقييم الأثر الصافى للآليتين المتعارضتين (*Elster 1998: 50*). ولكن مرة أخرى، وعن طريق قياس المتغيرات الوسيطة للعمليات الجارية، قد نكون قادرين على تحديد الأهمية النسبية لآلية أو أخرى فى إنتاج تأثير مشترك. وتتم مناقشة الآليات السببية التى تعد اللبنات المهمة لعمل الوحدات التفسيرية التى وضعها شارف *Scharpf* فى القسم القادم.

الأطر التفسيرية والتفسيرات المجزأة

إذا كنا نهدف إلى شرح نتائج السياسات العامة فى حالة معرفة ماذا كان حل مشكلة السياسة العامة، فسوف يكون لدينا تفسير لنتائج السياسات العامة محل

التساؤل إلى أكبر حد ممكن، ولا يكون ذلك بناءً على القوة التفسيرية **لإحدى** النظريات أو أحد العوامل. ولتحديد العوامل ذات الصلة التي تتسبب في نتائج سياسة معينة، علينا أن نعود إلى الوراء في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، علينا أن نبحث عن العوامل القابلة للتأثير السياسي. وينطوي هذا على منحى استرجاعي في مقابل المنحى التقدمي الذي يفحص تأثيرات متغير تفسيري معين، كما في المثال الخاص بثوابت المقارنة (*Scharpf 1997: 24*). يتم في بحوث السياسات العامة في العلوم السياسية طرح أسئلة هي في كثير من الأحيان تحمل هذه الطبيعة الاسترجاعية، بدءًا من الحقائق التي يتم تفسيرها (المتغيرات التابعة) وحتى محاولة شرح نتائج اختيار سياسة معينة من منظور الجدوى السياسية. ويجب أن تكون السلسلة السببية طويلة بما فيه الكفاية لتشمل مجموعة كاملة، بدءًا من المتغير التابع حتى "المتغيرات المستقلة المفيدة عمليا، وذلك للمتغيرات التي تتيح الفرصة للتفسيرات، وذلك عن طريق إما تحديد العوامل السببية التي يمكن أن يتم التلاعب بها سياسيا أو إظهار أن النتيجة كانت أبعد من السيطرة السياسية" (*Scharpf 1997: 25*). ومع زيادة السلسلة السببية، يزيد عدد المتغيرات السببية ذات الصلة والمتغيرات الدخيلة.

ونظرا لتعدد العوامل التي تمثل نتائج السياسات، فمن الصعب استخلاص فروض من إحدى النظريات، فهي غير محددة بما يكفي لإنتاج فروض يتم تطبيقها مباشرة على الظواهر الإمبيريقية. ويتبع شارف المنحى الذي أوضحه إلينور أوستروم (*Keohane and Ostrom 1995; Ostrom 1996*)، وقد بدأ من الإطار التحليلي الذي يسجل كل المتغيرات على المستويين الكلي والمتوسط والجزئي لتفاعل السياسات، وخصائص معينة من المشكلة السياسة (النوع) التي في متناول اليد، والموقف الخارجي، والوضع المؤسسي، والجهات الفاعلة وطريقة تفاعلها.

لإعطاء مثال على ذلك، يسرد أوستروم كل المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تفسر توفير مصدر عام مهدد بسبب الإفراط. وتصف القائمة بشكل منهجي كل المتغيرات وعلاقاتها المحتملة، فضلا عن التعدد "النظريات الجزئية أو الآليات السببية الأكثر محدودية في العمل" (*Scharpf 1997: 30*) الذي قد يفسر ظاهرة معقدة.

ولكل آلية سببية نطاق محدود، بحيث نقوم بربط مختلف النظريات الجزئية في وحدات بنائية لتفسير ظاهرة سياسية معقدة (*Scharpf 1997: 31*). وقد يتم ترسيخ الروابط بين هذه الوحدات عن طريق السرديات، أو – إذا أمكن – مرة أخرى عن طريق نظرية جزئية (*Scharpf 1997: 30*). وكما ناقشنا في القسم الخاص بالآليات السببية، يشير شارف أيضا إلى آليات التفاعل الإستراتيجي العقلاني[٢٠]، كنموذج غرانوفيتر عام (١٩٧٨) و"نموذج العتبة" و"مأساة المشاعيات" التي تعتمد على معضلة السجناء (*Hardin 1968*)، فضلا عن آليتي السببية الخاصة بفخ القرار المشترك" واصفا ما يحتمل أن يحدث عندما يجب أن تحل المجموعات العالية الصراع من خلال إلزامية المفاوضات (*Scharpf 1997: 31*).

ولتوضيح منحى تفسير الوحدات، ناقش شارف تحليله المقارن عام (١٩٩١) الخاص بنجاح أو عدم نجاح سياسة مكافحة التضخم في الثمانينيات. وقد أوضح أنه في تفسير نتائج السياسات العامة، لا يمكن الاعتماد على آلية سببية واحدة، ولكن يجب البناء على خمس وحدات نظرية مختلفة، تتميز جميعها بمجموعة ممثلة محددة، وأساليب للتفاعل وقيود مؤسسية. ويمثل التفاعل الوحدة المركزية بين النقابات الحكومية والنقابات التجارية. ويتم في وحدة إضافية تنظير التفاعل الإستراتيجي بين النقابات (وحدة "النقابة – النقابة")، وقد يحدث ذلك كمنافسة أو كأسلوب تفاعل متناسق، حتى إن النقابات لا تشكل الممثل الوحدوي. وعلاوة على ذلك، ففي "المنظمة التطوعية" فإن وحدة العملية داخل النقابات يتم التقاطها من

الناحية النظرية، مع التركيز على الصعوبات التي تواجه النقابات في الحفاظ على ولاء أعضائها (داخل الوحدة النقابية). وعلاوة على ذلك، تم تصور التفاعلات في وحدة " البنك المركزى الحكومى" التى تتميز بمجموعات فاعلة مختلفة، وأنماط مختلفة من التفاعل والأطر المؤسسية المختلفة. فى الوحدة النهائية، يتم تصور ما تفضله "الحكومة" على أنه يتأثر "بلعبة انتخابية " من ثلاثة جوانب مع جمهور الناخبين (*Scharpf 1997: 32*).

والنتيجة هى شرح مركب من النتائج السياسية أو نتائج السياسة العامة، بناء على مختلف الوحدات النظرية؛ وكان بعض هذه الوحدات النظرية له وجود راسخ بالفعل فى الأدبيات الموجودة، في حين تم وضع وحدات أخرى حديثا. وتنتج جميعها بيانات نظرية قابلة للاختبار تجريبيا. وعندما أثير السؤال حول كيف يمكن للوحدات المختلفة أن ترتبط معا، اقترح شارف ربطها معا إما عن طريق السرد أو – أو بشكل أكثر كياسة – عن طريق نظرية تربط بين عدة أو كل الآليات السببية، التى تقدر بشكل جوهرى نظرية التفاعل الإستراتيجى عبر مستويات متعددة ***(Scharpf 1997: 32)***[٢١].

وبالنظر إلى هذا التفسير المركب القائم على وحدة النتيجة، يسمح ***الدحض*** الإمبيريقى فى حالة معينة (تعامل على أنها حالة جاسمة) (*Eckstein 1975*)[٢٢]، بعدة استنتاجات: احتمال فقدان العنصر الضرورى، والوحدة النظرية؛ أو أن الصلة بين وحدتين نظريتين لم يتم تحديدهما بشكل صحيح. هذا لا يتم استدعاؤه بالضرورة فى التساؤل الخاص بالنموذج المركب بأكمله. بدلا من ذلك، يمكننا أن نبحث عن عوامل إضافية تميز هذه الحالة عن حالات سبق تفسيرها. ومع ذلك، فإنه من المقبول تقييد صدق الفرض الأصلى فقط إذا ما اعتمد البرهان الواقعى الإضافى على "تحديد الآلية السببية التى يمكن أن تنتج ***بشكل عام*** نتيجة مختلفة

(التشديد منسوب إلى: ***Scharpf 1997: 34***). فإذا لم نستطع تعريف الفرض العـام الذى من شأنه أن يبرر الاستثناء، يكون فرضنا الأصلى زائفاً.

إعادة البناء السببي

والهدف مما أطلق عليه ماينتس ***Mayntz*** "إعادة البناء السببى" ليس التجريـد ولا التبسيط الشديد، ولكن التركيز والتعقيد الحتمين. إن إعـادة البنـاء الـسببى – كبرنامج تفسيرى مماثل للاقتراب من تتبع عملية معقدة ***(Hall 2003; George and Bennet 2005;Vennesson, ch. 12)*** – وتفترض أسئلة الأنطولوجيا السياسية وحدة التجانس واستقلال المتغيرات، وغياب العلاقة الخطية المتعددة والجوانب الداخليـة كما ذكرنا سابقًا، ولكن تؤكد أن النتائج السياسية هى نتيجة لآثار تفاعلية معقدة وأشكال مختلفة من التعددية السببية (انظر أيضا: ***Hall 2003***). ويعد هذا المنهج مناسـبًا عنـدما يكون عدد الحالات صغيرًا، وعندما تعتمد العوامل التفسيرية اعتمادا كبيرا على بعـضها بعضًا، وحينما تكون هناك تأثيرات تفاعلية بين المتغيرات ***(Hall 2003)***.

يسعى إعادة البناء السببى إلى تفسير الظاهرة الكليـة مـن خـلال تحديـد العمليات والاعتماد المتبادل للعوامـل وأصـولها ***(Mayntz 2002: 13)***. ويتطلـب تحقيق هذا الغرض معرفة مفصلة ومتعمقة للموضوع قيد البحث. ويبـدأ اكتـساب هذه المعرفة مع دراسة ما يطلق عليه "القضايا النظرية للوجود"، وهى افتراضـات تتعلق بوجود ظاهرة معينة، وكذلك "القضايا النظرية الفردية" التى تصف ظـاهرة فردية وعلاقتها ب " القضايا النظرية العامة" (التى كانت محـلا لمناقـشتنا حتـى الآن). إن ما نعرفه عن مجال معين قيد الدراسة يعد أقل أهمية بالمقارنة " بالقضايا النظرية للوجود" و" القضايا النظرية الفردية" ***(Mayntz 2002: 14)***. وتعد هذه هـى الخطوة الأولى من تكوين المفهوم الخاص بالظاهرة الكلية فى المجـالات شـديدة

التعقيد من البحـوث الـسياسية الاجتماعيـة، لا سـيما عنـدما لا تكـون قابلـة للتعريف المباشر كوحدة (مثل العولمة أو الحكم)، وعندما تشكل مـشروعًا ملحًـا (*Mayntz 2002: 15*).

وفى تفسير الظاهرة السياسية أو الاجتماعية الكلية المعقدة، يجب أن نأخـذ فـى الاعتبار عوامل سببية متعددة. وعلاوة على ذلك، قد تكون هذه العوامل مرتبطة سـببيا. وفى الخطوة الثانية، يحدد البرنامج التفسيرى لإعـادة البنـاء الـسببى بـشكل خـاص، الظروف الطارئة التى بموجبها تحدث الأبنية الـسببية المعقـدة للمتغيـرات المترابطـة (المعتمدة على بعضها بعضا). ومن ثم، تختلف إعادة البناء السببى بشكل واضـح عـن ثوابت المقارنة، التى تعتمد عند مقارنة الظواهر الكلية على افتـراض اسـتتثار جميـع الجوانب الثابتة ما عدا ذلك الجانب الذى يعتبر العامل السببى ذا الصلة. وفـى المقابـل، تسعى إعادة البناء السببى إلى فتح صندوق الافتراضات الأسـود مـع تثبيـت العوامـل الأخرى. وفى حجة مماثلة، يؤكد بيتر هل على أن التأثير قد يحدث عن طريـق توسـط تفاعلات معقدة مع المتغيرات الأخرى، وذلك فى مواضيع عدة من موضوعات البحـث العلمى الاجتماعى حتى عندما كان الافتراض هو أن هناك عـاملاً واحـدًا، مـع ثبـات العوامل الأخرى، يؤثر على نتيجة محددة (*Hall 2003: 388–91*).

وبمجرد أن يتم تحديد الترابط السببى المعقد (الاعتماد المتبادل) فـى ظـل ظروف ارتباطية معينة، تظهر قضية التعميم. وقد يمكن تحديد الأنمـاط الـسببية العامة أو التكافؤ السببى فقط عن طريق مقارنة عدة حالات، كما يمكـن التعبيـر بمصطلحات أكثر عمومية عن ظروف طارئة محددة، والشروط التى تحـدث فـى نطاقها (*Mayntz 2002: 22–3*) وتشير إعادة البناء السببى الـذى يـصف الأبنيـة والعمليات التى تحدث تحت ظروف معينة، أيضا إلى "الآليات السببية". ومع ذلـك، وعلى النقيض من إلستر *Elster* (١٩٨٩) وليتل *Little* (١٩٩١)، يؤكد مانتس على

التمييز بين العملية والآلية. ففي حين تركز "العملية" على البعد الزمني والطابع الديناميكي لعلاقات السبب والنتيجة، تشير "الآلية" إلى "طابعها الآلي"، وإلى "كيف" عن طريق السبب، وخطوة خطوة، نصل إلى تأثير معين. وعلاوة على ذلك، تصف "الآليات" علاقات السبب والنتيجة القابلة للتعميم، في حين يمكن أن تكون "العملية" المجردة فريدة من نوعها أيضًا ***(Mayntz 2002: 25)***.

قد تتأثر الظواهر الكلية من خلال عملية أو آلية واحدة أو من خلال عدة عوامل مترابطة (متبادلة التأثير). فإذا كانت الظاهرة الكلية ناتجة عن عدة عمليات أو آليات جزئية، فإن ذلك يثير السؤال حول ما إذا كانت عمليات أو آليات جزئية يمكن إدراجها تحت نموذج أوسع نطاقًا يمكن تقديمه كنظام ارتباطي معقد بين السبب والنتيجة؟ إذا كان هذا هو الحال، فإن النموذج النظري العام يمكن أن يفسر النتيجة. أما إذا لم يكن هناك نمط مميز ينتج تأثيرًا ***مشتركًا*** لعمليات جزئية مختلفة، فنحن نواجه "تداخلاً" ***(Mayntz 2002)*** أو تأثيرات من قبيل المصادفة، أو ما أطلق عليه بادين التأثيرات التنافسية- ***(Boudon 1984: 168, 183, quoted in Mayntz 2002: 36)***. هذا التفسير العارض أو الارتباطي للنتيجة أن رابطة معينة من الأسباب والأحداث البنائية قد تؤدى إلى نتائج فريدة من نوعها قد لا تتكرر ***.(Paige 1999: 782, cited in Mayntz- 2002: 36n32)***

لقد ذهب مانتس إلى أن ***التداخل*** كشكل من أشكال السببية المتعددة يمكن أن نجده في العادة في سياق النظم الكلية شديدة التباين. ويتم تكوينه من خلال حقيقة أن العمليات في مختلف القطاعات وعلى مختلف مستويات النظام الكلي تعمل وفق منطق مختلف، وتدخل في علاقات سببية غير متوقعة وغير متسقة. ويمكن أن تنجم مصادفة من خلال تقاطع تأثيرين من داخل النظام الاجتماعي، كما يمكن أن تنتج أيضًا من خلال التقاطع مع مؤثر خارجي. وفي حين لا يستبعد التداخل

التفسير الممنهج، فإنه يضع جدودًا قريبة من تفسير الظواهر الاجتماعية الكلية على أساس الاطراد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن البرنامج التفسيرى لإعادة البناء السببى لا يسعى فقط لتعميمات، ولكن يجب أن يتضمن أيضًا التفسير المرضى للظواهر الكلية الملموسة تحديدًا للآثار العارضة (*Mayntz 2002: 37*).

الخلاصة

عند النظر فى الإجراءات المختلفة الخاصة بتفسير النتائج السياسية أو الاجتماعية التى تم وصفها فى هذا الفصل، فإن السؤال المطروح هو: أى من هذه الإجراءات هو الأفضل وسيكون الجواب: إن ذلك يعتمد على وضع نتيجة معينة فى الحسبان وتعقدها. ويعتمد ذلك أيضا على قرار سابق وهو: هل وراء البحث نظرية أم مشكلة؟ هل يريد الباحث أن يفسر مشكلة سياسية أو اجتماعية معينة لأكبر حد ممكن، أم أنه يرغب فى اختبار إلى أى مدى تسهم نظرية بعينها فى تفسيرنا لهذه النتيجة؟

إن النظر فى الموقف الخاص بهذا الاختيار الأساسى، هو منحى يقوم على وحدات مترابطة من النظريات المتحيزة والآليات السببية وإعادة البناء السببى الذى يبدو أنه أكثر ملاءمة للأغراض التفسيرية التى تدفع إليها مشكلة ما من ملاءمة الإحصائيات المقارنة، التى تعمل مع متغيرات تفسيرية أقل وضبط لجميع المتغيرات الدخيلة الأخرى. وتفسح ثوابت المقارنة المجال بشكل أكثر سهولة للبحث الذى تحركه النظرية حيث يكون الاهتمام فى المقام الأول هو التقييم التجريبى لمدى القدرة التفسيرية التى يمكن أن تحققها لنا إحدى النظريات. وينطوى كل خيار على مفاضلة بين: ما يمكن تحقيقه فى اتساع التفسير فى الحالة الأولى، وتم حسابه مع زيادة تعقد المحاولة التفسيرية؛ وما الذى تم تحققه فى ضعف التفسير فى الحالة الثانية وعزز الطبيعة الجزئية من التفسير.

الهوامش

(١) تركز العلوم الاجتماعية على الفعل الإنساني الذى لا يتشكل فقط من خلال الظروف الموضوعية، ولكن يساعد في تشكله كذلك إدراك الفاعل لهذه الشروط وتفضيلات الفاعل(*Scharpf 2006: 7*). حتى إن إدراكات وتفضيلات الفاعلين تكون ذاتية ولا تتم ملاحظتها بشكل مباشر وتبادلي، وتلعب المؤسسات دورًا مهمًا في تحليل العلوم الاجتماعية. فالمؤسسات تجعل من الممكن التنبؤ بمدركات الفاعلين وتفضيلاتهم بشكل متبادل، ولذا تكون حاسمة في تفسير السلوك الإنساني (*Scharpf 2006: 8*).

(٢) أو شروط الاستمرار أو كفاءة الأبنية.

(٣) ويثير ذلك مشكلة شائكة من عدم تحديد تفسير ما. فكم عدد الحالات التى نحتاجها لكي نقوم بتقدير الصدق الخارجي على المستوى التجريبي للفرض الذى تم طرحه؟ وفى حالة العدد الكبير من الحالات، وعند اختيار العينة بشكل عشوائي وتحليل الانحدار المتعدد سوف تكون هناك مساعدة عامة في الإجابة عن مسألة الصدق. وفى حالة العدد الصغير من الحالات والتصميم العمدى، ومشكلة وجود متغيرات تفسيرية أكثر من الحالات التي يجب تجنبها. قد يتضاعف عدد الحالات طوليا عبر مختلف الفترات الزمنية المختلفة، أو من خلال دمج الوحدات الفرعية، وعن طريق ضرب قيم المتغيرات التابعة لتحديد ما يمكن أن يتوقع أيضًا أو عن طريق خفض عدد المتغيرات التفسيرية إلى عدد أقل من المتغيرات الرئيسية .(***King, Keohane and Verba 1994***)

(٤) وسع جرينج ***Gerring*** من عدد معايير الحجة السببية لكى تلبى: (١) الخصوصية، (٢) الدقة، (٣) الاتساع، (٤) المحدودية، (٥) الاكتمال، (٦) الحرص، (٧) التمايز، (٨) الأولوية، (٩) الاستقلالية، (١٠) المصادقة، (١١) الآلية، (١٢) الفائدة التحليلية، (١٣) الوضوح، (١٤) الارتباط، (١٥) الابتكار، (١٦) المقارنة (***Gerring 2005: 170***).

(٥) يتضمن كل فرض مستمد من نظرية مفاهيم مجردة تحتاج إلى أن تُعرف بمزيد من المصطلحات الملموسة والإجرائية.

(٦) لكي يكون الباحث صادقا، فإنه غالبا ما يبدأ بتصور أن النظرية تبدو مفيدة بشكل خاص في تفسير ظاهرة تجريبية محددة. ومع ذلك، فعليه الأخذ في الاعتبار البرامج التفسيرية البديلة.

(٧) قد تم عمل النقد القياسي للنماذج التحليلية للتفسير، التي تتساءل عن الدقة التجريبية للافتراضات. ويقع هذا النقد في مغالطة منطقية للخلط بين المجرد والملموس. وسيكون هناك دائما عديد من النماذج التحليلية التى يمكن استخدامها لوصف موقف اجتماعى معين. تنتقى

جميع النماذج، بحكم التعريف، تنتقى ملامح من الواقع وتعنى بوصفها. ولذلك، فإن اختيار أحد النماذج لا يمكن أن يقوم على أساس "القيمة الحقيقية" للافتراضات المقدمة، ولكن بدلا من ذلك يعتمد على فائدة النموذج الذى يحقق الغرض (*Hedström and Swedberg 1998: 14-15*).

(٨) ينبغى ذكر المقدمات المنطقية القيمة الكامنة في مجال البحوث الملموسة بشكل واضح جدا (*Myrdal 1944: 1043*). وغالبا ما تشارك الأحكام القيمية فى اختيارنا لموضوع معين نعتبر أن له أهمية سياسية واجتماعية. وتحمل المفاهيم التى نستخدمها عناصر القيمة كذلك. وهكذا، فإن مفهوم الديمقراطية يتضمن القيم المجتمعية الإيجابية.

(٩) يرى المؤلفون أن النظريات القابلة للمقارنة مع أنظمة اللغة المختلفة مع قابلية للترجمة محدودة. بعبارة (أو بمصطلحات علمية) ترتبط بالمتغيرات الظاهرة المتباينة فى مختلف النظريات. "إنها تمثل شريحة وحزمه من العالم الإمبيريقى بطرق مختلفة. فكل نظرية تعمل بطريقتها الخاصة على مستوى البيانات – محددة ماهية البيانات ذات الصلة " (*Jupille, Caporaso and Checkel 2003: 18*). وعلاوة على ذلك، نظريات (مثل اللغات) تحتوى أيضا على "الجوانب المرجعية"، على سبيل المثال تنشأ شبكات من الأهمية والقواعد حول العلاقات بين المصطلحات والمرجعيات.

(١٠) ويفترض ذلك القرار الأساسى للسعى إلى تفسير أكبر قدر ممكن من التباين.

(١١) عندما يكون التركيز على تقدير تأثير سبب واحد على المتغير التابع، نحتاج أن نكون على بينة من التحيز للسهو، أى ترك أحد العوامل المهمة التى قد يكون لها تأثير على النتيجة (*King, Keohane and Verba 1994*).

(١٢) العلاقة الزائفة هى العلاقة التى يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات الأخرى.

(١٣) يسمح "تصميم النظم الأكثر اختلافـا" (*Przeworski and Teune 1970*) بتحديد مجموعة متنوعة من المتغيرات المستقلة لعدد كبير من الحالات العامة بمجموعة مشتركة من العوامل التفسيرية. لأنها تتيح لنا استبعاد العوامل السببية إذا كانت غير موجودة بشكل مستمر عندما تحدث نتائج معينة.(*Rogowski 2004*) .

(١٤) لنقد الافتراض الخاص بوحدة التجانس، انظر: كولير، برادى، سيرايت *Collier, Brady and Seawright (2004b).*

(١٥) ومع ذلك، حذر كولير، برادى وسيرايت من أن "الاهتمام المفرط بهذه الأهداف [التجنب الخطية المتعددة] قد يدفع المحللين نحو إعادة تصميم النظرية لتكون قابلة للاختبار بسهولة" (*Collier, Brady and Seawright 2004b: 8*).

(١٦) ويقف القانون العلمى مقابل الآلية. ويؤكد القانون العلمى على أن توفير شروط أولية معينة، ووجود حدث من نوع معين (السبب) ينتج عنه دائما حدث من نوع آخر (التأثير) (*Elster 1998*).

(١٧) ومع ذلك، "فإن حجة الآليات ليست حجة ضد فكرة أنه عندما تفشل مثل هذه التفسيرات... يجب علينا أن نرجع إلى السرد والوصف "(*Elster 1998: 49*).

(١٨) تطالب الصورة القوية بالتطبيق لأن الظواهر الاجتماعية لها تاريخ سببى طويل ومعقد (*Hedström and Swedberg 1998: 12*). وتتفق الصورة الضعيفة مع النسخة القوية فى افتراض أن جميع المؤسسات الاجتماعية من حيث المبدأ يمكن أن يتم تفسيرها فقط بالنتائج المقصودة وغير المقصودة من أفعال الأفراد. لكنه بالمواجهة مع عالم يتكون من تاريخ سببى طويل بشكل لا نهائى، ويمكننا فى الممارسة العملية أن نأمل فقط فى تقديم معلومات عن تاريخهم الحديث، من خلال اتخاذ بعض الحالات على مستوى كلى معين ودمجها فى التفسير، فإن واقعية ودقة التفسير المقترح قد تحسن كثيرا." (*Hedström and Swedberg 1998: 13*).

(١٩) هناك آلية ثالثة فى المستوى الجزئى، تبين كيف تشكل مجموعات محددة من رغبات الفرد ومعتقداته وفرص الفعل، كيف تشكل فعلاً محددًا. وهذه هى الآليات النفسية والاجتماعية النفسية مثل نظرية التنافر المعرفى (*Hedström and Swedberg 1998: 23*).

(٢٠) كما هو مطبق فى نظرية اللعبة.

(٢١) ويعنى هذا أيضًا " أن يظل التفسير المركب نفسه عرضة للاتهامات كونه مخصصًا لغرض ما "(*Scharpf 1997: 32*). "على الرغم من وجود جهود واعدة *(Putnam, 1988; Tsebelis, 1990)* ، يبدو من الإنصاف أن نقول إنه يشار إلى نماذج نظرية جيدة من "ألعاب متصلة" (يشار أيضًا إليها باعتبارها ألعاب "المستوى الثانى" أو "ألعابًا متداخلة") ليست متاحة بشكل عام" (*Scharpf 1997:32*).

(٢٢) تمثل الحالة الحاسمة جميع المتغيرات ذات الصلة بالنظرية، وبهذا المعنى فهى "حاسمة" فى التحقق من صدق النظرية. وإذا كانت الحالة تسمح بتأكيد النظرية، فإنها تعتبر صادقة؛ وإذا لم تسمح الحالة بذلك تكون النظرية غير مبرهن عليها.



الفصل الخامس

التركيبية(*): ما لها (وما عليها) وما جدواها

فريدريش كراتوشويل

مقدمة

تدور إحدى القضايا الأساسية في العلوم الاجتماعية حول ماذا نعرف وكيف نعرف (انظر: *della Porta and Keating, ch. 2*). وتتناول النزعة التركيبية (التكوينية أو التأسيسية) هذه القضية بطريقة مختلفة، كما أن هذه القضية هي إحدى القضايا التي غالبا ما تمت إساءة فهمها. ونظرًا لأن أنصار النزعة التركيبية، جنبًا إلى جنب مع "أصحاب النزعة الانعكاسية"[1] ***reflexivists*** قد ظلوا لفترة طويلة من الزمن لا يستخدمون الأدوات المنهجية التقليدية، فقد ظلوا معزولين وعلى هامش العلوم الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فلم تتكر النزعة التركيبية الحقيقة مثلها في ذلك مثل "أصحاب النزعة التفكيكية[2]،(**) "***deconstructionists***"، ولم تتماثل مع النزعة الارتباطية. وتقع النزعة التركيبية الآن في منطقة وسطى ***(Adler 1997: 319–63)***. وتحاول أن تثبت التزامها بالعلم أو تحاول استخدام أكثر من طريقة في

(*) درج المترجمون إلى العربية على ترجمة مصطلح ***Structunlism*** بالبنيوية أو البنائية، ولذلك فقد آثرنا أن نميز مصطلح ***Constructionism*** بترجمة عربية مختلفة عن مصطلح البنائية، وهي التركيبية أو التكوينية أو التأسيسية. (المراجع)

(**) حركة فلسفية ونظرية للنقد الأدبي تشكك في الافتراضات التقليدية حول اليقين، والهوية، والحقيقة؛ وتؤكد أن الكلمات يمكن أن تشير فقط إلى كلمات أخرى؛ ومحاولات لشرح كيف تخرب التصريحات حول أي نص معانيه الخاصة. (المترجمة)

دراسة موضوعاتها. وكل هذا يثير قضايا حساسة حول طبيعة الواقع وإمكانية خلق المعرفة المبررة، فضلا عن طبيعة البراهين أو الاختبارات.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى النظر فى بعض الأمور قبل أن نفهم ما التركيبية، فى مقابل بعض المداخل الأخرى بعد الحداثية كالتفكيكية، وذلك قبل أن نتمكن من إظهار كيف يمكن أن يستفيد مشروع بحثى معين من هذا المنظور. لذلك، فسوف نمهد الأرض فيما تبقى من هذا الجزء قبل أن نحاول إجراء بحث أكثر تفصيلا حول التركيبية. وتكرس الأجزاء التالية لبعض القضايا الرئيسية فى النظرية الاجتماعية (تشكيل المفهوم والتفسير) عند معالجتها من المنظور التركيبى.

أوهام السوق وأوهام المسرح

من أجل توفير الأسس التى ترتكز عليها التركيبية، أريد التخلص فى البداية من بعض المفاهيم الخاطئة على النحو التالى. أولا، إن التركيبية ليست نظرية، ولا هى مدخل سياسى، كما أنها أكثر من أن تكون نزعة إمبيريقية[٣]. وبدلا من ذلك، وفى كلتا الحالتين تتجلى هنا قضية فيما وراء النظرية بشكل مفاده: هل الأشياء يتم إدراكها ببساطة وبشكل صحيح عن طريق حواسنا (النزعة الإمبيريقية)، أم أن الأشياء التى ندركها هى نتاج عمليات تصورية موجودة لدينا (النزعة التركيبية). ومن ثم فهم يحاولون الإجابة عن أسئلة من قبيل "كيف يمكننا أن نعرف؟" أكثر من محاولتهم الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالقضايا، أو المتغيرات، أو المؤسسات إلى آخره باعتبارها العناصر التى نبنى من خلالها نظريتنا حول موضوع معين. وبالتالى فالباحث الإمبيريقى سيهتم بتوضيح العملية الإجرائية وطرق القياس للمصطلحات النظرية لكى يبرر ما يقوم به. ومن ناحية أخرى سيشير الباحث التركيبى إلى الظواهر الاجتماعية مثل المال أو السلطة باعتبارها ليست ظواهر

طبيعية ولكن كظواهر تقليدية مطلقة. ومن ثم تتم صياغة الإجابات علـــى مـــستوى مختلف وتتجه إجاباته نحو قضايا ما وراء النظرية أكثر من اتجاهها نحو القــضايا النظرية، على الرغم من تأثيرها فى نظرياتنا الأساسية والمناهج التى نختارها على حد السواء.

وتنقلنا المشكلة الأولى هذه، إلى المشكلة *الثانية* التى تقع على نفس القدر من الأهمية وهى: قضية الحقيقة والنسبية. إن أبسط حالة من حالات الحقيقة المزعومة هى ما يتبع بحكم الضرورة، كما هو الحال عندما نقول الحقيقة التحليليـــة التاليـــة: العزاب من الرجال هم الذين لم يتزوجوا. بل فى الهندسة، فثمة ســـؤال مطـــروح حول ما إذا كانت الجملة القائلة بأن "الخط المستقيم هو أقصر مسافة بين نقطتـــين" لا تزال محض قضية تحليلية. وقد حظيت هذه المشكلات بنقاش ساخن فى الفلسفة وفى المناقشات المتعلقة بأسس المنطق، وإن كنا لسنا فى حاجة ملحة لها هنا. أمـــا بالنسبة لنا، فإن الدرس المهم هنا هو أن ثمة صعوبات عديدة قد تنشأ عندما نحاول استخدام المنطق فى التعامل مع نظرتنا عن العالم الحقيقى. وهنا فإن المبدأ الوسطى المستبعد – أى أن الشىء إما أن يكون موجودًا أو غير موجـــود، ولـــيس هنـــاك احتمال آخر – يعد مبدأ ذا أهمية خاصة بالنسبة لنا، حيث يمكن أن يعتمـــد العلـــم الإمبيريقى على هذا المبدأ. ونأمل جميعا أنه من خلال طرح سؤال جوهرى واضح سوف يجاب عنه بشكل لا لبس فيه وفقا لهذا المخطط الثنائى.

وثمة قضية أخرى مهمة وهى قضية الاستدلال على وجود شىء مـــا فـــى العالم الحقيقى (بغض النظر عن دقة الاستنتاج)، وذلك وفقًا للمنطق فقط. ويعد دليل ديكارت على وجود الله مثالاً على هذا النوع من الاستنتاج. فقد استنتج ديكارت أنه نظرًا لأننا نستطيع أن نفكر فى الكائن الأكثر كمالاً، فهـــذا يعنـــى أن الله موجـــود (*Descartes 1980*). وبالطبع لا يمكن أن نستنتج شيئًا من هذا القبيل، كتفكيرى مثلاً

فى أن البيجاسوس[*] ***Pegasus*** لا يمكن استحضاره إلى حيز الوجـود. فالموار بـة بالنسبة لمصطلح "الوجود" تتعلق بنظامين مختلفين للدلالة. فبقدر ما يكون تفكيـرى مشغولاً، بقدر ما أفكر فيما هو الوجود (التفكير الذى لا غنى عنه). ومع ذلك فـلا يزال هناك فرق بين مخيلتى والوضع الأنطولوجى (أو الوجود الفعلى) من الـشيء الذى أفكر فيه. ويحاول بناة النموذج التعامل مع هذه المشكلة مـن خـلال وضـع تنبؤات حول أوضاع العالم، التى من المفترض أن تؤيد أبنيتهم المنطقية، وينـسون أحيانا أن الأحداث والأفعال قد تكون أكثر تحديدًا، وبالتالى (وبشكل خاطئ) تبـرر حقيقة الادعاءات التى هى فى الواقع محض وهم.

إن مثل هذه الاعتبارات المجردة تفيد في توضيح المسائل المتعلقة بقـضايا الحقيقة والاحتمال(النسبية). وكما أتضح فى المثال السابق، فلا يمكـن أن تـصبح الأشياء أو الموضوعات "حقيقة"؛ بالتأكيد فقط على الموضوع. وعند هـذا الحـد، فالحقيقة ليست ملكا "لعالم بعيدًا عن هنا" ولكن، باستثناء العبارات التحليلية البحتـة؛ فالحقيقة دائما قريبة من النظام الدلالى. ولكن حتى فى هذه الحالة الأخيـرة، فـإن الحقيقة تعتمد على تقاليد للغة تعمل على البدء بتأكيدات تحليلية معينـة – إذا كنـا نريد الحفاظ على هذا التمييز بين العبارات التحليلية والتركيبية[٤]. ولكن أيا من هذه النسبية المزعومة يمكن أن تتبع على النحو التالى: فنحن لا نرمى أنفسنا فى هاوية

(*) بيجاسوس فى الميثولوجيا الإغريقية هو الحصان الأسطورى المجنح، أنشأه بوسيدون، وكـان له دور كبير فى الأساطير. ذكر بيجاسوس فى أسطورة هرقل بن زيوس، وتروى الأسطورة أنه خلق من جسد ميدوسا بعد أن قطع بيرسيوس رأسها، وأنه ما إن ولد حتـى طـار إلـى السماء. وتذهب الروايات المتأخرة إلى أن بيجاسوس كان مطية الشعراء، ولكـن يقـال إن بيجاسوس ضرب الأرض بحافره فانبثقت "نافورة هيبوكرينى" التى أصبحت مصدرا للإيحاء لكل من يشرب من مياهها، والجدير بالذكر أن "هيبـوكرينى" تعنـى: نـافورة الحـصان. (المترجمة)

التعسف أو الخصوصيات، ولا نحن ننتهى على وجه العموم إلى إنكـــار الحقيقـــة. وبعيدا عن تبرير الاستنتاج بأن "كل شيء مباح"، فنحن ببساطة يجـــب أن نكـــون حذرين فى تحديد الأطر التى نجادل فيها لجعل الادعاءات حقيقة(٥).

إن الخطأ فى المثال الديكارتى الموضح أعلاه يرجع إلى الفشل فى دارســـة قضية النظام الدلالى التى ترتبط بتأكيده. فعلى الرغم من أن ديكارت يعرف جيـــدًا أن المعضلة الإبستمولوجية الحقيقية تتكون على وجه التحديد من القضية الخاصـــة بالكيفية التى تربط نظام التفكير بالعالم، فقد ظل جوابه، على الرغم مـــن مقـــصده النقدى، لاهوتيًا فى المقام الأول. فقد قدم ديكارت الله باعتباره الـــضامن لمفاهيمنـــا وللعالم الذى يتطابق مع الواقع(٦). ولأننا فقط لا نحتاج إلى أن نقلق من أن نُخـــدع بشكل منهجي من قبل شيطان شرير، فيمكننا أن نكون على يقين من أننـــا بـــشكل واضح ومتميز ننظر إلى الأشياء بـــشكل صـــحيح، وبالتبعيـــة، فهـــذا يعنـــى أن الاستنتاجات التى نستخلصها تكون صحيحة عندما نتبع منهج ديكارت.

وهناك مشكلة *ثالثة* أخرى تحتاج إلى أن نتناولها فى هذا السياق. وهى أنـــه على الرغم من أننا نعتقد أننا قد طرحنا أسئلة حول الطبيعة الواضحة عنـــد قيامنـــا باختبار أو إجراء التجارب، فإن أملنا فى الوصول إلى أجوبة لا لبس فيها يعد أمرًا على درجة عالية من التفاؤل. فبالنسبة لأى فرد، حتى لو كـــان لـــدينا أى ســـبب للاعتقاد بأن الطبيعة تريد أن تخدعنا، فإنه لا يمكننا إلا الإجابـــة عنـــه، إذا جـــاز التعبير، وتستخدم فى ذلك اللغة. وهذه اللغة، بالطبع، نستمدها من خـــلال المفـــاهيم والنظريات، ونظرًا لأن هذه النظرية تعتمد على ما لدينا مـــن أســـئلة، فـــنحن لـــم نختبرها بشكل مباشر فى مقابل الطبيعة. ويعنى ذلك ببساطة أننـــا لا نـــسير وراء مفاهيمنا أو نظرياتنا، ولا نعالج الأشياء ذاتها بشكل مباشر. وبدلا من ذلـــك، فـــلا يمكننا أن نتأمل الأسئلة والتجارب إلا إذا كنا سنستخدم نظريات أو مفاهيم مختلفـــة.

ومن ثم تأتى المناطق العمياء فى مقدمة التصورات الأخرى فنصبح على علم بأن الإجابة المباشرة التى حصلنا عليها قد تعنى فى الواقع شيئا مختلفا تماما. وإدراكا لهذا المأزق، وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعنى بحال إنكار وجود العالم المستقل، بل يعني، بدلا من ذلك، أن ثمة اعترافًا بوجود مثل هذا العالم المستقل. ولكي لا نعرف فقط أن العالم موجود– أو، باستخدام مصطلحات كانط، فإن "الشيء موجود فى ذاته" – ولكن لنقرر أيضا *ما* هو، ومن ثم فنحن بحاجة إلى المفاهيم والنظريات، التى هى من إبداعاتنا ولسنا فى حاجة إلى وصف محايد لكيف تسير الأمور.

وفى حين لا يوجد الاحتمال الثالث، فى علم المنطق، فإنه فى البحوث الواقعية، تكون مثل هذه الأمور أكثر تعقيدًا. فالقضايا لا تنشأ فقط من خلال تفسير البيانات، ولكن تظهر أيضًا من خلال القدرة على التشكيك، كما ذهب الفيلسوف والفيزيائى جون زيمان ***John Ziman*** (١٩٧٨م). فالاختبارات فى كثير من الأحيان تكون بعيدة عن الحصر القطعي الملائم لفئة "ما يكون" وما "لا يكون". وبالتالى، فالدليل ينبغى أن يكون موزونا وتتم مناقشته. وبناء على ذلك تعتمد الحجج على مجموعة متنوعة من المصادر الموثقة التى تتراوح بين القناعات الميتافيزيقية (مثل اعتراض أينشتاين على نظرية الكوانتم: إن الله لا يلعب النرد!)، والقياس المنطقى، لأفضل الممارسات، أو بمراجعة القادة أو السلطات فى المجال أو جماعات الأقران. ومن الواضح تماما، أن مثل هذه الحجج والمناقشات تختلف عن الإثباتات المألوفة والمباشرة (لأنها قد تكون معقدة) التى تأتى من المنطق والرياضيات، أو من الاعتقاد فى البراهين المستقاة من الاختبار الإمبيريقى.

ووفقًا لذلك، فإن مثل هذه المناقشات سواء الحجج النظرية أو الحجج ما وراء النظرية تتفاعل مع بعضها بعضًا، وعادة لا يمكن تسويتها من خلال النظر بشكل أكثر جدية فى الحقائق. وبالتالى، فإن مجتمع الممارسين يلعب دورا حاسما

فى تحديد ما يمكن اعتباره معرفة (*Knorr-Cetina 1981; Fuller 1991*). وعند هذا الحد، فالخلافات كثيرة، والعلم الفعلى قد يكون مختلفا تماما عن فكرة وجود مجموعة من التبريرات الذاتية التى لا تقبل الجدال والتزامن والحقائق العالمية – التى تقع فى العالم الثالث (*Popper 1972: ch. 3*) –التى تكون على استعداد للتمحيص والتنقيح من أىّ شخص يتبع الطريقة الصحيحة. ومن هنا، وفى تاريخ العلم، نجد أن نقد كون *Kuhn* فى للمفهوم المبسط للعلم (١٩٧٠) ونقد بورديو للنظريات السوسيولوجية فى كيفية إنتاج المعرفة (انظر: *Bourdieu 2004*) باعتبارها نظريات تصحيحية مفيدة، حيث إنها أظهرت صورة العلم باعتبارها الصورة التى غالبا ما يتم استدعاؤها، وهى صورة العلم الذى لم يكن يوما (انظر: *Toulmin 2001*).

المنظور التركيبى

يمكننا الآن أن ننتقل إلى فحص المذهب التركيبى نفسه. وبشكل أكثر تحديدًا فهو أكثر من مجرد نظرية محددة، بل هو عبارة عن ميراث لعديد من المناظرات الإبستمولوجية التقليدية. وهنا يمكن أن نذكر النقد الإنسانى لمشروع ديكارت من قبل جيامباتيستا فيكو *Giambattista Vico* (١٩٩٩)، الذى ذهب إلى أن الانشغال باليقين /المعرفة التى لا شك فيها/ ستكون له عواقب وخيمة على الفهم الانعكاسى للممارسة ولتاريخ العالم. وثمة محاولة أخرى لكانط تتعلق بتلك المعرفة الواقعية فنحن لا نعرف الأشياء فى حد ذاتها معرفة يقينية – كما هو الحال فى التراث الأنطولوجى من أفلاطون إلى الفلسفة المدرسية(*)– ولا فى اعتقاد ديكارت أو

(*) الفلسفة المدرسية *Scholastic Philosophy*: ذاعت هذه التسمية أول الأمر فى القرن السادس عشر، ويقصدون بها الفلسفة التى نشأت ونمت فى المدارس *schola* ، فقد كان لفظ *scholasticus* يطلق على كل معلم فى مدرسة أو خريج مدرسة. (المترجمة)

ليبنتز الخاص بالتوازى بين عقلنا وبين العالم (الثابت من الله[*])، ولا فى التجريبية العمياء التي تقتحم دون تمحيص إلى العادات والعوامل النفسية كمـا فـي طريقـة هيوم. أما بالنسبة لكانط، فإن السبب الوحيد هو توفير الأساس المطلق الـذى كـان يعول على محكمته الخاصة (مع القاضي رائد محاكم التفتيش، ريختـر بيـستالتير (*bestallter Richter*)، وبالتالي فقد تم التأسيس النقدى لما يمكن اعتبـاره المعرفـة (*Kant 1787: B xiii*). وبعيدا عن تحديد منهج علمي واحد – وهى المشكلة التـي كان لا بد من حلها عن طريق العلماء أنفسهم – فقد تم رغم ذلك تقديم محكات لفهم كيف يكون العلم ممكنًا (*Hoeffe 1994*).

ولقد تأثر الاتجاه التركيبى، فى القرن المنصرم، بشدة بعلـم الـتحكم الآلـي ونظرية النظم الحديثة، حيث قطعت الصلة بين الحتمية والقـدرة علـى التنبـؤ / التفرد. ومن ثم فقد برز حل بوانكريبه ***Poincaré*** لمشكلة الأجسام ثلاثية الأبعاد [**] (*Toulmin 2001*)، ولقد تحققت نفس النتيجة عن طريق مسار مختلف، أو أن نفس

(*) إن وجود الله عند الفيلسوف الفرنسى (ديكارت) هو الضمانة الصادقة التى تثبت صدق معارفنا المتعلقة بوجود العالم الخارجى، وإذا سألنا ديكارت "هل الصور والأفكار (الموجودة فى الذهن) مطابقة لموجودات حقيقة لأجابنا أن هذا شيء لا نعلمه مباشرة وإنما نعلمه بالواسطة أى بفضل "الصدق الإلهى" فما دام أننا آمنا بالله وبوجوده فمن غير الممكن أن تخدعنا الأفكار التى أودعها الله فينا، ومنها ميلنا إلى الاعتقاد بوجود هذا العالم الخارجى". ويقول ديكارت إنه ما دمنا نؤمن بوجود الله...، فإن الله لن يسمح أن نضلل، ومن هنا استطعنا أن نفترض أن هناك عالمًا حقيقيًا يوازى تلك الأفكار الواضحة التى تعبر عنه. (المترجمة)

(**) كانت لبوانكريبه مساهمات أساسية فى مجال الرياضيات التطبيقية والبحتة، والرياضيات الفيزيائية، وميكانيك الأجرام السماوية. كما يرجع الفضل إليه فى صياغة حدسية بوانكاريه التى تعد من أشهر المسائل الرياضية. ومن خلال أبحاثه فى المسائل التى تحتوى على ثلاثة أجسام، كان بوانكاريه أول شخص يكتشف نظامًا عشوائيا محددًا، الذى قاد إلى تأسيس ما يعرف اليوم بنظرية الشواش. وعرف بوانكاريه بأنه من قدم للنظرية النسبية العامة الحديثة. كما اكتشف بوانكاريه ما كان قد تبقى من تحويلات السرعة النسبية وسجل ذلك برسالة إلى لورنتز فى عام ١٩٠٥ م، موحدا بذلك قوانين ماكسويل الذى اعتبر آخر خطوة فى اكتشاف النظرية النسبية الخاصة. (المترجمة)

المسار قد يؤدى إلى نتيجة مختلفة، مما أثر بشكل واضح على فهمنا "للضرورة السببية". وبالمثل، فقد كان لا بد من التخلى عن فكرة الأساس المطلق، تلك الفكرة التى دعت إليها بشدة نظرية المعرفة التقليدية. فمثل هذه الأسس المطلقة لم يعد بإمكانها أن توجد فى الأشياء، كما كانت تدعو إليه الأنطولوجيا التقليدية، لأن الأشياء نفسها ما هى إلا منتجات وليست كيانات أبدية غير قابلة للتغيير. كما أنه لا يمكن فهمها فى ضوء المقولات العقلية للموضوع المُلاحظ (كانط)، لأن الأطر الفئوية ببساطة ليست طبيعية، ولكنها نتيجة لتطورات مفاهيمية محددة. وسوف يتضح فى القريب العاجل أنه حتى الفراغ والوقت لا يمكن اعتبارهما مفاهيم بسيطة، مما سيؤدى إلى وجوب التخلى عن أى محاولة لتأسيس فهمنا على مقولات مطلقة وعالمية، حتى إن كان بإمكاننا أن نفهم المشروع العلمى بشكل عام فى ضوء الفكرة غير الغائية للتطور (*Luhmann 1997*).

وبالتالى، فعلى النقيض من الأفكار السابقة للتنوير المتطور والمتقدم، فإن نظم التفكير الحديثة قد صرفت النظر عن فكرة الغائية وسمحت بتقديم حلول معادلة وإن كانت مختلفة. ومع ذلك، فإنه من المهم أن نلاحظ أن هذه الوحدة الجديدة فى الفهم العلمى لم تعد تقوم على تطبيق النظريات والمناهج المستمدة من العلوم البحتة على الظواهر الاجتماعية، ولكن من خلال التركيز على المعلومات والاتصالات التى تكمن عبر الجوهر القديم فى مقابل انقسام العقل. وهكذا، وكما هو الحال فى الطبيعة، فهناك احتمالات مختلفة لإعادة إنتاج نظم اجتماعية جديدة. كما أن العملية برمتها ليست ناتجة عن التشابه الميكانيكى البسيط، المستند على فكرة أن العناصر المتطابقة يتم إنتاجها بشكل سببى، ولكنها تنتج زيادة فى التمايز الذى يتم من خلال الطفرات التطورية.

ومنذ أن ركزت السبرنطيقا (علم التحكم الآلى) على المعلومات، بدلا من التركيز على عناصر ملموسة من هذا النظام، مثل الوحدات المسماة بالـ الفالس *walts* (عادة تصور باعتبارها نظيرًا للكتلة والقوة؛ *1979: ch. 5*). فإنها لم تخضع

للبحث مثل الفيزياء بل أصبحت مألوفة فى العلوم الاجتماعية، وهى أيضا تمثل الاستغناء عن التمييز التقليدى بين العوامل المادية والمثالية، كما رأينا، ومع مناقشات عقيمة لما هو حقا أساس كل شيء. ومنذ أصبحت عملية إنتاج نظام – تكون قدرته على الاستمرار، أكثر من وجوده فى حالة توازن – هى اللغز المركزى، فقد انزاحت المفردات القديمة من الطريق، لأنها أدت إلى مآزق ولم تعد قادرة على إلقاء الضوء على الكيفية التى تنجز بها مهام إعادة الإنتاج. وبالمثل، لم تعد قوانين السببية والقوانين العامة الفاعلة مفيدة جدا فى شرح كيفية عمل النظم. بدلا من ذلك، كان علينا أن نوجه اهتمامنا إلى استقبال وترجمة المنبهات الخارجية إلى منطق النظام، وقدرته على التعامل مع هذه المثيرات والتوصل إلى استجابات جديدة. وقد تم تمثيل القضية الأولى "بنظرة العين": فهى تنتج التأثيرات الضوئية فى العين التى لا يمكن وضعها فى الاعتبار إذا ركزنا بشكل حصرى على تفسير العالم الفيزيائى، الذى من شأنه أن يؤكد على بعد *الفعل* ورد الفعل، ولكن لا يقدم أية قرائن أكثر لتفسير الوظيفة الفعلية للنظام.

وليس من قبيل المصادفة – ربما – أن قوة الدفع الأصلية لمنظور التركيبية لم تأت من العلوم الاجتماعية، ولكن كانت الريادة فى علم الأحياء ***(Maturana and Varela 1992)***، ثم دخل لاحقا إلى العلوم الاجتماعية من قبل عالم الاجتماع نيكلاس لومان ***Niklas Luhmann*** . حيث قدم منظورًا عن المجتمع يختلف جذريا عن ذلك الذى قدمه تالكوت بارسونز ***Talcott Parson***، الذى وضع نسقه الاجتماعى ضمن منظور الأنساق القديمة (***Parsons 1968***). وقد بدأ بارسونز مع العناصر (الجهات الفاعلة والأفعال) وحاول حل مشكلة النسق الهوبزية من خلال الأدوات الكلاسيكية للاستفادة من النسق والتقسيم الفرعى وتحديده لوظائف معينة لهما.

لسنا هنا فى حاجة إلى أن نشغل بالنا بالاختلافات المهمة بين هذين المفهومين للنسق. بعد كل شيء، فإن معظم أتباع المنظور التركيبى اللاحقين لم

يعالجوها عبر صياغة جديدة للسبرنطيقا ونظرية الأنساق، ولكن من خلال انتقاد عمل بارسونز، عبر نظرية التفاعلية الرمزية التى تصدرتها ميد **Mead** ***(1934)*** والدراسات الصغيرة الرائعة لجوفمان ***Goffmann (1990)***. ومما كان مؤثرًا بشكل خاص أيضا البيانات الاجتماعية لبرجر ولوكمان ***Berger and Luckmann*** والخاصة ***بالتكوين الاجتماعى للواقع*** (١٩٦٧)، الذي رد عليه جون سيرل ***John Searle*** ***بتكوين الواقع الاجتماعى***، وإدخال الحركات الخطابية إلى جمهور أوسع. وأخيرا، كان هناك دور للغويات العامة فى الفلسفة والتحليل الاجتماعى بسبب تأثير الراحل فيتجنشتاين ***Wittgenstein*** ونقده التاريخى والواقعى للفهم المهيمن للعلم كمرآة للطبيعة (***Rorty 1980***).

وسوف يدرك الباحثون الذين لديهم ألفة بتراث العلوم الاجتماعية، فى ثوبها التكوينى التركيبى، أن هذه المصادر المختلفة للتركيبية تؤثر بشكل مختلف على المؤلفين المختلفين. وبالنظر إلى تشكيلة واسعة من المناحى والمنهجيات النظرية، يمكن للمرء أن يندهش من كل هؤلاء الكتاب المشاركين، وما إذا كان هناك بالفعل اعتقاد أساسى أو التزام يلهم هذا التنظير. أعتقد أنه يمكن تحديد التزامين أساسيين باعتبارهما الحد الأدنى للتركيبية. أحدهما اهتمامات الفاعلين فى الحياة الاجتماعية وبالتالى، فإن الفاعلين لا يقومون ببساطة بإنتاج أبنية - واقعية أو مثالية - تعمل من وراء ظهورهم. فى حين، بالطبع، يتم تمثيل هذا الوضع بواسطة الماركسية الفجة، التى تركز على أن الفرد الذى تمت تنشئته اجتماعيا بشكل صحيح يتصرف وفقا للقواعد. هنا مدرسة الصراع فى علم الاجتماع (انظر: ***Dahrendorf 1959***) وقد خالفت دراسات جوفمان حول المعالجات الإستراتيجية فى الحياة الاجتماعية اليومية ***(1971, 1980)*** حجج بارسونز حول التكامل المعيارى، التى جعلتهم يخضعون بدرجات متفاوتة للنصوص المعيارية. وهناك انتقادات مماثلة يمكن أن

تكون شنت ضد مدرسة ستانفورد فى علم الاجتماع، الذى يمثل الصورة الأحـدث من الاعتقاد فى الحداثة *(Thomas, Boli, Ramirez et al. 1987)*. وفى الواقع فـإن على الدول أن تختار نفس الأشكال التنظيمية فى حالـة إذا مـا أرادت أن تـدخل كلاعب فى اللعبة السياسية الدولية. ولكن هذا التحليل لا يقول لنا سوى القليل جـدًا عن السياسة الفعلية، كما تعلمنا من تراث التنمية السياسية ومـن تجـارب الـدول الفاشلة. وبالمثل، ولأن هذه الإجراءات قد لا يتردد صداها مع التقاليد المحلية، فهى من المحتمل أن تولد مقاومة وبالتالى، لا تنذر "بنهاية التاريخ" كما اقترح التحـدى الأصولى فى كل من المشروع السياسى الغربى والكونية المزعومة لحقوق الإنسان.

هناك اعتقاد أساسى ثان لأصحاب النزعة التركيبية، وهو أننـا إذا قبلنـا أن العالم الإنسانى خدعة، ستكون لدى الفاعلين تصورات حول أفعـالهم. ولا يمكـنهم الاعتماد على عوامل خارجية فى وصف وتفسير الأفعال، كما لا يمكنهم حلها عن طريق الافتراض، وبشكل خاص لأن التفسير غالبا ما يرقى إلـى خطـوة تطبيـع تتعارض مع الالتزام الأول. وهذا من شأنه أن يساعدنا أيضا فـى إنهـاء النقـاش العقيم المتعلق بما إذا كانت الأفكار محل الاهتمام أفكارًا أولية. بعـد كـل شـيء، فالمصالح ليست عالمية ولا ذاتية التفسير(٧)، ويتوقف هذا كثيرا على اللعبـة التـى يشارك الفاعلون فيها. حتى ما يمكن اعتباره مصدرًا يتغير بشكل كبيـر، اعتمـادا على شروط التأطير. على سبيل المثال، قد تكون القوة الجسدية والحجم شيئًا أساسيًا إذا كان المرء يلعب كرة القدم، لكنهما قد يشكلان عائقا فى لعبة التنس ولا علاقـة لهما إطلاقًا بلعب الشطرنج.

ويبدو أن هوبز – الذى نعجب عادة بانتمائه للنزعة الطبيعية، والذى وجد أن السياسة تجنب الشر المقبول عموما (الموت العنيف) – يعرف أن هذا التحرك نحو الطبيعة كان إشكالية كبيرة. ومع ذلك، فقد كان جزءًا من إستراتيجية مقنعة لتحويل

المشاكسين وأصحاب المعتقدات الأصولية[٨]، والمنخرطين فى المخاطرة بحياتهم من أجل الشرف والقيم الأساسية الأخرى، إلى فاعلين يكرسون حياتهم من أجل تحقيق السعادة والملكية والاستهلاك. حقيقة أن الإستراتيجية الخاصة بالإقناع كانت ناجحة، وذلك حتى لإخفاء طابعها ***كمشروع سياسى*** وجعلها تبدو كأنها أمر طبيعى، فإنها ألا يجب لا تعمينا عن حقيقة كونها قبل كل شيء تظل مشروعًا. وفى حال اعتماده، فإنه يؤدى عادة إلى إغفال أنواع معينة من الفاعلين والأبنية السياسية التى شاركت فى البناء الأساسي. كما أنه يُظهر أن نجاح هذه العملية هو انتصار للعقل على اللا عقلانية. ومن ثم تصبح المشاريع السياسية الأخرى إما انطلاقة بسيطة إلى الحداثة، أو تكون اتجاهًا نحو الرجعية، أى تعود بنا إلى أزمنة ماضية طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تقلصت العقلانية إلى التفكير الوسطى البحت، فقد تم اعتباره الشكل الشرعى الوحيد المنعكس على الفعل، ناهيك عن حدوده، التى تهدد بجعل العقلانية بالنسبة لنا حماقة، بمفهوم أمارتيا صن ***Sen (1999)***.

أظهرت هذه التعليقات المقتضبة حول الأسس التركيبية غير الطبيعية لهوبز ومفهومه الخاص بالعقلانية، أيضا لماذا تختلف مناحى الاختيار العقلانى والتركيبية (انظر: ***Chwaszcza, ch. 8***) على الرغم من تأكيدهما المشترك على اختيار وإنتاج الواقع الاجتماعى. بينما يتشارك أتباع الاختيار العقلانى مع أصحاب النزعة التركيبية الالتزام الأول، فإن طرقهم تعد طرقًا جزئية بالمقارنة بالالتزام الثانى[٩]. وعلى الرغم من أن أصحاب النزعة التركيبية عادة ما يتشاركون فى هذين الالتزامين، فإن هناك اختلافات كبيرة فيما بينها. فبعضهم، مثل فندت ***Wendt*** ، يعتقد أن الواقعية العلمية تتلاءم مع منظور التركيبية (***Wendt 1999: ch. 2***)، التى تبدو لى كوجهة نظر غير متماسكة. وبصرف النظر عن حقيقة أن أصحاب النزعة العلمية الواقعية جماعة مختلفة تمامًا، فإنهم يتبنون موقفًا يتعلق بأن هناك وصفًا

واحدًا صحيحًا حول الكيفية التى تسير بها الأمور. وفي حين أنهم لم يعودوا يستخدمون مصطلحات مثل "الجوهر"، فهناك مع ذلك، اعتقاد أصولى فى القدرة على الذهاب إلـــى الأشياء ذاتها والحصول عليها من بعض البيانات الصلبة (الخام).

وعند هذا الحد، فلا أريد بالتأكيد أن أهاجم البحوث التجريبيـــة أو أدعـــى أن التحليلات الكمية لا يمكن أبدا أن تكون مفيدة، حيث إنها لا تسأل أسئلة عميقة على خلاف ما هو قائم، بطبيعة الحال، فى القضايا المعرفية والفلسفية. وثمة علاج جيد للقلق الضخم الخاص بنظرية المعرفة ينحصر فى أن يضع المرء نفسه داخل قالب معين، ومن ثم يدرك أنه ليست كل الأسئلة العميقة يمكن الإجابة عنها. "لماذا توجد الأشياء ولماذا لا توجد؟ " هو سؤال عميق بالتأكيد ولكن بلا إجابة. وبالمثـــل، يجـــب لا تُطرح كل الأسئلة فى كل مرة، لأننا عادة لا نتحرك فى فضاءات قابلـــة للقيـــاس. ويمكننا فى أغلب الأحيان أن ننسج معنى من عمل البعض، وقد انتقده وقد استحسانه دون معالجة هذه الأسئلة فى نهاية المطاف. فالاعتقاد بأن علينـــا باســـتمرار ارتـــداء شارة تحددنا باعتبارنا أعضاء ناد أو حزب تظهرنا كشخص غريب بالتأكيد.

ومع ذلك، فلا أظن أن البيانات الخام هى أيضًا كيانات تعتمد على خيـــارات تصورية، ومن ثم، لا يمكنها أن تتحدث عن نفسها. ونتيجة لذلك، لا بد مـــن أخـــذ الحذر الشديد بعدم التعامل معها كما لو كانت حقائق طبيعية. بطريقة مـــا، يحـــذر القائمون بالبحوث المقارنة دائما من أن معالجة مثل هذه الحقائق الطبيعية المحتملة كما لو كانت على الدوام معطيات عالمية فى أى نظام اجتماعى يمكن النظر إليـــه على أنه أشبه ما يكون بالمحاكمة المفجعة. وكما نعلم جميعا، فإن العضو البارز فى مجتمع نيويورك الذى يبلغ أربعين عامًا هو على الأرجح فى ذروة قوته ونفـــوذه، فى حين أن الفلاحة فى حياة بوليفيا قد تكون أكثر عملية؛ لأنها ليـــست لـــديها أى خيارات. وبالمثل، فقد حذر عالم الاجتماع أولريش بيك ***Ulrich Beck*** من استخدام

"المفاهيم الغائية"، مثل الدولة القومية، التى فقدت قوتها إلى حد كبير، ولكن لا تزال هذه المفاهيم تملأ المسارات النظرية وتنداح عبر القضايا النظرية كما لـو كانـت لا تزال موجودة (***Willms and Beck 2004: conversation 1***).

وتظهر هذه المناقشة المختصرة أن دور اللغة ومعنـى تـشكيل المفهـوم، والتفسير لا يمكن أن تكون مراوغة عن طريق اختيار صـورة ضـعيفة للنزعـة التركيبية. فالنزعة التركيبية ليست هى النظرية ولا هى المنهجية، وأن تبنـى هـذا المنظور يحد من تصاميمنا البحثية واختياراتنا من الأدوات ويقيدنا فى العمل مـع قضيتنا. وأريد فيما يلى مناقشة عدة مجالات ذات أهمية خاصة فى هـذا الـصدد. أولا، فسأتعامل مع قضايا تكوين المفهوم ومعنى مصطلحاتنا النظرية. وعلى عكس القضايا التقليدية للإجرائية، والصرامة التصنيفية والإسناد الواضح، فسوف أشـير إلى أهم التوصيات التى تتدفق من هذه المعايير، ويتعين أن تؤخذ مع حبة الملح(*): وصف الأشياء كما لو كان لا وجود لها؛ وعدم اتباع المعايير التصنيفية الكلاسيكية فى صياغة المفهوم؛ ومن ثم النظر إلى معظم المفاهيم على أنها خلافية، خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية. فهى ليست مراقبًا محايدًا، ولكنها تنطوى علـى مرجـع ذاتى؛ وبالتالى لا يتم الكشف عن معناها من خلال الملاحظة البـسيطة والوصـف الدقيق ولكن من خلال تفهم قواعد اللغة التى تحكمها، ووظيفتهـا داخـل المجـال الدلالى الأكبر واستخدامها. ثانيا، أريد معالجة قضايا التفسير، عنـد النظـر مـن منظور أصحاب النزعة البنائية.

(*) وهو مصطلح يشير إلى النظر إلى موضوع ما بقدر من الشك، أو عدم أخذه فـى الاعتبـار بمعناه الحرفى. (المترجمة)

وفقا لمعايير المنهج العلمى، يكون لدينا أولاً وصفٌ لموضوعاتنا، ثم عــزل الخصائص العرضية بوضوح (مثل اللون) من تلك الخصائص التى تحدد ما هــو هذا الشيء، مثل "كلب" أو "بيت". ومن ثم، نقوم بتصنيفها وفقا للمتطلبات التصنيفية المعتادة (كأن نحدد الفئات التى تسمح بالعزو الذى لا لبس فيه)، وأخيرا، إذا لم يكن هناك أى نقاط مرجعية واضحة – كما هو الحال عندما نتعامــل مــع المــشكلات المجردة كالديمقراطية أو السيادة – فعلينا تحديد المفهوم إجرائيًــا، وإظهــاره مــن خلال تحديد نوع العمليات التى نريد تعريفها أو قياسها. ويتعين علينا فى هذه الحالة أن نصدر الأحكام الكيفية التى تقوم فيها قيمنا بدور – فديمقراطيتى قد تكون هــى فاشيَّتك – فالقوانين العلمية تتطلب موقفًا رصديًا محايدًا. وهذا يعنى عــدم الــسماح بتفضيلات المرء أو قيمه بأن تسبق مهمته، ويكون الاعتماد أيضا علــى البيانــات الإمبيريقية والقياسات الموضوعية. ومع ذلك، تُظهر الأمثلة الثلاثة التالية، الطبيعة الإشكالية لهذا التفسير. وبعيدا عن حقيقة أن الفصل الصارم إلى خطوات تصاعدية يجعل من الصعب الحفاظ على الممارسة، ولا يمكن تحقيق فكرة الوصف المحايد، المتحرر التوجهات القيمية أو النظرية. ومع هذه الاستحالة لا يكون هنــاك كثيــر يمكن فعله مع تداخل القيم أو التفضيلات الشخصية التى ليست قابلــة للتنــاول العلمــى (*ليس هناك جدل حول الأذواق*). وأخيرا، فإن افتراض أن الصعوبات التصورية يمكــن الالتفاف حولها عن طريق التعريفات الإجرائية الواضحة هو افتراض خاطئ كذلك.

دعونا نبدأ مع إجراء مطابقة المفهوم لظواهر العالم الخارجى، مما يجعلهــا تدخل ضمن الوصف المناسب. وسوف أستخدم ما يمكن أن نعتبره تحديدًا لمفهــوم الكوكب، فهو يقدم حالة واضحة من مطابقة دقة اتساع العالم مع مفهوم دقة التفكير. وعلى الرغم من أن كل الأجرام السماوية تظهر ضخمة، فإن بعضها يبدو ثابتًا فى

مكانه، فى حين يبدو البعض الآخر متجولاً. حتى إذا بـدت ثابتـة فـإن الأجـرام السماوية فى الواقع ليست ثابتة كاتساع الكون، ومـا زال التمييـز يحمـل ويقـدم معلومات مهمة لسلوك يمكن ملاحظته بين هاتين الفئتين من الأجرام. وبالتالى، فإن فئة الكواكب تحتوى أجرامًا مثل الزهرة والأرض، وكذلك بعض المـذنبات التـى تتجول. ولكن ماذا عن الكويكبات أو الأقمار؟ هل تنتمى إليها هنـا، أم أنهـا تقـع ضمن فئة مختلفة؟ فى حالة الأقمار، يمكننا القول بأن لها سمة مميزة وهـى أنهـا "سيارة"، فى حين نقول إن الكويكبات هى ببساطة القشر أو الحطـام التـى تحلـق حولها فى الفضاء. فى حالة الكوكبيات، هل يمثل الحجم خصيصة مهمة؟ ولكن بعد ذلك، ما الحجم الذى ينبغى أن يكون عليه لكى يكون كوكبًا؟ وهل جعل الحجم بعدًا مهمًا واختيارًا أكثر أو أقل تعسفيًا، ولكن بالموافقة على الحد يجب أن نأخـذ فـى اعتبارنا هذه الألغاز لتقديم وصف إجرائى موضوعى وتجريبى سليم للمفهوم.

لكن، وكما يتضح من القضايا النظرية ومن مناقشات الاتحاد الفلكى الـدولى حول الاتفاق على تعريف للكوكب (اجتماع أغسطس ٢٠٠٦ فى براغ)، فإن الأمور تكون معقدة قليلا[١٠]. وفى ظل تعريف جديد، لم تعد المذنبات كواكب، وإنما تعتبر كويكبات، ويطلق عليها "أشياء صغيرة داخل النظـام الشمـسى". وتبقـى بعـض الأقمار، مثل قمرنا، ضمن تلك الفئة. ومع ذلك، سيصبح القمـر بلوتـو وكـارون كوكبًا، فى حين أن بلوتو نفسه لم يعد يتمتع بهذا الوضع. والسبب هو أنه فى الحالة الأولى، يكمن مركز الجاذبية ضمن واحدة من المجمـوعتين مـن نظـام القمـر الأرض، فى حين أن هذا ليس هو الحال مع بلوتو وكارون. ولم يضع كل شـىء من قمرنا، لأنه خلال بضعة ملايين من السنين سيتم تعزيزه ليكون كوكبًا. وبحلول ذلك الوقت سيكون قد انتقل بعيدا عن الأرض - يتحرك نحو ٣ سم فى السنة، وقد تم التحقق من ذلك بقياسات الليزر - كما أن دورته سوف تستغرق سبعة وأربعـين يومًا بدلا من الثمانية والعشرين يوما الحالية.

وتدفع هذه القصة فى النهاية إلى أن حقيقة تسمية هذا الشيء ليست أقرب إلى بساطة عملية المطابقة الإمبيريقية، ولكنها تعتمد على الافتراضات النظرية الموجهة لملاحظاتنا. وعلاوة على ذلك، وفى حين لا يزال الحجم بعدًا مهمًا، هناك قلق معين مع هذا التصنيف: كم صغر (أو كم كبر) الأجسام لكى يتم تصنيفها وفقا لذلك، يُظهر قضية نظرية مهمة. ويكون التعريف المتفق عليه مفيدًا بالتأكيد، لأنه يتجنب الالتباسات التصنيفية. ومع ذلك تُظهر الأقمار، على سبيل المثال أننا نسعى نظريا إلى تمييز معلوماتى أكثر. بعد كل شيء، تعكس التصنيفات عنصرا نظريًا مهمًا (هو مركز الجاذبية) يستند عليه التمييز. وباختصار، فما هو مرغوب ليس إشارة واضحة إلى خصائص الأجسام، وإنما هو تمييز ذو صلة من الناحية النظرية.

لاحظ أن مثل هذه القرارات والخلافات المخيطة ليست لها علاقة بما إذا كانت القياسات تسجيلاً موضوعيًا للأمور الواقعية من عدمه، أو مع عدم التأثير المزعوم للقيم التى قد تتدخل عليها فى الطريق. وكما قيل من قبل، فإن هذه الأخيرة هى تفضيلات شخصية بسيطة ليست لها علاقة بالعلم ويجب أن تتجنبه بأى ثمن. لكن وضع المشكلة بهذه الطريقة مضلل بشكل أساسى. فما يتم وصفه بأنه كبير أو صغير لا يمكن تحديده من خلال النظر بعمق فى الحقائق. فهو يعتمد على المعايير المرتبطة بالمجال، التى لا تصاغ دائما بشكل واضح، ومع ذلك يكون ذات أهمية. ففى حين أن المليميتر قد يكون انحرافًا كبيرًا لصانع الساعات أو منتج الرقائق المعدنية الدقيقة، فإنه ليس مهما - نظرا لصغره - بالنسبة للمهندس المعمارى الذى يبنى برجًا مكونًا من خمسين طابقًا. وخارج حقل المرجعية فببساطة ليس هناك من أمر حقيقى، كما يقول الفلاسفة. ومرة أخرى، يبين المثال أن معنى المفهوم-حتى لو كان يفترض أنه يصف فقط - فهو لا يتم تقديمه من خلال مرجعيته المباشرة، ولكنه يقدم من خلال موقعه داخل المجال الدلالى الأكبر.

وفى السياق نفسه، يمكن النظر فى الموقف التالى. أدخل إلى غرفة دراستى وأنظر، جانبا من المكتب، والكراسى والمصباح، وعددًا من سندات الـورق التـى تحفظ أسفلها بعض الأوراق. لماذا تُترك ثقالات (سندات) الورق أكثر من قطعتـين من الجرانيت أو الزجاج المورانو؟ من الواضح، أن التحديد ليست له علاقة تـذكر مع الإدراك المباشر(١١). وهل بعد ذلك يكون من الأصح أن نقول إن هناك حجرين أو قطعة من الزجاج على مائدتي؟ بالكاد يمكن ذلك، لأن ذلك من شأنه أن يخفـى وظيفة هذه الأشياء، حيث إن الأحجار ليست من طبيعتها تلك الوظيفة. كـذلك لـن يكون من الصحيح القول إن الوصف الدقيق سيكون مرتبطا "بحاملة الأوراق" إذا لم تعد تؤدى هذا الغرض المحدد. وبشكل عام، هل سيكون من المنطقى أن نناقش أن تلك الأشياء تقبل وصفًا دقيقا واحدًا فقط؟ وما من هذه الأشـياء لا يـستقل بـشكل واضح عن استخدامه؛ إن الوصف الدقيق يعتمد على ألفة الملاحظ بعادات وتقاليـد ثقافة معينة، أكثر من ممتلكاتها المادية. فأى شخص على دراية بحـرج اسـتخدام حوض كـ "مبْولة" سيكون قادرًا على التصديق على صحة هذه "الحقيقة".

وبناء على ذلك، فإن القول بأن الوصف الحقيقى الوحيد يتمثل فى الأسـاس المادى يبدو قولا سخيفًا نوعا ما. فإذا كان صحيحا – أن علينا دائما العـودة إلـى المعطيات المادية – فإننا لا يمكن أبدا أن ندرك شيئا "كالمكنسة" ولكننـا نـستخدم الإطناب فى الوصف كالقول مثلا: "أرى مقبضًا مع بعض شعيرات وعقد الأسلاك معا". ونلاحظ مرة أخرى هنا، أن المعنى هو ***الاستخدام بدلا من المرجعيـة***. إننـا نستخدم المصطلح لأننا نسمي الأشياء وفقا لاستخدام محدد؛ ولم يعد مهمًـا مـا إذا كان مقبض المكنسة مصنوعًا من الخشب أو من المعدن، وما إذا كانت الـشعيرات من البلاستيك أو من الألياف الطبيعية، أو ما إذا كانت المكنسة معقودة معا بأسلاك أو سلسلة.

هذه الاعتبارات هى أكثر أهمية عندما نتعامل مع المفاهيم الخلافيـــة مثـــل الديمقراطية أو السيادة. ولكن لماذا تثير هذه المفاهيم الخلاف أكثر من ذلـــك الـــذى واجهناه في تصنيف الكواكب؟ الإجابة القصيرة والبسيطة هى أن مصطلحات مثـــل الديمقراطية والسيادة لا تشير إلى أشياء فى العالم هناك. فلا الديمقراطية ولا النظام الدولى ولا السيادة تركض حولنا مثل كلب أسود، وفي هذه الحالة يكـــون الـــسؤال الوحيد المتبقى هو ما إذا كان الكلب من فصيلة لابرادور، أو الراعى الأســـود، أو من نوع آخر. وعلى الرغم من أن استخدام الاسم بشكل خاطئ يفترض تشابهًا فى تحديد الأشياء، والإشارة الوحيدة التى يمكن أن نقوم بها، وبعد بعض التفكير، هـــى تجميع الممارسات والإجراءات.

ومع ذلك، فإننا نقوم بالتمييز بين الحدث والفعل – فالحدث هو مجرد نتيجـــة لبعض القوى الطبيعية مثل الزلازل أو عاصفة ممطرة – ولـــذلك فـــإن مفرداتنـــا تختلف اختلافا كبيرا جدا فى الحالتين (*Conolly 1983*). ففي حالة الأفعال، تكـــون قضايا الثناء أو اللوم، والمسئولية عن الفشل، وعن ارتكاب خطأ، أو أدائنا للطقوس بشكل مبالغ فيه، كل ذلك قد يشكل خطابنا الدينى، فى حين لا تكـــون مثـــل هـــذه المخاوف جزءًا من قاموسنا الخاص بالأحداث. وهكذا، عندما وصفنا الفعل بـــالقول إن شخصا ما تخلى عن شخص آخر – بدلا من مجرد ملاحظة أن أحـــدهم فـــتح الباب، ومشى عبره – نود أن نلفت الانتباه إلى الطابع الخاص للفعل. مشيرين إلى ما هو صحيح عموما (ذلك أن شخصًا ما فتح الأبواب قبل أن يترك شخص آخـــر) يكون إضافة تامة للغرض.

إن البحث على نحو أعمى عن التعميمات، أو السعى نحو تطهير لغتنا مـــن جميع وجهات النظر (القيمة الكامنة) قد يفوت علينا ما هو أعظم فائدة لنـــا عنـــدما نتفاعل مع بعضنا بعضًا ونقيم أفعالنا[١٢]. فبينما تقف التعميمات ضد الخصوصيات

أو عدم الانتظام، فهى ليست دواءً قويًا لعدم الارتباط فى كل من الوصف والتقييم. لذلك حذر التحليل الاجتماعى التقليدى من سهولة الانخراط فى التعميمات، لا سيما فى سياق مقارن، حتى تصبح أكثر المفاهيم العامة أقل إفصاحًا عن المعلومات (*Sartori 1970: 1033–53*). ونتيجة لذلك، هناك ميزة تتعلق باستخدام المفاهيم والنظريات متوسطة المدى. (انظر هنا الفصل العاشر لماير، الذى توصل فيه إلى نفس الاستنتاج بناء على موقف مختلف) إلى جانب ذلك، يتناغم مثل هذا الإجراء أيضا بشكل جيد مع الكيفية التى نكون بها المفاهيم. وكما ذهبت الثورة المعرفية فى علم النفس الاجتماعى (*Lakoff 1987*)، أننا نستدل من أفضل نموذج نظرى وننتقل منه عن طريق الاستدلال التماثلى إلى حالات أخرى (*Davis 2005*). وهذا يؤدى حتما إلى مفاهيم أكثر ضبابية مما تسمح به التصنيفات الكلاسيكية، مما يشكل تحديات جديدة تحتاج إلى التحليل؛ ولكن مثل هذه الإستراتيجية لا تترتب عليها عواقب وخيمة، فهى عادة ما ترتبط بالمفاهيم غير الواضحة(١٣).

ولكن دعونا نعد إلى مثال السيادة، الذى قلنا عنه إنه ليس شيئًا ولكنه يمثل ممارسات وإجراءات معينة، أو بالأحرى الالتزام بممارسات وإجراءات معينة. ونتيجة لذلك، لا يمكن تصور السيادة كما لو كانت مقدارًا أو وضعًا متجانسًا، وعندما نسأل بسذاجة أين مكان السيادة الآن بعد نقلها إلى بروكسل. فهى تعبر عن *المكانة*، وحقوق معينة مخولة والتزامات محددة ومقيدة تسمح للفاعل بفعل أشياء لا يستطيع فعلها من دون هذه السيادة. والدول فقط هى التى يمكنها أن ترسل السفراء أو تعقد المعاهدات، والجامعات فقط هى من تمنح الدرجات العلمية، وتختلف الإجراءات التى يتخذها أفراد شركة ما باسم الشركة بشكل كبير عن تلك الإجراءات التى يقوم بها نفس الأشخاص، ولكن بصفة غير رسمية. وباختصار،

فإن النظر إلى الحقائق لا يخبرنا بالكثير. وهذا ما يفسر أن السيادة قد توجد في الدول الفاشلة، تلك الدول التي تمارس سلطة عامة متنازعًا عليها بشكل كبير، التي لا يوجد فيها فرد واحد يملك السلطة ويدعي التفوق (***Jackson 1990***)، أو قد توجد أيضًا في حكومات المنفى التي لا تستطيع أن تتظاهر بأنها تحكم.

هل النرويج أكثر سيادية من فرنسا لأن فرنسا في الاتحاد الأوربي، في حين أن النرويج لم تنضم له بعد؟ وهل سويسرا أقل سيادية من إيطاليا حتى إن سويسرا لا يمكنها أن تكون مسئولة عن عقد التحالفات، لأنه قد تم تحييدها من قبل القوى العظمى؟ وهل لوكسمبورج تتمتع بالسيادة أكثر من أي وقت مضى حقا، حتى إنها كانت بالكاد تستطيع الدفاع عن حدودها؟ كل هذه الأسئلة تبدو محيرة فقط إذا افترضنا أن السيادة تقف كشيء ما يتم التعامل معه وكشيء يمكننا أن نلاحظه. ولكن حتى في هذه الحالة لا يمكننا القيام بالملاحظة البسيطة، لأننا يجب أن نميز بين القبول (التنازل عن حقي في الاستبعاد)، والانتهاكات (التدخل غير المشروع) والفشل في تأكيد هذا الحق. وتتطلب كل المشاكل التقييم بدلا من الملاحظات البسيطة.

وحتى على مستوى الفهم العام، فهناك شيء غريب هنا حول هاجس الملاحظة والقياس. فهل الأمة التي لا تملك وسائل للتواصل مع الآخرين، ولا تشارك في أي مشروعات اجتماعية هي أكثر سيادية من تلك المنخرطة بعمق في شبكة من العلاقات التي يمكنها (علاوة على ذلك أيضًا) أن تكون لها مطالب؟ وهذا، بطبيعة الحال، هو مشكلة روبنسون كروزو القديمة ***Robinson Crusoe***، لأن روبنسون كان متحررًا تمامًا من التدخل. أو هل الحرية، بالنسبة لنا، لا ترتبط ارتباطًا وثيقا بالتصورات الخاصة بالخيارات ذات المغزى، وهل هي بالنسبة للفاعل، الاستقلال الذاتي، والاحترام، والمكانة والعضوية ***(Berlin 2002: 188–***

217؟ وباختصار، ***فإن معنى هذه المصطلحات لا يتكون عبر سعتها اللغوية الدالة على الفعل،*** لكن من خلال الروابط التي توصل إلى مفاهيم أخرى والحدود التي ترسمها. وبالتالي، فإنها لا يمكن أن تفهم إلا من خلال القواعد التي تكونها، وليس من خلال أحداث أو ظواهر في العالم الخارجي. والهدف هو هدف فقط إذا ما فهمنا كرة القدم؛ وهذا يعني أنه ليس هناك هدف في كل مرة تدخل الكرة الشبكة! ففي حالات التسلل، تبين المخالفات وأخطاء الحكم (سلطة اتخاذ هذا القرار)، بوضوح أنه ليست الملاحظات لكن الفهم المشترك هو الذي يشكل الوقائع ذات الصلة.

تثير هذه الأمثلة عديدًا من المشاكل التي تدور حول قضايا التأويل، كما يظهر في نموذج الموضوع على اللافتة التالية: "غير مسموح للكلاب بصعود السلالم المتحركة". فإذا أخذت كلبي، الأوليسيس، على السلالم وأصدر له الموظف تذكرة، فهل يمكنني أن أزعم أن القاعدة لا تطبق لأن الكلاب فقط وليس كلب معين هو المحظور؟ من المحتمل ألا يعجب ذلك الموظف المسئول، ولكن في اليوم التالي وجدت لافتة جديدة: "غير مسموح للكلاب من أي نوع بصعود السلالم المتحركة". لحسن الحظ، لدى حيواني الأليف يوما ماو(أسد جبلي) معي وأنا أزعم مرة أخرى بعدم ارتباطه بهذه القاعدة. فماو بالتأكيد ليس كلبًا. أصدر الموظف تذكرة لي وهو مستاء، مفسرًا أنه من الواضح أن مغزى القاعدة كان لمنع الضرر، مستشهدا بتجربة أن الحيوانات قد أدخلت مخالبها في الفراغات التي في السلالم وأصيبوا بحالة من الذعر. وأخيرا، وفي اليوم الثالث، رأيت لافتة: "لا للحيوانات على السلم المتحرك"؛ لكن لحسن الحظ، كنت بصحبة الأفعى العاصرة، التي بتكاسل تلتف حول كتفي. وهي بالتأكيد حيوان ولكن يمكن القول إنها لا تصعد السلم المتحرك، ولا تنطبق عليها الحجج الوظيفية الخاصة بأمس. إلى جانب ذلك، أرى أمامي امرأة مع ببغاء في قفص، والتي مرت من المفتش دون أي مشكلة.

نحن قادرون على المضي قدما مع مزيد من السخافات، وهي تتسم بالسخافة فقط لأننا نعلم جيدا أن معنى القاعدة لا يعني فقط مسألة محتوى وصفي، وأننا جميعا نشترك في تفاهمات ذاتية تخبرنا عن ماهية الحالة وكيف يمكننا المضي قدما. وهكذا، ففي حين أن القواعد لا غنى عنها لإعادة إنتاج النسق الاجتماعي، فإن إعادة إنتاجه لا تحدث أبدًا بشكل تلقائي، فهو يصدر في صور مطابقة أو أيقونية. بالأحرى، وبشكل أكثر دقة بسبب الحاجة إلى التأويل، يمكننا أن نتكيف مع الظروف الجديدة حتى قبل الحاجة إلى ابتكار قاعدة جديدة. وبهذه الطريقة يمكن استيعاب الاستقرار والتغيير في عملية إعادة الإنتاج هذه. لاحظ أيضا أن نطاق هذه القاعدة لا يعزز من خلال التعميم (أو يقيد من خلال أدوات التصنيف البسيطة)، ولكن من خلال التماثلات والاستثناءات، حيث يلعب تفاعل الحقائق والمعايير دورا مهما. وهكذا ففي حين أن البندقية أو السكين، أو آلة كسر الجليد، هي الأسلحة في فهمنا الفطري البدهي، ونحن نفهم جيدا أن قلمًا رصاصًا (وليس كل الأقلام الرصاص) هو سلاح عندما يهاجم طالب غاضب أستاذه به، ويستخدم رش شراب الصودا الغازي في عيون صاحب المتجر في اللحظة التي يفتح فيها درج النقود باعتبارها سلاحًا من الشباب الذين يحاولون سرقته. وبالمثل، وفي المجتمع التقليدي حيث يعيش الناس في أكواخ ذات أسقف من القش، فإن الشخص الذي ينشر الشرر يمكن أن نعتبره سبب الحريق ويكون مسئولا عنه. أما في المجتمع الصناعي الذي فيه شرر السيارات، والقاطرات، وخطوط الكهرباء، ويزخر بالطائرات، فإذا ما أصر أحد ملاك المنازل على أن تكون الأسقف من القش، فإن احتمال حدوث الحريق يكون ممكنًا، لأن أسلوبه في استخدام المواد القابلة للاشتعال يسبب النار.

قضايا التأويل

تقودنا الافتراضات الأخيرة مباشرة لمشكلة التأويل. ونزعم أن كل التأويلات العلمية تظهر فى شكل محدد لتكتسب المصداقية. وهنا، تعد المقدمة المنطقية بموجب القانون العام أو تحديد آلية سببية هى المواصفات الأكثر شيوعا. ففى حين يؤدى الجدل بين أتباع نموذج الاستعلام التلخيصى وأولئك الذين يؤكدون على الآليات السببية (انظر: *Héritier, ch. 4*) إلى دحض فكرة أن التفسيرات العلمية كلها من نسيج واحد، فإن الحجج الحديثة حول التفسيرات التركيبية تلقى مزيدا من الشكوك على جهود تمجيد أشكال معينة من التأويل. وهكذا، عندما أبين أن القطعة المعدنية بمثابة المال، فإننى لم أضع يدى على السبب، ولكننى أتبين كيف يتم التعامل فى المجتمع وكيف ترتبط ممارسات الادخار، والشراء والنقل به. أيضا، وخلافا للفلسفات الوضعية المنطقية التى تفترض أن جميع التفسيرات العلمية تؤكد التكافؤ المنطقى بين التفسير والتنبؤ، تعد نظرية التطور فى علم الأحياء هى نظرية تفسيرية ولكن لا يمكنها التنبؤ. وتحدث التغييرات من خلال الاختلافات العشوائية فى آليات إعادة الإنتاج والانتقاء التى فيها تبدو الأنواع غالبا غير قادرة على الاستمرار على قيد الحياة من خلال التعايش أو إيجاد الوضع اللائق.

أخيرا، نسعى إلى تفسيرات فى مجموعة متنوعة من السياقات، مما يجعل من الصعب القول بأن تفسيرًا واحدًا فقط هو التفسير الصحيح. على سبيل المثال، يقدم كل من الطبيب الشرعى والمدعى العام تفسيرات مختلفة في جريمة القتل لما قد يكون تسبب فى وفاة الضحية، فيركز الطبيب الشرعى على الجروح التى أصابته من سلاح الجريمة، ويركز المدعى العام على دوافع القاتل والدليل الذى تركه فى مكان الحادث. فى حين أننا قد نميل إلى الاعتراف بوجود أنواع مختلفة من التفسير، ونحن قد لا نزال نريد أن نحتفظ بمصطلح "التفسير العلمى" لتلك

التفسيرات التى تستخدم القوانين والأسباب الفاعلة، فى حين أننـــا نـــسقط مطلـــب التكافؤ المنطقى للتنبؤ والتفسير[١٤]. المشكلة مع هذا الشرط ليس فقط أنه لا يهـــتم بالتفسير التركيبى ولكنه أيضا يستبعد القضايا المهمة للغاية من بؤرة اهتمامنا (مثل الشعور بالذنب أو المسئولية). ويوضح هذا، على الأقل بشكل غير مباشـــر، لمـــاذا يجب أن يكون مفهوم السبب أوسع نطاقًا.

وكما رأينا، قد توفر القواعد والحقوق أسبابًا للفعل، لكنها لا تعمل كأســـباب فاعلة. وهذا يؤدى فى كثير من الأحيان إلى الافتراض القائل بأن العوامل الماديـــة أو اهتمامات التفسير الذاتى يمكن أن تقوم بالتفسير. لكن بعض البنيويين المتعنتـــين يلقون ظلالا من الشك على هذه التكوينات. وهكـــذا يتحـــدث والتـــز ***Waltz*** عـــن الأسباب المجازة (١٩٥٩: ٢٣٣)، مضيفًا فئة أخرى إلى التقـــسيم التقليـــدى بـــين الكفاية واللزوم. ولكن التسليم بأن تقييد الـــسببية الفاعلـــة لا يـــدعم الإســـتراتيجية الأرسطية لتناول السببية كمجموعة من المفاهيم مختلفة الأنواع (فاعلـــة، ماديـــة، نهائية أو رسمية) بدلا من تقييد السببية بنوع واحد. وبالمثل، حاول فنـــدت ***Wendt*** (١٩٩٩) أخيرًا أن نظهر أن التفسيرات هى نوع من اثنين: تفسير ممكـــن (كيـــف يكون الفعل ***X*** ممكنًا)، والتفسير الآخر فعلى (أى جعل ***X*** فى المتناول أكثـــر مـــن ***Y***). ويتناول هذا الجدل الثنائى القديم الخاص بالفهم والتفسير عن طريق الميل إلى التأويلات التركيبية الدلالية لتفسير الأمور الممكنة، حيث يكون الفهم مطلوبًا، فـــى حين يتم الاحتفاظ الفعلى بالأساليب التقليدية فى التحليل. ويكشف ذلك عن تبـــسيط مبالغ فيه. المشكلة مرة أخرى هى تفضيل الشروط الضرورية والكافية، والأسباب الفاعلة لشرح الخيارات الفعلية. ولكن هل هو تفسير نهائى (أى "من أجل" حجـــة)، الذى فيه عادة ما نستخدم عدم التفسير، لأنه لا يستلزم أسبابًا فاعلة؟ هذا، بطبيعـــة الحال، له تضمينات لدراسات الحالة والتفسيرات التى تستخدم فى التحليل الفـــردى العميق الذى تقدمه (انظر: ***Venesson, ch. 12***).

إلى جانب ذلك، ضع فى سياق هذا الاعتبار، الحالة التالية. عندما نحاول التحقق مما أدى إلى نشوب حريق فى مبنى، ننطلق من خلال مجموعة متنوعة من الخطوات التى تربط الحقائق والإجراءات الطبيعية، مع التوصل إلى أن النتيجة النهائية تشبه السرد أكثر من كونها تفسيرًا سببًا بسيطًا. على سبيل المثال، إن مصدر الحريق كان آلة القهوة الكهربائية التى لم يتم غلقها. ومع ذلك، فلم تكن ستتسبب فى الحريق، إذا لم تكن النافذة مفتوحة وكانت هناك ستارة، تحركها الرياح، وإذا لم تلامس تلك الستارة سطح الموقد الساخن (*أننى لم أضع وعاء القهوة هناك لكنى تركته فى الحوض*). ولكن حتى لو لم تتسبب الستارة فى مزيد من الضرر، ولم تصل ألسنة اللهب الأولية إلى كومة الأوراق القديمة فوق الدولاب، لكان نظام الرش الفعلي قد عمل بدلا من إبطال مفعولها عن طريق جهاز استشعار خاطئ. وبعبارة أخرى، بدلا من مناقشة الشروط الضرورية والكافية، نكون قادرين فقط على عمل ما هو أكثر بكثير من الادعاءات المشروطة (المرتبطة).

وكما أوضح مكى ***Mackie*** (١٩٧٦)، فنحن عادة ما نواجه مواقف تكون فيها التفسيرات نوعًا من التفسير المتعدد. فالسبب أو الأسباب التى تم تحديدها غير كافية، ولكن العنصر غير الزائد على الحاجة من مجموع العناصر المعقدة لا لزوم له فى حد ذاته، ولكنه كاف لإحداث النتيجة. ورغم التأكيد أن قوانين السببية التى فى مكان ما فى العمل، تغطى القابلية للاحتراق والنقط المضيئة لمختلف المواد، فإنها تفعل القليل نسبيا للمسألة موضع اهتمامنا. بالإضافة إلى ذلك، لن نكتسب المزيد إذا شاركنا الآن فى البحث عن التعميمات (هل نفسر كل الحرائق؟ أم نفسر فقط تلك التى كانت تتفاعل فيها الأسباب الطبيعية والأفعال؟ أم نفسر أنواعًا معينة فقط، مثل الحرائق الكهربائية؟). الأسئلة الأخيرة هى بالتأكيد جديرة بالمتابعة إذا كنت مهتمًا بتحديد احتمالية نشوب الحرائق، أو تصميم منتجات أفضل أو إنشاء

أنظمة إضافية تجعل اندلاع الحرائق أقل احتمالا. ولكن هذه الحالات لا تقدم الكثير في تفسيرات مثل تفسير حدث ما، وإنما تصلح مع إدارة المخاطر التى تم تحديـدها على أساس دراسة حقيقية أو عمليات افتراضية.

وسوف يدرك الطلاب الذين يدرسون الحالات التاريخيـة (انظـر أيـضا: ***Steinmo, ch. 7***) أو الذين يقومون بعملية تتبع، تشابه الصعوبات التى يواجهونهـا عندما يقومون بتفسير ظاهرة معقدة مثل اندلاع حرب أو نشوء أزمة. فلنأخذ علـى سبيل المثال اندلاع الحرب العالمية الأولى. فإننا سنفسر تفاعل الأسلحة ونظم النقل (تذكر أن القيصر وليام ***Wilhelm*** لم يمكنه إلغاء التعبئة ومن ثم كانت القوات غيـر كافية على الجبهة الشرقية، مما يعـرض خطـة شـليفن ***Schlieffen*** للخطـر)؛ والمفاهيم الخاطئة (لماذا لم تبق بريطانيا العظمى محايدة؟)؛ والحالات الطارئة مثل إعلان (الولاء غير المشروط) للنمسا، مما يطلق يديها. إن تفسير مثل هذا الحـدث يجعل من الضرورى فهم الممارسـات التقنيـة، وكـذلك الأوضـاع الاجتماعيـة والمؤسسية، مثل الحرب والأمور الدبلوماسية أو دور المحاولات التى يقـوم بهـا الفاعل للتأثير على النظام (بريطانيا العظمى كرمانة الميزان). فى هذه الحالة فإنها لن تعمل للبقاء فى مستوى التفسيرات السببية المعقولة أو الأسباب الظاهرة الوجيهة للإجراءات، كما أننا نحاول تعزيز مصداقية أحد التفسيرات المصممة عن طريـق مقارنتها مع التفسيرات الأخرى، وذلك باستخدام الحقـائق المتقابلـة والاسـتدلال القياسى فى تعيين ماهية الحالة[١٥].

ومن ثم، فعلينا أن ندرك أن هناك أكثر بكثير من مجـرد قـصتين يمكـن سردهما، كما يوحى الجدل بين سميث وهوليس وفندت حول الفهم والتفسير. وكمـا أشار هايكى:

يمكننا أن نميز بين الأسئلة المختلفة "كيف يكون الفعل *X* ممكنًا؟". عندما كنا نهتم بتحديد هوية *X* ، كنا نحتاج إلى تفسير القواعد التأسيسية ذات الصلة. ويتجمد هذا التحليل، إذا جاز التعبير، يكون العالم الاجتماعى محل تساؤل. ثم يمكننا أن نتحرك إلى عالم تفاعل تاريخى... ونسأل: ما الشروط المتعددة التى تجعل هذا الفعل ممكنًا؟ على هذا المستوى قمنا بتحليل المجموعات الإجرائية فى أنظمة مفتوحة، ومن ثم لم نتمكن من العثور على الظروف العامة اللازمة للعنصر *X*. بدلا من ذلك، فقد كنا مهتمين بمجموعة الشروط الفعلية للظروف التى جعلت احتمالية *X* ممكنة. وقد أمكن عمل مجموعات أخرى محتملة ممكنة أيضا. بعد هذا نستطيع أن نسأل: ما الذى جعل *X* فعليًا أكثر من *Y*؟ عند طرح هذا السؤال، كنا مهتمين بالأسباب، والمبررات وما شابه ذلك، التى تم تنظيمها كخطابات، وكذلك فى الأفعال التفاعلية لمختلف الفاعلين. وأخيرا، يمكننا أن نطرح السؤال الجينولوجى التالى: كيف نتجت الهوية *X* والقواعد التركيبية ذات الصلة فى سياق تفاعل تاريخى ؟ (*1996: 126*).

ويسمح قبول تعددية التفسيرات الممكنة لنا بأن نحرر أنفسنا من التحديد الخاطئ للتفسير من خلال شكل واحد من أشكاله. إنه يسمح لنا بأن نسأل أسئلة مثيرة للاهتمام بدلا من استبعادها من البرنامج البحثى بسبب الفهم المشكل (الإشكالى) للعلم.

وفى الواقع، يبدو أن واحدة من مفارقات التحليل الاجتماعى أننا حاولنا قدر الإمكان أن نجعل موضوع بحثنا طبيعيًا، ولم نلتفت كثيرًا إلى العناصر المكونة للعالم الاجتماعى. ولكن الأفعال ليست أحداثًا، والاستدلالات ليست أسبابًا (بمعنى أسباب فاعلة)، كما أن الأنظمة ليست مخرجات بسيطة، التى فيها تستدعى المنبهات

استجابات وفقا لقانون الفعل ورد الفعل، فالقيم لها وظيفة تختلف عن الرغبــات أو الأذواق، والقوة ليست دالة بسيطة لأشياء محسوسة، كما أن دور المؤسسات لــيس محددًا للقيود أو هو أقرب ما يكون بالقيود. فالعالم الاجتماعى هو من صنعنا، وهو يتطلب معرفة تأخذ الأسئلة الخاصة بعالمنا على محمل الجد ولا تعرقل البحث على أساس المفهوم العقائدى للعلم أو المنهج.

الهوامش

(١) وقد استخدم هذا التوصيف الغريب روبرت كيوهـان *Robert Keohane* فـي الخلـط بـين التركيبيين والماركسيين. انظر كيوهان (١٩٨٨: ٣٧٩ – ٣٩٦).

(٢) وقد دمر هذا الأخير بالفعل عددًا من أقسام الأدب المقارن مـن خـلال إطـلاق الجرثومـة الدريديا، ومعالجة كل شيء باعتبارها "نصوصًا"، ناكرًا في الوقت نفـسه إمكانيـة القـراءة الموثقة لهذه النصوص ومهاجم " لشعار النزعة الوسطية" للحداثة. انظـر دريـدا *Derrida* (١٩٨٢).

(٣) انظر المناقشة المثيرة لهذه المشكلة التـي عرضـها جـوزيني *Guzzini* (٢٠٠٠: ١٤٧ – ١٨٣).

(٤) انظر الحرمان من التمييز من قبل كواين *Quine* (١٩٥٣).

(٥) لمزيـد مـن المناقـشة العميقـة لهـذا الموضـوع، انظـر كراتوشـويل *Kratochwil* (٢٠٠٧: ١– ١٥).

(٦) انظر ديكارت (١٩٨٠)، خاصة التأمل الخامس[1].

(٧) انظر مناقشة مانسبريدج *Mansbridge* (١٩٩٠: الفصل الأول).

(٨) انظر، علاوة على ذلك، تأويلات هوبز الحديثة التي أكدت على بعد الإقناع في عمل هـوبز، أكثر من تأكيدها على إيجاد علم " أكثر من علم الهندسـة". انظـر جوهنـستون *Johnston* (١٩٨٦)، وسكينر *Skinner* (٢٠٠٢).

---

(١) التأمل الخامس هو أحد كتاب تأملات في الفلسفة الأولى (هي الأطروحة الفلسفية للكاتب والفيلسوف رينيه ديكارت تم نشرها لأول مرة في عام ١٦٤١ (باللغة اللاتينية) وتمت ترجمتها ونشرها باللغة الفرنسية (من قبل دوق لوين بإشراف ديكارت نفسه) في عام ١٦٤٧. يتألف الكتاب من ستة تأملات تتضمن التأملات عرضًا بالغ الدقة لنظام ديكارت الميتافيزيقي، وتوسيعًا لنظام ديكارت الفلسفي. وهذه التأملات هي: التأمل الأول: تلك الأشياء التي قد تكون موضعًا للشك، والتأمل الثاني: طبيعة العقل البشري، وأنها معروفة أكثر من المعرفة بالجسد، والتأمل الثالث: الله، فيما إذا كان موجودًا أو لا، والتأمل الرابع: الصواب والخطأ، والتأمل الخامس: يتعلق بجوهر الأشياء المادية، ومرة أخرى بالله، فيما إذا كان موجودًا أو لا، والتأمل السادس: يتعلق بوجودية الأشياء المادية، والفرق الحقيقي بين العقل والجسد. (المترجمة)

(٩) ومع ذلك ينظر المدافعون عن "صعوبة" الاختيار العقلانى باعتبارها قضية حقيقيـــة ولـــيس اختيارًا، بل إنه " حق الحصول على الحوافز" حيث تؤدى إلى نتائج فعلية بحكم الـــضرورة وليست اختيارًا على الإطلاق. انظر ساتز ***Satz*** وفريجون ***Ferejohn*** (١٩٩٤: ٧١ – ٨٤).

(١٠) انظر مقالة "فليكسيبلر موند " ***FleX ibler Mond*** ، فى جريدة فرانكفـــورتر تـــسايتونج ***Frankfurter Allgemeine Zeitung***، ٢٣ من شهر أغسطس، صفحة رقم ٢ .

(١١) لمزيد من المناقشة، انظر سيرل ***Searle*** (٢٠٠١)، خاصة الفصول من الثانى حتى الفصل الرابع.

(١٢) وهذه النقطة تمت معالجتها بقوة من قبل رورتى ***Rorty*** (١٩٩٤: الفصل الثالث).

(١٣) يعد عمل تشارلز راجين ***Charles Ragin*** من الأعمال المهمة فى هذا السياق. انظر راجين (٢٠٠٠).

(١٤) كان ذلك حجة حاسمة بالنسبة " لنموذج الغطاء القانونى" لبوبر ***Popper*** وهمبـــل ***Hempel***. انظر بوبر (١٩٦٥) خاصة الفصل الثالث، وانظر أيضًا همبل (١٩٦٥).

(١٥) حول التناقضات انظر (***Tetlock, Lebow and Parker 2006***)، وانظر أيضًا ***(Tetlock and -Belkin 1996)***.

الفصل السادس

الثقافة والعلم الاجتماعى

مايكل كينتج

هل نحن بحاجة لمفهوم للثقافة؟

تواجه العلوم الاجتماعية مشكلات أربع، طال عليها الأمد، فى مجال فهم وتفسير السلوك. تتمثل المشكلة الأولى فى تفسير مظاهر الاستمرارية وتفسير التغير على امتداد الزمن داخل المجتمعات. وتتمثل المشكلة الثانية فى تفسير أو شرح الصلة التى تربط بين التغيرات الحادثة على مستوى الوحدات الصغرى والتغيرات الحادثة على مستوى الوحدات الكبرى. وتتمثل المشكلة الثالثة، وهى ترتبط بالمشكلتين السابقتين، فى كيفية تفسير الصلة التى بين القرارات الفردية والسلوك الإجمالى للمجتمع ككل، أما المشكلة الرابعة فتتعلق بالعلاقة بين الوقائع الحسية للعالم الاجتماعى (أى الحياة الاجتماعية) والطريقة التى يؤول بها الناس تلك الوقائع. وتتناول فصول متعددة من هذا الكتاب تلك القضايا. تركز الفلسفة الفردية المنهجية على الفرد، وتسعى لتفسير السلوك الجمعى باعتباره حاصل جمع أفعال الأفراد. يبين الفصل الذى كتبه شواسكزا *Chwaszcza* كيف قام هذا التفسير من خلال نظرية اللعب، كما يبين أيضا أوجه القصور فى هذا الشكل من التفسير. ويتخذ بيتزورنو *Pizzorno* منحى مختلفا، وذلك بتحديده لموقع الفرد داخل المجتمع، واضعا إياه فى نطاق مجموعة من التصورات المتبادلة. ويحاج كراتوتشويل *Kratochwil* بأن فهمنا للعالم إنما يشكله الجهاز المفاهيمى الذى نستخدمه.

يسعى هذا الفصل لبناء هذه الصلة من خلال مفهوم الثقافة. إذ إن التفسيرات الثقافية للظواهر الاجتماعية تتجه مباشرة إلى المستوى الجمعى، فهى فى جوهرها ذات طابع اجتماعى، كما أنها تمثل فى جوانب كثيرة (ليس فى كل الجوانب) تحديا للنزعة الفردية المنهجية. كما تسعى تلك التفسيرات للربط بين التفسيرات الخارجية، بالرجوع إلى العالم الاجتماعى، والتفسيرات الداخلية، التى تعتمد على التأويل الذاتى والقرار الفردى. مع ذلك، فإذا كانت الثقافة تتيح لنا أن نميز الاختلافات فى السلوك بين الجماعات ونفسرها – سواء كانت هذه الجماعات أمما، أم طبقات، أم مجموعات جنسية، أو مجموعات بشرية محلية – فإنها (أى: الثقافة) فكرة مراوغة وغامضة للغاية، وقابلة لكل طرق سوء الاستخدام، والواقع أن مفهوم الثقافة بلغ من الصعوبة فى الاستعمال حدا جعل كثيرا من العلماء الاجتماعيين يهجرونه تماما باعتباره مفهوما لا معنى له أو باعتباره مبررا للتفكير الكسول، خلاصة هذا الفصل؛ أن بإمكان الثقافة أن تساعد على فهم وتفسير المؤسسات والسلوكيات الاجتماعية والسياسية، ولكن بشرط أن تفهم بطريقة تستند إلى العلم الواسع والإدراك الدقيق، وعلى الرغم من وجود صعوبات عديدة فى تفعيل وقياس الثقافة، فإن تلك الصعوبات لا تستعصى كلية على الحل والتذليل.

وقد شاع فى القرن التاسع عشر عزو الاختلافات فى السلوك السياسى والمؤسسات السياسية بين الدول إلى "الشخصية القومية". وفهمت هذه الشخصية القومية على أنها مجموعة من الاتجاهات المتأصلة فى النفوس ظلت باقية على امتداد فترات زمنية طويلة، وهى تفسر كلا من سلوك الأفراد والدول. بهذا كان الإنجليز (والذين كان البعض يخلطون بينهم وبين البريطانيين) براجماتيين وملتزمين بالتغيير التدريجى، بينما كان الفرنسيون دوجماطيقيين وميالين للثورة. وكان الألمان عدوانيين وميالين للاستبداد، بينما كان الإيطاليون غير منظمين وكان

الإسبان متكبرين وعنيدين، أصبحت هذه التصورات النمطية الثابتة مهجورة غالبًا باعتبارها تصورات غير علمية، ومفرطة فى التعميم وغير قابلة للقياس (ولكن انظر الباحث جالتونج *Galtung* ١٩٨٨ للاطلاع على مجموعة مضحكة من الصور النمطية الثابتة للأساليب الدراسية القومية)، لم تكن هذه التصورات، فى أغلب الأحيان، إلا دعاية يقوم بها المفكرون القوميون الحريصون على المديح أو الإدانة تبعا للميل (الشخصى)، أو تبريرات للأحداث التى لم يكن بالإمكان تفسيرها بطريقة أخرى. ونرى هذه التفسيرات المخالفة للطبيعة فى فهم التغيرات السريعة للصور النمطية الثابتة على مدار القرن التاسع عشر، حيث انتقل السويسريون من سكان هضاب مقاتلين إلى مواطنين مسالمين وخاضعين، وانتقل الألمان من علماء إلى محاربين عدوانيين، إلا أنه في الوقت الذى يسهل فيه رفض هذه الأنواع من الوصف، فإنها قادرة بشكل عجيب على استعادة حيويتها، كما أنها تواصل التسلل والدخول في مؤلفات العلم الاجتماعى.

سبق لمفهوم للثقافة أكثر عمقا أن استخدم فى علم الاجتماع الكلاسيكى عند فيبر ***Weber*** وعند دوركايم (إلى حد ما) واللذين لم يذهبا إلى أن الاعتراف بالعوامل الثقافية يتعارض مع الأنطولوجيا الوضعية في صورتها الأكثر انفتاحا أو يتعارض مع الدقة البالغة فى التحليل. ومع ذلك، فإن نظرية التحديث المستمدة من علم الاجتماع القرن التاسع عشر كانت تميل للتأكيد على شكل واحد من الفعل الذرائعى العقلانى، مما جعلها تمحو الثقافة مع غيرها من التفسيرات غير العقلانية. ولقد أدى ذلك إلى أن بقيت الثقافة حية كموضوع للدراسة في مجالات معينة من العلوم الاجتماعية، وأشهرها الأنثروبولوجيا ***(Geertz 1973)***. ومع ذلك، كان تأثير الأنثروبولوجيا على العلوم الاجتماعية الأخرى محدودا حتى السنوات الأخيرة بسبب ميلها (أى الأنثروبولوجيا) للتركيز على المجتمعات التى كانت تعرف قبل

ذلك بوصفها "مجتمعات بدائية"، وهى الأماكن التى لم تمسها الحداثة، والتى أمكن فيها للمعتقدات ما قبل الحديثة، واللا ذرائعية واللا عقلانية أن تظل مستمرة، ويمكن إضافة عدد قليل من البقاع الأوربية، كبلاد الباسك ***Basque Country***، إلى هذه القائمة التى اجتذبت قدرا من اهتمام الأنثروبولوجيين قد لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية. وقد كان مؤرخو مدرسة مجلة الحوليات ***Annales*** الفرنسية أكثر من استلهم مفهوم الثقافة بشكل صريح، وأدت أعمالهم إلى إمعان النظر فعلا فى خصوصيات المجتمعات المحلية واستمراريتها على امتداد الزمن. وقد قام الجغرافيون السياسيون، من أمثال إمانويل تود ***Emmanuel Todd (1990)*** ، بتعقب مظاهر الاستمراريات في السلوك بين الأقاليم على امتداد فترات طويلة من الزمن، كما أكدت الدراسات التى تناولت الشئون السياسية لإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، استمرار بقاء الثقافات الفرعية القائمة على محاور الاهتمام ذات الطابع الكاثوليكي، والشيوعي، والشعبي، واستمرار سيطرة هذه الثقافات في أجزاء معينة من هذه الدولة ***(Parisi and Pasquino 1995)***. أما فى نطاق العلم السياسى، فقد ظلت التفسيرات الثقافية مستمرة فى الكتابات التى تناولت الثقافة السياسية بدءا بدراسات ألموند ***Almond*** وفربا ***Verba*** (١٩٨٠،١٩٦٥)، والقائمة على أساس البحوث المسحية الحديثة عن اتجاهات الأفراد، حيث تستخدم هذه البحوث الاتجاهات فى تفسير التطور السياسي والأداء المؤسساتي. وبصفة خاصة، وبالتحديد فإن جزءا من أدبيات التنمية السياسية، استهدف تمييز الشروط الأساسية للديمقراطية الحرة أو الليبرالية عن طريق قياس اتجاهات السكان. وقد تسببت نتائج هذه الكتابات وطرق البحث الكامنة وراءها فى اجتذاب قدر كبير من الانتقاد الذى وجه إليها. فقد قيل إن هذه الدراسات تتمحور حول التصورات الإثنية بالنظر إلى الولايات المتحدة على أنها أكثر المجتمعات تقدما، واعتبار القيم الأمريكية قيما عالمية. لقد استخدمت تلك الدراسات أداة تتسم بالطابع الفردى فى جوهرها، ألا

وهى المسح الاجتماعى للمواطنين بصفتهم الفرديـــة، لتــصوغ اســتنتاجات علـــى مستوى المجتمع ككل. ونظرت إلى الدول، وعلى نحو أقرب إلى اليقــين الــذى لا إشكالية فيه، باعتبارها وحدات التحليل المهمة، وذلك على الرغم من أنها (أى تلك الدراسات) كانت تفحص بالفعل اتجاهات الفئات الاجتماعية الموجودة داخل تلك الدول. واستمرت دراسات الثقافة السياسية في الولايات المتحدة على يد علمـــاء مـــن أمثـــال رونالد إنجلهارت ***Ronald Inglehart*** (١٩٨٨) إلا أنها كانت موضعا للقدر الأعظـــم من الانتقادات التى وجهت إليها كما وجهت للأعمال السابقة ***(Seligson 2002)***.

ومع ذلك، وفى معظم الأحيان، فقد سعى العلم الاجتماعى والسياسى أثنـــاء سنوات ما بعد الحرب (العالمية الثانية) إلى التخلص من التفسيرات الثقافية كجزء من ثورة المدرسة السلوكية. وقد نشأ هذا الاتجاه انطلاقًا من مسلمات هذه المدرسة الكلية عن السلوك والفعل الإنسانيين، وعن السعي للوصول إلـــى علـــم للـــسياسة والمجتمع يكون صادقا فى كل مكان. كان هذا الاتجاه مدينا بالكثير للجهـــود التـــى بذلت لمحاكاة طرق البحث والمقاربات المستخدمة فى العلـــوم الطبيعيـــة بـــصدقها الكلى وقوانينها الكلية. كما وجد عنصر معيارى، فى تلك التفسيرات الثقافية، وفيما يرتبط بها من تصورات نمطية جامدة، يمكن اعتباره شكلا مـــن أشـــكال النزعـــة البدائية بل النزعة العنصرية، مما يعطى دعما لهؤلاء الذين يحاجون بأن الـــشعوب المستعمرة لا تستطيع تزويد أنفسها بأدوات الحكم الـــذاتى الحـــر أو الليبرالـــى أو الطموح لمستويات المعيشة الغربية. وعلى النقيض من هذا الاتجاه، حاج التقدميون بأن المؤسسات والإجراءات يمكن تطبيقها عالميا، وأن الهندسة الاجتماعية تستطيع تحويل المجتمعات وقيادتها للحداثة. لم تتعزز قناعات التقدميين إلا عنـــدما اعتنـــق المحافظون أفكار علم الاجتماع الوظيفي المستمدة من علماء كبار مثـــل تـــالكوت بارسونز ***Talcott Parsons*** ، التى تؤكد علـــى الحاجـــة إلـــى المعتقـــدات والقـــيم

المشتركة من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعى. وصل الأمر ببعض قطاعات اليسار إلى إدانة دوركايم ***Durkheim*** باعتبار أنه "كلب حراسة البورجوازية" (*Poggi 2000:11*). وكان العلماء السياسيون، خاصة فى الولايات المتحدة[١] (*Eatwell 1997*) ، عازفين بالذات عن الحديث عن أهمية الدين، وربما كان سبب ذلك ميولهم العلمانية.

كان هدف العلم الاجتماعى الوضعى السائد أن يفسر الأمور مستخدمًا المتغيرات القابلة للتطبيق عالميا (أو بصورة كلية) فقط، لذلك فإنه كان يتخلص من أسماء العلم (أى أسماء الأشخاص) (*Przeworski and Teune 1970*). فإن تغيرت المجتمعات، فبسبب أنها تأثرت بتلك المتغيرات الكلية بصور غير متساوية، ومن أمثلة هذه المتغيرات البنية الصناعية أو مستويات التطور، ولكنها (أى المجتمعات) لا تتغير بسبب أى شىء متأصل فى المجتمع نفسه. ورفضت التفسيرات الثقافية باعتبارها زائدة على الحاجة أو حشوا لا فائدة فيه، أو باعتبارها مجرد محاولات لإعادة وصف الاختلافات التى ربما كان من الأفضل تفسيرها بأسلوب أكثر علمية. (أما) النزعة القائلة بالاختيار العقلانى أو الرشيد ونزعة الفردية المنهجية، وعندما أصبحتا سائدتين منذ سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، فلم توفر إلا حيزا أقل للثقافة، حيث سعتا للوصول إلى روابط تصل بين الفردى والجمعى من خلال نظرية اللعب (المباراة). وكانت النزعة المؤسسية الجديدة أسلوبًا آخرًا لربط الفردى بالجمعى وربط الماضى بالحاضر، إلا أنها هى الأخرى، ولو فى أشكالها المبكرة على الأقل، كانت تستمد إلهامها من النزعة الفردية المنهجية، وذلك حال كون المؤسسات تفرض القيود وتخلق الدوافع للفاعلين بصفتهم الفردية، وقد بدا الأمر فعلا، ولمدة ما من الزمن، كما لو أن كل العمل الذى تقوم به التفسيرات الثقافية يمكن إنجازه بوسائل أخرى. وكان بإمكان الثقافة. شأنها شأن الميتافيزيقا قبلها، أن تتراجع فى مواجهة التقدم العلمى.

منذ تسعينيات القرن العشرين، ظهر شكل ما من أشـكال إعـادة اكتـشاف الثقافة. وبينما كان هذا الوضع معروفًا، في نطاق علم الاجتمـاع، باسـم التحـول الثقافي أو العودة الثقافية ***culturalist turn***، استعمل العلم السياسي في أحيان كثيرة تسميات أخرى لكلا يثير الانتقادات التي تلقتها الاتجاهات (الثقافية) الـسابقة. فقـد شاع التشكيك في مفهوم العمومية (أو العالمية) وفي النموذج الفكري الحداثي كلـه بما فيه من مسلمات تتعلق بالتقاء المجتمعات على نموذج وحيد. كما حدث تغير في المكانة الخلقية أو المعنوية لمفهوم العمومية، ومفهـوم " الخـصوصية ". ففـي ستينيات القرن العشرين تم اتهام المنظرين الذين كانوا يناقـشون الأفكـار القائلـة بالتقاء المجتمعات على نموذج وحيد متهمين بـأنهم يناصـرون النزعـة البدائيـة والنزعة الجوهرية، وبأنهم يحطون من شأن قدرة الشعوب غيـر الأوربيـة علـى التطور والوصول إلى الحداثة. وفي وقتنا الحالي، فإن من المعترف بـه أن نفـس هذه الرؤية للحداثة كانت تتمركز حول السلالة، كما لم تكن نتاجا لنزعة عموميـة أصيلة بقدر ما كانت نتاجًا لهيمنة القيم الثقافية الأمريكية والأوربية. فقد تم، إلى حد ما، تحويل المسلمات السابقة إلى عكس اتجاهها، وذلك لأن القـدر الأعظـم مـن اليسار السياسي يؤكد حاليا على التنوع في نفس الوقت الذي تصر فيـه قطاعـات كبيرة من اليمين على النزعة العمومية والوحدة. حدث لهذه القـضية أن أقحمـت عنوة ففرضت على المثقفين بالولايات المتحدة أثناء الخلافات التي ثـارت بـشأن كتاب نهاية التاريخ ***The End of History*** (١٩٩٢) لفرانسيس فوكوياما ***Francis Fukuyama***، وهو الكتاب الذي أعلن صراحة الانتصار العالمي لنموذج الرأسمالية الغربية باعتباره القمة العليا للتاريخ نفسه. كما يدور نقاش مفعم بالحيويـة داخـل النظرية المعيارية حول مفهوم التعددية الثقافية، ومدى التنوع الذي قد يكون ممكنـا

أو مرغوبا فيه في نظام حكم ديمقراطي (انظر *Baubock, ch3*). ويتدفق هذا النقاش، عند طرفيه المتباعدين (بين التأييد الكامل والرفض الكامل) في صور التحليل ما بعد الحديث الذى لا وجود فيه للسرديات الكبرى ***grand narratives*** ، ولا للتقدم التاريخي على الإطلاق، كما يتدفق أحياناً في صورة للنسبوية الخلقية التى تكون فيها كل القيم الثقافية متساوية. يحقق هذا النقاش ما هو مطلوب من الدراسات الثقافية، وذلك بما لها من أصول موجودة في الأدب، وبما تتسم به من التأكيد على الذاتى (أى: على الشخصى) وعلى إمكانات وجود التفسيرات المتعددة للمجال الاجتماعى (أى: العالم الاجتماعى) أنا لا أقترح اتباع هذا الطريق هنا، إلا أن فكرة أن نظم الاعتقاد الجمعية تؤثر فعلا على السلوك قد عادت ثانية لتؤثر على أشكال العلم الاجتماعى الأكثر إمبيريقية.

كان من الدوافع التى أدت، أيضا، إلى إعادة اكتشاف الثقافة، تلك الانتقادات التى واجهتها النزعة الفردية المنهجية ونزعة الاختيار العقلانى فقد اتهمت النزعة الأخيرة بالحشو (أى: التكرار الذى لا يضيف معنى للكلام) فى مسلمتها التى تذهب إلى أن الناس يتصرفون بمقتضى مصلحتهم الشخصية الفردية. فإن كانت المصلحة الشخصية تشير إلى المنفعة المادية فقط، فهذه المسلمة تشى بخطأ شديد الوضوح، وإن كانت تشتمل على كل شيء له قيمة عند الفرد، فإن هذه النظرية تواجه خطر الاتهام بالحشو (انظر *Chwaszcza, ch.8, Pizzorno ch.9*) أما الاتجاهات الفكرية القائلة بأهمية الثقافة فإنها تساعدنا على تحديد موقع الأفراد فى السياق الاجتماعى الذى يتم فيه تشكيل قيمهم، وآمالهم وارتباطاتهم كما يتم فيه إعطاء معنى لاختياراتهم. كما أن هذه الاتجاهات الفكرية تتيح لنا أن نستفيد من أشكال الفعل ذات الطابع العاطفي، التى ليس من السهل تفسيرها باللغة الحسابية لنزعة الاختيار العقلانى. والواقع أنه لو أخذنا فى الاعتبار المصادر المتنوعة للسلوك الإنسانى،

فقد ينظر إلى الاختيار العقلانى باعتبار أنه مجرد شكل واحد مـن أشـكال الفعـل الخاضع للثقافة فيما بين الأشكال الأخرى، فهو فى حد ذاته بحاجة للتفسير. وهـذا الوضع يشرح المسلمة التى تحتل مكان القلب من القدر الأعظم من الكتابات المؤيدة لمفهوم الاختيار العقلانى، وهى المسلمة التى تقول: إن الفعل الجمعى وحـده هـو الذى يحتاج للشرح والتفسير، وذلك من حيث إن موقف الكائنات الإنسانية المتـسم بالتقصير(فى أداء ما عليها من تبعات) يتمثل فى النزعة الفردية. ومع ذلك ، فـإن بعضًا من أشد مفكرى التنوير تعمقا (كفرجسون مثلا ***Ferguson 1966***) لاحظـوا أن الفرد نفسه نتاج للمجتمع، ذلك المجتمع الذى تطور بمرور الزمن فبدأ بأشـكال الفعل الجمعية فى جوهرها، وانتهى إلى أشكال الفعل القائمة على أسـاس فـردى، وهو أمر مشكل شغل – أيضًا – تفكير دوركايم ***Durkheim*** .

ولقد حدث، فى نطاق العلوم الاجتماعية، تراجع مـا للتفـسيرات الكبـرى والنظريات العامة والاتجاه صوب الدراسات الأكثر اهتمامًا بـالأطر ذات النطـاق الضيق والمقارنات المحدودة المجال. ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى أن المقارنة ذات النطاق الكبير أخفقت مرات كثيرة فى أن تقول شيئا يثيـر الاهتمـام، نظـرا لاستحالة إدخال (الباحث أو المفكر) المتغيرات الفاعلة فى الحسبان. ويـنجم هـذا التراجع أيضا عن اعتراف بأن (مفهوم) السياق ***Context***، نفسه هو مهم ومعقد، فلا يمكن اختزاله إلى مجموعة من المتغيرات. وإذا تمادينا فى الأخذ بمفهـوم الـسياق إلى أقصى حد، فقد تنتهى أشكال التحليل الاجتماعى والـسياسى الآخـذة بمفهـوم السياق إلى ما لا يزيد على مجموعة من دراسات الحالة الفردية، مع الوصول إلى النتيجة التى تدل على أنها كلها مختلفة عن بعضها. وأيا ما كان الأمر، فإن بإمكان المقارنة الصحيحة للحالات الكلية أن تسهم فى تحقيق الفهم الأكثر عمومية (انظـر ***della Porta, ch 11 , an Vennesson ch 12***).

ولقد وجهت إلى الدراسات الثقافية السياسية القديمة انتقادات محقــة، لأنهــا كانت تسلم بأن الاختلافات السياسية تتوازى مع اختلافات الحدود الجغرافية للــدول ذات السيادة. وهذه القضية جزء من مشكلة كبيرة في العلوم الــسياسية، ألا وهــي مشكلة أولية الدولة القومية باعتبارها وحدة التحليل. والحقيقة أن نظام الدولة بلــغ، في وقت ما في الماضي، من القوة مبلغًا عظيما لدرجة أنه لم يعد يتفطن إليه أحــد، إلا أنه كان بمثابة الوعاء غير المنظور للعمليات الاجتماعية والسياسية، وكان علم السياسة المقارن هو دراسة الدول المختلفة، مع التركيــز غالبًــا علــى تركيباتهــا المؤسساتية المختلفة. وفي الوقت الحاضر، توجد مسلمات معيارية، خفيــة أحيانــا وصريحة أحيانا، كما هو الحال في نبذ الأمم الصغيرة الحجم والأمم التــي لا دول لها، وتوجد مسلمة تذهب إلى أن الدول الكبيرة تمثل القيم العالمية، وهي المــسلمة التي يأخذ بها الليبراليون مثل جون ســتيوارت ميــل *John Stuart Mill (1972)*، وفي وقت أقرب، رالف داهرندورف *(Ralf Dahrendorf (1995, 2000)*.

ومع ذلك، فإن التحديات الموجهة للدولة مــن خــلال ضــغوط العولمــة، والتحريض النفسي أو التعبئة النفسية (للجماهير) على مــستويات دون مــستوى الدولة *sub- state mobilization* (كالتعبئة النفسية لــبعض الإثنيــات أو لــبعض الفئات الاجتماعية) وزيادة أهمية السوق قد أرغمت العلماء الاجتماعيين علــى أن ينظروا إلى الدولة باعتبارها شكلاً اجتماعيا جزئيا ومحدودًا بتنــافس فــي أحيــان كثيرة مع النظم الأخرى، بما فيها الأنظمة العابرة للقوميات، والأقاليم الواقعة ضمن نطاق الدول، والأسواق والمجتمعات المحلية الإثنية والمجتمعات المحليــة القائمــة على أساس هوية معينة. فالدولة شكل طــارئ تاريخيــا، حيــث تغيــر حــدودها الجغرافية، ووظائفها ومكانتها على امتداد الزمن، كما أنها لا تقتصر علــى نــشر القيم العالمية فقط بل تنشر – كذلك – معايير ثقافية محددة تلقى دعمًا، أو تحديات

أحيانا، من معايير ثقافية أخرى. لا يمكن أن نأخذ مشروعية للدولـة وامتـداداتها داخل المجتمع المدنى مأخذ التسليم، بل يجب إعطاء هذه المشروعية مبررا معياريا صريحا. ونظرًا لأن الدولة تتعرض الآن لما يزيل عنها طابع الغمـوض، وينظـر إليها باعتبارها مجرد مجموعة من المؤسسات (أى النظم الاجتماعية) ***institutions*** فيما بين المؤسسات الأخرى، فقد تسبب هذا الوضع فى إثارة سؤال كيـف تعمـل المؤسسات ولماذا يطيعها الناس؟

تستغرق النزعة المؤسساتية الجديدة نطاقًا واسعًا من الأفكار والتطبيقـات ***(March and Olsen 1984, Steinmo, thelen and longstreth 1992, Hall and tylor 1996, Peters 2005, Steinmo, ch.7)*** . ويعترف الباحثون هنا بثلاث صـور مختلفة، على الأقل، لتلك النزعة. الصورة الأولى هى " النزعة المؤسساتية الآخـذة بمفهوم الاختيار العقلانى"، وهى تفترض أن المؤسسات توفر الدوافع والعقبات التى يتجاوب معها الفاعلون الراشدون وهم يقررون كيف يسعون لتحقيـق مـصلحتهم الشخصية. وهكذا يعرف الفرد رغباته، ولكن المؤسسات توفر الآليـات وتـصوغ الاختيارات المباشرة فيما يتصل بطريقة السعى لتحقيق تلك الأهـداف. والـصورة الثانية هى "النزعة المؤسساتية التاريخيـة"، وهـى تفـسر مفهـوم الاسـتمرارية (التاريخية) على امتداد الزمن من خلال تصورها الذى تسميه " تبعيـة المـسار"، الذى بمقتضاه تقوم القرارات المتخذة فى وقت ما بالتحكم فى القرارات التى تتخـذ فى مرحلة لاحقة والتضييق عليها. والصورة الثالثـة هـى "النزعـة المؤسـساتية الاجتماعية"، وهى تبين كيف تقوم المؤسسات التى يعيش الفرد بداخلها، ومن خلال التنشئة الاجتماعية والتعلم، بتشكيل نفس قيم ورغبات ذلك الفرد[٢] . بهـذا الـشكل تكون النزعة المؤسساتية الجديدة طريقة لاسترجاع الثقافة وإدخالها فى الاعتبـار، وذلك على الرغم من أن الأصول الأولى لتلـك النزعـة، والمتمثلـة فـى العلـم

الاجتماعى السلوكى الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وفى نظريـة التنظـيم، تعنى ضمنًا أن أنصارها ورثوا، فى أحيان كثيرة، كراهية الاتجاهات الثقافية التـى كانت موجودة فى زمنهم، كما تعنى أنهم سوف يجتنبون، فى أحيان كثيرة، مصطلح الثقافة نفسه.

كما أن المناقشات التى تتناول مفهوم رأس المال الاجتماعى تعود بنـا إلـى الثقافة، رغم اجتنابها ذكر هذه الكلمة. نشأ هذا المفهوم باعتباره، وقـت ظهـوره، محاولة أخرى لتفسير التعاون الإنسانى، وذلك بالنظر إلى أوجه القصور فى نظرية الاختيار العقلانى وفى مسلماتها المتعلقة بسعى الفرد لتحقيق مصلحته الشخـصية ***(Coleman 1988)***. يذهب مفهوم رأس المال الاجتماعى إلى أن المجتمعات تستطيع توليد المعايير والممارسات الخاصة بالثقة والتعاون، وهو الأمـر الـذى يـؤدى، على امتداد الزمن، إلى تقوية (المعايير والممارسات) بعضها بعضا عن طريق مـا تحققه من نتائج إيجابية. ويعتبر مفهوم رأس المال الاجتماعى مفهوما فاعلاً لكنـه يثير مشكلات هائلة فيما يتصل بتعريفه وبتفعيلـه، ودائمًـا عـرف رأس المـال الاجتماعى بناءً على ما يقوم به من عمل، وليس بناءً على ما يتـألف منـه مـن مكونات ***(Portes 2001)***، وهو شكل من التفسير الغائى الذى يفهم أو يقرأ بطريقـة معكوسة، فيبدأ بالنتائج وينتهى إلى الأسباب. تقوم تعريفات أخـرى بتمييـز رأس المال الاجتماعى عن طريق استخدامها للنزعة الترابطية (عند الأفراد)، كما تسعى لقياس هذه النزعة بحسبان عدد الروابط التى ينتمى إليها الأفراد. والمشكلة هنا هى أن الروابط قد تكون فى صالح التعاون الاجتماعى العام، أو قد تكون على العكـس من ذلك، آليات لإثارة القضايا الاحتجاجية، والسعى فى إحداث الانشقاق بين الأفراد والسيطرة عليهم ***(Olson 1982 , Portes 2001)***.

يعتبر تبادل المصالح المنتشر بين الأفراد – أعنـى بـذلك: الرغبـة فـى التصرف حال العلم بأن المستفيد سوف يرد هذه المصلحة بطريقة ملائمـة، وقـد

تكون من خلال سلسلة من الأفراد – نقول: تعتبر هذه التبادلية أمرًا مهمًا. وكذلك الحال مع معيار الثقة، أعنى بذلك رغبة الفرد فى الثقة بأفراد لا يعرفهم شخصيا. يشيع الاتفاق بين الباحثين على أنه يتعين علينا، من أجل مواجهة مشكلة الغائية، أن نبحث عن الأصول الأولى لرأس المال الاجتماعى ليس فى تجلياتها الحالية بل فى مجال آخر تمامًا. مثال ذلك أن المعايير والممارسات التى شكلت خلال حقبة من الممارسة الدينية قد تقوم بوظيفتها باعتبار أنها وسيلة للحفاظ على التماسك الاجتماعى فى مجتمع حديث من مجتمعات الرفاهية. هذا الوضع يرجعنا، وبصورة تتعذر مقاومتها، إلى صميم الثقافة وإلى عمليات خلق المعايير ونشرها على امتداد الزمن.

كان لهذه الأفكار، ولا يزال، تأثير قوى على دراسة السلوك الاقتصادى والتنمية. وهذا أمر مدهش إذا أدخلنا فى الاعتبار سيطرة مفهوم الاختيار العقلانى والتفسيرات ذات النزعة الفردية فى علم الاقتصاد وفى معظم صور السوق. ومع ذلك، فإن من المعلوم منذ مدة طويلة من الزمن أن السوق الرأسمالية لا تعمل على أساس التنافس وحده، بل على أساس نوع من التوازن الجامع بين التنافس والتعاون. (لذلك) يعتبر علم الاقتصاد المؤسسى جهدا مبذولا للإفلات من النموذج (الرأسمالى) النيوكلاسيكى وللتركيز على أهمية المؤسسات فى تشكيل صناعة القرار الاقتصادى. فهو يحمل تشابها شديدًا مع النزعة المؤسساتية الجديدة التى وفدت لاحقا إلى علم الاجتماع والعلم السياسى. وقد سبق ذلك وجود نوع من العزوف (لدى المفكرين) عن اللجوء إلى الثقافة كتفسير، ووجود ميل للتمسك بشكل من أشكال النزعة المؤسساتية القائمة على مفهوم الاختيار الرشيد. ومع ذلك، فإن الأعمال الأحدث عهدًا للمفكر دوجلاس نورث ***Douglass North*** تتبنى مفهومًا للمؤسسات أكثر عمقا وأشد استلهامًا للمعايير، كما أن هذه الأعمال لا تخجل من

الثقافة فتبتعد عنها، حيث تعرفها بأنها تقوم بنقل المعايير، والقيم، والأفكار بين الأجيال *(50, 2005)* .

إن بالإمكان تفسير الرأسمالية نفسها، ولو جزئيا فقط، بواسطة مفهوم المصلحة الشخصية العقلانية أو الراشدة، وذلك لأنها تعتمد على مراكمة الرأسماليين للثروة على نحو يتجاوز كثيرًا قدرتهم الشخصية على الاستهلاك. لقد اهتم فيبر **Weber** ، وتاوني **Tawney** في وقت لاحق، بتفسير ذى طابع متسام (أى يعتمد على عمليات التفكير وليس على الخبرة والتجربة)، وذلك في مجال دور البروتستانتية في رعاية الرغبة في إحراز ما يدل على الثروة الدنيوية وفي تحطيم المعايير الكاثوليكية المناوئة لريادة الأعمال. شاع بين المفكرين التخلي عن المسلمة القائلة بأن الكاثوليكية تمثل عقبة تحول دون النمو الاقتصادى، بل وصل الأمر إلى أن المؤلفات الحديثة العهد تبين كيف أن الكاثوليكية عززت التنمية ***(Berthet and Pallard 1997)***؛ إلا أن هذه المؤلفات تقتصر على إعادة تقوية الصلة بين المعتقدات الدينية التى صيغت لتحقيق غرض ما، والشئون العارضة للثروة الدنيوية، وذلك من خلال عملية تشكيل المعتقدات، والمعايير والممارسات التى تنتقل من شخص لآخر. وتوجد فى وقتنا الحالى مؤلفات أو كتابات تتناول الأشكال المتنوعة للرأسمالية، وهى المؤلفات التى تثبت أنه لا يوجد شكل واحد فقط من أشكال نظام السوق الرأسمالي، بل توجد أشكال متباينة منه، وللمرة الثانية نقول: غالبا ما تفسر هذه الأشكال المتباينة بالرجوع إلى الأطر الرأسمالية وإلى مفهوم " تبعية المسار"، وذلك مع اجتناب ذكر لفظ "الثقافة" **Culture** ، هذا على الرغم من الظهور الفعلي لمفهوم المعايير، ولمفهوم القيم كذلك فى هذه التفسيرات.

ظهر مفهوم المؤسسات ومفهوم رأس المال الاجتماعى ظهورًا شديدًا فى الكتابات الجديدة التى تناولت موضوع التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية

(Bagnasco and Trigilia 1983, Storper 1997 , Cooke and Morgan 1998 , Scott1998, Crouch, Le Gales , Trigilia et al .2001) . ترتكز التنمية الاقتصادية المحلية، وكذلك التنمية الاقتصادية الإقليمية، على نتائج الدراسات التى انتهت إلى أنه لم يعد بالإمكان بعد تفسير النجاح النسبى والإخفاق النسبى للأقاليم والبقاع المحلية بعزوهما إلى العوامل التقليدية مثل المنح وسهولة الوصول إلى المواد الخام والأسواق، بل الأحرى أن التركيب الاجتماعى للمناطق المحلية أو الإقليم، بجانب الطريقة التى يتم بها تنظيم الشركات، والحكومات والكيانات الاجتماعية الأخرى، يفسران بشكل أفضل مصير هذه البقاع والأقاليم، يزداد هذا التفسير وضوحا لارتكازه على رؤية ثاقبة قديمة للباحث ألفرد مارشال ***Alfred Marshall*** ، تتعلق بالمناطق الصناعية فى بريطانيا أواخر القرن التاسع. فبعد إظهاره للطريقة التى بها كانت الشركات الموجودة في تلك المناطق قادرة على استغلال اقتصاد التجمع واقتصاد التخصص، أضاف بأن هذه العوامل الموضوعية لم تكن هى كل العوامل وأنه يوجد "شىء ما فى الهواء". ومنذ سبعينيات القرن العشرين، عاد الاهتمام مرة ثانية بالمناطق الصناعية من جانب علماء كل من أمريكا الشمالية وأوربا. فهم جميعا يؤكدون على أهمية العوامل المحلية والتركيب الاجتماعى لتلك المناطق، والتبادلية المنتشرة والثقة الشائعة فى كل مكان. ويؤكد بعضهم، وأشهرهم المؤلفون المنتمون للولايات المتحدة، على دور المؤسسات والحوافز فى خلق أنظمة الاعتمادية المتبادلة، بينما يقوم آخرون (خاصة فى إيطاليا)، معتمدين على علم الاجتماع التنظيمى، بإظهار كيف يحدث التعليم المتبادل. وكيف يتم الوصل بين الاختيارات الفردية الرشيدة والاختيارات الجمعية الرشيدة. وهذا هو الاتجاه أو المنحى الذى يسمى اتجاه "تكاليف التعاملات" والمرتكز على نظرية الاختيار الحر. ويذهب مفكرون آخرون، وبصورة أكثر مباشرة، إلى المعايير، والقيم، والتقاليد (كعوامل لنمو هذه المناطق).

وبصورة أكثر إثارة للخلاف والنزاع، سعى بعض العلماء لتجاوز نطاق التنمية الاقتصادية فى تقديمهم لرأس المال الاجتماعى باعتباره الأساس الذى يرتكز عليه نموذج بأكمله من نماذج المجتمع المحلى، فيقدم بوتنام ***Putnam*** (١٩٩٣) صورة أخرى مبسطة نوعا لهذه القضية الخلافية لكى يفسر سبب النجاح النسبى لأقاليم بعينها فى إيطاليا[٣]. وهو يقدم للمرة الأولى المصطلح المطاط للمدنية ***Civicness*** باعتباره توليفة تشمل نزعة ريادة الأعمال الاقتصادية، والمسئولية المدنية للمواطن، والنضج الديمقراطى، كما يسعى لقياس هذا المفهوم باستعمال تشكيلة متنوعة من الطرق. والكتاب مكتوب بلغة النزعة المؤسسائية الجديدة، بيد أن المحصلة النهائية للكتاب تكرر، بصفة عامة، الرؤية النمطية الجاهزة لإيطاليا، التى سبق تقديمها قبل ذلك على يد الباحث بانفيلد ***Banfield*** (١٩٥٨) وأكد أمين ***Amin*** (١٩٩٩: ٣٧٣) أن أقاليم معينة أظهرت كفاءة القطاع العام فى توفير الخدمات، والاستقلال الذاتى وروح المبادرة لدى المواطنين فى كل مجالاتِ الحياة الاجتماعية والاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع ثقافة التبادلية والثقة التى تسهل الاقتصادية الترابطية، والحد من التكاليف الباهظة للانهيار الاجتماعى والصراع، والإمكانات الواعدة المرجوة من الابتكار والإبداع الاقتصاديين القائمين على أساس الثقة والكفاءة الاجتماعيين. وكان كتاب آخرون أكثر حيطة وحذرا فى إبداء موقفهم، حيث حاجوا، فقط، بأنه قد توجد على المستوى الإقليمى تركيبة جديدة تجمع بين التطور الاقتصادى والتماسك الاجتماعى ***(Cooke and Morgan 1998 , Keating , loughlin and Deschouwer 2003).***

ولكن بوتنام ***Putnam*** وأتباعه يعرضون أنفسهم لخطر السقوط فى نفس الفخ الذى سقط فيه الجيل السابق من دراسات الثقافة السياسية، فهم ينطلقون فى تفكيرهم من السلوك الفردى إلى السلوك الجمعى مباشرة. كثيرا ما تكمن الأحكام أو الآراء

المعيارية تحت السطح مباشرة، وذلك لأن أيـديولوجيا رأس المـال الاجتمـاعى أو المدنية توفر بديلا عن كل من الأسواق المنفلتة، التى يدعو لها الليبراليون الجدد من جهة، وتقاليد اليسار التى تنادى بسيطرة الدولة على الاقتصاد، من جهة أخرى، وذلك فى نفس الوقت الذى لا تنزلق فيه هذه الأيديولوجيا داخل مجـالات الثقافـة غير الملائمة من الناحية السياسية. هذا الوضع يعطـى أيـديولوجيا رأس المـال الاجتماعى جاذبية شديدة فى أعين السياسيين الآخذين بنزعة الطريق الثالث. كمـا أنها تمثل حالة لمفهوم " التأويـل المـزدوج (انظـر , ***della Porta and Keating ch.2***)، حيث يتبنى الفاعلون السياسيون أفكارا أكاديمية ثم تعود هذه الأفكـار إلـى الباحثين مرة ثانية.

كما قامت دراسات السياسات العامة، وبصورة مـشابهة، بإعـادة اكتـشاف المعايير وعملية القيم المشتركة، ففى وقت سابق، كانت عمليـة الـسياسة تـدرس باعتبارها نشاطا موجها لتحقيق أهداف معينة، وعبر مراحل متميـزة فـى أحيـان كثيرة، فيبدأ الباحثون بتعريف المشكلة، ثم يجتازون مرحلة صياغة الـسياسة، ثـم ينتهون إلى مرحلة التطبيق. وفيما بعد ذلك، أفسحت تلك العملية الطريـق لظهـور اتجاهات تؤكد على أهمية الأهداف والإستراتيجيات المختلفة للفاعلين المتعددين فى المراحل المتنوعة، الذين ينطلقون فى كثير من الأحيان من منظور قائم على مفهوم الاختيار العقلانى، أى على المصلحة الشخصية للأفراد، وفى وقت أحدث، حـدثت عودة للأفكار وللتصورات والمعانى المشتركة التى تربط الأفراد ببعـضهم داخـل المجتمعات السياسية الصغيرة الحجم، أعنى بها "ائتلافـات: أو تحالفـات الـرأى" ***(Sabatier and Jenkins – Smith 1999)*** أو المجتمعات المعرفية صغيرة الحجـم، نقول للمرة الثانية إن هؤلاء الكتاب يتباعدون عن لفظ الثقافة، ولكن مـا يتكلمـون بشأنه يبدو فى أحيان كثيرة قريبا إلى حـد مـا مـن اسـتخدام الأنثروبولـوجيين لهذا اللفظ.

وثمة مثال آخر للاهتمام بالثقافة يرتبط بالقومية والإثنية. فقد حدث على امتداد فترة زمنية بعد الحرب العالمية الثانية أن كانت الكتابات التى تناولت القومية قليلة، حيث كان ينظر إلى القومية كتراث من الماضى، وكانت هذه الكتابات تعبر عن اغتباطها بتجاوز هذا المفهوم. فقد كان المفكرون يرون أنه حتى المجتمعات ما بعد الكولونيالية لا تستخدم القومية إلا باعتبارها آلية للحكم الذاتى قبل الانطلاق للأمام. (لذلك) تسببت حركات الإحياء فى المجتمعات الصناعية والانقسامات الإثنية المستمرة فى مجتمعات ما بعد الكولونيالية ابتداءً من سنوات السبعينيات فى القرن العشرين، تسببت فى ظهور موجة جديدة من الكتابات. وكان معظم مؤلفى هذه الكتابات يرون القومية، ليس كأثر متخلف عن حقبة زمنية سابقة على العصر الحديث بل كثمرة للحداثة نفسها *(Anderson 1983, Gellner 1991)* . كان هؤلاء الكتاب، وهم يدينون الاتجاهات البدائية ويصرون على مفهوم الأمة، يميلون إلى التهوين من شأن العوامل الثقافية وإلى التأكيد على أهمية التغير الاقتصادى والاجتماعى. ومع ذلك، ورغم أنهم كانوا مقنعين أحيانًا فى إثبات كيف أن الحداثة هى التى خلقت مفهوم الأمة، فإنهم لم ينجحوا إلا نادرًا فى تفسير سبب ظهور أمم معينة للوجود. وقد حاج النقاد بأنه لابد من وجود قاعدة أساسية ما للهوية (القومية) ترتكز عليها عملية التحديث الاجتماعى فى عملها الذى تقوم بأدائه بطرق مختلفة. كما أن مفهوم الإثنية استرد مكانته السابقة فى سياق حركة إحياء للأساليب والمناورات ذات الطابع الإثنى. وقد أثبتت المؤلفات الحديثة أن الإثنية فكرة طيعة (أو مطاطة) نظرًا لأن الهويات الإثنية يتم إنشاؤها، وإعادة إنشائها، والأخذ والرد بشأنها، وبصورة متواصلة لا تنقطع. فهى (أى الهويات الإثنية) لا يمكن فهمها ولا تعريفها بواسطة المعايير الموضوعية البحتة، بل الأحرى أن يتم ذلك بواسطة الوعى الذاتى والعلاقات المشتركة (بين أبناء هذه الهويات). يأخذنا هذا التصور بعيدا عن المفاهيم العنصرية العتيقة عن الهوية، ويتجه بنا نحو مفهوم أكثر اتصافا بالطابع الثقافى[٤].

ولم يقتصر الأمر على تشكيل مفهوم الهوية ومفهوم القومية بأسلوب ذى طابع ثقافى. فقد حدث فى أوائل ستينيات القرن العشرين أن اشتبك كتاب المفكر إى. بى. تومبسون *E.P. Thompsons* (١٩٨٠) بعنوان "صناعة الطبقة العاملة الإنجليزية" فى خصومة مع المعتقد الماركسى القديم الذى يذهب إلى أن الطبقات هى النتيجة المترتبة على العلاقات الموضوعية لوسائل الإنتاج. فقد كان تومبسون يرى أن الطبقات العاملة تم تشكيلها فى أماكن محددة وفقا لموروثاتها وممارساتها ومعاييرها الخاصة بها. وفى وقت أحدث، ثار خلاف بين المفكرين حول ما إذا كان بالإمكان ربط الإنجاز المتدنى الذى يشيع بين جماعات معينة بثقافة للعجز أو التبعية تناقلها الأفراد عبر الأجيال. ويذهب أنصار هذا الرأى بأن مثل هذا الفهم يشير إلى الحاجة للتدخل الاجتماعى الواسع النطاق، ويكشف أوجه قصور السوق كآلية للاحتواء الاجتماعى. ويعترض النقاد على هذا الرأى بأنه يمثل شكلاً من أشكال "لوم الضحية" وصرف الانتباه بعيدًا عن المشكلات البنائية والسياسات العامة (أى: المتعلقة بالجماهير أو الشعوب).

إعادة الاعتبار إلى الثقافة

تسعى الاتجاهات الأحدث عهدا والمتعلقة بالعامل الثقافى فى العلوم الاجتماعية إلى تفادى النزعة الاختزالية والنزعة الجوهرية السائدتين فى الماضى، وهما النزعتان اللتان كانتا تذهبان إلى أن بعض السمات السلوكية والعادات الاجتماعية تكون راسخة الجذور فى مجتمعات معينة، وجامدة لا تقبل التغيير عموما، ومتميزة عن الفعل العقلانى. بدلا من ذلك تنظر هذه الاتجاهات إلى الثقافة باعتبارها تركيبة متشابكة من أشكال التأثير التى تشكل الظروف للفعل العقلانى، وتفسر المهام التى تقوم بها المؤسسات وتمد الممارسات الاجتماعية بأسباب البقاء

على امتداد الزمن، إلا أن أشكال التأثير هذه تكون، فى حد ذاتهـــا، قابلـــة للتغييـــر وطيعة للفعل الإنسانى. للثقافة عناصر تكوينية متعددة.

العنصر الأول أنها وسيلة لتحديد الجماعة الأم أو الجماعة المرجعية، ســواءً أكانت هذه الجماعة إثنية معينة، أم طبقة اجتماعية أم حركة اجتماعية أو سياســية. لذلك فقد عادت الهوية للظهور من جديد فى العلم الاجتماعى، وذلك فى الوقت الذى يبدو فيه أن التقسيمات العتيقة للمجتمع الحديث أو الصناعى تفقد قوتها، فى أســوأ شكل له، يصير هذا العنصر أحد أشكال النزعة البدائية أو النزعة الجوهرية التـــى ينسب الأفراد فيها إلى هويات مفروضة عليهم (بمعنى أنهم لم يختاروها بأنفــسهم) فهى توجه سلوكهم وتفسر أسبابه. يستخدم المصطلحان "الثقافة" و"الهوية" بطريقــة تسبب الخلط بين المعانى فى أحيان كثيرة، حيث يتداخلان فـــى بعــض الحـــالات، ويتطابقان فى حالات أخرى. ومن ثم تميل بعض الكتابات إلى معالجـــة الهويـــة باعتبارها مفهومًا مسيطرًا (أى رئيسيا أو مرجعيا) بحيث تقـــرر الإثنيـــة والنـــوع الاجتماعى سلوك الأفراد كما كانت الطبقة الاجتماعية تفعل ذلك فى الماضى، فـــى نظر بعض المفكرين. وفى بعض الأحيان تقدم الهوية باعتبارها ترتكز على عوامل موضوعية مثل الدخل أو الثروة (فى حالة الطبقة الاجتماعية) أو الجنس (فى حالة النوع الاجتماعى) أو السمات الأساسية (فى حالة الإثنيـــة) (أى الـــسمات النفـــسية والاجتماعية المميزة لإثنية ما).

تنظر اتجاهات أكثر دقة إلى الهويـــات الاجتماعيـــة والهويـــات الـــسياسية باعتبارها هويات مركبة (وفقا لعلاقات وشروط معينـــة) وأنهـــا محـــل خلافـــات وتعارضات، وقابلة للتغيير ومتناقضة فى أحيان كثيرة. فقد تكون للأفراد أكثر من هوية واحدة، وتكون هذه الهويات متوافقة، فى أحيان كثيرة، مع الأدوار الاجتماعية المختلفة – كأن يكون الفرد والدًا، وعضوا فى جماعة قومية، وعضوًا فى طبقـــة

ما، مثلاً – إلا أن الأفراد يكونون، على الرغم من ذلك التوافق (بين الهويات والأدوار الاجتماعية) في حالة تنافس بوصفهم أشخاصًا ذوى نفوذ داخل نطاق دور اجتماعي واحد، وذلك كما يحدث عندما يكون للأفراد أكثر من هوية إثنية واحدة متاحة. بهذا المعنى، يتم تشكيل الهوية بواسطة التنشئة الاجتماعية داخل ثقافة ما، وهى الثقافة التى تتألف من سلسلة مفصلة من الرموز، وتشتمل على معارف وتفسيرات يتقاسمها الأفراد، وتتيح لأعضاء هذه الجماعة أن يعززوا هويتهم الشخصية ويعترفوا ببعضهم بعضًا. وقد تكون بعض الاختلافات الثقافية كبيرة وتشير إلى وجود أساليب حياة وقيم اجتماعية مختلفة، ولكن ليس من الضرورى أن تعمل هذه الاختلافات كسمات تميز الجماعات بعضها عن البعض الآخر. على العكس من ذلك فإن الإحساس بتماسك الجماعة وبالانتماء إليها يقوم على آليتى الاحتواء والاستبعاد، ومن ثم تعتبر الرموز والعلاقات الدقيقة أمرًا مهمًا فى المجتمعات التى لا تكون الفروق بين أعضاء الجماعات فيها ظاهر، والتى قد تكون الاختلافات فى القيم المادية فيها غير مهمة. ففى أيرلندا الشمالية يوجد أسلوب محكم يعرف (بالتخمين) به يستطيع أى فردين، فى أول لقاء تصادفى بينهما، أن يستنبط كل منهما ما هو المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه الفرد الآخر. تعطى اللهجات الموجودة داخل كثير من اللغات مفاتيح لفهم الأصول الإقليمية والطبقية للأفراد، كما أنها تستخدم لإبداء أو إخفاء الانتساب للجماعات.

العنصر الثانى للثقافة يرتبط بكونها إطارًا للتأويل (أى: الفهم) ولتكوين رؤى للعالم. ذلك بأن المجتمع الإنسانى معقد بدرجة كبيرة، وأن الأفراد تواجههم مجموعة متنوعة من المثيرات والخبرات التى يتعين عليهم فهمها باستخدامهم لقدراتهم المعرفية المحدودة. لهذا السبب يجب عليهم أن ينتقوا الأفكار، ويربطوا بينها ويفسروها. ومن الناحية التاريخية، بذل العلماء جهودًا علمية بهدف إقرار

مجموعة واحدة من المعانى وإقرار تفسير واحد للعالم المادى، وكانت للعلم الاجتماعى الوضعى منذ القرن التاسع عشر، ولا يزال ، طموحات مشابهة. إلا أن الكائنات الإنسانية، وخلافًا للأشياء المادية، تصنع تفسيراتها الشخصية لأنفسها ولأوضاعها ولغيرها من البشر، كما أن العلماء الاجتماعيين يصرون، بدورهم، على تفسير تلك التفسيرات. من الأمثلة الواضحة لذلك: المعتقدات الدينية، التى تشتمل على تصوراتها أو رؤاها الخاصة بالكون، بما فيها رؤاها لكل من العالم المادى والعالم الروحى، التى لا يمكن اختزالها إلى حسابات عملية. على المستوى الفردى وعلى مستوى العلاقات التى بين الأشخاص، توجد حاجة ضرورية للمعانى المشتركة للرموز والإشارات، وذلك كما يوضحه جيرتز ***Geertz (1973)*** بمثاله عن" الغمز"، وهو الفعل الذى لا يزيد فى شكله على مجرد القبض الحسى لجفن العين إلا أنه مفعم بدلالة عميقة وفقا لتلك الثقافة (انظر ***Kratochwil ch.5***).

ويهتم العنصر الثالث بالقيمة التى تضفى على أفعال معينة واتجاهات معينة. هنا قد تقوم المقاربات الثقافية بتكملة المقاربات القائمة على مفهوم الاختيار العقلانى ***(Lane and Ersson 2005)*** . فإذا كان التحليل القائم على مفهوم الاختيار العقلانى يسلم بأن من شأن الأفراد أن يعظموا وظيفتهم النافعة الخاصة بهم (أى: يصلون إلى أقصى حد لها)، فإن التحليل الثقافى يساعد فى تفسير ما هى هذه الوظيفة النافعة. فقد يكون السعى لتحقيق الثروة هدفًا، ولكن قليلين من الناس هم الذين يزعمون أن هذا هو الدافع الوحيد للسلوك البشرى، كما أن الثروة نفسها قد تقيم تبعًا لأشكال مختلفة من التفكير. فهى عند البعض توفر مستوى عاليًا من الاستهلاك الشخصى والرفاهية المادية، وهى عند آخرين تمنح المكانة الاجتماعية، وآخرين غيرهم ينظرون إلى الثروة باعتبارها وسيلة للقوة. وتضفى بعض الثقافات نوعًا من الأولوية على الشرف، الذى يفسر بطرق متنوعة. وثمة معايير اجتماعية

تولى أهمية للنزعة الفردية بينما تعطى معايير أخرى مكانة أعلى للمجتمع. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين والكتابات الآخذة بنزعة ما بعد المادية *post-materialism* – تظهر كيف أن أفرادا كثيرين فى المجتمعات الغنية يؤكدون على أهمية القضايا غير المادية، كنوعية الحياة، أو الحرية أو الثقافة ***(Inglehart 1990)***.

لا يدل أى واحد من هذه العناصر الثلاثة على أن المجتمعات متجانسة ومتناغمة تناغمًا تامًا أو أنها لا تتغير على امتداد الزمن. فالثقافات المجتمعية محل خلاف وتعارض على الدوام تقريبا، نظرًا لأن أشكال تقييم السلوك والإنجاز تتطور، ثم إن هذه الصفة نفسها هى التى تؤدى إلى أن تعبر هذه الثقافات عن نفسها بصورة أكثر وضوحًا وصراحة[٥] . فالتأويلات التى يستخدمها الأفراد فى فهم العالم تتغير باستمرار، كما أنهم لا يتشاركون فى الأخذ بها إلا بشكل جزئى. وتعتبر التعريفات التى تحدد عضوية الأفراد فى الجماعات محلاً للتنازع والتعارض عندما تتناول الحدود الخارجية لهذه الجماعات، وهى الحدود التى تتناولها بالدراسة أكثر المؤلفات تشويقا فى موضوع الثقافة، كما أنها الحدود التى تولد فيها الجماعات وفيها تموت. وينتمى الأفراد فى العادة لأكثر من وسط ثقافى واحد، حيث يتلقون (من هذه الأوساط) إشارات متعددة ومتضاربة فى أحيان كثيرة. نادرًا ما تكون المجتمعات المحلية الثقافية منغلقة على نفسها تمامًا، بل تتداخل وتترابط معًا فى مسائل كثيرة. بهذا الشكل يمكن لامرئ أن يكون كاثوليكيا بالديانة، وعضوًا فى ثقافة سياسية فرعية يسارية، وأحد أبناء شعب الباسك (فى مناطق البرانس الغربية فى فرنسا وإسبانيا) وهى صفات ترتبط كلها بالسياسة إلا أنها لا تشير دائما إلى نفس التوجه. إن هذا الشكل من التنازع والتعارض هو الذى يقوم، تحديدًا، بإتاحة الفرصة للتطور والتغير، بحيث يحتوى أى مجتمع، فى داخله، على بذور عملية التحول الخاصة به.

تؤكد المقاربات الفكرية المعنية بالثقافة على أهمية الرموز وأهمية استخداماتها. قد تكون هذه الرموز طقوسًا، أو أعلامًا، أو أسماء، أو أغنيات، وهى الأمور التى تشير إلى الانتماء إلى جماعة ما والدفاع عن حدودها الخارجية وعن مقاصدها المتفق عليها ضمنا. (لذلك يكون) من المجازفة أن يرفض المرء ما ينجم عن هذه الرموز من آراء وميول سياسية يتبناها الأفراد باعتبارها مجرد مجموعة من الرموز، أى مجرد تعلق لا عقلانى بأمور ليست لها قيمة ذاتية لا تنفك عنها. ومع ذلك، فليس المهم هو الرموز بل ما ترمز إليه، وذلك باعتبار أنها نوع من اختزال التأويلات المشتركة، وحدود العضوية، والقيم. ففى الولايات المتحدة يضفى على العلم القومى من المكانة الرفيعة ما يجعل الكونجرس يناقش، بصورة منتظمة، موضوع المطالبة بتعديل دستورى يهدف لحظر انتهاك حرمته. ومن شأن الأمم، فى أحيان كثيرة، أن تكون لها أماكن رمزية ينظر إليها باعتبار أنها تمثل الشعب بأجمعه. تتوافر لكثير من الحركات، بما فيها الحركات العمالية، وللمجتمعات الدينية المحلية وأنصار النزعة القومية، تقاليد موروثة فى مجال القيام بالمسيرات، وبالاحتفالات الجماعية التى يمجدون فيها قيمهم، ويعززون عضوية الجماعة من خلال نشاط مشترك يخلو من القيمة النفعية المباشرة.

وتؤدى الأسطورة دورًا كبيرا، والأسطورة لفظ يساء فهمه فى أحيان كثيرة. والأساطير معتقدات يستقل تأثيرها تمامًا عن صدقها أو زيفها. من المعهود أن تكون للأساطير نواة من الواقع تزخرفها طبقات من التأويل من أجل خلق قصة مشتركة أو تاريخ مشترك للجماعة وهويتها وقيمها. تمثل هذه الأساطير ونشأتها وتناقلها، فى حد ذاتها موضوعا للدراسة. كذلك تمتلك الثقافات ما يخصها من مدونات تاريخية وتقاليد موروثة لا تقتصر على القيام بدور الروايات الموضوعية للماضى، بل تقوم بدور الأدوات التى تضفى الشرعية على التفسير السائد لها، وعلى تعريفات الجماعة ومنظومة قيمها.

الثقافة إذن تشكل فى جوهرها مفهومًا جمعيًا، فهى ملائمة للجماعات الاجتماعية، وتتألف من المعانى والتأويلات المشتركة وتمكننا من تجاوز نطاق ما للعمليات الاجتماعية من تفسيرات لا تزيد على كونها حاصل جمع أفعال الأفراد، أولا تزيد، فى أسوأ الأحوال، عن كونها أحكاما تتعلق بعلم النفس الفردى. من ناحية أخرى، يعد خطأ أن نعتبر الثقافة شيئا متأصلاً فى كيان الشعب ككل، وهو الأمر الذى يصطدم حينئذ بالفرد، وذلك نظرا لأن اتجاه التأثير فى هذه الحالة يسير فى طريق ذى اتجاه واحد. يتلقى هذا المدخل انتقادات، يستحقها، من جانب المتشككين فى التفسيرات الثقافية باعتبار أنه يُشَيِّئ المجتمع المحلى (أو الصغير) (أى: يعتبره شيئا ماديًا) ويزوده بالهوية والإرادة اللتين تخصانه وحده، ويجعل الفرد هو المتلقى السلبى لتأثير المجتمع المحلى. وبدلا من اعتبار الثقافة قوة موضوعية تمارس ضغطها من خارج المجتمع، أو اعتبارها ظاهرة شخصية بحتة موجودة فى خيال الفرد، ينبغى وضعها فى المجال الذى تتآلف فيه الذوات، أعنى به مجال التبادل الاجتماعى وبناء المعانى المشتركة *(Ross 1997)*. فالثقافة تربط المستويين الفردي والجمعى للوعى والفعل عن طريق تنشئة الأفراد اجتماعيا على المعانى المشتركة، وذلك فى نفس الوقت الذى يساعد فيه الأفراد، بدورهم، على إعادة تشكيل الثقافة، فهى ليست منفصلة عن السلوك والبناء الاجتماعى بل هى جزء منهما *(Geertz 1973)* .

إن تحديد مدى إمكان قيام النخب باختراع الثقافة الاجتماعية والثقافة السياسية والتأثير عليهما يمثل سؤالا عسيرا، حيث إنه لا يمكن الإجابة عنه إلا بالبحث الإمبيريقى، إلا أنه يوجد، على الأقل، هامش متاح للعمل السياسى. يضاف إلى ذلك أنه قد توجد أوقات حرجة ومراحل زمنية حاسمة يمكن فيها لمجموعة أخرى من القادة أن تفرض تفسيرها الخاص بها للماضى والحاضر، وتخلق

صورة جديدة لهذا المجتمع. قد يحدث هذا الوضع فى وقت الثورات، أو الأزمة أو التغير الاجتماعى السريع حيث يكون الناس منفتحين لتقبل تواريخ جديدة أو أساطير جديدة لتفسر لهم سبب ما هم فيه من ورطة. مثال ذلك أن الثورة الفرنسية أفسحت الطريق لظهور مذاهب سياسية راديكالية جديدة، وما هى إلا فترة من الزمن حتى احتلت المسرح العام وصاغت أساطير جديدة وهوية جديدة. فى تلك الحالة، لم يتحقق انتصار الأسلوب الجديد للتفكير فى الدولة والأمة إلا بعد مائة سنة أخرى من النضال، إلا أن هذا النضال ساعد، بدوره، فى ترسيخ ثقافة وتراث ينتميان لنظام الحكم الجمهورى، وهو الأمر الذى يؤثر بقوة على الصورة الشخصية أو الذاتية التى يرى الفرنسيون فهيا أنفسهم فى وقتنا الحالى. (كما أن) ألمانيا واليابان، وفى أعقاب صدمة الهزيمة الشاملة، تخلتا عن صورهما الشخصية أو الذاتية المتسمة بالطابع العسكرى من أجل الظهور فى صور شخصية ذات طابع سلمى. وثمة أقطار أخرى تتوفر لها أكثر من صور قومية يمكن للقادة أن يستدعوها تبعا للحاجة.

وأحيانا ما يشار إلى هذه الأمور باعتبارها موروثات قومية، بما يعنى ضمنا وجود نوع من استمرارية الاعتقاد والممارسة على امتداد الزمن. بجانب ذلك، فإن مدى قابلية التحكم فى هذه الاستمرارية أو التلاعب بها أمر يختلف فيه الباحثون. فقد قام هوبسباوم *(1983) Hobsbawm* بالعرض المبسط، والترويج لدى الجمهور، لفكرته المتعلقة باختراع التراث، التى مفادها أن الهويات القومية (التى يرى المؤلف أنها حديثة فى حقيقتها) يمكن تدعيمها بالاحتفاليات والطقوس اللتين توهمان فى ظاهرها أنما قديمة إلا أنها، من الناحية الفعلية، حديثة العهد. وهذه الفكرة محل خلاف وجدال، خاصة فى مسلمتها التى تقول، وعلى النقيض من الاختراعات، فإننا نستطيع اكتشاف واحدة من الحقائق التاريخية الموضوعية. وعلى الرغم من ذلك،

فإن هذا الجدال قام، وفى نطاق دراسة التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى، بإعادة طرح السؤال المتعلق بكيف يتم إنتاج الرموز الثقافية، وكيف تقوم هذه الرموز بتدعيم الهويات والمعتقدات، وكيف تتكيف مع الظروف المتغيرة. إن دراسة التاريخ تشتمل دائما على انتقاء وتأويل مقدمة بذلك سردًا تحليليًا ذا معنى. وهذا أمر كثيرا ما يهمل فى النظريات القائلة، فى مجال العلم الاجتماعى، بمفهوم تبعية الأحداث لمسار تاريخى بعينه، وهى النظريات التى تعرض فيها أحداث الماضى، التى يفترض أن تكون قابلة لأن تعرف ومعروفة، لتؤثر على الحاضر. وأيًا ما كان الأمر، فلو أخذنا التفسير التاريخى (للأحداث) مأخذ الجد، فلابد ألا نكتفى بالنظر إلى الماضى وتأثيره على الحاضر، بل ننظر كذلك إلى الطريقة التى يستخدم بها الماضى، ويفسر فى ضوء الاهتمامات الحالية (التى تشغل الناس). بهذا الشكل، لا تصبح دراسة التاريخ وحدها أمرا مهما، بل تتصف بهذه الأهمية أيضا دراسة التدوين الرسمى للتاريخ والطريقة التى يتغير بها على امتداد الزمن. موجز القول إن مفهوم الثقافة ليس مفهوما بدائيا ولا خاضعا لتلاعب القادة به، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفعل نفسه ***(Delanty 1999)***.

دراسة الثقافة

من الأسباب التى تجعل الكثيرين جدا من العلماء الاجتماعيين يتحاشون مفهوم الثقافة أن التعامل معه إجرائيا يعد أمرًا عسيرًا. ذلك أن من الصعوبة عزل العوامل الثقافية عن المؤثرات الأخرى، كما أن من الأمور التى ينجذب إليها العلماء فيقعون فى إغرائها بصورة متكررة للغاية، أن يقوموا بتفسير الظواهر أو الأحداث مستخدمين أكبر عدد ممكن من العوامل الأخرى، تاركين الثقافة باعتبارها العامل المتبقى لتفسير كل شىء آخر. مع ذلك، فإن الثقافة هى ما يعطى

المعنى للعوامل الأخرى فى التفسير الاجتماعى. مثال ذلك أن العنـــصر ذا القيمــة (أى: العنصر الأهم) فى المكانة الاجتماعية العالية قد يتخذ أشكالا مختلفة جدا فـــى الثقافات المختلفة، كأن يكون الثروة المادية، أو بلوغ مستوى تعليمـــى ممتـــاز، أو الرتبة العالية التى يمنحها الحاكم لفرد ما، أو حيـــازة الأراضــــى. وتعــد الطبقــة الاجتماعية متغيرا حاسما فى السلوك الانتخابى فـــى معظـــم المجتمعـــات، إلا أن دلالاتها تتباين. ففى أحيان كثيرة يتم ربط الطبقة الاجتماعية بالثروة الماديـــة، إلا أن العناصر الأخرى قد تكون حاضرة أيضا، مع وجود تباين من مجتمـــع لآخـــر، تكون عناصر مثل اللهجة، والسلوك، والنسب العائلى، وملكية الأراضى والمكانـــة التعليمية والمكانة المهنية فى موقع الصدارة. قد يكون من المتاح أن يستغل مفهـــوم الأمة استغلالا سياسيا، إلا أن معنى القومية، والمبنى على كلمة ***nation***، يختلـــف من حالة لأخرى، حيث يجرى ربطـــه، وبـــصور متعـــددة مختلفـــة، بالعـــدوان، والعنصرية، والتسامح، والديمقراطية، والديكتاتورية. وحتـــى إذا كنـــا لا نـــستطيع عزل الثقافة عن العوامل الأخرى، فينبغى علينا كذلك أن نتفادى الخطـــأ المـــضاد، وهو خطأ معالجة الثقافة باعتبارها وسيلة شمولية تحاول تفسير كل شىء ولا تنجح فى تفسير أى شىء. هذا الوضع ليس مبررا للتخلى عن هذا المفهوم، بل هو دعوة لمعالجته بالحرص فحسب.

وثمة صعوبة أخرى تتمثل فى (تحديد) وحدة التحليل. فإن كانت الثقافة فـــى جوهرها مفهوما اجتماعيا أو مفهوما قائما على مفهوم ذات البين، فإنه يتوجب علينا – إذن – أن نميز الجماعة ونميز أعضاءها. ولقد وجدت فى الماضى نزعة لتمييز الثقافة تبعا للدول القومية. ومع ذلك، فإن هذه النزعة لا تعـــدو أن تكـــون تـــشييئا لوحدة اجتماعية واحدة، وهى فى حد ذاتها حصيلة سياسات القوة، كما أنها كثيرا ما تكون محل خصومة من الحركات التى تؤكد على أهمية الوحـــدات الأخـــرى ذات

الصلة، والمتعلقة بالهويات، والانتماء، والقيم المشتركة. وكما حدث، تماما، في الماضي عندما وضع العلماء تعميمات متعسفة عن الشخصية القومية وتنافراتها، فإنه تضع في وقتنا الحالي تعميمات مفرطة للغاية عن الظواهر الكوكبية أو العولمية. ولعل أسوأ الأحكام التعميمية سمعة يتمثل في نظرية صامول هنتنجتون *Samuel Huntington(1996)* عن صدام الحضارات، التي مفادها أن مجموعة جديدة من التخوم أو الحدود الجغرافية السياسية تواصل الحلول محل التقسيمات القديمة في سياسة العالم. تقوم هذه النظرية بإطلاق الأحكام التعميمية المتعلقة بالوحدات التي هي شديدة الاختلاف في ذاتها، وتهوّن من شأن أوجه الاشتراك أو المشاعيات التي تتصف بها الأبعاد الأخرى للثقافة والأمور السياسية. كما أنه من السهل التلاعب بهذه النظرية. وبهذا الشكل (من التلاعب) يقوم هنتنجتون في عمله السابق بإدراج المكسيك وأمريكا الجنوبية في الدائرة المسيحية أو الغربية، بينما يخترع، في عمله اللاحق *(Huntington 2004)* حدا جغرافيا حضاريا جديدًا بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية[٦].

لابد أن تعتمد الوحدة الملائمة للتحليل على سؤال البحث أو قضيته المحورية، بحيث إنه إن كنا، مثلا، مهتمين بالثقافة الطبقية، فسوف تنظر إلى الطبقات الاجتماعية. ومع ذلك فإن تقرير مدى (انتشار) الثقافات أمر إشكالي على الدوام، وذلك نظرا لأنه كثيرا ما تكون للثقافات حدود جغرافية مختلف عليها أو يخبو ظهورها بالتدريج إلى أن تتلاشى داخل ثقافات أخرى. وتركز إحدى المقاربات على نواة الطبقة، أي هؤلاء الأفراد المحاطين، وعلى نحو شديد الوضوح، بثقافة ما، والذين يمكن التسليم بحيازتهم لسماتها المميزة لها إلى الحد الأقصى. وثمة مدخل آخر ينظر إلى الحدود الجغرافية، حيث يعبر الأفراد (المقيمون في هذه الأماكن) عن معاييرهم الثقافية بأقصى درجات الصراحة

والوضوح فى مواجهة المعايير الثقافية المتبعة فى الأمـــاكن المجـــاورة. إن مـــن الأمور المدعمة بالوثائق إلى حد بعيد، مثلا، أن القادة ذوى النزعة القومية كثيـــرا ما يأتون من الأماكن القريبة من الحدود الجغرافيـــة للجماعـــة محـــل البحـــث، أو يكونون قد سبق لهم أن عايشوا فترات زمنية من النفى (أى: الإبعاد عن الـــوطن) داخل ثقافات أخرى.

وثمة طرق بحثية عديدة لاستكشاف المعتقدات، والهويات، والقيم المشتركة، تعتمد هذه الطرق على (١) كيف نتمثل مفهوم الثقافة فى أذهاننا، (٢) والـــروابط الكبرى أو الصغرى، (٣) وما إذا كان الغالب علينا أننا موجهون إلى علم اجتماعى يسعى لتفسير الأسباب أم يسعى لفهم الواقع (انظـــر ***della Porta and Keating ch,2***). وأشد أدوات البحث وضوحا المسح الاجتماعى. من المعهود فى المـــسح أنـــه (١) يتمثل الثقافة باعتبارها معتقدات واتجاهات، (٢) ويحدد موضوعها على المـــستوى الفردى، (٣) ويرتكز على المنطق الإمبيريقى للسبب والتفـــسير، مـــع اعتبـــار أن الثقافة هى المتغير المستقل ***(Lane and Ersson 2005)*** . وهكذا، تطرح علـــى الأفـــراد أسئلة تتعلق بهويتهم الخاصة، وقيمهم، وثقتهم بغيرهم من الناس عموما وبالجماعة الأخرى خصوصا. هذا هو أساس البحث الذى يدرس الثقافة المدنية، التـــى أشـــرنا إليها من قبل، وأساس العمل الذى قدمه الباحث إنجلهارت ***Inglehart (1998)*** عـــن نزعة ما بعد المادية. قامت هذه المسوح الاجتماعية بكشف الغطاء عن معلومـــات مفيدة للغاية بشأن القيم والتوجهات واستمرارها وتغيرها، وسلطت المسوح الـــضوء على أهمية الأفكار والتنشئة الاجتماعية كمقابل للمـــصالح، فـــى تـــشكيل الفعـــل الاجتماعى والسياسى، وأيا ما كان الأمر، فإن المـــشكلة الرئيـــسية فـــى اســـتخدام المسوح الاجتماعية تتمثل فى صعوبة صياغة الاستنتاجات المـــستمدة مـــن أحـــد مستويات التحليل وتطبيقها على مستوى آخر ***(Seligson 2002)*** . فـــأدوات المـــسح

توجه للأفراد، الذين سبق انتزاعهم من سياقهم الاجتماعى، وبعد ذلك يتم تعميمها بتطبيقها على مستوى المجتمع. ومع ذلك، فإن الثقافة، وكما لاحظنا، تعد فى جوهرها مفهوما قائما على تآلف الذوات، أى إنها معنية بالعلاقات التى بين الأفراد الموجودين فى مواقف معينة. فالثقافة المجتمعية أكبر من حاصل جمع اتجاهات الأفراد المتعلقة بالقضايا، كما أنه يجرى تناقل هذه الثقافة وإعادة خلقها فى التفاعل الاجتماعى الذى يحدث داخل سياقات محددة.

ليست هذه مراوغة فنية، نظرا لأننا قد نتحصل على نتائج مختلفة إن نظرنا إلى الثقافة على المستوى الخاص بالوحدات الصغرى أو المستوى الخاص بالوحدات الكبرى. مثال ذلك أن الدراسات أظهرت أن القيم السياسية عبر أوربا قد أبدت علامات بارزة تدل على التقارب (أى الميل للالتقاء) *(Chauvel 1995)*، إلا أن الاختلافات المحلية والإقليمية فى السلوك السياسى، وعلى العكس من ذلك، زادت بسبب قدرة الأحزاب على توليف المواقف السياسية بطرق مختلفة وعلى تعزيز العلاقات الثقافية المحلية والتاريخية. وقد سعت بعض المسوح الاجتماعية لسبر أغوار هذه الجزئية عن طريق مقارنة الاتجاهات التى على المستوى الفردى بما للمستجيبين من وجهات نظر تتعلق بجماعتهم الثقافية ككل. فأبناء شعب كاتلونيا (شمال شرق إسبانيا) ينظرون إلى أنفسهم، كأفراد، باعتبار أنهم يراعون التقاليد ويلتزمون بالتوجيهات التى تربطهم بأسرهم، إلا أنهم عندما سئلوا عن صورة كاتلونيا التى فى أذهانهم أكدوا على ما يتصف به إقليمهم من صفات معروفة ومستعلنة عند الناس، كصفة النزعة التجارية وريادة الأعمال والنزعة الحداثية *(Keating , Loughlin and Deschouwer 2003)*. وقامت بحوث أخرى باستكشاف الاختلافات القائمة بين المواقف الفردية من جهة، والصور الذهنية الجامدة المرتكزة على وجهة نظر المجتمع الصغير الذى ينتمى إليه الفرد، أو وجهة نظر

مجتمع صغير آخر، كوحدة كاملة، من جهة أخـرى *(Sangrador Garcia 1996)* . بجانب ذلك تثبت هذه البحوث أن الصورة الذهنية الجمعية للجماعة ليست مجـرد حاصل جمع الاتجاهات الفردية بل لابد من تقديرها على المستوى الكبير أيضا.

أما المدخل الثـانى فهـى المـدخل الإثنولـوجى، حيـث يغمـر الباحـث نفسه داخل المجتمع ليستوعب المعانى التى يـضفيها الفـاعلون علـى سـلوكهم (انظر *Bray ch.15*). استخدم هذا المدخل مرتبطا بالأنثروبولوجيـا، وبـصورة متزايدة، في دراسة الأبنية الاجتماعية والسياسية الحديثة. وهو يرتكز على الفكـرة التى مفادها أن الثقافة: (١) يتعين تعريفها بمعناهـا الأوسـع باعتبارهـا الهويـة، والتأويل، والقيم (انظر أعلاه)، (٢) وأنها ذات طابع قائم على تآلف الـذوات (ذات البين)، وأنها (٣) مفتوحة للتفسير أكثر من كونها قابلة للاستفادة بها فـى التفـسير العلي. لم تبدأ دراسة آبليه *Abeles* للسياسة في إقليم برجندى (بفرنسا) انطلاقا مـن مؤسسات الدولة ونظام الحكم المحلى، بل انطلاق من سلوك الأفـراد ومـنطقهم. أكدت نتائج هذا الباحث قدرا كبيرا من الكتابات السابقة للعلم السياسى فـى مجـال شبكات القوة المركزية – المحلية فى فرنسا، إلا أنها قدمت رؤيـة ثاقبـة جديـدة لمفهوم " الصيت" *Notoriete* ، وهو شكل للمكانة الاجتماعيـة والـسياسية التـى يصوغها الأفراد بالتدريج، ويستخدمونها في مراكمة النفوذ عبر مجالات مختلفة.

يتيح لنا استشكاف الثقافة بهذه الطريقة أن نفهمها بوصفها سلسلة من الـنظم المرجعية، وهو الأمر الذى يستخدمه الفاعلون في تشييد أنساق الفعل أو سياسـاته. ليس معنى هذا أن الفاعلين يستطيعون ببساطة أن يخترعوا مرجعيات ثقافية جديدة أو يطوعوا أى مرجعية لأى غرض، بل إنهم بإمكانهم تكييف الرموز والـذكريات والمعايير المشتركة لتحقيق أغراض مختلفة. يتيح لنا هذا التصور تنـاولا جديـدا للمشكلة التى طرحتها دراسات الثقافة والتنمية، بدءا من ألموند *Almond* وفرنـا

Verna وانتهاء ببوتنام *Putnam*، التى نبعت بصورة منطقية مباشـرة بـدءا مـن الثقافة (المتغير المستقل) وانتهاء بالتنمية (المتغير التابع). كمـا أن هـذا التـصور يساعد، ومن خلال التركيز على الفاعلين ومبادراتهم، على تفادى حتمية التسليم بأن المجتمعات ذات الثقافة الطالحة محكوم عليها بالإخفاق. توفر دراسة التنمية والتغير فى المجتمعات المحلية والقومية صورا إيضاحية كثيرة. ففى الأماكن (أى الـبلاد) التى تعمل بطريقة رديئة، كثيرا ما يلجأ الفاعلون إلى الصور الذهنية الثقافية الثابتة كالنزعة التقليدية (فى اتباع الموروثات)، والنزعة الجمعية، وافتقـاد روح ريـادة الأعمال، أو إلى نزعة للسلوك التآمرى بواسطة الجماعات الاجتماعيـة. يتـوافر للمجتمعات الناجحة من الحكايات المتعلقة بالهوية المشتركة، والتماسـك الثقـافى، ورأس المال الاجتماعى والتعاون ما تهنئ به أنفـسها ***(Keating , loughlin and Deschouwer 2003)***. اللافت للنظر أن العناصر التى تتكون منها هـذه الحكايـات هى نفسها فى كثير جدا من الأحيان، باستثناء أنه يضفى عليها تفسيرًا إيجابيًـا أو تفسيرًا سلبيًا. (شاهد ذلك أنه) منذ تسعينيات القرن العشرين، أفلحت أيرلنـدا فـى تغيير شكل صورتها فى الأذهان، وذلك جنبا إلى جنب تغيير صـورة اقتـصادها، بحيث انتقلت الموسيقى التقليدية، بل حتى الحانة الأيرلندية، مـن كونهـا رمـوزًا للتخلف العتيق الطراز إلى قمة النزعة الكوزموبوليتانية ما بعـد الحديثـة (حيـث ينتسب الفرد للعالم كله ويتحرر من الخلافات والمنازعات القوميـة والمحليـة). لا ريب أنه وجدت عناصر للصدق فى كلتا الصورتين، إلا أن واحدة منهمـا نجحـت فى إخضاع المجال العام وفى إرساء قاعدة لحكاية مشتركة عن هذا المجتمع. وفى وقتنا الحاضر يحتدم الخلاف حول تراث ومضامين المسيحية والإسلام فى المواقف السياسية الحديثة، مع وجود تيارات متعددة داخل كلا الدينين، وذلـك حـال كـون انفراد كل دين منهما بنظمه المرجعية التاريخية الخاصة بـه، وبإمكـان أصـحاب النزعات المحافظة وأصحاب نزعات التحديث أن يعثروا علـى مـادتهم العلميـة

ومبررهم فى التراث. كما برهنت النزعة القومية على أنها قوة أكثر مرونة مما كان يتوقعه كثير من الحداثيين، ليس لأن الناس لديها هويات قومية متأصلة فى ذواتها، بل لأن النزعة القومية توفر مجموعة قوية من الرموز لإعادة تعريف المجتمعات المحلية السياسية وترتيبها، حيث يرغب رواد الأعمال السياسيون فى العمل بهذه الطريقة وحيث تكون الظروف مواتية.

يكشف هذا الوضع عن الحاجة إلى الفحص العميق والمعرفة العميقة بالثقافة من أجل إظهار كيف يتم توليد هذه الحكايات وكيف يعاد إنتاجها، بهذه الطريقة يمكننا تجاوز العرض الوصفى للمعتقدات والاتجاه نحو تفسير منطق الفعل الجمعى والفعل الفردى فى المجتمع أو الدولة محل البحث، هذا إن لم نتجه نحو المنطق السببى الصارم (لهذين الفعلين) الذى يشترطه العلم الاجتماعى الوضعى. أما المقاربات الواعدة فى فهم هذه القضايا، وبصورة أفضل من سائر المقاربات، فتتمثل فى مقارنة الحالات، التى يمكن فيها عقد المقارنة المباشرة بين تركيبات المعنى وخلق أنساق المعتقدات بهدف استكشاف أنماط التشابه وأنماط الاختلاف (بين الحالات المدروسة).

الجمع بين المقاربة الثقافية والمقاربات الأخرى

الثقافة ليست سردية عامة، أى ليست تفسيرا شاملا للسلوك الاجتماعى والسياسى، وقد فهمت الثقافة، بمعناها الضيق، على أنها متغير مستقل يحكم النتائج. وبمعناها الأوسع، تعد الثقافة وسيطا، أى وسيلة للاتصال ورابطة بين العوامل الأخرى. لهذا السبب، يمكن الجمع بينها وبين التحليل المؤسساتى، والواقع أن الصورة السوسيولوجية للنزعة المؤسساتية الجديدة، كما سبق طرحها، تقترب جدا من التفسير الثقافى، وهى (أى: الثقافة) ليست متعارضة مع أشكال الاختيار

الرشيد، حيث تستخدم الثقافة لتفسير كيف تشكل تفضيلات النـــاس ودوافعهــم فـــي المقام الأول[٧]. والواقع أن بعض الباحثين يذهبون إلـــى أن بالإمكـــان أن يكـــون التفسير الثقافي والتفسير القائم على الاختيار العقلانى متوافقين عند مستوى أعمق، وذلك لأن بالإمكان أن ينظر إلى المعـــايير الثقافيـــة باعتبـــار أنهـــا ردود أفعـــال لمشكلات الفعل الجمعى يتعلمها الأفراد تاريخيا (أى عبـــر الأجيـــال المتلاحقـــة) (*Kiser and Bauldry 2005*). يستطيع مفهوم التراث، أيضا، أن يبث الـــروح فـــى التفسيرات التاريخية (وأن يشكل تتمة للنزعة المؤسساتية التاريخية) عـــن طريـــق إظهاره للطريقة التى يتم بها تناقل المعتقدات، وتحديثها وإعادة اختراعهـــا بمـــرور الزمن. بالعودة إلى فيبر ***Weber***، يمكننا استشكاف الطريقة التى بمقتضاها يمكـــن للقيم الثقافية وللأبنية المؤسساتية أن تتفاعل مع بعضها، وأن يعزز بعضها بعـــضا، وذلك من دون أن يكون أى واحد منها عنصرا حاسما مستقلا عن غيره فى التأثير (*Lichbach 1997*). يمكننا الظفر بالرؤية الأعمق لأغوار التعقد الذى تتصف بـــه الثقافة من خلال استخدام ثلاث أدوات بحث، ومن خلال الجمع بين طرق البحـــث المختلفة (*Ross 1997*) . بهذا الشكل يمكن للمسوح الاجتماعية أن تخبرنا بقدر كبير من المعلومات عن الاتجاهات الشائعة بين النـــاس، بينمـــا يمكـــن للأعمـــال (أى: المؤلفات والكتابات) الإثنوجرافية أن تكـــون مطلوبـــة لاستـــشكاف معنـــى تلـــك الاتجاهات، لذلك، يؤول أمر الدخول فى مجادلات حول (مدى) أهمية المؤســـسات، فى مقابل الثقافة، فى تشكيل السلوك الاجتماعى، نقول: يؤول أمر هذا الجدال إلـــى أن يكون شبيها بالجدال الذى ثار قبل ذلك بين الطبيعة (متمثلة فى عوامل التـــأثير الوراثية) والتربية (متمثلة فى البيئة) فى تفسير سلوك الأفراد. والآن، وبعد ما سبق حدوثه من انقسام العلماء انقساما رهيبا على هاتين الـــرؤيتين المتنافـــستين، يميـــل العلماء إلى الرؤية التى تذهب إلى أن هذين العاملين (أى: الطبيعة والتربية) ليـــستا متغيرين مستقلين منفصلين، بل هما فى تفاعل متواصل.

الهوامش

(١) وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر أقل المجتمعات الغربية تطبيقا للعلمانية.

(٢) يكتب الباحث هيريتييه *Heritier* (الفصل الرابع) عن التفسيرات المؤسساتية القائمة على المعايير الاجتماعية.

(٣) للاطلاع على مجموعة شاملة من المقالات النقدية، انظر الطبعة الخاصة من مجلة "السياسة والمجتمع" *Politics and society* – المجلد ٢٤– العدد (١) (١٩٩٦).

(٤) هذا على الرغم من أن الباحثين المتعصبين للعنصرية غيروا – في وقتنا الحالي – منطقهم الذي كانوا يرتكزون عليه، حيث يدعون، مخادعين، أنهم لا يعترضون على الجماعات الأخرى بسبب الوضع الذي هي عليه بل بسبب ثقافتها.

(٥) يوجد مثال جيد قدمه الباحثون جينر *Giner* ، وفلاكور *Flaquer* ، وبوسكوت *Busquet* وآخرون (١٩٩٦) الذين يبينون كيف أن العناصر المتصارعة داخل الثقافة القطالونية آخذة في تشكيل الوحدة الكاملة لهذه الثقافة.

(٦) بجانب ذلك، توجد أجندة معيارية لا يقتصر شأن هذا الكتاب علي كونه عرضا للاختلافات الثقافية، بل هو دعوة للتجانس الثقافي داخل الدولة: "أعتقد أن بإمكان أمريكا أن تفعل ذلك وأنه ينبغي على الأمريكيين أن يلتزموا، من جديد، بالثقافة، والتقاليد، والقيم الأنجلو – بروتستانتية" *(Huntington 2004: vii)* .

(٧) وذلك ما دمنا أننا لا نسلم بأن الدوافع لا يعتد بها (أي: لا تدخل في الحسبان) إلا إذا كانت متوافقة مع المنطق السببي الصحيح *(Ross 1997)* . يمكن القول بأن الأفراد يقدمون القرابين للآلهة لينعموا بطقس أفضل، يمكن لهذا القول إنه يكون تفسيرا وجيها للدافعية، ولكن من المتعذر أن يكون جزءا من سلسلة كاملة من حلقات التفسير العلمي.

الفصل السابع

النزعة المؤسساتية التاريخية(*)

سفين إستينمو

ليست النزعة المؤسساتية التاريخية نظرية معينة ولا هي طريقة بحث خاصة. إن أفضل فهم لها أن ينظر إليها باعتبارها مدخلاً (أو مقاربة) لدراسة السياسة والتغير الاجتماعي. يتميز هذا المدخل عن غيره من مداخل العلم الاجتماعي باهتمامه بالمسائل الإمبيريقية للحياة الفعلية أو العالم الواقعي، وبالتوجه التاريخي، والاهتمام بالطرق التي تتبعها المؤسسات في بناء وتشكيل السلوك والنتائج. وعلى الرغم من أن مصطلح "النزعة المؤسساتية التاريخية" لم يظهر حتى أوائل تسعينيات القرن العشرين(1)، فإنه أبعد عن أن تكون جديدة، فمن شأن كثير من الدراسات السياسية ذات الإمتاع البالغ والأهمية القصوى – بدءًا من العمل الممتاز لكارل بولانى ***Karl Polanyi*** بعنوان " التحولات الكبيرة" ***Great Transformations*** – إلى كتاب تدا سكوكبول ***Theda Skocpol*** بعنوان "الدول والثورات الاجتماعية" ***States and Social Revolutions*** وكتاب فيليب شميتر

(*) يمثل هذا الفصل ثمرة سلسلة من المحادثات مع إلن إيمرجت ***Ellen Immergut*** وبو روثستاين ***Bo Rothstein*** . توجد مساهماتهما على امتداد هذا النص، رغم أن جميع الأخطاء الواردة فيه هى أخطائى أنا. أود كذلك أن أشكر جون كامبل ***John Campbell*** وكارل داهلستروم ***Carl Dahlstrom***، وبيتر ماير ***Peter Mair***، ومارك ثاتشر ***Mark Thatcher***، وكاثلين ثلن ***Kathleen Thelen*** لما أبدوه من تعليقات دالة على عمق البصيرة وفى غاية الفائدة وهم يطالعون المسودة الأولى لهذا الفصل. (المؤلف)

بعنوان " ألا يزال قرنا للنزعة المؤسسية ؟" ***Philippe Schmitter*** ***Still a Century of Corporatism?***. نقول: من شأن هذه الدراسات أن تصنف بوضوح باعتبارها ذات نزعة مؤسساتية تاريخية لو أنها كتبت في وقتنا الحاضر (٢).

إن أفضل طريقة لتفسير النزعة المؤسساتية التاريخية أن يوضع هذا المدخل فى سياق تاريخى ومقارن، بحيث يظهر أين نشأ وإلى أى مدى يختلف عن المداخل الأخرى فى العلوم الاجتماعية. موجز القول، إنه فيما يلى عرض للنزعة المؤسساتية التاريخية من وجهة نظر نفس النزعة. يختتم هذا الفصل بمناقشة لما فى هذا المدخل من مضامين مطلوبة لفهمنا للعلم السياسى والاجتماعى باعتباره "علما".

الأصول الأولى

النظرية المؤسساتية قديمة قدم دراسة السياسة. فمنذ زمن بعيد تفطن أفلاطون وأرسطو، ومن بعده لوك ***Locke*** وهوبز ***Hobbes*** وجيمس ماديسون ***James Madison***، إلى أهمية المؤسسات السياسية فى بناء السلوك السياسى. فكتاب "الجمهورية" لأفلاطون مقارنة للأشكال المختلفة لنظام الحكم يحاول فيها فهم الطريقة التى تتبعها المؤسسات فى تشكيل السلوك السياسى. ويواصل كتاب "السياسة" لأرسطو دراسة المؤسسات السياسية: وقد أمعن النظر بصفة خاصة فى الأبنية المؤسساتية لأنه كان يعتقد أنها تشكل الدوافع السياسية والقيم والمعيارية. وعلى الرغم أنه من النادر أن يعترف بقدر منشئى الجمهورية الأمريكية باعتبارهم المنظرين السياسيين لها، وهى الصفة التى كانوا يتصفون بها يقينا، فإنهم كانوا مهتمين تماما بنفس هذه المجموعة من المسائل. فالمقال الذى كتبه ماديسون ***Madison*** بعنوان "علم السياسة" ***Science of Politics*** عبارة عن دراسة للطريقة التى بها تقوم التدابير المؤسساتية المختلفة بتشجيع أو تنشيط الأنماط المختلفة لفعل السياسى.

نظرا لأن العلوم الاجتماعية بدأت في الظهور باعتبارها تخصصا أكاديميا حديثا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد كان لهذه الموروثات الكلاسيكية (بدءا من أعمال أفلاطون حتى كتابات مؤسسي الجمهورية الأمريكية) تأثير عظيم عليها *(Almond 1996)* . إذ كان دارسو السياسة في كل من أوربا والولايات المتحدة مشغولين بصفة خاصة بالعلاقة بين تصميم الدستور والسلوك السياسي (بل السلوك الأخلاقي). والحقيقة أن القدر الأكبر مما يمكن أن يسمى علما سياسيا مبكرا كان يدور حول كيفية تصميم الدساتير المثالية. كانت هذه الحقبة الزمنية حقبة انقلاب سياسي واجتماعي هائل عندما بلغ الأمر بالعلماء أحيانا إلى أن يدعوا لوضع خطط المؤسسات التي يمكنها المساعدة في بناء مجتمعات أفضل. ربما كانت أشهر حالة لذلك (وأسوأ كارثة أيضا) هي جمهورية فايمر الألمانية. فبعد هزيمة القيصر (حاكم ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى التي انتهت في شهر ١١/١٩١٨)، حاول مهندسو الدساتير تصميم ما كانوا يعتقدون أنها أكمل دولة ديمقراطية في العالم. وفرت هذه المناسبة التاريخية فرصة تكاد تكون فريدة لتطبيق "العلم السياسي" على الحياة الواقعية. فقد ساد اعتقاد راسخ بأن الجمهورية الألمانية الجديدة ستكون دولة ديمقراطية نموذجية تحاكيها الدول الأخرى. ولسوء الحظ، لم تجر الأمور تماما بتلك الطريقة.

أدى إخفاق ديمقراطية فايمر إلى زيادة الاستياء من التحليل ذي النزعة المؤسساتية. تنامى هذا الاستياء حتى صار نزعة شكية -هذا إن لم يصر عداءً- في السنوات التي سبقت الحرب "العالمية الثانية". وبينما كان بإمكان المرء، فيما قبل هذه الحرب، أن يتخيل أنه من الممكن بناء الديمقراطية باستخدام المؤسسات المناسبة، فقد أصبح من المستحيل، بعد أن اجتزنا منتصف ذلك القرن، تأييد هذا

الزعم. فعندما تفككت الإمبراطوريات الأوربية الكبيرة، حاولت كثيـرا أن تتـرك وراءها ما كانت تراه أفضل الممارسات والمؤسسات في مستعمراتها السابقة. ومع ذلك، فإن مما يؤسف له أن المؤسسات الديمقراطية المحكمة التصميم انحدرت إلـى الديكتاتورية، والحكم المطلق بل إلى الفوضى، وذلك على امتداد العالم النامي كله. ومهما كانت أنواع المؤسسات التي أنشئت، فإنها أخفقت كلها فعلا في إنتاج أنـواع السلوك السياسي اللازمة لكي يقوم المجتمع الديمقراطي بوظيفته(٣).

آل أمر العلماء الاجتماعيين، وبصورة آخذة في التزايد، إلى الإيمـان بـأن المؤسسات، في معظم الأحوال، هي الأوعية التي تحدث فيها المناورات الـسياسية، والشيء المهم هو ما يملأ هذه الأوعية. وبإدخال هذا الفهم في الحسبان، فإن كـلاً من أقسام العلم السياسي وأقسام علم الاجتماع (بالجامعات) تحركت فـي تـوجهين متمايزين. فمن ناحية، اعتقد الكثيرون أن العلم الاجتماعي، لكي يكون علما، يلزمه أن يكون أكثر نظريا، في نفس الوقت، اعتقد آخرون أنه ينبغـي تقـسيم دراسـة السياسة والمجتمع إلى متغيرات جزئية يمكن قياسها، وفحصها، وتحليلها بـصورة مستقلة (أي: بعزل كل متغير من المتغيرات الأخرى). في هذه العملية، يغلـب أن تسقط المؤسسات بعيدا عن التحليل المذكور.

من الأهمية أن نتذكر أن العلم الاجتماعي كان ينمو داخل سـياق سياسـي وتاريخي أوسع نطاقا. ففي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانـت العلـوم الطبيعية أو الفيزيقية تتقدم بسرعة، ولم يكن يوجد أي قدر صغير من "الغيرة مـن الفيزياء" لدى العلوم الاجتماعية(٤). وإذا أخذنا هذه القضية مأخذ الجـد، فقـد سـاد الظن أحيانا بأنه لا بد أن يكون العلم الاجتماعي علما "حقيقيا". حيث كان كثير مـن الباحثين يؤمنون بأن العلم "الحقيقي" يجب أن يتبع منهج البحث العلمـي. وذهـب هؤلاء الباحثون الإصلاحيون إلى أنه كي يتعين أن يكون العلم الاجتماعي علما، فلا

بـ له، أيضا، أن يصوغ نظريات تنبؤية تكون قابلة للتفنيد وقابلة للاختبار. يستشهد الباحث مارك بليث ***Mark Blyth*** بمـا كتبـه الباحـث كـارل لونـشتاين ***Karl Lowenstein*** ، الذى كان يكتب فى "المجلة الأمريكية للعلم الاجتماعى" فـى سـنة ١٩٤٤، حيث قال :" لكي يتغلب علم السياسة المقـارن علـى أخطـاء الماضـى، سيكون لزاما عليه أن يتحول إلى "أداة واعيـة للهندسـة الاجتماعيـة" لأن لهـذا التخصص العلمى مهمة يتعين عليه استيفاؤها فى تبليغ خبرتنا للأمم الأخرى، وفى دمج مؤسساتها، بأسلوب علمى، داخل نمط عالمى من أنماط نظام الحكم"، كما ورد فى بليث ***(Blyth 2006 :493)***.

ومع ذلك، فإن مشكلات الفقر، واللا مساواة، والظلم، والحرب، والتخلف لها نفس الأهمية التى لأى شيء يدرسه العلماء "الحقيقيون". أما ما يفعله العلماء، وفـق هذه الرؤية الساذجة، فهو أن يحللوا الجزء الذى يخصهم من العـالم الفيزيقـى، ويطرحوا فرضيات تتعلق بالطريقة التى تعمل وفقا لهـا بعـض المقومـات (أى: العناصر أو الأجزاء)، ويختبروا هذه الفرضيات بإجراء التجارب المتكررة. فى هذا العرض للعلم الحقيقى، يتبع العلماء منهج بحث يشرحون فيه ظاهرة معقدة فيردونها إلى أجزائها التى تتكون منها، ويحللون هذه الأجزاء تحليلا يفصلون فيه كل جـزء عن الأجزاء الأخرى وبأسلوب يجعلها مستقلة عن بعضها (فلا تتـأثر ببعـضها). ويهدف العلماء هنا إلى تحليل وفهم الوحدات والعمليـات الأساسـية لأبعـد حـد، واكتشاف القوانين التى تحكمها. فالمبدأ الرئيسى للفيلسوف ديكارت هو أن العالم – وكل شيء فيه – محكوم بقوانين أساسية. وعندما نستطيع أن نفهم تلـك القـوانين، فإننا نستطيع فهم حقيقة العالم الذى نعيش فيه، ونستطيع فى النهاية أن نتحكم فيـه. ظل هذا المبدأ الفكرى المتعلق بالعلم فى موقع الصدارة ابتداءً من ملاحظة نيـوتن ***Newton*** الأولى لسقوط تفاحة ما، إلى ما هو أكثر من ذلك أساسية مثل المفهـوم /

أو الاستنتاجات أو التصورات المتعلقة بقوى الجاذبية، ثم إلى فهم أشـد عموميـة لطريقة وسبب دوران الأرض حول الشمس، وانتهاءً بالقدرة على إرسال المركبات إلى الفضاء الخارجي والسير على سطح القمر.

وفى محاولة الرواد الأوائل للعلم الاجتماعى لأن يكونوا أكثر علمية (خاصة فى أمريكا، مع الإغراء المتمثل فى التمويل الذى تقدمه المؤسسات "كمؤسسة العلـم الاجتماعى مثلاً")، انصرفوا عن التحليل التـاريخى و"الوصـف المكثـف" ***thick description***. فى أول الأمر، ظهرت الحاجة الملحة الظاهرة لأن يكون الرواد أكثر دقة والتزامًا بالطابع الكمى. فقد كان كثير من الكتاب يرون أن قدرا كبيرا للغايـة من المؤلفات أو الأعمال السابقة كانت مجرد أعمال تاريخيـة أو أعمـال حافلـة بالوصف المكثف. ربما كان التاريخ شيقا، إلا أنه لم يكن متلائما مع الافتراضـات التى يسهل اختبارها وتفنيدها. إذ إنه لم يكن علما [٥]. وكـان لزامـا علـى العلـم الاجتماعى، أى التفكير الآخذ بمفاهيم المدرسة الـسلوكية، أن ينتقـل بعيـدا عـن التفاصيل وأن يعالج الحالات باعتبارها مجموعات من القيم بناء علـى المتغيـرات (أى: بناء على العوامل المؤثرة على تلك الحالات). وكان من الأهمية بمكان أيضا أن يقيد العلم الاجتماعى نفسه بالعوامل التى يمكن قياسها، وحسابها ثـم مقارنتهـا وتحليلها. كان معنى ذلك أن من الواجب علينا أن ندرس "أشـكال الـسلوك" التـى تكون قابلة للقياس (كالوضع الاجتماعى أو الاقتصادى، أو الاتجاهات أو الأصوات الانتخابية) لا أن ندرس "المؤسسات" ***Institutions***، التى هى، بمقتضى تعريفهـا تقريبا، منفردة. من المؤكد أن العلم الاجتماعى كان "فى تلك المرحلة"، وكما اتفـق على ذلك السلوكيون، علما قاصرا لم يبلغ سن الرشد. فقد كانـت نماذجـه فجـة، وطرق بحثه غير مصقولة، وبياناته ناقصة بشكل يثير الشفقة، إلا أن كل ذلك كـان ينطبق فيما مضى على الفيزياء والكيمياء أيضا.

حاج العالم السياسى الجديد بأنه من المؤكد أن العالم الإنسانى تحكمه قوانين السلوك والفعل، كالعالم المادى تماما. وإن كان الأمر كـذلك، فـإن عمـل العـالم الاجتماعى يتمثل فى اكتشاف تلك القوانين الأساسية من أجل أن نستطيع، أيـضا، أن نتنبأ، ونتحكم، فى نهاية الأمر، فى العالم الذى نعيش فيه، بل نـشكله بـصورة إيجابية. تعتبر الأسئلة التى منها مثلا: لماذا تستفيد بعض الأقطار، أو يستفيد بعض الأفراد، من المستويات المرتفعة من الديمقراطية، والتنمية بينمـا تغـوص أقطـار أخرى، أو أفراد آخرون، فى مستنقع الـدوائر الـشريرة للفقـر، والديكتاتوريـة، والعنف؟ نقول: تعتبر هذه الأسئلة أسئلة بارزة ومعقدة. ولكن حين نفكك عمليـات السياسة وآلياتها، تماما كما يفكك عالم الكيمياء الظواهر المعقدة التى يرتكز عليهـا المرض، فربما نكون قادرين فى يوم ما على بناء عالم أفضل، هذا ما كـان يـراه علماء السياسة الجدد.

هكذا رأى أصحاب المدرسة السلوكية دورهم فى العملية العلمية بدرجة تشبه إلى حد بعيد موقف عالم الكيمياء. فمن أجل أن نفهم ما حولنا من العالم الأوسـع، يتوجب علينا أولا أن نقسمه إلى أجزائه التى يتكون منها، ونحاول فهم تلك الأجزاء وهى مستقلة عن بعضها. وقد بدا على هؤلاء المفكرين أنهم كانوا يؤمنون بأنه قـد يتوافر لنا فى يوم ما "جدول دورى للسياسة" (يشبه الجـدول الـدورى للعناصـر الأولية للمادة، الذى هو أساس علمى الفيزياء والكيمياء).

ومن الناحية الأخرى، وفيما يتصل بكبار المفكرين المنظرين – سواء مـنهم المفكر الماركسى، أو المفكر الوظيفى البنيوى، أو المفكر الآخـذ بمفهـوم الـنظم، أو المفكر الآخذ بمفهوم التحديث، أو المفكر الآخذ بنظريـة الاختيـار الرشـيد – كانت القضية الأساسية عندهم هـى أن يفهمـوا العمليـات والآليـات الأساسـية المحركـة للـسياسة عبـر الأمـم، والثقافـات، والتـاريخ. إذ واجهـت جميع البلاد على امتداد التاريخ نفس المشكلات الأساسية المستمرة باستمرار الزمن

(Parsons and Smelser 1956)، وكان على العالم أن يركز علـى تلـك القـوى الكبيرة، لا على التفاصيل والمؤسسات. حيث كانت المؤسسات إما حلولا وظيفيـة للمشكلات الاجتماعية أو ساحات نزال صريحة تدور فيهـا المعـارك الـسياسية. وأيا ما كانت حالـة المؤسـسات، فـإن التركيبـة الخاصـة لـساحات النـزال التي بهذه الصفة لم ينظر إليها باعتبارها متغيرا مهمًـا فـي تحديـد نتـائج تلـك المعارك (March and Oslen 1948 , Steinmo, Thelen and Longstreth 1992) .

ومن المفيد أن نفكر في هؤلاء المنظـرين الكبـار باعتبـارهم "فيزيـائيي" السياسة. حيث إن هدفهم الرئيسي لم يكن هدفا عمليا، بل إن طموحهم كان أكبر من ذلك حيث ركزوا جهودهم على بحث العلم الاجتماعي عن "الكأس المقدسـة" (أي: قوانين علـم الـسياسة)[٢]. مثـال ذلـك أن البـاحثين آدم برزورسـكي Adam Przeworski – وهنري تيون Henry Teune كتبا في مؤلفهما البالغ التأثير "منطق البحث الاجتماعي المقـارن" Logic of Comparative Social Inquiry يقـولان: "المسلمة المحورية التي يدور عليها هذا التحليل هي أن البحث الذي يقوم به العلـم الاجتماعي.. يجب أن يفضي إلى أحكام عامة عـن الظـواهر الاجتماعيـة وهـو يستطيع فعل ذلك. تعني هذه المسلمة ضمنا أن السلوك الإنساني يمكن تفسيره فـي ضوء القوانين العامة التي أثبتتها الملاحظة (Przeworski and Teune 1970:4) . بينمـا كان أصحاب المدرسة السلوكية يسعون للوصول إلى "جـدول دوري لعناصـر علـم السياسة"، فإن كبار المفكرين المنظرين كانوا يبحثون عن "نظرية تصلح لكل شيء".

دراسة العالم الواقعي أو "الحياة الفعلية"

بهذا الشكل، وبحلول ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كانت طلائع العلم الاجتماعي قد تحركت في اتجاهين متميزين تماما. تمثل أحدهما فـي التحلـيلات المايكروية (التي على مستوى الوحدات الصغرى) للسلوك الـسياسي التـي غلـب

عليها الطابع غير النظرى، وتمثل الاتجاه الآخر فى التنظير الماكروى (الذى على مستوى الوحدات الكبرى) (وغير الإمبيريقى بصورة ملحوظة) للماركسية، والوظيفية، ونظرية النظم والاختيار الرشيد. رغم أن أعمال كبار المفكرين النظريين وإخوانهم من السلوكيين لم تتقاطع فى أحيان كثيرة، فقد أخذ تحالف سياسى فى الظهور تدريجيا فى كثير من الأقسام العلمية للعلم الاجتماعى بالجامعات. كانت هذه التطورات أشد وضوحا فى الجامعات الحكومية فى الولايات المتحدة، وهى الجامعات التى تأتى فيها مقادير كبيرة من أرصدة التمويل المؤسسى من المنظمات العلمية المانحة (للمساعدات المالية للجامعات)[٧]. ونظرا لأن مستويات التمويل الحكومى للبحث العلمى بالجامعات كانت منخفضة بشكل ملحوظ فى معظم الدول الأوربية، فإنها لم تشهد إلا ضغطا قليلا لتبنى معايير العلم الصارم وممارسات قليلة للمساعدة فى تمويل برامج العلم الاجتماعى. يضاف إلى ذلك أن الحراك بين الدول، بل بين الجامعات الموجودة فى دول معينة، كان أكثر تقييدًا فى أوربا منه فى الولايات المتحدة. نتيجة لذلك، كان الأخذ بالمفاهيم الجديدة للعلم بطيئا للغاية، إذ إن الأساتذة المعتمدين فى علم السياسة وعلم الاجتماع لم تتوافر لهم إلا حوافز قليلة ليصوغوا أنفسهم وفقا لمعايير العلوم المادية الصارمة.

وأيا ما كان الأمر، فإن كثيرا من علماء السياسة واصلوا اهتمامهم بدراسة السياسة والتاريخ. والواقع أنه قيل أحيانا إن النزعة المؤسساتية التاريخية تعود ثانية للاهتمام بنوع من العلم الاجتماعى الذى ساد على امتداد خمسين سنة مضت. ومن وجهة نظر بعض الجماعات، يعتبر هذا الزعم إهانة. (من الواضح أن مصطلح المؤسساتية التاريخية عفا عليه الزمن)، وترى جماعات أخرى أنه يوحى بالاعتراف بأن كثيرا من الأعمال الكلاسيكية فى العلم السياسى وفى علم الاجتماع

كانت مشغولة بنوع من التساؤل العلمى الذى من شأن أصحاب النزعة المؤسساتية التاريخية أن يشعروا بأنه مألوف لديهم فى وقتنا هذا. فلو كان ماكس فيبر **Max Weber** ، أو ستاين روكان **Stein Rokkan** أو دافيد ترومان **David Truman** ، أو كارل بولانى **Karl Polanyi** ، أو ألكسندر جرشنكرون **Greshenkron**. أو إى. إى. سكاتشنايدر **E. E. Schattschneider** ، أو هيوهكلو **Hagh Heclo** ، لو كانوا يكتبون فى وقتنا هذا لكانوا قد اعتبروا من كبار مفكرى النزعة المؤسساتية التاريخية، وذلك لأنهم كانوا مهتمين – بصفة خاصة – بتفسير نتائج العالم الواقعى أو الحياة الفعلية، مستخدمين التاريخ كأداة تحليلية، كما أنهم كانوا مهتمين بقوة بالطرق التى بواسطتها تقوم المؤسسات بتشكيل النتائج السياسية.

ومن دون الاضطرار إلى إنكار هدف العلم الاجتماعى بوصفه علما، واصل كثير من الباحثين اهتمامهم بالتحليل ذى المستوى الأوسط **Meso - level analysis** والنظرية متوسطة المدى **Middle – range theory** (انظر ***Mair, ch, 10***). كما واصل كثير من علماء السياسة، بعد أن أصابتهم النظرية الكبرى بالإحباط وأصابهم الملل أو مجرد عدم الاهتمام بالاتجاه التقنى للمدرسة السلوكية، نقول: واصل كثير من علماء السياسة اهتمامهم بنتائج العالم الواقعى أو الحياة الفعلية. ففى هذا العالم ولدت النزعة المؤسساتية التاريخية. يعتقد البعض أن علماء السياسة ينبغى عليهم فعلا أن يحاولوا تفسير الأحداث المهمة التى تجرى فى العالم الواقعى. وعندما بدأوا طرح الأسئلة التى منها مثلا: " لماذا تتباين نتائج العالم الواقعى فى الطرق التى تعمل بها؟" ظلت المؤسسات بارزة فى تحليلاتهم. ولقد أرادت الباحثة ثدا سكوكبل **Theda Skocpol**، فى أشهر أعمال علماء السياسة، أن تفسر أسباب الثورات الكبرى وأنماطها ***(Skocpol 1979)***. وبدلاً من أن تفترض أن البناء الطبقى أو نفوذ النخب من شأنهما أن يفسرا الأنماط المختلفة للثورة، كابدت مشقة التعمق -

فى فحص الثورات الفعلية ووضعها فى سياقاتها المقارنة والتاريخية. فــى نهايــة الأمر، تحققت سكوكبل من أن بناء أو هيكل مؤسسات الدولة فى المرحلــة التــى تسبق نشوب الثورة له عواقب أو تأثيرات هائلة على نتائج الثورة. وإذا ألقينا الآن نظرة إلى الوراء، فقد يبدو هذا الأمر الذى تحققت منه سكوكبل واضحا، ولكنه كان فى ذاك الوقت نوعا من الوحى والإلهام فى نظر كثير من العلمــاء الاجتمــاعيين (خاصة الأمريكيين منهم) بأن للدوْلة أهميتها[٨] (كمصدر للثورة).

لم تكن سكوكبل الوحيدة فى العلماء الاجتمــاعيين الــذين اهتمــوا بتفــسير الأحداث المهمة للعالم الواقعى أو الحياة الفعلية، ولكن لا شك أنه كــان لأفكارهــا تأثير بالغ على جيل الباحثين الشباب الذين جاءوا بعدها. ففــى أواخــر ســبعينيات القرن العشرين وأوائل ثمانينياته ظهرت حركة مصاحبة فى بحوث علــم الــسياسة المقارن، وهى البحوث التى بدأ فيها الباحثون فى مقارنة حالات الحياة الفعلية بــدلا مــن مقارنــة المتغيــرات *Variables*، *(della Porta, ch.11 , and Vennesson ch.12)*. نقول للمرة الثانية، قد يبدو علم السياسة المقارن غريبا من حيث الأفــضلية التى يحظى بها فى وقتنا الحاضر، ولكنه كان فى ذاك الوقت مكونا، إلى حــد بعيــد، من دراسات تفصيلية لدول، أو اتحادات، أو حركات، أو أحزاب سياسية معينة. وكان من الواضح أن أى باحث يدرس بلدا غير البلد الذى ينتمى إليه، كان باحثا مقارنا.

وكان من أهم الكتب فى هذا الصدد كتاب الباحث بيتر كاتزنــستاين ***Peter Katzenstein (1978)*** بعنوان "بين القوة والوفرة ***"Between Power and Plenty***. جاء هذا المؤلف أيضا ثمرة لمشروع بحثى طلب فيه من مجموعة من العلماء، كل عالم على حدة، أن يحللوا كيف ولماذا تستجيب الــدول المختلفــة للاضــطرابات والشدائد الاقتصادية التى أحدثتها صدمات (ارتفاع) أسعار البتــرول فــى أوائــل سبعينيات القرن العشرين. كان هذا الكتاب شهيرا، لأنه، تحديدا، طرح أمثال تلــك

المقارنات الدقيقة والمركزة (التى عقدها خبراء فى شئون كل دولة). للمرة الثانية أقول، إن هيكل مؤسسات الدولة ظهر بسرعة فى قلب التحليلات التى قدمها كل هؤلاء العلماء تقريبا.

النزعة المؤسساتية التاريخية

ليس كل علماء السياسة أو علماء الاجتماع الذين يستخدمون طرق البحث التاريخية ويشتغلون بدراسات الحالات يتبنون النزعة المؤسساتية. فأصحاب النزعة المؤسساتية يولون أهمية خاصة للدور الذى تقوم به المؤسسات فى تشكيل السلوك. فما المؤسسات؟ التعريف الأكثر شيوعا للمؤسسات هو: القواعد. يركز بعض الباحثين فى هذا التراث الفكرى على القواعد الرسمية والمنظمات الرسمية *(Streeck and Thelen 2005)* ، بينما يركز باحثون آخرون على معالجة القواعد والمعايير غير الرسمية *(Hall 1989, Marcussen 2000)* . وسواء أقصدنا المؤسسات الرسمية أم القواعد والمعايير غير الرسمية، فإنها مهمة فى علم السياسة لأنها تشكل من يشارك فى (اتخاذ) قرار معين، وهى تشكل فى نفس الوقت سلوكه الإستراتيجى.

وتوضح بعض الأمثلة هذا المعنى، فقد طرح التحليل الذى قدمته الباحثة إلين إيمرجوت ***Ellen Immergut*** للاعتبارات السياسية المتعلقة بسياسة الرعاية الصحية، سؤالا مباشرًا: لماذا تطور بعض الدول أنظمة وطنية شاملة للرعاية الصحية بينما جعلت دول أخرى برامج التأمين فيها لا مركزية ومفتتة؟ بعد تحليلها للتواريخ السياسية لعدة دول أوربية، لاحظت الباحثة أن بنية المؤسسات السياسية لكل دولة على حدة توفر امتيازات انتخابية مختلفة لجماعات المصالح[٩]، يتعين التفاوض عليها (بين هذه الجماعات). وبمزيد من التعمق فى النظر داخل هذه

الحالات الخاصة، وصلت الباحثة إلى إدراك أن هذه المؤسسات لم تقتصر على وضع العقبات أمام خيارات سياسية معينة، بل أضافت إلى ذلك أنها شكلت، وبصورة قاطعة، قائمة الخيارات المتاحة فى الأنظمة المختلفة **(Immergut 1992)**. ولم تكن هذه النتائج حصيلة الأهداف أو الغايات الأساسية المختلفة التى حددتها أحزاب معينة أو جماعات مصالح معينة، بل كان لزاما على جماعات المصالح والأحزاب أن تتبع إستراتيجيات سياسية مختلفة فى الدول المختلفة نظرا للخصائص السياسية أو المؤسساتية المختلفة التى أقرتها الدساتير الخاصة بكل دولة على حدة. وبعبارة أخرى نقول: وجدت الباحثة أنها لا تستطيع تفسير التباين فى نتائج السياسة من دون تفسير الطرق التى تتبعها المؤسسات السياسية القومية فى تشكيل كل من يشاركون فى (وضع) سياسات التأمين الصحى و"قواعد اللعبة" التى يشاركون فيها. فقد تسببت هذه القواعد (خاصة القواعد التى تتمثل فى الصور المتفاوته لسهولة الوصول إلى الامتيازات الانتخابية ومدى توافرها لهؤلاء المشاركين) فى تقوية إستراتيجيات سياسية مختلفة فى دول مختلفة، كما شكلت، بصورة قاطعة، النتائج المختلفة للسياسات.

على نحو مماثل، كان الباحث ستاينمو *Steinmo* مهتما بفهم سبب تمتع بعض الدول بأوضاع من الرعاية الاجتماعية أكبر بكثير مما تتمتع به دول أخرى. كان افتراضه المبدئى أن من شأن الثقافة السياسية أو التفضيلات الجماهيرية أن تفسر هذه الاختلافات الكبيرة. لكنه لما أمعن النظر فى التطور الفعلى لأوضاع الرعاية الاجتماعية الحديثة، وجد أن التباين فى الاتجاهات العامة (للجماهير) لا يفسر كيف ولا لماذا كشفت للدول عن مثل هذا التباين الواسع، فالبراهين قد دلت على أن المواطنين يفضلون الإنفاق الحكومي، فالمواطنون فى كل الدول يطلبون (ولا يزالون يطلبون) الزيادات فى الإنفاق الحكومى على جميع مجالات الجهود

العامة التى تتصف بالأهمية البالغة والتكلفة الباهظة. لقد بدا أن القيد الأكبر على هذه التفضيلات الواسعة النطاق والمشتركة ترجع للتمويل الحكومى. لهذا اختار الباحث أن يختبر تطورات أنظمة الإيرادات القومية. فإن تكن الرغبة (لدى الناس) فى الإنفاق الحكومى مستمرة، فربما تفاوت خوف الناس من الضرائب أو مقاومتهم لها. للمرة الثانية، بدا أن الاتجاهات العامة (للجماهير)، بل حتى الثقافة السياسية، ذات قيمة تحليلية ضئيلة. إذ لم يفسر أى من هذين المتغيرين حقيقة أن دولا كالسويد تفرض ضرائب على الفقراء والطبقة العاملة أشد وطأة مما تفرضه على الأغنياء والطبقة الرأسمالية. والأمر الأغرب أنه اتضح أن الولايات المتحدة لديها نظام ضرائب "أكثر تقدمية" مما لدى السويد نفسها. وقد أفضى التحليل التاريخى المفصل لحالات عديدة بهذا المؤلف إلى نتيجة مفادها أن نفس المؤسسات السياسية المختلفة التى من خلالها كانت تفضيلات الجماهير والنخب تترجم إلى السياسة، كانت لها تأثيرات هائلة على بنية النتائج الفعلية للسياسة الضريبية. كانت بنية مؤسسات صناعة القرار السويدية ذات النزعة المؤسسية (الهادفة لتجميع قوى المصالح الكبرى المنظمة) – فى مقابل المؤسسات التعددية الأمريكية المفتتة – هى التى قدمت أفضل تفسير لما اتخذ من خيارات (أى قرارات) محددة تتعلق بالسياسة الضريبية على امتداد الزمن. تسببت هذه الخيارات المحددة فى زيادة تأثير أنظمة الإيرادات (الحكومية) المختلفة اختلافا هائلا، وما ترتب على ذلك من زيادة قدرات (الحكومة) المختلفة على رصد الاعتمادات المالية للبرامج الجماهيرية أو الشعبية كبرامج الرعاية الصحية، والتعليم، وسياسات سوق العمل *(Steinmo 1993)*.

يمكننا الاستمرار بذكر كثير من الأمثلة المشابهة الأخرى[١٠]، شاهد ذلك أن الباحث بو روثستاين ***Bo Rothstein*** ، فى محاولة منه لفهم سبب تمتع بعض الدول بمستويات من تفعيل الاتحادات النقابية (التى ترعى شئون العمال) أعلى من

غيرها، وجد أن البنية الخاصة للمؤسسات القومية للتأمين ضد البطالة كانت أداة مهمة للغاية فى حشد أو تعبئة وتنظيم النقابات في بعض الدول، ولكنها لم تكن كذلك فى الدول الأخرى. فالدول التى تستخدم نظام جنت **Ghent** للتأمين ضد البطالة لديها حركات نقابية أكبر بكثير مما لدى الدول التى لا تستخدم هذا النظام ***(Rothstein 1992)***. كما أرادت الباحثة فيكتوريا هاتام ***Victoria Hattam*** أن تفسر (سبب) ضعف الحركة العمالية فى أمريكا، ووجدت أن بنية الأحزاب الأمريكية والمؤسسات الانتخابية تسببت فى إحداث مثبطات لمنظمى النقابات عوقتهم عن أن يتخذوا إستراتيجية سياسية. ومن ثم فإن هذه السمة المهمة "للحالة الأمريكية الاستثنائية" ليست إحدى ثمرات الثقافة السياسية المتفردة لأمريكا، بل هى إحدى ثمرات مؤسساتها السياسية المفتتة بصورة متفردة.

ويتضح لنا أن هناك ثلاثة أمور تميز هذه التحليلات حتى الآن. أولا، أن هؤلاء الباحثين الكبار لم يكونوا مدفوعين بالرغبة فى التأكيد على رأى ما أو الدعوة للأخذ بطريقة بحث ما. ثانيا، أنهم كانوا مدفوعين بالرغبة فى الإجابة عن أسئلة إمبيريقية تتعلق بالعالم الواقعى أو الحياة الفعلية. وأخيرا، أنهم وجدوا من خلال الاستقصاء الإمبيريقى أنه كانت لأبنية المؤسسات تأثيرات عميقة على تشكيل الإستراتيجيات السياسية، وعلى النتائج، وعلى التفضيلات السياسية فى نهاية الأمر.

ثلاثة أنماط من التحليل المؤسسى

توجد على الأقل ثلاثة أنماط من التحليل المؤسسى فى العلوم الاجتماعية فى وقتنا الحالى: النمط الآخذ بنزعة الاختيار الرشيد، والنزعة المؤسساتية السوسيولوجية، والنزعة المؤسساتية التاريخية[١١]. لن أحاول إفراغ المادة القديمة للخلافات التى سبق أن ثارت بين هذه الأشكال (الثلاثة) بل سأحاول تمييز

الاختلاف الأساسي بين المفكرين ذوى النزعة المؤسساتية التاريخية والمفكرين الآخرين. أولا، يوجد اتفاق كبير بين المفكرين ذوى النزعات المؤسساتية على أنهم جميعا يرون المؤسسات باعتبار أنها القواعد التى تشكل السلوك. أما اختلافهم فيدور حول تصورهم لطبيعة البشر الذين يجرى تشكيل أفعالهم أو سلوكهم. تحاج مدرسة الاختيار العقلانى بأن البشر هم كائنات فردانية رشيدة تحسب التكاليف والمنافع الموجودة فى الخيارات التى تواجهها. بينما يرى أنصار المؤسسات من مدرسة الاختيار العقلانى أن المؤسسات لها أهميتها التى ترجع لسبب واضح تماما وهو أنها تصوغ السلوك الإستراتيجى للفرد. فهم يؤمنون بأن الأفراد يتبعون القواعد لأن البشر فاعلون إستراتيجيون يريدون أن يعظموا مكاسبهم الشخصية أو الفردية[١٢]. فنحن نتعاون لأننا نتحصل بالتعاون على ما يزيد عما نتحصل عليه من دونه. ونحن نتبع القواعد لأننا، فرديا، نتصرف بطريقة أفضل عندما نتصرف بهذا الشكل (أى: عندما نتبع القواعد).

على النقيض من ذلك، ينظر أصحاب النزعة المؤسساتية السوسيولوجية إلى البشر باعتبارهم كائنات اجتماعية أساسا، بمقتضى هذه الرؤية لا يكون البشر مدفوعين بدافع المصلحة الشخصية ولا "عقلانيين"، كما يذهب إليه المفكرون من مدرسة الاختيار العقلانى ***(March and Olsen 1989)*** ولكنهم يشبعون رغباتهم ويتصرفون وفقا لعاداتهم الشخصية. ويرى علماء الاجتماع أن المؤسسات تصوغ نفس الطريقة التى بها يرى الأفراد عالمهم، وأنها "أى المؤسسات" لا تقتصر على كونها القواعد التى وفقا لها يحاول الأفراد أن يقوموا بعملهم. وبدلا من النظر إلى البشر باعتبار أنهم يتبعون القواعد ليعظموا مصلحتهم الشخصية، يرجح أصحاب النزعة المؤسساتية السوسيولوجية النظر إلى البشر، عموما، باعتبار أنهم يتبعون "منطقا للتلاؤم"، بمعنى أنه بدلا من أن يسألوا أنفسهم "ما الذى أتحصل عليه من

كذا؟"، يسألون أنفسهم أولا "ما الذى ينبغى علىّ أن أفعله؟ مـــا الـــشيء الملائـــم؟". بمقتضى هذه الرؤية، تتمثل المؤسسات الهامـــة (أى: القواعـــد) فـــى المعـــايير الاجتماعية التى تحكم الحياة اليومية والتفاعل الاجتماعى(١٣).

يقف أصحاب النزعة المؤسساتية التاريخية بين هاتين الـــرؤيتين: فيـــذهبون إلى أن البشر يجمعون بين كونهم ملتزمين بالقواعد وبالمعايير وفاعلين عقلانيـــين مهتمين بمصلحتهم الشخصية. تتوقف الطريقة التى يتصرف المرء وفقا لها علـــى الفرد، وعلى السياق المحيط به، وعلى القواعد. ومع أن الجملة التقريرية هذه قـــد تبدو واضحة بلا ريب، فإن لها دلالات ضمنية هائلة فيما يتصل بالطريقـــة التـــى ينبغى علينا اتباعها فى دراسة السياسة. فإن تكن هـــذه المتغيـــرات الثلاثـــة كلهـــا (الأفراد، والسياق، والقواعد) مهمة فى مواقف الاختيار، فلا يمكن أن توجد طريقة بدهية لمعرفة ما ينبغى على المرء أن يدرسه عندما يحاول تفسير النتائج السياسية. إن المفكر الآخذ بالنزعة المؤسساتية التاريخية لا يؤمن بأن البشر متبعون للقواعـــد اتباعا خالصا أو بأنهم مجرد فاعلين إستراتيجيين يستخدمون القواعد فـــى تعظـــيم مصالحهم. بل إن الحال قد يصل بالمفكر الآخذ بالنزعة المؤسساتية إلى أن يتخـــذ من هذه القضايا موقفا قريبا من اللا أدرية. ذلك أن ما يريد أن يعرفه الباحث الآخذ بالمؤسساتية التاريخية هو: لماذا اتخذ خيار (أى قرار) معين أو لماذا حدثت نتيجـــة معينة. من الراجح جدا أن أى نتيجة سياسية مهمة تفهم على أفضل وجه إذا نظـــر إليها باعتبارها ثمرة أو حصيلة كل من اتباع القواعد وتعظـــيم المـــصالح. كيـــف تعرف ما السلوك الأشد أهمية (أهو السلوك القائم على تحقيق المصلحة الشخصية، أم السلوك الإيثارى أو الجمعى، أم السلوك الذى تحكمه العـــادة فحـــسب؟) يميـــل المفكر ذو النزعة المؤسساتية التاريخية إلى الذهاب للسجل التاريخى (والمعـــروف أيضا بالدليل التاريخى) ومحاولة استطلاع الحقيقة فيه.

تشتمل هذه الرؤى الثاقبة على دلالات ضمنية مهمة، فيما يتصل بما نقوم بدراسته وبالطريقة التى ندرسه بها. يقوم المفكرون ذوو النزعة المؤسساتية التاريخية بدراسة التاريخ لأنهم يؤمنون بأن له أهميته، ليس فقط لأنه يزيد المراحل الزمنية المرجعية "أى: التى تصلح للرجوع إليها أو لاتخاذها مرجعًا" للتحليل (كما هو حاصل فى طريقة تحليل السلاسل الزمنية). توجد على الأقل ثلاث طرق مهمة بها يكون للتاريخ أهميته. أولاً، تقع الأحداث السياسية داخل سياق تاريخى ما، وهو الأمر الذى له نتيجة مباشرة بالنسبة للقرارات أو الأحداث. من الشواهد المبكرة على هذا المعنى العمل الأصيل للباحث ألكساندر جرشنكرون ***Alexander Gershenkron*** الذى حاج بأن الوقت الذى يتم فيه تصنيع دولة ما "أى: تحويلها إلى دولة قائمة على الصناعة" يؤثر بالضرورة على الطريقة التى يتم بها تصنيع هذه الدولة. وهو يكشف لنا عن سبب عجز الدولة التى تتأخر فى التصنيع عن السير خلال نفس عملية المحاولة والخطأ الطويلة التى اتبعتها الدول التى بكرت فى تطوير أنفسها بالتصنيع[١٤]. بعبارة أخرى نقول، إن عملية التصنيع تكون فى الدول التى تأخرت فى تنفيذها مختلفة اختلافًا جوهريًا عنها فى الدول التى بكرت قبل ذلك بتطوير أنفسها بالتصنيع. هذه رؤية ثاقبة شاملة يسهل إغفالها فى المقارنات الكمية الواسعة النطاق والعابرة للثقافات، التى تقوم فى أحيان كثيرة بتجميع البيانات التى تغطى القارات والمراحل الزمنية وتعالج قضية العلاقة بين الزمان والمكان باعتبار أنها قضية غير مهمة (أو تفترض أنها "ستضعف من قوة " التحليل).

السبب الثانى فى كون التاريخ مهما أن الفاعلين يمكنهم أن يتعلموا من الخبرة، حيث يتصور المفكرون المؤسساتيون التاريخيون أن السلوك، والاتجاهات، والخيارات الإستراتيجية تحدث داخل سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية خاصة

أو معينة، بل داخل سياقات ثقافية معينـــة. بـــدلاً مـــن أن يعـــالج المؤســـساتيون التاريخيون كل الأفعال السياسية كما لو كانت متماثلة أساسًا بصرف النظـــر عـــن الزمان أو المكان أو السياق المحيط بها، فإنهم يحاولون صراحة وعـــن قـــصد أن يضعوا متغيراتهم في السياق الملائم. من ثم ، فإنهم، عن طريق تعميقهم وإثـــرائهم لفهمهم للحظة التاريخية والفاعلين الموجودين داخلها، يكونون قادرين علـــى تقـــديم تفسيرات لهذه الأحداث الخاصة التي يستكشفونها أكثر دقة مما لو كـــانوا عـــالجوا متغيراتهم خارج نطاق البعد الزمني.

كشف العمل المبكر للباحث إي. إي شاتشنايدر ***E.E.Schattschneider*** عـــن سياسة الحكومات في وضع قوائم الرسوم والتعريفات، حيث كشف عـــن كيـــف أن للخيارات السياسية "أي: القرارات السياسية" المتخذة في الوقت (أ) عواقـــب مهمـــة بالنسبة للوقت (ب). في هذا العمل، حاج المؤلف بأسلوب رائـــع ذاهبًـــا إلـــى أن "السياسات الجديدة تخلق بوليتيكا جديدة[١٥]" (أي: تخلق مواقف واتجاهات سياســـية جديدة)، كما كشف الباحث بول بيرسون ***Paul Pierson***، متابعًا للباحث شاتشنايدر، وكشف في أعمال مهمة عديدة عن كيف ولماذا تؤثر خيارات السياسة المتخذة فـــي مرحلة زمنية ما على المراحل الزمنية التالية[١٦].

بصورة مشابهة، أشار الباحث إسبينج أندرسن ***Esping Andersen*** في مؤلفه الأصيل بعنوان "عوالم ثلاثة لرأسمالية الرخاء"، بعد أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أننا نعيش في دول رخاء حديثة بها تأمين للبطالة، وتأمين صحي، وبرامج معاشات وما يشبه ذلك، أشار إلى الطريقة التي بها "تقوم دولة الرخاء بتشكيل حياتنا الشخـــصية ومن ثم تشكيل الاقتصاد الـــسياسي بأكملـــه" ***(Esping- Andersen 1990:141)***. إن وجود دولة الرخاء حقيقة من حقائق الحياة السياسية العصرية التي تـــشكل بنفـــسها الممارسات السياسية والتوقعات والسياسة العصرية في البلاد التي سبق لها حديثًا أن طورت هذه الحياة.

أخيرًا، وللمرة الثانية كما بين بيرسون، فـإن التوقعـات "المـستقبلية" تـتم صياغتها كذلك بواسطة الماضى. ففى الوقت الذى قد يشير البعض فيه إلى مغامرة أمريكا فى العراق "سنة ٢٠٠٢" باعتبار أنها نتيجة واضحة من نتائج سياسة القـوة أو الحاجة الملحة للبترول، فإن الأرجح أن يميل "الباحث" الآخذ بالنزعة المؤسساتية التاريخية للاهتمام بنماذج حروب الماضى بحثًا عن فهم للسبب الذى جعـل هـذه الدولة تتصرف بتلك الطريقة التى اتبعتها كرد فعل لتفجيرات ١١ سـبتمبر. مـن المؤكد أن صانعى السياسة فى هذه الإدارة "أى فى الحكومـة الأمريكيـة" كـانوا مخطئين، ولكن لا يجوز لنا أن نشك، إلا قليلاً، فى أن نجاحات أمريكا السابقة فـى ألمانيا وفى اليابان – ناهيك عن ذكر انتصارهم المشهود على الشيوعية فى نهايـة القرن "العشرين"– أدت إلى أن يؤمن صانعوُ السياسة المذكورون بـأنهم قـادرون على فرض القوة الأمريكية، وعلى إعادة الرأسمالية والديمقراطية النـاجحتين إلـى شكل سابق من أشكال السيطرة المطلقة(١٧).

موجز القول إن المفكرين ذوى النزعة المؤسـساتية التاريخيـة يـرون أن "التاريخ ليس سلسلة من الأحداث المستقلة". فى هذه القضية الأساسية يوجد ما هـو أكثر من البعد الزمنى المشار إليه ضمنا فيها. ذلك أن أخذ التاريخ مأخذ الجد يعنى، فى نهاية الأمر، أن يتشكك الباحث فى ذات الفكرة التى تذهب إلى أن المتغيـرات مستقلة عن بعضها. يبدى المفكرون ذوو النزعة المؤسـساتية التاريخيـة اهتمامًـا صريحًا، وبدرجة أكبر من اهتمام علماء السياسة المذكورين فى بعـض الكتابـات الأخرى، نقول: يبدون اهتمامًا صريحًا بهذه النتائج التفاعلية المترتبة على الاعتماد المتبادل بين المتغيرات السببية المتعددة.

إن المفكر ذا النزعة المؤسساتية التاريخية شخص يشبه عالم الأحياء البيئيـة الذى يؤمن بأنه لكى تفهم المصير الخاص لكائن حى معين أو سلوكه، فـلا بـد أن نتفحص ذلك الكائن الحى بشكل واضح وهو فى البيئة أو الوسط الذى يعيش فيـه.

هذا التصور يشتمل ضمنًا على أنطولوجيا علمية "أى: على رؤية علمية للوجـــود" تختلف عن الأنطولوجيا التى يشيع وجودها فى علمى الفيزياء والكيمياء الصارمين. يرتكز علم الأحياء التطورى على المسلمة التى تقــول إن موضـــوعات التحليـــل - وهى الكائنات الحية- مختلفة اختلافًا جوهريًا عن المادة غير الحية. فبينما يغلب على موضوعات التحليل فى العالم المادى التقيد "بالقوانين" المضطردة للطبيعة، فإن الغالب على الكائنات الحية البيولوجية أنها تتحدى محاولات اختزالها إلى مكوناتهـــا الجوهرية أو الأساسية بسبب تعقدها. لهذا السبب، وكما يشير إلى ذلك عالم الأحياء التطورية البارز إرنست ماير **Ernst Mayr**، اقتضى تطور البيولوجيا كعلم القيـــام باستقصاء "لمبادئ إضافية" تنطبق فقط على الكائنات الحية. وهو يحاجج قائلاً: "هذا "التطور" اقتضى القيام بنوع من إعادة تشكيل العالم المفاهيمى للعلم، تلـــك الإعـــادة التى كانت أساسية بدرجة أكبر بكثير مما كان يتخيله أى إنسان فـــى ذلك الوقـــت" *(Mayr 2004: 26)*.

تمثل النزعة المؤسساتية التاريخية شيئًا شبيهًا بتلك النقلة الأنطولوجيـــة فـــى العلم الاجتماعى. فمن أجل فهم الأحداث ذات الطابع الخاص فـــى التـــاريخ وفهـــم النتائج السياسية ذات المدى الزمنى الطويل أو البعيد، لا يمكن للمـــرء أن يطبـــق بصرامة طرق بحث أو إبستمولوجيات مستمدة من دراسة المتغيرات الثابتـــة ذات العلاقات المستقرة المتكررة على امتداد المكان والزمان. ولا ريب أن هذا التصور لا يعنى أن هذه النزعة ليست علمًا، هذا ما لم يكن تعريف المرء للعلم قد اســـتبعد البيولوجيا أيضًا، بل الأحرى أن هذا التصور يعنى أن طرق البحث العلمية المطبقة يجب أن تكون مناسبة للموضوع الذى تجرى دراسته.

الأجندات

فى السنوات الأخيرة، بدأت أجندتان فكريتان مهمتان فى الظهور داخل مدرسة المؤسساتية. تمثل الأجندة الأولى محاولة لفهم أفضل لآليات التغيير المؤسساتي، وتمثل الثانية جهدًا لاستيعاب دور الأفكار فى السياسة والتاريخ. سأناقش كل واحدة منهما بمعزل عن الأخرى، ثم أطرح الرأى الذى أؤيده الذى يذهب إلى أن أفضل طريقة لمعالجة هاتين القضيتين هى عندما ندخلهما معًا فى الاعتبار.

أصبح من الأمور المألوفة ذلك الرأى الذى يقول إنه لا يتوافر فى معظم الكتابات ذات النزعة المؤسساتية، حتى عهد قريب، أى تفسير "للتغير" مصوغ صياغة نظرية كاملة. والواقع أن معظم المفكرين ذوى النزعة المؤسساتية يتوقعون أن التغير سوف يكون عسيرًا. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. أولاً، إن أى مؤسسة معينة أو مفترضة (سواءً أكانت مؤسسة رسمية أم كانت معيارًا اجتماعيًا) إنما توجد كجزء داخلى لا يتجزأ من مجموعة مؤسسات أكبر منها حجمًا. يمكن أن يكون لتغيير مجموعة واحدة من القواعد، بل الغالب فى كثير من الأحيان أن تكون لهذا التغيير، دلالات ضمنية "أى نتائج ضمنية" بالنسبة لغيرها من مجموعات القواعد، لهذا السبب، يترجح حدوث مقاومة ظاهرة للتغيير من جانب أصحاب الحظوة من المستفيدين من السياق الأوسع. ثانيًا، تعقد الكائنات الإنسانية آمالاً حول مجموعة معينة من القواعد أو المؤسسات. يمكن أن يكون لتغيير القواعد نتائج بعيدة المدى قد يتعذر أو يستحيل التنبؤ بها. فى هذه الحالة، سوف يفضل الكثيرون، ببساطة، أن يظلوا مع القواعد التى لديهم - حتى لو لم تكن بالضرورة أفضل القواعد. ثالثًا، يمكن أن تصبح المؤسسات منغلقة على نفسها، لأن الأفراد يستثمرون "أى: يستفيدون" من تعلم القواعد. يمكن أن يتسبب تغيير القواعد فى تحميل البعض تكاليف باهظة يدفعونها مقدمًا، كما يمكن أن يتعرض هذا التغيير

للمقاومة من جانب من لا يرغبون فى تحمل أى تكاليف جديدة. أخيرًا، ونظرًا لأن المؤسسات تؤثر على السلوك فإنها تستطيع أيضًا، بمرور الوقت، أن تشكل التفضيلات. قد يؤول أمر الكائنات الإنسانية إلى تفضيل تدبير أو إجراء مؤسساتى معين لأنه التدبير أو الإجراء الذى يألفونه.

بعد إدخال كلّ مصادر الاستقرار المذكورة فى الحسبان، كيف يمكننا أن نفسر التغير؟ حتى وقت قريب، كان التفسير السائد "للتغير" هو "التوازن الدقيق أو التفصيلى" (انظر ***Thelen and Steinmo 1992***). الفكرة الأساسية هنا هى أن المؤسسات تبقى مستقرة فعلاً (أى فى حالة اتزان) إلى أن تواجه بصدمة خارجية. وأيا ما يكون الأمر، فإن كثيرًا من المفكرين ذوى النزعة المؤسساتية التاريخية انتهوا إلى انتقاد هذا المنطق، زاعمين أن الاعتماد على الصدمات ذات المنشأ الخارجى لا يوفر للكائنات الإنسانية أى قدرة على الفعل. وهم يحاجون بأنه يوجد شيء معيب- أساسًا- فى الفكرة التى مفادها أن التغيير السياسى والمؤسساتى لا يعدو أن يكون نتيجة خالصة لفعل القدر.

حديثًا، واصل عدد من كبار الباحثين التأكيد على هذه الأجندة، مع تحقيقهم لقدر كبير من النجاح. فقد قامت الباحثة كاثلين ثلن ***Kathleen Thelen*** والباحث ولفجانج ستريك ***Wolfgang Streek*** باستقدام وتجميع مجموعة من شباب الباحثين وطلبا من كل واحد منهم أن يستكشف الطرق التى تتبعها المؤسسات السياسية المختلفة فى التكيف أو التطور فى سياق الضغوط التنافسية الكوكبية والتغيرات السكانية[١٨]. من خلال ما قام به هذان الباحثان من تحليلات دقيقة ترتكز على وقائع التاريخ، استطاعا أن يميزا مجموعة من الأنماط المشتركة للتغيير المؤسساتى. بهذا الشكل يستكشف الباحثان الأنماط المشتركة للتغيير المؤسساتى. لسوء الحظ، فإن الباحثين لا يقدمان فى الواقع تفسيرًا للتغير المؤسساتى أو نظرية عنه، بل يستكشفان الأنماط المتعددة لهذا التغير[١٩].

ولتفسير التغير المؤسسي، لا بد للمرء أن يأتي "بالأفكار" ليضعها داخل التحليل المؤسسي. إن لم تكن عالمًا سياسيًا، فقد تندهش من اكتشاف أن الأفكار لا تقوم بأي دور في الواقع في القدر الأعظم من التحليل الجاري للعلم الاجتماعي. فالنزعة الماركسية، ونزعة الاختيار العقلاني والنزعة التعددية أيضًا تسلم جميعًا بأن المصالح هي القوى المحركة، أو القائدة للسياسة، وأن الأفكار إما أن تكون تبريرات أو مجرد "صحيح". ومع أن السلوكيين التقليديين ليس لديهم سبب بدهي للزعم بأن الأفكار غير ذات صلة بالسياسة، فمن الواضح أن الأفكار يتعذر قياسها وحسابها كميًا، وأنها، لهذا السبب، متروكة بعيدًا عن هذه التحليلات لأسباب عملية. ومع ذلك، فإن المفكرين ذوي النزعة المؤسساتية التاريخية ليسوا مشدودين لنظرية كبرى معينة أو لطريقة بحث محددة، بناء على ذلك، فقد آل أمر "الأفكار" إلى أن تشغل موقعًا محوريًا في تحليلاتهم(٢٠).

كتب الباحث بيترهول **Peter Hall** كلامًا رائعًا عن قوة الأفكار الاقتصادية في تحليله لتنامي الفكر الاقتصادي الكينزي (نسبة للمفكر الاقتصادي كينز)، مستكشفًا لكيف ولماذا آل أمر أفكار محددة عن الإدارة الاقتصادية إلى أن تسود دولاً كثيرة للغاية في نفس الحقبة التاريخية تقريبًا (*Hall 1989*)، يكشف هول بالتفصيل كيف كان لهذه الأفكار، بمجرد اتخاذها أساسا للعمل، تأثيرات إطارية ضافية، وكيف ترتب على ذلك أن أصبحت شيئًا يشبه القوالب الأساسية التي سبكت القرارات السياسية الأخرى وفقًا لها. واصل الباحث مارك بليث **Mark Blyth** العمل، متخذًا من التحليل الذي قدمه هول منطلقًا لبحثه، ليستكشف صعود وسقوط النزعة الكينزية في الولايات المتحدة والسويد، وذلك مع النية الواضحة لفهم كل من قضية: كيف تتطور الأفكار وتؤثر على الناس وكيف يمكن استخدامها

كأسلحة في الصراع السياسي (*Blyth 2002*). في أعمال أخرى، حاج بليث بقوة ذاهبًا إلى أن مفهوم المصلحة نفسه لا معنى له من دون تقدير الطريقة التي يفهم بها الأفراد مصالحهم (انظر أيضًا: *Kratochwil, ch.5 and Pizzorno, ch9*). بعبارة أخرى، إن الأفكار موجودة في صميم القاعدة التي يرتكز عليها السلوك السياسي(٢١).

من وجهة نظري، أرى أن القدر الأعظم من الأعمال الأشد إمتاعًا في الكتابات ذات النزعة المؤسساتية التاريخية في وقتنا الحالي موجود، على وجه التحديد، فيما بين أولئك (المفكرين) الذين يحاولون أن يفهموا، بصورة أفضل، تلك الطرق التي تؤثر بها الأفكار، والقيم والمعتقدات حول التاريخ والسياسة، كما أن هذه الكتابات موجودة فيما بين من يقومون، تحديدًا، بتطبيق تلك الرؤى الثاقبة على فهم التغيير المؤسساتي بصورة أكثر اتساعًا (*McNamara 1998, Marcussen 2000; Lieberman 2002; Katznelson and Weingast 2005*). يرى هؤلاء الباحثون الكبار أن التغير المؤسسي هو حصيلة التغيرات في الأفكار التي يؤمن بها الفاعلون، وأنا أقصد "بالأفكار" هنا ذلك المعنى المحدد الذي مفاده أن الأفكار حلول إبداعية أو خلاقة لمشكلات العمل الجمعي. مثال ذلك أنه عندما نقول بصورة عادية "عندي فكرة"، فإننا في الواقع نقول إن عندنا حلاً لمشكلة. فإذا نظرنا إلى التغير المؤسسي بهذه الطريقة، فإنه يحدث عندما يتوافر للفاعلين الأقوياء (أي الحكام) الرغبة والقدرة على تغيير المؤسسات لصالح الأفكار الجديدة. قد تتفق جماعة أو منظمة تعاونية على أن فكرة معينة تمثل "فكرة صالحة" أو "وجيهة" إن كانوا متفقين على أنه توجد مشكلة تحتاج للحل، وإن كانوا متفقين على أن هذه الفكرة قد تحل بالفعل هذه المشكلة. فإذا نظرنا للأفكار بهذه الطريقة، فإنها لا تكون "غير عقلانية"، بل إنها تفهم على أفضل وجه باعتبار أنها أشكال للتكيف الإبداعي أو الخلاق الذي يمكن تقييمه على أسس عقلانية أو وجدانية(٢٢).

ولتوضيح هذه القضايا، دعنا ننظر في المثال الخاص بمؤسسات دولة الرخاء أو الرعاية الاجتماعية الأساسية في القرن العشرين (تأمين البطالة، أو المعاشات الحكومية، أو ضوابط المعاملات المصرفية). أولاً، ينبغي أن يكون واضحًا أن هذه الاقتراحات كانت فى مبدأ الأمر مجرد أفكار لم تختبر (أى أنها كانت حلولاً إبداعية للمشكلات) وأنها تعهدت بالمساعدة فى حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى خلقها اقتصاد منتصف القرن العشرين الرأسمالى (وهى مشكلات الاضطراب الاقتصادى، والبطالة، والفقر المتزايد). ولما أخذ الضعفاء اقتصاديًا فى اكتساب المزيد والمزيد من القوة من خلال صندوق الاقتراع فى الديمقراطيات الغربية، ولما أصبحت الإخفاقات الاقتصادية للرأسمالية غير المنضبطة واضحة بصورة متزايدة، تغيرت أفكار النخب. كانت الخبرات الاقتصادية (التى عايشتها الدول الغربية) فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين (والمتمثلة فى الكساد العالمى الكبير) قد أفضت بالكثير إلى أن ينظروا إلى تلك النتائج باعتبارها مشكلات حقيقية. يضاف إلى ذلك أن أداء الحكومات فى الحرب العالمية الثانية (الإدارة الاقتصادية، وضبط الإنتاج وخوض أضخم حرب فى التاريخ والانتصار فيها تمامًا) أدى بالكثير إلى أن يؤمنوا بأن الحكومات يمكنها، وينبغى عليها، أن تقوم بعمل طيب إذا قامت بإدارة المهام الجديدة (التى اضطرت إليها وقت الحرب). بعد ذلك، وبمرور الزمن، شاع الاتفاق على أن الرأسمالية يمكن وينبغى أن تخضع للضبط والتنظيم، وأن للحكومة دورًا مناسبًا فى إدارة الاقتصاد وتوزيع الثروة المتولدة فى ذاك الاقتصاد. لا يمكن أن تفهم سياسة الضريبة المحددة، ولا سياسة الرعاية الاجتماعية ولا السياسات الضابطة للرأسمالية، نقول لا يمكن أن تفهم هذه السياسات التى طبقت على امتداد الثلاثين أو الأربعين سنة التالية باعتبارها أى شىء أقل من كونها أفكارًا آل أمرها فى النهاية إلى وضعها موضع التطبيق (أى: إلى مأسستها).

ولكن الرأسمالية الديمقراطية الحديثة، بطبيعة الأمر، لم تقف ساكنة (فلم يكن ثم وجود للتوازن). ومع ارتفاع مستويات المعيشة والمساواة المتزايدة، أخذت آمال الناس في التنامي والازدياد أيضًا. زد على ذلك استمرار القادة السياسيين في التعهد بتوفير أمور كانوا أعجز وأعجز عن تقديمها. وقد حدث بصفة خاصة بعد صدمات البترول في أوائل سبعينيات القرن العشرين، وبعد ظهور الحالة الجامعة بين الركود والتضخم التي أعقبت هذه الصدمات، أن آل الأمر بالناس، وبصورة متزايدة، إلى الإيمان بأن الحكومات تشددت للغاية في ضبط الاقتصاد والتحكم فيه، وأنها فرضت الضرائب على بعض المواطنين بشكل ينافي العدالة، وأنها كانت، بصورة عامة، أقل قدرة مما تعهدت أن تكون عليه[٢٣]، زادت شعبية الأفكار النيوليبرالية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لأن المزيد والمزيد من الناس (خاصة الأغنياء والأقوياء "أي الحكام" آل بهم الأمر إلى الاشتراك في الاعتقاد بأن "الحكومة ليست هي الحل، بل هي المشكلة" إذا استشهدنا بهذه العبارة الشهيرة التي قالها رونالد ريجان. أصبحت السياسات النيوليبرالية المؤيدة لاقتصاد السوق "أي: الداعية إلى ترك آليات السوق حرة تمامًا من دون تدخل من الحكومات" أصبحت مقنعة بصوة متزايدة، لأن عددًا متزايدًا من الناس (النخب والمواطنين العاديين أيضًا) كانوا مدفوعين بمنطق هذا الرأي النيوليبرالي، فقط تقبلوا هذا التعريف للمشكلة ثم وصلوا إلى الاتفاق على حل المشكلة. من المهم أن ندرك أنه لم يوجد "برهان" *"proof"* يدل على أن من شأن السياسات النيوليبرالية أن تعالج هذه المشكلات. فقد كانت السياسات الجديدة (استقطاعات الضرائب، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، وسياسة إعادة تنظيم الاقتصاد المؤيدة للسوق الحرة) كانت مجرد "أفكار *"ideas"* تعهدت بكبح النزعات التضخمية للحقبة الكينزية، ووضعت المزيد من المال في أيدي الرأسماليين الذين يمكنهم أن يستثمروا، وحدت من الإنفاق الحكومي "المسرف". نقول للمرة الثانية، إن من كانوا يؤمنون بأن هذه

الأفكار أفكار جيدة كانوا يتقاسمون إحساسًا بالمشكلات التى تواجه الديمقراطيات الرأسمالية كما كانوا يؤمنون بأن من شأن الحلول التى تقدمها السياسة النيوليبرالية أن تحل تلك المشكلات.

من المؤكد أنه يمكن النظر إلى كل من تدعيم مؤسسات دولة الرعاية الاجتماعية وتدعيم السياسات النيوليبرالية باعتبار أنهما مسايران للمصلحة الاقتصادية للنخب الذين روجوا لهذه الأمور. إلا أن النظر إلى هذه المسألة بهذه الطريقة يفترض أن لدينا هدفًا وفهمًا دقيقًا للطرق التى يعمل بها الاقتصاد الحديث فعلاً، وأنه يوجد هدف وطريقة يسهل فهمها لإدراك حقيقة المصلحة الشخصية للفاعل. وبوسع المرء أن يحاج بأنه ليس لدينا أى واحد من هذين الأمرين. أولاً، لأن الاقتصاد الرأسمالى الحديث أشد تعقيدًا أو اعتمادًا على المصادفات والاحتمالات بحيث يتعذر على أشد الأدوات الرياضياتية تقدمًا أن تطمع فى نمذجته على نحو صحيح ودقيق، ثانيًا، أن نفس قاعدة مصلحة الفرد (أو الجماعة) ضاربة بجذورها أساسًا فى معتقداته (عن كيف يقوم العالم بعمله أى: كيف تسير الأمور) وفى قيمه (أى فيما يشكل نتائج طيبة) وفى الطريقة المثلى لتحقيق هذه النتائج (أى: لتقديم الحلول لمشكلاته).

ويقودنا هذا إلى التفكير فى السؤال التالى: هل أدت استقطاعات الضرائب "أى تخفيضاتها" فى ثمانينيات القرن العشرين إلى حفز النمو وزيادة الإيرادات الحكومية كما كان مأمولاً أن يحدث، أم أنها تسببت فحسب، فى حدوث أضخم أشكال عجز الميزانية فى التاريخ؟ تتوقف الإجابة عن هذا السؤال على الشخص الذى تسأله. فإن كنت، مثلاً، تسأل واحدًا من علماء الاقتصاد تؤمن بالنظرية الاقتصادية النيوليبرالية (سواءً أكانت حاصلة على جائزة نوبل أم لا) فمن المؤكد إلى أبعد حد أنها ستخبرك بأن استقطاعات الضرائب قامت بعملها "أى أنجزت

مهمتها" وأن الاقتصاد نما فى تسعينيات القرن العشرين بسبب الاستقطاعات المذكورة للضرائب (وقد تقدم لك أيضًا نموذجًا ضخمًا للقياس الاقتصادى لتثبت لك هذا الكلام كذلك). وإذا سألت عالمة اقتصاد لا تؤمن بالاقتصادات النيبوليبرالية (سواءً أكانت حاصلة على جائزة نوبل أم لا) فسوف تحاج، وبنفس الدرجة من الإقناع، بأن الاستقطاعات المذكورة لم تقم بعملها على الوجه المأمول منها، وأنها استولت على الزيادات التى تحققت من الضرائب فى تسعينيات القرن العشرين لتعيد الاقتصاد إلى الوراء وإلى التوازن (وليس الازدهار كما كان مأمولاً منها). وهى أيضًا يمكنها أن تقدم نموذجًا رياضيًا معقدًا بدرجة هائلة "لتبرهن" على صحة دعواها. أما تحديد من هى عالمة الاقتصاد التى تصدقها فأمر يرجع إليك. إلا أن القضية الأساسية هنا هى أنه حتى لو أنه ليس بإمكان علماء الاقتصاد أن يتفقوا عند هذا المستوى الأساسى على التأثيرات الناجمة عن القواعد الاقتصادية أو المؤسسات الاقتصادية التى كانت سارية فى الماضى، فمن المؤكد أنه يلزمنا أن ندرك أن أفكار السياسة المستقبلية أمر يحتاج إلى التفكير العميق والمستمر. ثانيًا، إن نكن عاجزين عن معرفة التأثيرات التى نجمت عن الأفكار التى كانت سارية فى الماضى، فكيف نستطيع أن نحسب، بطريقة عقلانية، مصلحتنا الشخصية المتعلقة بأفكار السياسة المستقبلية؟

بهذا الشكل، يؤدى إدخال الأفكار ضمن تصورنا للتغير المؤسسى إلى استرجاع الأفراد الفاعلين وإدخالهم فى التحليل المؤسسى. بوسع المرء أن يحاج بأن إحدى نقاط الضعف فى النزعة المؤسسية فى الماضى تمثلت فى تصورها أن من الممكن أن يكون الفاعلون مجرد رهائن (محبوسين) داخل المؤسسات التى يسكنونها. ويقوم دمج الأفكار فى التحليل بمعالجة هذه المشكلة عن طريق جعل المؤسسات قوة ضابطة أو محفزة، بجانب جعلها موضعًا للنزاع السياسى.

بهذا الشكل، يؤدى إدخال الأفكار أو دمجها، بصفة خاصـــة، فـــى التحليـــل المؤسسى لإتاحة الفرصـة للوصول إلى" فهم أفضل للتطور المؤسسى، فـــى وقتنـــا الحاضر، تتحرك جماعة صغيرة الحجم، وإن كانت آخذة فى النمو، من المفكـــرين ذوى النزعة المؤسساتية التاريخية فى هذا الاتجاه محـــاولين، تحديـــدًا، أن يـــأتوا بالنظريات والأفكار التطورية "أى: المنسوبة للبيولوجيا التطورية أو الداروينية" إلى دراسة موضوع التغير المؤسسى(٢٤). يعتبر التوسع فى هذه النظريات خارج مجال هذا الفصل، إلا أن التصور الأساسى الذى تحاج به هذه النظريـــات هـــو وجـــوب النظر إلى المؤسسات، والأفكار، والبيئة داخل عملية تطورية تشاركية، أو تعاونية. هذا المنظور الفكرى يعتبر التاريخ والسياسة عمليتين ديناميتين تتطوران بـــصورة مستمرة، وذلك بدلاً من النظر إلى التاريخ باعتبار أنه عملية تتمايل مترنحـــة مـــن توازن إلى توازن آخر. زد على ذلك أن هذه المقاربة التطورية تنظر إلى النتـــائج باعتبار أنها خاضعة للاحتمالات المصادفات وغير قابلة للتنبؤ بها، وليس باعتبـــار أنها ذات طابع خطى "أى: مضطرد منتظم" ويمكن التنبؤ بها. أخيرًا، تقـــوم هـــذه المقاربة التطورية، بصفة خاصة، باستكشاف علاقات القوة، كما تـــدمج الفـــاعلين داخل التحليل بدلاً من النظر إليهم كسجناء داخل المؤسسات التى يسكنونها.

-العلم- السياسى و-العلم- الاجتماعى

فى موقع القلب من كثير من المعارك بالغة العمق والصعوبة داخل نطـــاق العلم الاجتماعى يوجد صراع جوهرى على معنى العلم. يرى الكثيرون أن العلـــم هو البحث عن أوجه الانتظام الممنهجة والقوانين القابلة للتعمـــيم. بمقتـــضى هـــذه الرؤية، يدرس المرء العالم الإمبيريقى فقط لأنه يقدم الدليل الذى يمكن اســـتخدامه لبناء النظرية واختبارها. قد تكون حالات معينة أو أحداث محددة ذات طابع شـــيق

– تمامًا كما تكون الرواية الجيدة شيقة– بيد أن هدف العلم الاجتماعى ليس فهم أى حدث معين بل هدفه أن يبنى النظريات التى يمكن استخدامها لتفسير أحداث كثيرة (أو تفسير كل الأحداث). يرى هؤلاء الباحثون الكبار أن فهم النتائج الفعلية ليس هو القضية الأهم، بل القضية الأهم هى خلق نظرية ما من نظريات السياسة وبذل الجهد لإحكامها، وتنقيحها (*Weingast 1996*). يصف الباحث موريس فيورينا *Morris Fiorina* توجهه العلمي بالطريقة التالية: "[إننا] لسنا مهتمين بالفهم الشامل لمؤسسة حقيقية ما أو لظاهرة تاريخية ما بقدر اهتمامنا البالغ بالفهم الأعمق لمبدأ نظرى ما أو لمنطق نظرى ما ..." يرى معظم الباحثين الكبار ذوى النزعة المؤسساتية المعنيون بالوصول إلى المبادئ النظرية أن العرض يفوق العمق، أى أن فهم ٩٠ فى المائة من الاختلاف أو التباين الموجود فى حالة واحدة لا يعد إنجازًا مهمًا مثل فهم ١٠ فى المائة من كل حالة من تسع حالات، خاصة حين تتباين هذه الحالات على امتداد الزمان والمكان (*Fiorina 1995:110-11*)

يكشف هذا الكلام، وبشكل دقيق، الاختلاف بين المفكرين ذوى النزعة المؤسساتية التاريخية وإخوانهم من المفكرين المؤسساتيين الأكثر أخذًا "بالعقلانية". فالمفكرون المؤسساتيون التاريخيون يعتبرون مهتمين بالحالات المحددة. من المحتمل أن تكون القدرة على تفسير ١٠ فى المائة من التباين الموجود فى تسع حالات ليست أفضل من تخمين صادر عن شخص شبه متعلم، كما أن هذا التفسير، تحديدًا، ليس مفيدًا أو شيقًا. عندما نستطيع تفسير الأحداث المهمة (مثل: لماذا تحدث الثورات، ولماذا يتوافر لبعض البلاد دول رخاء أو دول رعاية اجتماعية كبيرة، ولماذا يكون العمل ضعيفًا للغاية فى بعض البلاد)، فإننى أتوقع أن معظم كبار الباحثين من أصحاب النزعة المؤسساتية التاريخية سيكونون سعداء حتى لو كان (التباين) أقل من ٩٠ فى المائة.

فهؤلاء يتشككون فى الطموحات الكبرى للعلم الاجتماعى (سواء فـى ذلـك العلماء السياسيين وعلماء الاجتماع)، على الأقل عندما يفهم العلم الاجتماعى كمـا يفهم علم الفيزياء النيوتونى. يرى معظم هؤلاء العلماء أن أهداف العلم الاجتمـاعى أكثر مباشرة، وأن النظرية المثالية ينبغى أن تكون أقل اتصافًا بالأحكام العامة. يهتم العالم من أنصار النزعة المؤسساتية التاريخيـة أساسًـا بالتفـسير ***explanation*** – وليس بالتنبؤ (للاطلاع على هذا الفرق انظـر ديلابورتـا ***della Porta*** وكيتيـنج ***Keating***، الفصل الثانى). إن المسلمة الأساسية لهذه الرؤية للعلم الاجتمـاعى، وإن كان من النادر ذكرها صراحة، هى أن التنبؤ الذى له معنى أو الهادف هـو أمـر مستحيل. إذ يرى الباحثون المؤسساتيون التاريخيون أن التنبؤات لا يمكن أن تكون إلا تقريبية، وليس هذا بسبب أننا تنقصنا الأدوات أو النماذج أو قواعد البيانـات أو القوة الحاسوبية، بل الأحرى أنه بسبب احتمالية هـذه التنبـؤات (أى: خـضوعها للمصادفات) وبسبب التفاعل المعقد للمتغيرات المعتمدة على بعضها (أى المتوقفـة على بعضها) على امتداد الزمن. ويكشف التاريخ، عن أن موضـوعات دراسـتنا نفسها (وهى المؤسسات والكائنات الإنسانية) تتغير، وتتكيـف وتـتأثر بالتـاريخ نفسه. (أما) التنبؤ ومفهوم العلم المتصل به فيعنيان ضمنًا وجـود تحليـل خطـى للمتغيرات التى يمكن تمييز الواحد منها عن الآخر، التى تتفاعل مع بعضها بطرق قابلة للتنبؤ (انظر: ***Heritier, ch. 4***). لذا يرى كثير من العلماء الاجتماعيين أن مثل هذا التحليل ينكر حقائق العالم الذى نعيش فيه[٢٥]. وبمقتضى هـذه الرؤيـة، فـإن دراسة السياسة ليست، ولا يمكن أن تكون، شبيهة بالفيزياء، وذلك لأن ما ندرسـه وما نحن مهتمون بتفسيره ليس موضوعات فاقدة للحياة (أى: ليس جمادات) تنطبق عليها القوانين المطلقة الثابتة التى لا تتغير. إن دراسة التاريخ باستخدام طرق بحث أو نماذج مستمدة من الفيزياء شبيهة بدراسة الشعر باستخدام الجبر.

كما أشار كتاب عديدون، فإن الباحثين المؤسساتيين التاريخيين يميلون للاهتمام بالأحداث المهمة والنادرة نسبيًا. إن برنامجًا بحثيًا يحركه الاهتمام بألغاز الحياة الواقعية وأحداثها النادرة له من المزايا والعيوب ما يزيد عما لبرنامج (بحثى) تحركه الرغبة فى العثور على القوانين العامة للتاريخ أو للسياسة. ومن المعروف إلى حد بعيد أن بعض علماء مناهج البحث خارج نطاق هذه الكتابات يتشككون فى مصداقية المقاربة المؤسساتية التاريخية، لأنها تميل نحو "الاختيار بناءً على المتغير التابع". من المؤكد أن إستراتيجية بحثية تركز بصفة خاصة على الحالات المهمة والألغاز الكبيرة قد تعانى بشدة من المخاطر الواضحة للتحيز الناجم عن الاختيار. هذا انتقاد مهم يستحق إمعان النظر فيه فى هذا المقام. هل تقوم نفس طبيعة أنواع الأسئلة التى يهتم بها الباحثون المؤسساتيون التاريخيون بتفويض المصداقية العلمية أو الموثوقية العلمية لعملهم؟

أولاً، وكما يشير إلى ذلك الباحثان بيرسون ***Pierson*** وسكوكبول ***Skocpol*** *(2006)*، لابد أن نعتبر كبار باحثى العلم الاجتماعى بمثابة "مجتمع" بحثى متعدد الأجيال ينجم عنه "تراكم جبار للنتائج". إذ إن كل دراسة جديدة تسهم فى (زيادة) رصيدنا من المعارف المتعلقة بالأحداث التاريخية، فهى تعيد اختبار وتعيد تفحص التحليلات التى جرت من قبل. ثانيًا، وكما يحاج الباحث ديتريتش ريوشماير ***Dietrich Rueschemeyer***، فإن بإمكان دراسات الحالة أن تقوم بما هو أكثر من توليد الأفكار النظرية. فهى قادرة على اختبار الافتراضات النظرية، كما أنها تستطيع تقديم تفسيرات سببية مقنعة *(Rueschemeyer 2003: 318)*. يواصل ريوشماير عرض أفكاره، لافتًا النظر إلى نزعة الشك المستمرة تجاه مؤلفات دراسة الحالة التاريخية، فيحاج، وعلى نحو صائب، بأنها (أى نزعة الشك فى مؤلفات دراسة الحالة التاريخية) ترتكز على الفكرة المغلوطة بأن الحالة الواحدة

تكشف عن ملاحظة واحدة. (مع أن) التحليل التاريخي الجيد ذا التوجه التحليلي يعالج هذه الحالة من نقاط متعددة، وبذلك يواجه الأحكام التفسيرية بمصادر بيانات متعددة (انظر فنسون ***Vennesson*** ، الفصل١٢، للاطلاع على معالجة تفصيلية لهذه الأفكار).

من المهم كذلك أنه نتذكر أن لهذه الإستراتيجية البحثية مزايا عديدة فيما تستخدمه من طرق البحث. فالباحثون ذوو النزعة المؤسساتية التاريخية، كما أشرنا قبل ذلك، مهتمون بالطرق التى بها يقوم التاريخ نفسه بتشكيل النتائج. لذلك يقومون باختبار النماذج على امتداد الزمن، ويفعلون ذلك بصفة محددة وعن وعى بما يفعلون. وعن طريق توسيع الإطار الزمني، أولاً، يقوم المرء (أي: الباحث هنا) بزيادة عدد الملاحظات، ومن ثم فإنه يساعد فى معالجة مشكلة العدد الصغير (العينات الصغيرة) التى سبقت الإشارة إليها. بيد أن تتبع مسار العملية التاريخية يتيح للباحثين أيضًا أن يقوموا باختباراتهم سعيًا للوصول إلى مسار السببية (أي: الخط المباشر الذى يصل بين السبب والنتيجة) بطريقة لا يستطيع أن يتيحها التحليل البسيط للارتباك (بين السبب والنتيجة). أخيرًا، يعد تتبع مسار العملية (التاريخية) أداة تساعد الباحث على أن يكون حساسًا للحدود الزمنية، أو تأثيرات المرحلة الزمنية، فيما يتصل بما هو مطروح من دعاوى السببية المحددة ***(Vennesson ch. 12)***. إن يكن التاريخ مهمًا، فإن إمعان النظر فى عملياته على امتداد الزمن يتيح للباحث أن يضع الأحداث الخاصة فى زمن خاص، ومن دون أن يفقد الأنماط المهيمنة فى نفس الوقت. ومع كل ما سبق، فإن هذه الأنماط هى التى يترجح جدًا أن تقدم من المتغيرات التابعة ما هو أشد ضغطًا وإثارة للاهتمام. وبعبارة أخرى نقول: إن المفكرين ذوى النزعة المؤسساتية التاريخية يمعنون النظر فى الغابات كما يمعنون النظر فى الأشجار ***(Pierson and Skocpol 2006)***.

لا ريب أنه توجد أيضًا مخاطر جسيمة في عدم إمعان النظر في الألغاز الكبيرة المثيرة للاهتمام تاريخيًا- لأنها في غاية الندرة، أو لأنها ليست موزعة توزيعًا عشوائيًا، أو لسبب هو الأشد جوهرية: وهو أن لهذه الأحداث الكبيرة تأثيرًا على الأحداث التي تقع بعدها. من دون التفسيرات التاريخية، ستمضي النتائج المهمة بدون أن تلاحظ، وستستنتج العلاقات السببية بطريقة غير صحيحة، وفي النهاية، قد لا يعلق على الافتراضات اللافتة للنظر أبدًا، أو حتى تخضع لدرجة قليلة من الاختبار. انتهى جيم ماهوني ***Jim Mahoney (2000b)*** ، الذي استعرض عقودًا عديدة من الأعمال العلمية والبحوث، انتهى إلى نتيجة مفادها أنه: "لو افترضنا أن امرءًا حذف كل البحوث التاريخية المقارنة من مجموعة السجلات، لفقدنا معظم ما نعرفه حاليًا عن أسباب الديموقراطية والحكم التسلطي"، والحقيقة أنه لو افترضنا أننا اتبعنا بشكل صارم منطق البحث الذي دعا إليه كينج ***King***، وكيوهين ***Keohane*** وفربا ***Verba(1994)***، لما كان بالإمكان أن يكتب رينهارد بنديكس ***Reinhard Bendix*** كتابه بعنوان "بناء الأمة والمواطنة"، أو يكتب بارينجتون مور ***Barrington Moore*** كتابه بعنوان "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" أو يكتب صامول هنتينجتون ***Samuel Huntington*** كتابه بعنوان "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، أو تكتب ثيدا سكوكبول ***Theda Skocpol*** كتابها بعنوان "الدول والثورات الاجتماعية"، وهي أمثلة لعدد قليل فحسب من المؤلفات الممتازة[٢٦].

خاتمة

قد يكون من الحقائق المحزنة أن القدر الأكبر من "العلم السياسي" قد ابتعد عن طرح الأسئلة المهمة التي تتعلق بالعالم الواقعي أو الحياة الفعلية. ومن الحقائق المؤكدة أن كثيرًا من العلماء السياسيين يؤمنون بأنه ينبغي علينا تجاهل التحليلات

التى يمكن تفنيدها وتفادى المتغيرات التى لا يمكن قياسها كميًا. فـــالعلم الـــسياسى عندهم هو العلم الذى يعالج السياسة والتاريخ كما لو كان (أى منهما) ينمو فى طبق بترى (المستخدم فى المعامل والمختبرات)، وكمـــا لـــو كـــان بالإمكـــان قياســـه بالسنتيمترات أو الكيلوجرامات.

لا يوافق المفكر ذو النزعة المؤسساتية التاريخية على وجوب أن يكون العلم السياسى بهذه الدرجة من ضيق النطاق. فمن المؤكد أن بالإمكان نعلم أمور كثيـــرة مثيرة للاهتمام من المقاربات الرسمية، والسلوكية وكذلك من المقاربات التجريبيـــة بالتأكيد، التى تتناول دراسة السياسة. بيد أن من شأن انتزاع التاريخ من "معادلاتنا" وانتزاع المؤسسات من نماذجنا، وانتزاع الأفراد الفعليين من تحليلاتنا أن يتركنا مع علم زائف نزعت منه القوة والخصوبة. ليس من شأن أى إنسانة توافق على هـــذا الحكم أن تسمى نفسها مفكرة ذات نزعة مؤسساتية تاريخية، أمـــا إن كنـــت (أيهـــا القارئ) ترى أن التاريخ والأفكار أمور مهمة، وأن المؤسسات تـــشكل اختيـــارات الفاعلين فإنها (أى: المؤسسات) عرضة للتغيير الذى يحدثه فيها الفاعلون أنفـــسهم، وأن الأفراد الفعليين (الذين يعيشون الحياة الواقعية) يتخذون قرارات ليـــست علـــى الدوام فاعلة أو معنية بالمصلحة الشخصية البحتة، فمن المـــرجح أنـــك ذو نزعـــة مؤسساتية تاريخية.

الهوامش

(١) برز هذا المصطلح من واقع ورشة عمل صغيرة عقدت في مدينة بولدر *Boulder*، ولاية كولورادو، في يناير ١٩٨٩. كان من المشاركين دوجلاس آشفورد *Douglas Ashford*، وكولين دونلافي *Collenn Dunlavy*، وبيتر هول *Peter Hall*، وإلين إمرجوت *Ellen Immergut*، وبيتر كاتزنستاين *Peter Katzenstein*، وديزموند كينج *Desmond King*، وفرانك لونجسترث *Frank Longstreth*، وجوناس بونتوسون *Jonas Pontusson*، وبو روثستاين *Bo Rothstein*، وتيدا سكوكبول *Theda Skocpol*، وسفن ستاينمو *Sven Steinmo*، وكاثلين ثلن *Kathleen Thelen*، وجورج تسبيليس *George Tsebilis*، ومارجرت واير *Margaret Weir*. وقد نبع من ورشة العمل هذه الكتاب الذى صنفه ستاينمو، وثلن، ولونجسترث، ١٩٩٢، بعنوان: "تشكيل السياسة: النزعة المؤسساتية التاريخية في علم السياسة المقارن":
'Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Politics'

(٢) تداول المفكرون بعض الأمثلة الأخرى (من الدراسات) التى كتبت قبل (كتابة) هذه العبارة وتناولت التحليل الذى يقوم به العلم الاجتماعى، ولكن من الواضح أن هذه الدراسات كانت ستعرف في وقتنا الحاضر بأنها "ذات نزعة مؤسساتية تاريخية"، ومنها الدراسات التى قام بها الباحثون التالية أسماؤهم: *Wilson (1891), Polanyi (1944), Selznick (1949), Truman (1951), Rustow (1955), Eckstein (1960), McConnell (1966), Polsby (1968), Eisenstadt and Rokkan (1973), Schmitter (1974), Tilly and Ardant (1975), Zysman (1977), Katzenstein (1978), Dodd and Richard (1979), Skocpol (1979), Huntington (1982), Rothstein (1982), Skowronek (1982), Esping-Anderson and Korpi (1983), Skocpol and Ikenberry (1983), Katznelson and Weir (1985), Gourevitch (1986), Skocpol and Amenta (1986) and Rokkan et. al (1988).*

(٣) للاطلاع على تحليل مشابه انظر بليث *(2006)*.

(٤) الحقيقة أنه حدث في أواسط سنوات ما بعد الحرب (العالمية الثانية) أن كثيرًا من إدارات الحكومة أو الإدارات السياسية قامت بتغيير أسمائها إلى إدارات "علم السياسة" *Political Science"*.

(٥) فى الحقيقة، كان اهتمام القدر الأعظم من الأعمال الوصفية التاريخية حتى تلك المرحلة الزمنية منصبًا على تفسير الطابع الاستثنائى للحقبة التاريخية المعينة، أو الدولة، أو الإقليم أو الثورة محل الدراسة.

(٦) للاطلاع على عرض أخاذ دال على عمق التفكير لوجهات النظر هذه، انظر والرشتاين *Wallerstein (2001)*.

(٧) تصور عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية أن الأموال المخصصة لاستعادة تكاليف المؤسسات *Institutional Cost Recovery (ICR)* يمكنها أن تسهم مساهمة كبيرة فى (زيادة) ميزانيات الجامعة والأقسام العلمية. وهكذا، ساهمت المؤسسات (أى: المنظمات الخيرية، أو المانحة)، "كالمؤسسة القومية للعلم" *'National Science Foundation'* (التى كانت تدار وفقًا لمعايير العلم المادى) فى إحداث هذا التحول.

(٨) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحقيقة بدت واضحة عند معظم الأوربيين، ونادرًا ما ظهرت باعتبارها نوعًا من الوحى والإلهام.

(٩) كثيرًا ما ينسب خطأ إلى الباحث جورج تسيبليس *George Tsebilis* الفضل بأنه قدم، للمرة الأولى، فكرة المزايا الانتخابية.

(١٠) موقع أمازون دوت كوم *Amazon.com* (افتتح فى فبراير ٢٠٠٧) يقدم قائمة بـ٧٩٤ كتابًا عندما يبحث المرء عن العبارة المحددة التالية "النزعة المؤسساتية التاريخية" *'historical institutionalism'*. أما عبارة "النزعة المؤسساتية الجديدة" *The New Institutionalism* فتأتى بـ ١٦٧٩ كتابًا.

(١١) للاطلاع على مناقشة وافية لهذه الأنماط الثلاثة، انظر التحليل الممتاز الذى قدمه بيترهول *Peter Hall* وروزمارى تايلور *Rosemary Taylor (1996)*.

(١٢) أشير هنا إلى المدرسة القياسية القائلة بمفهوم الاختيار الرشيد (*RC*). من المؤكد أنه يوجد كثير من كبار الباحثين فى هذه المدرسة الفكرية ممن خففوا (من تطرف أو حدة) هذه المسلمات إلى حد بعيد. والحقيقة أنه كلما ازداد هؤلاء المفكرون فى العمل بهذه الطريقة، كلما بدا عليهم أنهم يشبهون المفكرين ذوى النزعة المؤسساتية التاريخية. انظر *Weingast (1996) Bates, Greif, Levi et. al (1998) and Ostroni (1998)*

(١٣) ومع ذلك، فإن هذه الأشكال من التمييز يتعذر تأييدها. مثال ذلك الإصدارة التحريرية (أى: الكتاب الذى يشترك فى كتابته عدد من المؤلفين، مثلاً) الشهيرة التى يشرف عليها الباحثان بول ديماجيو *Paul DiMaggio* وولتر باول *Walter Powell* وذات الطابع المؤسساتى

السوسيولوجي"، التي تصدر تحت عنوان "النزعة المؤسساتية الجديدة في التحليل التنظيمي" (أي في تحليل المنظمات) *"The New Institutionalism in Organizational Analysis"*، نقول: إن هذه الإصدارة التحريرية مهتمة اهتمامًا صريحًا بموضوع القوة والإجبار باعتبارهما متغيرين مهمين لتشكيل السلوك السياسي، جنبًا إلى جنب الاهتمام ببناء المعايير وتطوير الأنماط *(DiMaggio and Powell 1991)*.

(١٤) قد يثبت أن مثالاً من خارج نطاق السياسة هو مثال كاشف أو إيضاحي. فكثير منا يقرون بأن الأطفال الذين يولدون أولاً يعايشون خبرة تطورية مختلفة جدًا عن خبرة الأطفال التاليين لهم (أو الذين يولدون بعد ذلك). لا يقتصر الأمر على أن الوالدين يكونان أكثر خبرة بعد الطفل الأول، بل يضاف إلى ذلك أنهم يكونون مشغولين برعاية أكثر من طفل واحد في نفس الوقت. وأخيرًا، وبنفس الدرجة من الأهمية، ينمو الأطفال اللاحقون في بيت يوجد فيه إخوة أكبر منهم سنًا- وهو ما لا يستطيع الطفل الأول، بمقتضى التعريف، أن يفعله.

(١٥) مذكور في بيرسون *Pierson (1993, 2000, 2004)*.

(١٧) ومن المؤكد كذلك، أن فشل تجربة العراق سوف يشكل السياسة الخارجية الأمريكية لعقود قادمة.

(١٨) انظر كذلك كتاب الباحث كامبل *Campell (2004)* بعنوان التغير المؤسساتي والعولمة *Institutional Change and Globalization*.

(١٩) النماذج الخمسة للتغير في المؤسسات، التي حددها الكاتبان ثلن *Thelen* وستريك *Streek* هي: (أ) "الإزاحة" *"displacement"* – حيث تحل مؤسسة ما محل أخرى، (ب) "البسط" *"Layering"* – وذلك عندما تتبنى مؤسسة ما وظائف جديدة فوق الوظائف القديمة، (ج) "الانجراف" *'drift'*– وذلك عندما تتغير البيئة التي توجد مؤسسة ما بداخلها، ولكن المؤسسة لا تتكيف بأسلوب تدريجي (انظر أيضًا الفصل الذي كتبه جاكوب هاكر *Jacob Hacker* في كتاب الباحثين ثلن وستريك) ، (د) "التحول" *'conversion'*– حيث تقوم المؤسسات بأداء وظائف جديدة، أو تستهدف أهدافًا أو أغراضًا جديدة، (هـ) "الاستنفاد أو الاستنزاف" *"exhaustion"*– بمعنى انهيار المؤسسة وإخفاقها.

(٢٠) من المؤكد أنه ليس كل المؤسساتيين التاريخيين مهتمين خصوصًا بدور الأفكار السياسية أو قوتها، إلا أن كثيرًا منهم مشغولون بهذا الموضوع، انظر كامبل *Campbell (2002)*.

(٢١) انظر بليث *Blyth (1997, 2003)*، انظر أيضًا ماركوسن *Marcussen (2000)* وباسوتي *Pasotti* وروثستاين *Rothstein (2002)* وإستينمو *Stienmo (2003)*.

(٢٢) توجد نزعة بائسة ولا لزوم لها لإثارة الصراع بين التحليل القائم على مفهـوم الأفكـار" *"ideational' analysis* والتحليل القائم على مفهوم "الاختيار الرشيد" *'rational choice* بطريقة تبدو أنها تحاج بأن المرء إما أن يبنى قراراته على الأفكار أو على الحسابات العقلانيـة أو الرشيدة. إن هذه التمييز سخيف.

(٢٣) مما يثير الاهتمام، أنه وجد تباين ملحوظ في هذا الصدد. فمن الواضح تماما أن بعـض الحكومات كانت أقدر على الوفاء بتعهداتها بكفاءة وعدالة من حكومات أخرى (قارن مـثلا بين السويد والولايات المتحدة). إن أفضل تفسير لهذه التباينات هو، بطبيعة الأمـر، الأبنيـة المختلفة للمؤسسات (انظر ستاينمو *Steinmo 1993*).

(٢٤) للاطلاع على أعمال حديثة تمضى فى هذه الاتجاهات انظر نورث *(2006)* *North* ولويس *Lewis* وستاينمو *Steinmo (2007)*.

(٢٥) مثال ذلك أنه يشيع في مجال التحليل الإحصائي الأساسي أن تخبر الطلبة بأنهم لا بـد أن ينتبهوا إلى التسامت المتعدد *multicollinearity*، وأن يحصروا اهتمامهم في تفحص المسائل التي يمكن فيها تمييز المتغيرات المتعددة الموجودة في معادلة ما بمعزل عـن بعـضها (أي: حال كونها منفصلة عن بعضها). لا يرجع سبب ذلك إلى أن هذه هي الطريقة التي يعمل بها العالم الواقعي، بل إلى أنه إن لم يلتزم المـرء بهـذه الاحتياطـات فـستكون الاسـتنتاجات الإحصائية المستمدة غير صحيحة منهجيا (أي: لا يعتد بها). المشكلة، بلا ريـب، هـي أن طريقة البحث التي نستخدمها يمكن بمنتهى السهولة أن تحدد الأسئلة التي نطرحها.

(٢٦) هذه الحقيقة الواضحة أوضحها لي جفري كوبستاين *Jeffrey Kopstein* .

الفصل الثامن

نظرية المباراة

كريستين إشفاخشتا

مقدمة

تعد نظرية المباراة فرعًا من فروع نظرية "الاختيار العقلاني"، التي لها علاقة بنظرية الاحتمالات المنسوبة إلى بايز *Bayes*(*)، وتحتوى على شكلين مختلفين من أشكال التطبيق(١):

١- تفسير سلوك الأفراد في السياقات الاجتماعية بواسطة دوافعهم ومبرراتهم.

٢- نموذج مجرد لتحليل البنية الاجتماعية، داخل النموذج العام للفردانية المنهجية.

وتصبح نظرية المباراة مفيدة تفسيريًا عند حدود وضع نماذج للدوافع والمبررات الفردية بشكل ملائم. أما صياغة النماذج فلا تهدف إلى تكرار ونسخ العالم، ولكن تهدف إلى عزل السمات والخصائص لدراسة إمكانياتها أو ديناميتها(٢). ويفشل المدخل التفسيرى إن لم يستطع أن يفسر السلوك الواقعي الذى يمكن ملاحظته. وعلى العكس فإن النموذج المجرد يمكن أن يكون أداة تحليلية

(*) يستخدم المؤلف في هذا الفصل مفهوم *Payesian approach* كما يستخدم هذه الصفة كثيرا، وسوف تترجم بنظرية الاحتمالات المنسوبة إلى *Bayes*.(المراجع)

مثمرة عندما يفشل، خاصة إذا كان دقيقًا بشكل كاف، لأنه قد يخبرنا عن سبب الفشل وكيفية إثراء هذا النموذج أو تغييره أو تعديله. أما الاستبصارات التي يمكن تحقيقها من خلال النماذج المجردة، فلا تفسر في حد ذاتها الظاهرة، ولكن يمكن استخدامها في وضع الفروض التفسيرية أو تكوين المفاهيم، كما يجب أيضًا اختبار صحة هذه الفروض على نحو مستقل.

ويوضح الجزء الأول من هذا الفصل المفاهيم والافتراضات الأساسية لنظرية "الاختيار العقلاني": الاختيار العقلاني، والتفضيلات، والفائدة المتوقعة، وبنية نظرية المنفعة الحديثة. وينتقل الجزء التالي إلى نظرية اللعب، ويعلق على علاقتها بالمفهوم الأوسع لنظرية الاختيار العقلاني. ومن أجل هذا الغرض نقدم مفهومين عن التوازن، عند كل من "فون نيومان" و "أوسكار مورجنستيرن" ومفهوم التوازن عند "جون ناش"(*). بالإضافة إلى نمطين من أفضل دراسات اللعب (أو المباراة)، ما يسمى بمأزق السجين، ومجموعة متنوعة من ألعاب التنسيق. ونفترض – بناء على هذه الدراسات – أن نظرية المباراة يتم استخدامها على النحو الأفضل في العلوم الاجتماعية كأداة تحليل، ثم ننتقل إلى تطور حديث عن المباريات وتصميم مباريات تطورية وتكرارية، وسوف يوضح الجزء الأخير كيف أن الفشل في عمل نماذج للتعاون والتنسيق، قد أسهم في فهم أفضل لتلك المشكلات.

(*) جون ناش ***John Nash***، أحد العلماء الأمريكيين في الرياضيات وحاز عام ١٩٩٤م على جائزة نوبل في الاقتصاد بالمشاركة مع باحثين آخرين. له إسهام واضح في نظرية المباريات، ولقد ميز "ناش" بين المباريات التعاونية، التي تتم باتفاقيات ملزمة، والمباريات غير التعاونية. وقام بصياغة ما أطلق عليه "توازن ناش" الذي ينطوي على مفهوم الحل الشامل للمباريات غير التعاونية، وصاغ أيضًا الحل التفاوضي، وهو الحل الأساسي للمباريات التعاونية. (المترجم)

تمثل نظرية اللعب (المباراة) نموذجًا لاتخاذ القرار الرشيد فى مواقف التفاعل الاجتماعي. وهنا يفهم التفاعل الاجتماعى حسب تعريف "ماكس فيبر": على أنه الفعل الذى يتضمن فاعلين أو أكثر يتفاعلون مع بعضهم، ويكون هذا الفعل موجًا بواسطة التوقعات المتبادلة حول كيف يتصرف الأشخاص الآخرون، وإلى الحد الذى عنده يكون الفعل التفاعلى موجهًا بواسطة المبررات أو القصد العقلانى. توفر نظرية اللعب نوعا مثاليا من الاستدلال عما يجب فعله. وبهذا المعنى فإنها ليست نموذجًا للفعل أو السلوك المناسب، ولكن للاستدلال.

ولقد تطورت نظرية اللعب بالأساس كفرع من الفروع الثلاثة لنظرية الاختيار العقلانى: نظرية القرار، ونظرية الاختيار الاجتماعى، ونظرية اللعب[٣]. والفكرة المحورية فى هذه النظرية هى تطوير المفهوم اليومى للاستدلال، أو الوسيلة-الغاية (أى إنه يجب اختيار أفضل الوسائل لتحقيق غاية معينة)، مع وضع عملية اتخاذ القرار فى الاعتبار (بمعنى جعل هذا المفهوم مقترن بعملية اتخاذ القرار، التى تم بها استدلال الاحتمال). ومثل هذا التطوير أصبح ممكنًا من خلال تطور "نظرية المنفعة الحديثة". وعلى الرغم من أن نظرية المباراة ليست مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظرية المنفعة الحديثة مثل الفروع الأخرى من نظرية الاختيار العقلانى، فإن هذه النظرية تم بناؤها داخل الإطار الذى قدمه نيومان ومورجنستيرن (١٩٩٤).

وفى الأصل وضعت نظرية المنفعة الحديثة فى الرياضيات التطبيقية لدراسة القرارات التى تتخذ فى المواقف اللاتفاعلية التى تتميز بالمخاطرة. وبشكل أبسط، يعنى هذا كيف يتخذ الفرد قرارا عندما يواجه سلسلة من الخيارات التى لا يمكن التنبؤ بنتائجها، لأنها تعتمد على أحداث أخرى؟

إن الفكرة الحدسية التي تقف خلف نظرية المنفعة الحديثة هي فكرة بدهية. ولأن الاختيار بين مسارات الفعل البديلة يكون عقلانيا، فإن التفكير يتجه دومًا نحو: اختيار مسار الفعل الذي يمنحك النتائج المفضلة جدًا إذا سار كل شيء على نحو حسن. ومع ذلك، فإن هذه العقلانية -حتى بالمعنى العادي- تتطلب الاعتقاد في احتمال حدوث النتيجة الجيدة، وليس الرغبة فيها فحسب. وتذهب الفكرة الجوهرية لنظرية الاختيار العقلاني إلى أنه يجب على كل فرد أن يختار مسار الفعل الذي يصل بمنفعته المتوقعة لأقصى درجة، أي إجمالي كل النتائج السلبية والإيجابية لمسار فعل معين في ضوء احتمالية ظهورها.

ومن خلال إعطاء تقديرات درجة الاحتمالية بشكل مشترك، من خلال مصطلحات رقمية، ووزن مدى المرغوبية في نتيجة معينة من خلال احتمالية حدوثها يمكن معرفة ما إذا كان من الممكن التعبير عن هذه الاستجابة بمصطلحات رقمية، أو بشكل أدق، إذا كان من الممكن قياس هذه الاستجابات عبر مقياس الأعداد، الذي يوفر معلومات أيضًا عن مدى الرغبة في نتيجة عن أخرى. وتسمى هذه المقاييس ذات الأعداد الأصيلة "منافع": وتعرف نظرية المنفعة الحديثة الشروط الشكلية التي في ظلها يكون من الممكن تخصيص قيم رقمية للاستجابات وبالتالي بناء مقاييس المنفعة.

وأول خطوة هنا هي تعريف أبعاد المشكلة. وتعرف نظرية الاختيار العقلاني – كنظرية تقوم على بدهيات- من خلال المصطلحات والشروط التي تحدد أسسها البدهية ومقولاتها الأساسية. ولا يمكن التعبير عن مفهوم أو فرضية لم يتم تعريفها في هذه البدهيات، أو لم يتم اشتقاقه منها. فالقرارات تكون مطلوبة عندما تكون البدائل مفتوحة، ومن ثم تعريف موقف اتخاذ القرار بـ: ١- مجموعة من الخيارات العملية والمعقولة. ٢- مجموعة من الأحداث الممكنة التي يمكن أن

تؤثر على نتائج فعل الفرد. ويفترض هنا أنه من الممكن تحديد النتائج لكل الاحتمالات التي يمكن تقييمها من خلال الفاعل، الذي يستطيع أن يتخذ القرار من خلال المقارنة الثنائية بين البدائل المتاحة.

وتمثل هذه المقارنات الثنائية تفضيلات الفاعل، أي العلاقة بين بديلين *A* و *B*، حيث يتم إعطاء ترتيب لأحدهما أعلى من الآخر. والأكثر شيوعًا أن هذه التفضيلات لدى الفاعلين، يتم اعتبارها معطى تجريبيًا أو تعطى بواسطة افتراضات النموذج. وفي علم الاقتصاد يكون ذلك عن زيادة الأرباح أو المدفوعات النقدية إلى أقصى درجة، في الوقت الذي يصعب تحقيق ذلك.

ويفترض هنا أن الفاعل يمكن أن يصنف ويرتب كل النتائج طبقًا لرغبته في هذه النتائج، أي يرتبها من الأفضل إلى الأسوأ، وإذا حقق هذا الترتيب متطلبات معينة من المطابقة، فإنه يمكن إثبات أنه توجد دالة رياضية لتصنيف التفضيلات الخاصة بالنتائج وترتيبها ترتيبًا أساسيًا. وتسمى هذه الدالة في العادة "دالة المنافع". وحسب نظرية المنافع الحديثة تعطى المجموعة التعريفية من خلال الترتيب (عبر الأعداد الترتيبية) للتفضيلات بين النتائج، بينما يتم التعبير عن مجموعة القيم من خلال الأعداد الجذرية. ومن أهم متطلبات المطابقة (أي ترتيب كل ثنائيات البدائل المتاحة)، وأنه إذا كنت أفضل *A* على *B*، و *B* على *D*، بالتالي يجب أن أفضل *A* على *D*، وهناك متطلبات أخرى تتناول الخصائص الرياضية وتطبيق قواعد حساب الاحتمالات[٤].

ومع وجود الترتيب الأساسي، وتحديد المقاييس الرقمية، يكون من الممكن وزن منفعة كل نتيجة من خلال احتمالية حدوثها، وتحديد المنفعة المتوقعة من كل فعل بطريقة تسمح بالمقارنة الهادفة بين كل البدائل المطروحة أمام الفاعل. ونحن نستطيع أن نعرف المنفعة المتوقعة من كل فعل بأنها: جملة المنافع التي يمكن

الوصول إليها من خلال نتائج الفعل؛ التى يتم تقديرها باحتمالية حدوثها، ولذلك سوف نختار الفعل ذا أفضل نتيجة متوقعة.

أما بالنسبة لنظرية القرار (وسوف نفصل الحديث فى علاقتها بنظرية اللعب فيما بعد) فإن الوصول لأقصى درجة من المنفعة المتوقعة هو المعيار المطلوب للاختيار العقلانى. أما مفهوم الرشد أو العقلانية، فيتم تعريفه بالدرجة الأساسية بمتطلبات المطابقة، التى يجب أن نفى بها من أجل بناء دالة المنفعة. ويكون معيار الوصول بالمنفعة المتوقعة إلى أقصى درجة امتدادًا للوعى والرشد عند الاختيار بين "الوسائل–الغايات" ويتمثل إسهام نظرية القرار بالنسبة لتوضيح عقلانية "الوسيلة– الغاية" فى تحديد الشروط التى يجب الوفاء بها للتصرف طبقًا لهذا المعيار، أو لتبرير خياراتنا وفقًا لهذا المعيار.

وبناءً على ذلك، يجب وصف نموذج الاستدلال فى نظرية الاختيار العقلانى بأنه نموذج الاستدلال "المنطقى"، وبالتحديد ليس رصدًا "سيكولوجيًا"، إنه وصف شكلى يحدد الشروط المثالية التى فى ظلها يؤدى الاستدلال العقلى، الذى يعظم الفائدة المتوقعة إلى حلول محددة.

ولن يكون من الضرورى الدخول فى تفاصيل البدهيات لإدراك أن الظروف فى نظرية الاختيار العقلانى تكون على درجة عالية من التعقيد والصعوبة، ونادرًا ما تتضمن ممارسة الأفراد للاستدلال فى حياتهم اليومية حساب الاحتمالات الرياضية، ولكن حتى لو تم الاكتمال (أى الحالة التى تتم فيها المقارنة بين كل أزواج النتائج) أو التحول لا تخلو من متطلبات بسيطة إذا ما أخذ الشخص فى اعتباره المواقف المحددة التى تكون فيها التقييمات متضمنة على آراء وأبعاد متعددة (***Iahneman and Tversky 1981***).

ولا يؤدى هذا إلى القلق عند علماء الرياضيات أو الاقتصاد، وهم يسعون إلى عرض كيفية بناء دالة المنفعة التى تكفى لتفسير رياضى هادف ذى معنى لمثل هذه

الدالة. وهم لا يهتمون بالمنافع أو التفضيلات في حد ذاتها أو اتخاذ القرار في الواقع.

ومع ذلك فإن الطبيعة الفنية لظروف المطابقة وبناء دالة المنفعة المطلوبة بواسطة النموذج، لا يفيان بالضرورة بتوقعات علماء الاجتماع ومطالبهم، حيث إنهم يهتمون بتفسير سلوك الأفراد في المواقف الواقعية. فالأفراد العاديون لا يشاركون في عمليات الإحصاء الاحتمالية، التي قد تحقق معايير حساب الاحتمالية الرياضية. فالفكرة هنا أنه ينبغي على الأفراد أن يهدفوا إلى الوصول لأقصى درجة من المنفعة المتوقعة. ولقد تم انتقاد هذه الصيغة من قبل "سيمون **Simon**، الذي وضح نموذجًا حول الرشد الوسيلي البسيط، يتلخص في أن الهدف يكون تحقيق مستوى من الإشباع، وليس الوصول لأقصى درجة من درجات الإشباع. وأول وجه للنقد ضد نظرية المنفعة الحديثة، لم يكن يقتصر على أن مفهوم العقلانية (الرشد) المستخدم كان ضيقًا للغاية وقاصرًا، ولكن كان أيضًا صعبًا ومبالغا فيه.

أما الوجه الثاني لنقد نظرية المنفعة الحديثة، فهو أن حسابات التقويم المستخدمة هي حسابات وسيلية، يتم من خلالها ربط الفعل بالنتائج، أو ما يطلق عليه مبدأ "العبرة بالنتيجة" كافتراض مقبول داخل سياق استدلال الوسيلة-الغاية، عندما يغض الطرف عن كون القرارات تؤثر على الأشخاص الآخرين. إلا أن ذلك يتضمن نتيجتين مهمتين:

١- تتفق تفضيلات الأفراد مع التوصيفات الأخلاقية أو الاجتماعية لمسارات الفعل البديلة، على سبيل المثال، ما إذا كان الفعل يتطابق مع المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية أم يخترقها.

٢- يعد مبدأ العبرة بالنتيجة من الأشياء المتوقعة والمنتظرة[٥]. ومن الواضح أن هذا المبدأ لا يمكن أن يوفر تفسيرات عقلانية للأفعال التي تكون ردود أفعال للأحداث الماضية -مثال أفعال الأشخاص الآخرين أو الالتزامات والوعود الماضية- أو تشتق من المعايير بالاعتماد على

العادات والتقاليد[٦]. *(Holis and Sugden 1993; Nida-Ruemlin 1993; Zenh 2001).*

وبالنسبة للأفعال التي تأتي عكس مبدأ العبرة بالنتيجة تكون في الغالب حاسمة في عمليات الاستدلال واتخاذ القرار بالنسبة للأشخاص الواقعيين، ولكن مع وجود طريقة بناء النظرية البدهية لا يمكن ضم هذه الأشكال إلى الإطار من دون تغيرات رئيسية. ويقول بعض المنظرين إن هذا شيء جيد، لأنهم لا يعتبرون استدلال الوسيلة–الغاية هو الشكل الوحيد للعقلانية العملية، فهو ببساطة هو مجرد شكل بين أشكال أخرى للعقلانية. وهناك منظرون آخرون لا يهتمون بذلك لأنهم يعتقدون أن هذه الأشكال الأخرى لا تكون رشيدة أو عقلانية. وبالتالي يتضمن "مبدأ العبرة بالنتيجة" قيودًا خطيرة على التطبيق العام للنموذج، ويناسب أنواعًا معينة فقط من التقييم.

ويبدو أن هاتين النقطتين هما أهم عيوب نظرية الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية. وبينما يلعب الاستدلال الاحتمالي دورًا أقل في نظرية اللعب (المباراة)، يحظى مبدأ العبرة بالنتيجة بنفس الدور.

عقلانية التفاعل: البحث عن التوازن

ترتبط نظرية اللعب (المباراة) بنظرية المنفعة الحديثة من خلال افتراض أن الفاعلين يختارون مسار فعل يتوقعون أنه سوف يؤدي إلى النتائج الأفضل مع توفر البدائل. وتذهب نظرية المباراة إلى أن تحقيق أقصى درجة من المنفعة المتوقعة ليس خيارًا عقلانيًا في المواقف التي تتميز بالتفاعل الاجتماعي.

ويهدف معيار الاختيار العقلاني في نظرية اللعب إلى الوصول لـ"نقطة التوازن". وتوجد مفاهيم مختلفة عن نقاط التوازن، وهي لا تتطابق جميعا مع

تحقيق أقصى درجة من المنفعة. ومع ذلك فإنها جميعا تكون تابعة للنتائج (مبدأ العبرة بالنتيجة) بشكل صارم. وتتناول نظرية المباراة اتخاذ القرار العقلاني في المواقف، حيث ترتبط نتائج مسار فعل الفرد جزئيًا بقرار الفرد، وفي جزء آخر ترتبط بقرارات الأفراد الآخرين، الذين يتفاعل معهم.

وينشأ التحدى أمام التفاعل الاجتماعى لأنه يجب على الفاعلين أن يؤسسوا خياراتهم على التوقعات المتبادلة حول الطريقة التى يقرر الآخرون. ولأن قرار الفرد الآخر يعتمد على ما يعتقد أن الفرد الأول سوف يختاره، فإنه يجب على الفرد الأول أن يؤسس خياراته على توقع رد فعل الفرد الثانى نحو ما يعتقد أنه سوف يكون اختيار الفرد الأول وهكذا.

ويمكن للاعتماد المتبادل بين الاختيارات أن يؤدى إلى أن ينتهى بالفاعلين إلى عدد لا نهائى من دوائر التوقعات. ولا توجد طريقة يستطيع من خلالها الفاعلون أن يقوموا بعمل اختيار يستحق أن نطلق عليه بأنه عقلانى - على عكس التحكم والإجبار - إذا لم يستطيعوا تحديد نقطة توقف عقلانى، يمكن عندها أن ينتهى التفكير فى التوقعات المتبادلة. إن تحدى العقلانية لا يهدف إلى "تحقيق أقصى درجة" ولكن يهدف إلى تحدى الاستقرار أو التوازن: أى الوصول إلى اختيار يمكن أن يلتزم به الفرد على الرغم من أن الفرد الآخر يعرف ما سوف يقرر هذا الفرد، وهذه هى المشكلة التى يحاول أن يتناولها مفهوم التوازن.

ويمكن أن يتوافق سعينا إلى نقطة التوازن ويتزامن مع اختيار الفعل، الذى يمكن أن يشعر الفرد بالرضا عن تفضيلاته الشخصية إلى أقصى درجة. إن ما يسمى بنظرية التوسط بين الحد الأدنى والأعلى[٧]، التى قدمها كل من فون نيومان وأوسكار مورجنستيرن، والتى قامت عليها نظرية اللعب (المباراة)، قد ذهبت إلى أن كل المباريات التى تنتهى بالتعادل لها نقطة توازن تمكن اللاعبين من تحقيق مكسب بين الحد الأدنى والأعلى، وخسارة بين الحد الأدنى والأعلى، اعتمادا على الإستراتيجيات المتداخلة.

وتتميز المباريات الصفرية بأن مكسب شخص يساوى خسارة الآخر، وهنا تكون المباراة قائمة على الصراع. وتعطى الإستراتيجية المتنوعة بواسطة التوزيع الاحتمالى عبر كل الإستراتيجيات المتوفرة لفاعل ما، ويقوم الفاعل باختيار الإستراتيجية حتى يتم التصرف والفعل على أساسها، وذلك من خلال استخدام أداة عشوائية لأخذ قرار الاختيار بين الأفعال المتوفرة. على سبيل المثال: إذا كان الفاعل يؤدى شيئًا إلى كل من X أو y، ولديه الإستراتيجية المتنوعة لاختيار X باحتمالية ٣/٢، ولاختيار y باحتمالية ٣/١، فإن المتوقع أن يختار X. وفى الأساس كل توزيع احتمالى ممكن عبر مجموعة الإستراتيجيات المتوفرة، يكون بمثابة إستراتيجية متنوعة أو مختلطة، تقلل الخسائر لأدنى درجة، وتزيد من الأرباح والمكاسب لأقصى درجة.

وتبرهن نظرية "التوسط بين الحد الأدنى والأعلى" على أن المباريات الصفرية بين شخصين، تكشف على الأقل عن نمط واحد من الإستراتيجيات المتنوعة للاعبين، وإذا تم لعب نفس المباراة عددًا من المرات، فإن الإستراتيجية المتوقعة سوف تعمل على تقليل الخسارة لأقصى حد، وزيادة المكاسب والأرباح لأقصى حد. وإن وجد أكثر من نمط للإستراتيجيات المتنوعة، فإنه من المتوقع تكافؤ كل التوازنات الناتجة. وبالطبع لا يكون الافتراض أنه سوف يتم فى الحقيقة تكرار المباراة عددًا كثيرًا من المرات، ولكن الافتراض يكون أنه يجب على الفرد أن يختار نفس الاختيار حتى لو تم لعب المباراة لمرة واحدة فقط.

إن مفهوم العقلانية فى نظرية "فون نيومان" يعمل بمثابة تنويع آخر من مبدأ "لابلاس" ***Laplace*** حول المبرر غير الكافى: إذا لم يكن لدى الفرد مبرر جيد للاعتقاد فى أن هذا الاختيار أفضل من الآخر، فإنه يجب على الفرد أن يعتبر كليهما متساويين فى احتمال كونهما صحيحين.

ومن غير المحتمل قبول مثل هذا الاستدلال كأسلوب عقلانى للتفكير والتفاوض خارج الحجرات الدراسية، كما أنه يبدو لدى المنظرين الرياضيين بعض الشكوك، خاصة أن المباريات الصفرية ذات الحاصل الثابت قد لا تحدث بشكل متكرر. ويطلق على معظم مواقف التفاعل الاجتماعى "المباريات ذات الدوافع المتنوعة"، أى المواقف التى تكون فيها مكاسب لاعب لا تساوى خسارة الآخر، لأن كل واحد منهما – على سبيل المثال – يمكن أن يفوز ويمكن أن يخسر. إن بدائل توازن الإستراتيجيات التى حددها "فون نيومان ومورجنستيرن" لها وجود متحقق، ومن السهل تحديدها، وتكون صعوبتها السيكولوجية أقل بكثير. وفى سياق نظرية المباراة يتم قبول مفهوم التوازن كما طرحه "ناش" ***Nash***[٨]، الذى يذهب من خلاله إلى أنه يجب على الفرد أن يختار أفضل إستراتيجية مضادة، لما سوف يختاره الفرد الآخر. ويتم تعريف مفهوم التوازن عند "ناش" من خلال الاختيار الفعلى للاعب الآخر الذى يشارك الفرد موقف التفاعل.

ويتضمن مفهوم "ناش" عن نقطة التوازن ميزة مهمة تتعلق بتقديم معيار عقلانى، يمكن تطبيقه على المباريات، التى يتم خلالها ترتيب التفضيلات من خلال النتائج المترتبة عليها. وكما توضح مباراة "معضلة السجناء" فإن توازنات "ناش" لا تحدد بالضرورة مسار الفعل الذى يحقق أقصى درجة من الرضا عن الاختيار عند الفاعلين.

المباراة (١): أزمة السجين

"تم اعتقال شخصين للاشتباه فى أنهما مشتركان فى ارتكاب جريمة، وقد تم وضع كل منهما فى حجرة منفصلة بحيث لا يستطيع أحدهما الاتصال بالآخر. ولم يكن لدى النائب العام على الرغم من أنه متأكد أنهما ارتكبا الجريمة، الدليل الكافى

علي اتهامهما وتقديمهما للمحاكمة. ولذلك وضح النائب العام لكل سجين أن لديه خيارين: الأول هو الاعتراف بارتكاب الجريمة، الثانى هو عدم الاعتراف. وإذا لم يعترف أحد السجينين، فإن النائب العام سوف يحاكمهما بأقل تهمة مثال التعدى أو السرقة أو حيازة سلاح غير مرخص، وبالتالي سوف يحصلان على عقوبة أقل. ولكن إذا اعترفا فسوف تتم محاكمتهما مع التوصية بأقل من أقصى حكم. أما إذا اعترف أحدهما ولم يعترف الآخر، فإنه يمكن محاكمة الذى اعترف محاكمة سهلة (أو يمكن اعتباره شاهد ملك)، وذلك بسبب تقديمه للدليل، بينما يحصل السجين الآخر على أقصى عقوبة" (Hargreaves Heap, Hollis, Lyons et, al. 1992:99).

والنتائج التى حصل عليها كل سجين *(Peter&Paul)* موضحة فى جدول (٨-١)

جدول (٨-١) المباراة (١): مأزق السجين (١)

السجينان (بيتر، بول)	عدم الاعتراف (التعاون*C*)	الاعتراف (عدم التعاون*D*)
عدم الاعتراف (التعاون*C*)	٣ ، ٣	١ ، ٤
الاعتراف (عدم التعاون*D*)	٤ ، ١	٢ ، ٢

لاحظ هنا وفيما يلى أن الرقم ٤ أكبر من ٣ وتلك أكبر من ٢ وهكذا، ويعرض جدول (٨-١) للنتائج التى حصل عليها كل من السجينين، بيتر وبول. ويوجد فى الجدول رقم (٨-٢) عرض نموذجى بديل (يوضح النتائج بالنسبة لبيتر).

وكما نلاحظ في الجدول، فإن كل فاعل سوف يكون وضعه أفضل إذا اختار *(C)* "التعاون" وليس *(D)*، لأن *(C , C)* > *(D , D)* بالنسبة لكل واحد منهما. وفى نفس الوقت فإن كل واحد منهما يخاطر وقد يصيبه الضرر وحده، إذا ألزم نفسه باختيار *(C)*؛ لأن نتيجة *(C , D)* تكون أسوأ من أى خيار آخر من الخيارات

المتوقعة. ولأن نظرية المباراة – مثال نظرية المنفعة الحديثة – تطبق مبدأ العبرة بالنتيجة بشكل صارم، فإن كل فاعل يجب أن يتوقع أن تقييم الآخر لمسارات الفعل الإجرائية يعتمد بشكل محدد على النتائج التى سوف يواجهونها فى موقف معين. وبالتالى لا يمكن لأيهما أن يتوقع أن أى شخص سوف يختار (C) إذا توقع أن يختار الآخر (C). ولذلك فإن كل واحد منهما يعرف أن اختيار (C) ليس الاختيار العقلانى لأى منهما فى ظل أى ظروف، وذلك يجعل (D) الإستراتيجية الملائمة[٩]، واختيار (D, D) هو نقطة التوازن الفريدة للمباراة.

ومن ردود الفعل الشائعة نحو هذا المأزق، أنه يصيغ نموذجًا لمأزق يواجه الأفراد الأنانيين، أو الأفراد الذين تغريهم مصلحة الذات. ويتمحور رد الفعل هنا حول سوء الفهم، لأن هذه الأزمة تنتج من الخصائص البنائية للمباراة، وليس من أى نظرية مفترضة عن الدوافع، فبنية المباراة كما هى معطاة فى النتائج تمثل تفضيلات الفاعلين.

جدول (٨-٢) المباراة (١): مأزق السجين (٢)

السجينان (بيتر، بول)	التعاون (C)	عدم التعاون (D)
التعاون(C)	R = المكافأة	S : الابتزاز
عدم التعاون (D)	T = الإغراء	P : العقاب

والسؤال الأكثر معقولية، الذى يجب طرحه الآن مؤداه: هل يمكن لنموذج مأزق السجين أن يحدث بين الفاعلين غير الأنانيين؟ وبالطبع هذا السؤال تجريبى بالدرجة الأولى. وتبدو الإجابة "نعم" إذا اعتبرنا أن الفاعلين فى العالم الواقعى يتميزون ببنية دوافع متنوعة، تضم الاتجاهات الإيثارية والأنانية. ومثل هؤلاء الفاعلين قد يشبهون الإنسان العادى الذى نعرفه، ويبدو أن مثل هؤلاء الفاعلين يجدون أنفسهم فى المواقف التى تشبه بنائيًا مأزق السجين. وإذا لم يكن نموذج

"مأزق السجين" يمثل موقفًا في الحياة الاجتماعية، فقد يكـون نمـوذج "تراجيـديا المشاعيات" (*Hardin 1968*) بشكل عام قريبًا من مواقف الحياة اليومية.

"تراجيديا المشاعيات عبارة عن مراعٍ مفتوحة لكل الرعاة فى القرية. وكـل راعٍ يمكن أن يرعى بعضًا من ماشيته فى هذه المراعى المشاع والعامة، والبـاقى فى أرضه، وكل راعٍ يمكن أن يزيد من ثروته من المواشى بزيادة عـدد الماشـية التى يرعاها فى هذه المراعى. وإذا فعل كل راعى ذلك، فسوف يزيد عدد الماشية على الحد الطبيعى فى هذه المراعى".

ولقد تم تطبيق هذا النموذج على الكثير من المواقف الواقعية التـى تتطلـب فعل جماعيًا، أو تهتم بالمحافظة على الموارد العامة (انظر كمثـال: *Olsen 1971; Taylor 1987; Oskam 1990*).

والمهم هنا أن الفاعلين فى الواقع لا ينتهون إلى نقطة التوازن المثالية عنـد باريتو(*). ولكنهم فى الواقع يتعاونون، ليس فقط فى الحياة اليومية، ولكن أيضًا فى المواقف والسياقات التجريبية(*Rapoprt and Chammah, 1965*).

وهناك افتراض آخر يذهب إلى أن مبدأ "العبرة بالنتيجة" هو بمثابة المشكلة. وهناك إجابة منطقية عن سبب نجاح التعاون فى السياقات الواقعية، وهـى وجـود "القهر أو الإجبار" عبر المؤسسات الاجتماعية والمعايير والأخلاق. علـى سـبيل المثال فإن الوعود أو العقود التى تسهل التعاون وتدعمه، تتغلب على قيود الفرديـة العقلانية. وهذا الحل المؤسسى يمكن ضمه فقط إلى البنية النظريـة إذا اتـضح أن عملية تأسيسه والحفاظ عليه تحقق التوازن. (هذا السؤال لعـب دورًا مهمًـا فـى تطوير مباريات متطورة ومتكررة، سوف يتم تناولها فى جزء آخر).

(*) نسبة لعالم الاجتماع والاقتصاد الإيطالى "فيلفريدو باريتو". المترجم.

ويمكن من خلال المباريات البسيطة التى تلعب لمرة واحدة (المبـــاراة (١)) فقط أن توضح لنا بسهولة أن الإشارة إلى اتجاهات الخضوع إلى المعــايير تكــون غير مقنعة، وذلك بسبب مبدأ "العبرة بالنتيجة". نفترض أن "بول" يعد "بيتــر" بأنـــه سوف يختار (C). هل مثل هذا الوعد يعطى "بيتر" مبررًا – تطابق ذلك مع نظرية المنفعة الحديثة- لاختيار (C) بالمثل؟ وإن إجابة منظرى الاختيار العقلانـــى علـــى هذا السؤال تكون بـــ "لا"، وتوجد إجابتان لهذا، إحداهما بسيطة والأخـــرى أكثـــر تعقيدًا. تكمن الإجابة البسيطة فى أنه على الرغم من أن وعـــد "بـــول"، يمكـــن أن يغرى "بيتر" باستغلاله، وذلك يمكن التنبؤ به من خلال "بول"، ويعطيه حافزًا لعـــدم الوفاء بوعده في المقام الأول، وهذا يتوقعه "بيتر"، ونتيجة لذلك لا يثق "بيتر" فـــى وعد "بول". وهذا على الرغم من أن كليهما سوف يحصل على نتيجة أفضل إذا نفذ الوعد وأوفى به، إلا أن كليهما لا يملك الحافز لقبول هذا الوعد.

أما بالنسبة للإجابة الثانية الأكثر تعقيدًا، فإنها تشير إلى مبدأ "العبـــرة بالنتيجـــة"، الذى لا يترك مساحة للمبررات أو الدوافع التى تنبع من الالتزامات التى صـــنعت فـــى الماضى، مثال الوعد. وعلى الرغم من أن مثل هذه الالتزامـــات تكـــون مفيـــدة بـــشكل متبادل، فإنه لا يمكن تقديمها فى النموذج، بسبب مبدأ "العبرة بالنتيجة"، والمسار البـــديل الذى يمكن اتخاذه هو تقديم إستراتيجيات أكثر تعقيدًا مثال "تعاون مع الآخر المتعـــاون"، ولا تتعاون مع من لا يتعاون. إلا أن ذلك يغير بنية المباراة الخاصة "بمـــأزق الـــسجين" لتصبح "مباراة التنسيق". (انظر المباراة ٥).

وتوجد حدود مبدأ "العبرة بالنتيجة" بشكل واضـــح فـــى ســـياقات ومواقـــف التفاعل الاجتماعى، كما يمكن ملاحظتها بشكل متساو فى تحليل الاختيار العقلانـــى لقرارات الأفراد السياسية. على سبيل المثال إسهام "دوينز" **Downs** فـــى النظريـــة الاقتصادية عن الديمقراطية، وطبقًا لما قاله **Zintl**، توفر هـــذه النظريـــة اختبـــارًا

تحليليًا لتقييم حدود المفاهيم والتصورات التى يحملها مفهوم الديمقراطية، مثال تنافس النخبة على الأصوات، أو يمكن القول بشكل عام نموذج الاقتصاد البشرى. ويحلل نموذج "دوينز" "الاقتصاد المثالى للديمقراطية" سلوك التصويت فى الانتخابات، بأنه سلوك يهدف للوصول بالمنفعة إلى أقصى درجة، أما سلوك الأحزاب فهو التنافس على الأصوات، للوصول إلى أقصى عدد من المقاعد بالنسبة لأعضاء الحزب. ويؤدى الافتراض هنا مباشرة إلى "مفارقة" الناخب- النتيجة، وأن التصويت يكون غير عقلانى. ومع وجود أدنى تأثير لكل صوت، تزيد تكاليف الإدلاء بالصوت على المكسب المحتمل الحصول عليه. بناء على ذلك، فإن الذين يريدون الوصول لأقصى منفعة سوف يمتنعون. ولقد وضع "داونز" الفروض حول دور الاتجاهات ودلالاتها غير العقلانية (مثال الالتزام بالأيديولوجيات)، فلا النموذج المثالى أو غير المثالى يقدم مخرجًا من "مفارقة" الناخب (الذى يدلى بصوته). ويوضح ذلك أن الحدود ليست فقط حدود زيادة المنفعة لأقصى درجة، ولكن على نحوٍ أعم هى حدود الاستدلال النتائجى (مبدأ العبرة بالنتيجة) داخل تفسير السلوك الاجتماعى السياسى[١٠].

وهناك مشكلة ثانية مختلفة ترتبط بتحديد الاختيار العقلانى، عبر البحث عن نقاط التوازن، ففى الكثير من المباريات توجد نقاط عديدة للتوازن، ونظرية المباراة لا توضح أى نقطة نختارها. وتسمى هذه المواقف بوجه عام "مشكلات التنسيق". وتسير مباراة التنسيق المعيارية على النحو التالى:

المباراة (٢): المرور

"سائقتان (اسمهما آن & روزاليندا)، يمكن أن تقودا سيارتهما على الجانب الأيمن أو على الجانب الأيسر، ولا يوجد لدى أى منهما تفضيل جانب على الآخر، ولكن كلاً منهما تفضل القيادة على نفس الجانب لتجنب التصادمات".

نتائج هذه المباراة موجودة فى الجدول (٨-٣).

جدول (٨-٣) المباراة (٢): المرور

آن & روزاليندا	قيادة على الجانب الأيسر	قيادة على الجانب الأيمن
قيادة على الجانب الأيسر	٢ ، ٢	صفر ، صفر
قيادة على الجانب الأيمن	صفر ، صفر	٢ ، ٢

لا تقدم نظرية المباراة هنا حلاً مناسبًا للمشكلة، لأن كلا من "آن" و"روزاليندا" ليس لديهما أى أساس لاتخاذ قرار مستقل حول جانب الطريق الذى يمكن القيادة فيه. وما تمت دراسته بشكل أكثر تركيزًا هو "مشكلات التنسيق" ذات التوازنات غير المتكافئة، كما فى المثال التالى:

المباراة (٣): المأزق الاجتماعى

"شخصان هما "جولى" و "جيم" خططا لكى يتقابلا، وهناك نقطتان محتملتان ليتقابلا؛ المطعم أو المكتبة، وكلاهما يفضلان المقابلة فى المطعم".

جدول (٨-٤) المباراة (٣): المأزق الاجتماعي

جولى ، وجيم	اللقاء فى المطعم A	اللقاء فى المكتبة B
المقابلة فى المطعم A	٢ ، ٢	صفر ، صفر
المقابلة فى المكتبة B	صفر ، صفر	٢ ، ٢

جدول (٨-٥) المباراة (٤): معركة بين الجنسين

هارى وسالى	مقابلة فى مباراة الملاكمة	المقابلة فى المواجهة
مقابلة فى مباراة الملاكمة	٤,٣	٢,٢
المقابلة فى المواجهة	١,١	٤,٣

تتضمن المباراة (٣) التوازن بالمعنى الذى أشار إليه "تـــاش"، وذلـــك فـــى الاختيار (A,A) و(B,B) بالنسبة لكل فاعل. ومع ذلك وكما وضح "هـــولز" Hollis- و"سيجدن" Sugden، ليس لدى أى من الفاعلين مبرر لاختيار A لأن ذلك اختيـــار عقلانى فحسب، إذا توقع الفاعل الأول أن الآخر سوف يختار A والعكس، كمـــا أن اعتبار اختيار (B,B) أفضل إستراتيجية مضادة لاختيار الفاعل الآخر، فـــإن (B,B) تكون اختيارًا عقلانيًا أيضًا مثال (A,A). ولا يقدم مفهوم التوازن عند "ناش" مبررًا لتفضيل اختيار أو توازن على الآخر. وحدسيًا قد يقول الفرد إن الفاعلين العقلانيين يختارون بالطبع التوازن الذى يكون أفضل لكل المشاركين. ولكن مثل هذا التحرك لا يكون جزءًا من مفهوم التوازن عند "ناش"، الذى يعرف بأنه أفضل إســـتراتيجية مضادة للاختيار الواقعى للاعب الآخر. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التحرك سوف لا يساعد كثيرًا فى حل مشكلات التنسيق مثلما يحدث في المباراة رقم (٤) (انظر فيما بعد وانظر الجدول رقم ٨-٥)، عندما يتحقق نمطان مـــن التـــوازن (٣،٤) و (٤،٣)، مع تفضيل اختيار سالى فى أحدهما واختيار هارى فى الثـــانى[١١]. ومـــع ذلك فإن هذا لا يحل محل مفهوم التوازن عند ناش، ولكنه يقدم مفهومًا جديدًا ومن ثم يكرر مشكلة التنسيق على مستوى أعلى، ما دام أن السلوك يكون رشـــيدًا فقـــط لكى ما تبنى مثل هذا المفهوم للاختيار العقلانى إذا لم يفعل ذلك الطرف الثانى[١٢].

المباراة (٤): معركة الجنسين

"هارى" و "سالى" لديهما هدف قضاء الليلة معًا، ولكن "هارى" يريد الـــذهاب إلى مباراة للملاكمة، وتفضل "سالى" أن يذهبا لمشاهدة عرض الباليه، كل حـــسب تفضيلاته، وهما ليست لديهما إمكانية للتوصل إلى نقطة التقاء، ولكن كـــلاً واحـــد منهما يعرف تفضيل الآخر".

قام شيلينج ***Schelling***(*). بمناقشة مشكلات التنسيق وتعقيداتها بشكل موسع فى كتابه "إستراتيجية الصراع" ١٩٦٠م، الذى ضم مواقف وسياقات تجريبية متعددة، وتجارب أشخاص واقعيين، ولقد استنتج على ضوء النتائج التجريبية أن بعض التوازنات تبرز نوعًا ما، بمعنى أنه يبدو أن لها معنى خاصًا جعل المشاركين فى التجارب يختارونها. ولقد قدم شيلينج مصطلح "الوضوح" ليصف عملية الاستعداد، لكنه ذكر أيضًا وبوضوح أنه لا يمكن التعبير عن الوضوح بشكل كافٍ داخل البنية العملية لنظرية الاختيار العقلانى، لأنه يفترض ممارسة دلالية، كما أن شيلينج ذهب إلى أن نظرية المباراة تبدو متقطعة وغير متواصلة مع بنية احتمالية حول نظرية الاختيار العقلانى (***Schelling 1960; Spohn 1982***).

وهناك منظرون ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك، وطرحوا سؤالاً عما إذا كانت الممارسات الدلالية المشتركة تقاوم فكرة الفردية المنهجية(**) التى تعد من الفرضيات المهمة فى نظرية المباراة، خاصة أن الوضوح أو البروز يتضمن شكلاً من الشمولية والتفاهم المشترك، أو المعنى الشامل. وعلى الرغم من أن كلية المعنى وشموليته تكون ضرورية لأى شكل من أشكال التواصل والتفاعل المعقولين، لكنها لا تدعم أى وجود اجتماعى محدد. وبناء على ذلك يبدو غير كافٍ أن نقرر الحوار بين دعاة الفردية المنهجية والكلية، ولكن ذلك يزيد بالتحديد من عبء المناقشات على جانب الفردية المنهجية.

(*) توماس شيلينج، من مواليد ١٩٢١م، حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد فى الاقتصاد، ومنح جائزة نوبل عام ٢٠٠٥م لإسهامه في فهم التعاون والنزاع. (المترجم)

(**) الفردية المنهجية ***Methodological Individualism***، الفردية بشكل عام هى مجموعة الأفكار والاتجاهات التى تركز على الفاعل ومصالحه. ويدل مصطلح الفردية المنهجية على ذلك المدخل الذى ينطلق فيه العلماء الذين يرون أنه يجب على الباحثين فى علم الاجتماع ألا يقتصروا على دراسة الأفراد فحسب، بل يجب عليهم أن يصيغوا تفسيراتهم للظواهر على أساس خصائص الأفراد أنفسهم، أو أن يختزلوا تلك التفسيرات إلى مستوى تلك الخصائص الفردية. (المترجم)

وربما يقول الشخص "ذلك سيئ للغاية للنظرية". ربما يكون ذلك صحيحًا إذا توقع الشخص من نظرية المباراة والاختيار العقلانى أن تـوفر مقاربـة تفـسيرية صحيحة ودقيقة للسلوك العقلانى. وفى الحقيقة تنصح نظريـة المبـاراة باختيـار أقصى توازن في مواقف مأزق السجين. ويجب اعتبار الاختيار الرشـيد وحـدوده المكتشفة في مشكلات التنسيق أكثر هدمًا وتدميرًا من خلال ضمها الاستنتاج الـذى مؤداه أن مفهوم الاختيار العقلانى لا يوفر حلاً فريدًا، بالنسبة لعدد كبير ذى دلالـة من المباريات، وكما يعلق "هولز" ***Hollis*** و"سيجدن" ***Sugden***، لقد فـشلت نظريـة المباراة فى إعطائنا رصدًا كافيًا عن طريقة تصرف شخصين يتقابلان فى دهليز أو ممر ضيق؟[١٣].

خلاصة تحليلية

إذا عدنا إلى البداية، نجد أن الحكم على فائدة وأهمية نظرية المباراة ونظرية الاختيار العقلانى، لا يعتمد فقط على القدرة التفسيرية للنظرية، ولكن يعتمد أيـضًا على استخدامات النظرية وتطبيقاتها ومدى الاستفادة منها. كما أن أوجه القـصور فى النظرية يمكن أن تكون مهمة فى عملية تعلم كيفية علاج أوجه النقص وتطوير النظرية لتجاوز هذا القصور سواء في التفسير أو التطبيق.

ونحاول فيما يلى التعرف على الاستخدامات والتطبيقات المحتملـة لنظريـة المباراة فى العلوم الاجتماعية. وتنبع جاذبية نظرية المبـاراة بالنـسبة للمنظـرين الاجتماعيين من مجموعة من الدوافع، وفيما يلى أكثر هذه الدوافع انتشارًا:

(١) بالقدر الذى كنا ننظر إلى نظرية الاختيار العقلانى علـى أنهـا تـوفر مقاربة تفسيرية، فإن جاذبيتها تبدو فـى التوقـع بأنهـا تـوفر بـديلاً

للنظرية السلوكية. لأنها تفتح الصناديق المغلقة فى العقل الإنسانى (*Monroe, 2001*). فبالدرجة التى تكون فيها التفسيرات السببية للفعل بحاجة إلى مؤشرات حول الآليات السيكولوجية المنتظمة (*Hedstorm and Swedberg 1998*)، ذلك أن تفسير عملية صناعة القرار وعملية التفكير تعدان من الأمور الجذابة (انظر: *Heritier Ch.4*).

وكنموذج لوصف المبررات التى تقف خلف دوافع الفرد، تتنافس نظرية المباراة مع النظريات والاتجاهات الأخرى، التى تهدف إلى تفسير السلوك البشرى من خلال الدوافع والمبررات، إلا أن نظرية المباراة تتضمن أفكارًا وتوصيفات تبدو مختلفة سواء عن "التفاوض العملى" أو "الرشد العملى" أو "مبررات الفعل". إن الرصد الاقتصادى لرشد الوسيلة – الغاية، ونموذج الإنسان الاقتصادى، جميعها يتم استخدامها فى بعض الأحيان كنمط مثالى، وذلك لخدمة الأغراض التفسيرية(١٤) فى كل من علم السياسة وعلم الاجتماع. وفى الغالب تستخدم وسيلة من أجل تطوير الأوصاف البديلة والواقعية لتفسيرات النظرية السلوكية(١٥). كما أن نتائج هذه التفسيرات قد ظهرت على نحو مغاير فى تحليلات التنمية المؤسسية وتحليل التغير كما ظهر عند شارف *Scharpf* (١٩٩٣) وأواكى *Aoki* (٢٠٠١) وكونجلتون *Congalton* وسويدنبورج *Swedenborg* (٢٠٠٦) وهيراتر (٢٠٠٧). أما نظرية المباراة التطورية فقد اشتقت من الالتزام بالنزعة الفردية المنهجية.

(٢) على مستوى آخر أكثر تجريدًا، تم الترحيب بنظرية المباراة كاتجاه مرتبط بالفعل، حسب وجهة نظر مؤيدى الفردية المنهجية، واعتبارها بديلاً للاتجاهات البنائية والوظيفية فى العلوم الاجتماعية. وكما يعلق *Osborne* و *Rubinstein* (١٩٩٤) فإن نظرية المباراة توفر تمثيلات على درجة عالية من التجريد للكثير من المواقف الواقعية، ولقد تم

استخدام هذه النماذج بشكل واسع لتحليل البنية، ولدراسة التطور الدينامى للظواهر الكبرى مثال المؤسسات والمعايير والمواثيق فى علم الاجتماع (*Coleman, 1990*)، وفى النظرية السياسية فى جانبها التحليلى والمعيارى خاصة نظرية العقد الاجتماعى (*Ullmann-Margalit 1977; Axelrod 1984; Taylor 1987; Bicchieri 2006*)، ولأن جاذبيتها تكمن فى قدرتها التجريدية، تعمل هذه الدراسات على النماذج الصورية البحتة.

(٣) من خلال التأكيد على الأسس البدهية الصغرى، تم اعتبار البنية المعرفية للاختيار الرشيد، بمثابة مسار لتطوير النظرية (السياسية) الوضعية أو التنظير فى العلوم الاجتماعية. ونجاحها كمنهجية يعتمد بوضوح على الحد الذى عنده تسمح لنا نظرية المباراة باشتقاق النماذج والفروض التفسيرية، التى ليست فقط القابلة للتكذيب، ولكن تحتوى أيضًا على ميزة التوضيح الدقيق إلى حد ما لفكرة: أين ولماذا تعمل بشكل خاطئ؟ (*Riker and Ordeshook 1973; Riker 1997*) وعلى الرغم من أن الأسس البدهية لبنية الاختيار العقلانى لا تستبعد تمامًا التفسيرات الجدلية حول عيوب نماذجها، لكن تتحول بالفعل لتقدم نموذجًا مثمرًا أو تقدم منهجًا مثمرًا للتطوير المستمر لأسئلة البحث(١٦).

ولقد تم استخدام نظرية المباراة فى كل من علم السياسة وعلم الاجتماع، كأداة تحليلية لتأسيس النظرية والفروض، وليس مجرد رصد لتفسيرات السلوك الفردية، أو رصد لأحداث معينة(١٧). وكما يلاحظ *Zintl*، يوجد جانبان رئيسيان للتطبيق فى علم السياسة: الأول: تحليل المؤسسات والبنيات الاجتماعية عند المستوى الذى يرتبط بدوافع الأفراد ومبرراتهم على سبيل المثال؛ فبسبب كون الظواهر محل الدراسة تكون ظواهر كبرى، يتم تشكيلها من خلال أفعال أعداد كبيرة من الأفراد، الذين يمتلكون الكثير من الاتجاهات والمبررات المختلفة. والأمثلة على

ذلك، المعايير العامة، والمواثيق، والالتزامات الاجتماعيـة والعهـود، والممارسـات التقليدية. وكذلك تحليل المواقف الاجتماعية، التى يتم فيها تحديد الدوافع الفردية مـن خلال النواحى البنائية للسياق الاجتماعي الذى يتفاعل فيه الأشخاص.

أما التطبيق الثانى لنظرية المباراة، فيرتبط بمستوى المفـاهيم والتـصورات، وعرض المشكلة وصياغة الأسئلة التى يريد الباحث أن يدرسها، وبنـاء الفـروض التفسيرية، ويطلق ***Zintl*** على مثل هذه التطبيقات مصطلح " التطبيقات الدقيقة"، التـى تتناقض مع التحليل المرتبط بالإنسان الاقتصادى كنموذج لتفسير السلوك البسيط.

وهناك مثال كلاسيكى عن التطبيق المتقدم لنظرية المباراة، وذلـك لتفـسير السلوك السياسي، وهى نظرية "ريكر" ***Riker*** فى التحالفات السياسية. وتبدأ النظرية بافتراض أن تكوين التحالفات القليلة للحصول على أى المناصب لأعضاء الحزب، بمعنى أن تكوين هذه التحالفات يكون الاختيار الرشيد والمثالى للأحـزاب، حتـى تحصل على عدد من المناصب لأعضائها، ونتجت عن هذا الافتـراض إشـكالية بحثية ترتبط بفحص ودراسة الدوافع التى تقف خلف تأسيس التحالفات.

أما المجال الرئيسي لتطبيق نظرية المباراة هو تحليل المؤسسات، ولأنه من الصعب في مقال واحد أن نعطى صورة مقنعة عن تطبيقات نظرية المباراة، ولأن الدراسات في نظرية المباراة تكون مدفوعة بالمشكلات وليس بالتطبيقات، فإن بقية هذا الفصل سوف تركـز علـى التـصورات التحليليـة المهمـة التـى تـرتبط بمأزق السجين[١٨].

ويبقى الحكم النهائى على أهمية وفائدة نظرية المباراة، هو ما سوف يتوصل إليه القارئ. ولتوفير بعض الأفكار التى يمكن أن تساعد القارئ سوف نتطرق فـى الجزء الأخير إلى التطورات الحديثة في نظرية المباراة.

تعد مباراة مأزق السجين، أكثر النماذج التى تمت دراستها على نحو واسع فى نظرية المباراة، وقد يرجع ذلك إلى أن الحل النظرى للمباراة غير متوقع، وقد يكون معارضًا للمنطق. وعلى الرغم من أنه يبدو هناك تناسب بين المواقف الواقعية وبنية مأزق السجين، فإن التعاون يكون شائعًا إلى حد ما فى الحياة الواقعية، وقد يرجع ذلك إلى أن اتخاذ القرار يتم تسهيله من خلال وجود الموارد الاجتماعية والمعارف، التى تدعم التعاون فى حالات مأزق السجين، ولقد أدت محاولة الوصول على صورة أوضح عن طبيعة الموارد، إلى المزيد من التطور التحليلى.

ومن المتوقع، أنه بقدر تعديل النماذج وتطويرها فإن دراستهما سوف تكشف عن الظروف التى يجب تحقيقها لتكون حلولاً ممكنة. والهدف الذى يدفع البحث ليس دائمًا الرغبة فى جعل النموذج واقعيًا – أو لجعل الواقع يتطابق مع النموذج – ولكن بدلاً من ذلك يمكن وضع السيناريوهات الفرضية التى توضح ديناميات وظروف استقرار أو عدم استقرار أشكال معينة من البنيات الاجتماعية: وكلما زادت المصادر والتباينات التى نحصل عليها، كلما زادت المعلومات التى نحصل عليها. على سبيل المثال: إذا تمت صياغة النموذج الأصلى لنظرية المباراة من النمط الذى يؤدى لمرة واحدة فقط، إلى نماذج المباريات التكرارية، فإن الاستبصار الأولى الذى يمكن أن نصل إليه من تلك النماذج من المباريات سوف يتناول الظروف التى تسهل أو تعوق بنيات اجتماعية معينة، تكون معروفة كأنماط ونماذج للسلوك الفردى.

وسوف نعرض فى بقية هذا الفصل لثلاث نتائج، إضافة إلى المزيد من التطورات فى نظرية المباراة، خاصة المرتبطة بمأزق السجين ومباريات التنسيق[١٩]، ومقاربة المعايير، التى تتضمن تحويل مباراة مأزق السجين، إلى

مباراة الضمان ***assurance game***، التي يطلق عليها أيضًا "صـــيد الغـــزال" ***stag hunt***، ومن النتائج المهمة لمباراة مأزق السجين المتكررة تناول حجـــم الجماعـــة، وبعض الأدوات المستخدمة في نظرية المباراة التطورية(*).

المبررات المرتبطة بالمعايير وتحدى التبادلية

لقد كان أول نقد يوجه لنظرية الاختيار العقلاني في الغالب مـــؤداه: تفـــشل نظرية الاختيار العقلاني في تقديم رصد وتوصيف للسلوك التعاوني، الذي يتطـــابق مع الفرضيات الخاصة بنظرية المنفعة الحديثة المرتبطة بـــضرورة التحيـــز إلـــى جانب فكرة الأنانية. وإذا افترضنا أن تفضيلات الأفراد ترتبط لـــيس فقـــط بفكـــرة الأنانية، ولكن ترتبط أيضًا بالاتجاهات الاجتماعية-الأخلاقية، فإن ذلك قـــد يـــؤثر على أن بنية التفاعل التي تم وصفها في مأزق السجين لا تحدث في الواقع. وبـــدلاً من ذلك يواجه الفاعلون العقلانيون مشكلة تبادل المنفعة: الاختيار لا يكـــون بـــين التعاون أو عدم التعاون، ولكن بين إستراتيجيات السلوك وقواعده، مثال ذلـــك: (أ) تعاون مع الأفراد الذين يرغبون في ذلك أيضًا. (ب) لا تتعاون إذا وجدت الآخر لا يتعاون. ويطلق على مثل هذه القواعد "ما وراء الإســـتراتيجيات"، ويطلـــق علـــى المباراة التي تقدم نموذجًا لهذا التفسير الجديد "صيد الغزال". انظر جدول (٨-٦). ولقد سميت بهذا المصطلح نسبة إلى عبارة شهيرة لدى "روسو".

المباراة (٥): صيد الغزال

"صيادان يمكن لهما الاشتراك معًا في صيد غزال كبير، أو يمكن لكل واحد بمفرده أن يصطاد أرنبًا، ويمثل صيد الغزال تحـــديًا كبيـــرًا، ويتطلـــب تعاونهمـــا

(*) نظرية المباراة التطورية ***evolutionary game theory***، هي بمثابة تطبيق للنظرية الرياضية للمباريات على الأحياء. (المترجم)

المتبادل، كما أن فرصة نجاح أحدهما فى صيد الغزال بمفرده نادرة. وتعاونهما فى صيد الغزال مفيد جدًا لهما، ولكنه يتطلب ثقة كبيرة بينهما". إنها مباراة التنسيق ذات التوازنين عند *(C,C)* و *(D,D)*، وتعاون فيه تبادل منفعة، *(C,C)* يظهر فيه التوازن بمفهوم "باريتو".

جدول (٨-٦) المباراة (٥): صيد الغزال

بيتر & بول	صيد الغزال *(C)*	صيد الأرنب *(D)*
صيد الغزال	٣ ، ٣	٢ ، صفر
صيد الأرنب	٢ ، صفر	١ ، ١

وتمثل مباريات التنسيق إشكالية نظرية، لا تقل عن الإشكالية المرتبطة بمأزق السجين، كما أنه ليس هناك أى حافز يدفع الفاعلين العقلانيين للتعاون. الخلاصة هنا، أن مباراة صيد الغزال ليس لها حل واضح حسب رؤية نظرية الاختيار العقلانى. وإشكالية التعاون الذى فيه تبادل منفعة حسب ما تطرحه مباراة صيد الغزال تتكون من؛ (أ) تحديد المتعاونين وغير المتعاونين. و(ب) معرفة المتعاونين الذين لديهم الاستعداد للتنسيق والتفاعل مع بعضهم بعضًا.

ولسوء الحظ، لا يمكن للأطر النظرية والتحليلية الكلاسيكية لنظرية المباريات تقديم أية حلول لمثل هذه المشكلات التى تطرحها المباريات السابقة، إلا أن هذا النقد دفع المناقشات النظرية خطوة إلى الأمام، ووضح أن مشكلة الأنانية فى مأزق السجين، يمكن التغلب عليها بجعل الأفراد أكثر التزامًا بالأخلاق، ويبدو ذلك مشكلة أقل من كونها مشكلة معرفية.

المباريات التكرارية: تحدى السباق الحر

هناك محاولة أخرى للتغلب على مشكلة مأزق السجين، تطورت من اعتبار أن مكاسب التعاون المتكرر تتفوق على عدم التعاون، كما أن التعاون النفعى (فيه

تبادل المنفعة) يعوض فكرة الاستغلال المشتت. وتظل هذه المحاولة مرتبطة ببنية النتائج الخاصة بنظرية الاختيار العقلانى، وتثرى النموذج من خلال التوجيه المستقبلى، عبر السماح للتعلم من تكرار وخبرات. ولقد أصبح هذا التطور الأخير ممكنًا من خلال: (أ) تصميم المباريات التكرارية. (ب) برمجة الإستراتيجيات التى تؤسس اتخاذ القرار على المعلومات المتوفرة عن نتائج الجولة السابقة. ومعروف أن "أكسلورد" ***Axelrod*** (*) استخدم الحاسب الآلى فى تنظيم جولات من مأزق السجين، ولقد طرح هو هذه الفكرة كمسابقة باستخدام الكمبيوتر، يقوم فيها الرياضيون وعلماء الاجتماع بتقديم إستراتيجياتهم المقترحة على شكل برنامج كمبيوتر، وتقام دورة بين اللاعبين "البرامج" بحيث يلعب كل واحد منهم مع كل اللاعبين الآخرين، وفى النهاية يتم تحديد أفضل الإستراتيجيات التى ينتج عنها التعاون بغض النظر عن سلوك اللاعب المقابل وموقفه. وجاءت بعض الإستراتيجيات استغلالية، وبعضها تعاونية، أما الفائز فقد لعب بإستراتيجية تبادل المنفعة. فإستراتيجية المنفعة المتبادلة تعمل فى المراحل الأولى من اللعب ثم تلعب بعد ذلك الإستراتيجية التى تم اختيارها من شريك اللعب فى الجولات السابقة.

ولا يهتم تراث دراسة المباريات التكرارية والتطورية بأسئلة الاختيار أو المنطق الإستراتيجى، ولكن يركز على الظروف التى فى ظلها يمكن تحقيق نتائج أو إستراتيجيات معينة، أو توقع استمراريتها وثباتها. وتكمن جاذبية دراسة هذه الأفعال فى إمكانية تحديد معاملاتها الإحصائية وتعديلها من أجل دراسة هذه التأثيرات.

(*) روبرت أكسلورد، حصل على بكالوريوس فى الرياضيات، ثم الدكتوراه فى العلوم السياسية، ويعمل أستاذًا فى جامعة ميتشجان، اهتم فى دراساته بالتعاون، ولأشكاله وأصوله، وطبق أفكاره على مأزق السجين. المترجم

ولخص "أكسلورد" (١٩٨٤) بعض النتائج العامة للمسابقة التى قام بالإشراف عليها؛ منها أن نجاح الإستراتيجيات التعاونية يعتمد بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية التى يتم فيها التعاون، وأنه لا يوجد توازن واحد ولكن العديد من التوازنات وبأشكال مختلفة، وعلى الرغم من أن عدم التعاون غير المشروط هو بالأساس يعتبر توازنًا، فإنه من الممكن أن تحدث التوازنات التعاونية فى ظل ظروف معينة، ولكن فقط عندما يكون التعاون مشروطًا بكونه تعاونًا تبادليًا (فيه تبادل منفعة)، وعندما تتم معاقبة عدم التعاون. ويشجع التعاون غير المشروط على الإستراتيجيات الاستغلالية. إن الإستراتيجية التى تحصل على أعلى متوسط، وهى إستراتيجية تبادل المنفعة، تم اشتقاقها من تجارب إمبيريقية نفذها كل من رابوبورت ***Rapoport*** وشامة ***Shammah*** (١٩٨٥).

وعلى الرغم من أن "أكسلورد" قد لخص نتائج المنافسات التى نظمها باعتبارها "تطور التعاون بين الأنانيين" فإن نتائجه كانت محدودة إلى حد ما، لأن هذه المنافسات تألفت من المواجهات المتكررة والثنائية لكل إستراتيجية مع الإستراتيجية الأخرى، عبر عدة جولات. والحالة الأهم كثيرًا بالنسبة للدراسات التعاونية أو لدراسات معايير التعاون، يمكن أن تكون إصدارًا آخر حقيقيًا من مأزق السجين يتضمن (عددًا من الأشخاص)، يتم استخدامه بشكل شائع لعمل نماذج من توفير المنافع العامة. (***Hardin 1985; Taylor 1987***).

والفرق الواضح بين حالة شخصين فقط وحالة عدد من الأشخاص، يكون فى أن تحديد النتائج من خلال التفاعل بين الإستراتيجيتين فى الحالة الأولى، بينما يتم تحديد النتائج فى الحالة الثانية من خلال درجة تعاون اللاعبين الذين لا يتفاعل معهم أحد[٢٠]. وهذا الاختلاف فى بنية المباراة يولد مشكلة السباق الحر، الذى يكون حافزًا لمقاطعة التعاون. لقد تم تحليل وتفسير مثل هذه المباريات بواسطة

"تايلور" ***Taylor*** (١٩٨٧)، الذى وجد أن اختيار التوازن التعاونى فـــى مباريـــات أزمة السجين التى تتضمن (عددًا من الأشخاص) المتكررة، لا يتم استبعاده، ولكـــن الظروف التى يحدث فى ظلها تكون صارمة جدًا، بحيث يزداد عدم إمكانية تحقيقها فى الممارسة.

وتلقى دراسة "أكسلورد" و "تايلور" للمباريات المتكررة فى مأزق الـسجناء بالضوء على الفرض الذى ظهر لدى عدد من علماء الاجتماع ومـؤداه: أن حجـم الجماعة يمكن أن يحدث فارقًا فى وزن الثنائيات، وأن العلاقات الثنائية تتبع ديناميـة مختلفة تمامًا. وبوجه عام مشكلة أن نظرية المباراة لا يمكن أن تفصل حلول التوازن الواضحة، بدأت تبرز على السطح مرة أخرى فى دراسة المباريات المتكررة.

المباريات التطورية: عدم استقرار التعاون

تدرس نظرية المباريات التطورية الظروف التى فى ظلها يمكن أن تـصبح الإستراتيجيات المبرمجة عينات مستقرة من السلوك. وكانـت نظريـة المباريـات التطورية تهتم بالدرجة الأولى بتكرار إستراتيجيات معينة بـين مجموعـة أفـراد يبحثون عبر الوقت عن التوازنات الدينامية. ويسمح ذلك للفـرد أن يحلـل أيـضًا التأثير المتبادل، الذى يكون موجود بين الأفراد فى البيئة الاجتماعية. ولقد تطورت نظرية المباريات التطورية عبر سلسلة مـن الإصـدارات الخاصـة بكـل مـن الإستراتيجيات وبناء البيئات الاجتماعية المختلفة. على سـبيل المثـال: اعتمـدت "المحاكاة التطورية" على الإستراتيجيات التى تكون قادرة على "التعلم" أو "الترميز"، وإستراتيجيات أخرى تنوعت حسب المواقف والسياقات الاجتماعية. مثل المواقـع المكانية للإستراتيجيات، سواء كانت مواقع متباعدة أم متقاربـة، وسـواء كانـت مناطق للجيرة العشوائية، أم القائمة على اختيار الشركاء والجيران.

والشيء المهم جدًا للعلوم الاجتماعية، هو أن هناك دافعين واضحين لدراسة نظرية المباريات التطورية: (أ) الأمل فى أن توفر نظرية المباريات التطورية فهمًا أفضل للفعل وتطور العقلانية فى سياق التفاعل الاجتماعى (الإستراتيجى). (ب) محاولة الوصول إلى فهم أفضل لدور الفعل الجمعى والمؤسسى، وكفاءة الترتيبات التلقائية، مقابل الترتيبات المقصودة(٢١).

ولقد تم اتخاذ خطوة مهمة نحو النماذج التطورية، من خلال علماء البيولوجيا، خاصة "ماينارد سميث" *Maynard Smith* و "جورج برايس" *Price* (١٩٧٣) اللذين وضعا مفهوم الإستراتيجية التطورية المستقرة، واهتما بديناميات انتقاء النماذج السلوكية داخل جماعات الأفراد، وركزا على مشكلة قوة النماذج السلوكية ضد الأفراد أو جماعات الغزاة، وتستخدم مباراة "الصقر-الحمام" لكى تحدد الظروف التى فى ظلها يمكن لمجموعة من "الحمام" أن تعيش مع غزو الصقور والعكس. ولذلك الغرض توصف "الإستراتيجية التطورية المستقرة" بخاصيتين مألوفتين من مفهوم التوازن عند "ناش": أ- أفضل استجابة لذاتها. ب- أفضل استجابة لأى إستراتيجية أخرى فى البيئة.

ولقد تم استخدام مفهوم الإستراتيجية التطورية بواسطة "أكسلورد" (١٩٨٤) لعمل محاكاة تطورية لمواقف مأزق السجين، التى دعمت النتيجة المتحققة بالفعل فى المباريات التكرارية، أن التعاون (غير المشروط) ليس إستراتيجية تطورية مستقرة. وعلى الرغم من أن عدم التعاون غير المشروط يكون دائمًا إستراتيجية تطورية مستقرة، فإن التعاون المشروط الذى يمكن أن يكون ثابتًا ومستقرًا أيضًا فى سياقات أو بيئات معينة.

وهناك أداة أخرى تستخدم أيضًا فى صياغة النماذج التطورية، ويطلق عليها "ديناميات التكرار"، وهى عبارة عن إستراتيجية قابلة للتغير فى المباريات

المتكررة، وذلك وفقًا للتغير فى تكرار الإستراتيجيات داخل جماعة معينة بالطريقة التالية: إستراتيجية تقدم ما هو أفضل من الزيادات المتوقعة من التكرار، وذلك على حساب الإستراتيجيات التى تقدم ما هو أسوأ من المعتاد(٢٢). والاهتمام الرئيسى فى تلك الدراسات، هو تناول تعديل البارومترات، التى يكون من الصعب إجمالها. وهناك نتيجتان عامتان من خلال دراسة ديناميات التكرار، فى مختلف المباريات (مباريات "الصقر والحمام"، "مأزق السجين"، "صيد الغزال") وهما:

١- بينما التوازنات بالنسبة للإستراتيجيات التطورية المستقرة تكون دائمًا توازنات ترتبط بنموذج "ناش"، فإنه من الممكن أن توجد توازنات فى ديناميات التكرار، وليس بالضرورة تكون توازنات من هذا النوم المرتبط بنموذج "ناش".

٢- فى ظل ظروف معينة، فإن ديناميات التكرار قد تؤدى إلى التوازنات القائمة على التعاون.

وهناك نقطة أخيرة، تبدو مهمة وقوية بشكل خاص فى النماذج التى تدرس التعاون التبادلى مثال "مباراة صيد الغزال. ويقدم ***Skyrms*** (٢٠٠٤) تحليلاً يمكن الوصول إليه، من خلال نتائج صياغات مباراة "صيد الغزال"، وناقش هذا الباحث أيضًا مدى ملاءمة هذه النتائج بالنسبة للعلوم الاجتماعية.

وفى إطار الاهتمام بصور الاتفاق مع عمليات التطور البيولوجى، قدمت بعض النماذج تطورات كبيرة لدراسة تأثير الاضطرابات على التوازنات الدينامية، والتوازنات التى تقاوم الاضطرابات يطلق عليها فى الغالب توازنات مستقرة بشكل مقارب.

وتوضح نتائج نظرية المباريات التطورية أن كلاً من إثراء الموارد المعرفية (التعليم، والترميز)، والتقارب المكانى تزيد من إمكانية التعاون المستقر، الذى

يتضمن تبادل للمنفعة. وحتى الآن، يبدو أن النتائج لا توضح أن القواعد المؤسسية يمكن أن توفر آليات أفضل لاختيار التوازن، أفضل مما تفعل القواعـد التلقائيـة، والعكس كذلك.

وهناك تحذير يمكن أن يكون ملائما. فكل الاستراتيجيات المـستخدمة فـي نظرية المباريات التطورية، هي عبارة عن "لوغريتمات"، يمكن أن تقترح نموذجًـا لسلوك البشر أو البكتيريا أو الإنسان الآلي، وهي تتضمن آليات "التعلم"، التي تتنوع بين التعزيز أو التقليد. ومع ذلك تمثل نظرية المباريات التطورية مقاربـة تـرتبط بالفعل، لأنه يتم إدراك البنيات الاجتماعية على أنها تتشكل بواسطة نماذج سـلوك الأفراد. وبخصوص حوار "الفاعل-البنية"، وبنية النزعة الفردية المنهجية، يبدو أن نظرية المباريات التطورية تدعم بقوة أطروحة الاعتماد المتبادل بين الإستراتيجيات الفردية والبيئة الاجتماعية، وأن البنيات لا تقيد السلوك الفردى فقط، ولكنها تـوفر أيضًا الدوافع للفعل.

وفي الحقيقة، أننا مع نظرية المباريات التطورية نترك بنية نظرية الاختيـار الرشيد خلفنا، لأن نظرية المباريات التطورية لا تضع نماذج لخيـارات الفـاعلين، ولكن لنجاح الإستراتيجيات المختلفة للاختيار في ظل ظروف متباينة، وذلـك مـن خلال استخدام اللوغاريتمات، ومما هو واضح أن اللوغاريتمات تختلف تمامًا عـن الفاعلين، ليس فقط بسبب السمات السيكولوجية، ولكن أيضًا لأنها جبريـة، وهـي بالأساس مبرمجة سلفًا. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون سؤالاً مفتوحًا حول ما إذا كانت اللوغاريتمات التي تحدد سلوك البكتيريا يمكن أن تزودنـا باستبـصارات لفهم نماذج السلوك البشري؟ فإن مثل هذه اللوغاريتمات يمكن أن توفر لنـا مثـالاً توضيحيًا لكيف يمكن أن تتطور النظرية وتتقدم.

ومن أجل المزيد من الدراسات النظرية، هناك نتيجة تبـدو مهمـة بـشكل خاص. وهى أن المباريات التطورية توضح بقوة أن الافتراضات الأساسية لمفهوم الاختيار الرشيد الخاص بالفعل العقلانى، تحتاج إلى مراجعة وتنقـيح، وحتـى إذا وفرت البيئة الاجتماعية ليس فقط القيود على الفعل، ولكن أيضًا مبـررات الفعـل، فإنه يجب تغيير الافتراضات الأساسية لنظرية الاختيار العقلانى المعتمـدة علـى رؤية بايز ***Bays*** فى الاحتمالات. وكما اسـتنتج كـل مـن ***Hargreaves Heap*** و ***Varoufakis*** (٢٠٠٤: ٢٦٤) أن: "نموذج التعلم الموجـه وسـيليا إلـى النتـائج والمحصلات، ربما يكون أكثر واقعية، فإنه ليس كافيًا ليؤدى بشكل واضـح إلـى نتيجة من نتائج التوازن. وبدلاً من ذلك، إذا أردنا تفسير المحصلات الفعلية، فإنـه يجب وضع الأفراد وتحديدهم اجتماعيًا وتاريخيًا، بطريقة أنهـم لا يكونـون فـى نموذج وسيلى. وكلمة "اجتماعى" تعنى ببساطة أنه يجب دراسة الأفراد داخل سياق العلاقات الاجتماعية التى يعيشون فيها التى تنتج معايير معينة.

وفى المرحلة الحالية، ليس من السهل تقييم ما يمكـن أن يتعلمـه الباحـث الاجتماعى من نظرية المباريات التطورية، إلا أن ذلك يمكن أن يؤثر على الحوار العلمى؛ إن لم يكن الحوار المرتبط بالفعل الإنسانى، فإنه سوف يكون الحوار حول الاختيار العقلانى بالمعنى المرتبط بنظرية الاحتمالات عند بايز.

الهوامش

(١) لم تدخل فى هذا الفصل المداخل المغايرة لمداخل "عـالم الرياضـيات" بـايز ***Bays***.

(٢) أحيانا ما يكون التمييز بين هذين التطبيقين أمرًا يفتقد الدقة، وذلك لأن الغالـب على الدوافع الفردية للسلوك، والأسباب التى يعلل بها الأفراد هـذا الـسلوك، نقول الغالب على هذه الدوافع والأسباب أنه ينظر إليها باعتبارها أمورًا مسلما بها، أو ينظر إليها باعتبار أنها لا أهمية لها، لأن مواقع الدراسة تمثل نطاقات (أو بيئات) تضم أعدادًا كبيرة من الأفراد، أو ينظر إليها باعتبار أنها خاضـعة لخواص النطاق الاجتماعى محل الدراسة.

(٣) للاطلاع على مجموعة شاملة للإسهامات الكبرى فى سائر الفروع المتعلقـة بنظرية الاختيار الرشيد انظر ***Allingham 2006***. يمكن النظـر إلـى نظريـة الاختيار العام على أنها تقدم بديلاً صـريحًا أو واضـحا لنظريـة الاختيـار الاجتماعى، ولكنه متأثر بنظريـة المبـارة ***(Buchanan and Tullock 1965; Mueller 1989)***.

(٤) بالنسبة للأسباب المتعلقة بالمجال، لا يمكن تحديد تلك الظروف أو الـشروط هنا. وحتى وقتنا هذا فإن الكتاب الذى قدم أوضح شرح لهـذه الأسـباب هـو الكتاب الذى ألفه ***Luce and Raiffa (1957 Ch.2)***.

(٥) أيًا ما كان الأمر، لا يلزم أن يكون مذهب المنفعة مذهبًا لا أخلاقيًـا أو مـذهبا أنانيًا، إذ إنه يتسم بسمة النظر للنتائج أيضًا والتعويل عليها (أى إنـه مـذهب عملى براجماتى الطابع).

(٦) هذه الرؤية تذهب إلى أن بالإمكان دمج التقييم الإيجابى والتقييم السلبى لمـسار العمل إذا أدخلنا فى حسباننا التكاليف النفسية التى تصاحب سلوك مسار معـين من مسارات العمل، مثل أن يفضل المرء شراء شىء على سرقته. إذ إنه ليس

بالضرورة أن يتساوى أو يتماثل تفضيل المرء لحيازة سلعة ما عن طريق السرقة مع تفضيله لحيازتها عن طريق انتقالها إليه من شخص آخر بطريقة شرعية أو قانونية. من المؤكد أن هذه الرؤية المغايرة ممكنة أو محتملة من حيث المبدأ، إلا أنها مضادة للروح المنطقية لهذا النموذج.

(٧) نظرية "الحد الأدنى من الحد الأقصى"، وكما يعبر عنها اسمها، تعتبر مسلمة نظرية يمكن إثبات صحتها، يجب عدم الخلط بينها وبين ما يسمى "معيار الحد الأدنى من الحد الأقصى لاتخاذ القرار فى ظل ظروف عدم التأكد، للاطلاع على مزيد من الإيضاح، انظر ***Luce and Raiffa 1957***، أو أى كتاب دراسى عن اتخاذ القرار ونظرية المباراة.

(٨) يعتبر الكتاب الذى وضعه ***Hargreaves Heap, Hollis, Lyons et al.(1992)*** ، مقدمة ممتازة ومحدثة لنظرية المباراة.

(٩) الإستراتيجية المسيطرة أو المهيمنة هى الإستراتيجية التى تكون لها نتائج أفضل من نتائج أى إستراتيجية أخرى متاحة لجميع المسارات الممكنة للأحداث أو للإستراتيجيات التى يختارها فاعل آخر.

(١٠) للاطلاع على الانتقادات وعلى ما لحق هذه النظرية من تطوير بعد ذلك، انظر على سبيل المثال ***Tsebelis (1990) and Brennan and Hamlin (2000)***.

(١١) المباراة التى تسمى مباراة الدجاجة التى شاع استخدامها، ولا يزال، باعتبارها نموذجًا للتهديد بالخطر، تعتبر مشكلة بالغة التعقيد من مشكلات تنسيق الأفعال. وهى تقول: "يقرر فتيان، هما دين ***Dean*** وبراندو ***Brando***، أن يحلا خلافا ما عن طريق انطلاق كل واحد منهما وهو يجرى فى اتجاه الآخر صوب منتصف الطريق. يخسر هذه المباراة الشخص الذى يبدأ بالانعطاف بعيدا "عن صاحبه المنطلق نحوه". فإن واصل الاثنان انطلاقهما فى اتجاه بعضهما فسوف يصطدمان ويتعرضان لإصابة خطيرة ***(Hargreaves Heap, Hollis, Lyons et al. 1992: 106)***. ويعرض الجدول التالى بيانًا بالحلول الممكنة لهذا الخلاف.

الانعطاف بعيداً عن الآخر	الاستمرار فى الانطلاق	دين وبراندو
١،٤	صفر، صفر	الاستمرار فى الانطلاق
٢،٢	٤،١	الانعطاف بعيداً عن الآخر

(١٢) للاطلاع على مناقشة وافية، انظر ***Hollis and Sugden (1993)***.

(١٣) للاطلاع على مناقشة ممتازة وغزيرة بالمعلومات لأوجه النقص فى مفهوم الاختيار العقلانى الذى تذهب إليه النزعة العقلانية، انظر ***Green and Shapiro (1994) and Friedman (1996)***.

(١٤) للاطلاع على بحث نقدى شامل انظر ***Sen (1977)***.

(١٥) انظر الشرح أو التفسير الذى كتبه سايمون ***Simon*** عن مفهوم العقلانية المحدودة (أو المقيدة) (***Simon 1982***) ودراسات إلستر ***Elster*** عن العقلانية (***Elster 1979, 1983, 2000***). للاطلاع على موضوع "نظرية المباراة فى علم الاجتماع" قارن الكتاب الذى كتبه آبل ***Abel*** (١٩٩١) الجزء الثالث.

(١٦) بل يصل الأمر، فى هذه الجزئية، إلى أن بعض النماذج المتقدمة من نظرية المباراة التطورية تبدو قريبة من الأوضاع التجريبية بمثل ما هو متوقع أن تبدو عليه العلوم غير الطبيعية ***Skyrms 2004***.

(١٧) يتمثل أحد الاستثناءات هنا فى نظرية المساومة، وهى النظرية التى يبدو أنها تمثل ممارسة للتفاعل تتناسب مع تطبيق النماذج الاقتصادية إذا كان بالإمكان النظر إلى هذه القضايا الخلافية باعتبار أنها تدخل فى صميم الموضوع، وليست استثنائية. إلا أنه من الواضح أن عملية المساومة لا تخضع فحسب للإستراتيجيات المنطقية للاختيار، بل تخضع كذلك للجوانب السيكولوجية، فكلما ازداد اعتبار هذه الجوانب عوامل مهمة فى هذا المجال كلما أصبحت نماذج الاختيار العقلانى أقل موثوقية. للاطلاع على تحليل نظرية المباراة وتطبيقاتها على مشكلتى المساومة والتفاوض، انظر على سبيل المثال ***Brams (1990), Brams and Taylor (1996) and Raiffa and Richardson and Metcalfe (2002)***. للاطلاع على أوجه القصور السيكولوجية فى نظرية الاختيار العقلانى، انظر ***Mercer (2005)***.

(١٨) ومع ذلك، يقال إن هذا التطوير قد تلقى دعما، كذلك، من التحسينات التي حدثت لتكنولوجيات الحواسب الآلية.

(١٩) المباريات النفسية، وهي تمثل تطويرا رابعا لنظرية المباراة، موضوع يتجاوز نطاق هذا الفصل، يوصي القراء المهتمون بهذا الموضوع بالرجوع إلى ***Hargreaves Heap and Varoufakis (2004: ch. 7)***.

(٢٠) بإمكان المرء أن يفكر في مشكلة بناء سد لحماية جزيرة صغيرة من الفيضان. فإن أمكن بناء هذا السد في الوقت المناسب على أيدي ثمانية عشر شخصا، وكان عدد المقيمين بهذه الجزيرة خمسة وعشرين شخصا، فإن بإمكان سبعة أشخاص من هؤلاء السكان أن يحجموا عن التعاون مع بقية السكان من دون إنكار أي منهم للمكاسب التي سيجنونها من تعاون الثمانية عشر شخصا الآخرين.

(٢١) المذكور هنا هو شكل من أشكال الاهتمام الزائد بالتنظير، الذي اهتم، بطبيعة الأمر، بمشكلة اختيار نقاط التوازن.

(٢٢) هذا النموذج القياسي طوره ***P. Taylor and Jonker*** في مؤلفهما الصادر عام ١٩٧٨. يوجد عرض سهل الفهم لهذا النموذج في الفصل السادس من كتاب ***Hargreaves Heap and Varoufakis*** (٢٠٠٤)، للاطلاع على مزيد من العرض الرسمي لهذا النموذج، انظر ***Weibull (1995)***.



الفصل التاسع

العقلانية والإدراك

أليساندور بيزورنو

"شيلوك: سوف تسألونني لماذا أفضل رطلاً من اللحم على ثلاثة آلاف دوقية؟ غير أنني لن أجيب. قولوا إنها نزوة مني أو ما يمليه مزاجي! أفلا تعتبر إجابة".

وليم شكسبير، تاجر البندقية.

مقدمة

تكمن المشكلة المحورية في العلوم الاجتماعية في العلاقة بين الفرد والأبنية الاجتماعية الكبرى، وبأسلوب آخر هناك إشكالية محورية في العلوم الاجتماعية ترتبط بطبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة الاجتماعية الأكبر. وهناك مدخل قوى يظهر في النزعة "الفردية المنهجية"، تفترض أن الأفراد مدفوعون من خلال تقييمهم العقلانى لمصلحتهم الذاتية، والعمليات الاجتماعية الكبرى هي تجميع لجملة الأفعال الفردية. ولقد تناولت "كرستين شوازيز" ***Christine Chwazcza*** (الفصل الثامن) بعض صعوبات هذا الاتجاه، ووضح أنه حتى الأفراد الذين يهتمون بذاتهم وبمصالحهم، يجب أن يهتموا بأفعال الآخرين ويضعوها في اعتباراتهم.

وهناك مدخل آخر مختلف عن المدخل السابق، يمكن أن نعتبره مرتبطًا بالمدخل السوسيولوجي الكلاسيكي: (من دور كايم إلى لازارسفيلد، وميرتون)، الذى سبق ظهور نظرية الفردية المنهجية. وفيما يلي وصف هذا المدخل، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الرد على رؤى معينة مقدمة من خلال نظرية الاختيار العقلاني.

ومن خلال مناقشة بعض المؤلفات المهمة فى علم الاجتماع الكلاسيكى، سوف يقدم هذا الفصل رؤية عامة مفادها أن الاجتماعية لا تؤسس على أن الفعل الاجتماعى يصدر عن فاعل يريد أن يحقق أقصى درجة من المنفعة ومصلحة الذات، ولكن تؤسس على العلاقة بين الفاعلين الذين ينسبون إلى بعضهم بعضًا اسمًا اجتماعيًا معينًا أو هوية اجتماعية محددة. وبكلمات أخرى، يعد موضوع العلم الاجتماعى هو دراسة تكوين الأوضاع الاجتماعية، والطريقة التى تتشكل بها عبر الإدراك المتبادل، خلال التفاعل مع الفاعلين الآخرين ومواجهتهم.

ولمواجهة هذه الرؤية بأخرى بديلة من نظرية الاختيار العقلانى، يبدو أن توضيح المصطلحات أمر ضرورى، نظرًا لأن هناك معانى مختلفة لمصطلح "العقلانية". ولقد تم تقديم هذا المفهوم حديثًا فى العلوم الاجتماعية، وذلك استجابة لتطورين رئيسيين: الأول: ارتبط بفشل الفلسفة الوضعية المنطقية فى ترسيخ رؤية العلوم الاجتماعية المبنية على التفسير السببى، مما تطلب نوعًا من التفسير البديل. ولقد تم إيجاد ذلك فى الرؤية التى تذهب إلى أنه يمكن تفسير الفعل بشكل كافٍ من خلال الإشارة إلى أسبابه. لماذا قام *(X)* بأداء الفعل *(P)*؟ لأن لديه أسبابًا ومبررات لفعل ذلك. وأن تكون لدينا أسباب لفعل شيء ما، يمثل رؤية مختلفة للفعل الاجتماعى، وتختلف عن فكرة أنه يتم توجيهنا أو دفعنا إلى فعل شيء ما. وعند ذكر فكرة "المبررات" ***reasons*** كبديل كافٍ عن "الأسباب" ***Causes*** عند شرح الفعل الاجتماعى، فأنا سوف أستخدم نظرية العقلانية الذاتية.

وكان التطور الثانى هو: زيادة تأثير علم الاقتصاد الميكرو على بناء النظرية. واعتقد "فون ميزس"(*). ***Von Mises***، الذى كتب فى العام ١٩٤٩، أن

(*) لودفيج فون ميزس: عالم اقتصاد وفيلسوف نمساوى، ويعد عميد المدرسة النمساوية فى الاقتصاد، وتوفى عام ١٩٧٣م. المترجم

التحول فى العلم الاقتصادى من النظرية الكلاسيكية للقيمة، إلى النظرية الذاتية للقيمة(*). (التى قدمت مبدأ المنفعة الحدية)، هو أكثر من مجرد نظرية عن "الجانب الاقتصادى" للسلوك البشرى، وسعى الإنسان إلى السلع. إنه علم يدرس كل أنواع الفعل الإنسانى. ويرى "فون ميزس" الفعل البشرى العقلانى، باعتباره الاختيار المفضل، وبمثابة حقيقة، ويجب قبولها كمقدمة منطقية لا تحتاج للبرهان والتحقق التجريبى. وعند تطبيق البحث يستطيع الباحث أن يحكم فقط على رشد فعل معين، إذا عرف نيات الفاعل. ولأن الباحث لا يملك طريقة لمعرفة نيات الفاعل، فإنه يفترض أن نيات الفاعل هى نفس النوايا التى قد يعبر عنها فى ظروف مماثلة، أو أنه عندما يلاحظ شخص ما فعلاً معيناً، يفترض أنه يمتلك الهبة الخاصة باختراق عقل الفاعل.

وهناك صعوبة أخرى تظهر عند تطبيق العقلانية الذاتية، وتنشأ من خلال حالات ضعف الإرادة، عندما (إذا استخدمنا وصف ديفيدسون ***Davidson*** لمشكلات العقلانية، ٢٠٠٤: ١٨) يعرف الفاعل ما يفعله، ويعرف أنه ليس الأفضل له، ويعرف لماذا؟ وفى مثل هذه الحالة كيف لنا أن نعرف نية الفاعل؟ هناك صعوبات مماثلة تنشأ مع السلوك الخاص بالطقوس والشعائر. كيف يجب أن نفهم فعل الذهاب إلى القداس؟ هل الذهاب إلى القداس نفسه؟ لا يبدو هذا مقنعا. وهل هو وسيلة لتحقيق غاية؟ من الذى يقول أية غاية؟

وهناك وجه آخر للنقد عند استخدام العقلانية الذاتية، فى تحليل الفعل الاجتماعى، وهو صعوبة تفسير إنتاج السلع العامة (الخيرات العامة) وبالتالى وجود الفعل الجمعى مثلما توضح مباراة مأزق السجين. ومن هنا يجب أن نضع

(*) النظرية الذاتية للقيمة: تذهب إلى أنه يمكن تحديد القيمة من خلال إدراك الفرد وتقييمه، على أساس ما يعود عليه من منفعة، أى الربط بين القيمة والمنفعة الفردية. المترجم

فى الاعتبار أن هناك بعض أنواع الأفعال غير العقلانية (أو نتركها غير مفسرة)، والتى من الطبيعى والمعتاد يتم اعتبارها عقلانية – مثل التصويت فى الانتخابات، الذهاب إلى الاحتفالات والشعائر الدينية.. وغير ذلك من الأفعال التى لا يمكن تصنيفها على أنها فى مصلحة الفاعل– من دون الوقوع فى الدائرية المنطقية.

وهناك تصور بديل لمفهوم العقلانية، وهو أن لا نربطه بنية الفاعل وقصده، ولكن نربطه بكيفية استقبال الفعل وتفسيره ثقافيًا (الموقف الثقافى المجرد). وهذا التعريف للعقلانية هو الذى يتم تبنيه فى العلوم الاجتماعية. وطبقًا للفيلسوف القانونى ***Neil Maccormick*** (٢٠٠٧: ١): هو مجموعة من نماذج السلوك البشرى التى تحقق التواصل بين الأفراد فى مجال ما منظم، ويسود هذا النظام بين الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم، ويعملون على ملاءمة سلوكهم مع النموذج المحدد. ويتحقق هذا الترتيب والنظام من خلال مسايرة الأفراد لمثل هذه النماذج، وقبولها باعتبارها نماذج عقلانية. وبأسلوب آخر، يكون السلوك رشيدًا عندما يتطابق مع نموذج من النظام، حسبما يعرفه المشاركون داخل موقف معين. وبشكل توضيحى يمكن الإشارة إلى أن معظم علماء الاجتماع (بما فى ذلك فيبر) قد استخدموا بشكل ضمنى مفهوم العقلانية فى تحليلهم، على الأقل فيما قبل انتشار اقتصاد العمليات الصغرى، والنظرية الذاتية للفعل.

وتظهر هذه النقطة حينما يصف الفرد عملية البحث بالطريقة الواقعية التالية. فهو حدث يحدث فى وقت معين عبر مجموعة من الأفراد (دعنا نطلق عليهم "الحضور") على الرغم من أنهم شاهدوا الحدث، فإنهم غير قادرين على فهم ما يحدث. هنا يجب على الباحث الذى يقوم بتحليل هذا الحدث أن يسعى إلى؛ وصف كيفية استقبال المشاركين لهذا الحدث، وكيفية فهم هذا الحدث والنتائج المترتبة عليه، وما الممارسات الأخرى التى ارتبطت بهذا الحدث. وبعد قيام الباحث بأداء

هذه المهمة، عليه أن يقدم تحليله إلى المشاركين (جمهور الحضور الأصلى) حتى يعدلوا من أفكارهم عن العقلانية، ويضموها إلى تفسيرهم لهذا الحدث. ويدرك الباحث الذى يجرى البحث هنا، أنه يجب أن نضع ونحدد النظريات القادرة على الربط بين الفعل الفردى والمقدمات الشخصية والثقافية، وبالتالى توضيح أثر مشاركة الآخرين (يطلق على هذه العملية "دوائر التمييز والإدراك") على تطوير الفعل الفردى وتنميته. ومع وضع ذلك فى الاعتبار، سوف أحاول فيما يلى تحليل أفكار مجموعة من العلماء، الذين استخدموا بشكل صريح أو ضمنى هذا النموذج من الفعل الاجتماعى، ومن المفكرين الأوائل الذين سوف أشير إليهم "آدم سميث"، "جان جاك روسو"، اللذى ينتميان إلى مدارس فكرية مختلفة، إلا أنه قد صدرت عنهم أفكار متشابهة غير متوقعة.

"سميث" و"روسو": الآخر متفرجًا

للوهلة الأولى يبدو غريبًا أن أول مفكر معاصر أبرز أهمية الحكم بواسطة الآخرين فى تكوين الدوافع نحو الفعل الفردى كان "آدم سميث"(*) ***Adam Smith***. ويعد "آدم سميث" مؤسس علم الاقتصاد الحديث، ذلك العلم الذى يعتبر بشكل خاطئ أنه أدخل فكرة "الإنسان الاقتصادى". ويتضمن عمل "سميث" مناقشة محورية مؤداها: أن البشر لا يتصرفون بالدرجة الأساسية من أجل إشباع حاجاتهم الشخصية، ولكنهم يتصرفون من أجل الحصول على حكم مرغوب فيه من جانب الأفراد الآخرين الذين يتفاعلون معهم. وظهرت هذه الفكرة بداية من عصر التنوير

(*) ولد آدم سميث فى أسكتلندا، واشتغل بتدريس الأدب وفلسفة الأخلاق فى جامعة جلاسجو، وقد أمضى سنتين فى فرنسا اتصل خلالهما بالطبيعيين، ونشر بعد عودته كتاب "ثروة الأمم" سنة ١٧٧٦م. المترجم

الأسكتلندي(*) ***Scottish Enlightenment***، حيث أكد هتشسون ***Hutcheson*** على أن البحث عن القبول الأخلاقى من جانب الآخرين كان "شعورًا فطريًا وأساسيًا" ومشتركًا بين البشر. وبعد ذلك وضع "سميث" نظام "الشعور الأخلاقى" ***Moral Sentiment*** الذى يقوم على المتفرج المحايد أو غير المتحيز، الذى سوف يراعى الفاعل ويضع فى حسبانه حكمه عليه عند تحديد اختياراته. وهناك تأثير آخر يرتبط باكتساب القدرة على التحكم فى الذات، التى عرفها "سميث" بأنها قدرة الفرد على إعطاء أهمية أكبر للمنافع الحالية(١). ويؤثر ذلك على تنظيم السلوك الفردى عبر الوقت، وبالتالى نكون قادرين على الحكم على أفعالنا، خاصة إذا استطعنا أن نراها من خلال عيون الآخرين، وتوقع حكمهم. والتصرف من أجل أن نحصل على المدح والثناء، وتجنب النقد، ومن المؤكد أن هذا المدح والثناء سوف يؤديا إلى المزيد من تقدير الذات، بينما سوف يقلل النقد الموجه لتصرفاتنا من تقديرنا لذواتنا. ويؤكد "سميث" أنه فقط عندما يتصرف الأفراد فى المجتمع يستطيعون أن يجدوا المرايا التى يقيمون ويحكمون من خلالها على سلوكياتهم وعلى أنفسهم.

ومع ذلك فشل "سميث" فى أن يفسر الظاهرة التى يمكن أن نطلق عليها "الرفض العام للتبعية" وفقدان تقدير المصير، حيث يرفض الفرد هنا ويكره أن تكون أفعاله موجهة من خلال أحكام الآخرين وآرائهم. وفى الحقيقة تناول "سميث" هذا الاعتراض بشكل ضمنى: فقد ذكر أن الفرد الملاحظ الذى يوجه أفعالنا ويحكم عليها، يجب أن يكون "محايدًا"، وبالتالى هو لا يمثل هؤلاء المشاهدين أو الجمهور.

(*) يرتبط عصر التنوير الأسكتلندى بالأحداث التاريخية التى وقعت شمال بريطانيا بين عامى ١٧٤٠-١٧٩٠م تقريبًا، ووجدت تجسيداتها فى عدد كبير من الدراسات العميقة التى تضمنت للمبادئ والأفكار الأساسية لعصر التنوير من خلال جيل متميز من المؤلفين عبر خمسين عامًا، ومن رواد هذا العصر (هيوم، ووليام روبرتسون، وآدم سميث، وفيرجسون، وجون ميلر وآخرون). المترجم

أو أولئك الذين يشاهدوننا يوميًا، وأعينهم تكون علينا في كل لحظة طـوال اليـوم. ويجب أن نرى هذه الشخصية المجردة والمحايدة، كمصدر للحكـم علـى أفعالنـا، باعتبارها "أنا أعلى حقيقى"، ويمكن أن نتخيلها تصدر أحكامًا مقنعة على فـضائلنا وصفاتنا. ومع ذلك يوجد اختلاف عن "الأنا الأعلى"(*). عند "فرويد"، التى تكـون واقعة داخل أنفسنا، وبالتالى من غير الممكن أن نوجه طموحاتنا نحو الاسـتقلالية. والأنا الأعلى عند "سميث" تكون واقعة خارج أنفسنا، وتتشكل عبر آراء الآخـرين، وبالتالى هى تضعف من مطالبنا وتوجهنا نحو الاستقلالية.

ولكى نتغلب على قلقنا نتيجة نقص استقلالنا، فإن علينا أن نصنف الآخـرين الذين يؤثر علينا حكمهم على سلوكياتنا إلى فئتين: الفئة الأولى وتـضم مجموعـة الأفراد الذين يتولون تنشئتنا منذ الأيام الأولى لوجودنا، وهم موجودون مـن بدايـة ولادتنا ومراحل نمونا المختلفة (مثل الآباء، والمعلمين، وزملاء الدراسـة) وهـم تقريبًا ليسوا من اختيارنا. أما الفئة الثانية: وتضم مجموعة الأفراد الثـانويين فـى عملية التنشئة الاجتماعية، الذين نلتقى بهم عبر مسيرة حياتنا، الذين قد يكونون من اختيارنا، وقد لا يكونون كذلك، وقد يبدو حكم هؤلاء الأفراد الثانويين أقل من حيث كونه من خارج الذات، ولذلك نحن نشعر أننا قادرون على صـياغة أيـديولوجيتنا الشخصية، ونقنع أنفسنا من خلالها أننا مستقلون بذواتنا بالفعل. وبالتالى نحن نحمى هذه الاستقلالية المتخيلة، ونطرد بعيدًا فكرة التأثير الخارجى، ونفترض أيضًا أننـا المؤلفون الوحيدون لاختياراتنا، وهذا يجعلنا نؤمن بأننا "نحن نكون أنفسنا".

(*) الأنا الأعلى ***super-ego*** وهو ما يعرف بالضمير، ويمثل الأنا الأعلى ما هو سامٍ فى الطبيعة البشرية، ويقوم الأنا الأعلى حسب رؤية "فرويد" بوظيفة الوقاية والحفظ، وهى نفس الوظيفة التى كان يقوم بها الأب فى الأيام الأولى. المترجم.

ويفسر "جان جاك روسو"(*). آراء الآخرين من خلال قوله: إذا نظر الناس لي بشكل مختلف عن نفسي، فماذا يهمني في ذلك؟ هل جوهر كينونتي يكمن في نظرتهم لي؟ (*Rousseau 1959: 985*). ولقد كانت علاقة "روسو" بالآخرين معقدة ومركبة، وعبر عن ذلك عندما كتب: "روسو يحكم عليه جان جاك". وكان "روسو" يقف ضد نظرات الآخرين، والتي اعتبرها اضطهادًا شديدًا، كان يلاحقه في حياته اليومية، ودمر قدرته على أن يكون اجتماعيًا. وسعى "روسو" بهذه الطريقة إلى بناء ذاته، وكان يتفاعل مع قلة من الناس، موجودين في الصالونات الثقافية، حيث كانوا يقرؤون أعماله(٢)، ووثق واعتمد حكمهم بشكل كبير على سلوكه. كان يشكو من أن جوهر كينونتي يكون في نظرتهم وتصوراتهم عني، وكان يهدف خارج هذا الجمهور إلى الوصول إلى الإدراك والاعتراف المختلفين، اللذين يسمحان له بمواجهة آراء أعدائه، والذين جعلوا من الصعب عليه أن يصبح ذاته. ومع ذلك ومن خلال إسهامه النظري ذهب إلى أن وجود الآخرين يحول حب الذات إلى الحب في حد ذاته، الذي عزاه روسو نفسه إلى وجود الأصدقاء الأعداء، الذي يؤدي نقص اعتبار الذات(٣).

والشك في الحكم الذي يطلقه الآخرون على أفعالنا والتناقضات في استقلالية اختياراتنا، لا تكون حقائق أو حالات من السهل التسامح معها وقبولها. ولقد أدرك القدماء العلاقات المتبادلة، التي كان فيها حكم الآخرين غير مؤثر على خياراتنا، بينما كانت الفضيلة هي المبدأ الذي حدد استقلاليتنا. ويتم التأكيد على عملية الشد والجذب بين الرغبة في أن نكون ذواتنا، والحاجة إلى الإدراك والتقدير من الآخرين، بواسطة عدد كبير من علماء الأخلاق (بداية من سنكا إلى شومبيتر) الذين كانوا يؤكدون على أنه ينبغي على الناس أن يتصرفوا من دون النظر إلى حكم الآخرين عليهم، وأن فعل الشيء الصحيح يجب أن يكون هو البديل الكافي. ومع ذلك وعندما توضع هذه الآراء الأخلاقية تحت فحص وتقييم العلوم

(*) جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م) فيلسوف اجتماعي ورائد من رواد التنوير، ركزت إسهاماته على تطوير نظرية العقد الاجتماعي، التي ترى أن الطبيعة البشرية منطلقة وحرة بالأساس، ولكن تم تكبيلها بالقيود فيما بعد، وله نظرية ديمقراطية في الحكم. المترجم

الاجتماعية، التى لا تملك هدف تقويم الكيفية التى يتصرف بها الناس، ولكن تهدف إلى فهم الطرق التى تؤثر من خلالها الأحكام الأخلاقية على السلوك الفردى وما الإجابات التى يمكن التوصل إليها؟ ولا بد من توضيح الدوافع الشخصية لعلماء المذهب الأخلاقى، واختبار الافتراضات المرتبطة بهؤلاء الذين يؤمنون أن سلوكهم أفضل أخلاقيًا من الآخرين. وهذه المهارة المتواضعة، ولكنها المهمة، هى كل ما يجب على العلوم الاجتماعية أن تقوم به دعمًا للنظام الأخلاقى.

هيجل: العلاقات بين الأفراد باعتبارها بنية ذاتية

كانت مسألة الإدراك ***Recognition*** حاضرة بشكل ضمنى فى عمل "هوبز"، ومع ذلك نحن ننسب إلى "هيجل"(*). ***Hegel*** الاستخدام الحديث لمفهوم الإدراك. ولقد طور "هيجل" هذه الفكرة فى مؤلفاته الأولى نتيجة مناقشاته مع ***Hoelderlin*** فى "توبنجين" (***Pinkard 2000: 170–1***) وضم هذه الفكرة فى مفهوم "الأخلاق" (***Honneth 1992***).

ولقد تم استخدام حوار "هيجل" حول "السيد والخادم" بطرق مختلفة جدًا، ومع التخلى عن أى محاولة للتفسير الحرفى لما قاله "هيجل" من خلال الفينومينولوجيا الخاصة به، نستطيع نحن أن نستدعى هذه الاستعارة لكى نعيد بناء مفهوم "الإدراك" وصياغته بمصطلحات ومفاهيم يمكن أن تكون مفيدة للعلوم الاجتماعية.

وما اقترحه لتوضيح مفهوم الإدراك هو نموذج للقضية الجدلية "السيد والخادم" على أن يكون هذا النموذج مبسطًا ويصف الموقف التالى: ***(A)*** و ***(B)*** هما

(*) هيجل (١٧٧٠–١٨٣١م) فيلسوف ألمانى مثالى، طور فلسفة للتاريخ خاصة تاريخ الفكر، رأى أنها هى التى تحدد التاريخ الاجتماعى والسياسى، ونظر هيجل إلى التاريخ باعتباره عملية جدلية نحو الوصول إلى الحقيقة العقلية، ولقد تحقق التأثير البارز لأفكار هيجل من خلال ماركس والماركسية. المترجم

شخصان يتقابلان، وكلاهما يكون مدفوعًا برغباته الحيوية الأساسية، إلا أنهما يدركان أنها سوف تبدو شرعية فقط عند الدخول فى علاقة، ويدرك الآخر هذه الرغبة ليس كغريزة حيوانية ولكن كإرادة بشرية مشروعة. ويعرف كلا من *(A)* و *(B)* أنه توجد مخاطرة فى فعلهما ذلك، مع وجود أن كل واحد منهما لديه مبدأ لا يمكن التخلى عنه، وهو بالتحديد الحفاظ على الذات (وهذا ما يطلق عليه "هوبز" الحفاظ على الذات، ويطلق عليه "روسو" حب الذات). ومع ذلك يعرف كلا من *(A)* و *(B)* أن هذا الحب للذات لن يكون كافيًا للحفاظ على الذات إذا ظلا منفصلين عن بعضهما، ولكن علاقتهما مع بعض يمكن أن تحقق حفظ الذات هذا. وعلى هذا فإنهما يتفاعلان مع بعضهما، ولكن ليس بشكل كامل، حيث إن شرط الحفاظ على الذات يتطلب منهما ألا يضحيا بحياتهما كاملة، كما أنهما فهما أنه للحصول على الاستقلالية يجب إدراكهما من قبل الآخرين على هذا النحو، ومع ذلك هما يستطيعان تحقيق ذلك فقط إذا أظهرا للآخر أنهما لا يحتاجان إلى مثل هذا الإدراك. والفائز أو السيد هنا يكون الآخر، الذى يدرك بدوره أهمية هذا الإدراك والاعتراف بهما.

الإشارات إلى مفهوم الإدراك فى التفكير السوسيولوجى

بينما وضع الفكر السياسى للرومانسية الألمانية، ونزعة مناهضة التعاقد فى الفكر الاسكتلندى، الأساس للتغلب على التزمت فى المذهب الذاتى، فإن مسارات مختلفة قد ظهرت داخل النظرية السوسيولوجية. وسوف أشير هنا إلى التمييز الكلاسيكى بين "دور كايم" و "فيبر"، الذى من خلاله ينظر إلى الأول كرائد للنظرية الكلية للواقع الاجتماعى، ويقدم الثانى باعتباره داعمًا لمذهب الفردية المنهجية.

وعلى أساس التصريحات العلنية من جانب "فيبر"، يبدو لنا أن مذهب الفردية الخاص به لا يحمل شكوكًا. فقد ردد "فيبر" أن الأفعال الفردية فقط هى تلك الأفعال التى تنسب إلى نيات ذاتية، وتكون واضحة ومفهومة لدى الملاحظ. ومع ذلك وطبقًا لفيبر لا يمكن اعتبار أفعال الفرد بأنها اجتماعية إذا كانت موجهة نحو أغراض وموضوعات غير بشرية. ولكى تصبح الأفعال اجتماعية، يجب أن تكون بين فاعلين متعددين، يكونون مدفوعين من خلال توقع المعنى الذى سوف ينسبه الآخرون إلى أفعالهم(٤). إذا قطع شخص ما شجرة من أجل أغراض التمرين، فذلك لا يمكن اعتباره فعلاً اجتماعيًا، بينما إذا قطع هذه الشجرة لإعطائها لصديق لتجعله دافئًا فى الليل، فهذا يكون فعل اجتماعى. وبأسلوب آخر، لا يكون التدين فعل اجتماعى عندما يهتم فقط بالتأمل أو الصلاة المنعزلة. ولكى يكون الفعل الاجتماعى عقلانيًا فليس من المهم فقط أن يعبر عن نية الفاعل، ولكن أيضًا يخلق توقع الفهم والاستيعاب من جانب أشخاص آخرين غير الفاعل.

وفكرة أنه يمكن اعتبار الفعل عقلانيًا فقط إذا تم قبوله على هذا النحو من المشاركين، أى أن فكرة العقلانية تكون مرتبطة باستقبال الفعل، والنية لم يقترحها "فيبر" صراحة. ومع ذلك يجب ألا يغيب عن اهتمامنا أن مفهوم "فيبر" عن العقلانية لا يكون حسب رؤية الاقتصاد الميكرو، أو نابعًا من المذهب الفردى، وأن نظريته عن الفعل ليست مجرد نظرية فى القرار. ولقد أكد "فيبر" على أهمية الأفعال الفردية فى بناء المؤسسات الاجتماعية، بشرط أن تكون على ضوء الحدود المفسرة بأعلى. ومع ذلك عندما طور التفسيرات التاريخية، أو سعى إلى تفسير نتائج بحثه تخلى "فيبر" عن البؤرة الذاتية. وتم وصف الفاعلين ليس كأفراد مجردين من كل تنشئة اجتماعية، يتصرفون فقط طبقًا لمنفعتهم الفردية، ولكن يتم وصفهم كأعضاء

فى مجتمع، وتتم تنشئتهم اجتماعيًا، ويستمدون من هــذا المجتمــع القــيم والأدوار الاجتماعية التى تؤسس اختياراتهم. على سبيل المثال، عند الانتقال من نظام إلــى آخر (كما فى ظهور الرأسمالية) يبرز "فيبر" فقط مشاركة الفاعلين الاجتمــاعيين، الذين يتصرفون حسب أوضاعهم الاجتماعية والمؤسسية (*Poggi, 1983: 37*).

فضلاً عن ذلك، يعتبر مفهوم الدين مناسبًا فقط عندما تشترك فيه جماعة ما، يأخذ أعضاؤها فى اعتبارهم سلوك الآخرين الذين يمارسون معهم نفــس الــشعائر الدينية، وبالتالى يكشفون عن هوية مشتركة. والأمثلة كثيرة علــى ذلــك، حيــث عرض "فيبر" تناقضات قوية بين آرائه عن مذهب الفرديــة المنهجيــة وتفــسيره للأحداث التاريخية، ومن أحد هذه التناقضات تفسيره لانتشار طائفة "المثرائيــة"(*) *Mithraie* عبر كل الإمبراطورية الرومانيــة مــن القــرن الثــانى إلــى الرابــع الميلادى(٥). والذى أشار فيه إلى الاستدلال التالى: تكمــن أهميــة البيروقراطيــة والجيش (حيث كلاهما تكوينات جماعية) فى روما الإمبريالية، فــى أنهــا خلقــت شعورًا قويًا من التدين بين أعضائها. ويفترض "فيبر" هنا أن طبيعة الــدين الــذى يفضله البيروقراطيون والجنود قد تتشابه مع البنيات التى كانوا يعملون فيها يوميًــا (التى لا يمكن التسليم بها)، مع إعزاء النجاح الخــاص بطائفــة "المثرائيــة" إلــى الهيراركية التوحيدية، التى تنتج الشعور بالتضامن الدينى، الذى يتشابه مع الجــيش والبيروقراطية. وتفسير "فيبــر" لهــذه الظــاهرة لا يبتعــد فقــط عــن التفــسير السوسيولوجى الميكرو، حسبما هو متوقع من باحث ملهم بالمنهجية الفردية، التــى تسعى إلى فتح "الصندوق الأسود" الخاص بالهدف أو القصد البشري- ولكن يمثــل

(*) المثرائية: هى ديانة غامضة كانت تمارس فى الإمبراطورية الرومانية منذ نحو القرن الأول الميلادى حتى القرن الرابع. (المترجم).

أيضًا شكلاً من أشكال "الجماعية الشعبية" ***Vulgar Collectivism*** (حسب تعبير "ماركس"). وفيما يتصل بتحليل طائفة المثرائية يمكن إيراد الملاحظات التالية:

١- لم يكن كل الجنود والموظفين العموم أعضاء فى طائفة المثرائية، ولذلك فإن الأفراد الذين انضموا إلى هذه الطائفة كان لديهم سبب غير منصبهم العام.

٢- على الرغم من أن فكرة الخبرة الهيراركية اليومية يمكن أن تؤدى إلى تفضيل الإيمان الديني، ولا يمكن استبعادها كحقيقة مسبقة، لكن يمكن أن يكون من السهل أيضًا أن نقترح العكس، الذى يشير إلى أن أى فرد يعيش فى ظل بيئة يومية منظمة بإحكام، سوف يسعى إلى عزلة صوفية فى إيمانه الدينى.

٣- لتنظيم حركة دينية، يجب على الأفراد أن يتقابلوا ويتفاعلوا مع بعضهم بعضًا ، ويحاولوا تطوير هوية مشتركة، ويظهروا ذلك فى علاقاتهم الاجتماعية المستمرة، ويحققوا بعد ذلك إدراكًا عامًا لحقيقة أن إيمانهم المشترك هو الأساس لأفعالهم. وبهذا المعنى تتميز الحركة الدينية بالكثير من الكوابح الجمعية المشتركة، وليس بمجموعة من المقاصد والأهداف الفردية.

ويجب علينا فى العلوم الاجتماعية العمل على تجاوز تحليل "الصندوق الأسود" للأهداف والمقاصد الفردية ومدى عقلانيتها الظاهرة، وبدلاً من ذلك نعيد بناء العقلانية التى يتم التعبير عنها عبر عمليات التفاعل ونسب الهويات التى تسمح للأفراد بأن يدركوا أنفسهم بمظاهر جديدة. وإذا كان فيبر قد امتنع عن وضع تحليل لمثل هذه العمليات، فذلك من المحتمل بسبب تصوراته ونزعاته الفردية. فالفاعل عنده يكون موجودًا فى قيدين معياريين على الأقل: التنشئة الاجتماعية للوظائف العسكرية والمعايير التى تجعل من الممكن الوصول إلى حركة دينية.

ونعود إلى "دور كايم" *Emil Durkheim*. فكيف نميز بين رؤيته ورؤية فيبر؟ ولقد أسس "دور كايم" منهجية دراسته للانتحار على الاستدلال الآتي: تختلف المؤسسات الاجتماعية (الدينية، والأسرية، والأقاليم الحضرية والريفية) عن بعضها بعضًا حسب مستوى اللا معيارية *anomie*، التي تشير إلى الضغوط المعيارية التي تفرضها هذه المؤسسات على الفرد. وهذا هو مفهوم "القوى الاجتماعية" *social forces*، (الذي يشار إليه في بعض الأحيان بمصطلح "الضمير الجمعي"(*). *Collective Conscience*)، الذي يوصف بأنه واقع يتجاوز الذاتية ويرتبط بأفعال الفرد، وهذا ما أدى إلى أن يشير عدد من الباحثين إلى أن "دور كايم" كان يرى أن أفعال الفرد تكون مشروطة بشكل كامل بالمجتمع. ومع ذلك إذا نظرنا إلى ما وراء هذه الاستعارة، فإن مفهوم القوى الاجتماعية غامض إلى حد ما، وليس محوريًا في التفسيرات التي يستخدمها "دور كايم".

ودعنا ننظر في كيفية صياغة "دور كايم" لنتائج دراسته عن الانتحار. لوحظ أن معدل الانتحار بين أتباع المذهب الكاثوليكي، أقل من معدل الانتحار بين أتباع المذهب البروتستانتي. ويحدث هذا لأن المذهب الكاثوليكي عقيدة تدعم الطقوس والممارسات التي تجبر الفرد على أن تكون له علاقات دائمة مع الآخرين، مما يؤدي إلى تكوين هوية مشتركة واحدة. وبأسلوب آخر، يعتبر المتغير التفسيري الواقعي لدور كايم هو مستوى الكثافة الأخلاقية(**). *Moral density*، التي تقيس

(*) يشير مفهوم الضمير الجمعي عند "دور كايم" إلى مجموعة المعتقدات والآراء المشتركة بين أفراد المجتمع العاديين. (المترجم)

(**) يذهب "دور كايم" إلى أن الكثافة الأخلاقية هي تلك الحالة من التفاعل المكثف بين الأفراد، والناتج عن زيادة عدد الأفراد الذين تتهيأ لهم فرص الاتصال بعضهم بعضًا، بدرجة تجعلهم قادرين على التفاعل مع بعضهم. (المترجم)

قوة العلاقات الشخصية المتبادلة وذات الدلالة داخل مجتمع معين. وهنـــاك نتيجــة أخرى مؤداها: أن معدل الانتحار بين المتزوجين أقل من معدل الانتحار بين غيــر المتزوجين، وهنا مرة أخرى، يفسر "دور كايم" هذه النتيجــة بالكثافــة الأخلاقيــة الأكبر لدى المتزوجين. وفى النهاية، يذكر "دور كايم" أن معدل الانتحار فى زمــن الحرب أقل من معدل الانتحار فى زمن السلم، فثمة دليل كبير يوضح أن الكثافــة الأخلاقية (فى شكل التعاون أو التضامن أو الإعانات المتبادلة) تكون أعلــى فــى زمن الحرب. وبعد ذلك ما الكثافة الأخلاقية إن لم تكن قوة واستمرارية "المواقــف الاجتماعية" التى من خلالها يتقابل ويتواصل الأفراد، وبالتالى يدركون وجود هوية مشتركة؟

ويوضح "دور كايم" عاملاً آخر لتفسير التباينات فــى معــدلات الانتحــار، ويكشف من النظرة الأولى أنه نظرية تختلف عن نظرية "الكثافة الأخلاقية". فهــو يكتشف أن معدل الانتحار يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدورات والعــصور الاقتــصادية، حيث تزداد معدلات الانتحار ليس فقط خلال سنوات الكساد (كما هو متوقع)، ولكن أيضًا فى السنوات الأولى من التعافى. كيف يمكن تفسير ذلك. ومن خلال ملاحظة أن فترات الكساد تتميز بتنامى الإفلاسات والفشل، بينمــا فــى فتــرات التعــافى الاقتصادى توجد زيادة فى التوقعات سوف تليها إحباطات عند الــبعض، وســوف يؤدى ذلك بدوره إلى زيادة معدلات الانتحار. ولا تقدم الكثافة الأخلاقية فــى هــذا التفسير كمتغير مستقل، ويبدو كل شيء أنه يحدث داخل عقل الفرد المنفصل. ومع ذلك إذا حللنا هذا الموقف على نحو أدق، يمكن أن نشير إلى أن مــا هــو مهــدد بالخطر هى علاقة "ذات" الفرد الحاضرة و"ذاته" المستقبلية. ويكون ذلك كما لو أن نقص الكثافة الأخلاقية يؤدى إلى صعوبة وحدة هاتين الذاتين؛ تلك التى تختار فــى الحاضر، والثانية التى سوف تحكم فى المستقبل. وفى هذه الحالة، ســوف تفــشل الذات الأولى من خلال الذات الثانية، وبالتالى تخسر رغبتها فى استمرار الحياة.

وتكشف لنا المقارنة السابقة بين أفكار "فيبر" و "دور كـايم" عـن التقـارب القوى فى تحليلهما، وأنهما يسعيان إلى التغلب على التقاطبية أو المقابلة المتكـررة فى علم الاجتماع بين الفرد والمجتمع. وكلاهمـا يوضـح أن عمليـات التنـشئة الاجتماعية تكون الأمثلة حيث تمتزج الأدوار المختلفة وتتناقض، وتدرك وترفض، وتجذب وتقاوم وتشكل بشكل ضمنى وصريح أشكالاً دائمة ولها معنى من الـسلوك الاجتماعى.

ومن المحتمل أن يكون "هابرماس" ***Habermas*** هو المنظر المعاصر الأقرب إلى نظرية الإدراك. ومن خلال مراجعتة لرؤى علماء علم الاجتماع الكلاسـيكى، والدور المحورى لأفكار "هربرت ميد"، طور "هابرماس" فكرة "الفعل الاتـصالى" ***communicative action*** كشيء يناقض الفعل الوسيلى، مـع أنـه ينـدرج تحـت الأخير. ومع ذلك فإن أهمية المعيارية المرتبطة بالاتصال اللغوى، الذى يقوم على الحوار الذى يهدف حتمًا إلى الإجماع، جعلت من الصعب على "هابرماس" أن يضم داخل تحليله تلك المواقف التى لا يكون الإدراك فيها موجهًا نحو الفهم بهذا المعنى المزدوج، مما يعنى الاستيعاب والموافقة الـضمنية، أنـه يفهـم هـذا المـصطلح (***verstandigung*** بالألمانية، ويعنى الفهم). وبدلاً من ذلك، إذا قمنا بتعريف مواقف الإدراك على أنها مجرد "إسناد متبادل للهوية"، وبالتالى أسس وقواعد لكل شكل من أشكال السلوك الاجتماعى (حتى الصراعات)، فإن هـذا الإدراك سـوف يعكـس بالتالى وجود الفاعلين (فاعلين غير كاملين طبقًا لاسـتعارة "هيجـل" إذا لـم يـتم إدراكهم بواسطة الآخرين) فى نظام من العلاقـات يمكـن أن يكـون تعاونيًـا أو صراعيًا. والمثال السوسيولوجى المكرو على تكوين مثل هذه الأنظمة للإدراك، هو نظام الدولة الأوربية، الذى ظهر عبر عملية تراكمت على نحو رمزى فى معاهـدة "سلام ويستفاليا"(*). ويجب أن نذكر أن ذلك كان نتيجة عمليتين ضمنتا إدراك الدولة

(*) معاهدة سلام ويستفاليا هى المعاهدة التى أنهت حرب الثلاثين عامًـا (١٦١٨-١٦٤٨م) فـى أوربا، وهى سلسلة من الحروب التى شهدتها معظم دول أوربا لأسباب مختلفة، منها ما هـو دينى، ومنها ما يتعلق بالتنافس العائلى والتجارى على الأراضى. المترجم

كنمط للسيادة، أى موضوع الفهم الرشيد للفعل: الإدراك الرأسي لسلطة الدولة بواسطة النبلاء المحليين، والإدراك الأفقي لسيادة الدولة الفردية من جانب الدول الأخرى فى النظام الدولي. وهذا يؤسس إدراكًا متبادلاً عبر نوع من الاتحاد السياسي، وهذه المحاولة كانت محصلة الاتفاقيات والموافقات والصراعات، التي هددت أو أدت إلى استقرار هذا النظام، ومع ذلك حافظت بوجه عام على مبدأ الإدراك المتبادل.

تعليقات ختامية

فيما يلى أهم الاستنتاجات التى تم التوصل إليها عبر هذا الفصل:

تطوير نظرية اجتماعية للفعل بعيدًا عن المقدمات المنطقية الذاتية، قدم البعد الشخصى حول موضوع الفاعل الواحد، إلى فاعلين متعددين يؤدون أدوارًا. فضلاً عن ذلك، تقديم البعد الزمنى، سمح لنا باعتبار خيارات ذواتنا الحاضرة كأفعال يمكن أن نفترض أنه يتم الحكم عليها بواسطة ذواتنا المستقبلية. وحقيقة أن ذواتنا المستقبلية تميل إلى التقارب مع الذوات التى يتم إدراكها دومًا بواسطة دائرة الإدراك، التى تحمينا من الشك فى القيم. وبالفعل يكون التقارب الأكثر فاعلية عندما يتصرف الفاعل داخل دوائر الأفراد الآخرين، الذين سوف يستمرون فى إدراك خياراته، بنفس القيمة التى كانت لديهم، عندما قام الفاعل بهذه الاختيارات لأول مرة.

وتشير فاعلية الحكم الذى ينفذه الفاعل عند المشاركة فى علاقات شخصية متبادلة إلى وظيفتين متباينتين: الأولى: هى الوصول إلى حكم متشابه مع حكم الشخص الآخر مما يسمح لنا بأن نخرج من ما يطلق عليه "روسو" و "هوبز" بحالتنا الطبيعية (أو العزلة). والوظيفة الثانية: هى تزويدنا بالمعايير الأخلاقية من أجل الحكم على خياراتنا وأفعالنا. وتشابه الأحكام والحكم الأخلاقى يميل بوجه عام – ولكن ليس دائمًا– إلى التوافق.

ويعتبر مفهوم "الاستقبال" عكس مفهوم القصد أو الهدف، وتم اعتباره الفعل العقلاني الذى يقبله المشاركون على أنه من الممكن استقباله فى ثقافتهم. ولا يكون الملاحظ الخارجى هو الحكم على مدى عقلانية هذا الفعل، وإنما الأفراد الذين يشاركون فى هذا الفعل الاجتماعى (دوائر الإدراك) هم الحكام على مستوى رشده.

وتصبح فكرة الحضور (أو الجمهور) بالتالى محورية، وتقدم تصورًا يطرح فى البداية سؤال البحث، ويعمل بعد ذلك مع نتائجه، ويفرض هذا على النظرية الأصلية فهم هذه النتائج. ونتيجة لذلك، فإن الحكم على الرشد يحدث على مستويين متعاقبين: مستوى الفاعلين المشاركين، الذين حكمهم يكون محليًا ونسبيًا بالضرورة، ويعتمد على العلاقات بين الأفراد المشاركين، الذين يتصرفون ويتفاعلون داخل سياق محدد. وحكم الجمهور الذى يسعى إلى تقديم مفهوم أعم عن الرشد. وهذا سوف يكون شاملاً، ولكن عبر الزمن سوف يتعرض دائمًا للنظريات الجديدة التى تظهر فى كل وقت يحصل فيه هذا الجمهور على معلومات جديدة.

وتحقيقنا لهذه الأهداف ما وراء النظرية، يبدو أنه يبرر استخدام الاستجابات الأولية لتفسير المواقف التى تعتبر -حسب نظرية الاختيار الرشيد- مجرد ألغاز وتميل نظرية الاختيار الرشيد إلى رؤية الفعل الفردى على أنه مطابق وثابت فقط عندما يسعى إلى الوصول لأقصى درجات المنفعة. ونتيجة لذلك تتجاهل مثل هذه النظرية نقطتين أساسيتين: الأولى: أن المشاركين والملاحظين على السواء يعطون معنى للفعل أو الحدث فقط عندما يعتبرونه مكونًا من مكونات عملية اجتماعية دائمة. الثانية: لا يمكن اعتبار المصلحة الذاتية للفرد واقعًا يتقدم ويدفع الفعل. إنها محصلة عملية محتواها الكامل ليس معروفًا عند الفاعل، وبالتالى عند الملاحظ عندما يشارك الفاعل فى الفعل الاجتماعى. والمصلحة الذاتية كما يعرفها الفاعل والملاحظ تمثل محصلة الفعل وليس مقدماته المنطقية.

الهوامش

(١) ينبغي أن نلاحظ أن الفاعلة هنا، بتفصيلها مكسبًا حاليًا قليلاً من أجل الحصول على مكسب أعظم في المستقبل، لم تصل بمكاسبها في الفترة الزمنية البينية إلى الحد الأقصى، وبذلك أخفقت في تعظيم مكاسبها الكلية. لم يتناول سميث ***Smith*** هذه المشكلة في تحليله.

(٢) قرأ روسو جزءًا من كتابه "الاعترافات"، وهو لا يزال في نسخته المكتوبة بيده، قرأه في مجالس متنوعة /أو عديدة (١٧٧١-٢) على كل من النبلاء (ومنهم أمير السويد) والمثقفين في مدينة باريس. انظر ***Rousseau 1959: 1611.***

(٣) فيما يتصل بالأدوار الأخرى التي يؤديها مفهوم الإدراك في مؤلفات روسو، انظر ***Carnevali (2004).***

(٤) ينبغي التنويه إلى أنه، تبعًا لهذا التعريف، يصبح من الأمور غير الواضحة وضوحًا تامًا تحديد ما إذا كان بالإمكان اعتبار بعض البحوث الكلاسيكية، كبحث دوركايم عن الانتحار، بحوثًا سوسيولوجية أم لا. للاطلاع على تحليل دقيق لأوجه الضعف والتناقضات الموجودة في مفهوم فيبر عن الفعل الاجتماعي، انظر ***Gilbert (1989: 24-55).***

(٥) اخترت هذا المثال من بين أمثلة أخرى كثيرة لأنه مستعمل في الكتابات الحديثة (خاصة كتابات بودون ***Boudon***) باعتباره مثالا يعبر عن النزعة الفردية المنهجية عند فيبر، في حين أنني أؤكد أن هذا المثال يكشف، في الواقع، عن المعنى المعاكس.

الجزء الثانى

تصـميـمات البحــوث

الفصل العاشر(*)

المفاهيم وتكوينها

بيتر مايـر

تعد معظم البحوث السياسية والاجتماعية، بشكل ظـاهر أو شـكل ضـمنى بمثابة بحث مقارن، تركز على النتائج التى يمكن مقارنتها بشكل مباشر عبر الدول أو الحالات، أو النتائج التى يمكن تفسيرها حسب النظريات أو الاستدلالات المشتقة من مقارنة الدول والحالات. وتتضمن المقارنة أيضًا التفسير، ذلك لأنه من الأسباب الرئيسية التى تجعلنا نلجأ إلى المقارنات هو تفسير إمكانيـة أن تـؤدى العوامـل المختلفة إلى النتائج متشابهة، أو إمكانية أن تؤدى العوامل المتـشابهة إلـى نتـائج مختلفة. فعلى سبيل المثال: لماذا تقل نسبة المشاركة الـسياسية فـى الانتخابـات القومية فى دولتين مختلفتين كالولايات المتحدة الأمريكية وسويـسرا عـن ٥٠%؟ ولماذا تمتع "فيلامس بيلانج" بنجاح انتخابى كبير فى المنطقة البلجيكية التى تتحدث الفلمنكية، بينما حزب الجبهة الوطنية المنافس فشل فشلاً ذريعًا فى المنطقـة التـى تتحدث اللغة الفرنسية (*Coffé 2005*).

بداية، تعد معرفة مدى تشابه العناصر التى تجب مقارنتها ببعضها بعضًا من أهم وأولى الخطوات لفهم عمليات المقارنة وتطويرها، فعلى سبيل المثال يجب على الباحث الكشف عما إذا كانت المنافسات الانتخابية بالنـسبة للأحـزاب الـسياسية

(*) أشعر بالامتنان لكل من جورن مولر، وكاس مود، وكارين تلماس، للأفكار التى أضافوها إلى هذا الفصل، ولكل من ريز بابوك وكريستين شوازيرا ومحررى الكتاب لملاحظـاتهم علـى نسخة مبكرة من هذا الفصل.

المحافظة التى يقارن الباحث بينها متشابهة أو متماثلة مع بعضها بعضًا؟، أم أنها مختلفة بحيث قد يكون من المحتمل أن أى مقارنة بينها سوف تكون بلا هدف وبلا جدوى؟ ففى حالة إنجلترا فإن اختلاف العناصر أو العمليات التى يقوم الباحث بالمقارنة فيما بينها، يبدو وكأنه يقارن بين "الطباشير" و "الجبنة"، ولا شك فى أن مثل هذه المقارنة تبدو صعبة وغير ذات جدوى. لأنه فى أى خاصية من الخصائص الأساسية لكل من الشيئين – الطعم والمكونات مثلاً- يبدو من الصعب استبدال واحدة بدلاً من الأخرى، فمثلاً من غير المعقول استخدام "الجبنة" فى الكتابة على السبورة. وفى هولندا يتم التعامل مع الفروق والاختلافات بين الحالات، وكأنها تشبه مقارنة التفاح والكمثرى، ففى هذه الحالة لا توجد اختلافات واسعة، فكلاهما فاكهة موسمية لذيذة، تقريبًا تنضجان فى نفس الوقت، وتلعبان دورًا متشابهًا فى فوائدهما الصحية. وبعبارة أخرى الاختلافات بين التفاح والكمثرى محدودة مقارنة بالاختلافات بين مقارنة الطباشير والجبنة. وحسب مصطلحات "سارتورى" ***Sartori*** (١٩٧٠) – كما سوف نرى بعد ذلك – فنادرًا ما يصل الباحث إلى القدرة على التجريد، قبل أن يمتلك المفاهيم التى تتضمن أبعاد المقارنة بين التفاح والكمثرى، وكذلك المفاهيم العامة التى تتضمن أبعاد المقارنة بين كل من الجبنة والطباشير.

وسوف يركز هذا الفصل على إحدى المراحل المهمة فى عملية البحث الاجتماعى، وهى مرحلة تعريف المفاهيم، وإن كان الطرح سوف يعتمد على القواعد الأساسية التى حددها "سارتورى" الخاصة بتكوين المفاهيم، مع الإشارة إلى ما يسمى "سلم التجريد"(*) ***Ladder of abstraction***. وباختصار، يحدد "سارتوى" المفاهيم من خلال التمييز بين ثلاثة مستويات – العليا، والوسطى، والمنخفضة-

---

(*) يترجم بعض علماء السياسة مصطلح ***Ladder of abstraction*** أحيانًا بـ "سلم التصنيف التجريدى للمفاهيم". المترجم.

بالاعتماد على درجة عمومية المفهوم وتجريده، وعدد الحالات التي يتضمنها، فكلما زاد التجريد اتسع عدد الحالات، وعندما ننتقل من سلسلة من الحالات القليلة إلى أخرى أكثر اتساعًا، يلى ذلك أنه يجب علينا أن نجرد هذه المفاهيم حتى تسافر إلى ما هو أبعد. وإذا فشلنا فى ذلك، سوف نقع فى الخطر الذى أطلق عليه "سارتورى" "مط أو مد المفاهيم"، بمعنى أننا سوف نوسع من المفهوم إلى ما وراء الحدود المعقولة أو المقبولة لكى يلائم سلسلة الحالات الجديدة. ويتساوى ذلك مع الانتقال من مقارنة واسعة الحالات إلى أخرى أكثر تحديدًا، فإنه يجب أن نجعلها محسوسة وواقعية بشكل أكبر. ومن خلال القواعد التى حددها "سارتورى" لتكوين المفاهيم سوف نتعرف على موقعنا من سلم التجريد، ومتى يكون من الضرورى الصعود ومتى يكون الهبوط، وبعد شرح هذه القواعد المتنوعة سوف نقدم الأمثلة من البحوث الحديثة فى السياسة المقارنة، وسوف نتعلم من الأمثلة التى سوف نسوقها أن الوصول إلى المفاهيم الصحيحة أمر صعب ولكنه ضرورى أيضًا، ولأن طريقة "سارتورى" صعبة ومعقدة فإننا سوف نحاول النظر فى بعض البدائل التى طرحها كل من "كولير" ***Collier*** و "مالون" ***Malon*** (١٩٩٣م) من خلال ضبط متغيرات مفهوم التشابه العائلى لدى فتجنشتين ***Wittgenstein***، وكذلك مناقشتهما لما أطلقا عليه "المفاهيم المتشعبة"(١).

سؤال: ماذا يكون؟

أول نقطة يتناولها "سارتورى" واضحة جدًا، وهى أنه عندما نبدأ البحث، يجب أن نحدد المفاهيم ونعرفها، ويمكن تعريف المفهوم بأنه "وحدة التفكير الأساسية"، أى إننا لدينا المفهوم ***"A"*** عندما نستطيع التمييز بين ما يكون ***"A"*** وما لا يكونه، وفى بعض الأحيان نحدد المفاهيم بالاعتماد على الملاحظات، وهذا ما يحدث عندما نتناول المفاهيم التجريبية، وفى بعض الأحيان نحددها على أساس

مجرد، ويحدث ذلك عندما نتناول المفاهيم النظرية. ويقدم "سارتورى" مثالاً بمفهوم "البناء" ***Structure*** كنموذج للمفهوم النظـــرى (١٩٨٤: ٨٤)، ومفهـــوم "التـــشريع" ***Legislature*** كنموذج للمفهوم التجريبى، وسواء كان المفهوم نظريًـــا أم تجريبيًـــا فالمفاهيم تتشكل وتكتسب معانيها من خلال النظرية (انظر أيضا: ***Kratchowil, ch. 5***).

وكما ذكرنا يجب أن نبدأ البحث بطرح سؤال "مـــاذا يكـــون؟" ***What is*** أى التعرف على ماهية الشيء أولاً، قبل الانتقال إلى سؤال "كم" ***How much***، أى إنـــه يجب علينا أن نعرف ماذا سوف نقيس ونقارن قبل أن نبدأ عملية القياس والمقارنة، وينطبق هذا المنطق على كل من المتغيرات التابعـــة والمـــستقلة فـــى أى نمـــوذج نظرى، ومن خلال الرؤية الكلاسيكية للتحليل الكيفـــى الـــذى طـــوره كـــل مـــن "لازارسفيلد" و"بارتون" (١٩٥١م)، يوضح "ســـارتورى" (١٩٧٠: ١٠٣٨-٤٠) أن التكميم أو القياس أو المقارنة يجب أن تأتى بعد مرحلة تكوين المفاهيم، ومن ثم فإن المنطق المرتبط بالزيادة أو النقصان يأتى بعد منطق الاختيار بين هذا أو ذاك.

على سبيل المثال، إذا أراد الباحث أن يفسر الدرجات المتنوعة من "النزعـــة التضامنية أو التشاركية" ***Corporatism*** فى سياسة غرب أوربا، وهو البحث الـــذى كان منتشرًا وهامًا خلال أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، يجـــب عليه أن يبدأ بتعريف وفهم ما تعنيه "النزعة التضامنية"، التى هى هنا عبارة عـــن المتغير التابع. بينما إذا رغب باحث آخر معاصر فى شـــرح تـــأثير المـــستويات المتنوعة للنزعة الأوربية فى قطاعات السياسة المختلفة فى أوربا، يجب عليـــه أن يوضح فى البداية ما الذى يعنيه مفهوم "النزعة الأوربية"، الذى يعد هنـــا المتغيـــر المستقل. بينما إذا أراد الباحث دراسة تأثير النزعة الأوربية على النزعة التضامنية مع الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الوسيطة (كما فعل ***Falkner 2000*** علـــى ســـبيل المثال)، يجب عليه أن يقدم فهمًا واضحًا للمفاهيم فى كل من المتغيرات المـــستقلة

والتابعة على حد السواء. بأسلوب آخر، تكون المهمة الأولى لأى باحث، هى تحديد أهــداف بحثــه، وبالتــالى تعريــف المفــاهيم الأساســية التــى يتناولهــا بشكل واضح.

وعلى الرغم من وضوح هذه المهمة، فإنه ليس من السهل دائمًا إنجازهــا. فمن أسباب الجدل حول مفهوم النزعة التضامنية خلال السبعينيات والثمانينيات، هو اختلاف العلماء فى التعريفات التى انطلقوا منها لفهم هذا المفهوم وتعريفه، وترتب على ذلك أن العلماء وجدوا صعوبة فى تحديد التأثيرات المترتبة على هذه المفاهيم. وأحيانًا يقوم الباحث بالتقدم في بحثه من دون تعريفات واضحة للهدف من البحث، ويتجنب السعى إلى تقديم إجابة أولية للسؤال: ما التساؤل الرئيــسى الــذى أقــوم بدراسته ومحاولة الإجابة عنه؟ وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يمكــن أن يتجنــب صعوبة تكوين المفاهيم وتعريفها فى بداية مشروع البحث، فإنه يؤدى فى الغالــب إلى مشكلات أكثر تعقيدًا خلال مسيرة البحث أو حتى فى نهايته. فضلاً عن ذلــك فإن ضعف تعريف المفاهيم يؤدى إلى صعوبة تفسير ما يتضمنه البحث على نحــو دقيق، ولهذا كله يكون من الأفضل البدء بمحاولة الإجابة عن سؤال "ماذا يكــون؟"، ويتم ذلك من خلال تكوين المفاهيم وتعريفها.

وقد لا توجد في بعض الأحيان إجابات سهلة، أو لا يبــدو ممكنًــا وجــود تعريفات واضحة للمفهوم، وقد لا توجد سمة محددة يمكن أن تميز المفهوم بــشكل واضح وفريد، كما أنه فى بعض الأحيان يكون من السهل أن نقول الذى لا يكونــه المفهوم، وهذا ما يشير إليه "سارتورى" بالتعريف "السلبى"، حيــث يــتم تعريــف المفهوم بالسلب. فعلى سبيل المثال قد يكون من الصعب تحديد طبيعة نظام الحكــم السعودى، ولكن نحن نعرف أنه ليس ديمقراطيًا.

وفى حالة عدم وجود تعريف دقيق للمفهوم، يمكن أن نشتق معنــى أوضــح للمفهوم من خلال السؤال: عن أى شىء يؤشر هــذا المفهــوم؟ هــل المفهــوم ذو

التعريف المختلف عليه يكون فئة فرعية أو ثانوية لمفهوم آخر أوضح وقابل للتطبيق بشكل أعم؟ وإذا كان كذلك ما هذا المفهوم؟ على سبيل المثال بينما يكون هناك مفهومان -على الأقل- أوسع من ذلك المفهوم، وقد يكون مثالاً عليهما: العولمة (في حد ذاته هو مفهوم عليه خلاف) من ناحية والقومية من ناحية أخرى، وفي نفس الوقت يوجد اختلاف نظرى واضح بين اعتباره مثالاً أو تصنيفًا أو فئة فرعية للعولمة، أو اعتباره مثالاً على القومية. ولهذا السبب فإن المفهوم الواسع الذى يجب أن يرتبط به مفهوم، يجب أن يتم اختياره بعناية وبرؤية خاصتين للنظرية التى يعمل معها هذا المفهوم. وفى الغالب تشير العولمة إلى انفتاح الدول والحدود عبر العالم، بينما يشير مفهوم القومية إلى بناء الحدود وابتكار تقسيمات أخرى. وحسب الحالة الأولى نحاول فهم مفهوم الأوربية من خلال الرجوع إلى الدراسات والمفاهيم التى تتناول النظرية أو النظام "الويستفالى" ***Westphalian***(*)، وفى حالة ثانية قد ننظر إلى المفاهيم أو التراث الذى يتطرق إلى "بناء الأمة" و "تكوين الدولة" (قارن على سبيل المثال ***Bartolini 2006 and Zielonka 2006***).

وفى كل الأحوال يبدو التفكير فيما إذا كان موضوع البحث وبالتالى المفاهيم تؤشر على شىء ما محدد؟ كخطوة مفيدة فى تطوير الإستراتيجيات البحثية وفاعليتها. ويبدو ذلك أوضح نقطة كبداية مناسبة لتحليل منهج دراسة الحالة، وأوضح من مقارنة الحالات (انظر: ***della Porta, ch. 11, and Vennesson, ch.***

(*) نسبة إلى "معاهدة سلام ويستفاليا"، وهى سلسلة المعاهدات التى أنهت "حرب الثلاثين عامًا" الدينية فى أوربا، وحروب المائة عام، التى كانت مجموعة حروب متقطعة، وتم توقيعها عام ١٦٤٨م، وأرست هذه المعاهدة مجموعة من المبادئ أهمها؛ مبدأ السيادة المطلقة للدول القومية وما يرتبط بها من حق تقرير المصير السياسى، مبدأ المساواة القانونية بين الدول القومية، فأصغر دولة تتساوى مع أكبر دولة، ومبدأ إلزامية المعاهدات بين الدول عالميًا .. المترجم

12). وعند مقارنة حالات متعددة يكون ضروريًا معرفة مـا إذا كـان موضـوع الدراسة – مثلاً النزعة التضامنية– واحدًا أو يتـساوى وظيفيًـا عبـر الحـالات المختلفة. وبهذا المعنى فإن سؤال "ماذا يكون؟"، يجب أن تكون له الأولوية. وفـي دراسات الحالات الواحدة، من الناحية الأخرى، أحيانًا يمكن تحقيق فهم أفضل مـن خلال التركيز على السؤال "ماذا يكون هذا المثال؟". وباختصار، معرفة ماهية مـا يقوم الباحث بدراسته، ومعرفة ما الذى يكون بمثابة أمثلة له، هى خطوة أولى مهمة فى أى منهج بحث، لأننا نبدأ هنا بالوصول إلى المفاهيم الدقيقة والصائبة.

ولكن من أين نحصل على هذه المفاهيم؟ فى بعض الحالات –وكما وضـح "جيررنج" ***Gerring*** (١٩٩٩)– نبدأ من الظواهر الواقعية، وبعد ذلك نبحـث عـن تعريف هذه الظواهر من خلال مصطلحات دقيقة. على سبيل المثـال (قـد نأخـذ بالمصطلح "التفويض" ***Delegation***، الذى يمثل ظاهرة تعبر عن الملاءمة المتزايدة فى ديمقراطيات ما بعد الـصناعية ***(Thatcher and Stone Sweet 2002; Strøm, Müller and Bergman 2003)***. وبعد ذلك نحدد ماهية "التفويض" وما لا يكونه هذا المصطلح، وكيف يكون ملائمًا داخل المفهوم الأوسع للأشـكال الجديـدة للحكـم). وأيضًا قد يتم لفت أنظارنا إلى مفهوم ما بسبب ذيوعه وانتـشار اسـتخدامه فـى الخطاب العام، كما فى حالة مفهوم "تونى بلير" عن "الطريق الثالـث" ***Thirdway***، وقد نحاول دراسة مدى ملائمة هذه الأفكار للإستراتيجيات الـسياسية المعاصـرة ووضع السياسات. ويمكن أن يظهر المفهوم من خلال المناقشات النظريـة، مثـال مفهوم "الحكم" ذاته (***Peters 2000; Goetz 2008***)، وقد نرغب فى تحديـد سـماته والكشف عن علاقته بمفاهيم الحكومة الأكثر تقليدية. وينطبق ذلـك أيـضًا علـى العملية التى من خلالها نسعى إلى تعريف الظاهرة باعتبارهـا مثـالاً أو نموذجًـا لشيء آخر، وذلك لأن التعريفات التى نحددها، يمكن أن نختارها من خـلال عـدد من البدائل المختلفة، وفى بعض الأحيان تقدم المـصادر المختلفـة، رؤى مختلفـة

وتعريفات متباينة لنفس المفهوم، وقد يؤدى ذلك إلى التشويش وعدم الوضوح. ومن المهم خلال البحث الإثنوجرافى – بوجه خاص– (انظر: *Bray, ch. 15*) وفى البحث الاجتماعى المقارن – بوجه عام– أن نميز بين الرؤية التى يقدمها المنظر أو الباحث، وتلك التى يقدمها الفاعلين الذين تتم دراستهم.

الفئات والمقارنات

ولقد أكد "سارتورى" على نقطة ثانية– وعليها خلاف أكبر– وهى أن المقارنات التجريبية يجب إجراؤها داخل فئات واحدة أو متشابهة: ويبدأ التقدير الكمى هنا بعد عملية صياغة المفهوم (١٩٧٠-١٠٣٨). وبمعنى آخر، يتم تعريف المفهوم وتصنيفه وصفيًا من خلال اللغة والنظرية، ويتم القياس الكمى من خلال مصطلحات الفئة المحددة من خلال المفهوم.

وهناك أيضًا مبدأ "التصنيف حسب الاختلاف"، ومن خلاله يمكن تعريف كل موضوع حسب فئته – فئة الموضوعات التى ينتمى إليها– وحسب تمايزاتها واختلافاتها– أى السمات التى تجعل هذا الموضوع يختلف عن كل الموضوعات الأخرى فى نفس الفئة. ويعرف هذا التصنيف باسم التصنيف العلمى (المنطقى) ***Taxonomy***. وعمليًا يعنى على سبيل المثال: أننا يجب أن نعرف ما النزعة الترابطية قبل تفسير تطورها، مثلما يجب أن نعرف ما هى اليوروبية، قبل محاولة تفسير تأثيرها. فإذا كنت أكتب بحثًا لمؤتمر أو لمجلة علمية، أناقش فيه نتائج بحث جديد عن اليوروبية، وأفترض تفسيرًا جديدًا أو أعرض لمجموعة من النتائج، يجب على زملائى أن يشاركونى هذا المفهوم أو على الأقل يقبلونه. خلافًا لذلك، سوف يعلنون ببساطة أننى أتحدث عن شيء ما آخر، ولذلك لن يهتموا ببحثى(٢).

إن هذا القول – وهو ماسوف أرجع إليه فيما بعد – فالمعانى ليست فى حاجة أن تكون مشتركة لدى الجميع، وبالفعل يتم تحقيق كثير من التقدم فى البحث عن طريق التنقية وتثبيط المفاهيم الى لا تبدو مثيرة للجدل.

وللتصنيفات خاصيتان مهمتان (*Lazarsfeld and Barton 1951*). أولاً: يجب على كل تصنيف أن يكون تصنيفًا مانعًا. أى إن نفس الظاهرة لا يمكن أن تنتمى إلى فئة أخرى. ثانيًا: يجب أن يكون التصنيف شاملاً، ولا يمكن ترك أى بند أو ظاهرة من دون تصنيف، على أساس أنها لا تلائم أى فئة أخرى. ففى تصنيف أشكال الحكومة فى أوربا الحديثة –على سبيل المثال– يمكن أن نتوصل إلى تمييز بين حكومة الأغلبية ذات الحزب الواحد، وحكومة التحالفات، ولا يمكن لأى فئة من الحكومات أن تنتمى إلى أكثر من واحدة من هاتين الفئتين.

وعندما يتم الجمع بين تصنيفين أو أكثر، التى بها الفئات تنتقل من كونها أحادية البعد إلى كونها ثنائية البعد أو متعددة الأبعاد، فإن النتيجة سوف تكون طيبولوجية أو رمزية ومرة أخرى تنطبق نفس القواعد، بمعنى أن هذه التصنيفات يجب أن تكون شاملة ومانعة. ويجب على كل بند أن ينتمى إلى نموذج أو نمط معين، ولا يوجد بند واحد لا يتم تصنيفه حسب فئة معينة، ولا ننس أن مثل هذه التصنيفات تفرض علينا الإجابة عن السؤال "ماذا يكون؟". كما أنه يجب أن توضع هذه التصنيفات تحت عناوين محددة. والمثال الجيد على ذلك هو تصنيفات "أرنت ليجهارت"(*) ***Arend Lijphart*** لأشكال الديمقراطية، والفئات التى صنفها من خلال جمع تصنيف ثقافات سياسية معينة مع تصنيف أشكال سلوك النخبة (*Lijphart 1968*). ولقد كانت العناوين التى صاغها واضحة جدًا. ويجب أن نتذكر أنه عند بناء التصنيفات، ننتقل من التصنيف البسيط إلى التفسير (انظر: *Héritier, ch. 4*)، ولقد صنف "ليجهارت" كل من سلوك النخبة والثقافة السياسية، لكى يستطيع تأسيس

(*) "أرنت ليبهارت" أستاذ السياسات المقارنة، ولد فى هولندا عام ١٩٣٧م، وله العديد من المؤلفات منها؛ "الديمقراطية التوافقية فى مجتمع متعدد"، و "نماذج الديمقراطية: أشكال الحكومات وأداؤها فى ٣٦ دولة". المترجم

نموذج تصنيف عن أنظمة الحكم الديمقراطية، ومن خلال ذلك استطاع أن يقدم تفسيرًا للأنواع المختلفة من نظام الحكم التى قام هو بدراستها. وباتباع هذا المنطق يمكن أن نذهب إلى أن الديمقراطيات التوافقية تختلف عن الديمقراطيات المركزية وذلك بسبب اختلاف سلوك النخب[٣].

وبينما يتم قبول قواعد التصنيف بوجه عام فى العلوم الاجتماعية، فإن مناقشة "سارتورى" لضرورة أن تكون المقارنات قاصرة على نفس الفئات، كان عليها خلاف أو تم تجاهلها. ولقد أشار ديفليسى "*Defelice*" (١٩٨٠) إلى أن ذلك يدخل فى إطار التفكير العادى إذا كان لنا أن نشير إلى عنوان مقاله. وبالإشارة إلى مقال "سارتورى" عام ١٩٧٠ ومقال كالبرج الذى سبقه (١٩٦٦)، ذهب ديفليسى إلى أن هذا المدخل يصف الإجراءات التى لا تكون فى الحقيقة وظيفية أو مفيدة لعلم السياسة العام، لأنها تمنع المقارنات الشاملة أو شبه الشاملة، كما أنها تقيد المقارنات داخل سلسلة أو فئات بعينها. إن اتباع هذه القواعد يعنى أنه من الصعب مقارنة الثقافة السياسية للدول غير الديمقراطية، مع ثقافة الدول الديمقراطية. ويردد "جاكمان" (١٨٥: ١٦٧-٩) نقدًا مماثلاً، يذهب فيه إلى أنه على الرغم من أن الموضوعات تختلف مع بعضها بعضًا، لكنها لا تزال من الممكن المقارنة بينها، ويعنى هذا أن تكوين المفاهيم لا يحتاج ويجب ألا يقف سابقًا للقياس أو المقارنة. وفضلاً عن ذلك، فإنه يرى أن بعض المفاهيم تكون بطبيعتها متواصلة وممتدة، وليس لها حدود عليا أو دنيا، ويعنى هذا أنه يجب تحديدها على نحو كمي وليس كيفيًا. وفي هذه الحالات، نحن نكتشف ما يتم بحثه ودراسته من خلال السؤال عن "الكم"، بدلاً عن ماهية الموضوع. وبالتالى نحن نتناول المفاهيم التى يتم تعريفها فى ضوء الزيادة والنقصان وليس فى ضوء المقارنة بين "إما ، أو"، وكأمثلة يذكر مفاهيم مثل "الثروة القومية" أو "التعددية الوظيفية".

وكلا النقدين غير مقنع؛ ففي حالة ديفليسى ***Defelice*** الذى ذهب إلى أن مدى المقارنة يضيق بواسطة تحديد "الأصل والاختلاف"، هناك سوء فهم لفكرة أن هذه المفاهيم تقف فى ترتيب هرمى فيه فئتان مختلفتان عند مستوى واحد، تصبحان جزءًا من فئة واحدة كبيرة عند مستوى أعلى، ويدقق "سارتورى" هذه الفكرة من خلال الإشارة إلى "سلم التجريد" الخاص به. ويمكن مراجعة ذلك باختصار من خلال الجدول (١٠-١).

جدول (١٠-١) سلم التجريد عند "سارتورى"

مستويات التجريد	المجال الرئيسى للمقارنة والهدف	الخصائص المنطقية للمفهوم
- فئات المستويات العليا المفاهيم الشاملة	- النظرية العالمية المقارنات عبر المناطق مختلفة السياقات	- أقصى امتداد - أقل تكثيف
- فئات المستويات الوسطى المفاهيم العامة والتصنيفات العلمية	- نظرية المدى المتوسط المقارنة عبر السياقات المتجانسة نسبيًا	- التوازن بين الامتداد والتكثيف
- فئات المستويات الصغرى المفاهيم التكوينية	- النظرية محدودة النطاق "الصغرى" تحليل دولة بدولة أخرى	- أقل امتداد وأقصى عمدية وقصد

ومن الأهمية بمكان هنا التأكيد على أن المقارنة عبر الفئات - مثال التى تحدث عند مقارنة الدول الديمقراطية مع الدول غير الديمقراطية - تكون ممكنة تمامًا داخل اتجاه "سارتورى"، ويمكن تفعيلها ببساطة بالتحرك إلى أعلى فى تدرج المفهوم، أى إلى فئة أكثر تجريدًا وشمولية. ومن الممكن مقارنة الديمقراطيات مع بعضها البعض عند مستوى ما من التجريد، ويمكن أيضًا مقارنة الدول غير

الديمقراطية مع بعضها بعضًا، عند مستوى معين من التجريد، ومن الممكن مقارنة الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، من خلال استدعاء المفاهيم التى تعمل عند مستوى مرتفع من التجريد، بحيث تشمل كلا الشكلين من الحكومات. ومثال هذا المفهوم مفهوم "نظام الحكم"، والذى قد يتضمن نظم الحكم الديمقراطية، ونظم الحكم غير الديمقراطية. ويكون ***Defelice*** صائبًا عندما يوضح أن مدى المقارنة يضيق عند أى مستوى من التجريد المفاهيمى أو التصنيف. ولكن ليس عندما يوضح أن المدى يضيق فى حد ذاته. وعلى العكس، يمكن عقد مقارنات أكثر عمومية وشمولية دائمًا بواسطة تبنى مفهوم أكثر تجريدًا وأكثر شمولاً وأعلى فى البنية الهرمية للمفهوم.

وبالنسبة لانتقادات "جاكمان"، فإنها تبدو أيضًا غير مقنعة، فالقول بأن بعض المفاهيم تكون بطبيعتها متواصلة وممتدة، يعنى أننا نخلط بين طبيعة المفهوم من ناحية، وقياسه من ناحية ثانية. فمفهوم "الثروة القومية" مثلاً، يمكن أن يتضمن فيمًا تعمل بداية من الصفر حتى رقم معين، وبجانب ذلك يجب أن يكون مفهومًا قابلاً للتعريف، لأننا إذا لم نعرف ما هى الثروة القومية؟ فلن تكون هناك فائدة من قياس هذا المفهوم. ويذهب "جاكمان" أيضا إلى أن بعض المفاهيم، التى أطلق عليها "مفاهيم المظلة" ***umbrella concepts***، يمكن أن تكون متعددة الأبعاد. وهذه المفاهيم هى المفاهيم التى تتضمن عددًا كبيرًا من المفاهيم الفرعية، ويجب اختزالها إلى متغير أحادى البعد، ومن أمثلة هذه المفاهيم، الثقافة السياسية، الاستقرار الديمقراطى، المأسسة السياسية. وعلى الرغم من أن كل مفهوم من هذه المفاهيم يتضمن عددًا من السمات المختلفة؛ فإنه ليس واضحًا أنها تقاوم أو تستعصى على التعريف أو التوصيف الواضح. وبالفعل فإن طرح سؤال "ماذا يكون؟"، عن أى مفهوم من المفاهيم المحددة، والسعى إلى تحديد موقعها داخل تدرجية الفئات

الفرعية الأخرى، سوف يقلل من نسبة الغموض الملازم لهذه المفاهيم. كما أن الظواهر المعقدة والمركبة، والمفاهيم متعددة الأبعاد، أو مفاهيم المظلة، هي تلك المفاهيم التى تحتاج بشكل خاص إلى التعريف الواضح، لأن مثل هذه المفاهيم تكون مصدرًا لعدم الوضوح العلمى(٤).

ويعد "المفهوم المظلة" الذى خضع للعديد من الحوارات بين علماء السلوك الاجتماعى والسياسى مفهوم الانشقاق ***cleavage***، ولقد وضح تحليل كل من "بارتولينى" و "مير" (١٩٩٠: ٢١٢-٤٩) أن هذا المفهوم يتضمن ثلاثة مكونات متباينة، وبهذا المعنى نحن نتناول مفهومًا متعدد الأبعاد؛ وأول هذه المكونات هو التقسيم الاجتماعى، الذى يميز بين جماعات المواطنين على أساس المكانة والدين والعرق وهكذا. والمكون الثانى يكون معنى الهوية الجماعية بالنسبة لوعى الجماعات التى يعتمد عليها التقسيم، وشعورها بهويتها المشتركة ككاثوليك وعمال وفلاحين..إلخ. والمكون الثالث هو التعبير والهيئة التنظيمية، والتى تتجسد عبر اتحاد تجارى أو كنيسة أو حزب أو أى تنظيم آخر. وكل عنصر من هذه المكونات الثلاثة يكون جوهرى بالنسبة لما يتم تعريفه على أنه "الانشقاق". وهناك فى التراث حول الموضوع ما يشير إلى أن هذه العناصر الثلاثة تستخدم أحيانا لتعريف ثلاثة أنماط من الانشقاق، مثال ذلك الباحثون الذين يتحدثون عن الانشقاقات السياسية والاجتماعية والقيمية. والحقيقة أن هذا الأمر يؤدى إلى خلط تصورى، فمن المستحيل التمييز بين ما يسمى "الانشقاق السياسى وبين الصراع السياسى التقليدى أو الانقسام السياسى، وبنفس الطريقة يكون من المستحيل التمييز بين ما يسمى الانشقاق الاجتماعى عن فكرة التدرج الاجتماعى. وفى الحالتين لا نجد قيمة مضافة ترتبط بمفهوم الانشقاق الاجتماعى (انظر: ***Bartolini and Mair 1990: 211-20***). وعندما يتم تعريف مفهوم الانشقاق على أنه يشير إلى ظواهر ترتبط

فيها المكونات الثلاثة للواقع الاجتماعي والهوية والتنظيم، فإننا نكون بصدد مفهوم يرتبط بالانقسامات الرئيسية التي شكلت الأحزاب والنظم الحزبية في أوربا المعاصرة (انظر: *Lipset and Rokkan 1967*). وبناء على ذلك فإن التعامل مع الجوانب المتعددة للمفهوم تدفعه أكثر أسفل وتساعد على تجنب الخلط.

سلم التجريد

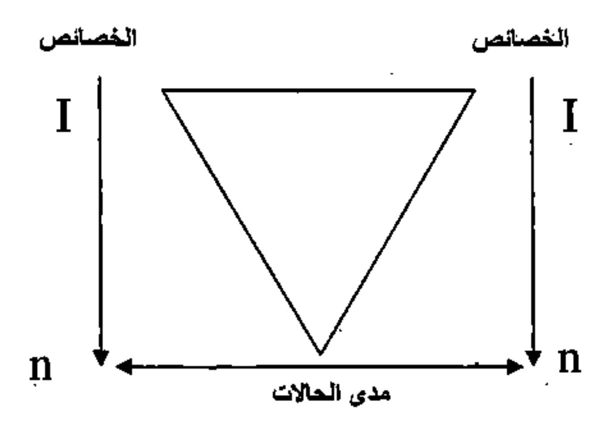
والفكرة الرئيسية الثالثة لدى "سارتوري" تتناول مفهوم "سلم التجريد"، أو ما أشار إليه كل من "كولير" ***Collier*** و "ماهون" ***Mahon*** (١٩٩٣) بعد ذلك بمفهوم "سلم العمومية". فالمفاهيم التي يتم تعريفها من خلال عدد كبير من الخصائص والسمات، والتي تتضمن مدى محدود من التطبيقات، مثل هذه المفاهيم تقع في أسفل السلم أو قاعدة السلم. أما المفاهيم التي يتم تعريفها بخاصية واحدة أو خاصتين، ولذلك تكون مجردة تمامًا أو على درجة عالية من التجريد، وتتضمن سلسلة كبيرة من التطبيقات، فإن موقعها يأتي في أعلى السلم. ويشير هذا التصور إلى تدرجية المفاهيم وفئاتها، التي تمت مناقشتها فيما سبق. وعلى سبيل المثال؛ فإن مصطلح "نظام الحكم"، يعتبر فئة مجردة بشكل أكبر وذو خصائص أقل من مصطلح الديمقراطية أو "اللاديمقراطية". وعلى هذا فإن موقعه أعلى سلم التجريد، ويتضمن داخله المفهومين الأخيرين، اللذين يقعان أسفل سلم التجريد. وتتمثل إحدى الطرق المؤدية إلى فهم الفروق بين المستويات العليا والمستويات الدنيا من سلم التجريد، تتمثل في النظر إلى المفهوم على أنه يشبه بالونه من الهواء الساخن. فإذا أردت أن تكون مرتفعا، فإن عليك أن تلقى نظرة على ما لديك من مكونات، وأن تتخلص من بعضها فتصبح أكثر تجريدًا. وإذا ما أردت أن تنزل إلى أسفل، وتقترب من الأرض، فإنك سوف تحتاج إلى سلة ثقيلة، بمعنى أنك تحتاج إلى عدد أكبر من الخصائص.

والأهم أنه يمكن رؤية سلم التجريد فى شكل المصفوفة، التى يمكن من خلالها توضيح التفاعل بين عدد من الحالات التى يجب بحثها وعدد الخصائص التى تؤشر على كل حالة، وكلما زادت الحالات قلت الخصائص التى يمكن النظر فيها، وبالتالى تزيد درجات حاسية المفهوم. ومن خلال اعتماد "سارتورى" على المنطق، يستخدم المصطلحات "التوسع" و "التكثيف" للإشارة إلى أبعاد المفهوم، وبالتالى إلى المصفوفة، واتساع المفهوم يشير إلى سلسلة الحالات التى يغطيها أو المعانى التى يتضمنها المفهوم. وتشير بنية المفهوم إلى عدد السمات أو الخصائص التى يحتوى عليها أو يدل عليها.

وهناك مثال جيد على كيفية عمل المستويات المختلفة لسلم التجريد، ويتم تقديم هذا المثال من خلال مفهوم "الحزب السياسى". ففى أعلى سلم التجريد، ذهب "سارتورى" (١٩٧٦: ٦٣) فى موضع آخر إلى أن الحزب هو جماعة سياسية مُعرفة بواسطة عنوان رسمى، وتشارك فى الانتخابات وتكون قادرة على احتلال مكانة وتحقيق مكاسب فى الانتخابات. ويتضمن هذا التعريف حتى الأحزاب الضعيفة داخل أى نظام حكومى كان ديمقراطيًا أو غير ديمقراطى. وبأسلوب آخر، يعتبر التعريف محدودًا جدًا ومجردًا. وعندما يتم التوسع فى المصطلح، يتم استخدامه للتمييز بين الأحزاب السياسية، وجماعات المصطلحة. وبأسلوب آخر، يكون التعريف محدد ومجرد – الاعتماد على سمة واحدة فقط– ويكون التطبيق واسع وممتد عبر الأنظمة والقوميات. ويتم استخدام التعريف هنا بشكل واسعًا للتمييز بين الأحزاب السياسية (وهى الجماعات التى تشارك فى تقديم مرشحين للمناصب النيابية والانتخابية) وجماعات المصلحة (وهى الجماعات التى لا تشارك فى الترشيح فى الانتخابات)(٥). وعلى المستوى الأدنى من سلم التجريد، يكتسب مفهوم الحزب المزيد من الخصائص والسمات، التى تطبق على نحو أقل عمومية.

وإذا ذهبنا إلى منطقة أبعد على سلم التجريد، نجد على سبيل المثال مفهوم "الحزب الجماهيرى"، وهو نمط معين من الأحزاب، يتميز بعضوية كبيرة ومتجانسة نسبيًا، وتنظيم متدرج يمكنه من الاستمرارية والعمل فى الانتخابات، وقيادة جماعية تنظم العضوية، وتدير العمليات المختلفة داخل الحزب. ويمثل هذا النمط فئة فرعية للحزب السياسى، ولكن بتعريف أصعب كثيرًا، وبالاعتماد على عدد من الخصائص والمميزات، وبالتالى تطبيق أكثر تقييدًا وتحديدًا –على سبيل المثال يمكن أن نوضح أن هذا النمط من الأحزاب انتشر نسبيًا فى أوربا الغربية خلال الخمسينيات والستينيات (*Scarow 2000*) وفى النهاية، يمكن لنا أن نجد فى أسفل سلم التجريد الكثير من نماذج الأحزاب، بما فى ذلك ما أطلق عليه كل من "هوبكين" ***Hopkin***، و"باوليزى" ***Paoluucci*** (١٩٩٩) "نموذج الشراكة التجارية" للحزب، ويمثل هذا النمط شكل غير مستقر للأحزاب من الناحية الانتخابية وغير متماسك من الناحية السياسية، وكان يقوم على خدمة المصالح الخاصة، وتمت ملاحظة ذلك عبر مثال واحد في إسبانيا أواخر السبعينيات، ومثال آخر فى التسعينيات. وبعبارة أخرى فإن هذا المفهوم يعد مفهوما يحظى بدرجة عالية من التحديد مع تطبيقات محدودة. فهو يحظى بدرجة كثافة أكبر ودرجة امتداد أقل.

ويمكن إدراك الصلة بين الحالات والخصائص على ضوء الهرم المقلوب (انظر شكل ١٠-١)، الذى يتضمن سلسلة الحالات تمتد من اليسار إلى اليمين بشكل أفقى، وتضيق كلما زاد عدد الخصائص (موضح على المحور الرأسى)، وفى النهاية أى فى قمة الهرم المقلوب، توجد حالة واحدة وأقصى عدد من السمات، وفى قاعدة الهرم المقلوب، يوجد عدد من الحالات ولكن خاصية واحدة أو خاصيتان فقط.



(شكل (١٠-١))

العلاقة بين الحالات والخصائص

وعندما نبتعد عن أطراف السلم، ونعمل داخل مستوى الفئات الوسطى، نجد المفاهيم الأهم بالمعنى التجريبي والمعنى النظرى. وفى أعلى السلم، حيث يصاغ للمفهوم أصغر تعريف، وحيث يوجد أقصى امتداد، لا يكون هناك الكثير، الذى يمكن أن يقال أبعد عما هو مقصود لتحديد مجال الاستقصاء بمصطلحات ومعنى نظرى. وفى أسفل السلم حيث تكون هناك درجة عالية من التكثيف والعمدية، ويكون الامتداد محدود نسبيًا، يمكن للمناقشة والتحليل في الغالب أن تبرهن على أنها وصفية وغير نظرية تمامًا، على الرغم من أن العمل عند هذا المستوى، يمكن أن يكون مهمًا فى تحديد المفاهيم، التى يمكن بعد ذلك تطبيقها بشكل أوسع. وفى المستوى المتوسط من سلم التجريد، وحيث يكون للمفاهيم امتداد متوسط، ودرجة متوسطة من الكثافة، يمكن للمفاهيم أن تتجسد فى سلسلة واسعة من الحالات بشكل مقبول. كما أن بناء النظرية والتحليل فى العلوم الاجتماعية يكونان فى الغالب على درجة عالية من الأهمية والتحدى (*Menton, 1968*).

وهناك مثال جيد لأهمية المستوى المتوسط من خلال الدراسات التى اهتمت بالأحزاب، ويتطرق هذا المثال لمناقشة دور الأحزاب فى ديمقراطيات ما بعد الشيوعية. ففى مقال مثير يتناول خبرة العقد الأول من الديمقراطية فى شرق أوربا، وضح "فيليب سكميتر" (٢٠٠١) أسباب عدم مقدرة الأحزاب على أداء وظائفها الأساسية داخل هذه الديمقراطيات الجديدة، وعدم مقدرتها على قيادة المسيرة المستقبلية للسياسة فيما بعد الشيوعية. وهذا لا يمنع أن هناك أحزابًا سياسية لعبت دورًا مهمًا فى دعم الديمقراطية فى الموجات الأولى من التحول. لكن هى لن تفعل نفس الشيء بالضرورة فى الحاضر أو المستقبل (*Schmitter 2001: 72*).

وعند المستوى الأول، كانت هناك مبررات واضحة لهذه المناقشة، وكما هو موضح فى مكان آخر من نفس الكتاب (***Bartolini and Mair 2001: 331***)، يطرح لنا "سكيمتر" ***Skmitter*** تعريفًا محددًا لمفهوم الحزب، كان مؤسس على الحزب الجماهيرى الكلاسيكى خلال فترة الخمسينيات والستينيات، وأكد كيف أن هذا النمط من الحزب أصبح من النادر وجوده فى السياسة ما بعد الشيوعية المعاصرة. وعلى العكس من هذه الرؤية للأحزاب، جاء الرد الذى وضح أن الأحزاب يمكن أن تلعب دورًا مهما، بما فى ذلك الأحزاب التى من الممكن تعريفها بمصطلحات أقل صعوبة. بكلمات أخرى، على الرغم من أن الحزب الجماهيرى التقليدى الذى ناقشه "سكيمتر" قدر له أن يكون غير ملائم، هناك أنماط أخرى من هذا الحزب، لن يكون من السهل إهمالها وصرف النظر عنها. وبالفعل وعبر الاعتماد على تعريف "سارتورى" للحزب، يمكن التأكد من أن كل ديمقراطية جديدة أو قديمة سوف تتضمن دائمًا أنواعًا معينة من الأحزاب.

وعند مستوى آخر، لقد كانت مناقشة "سكميتر" هى المناقشة الأهم. حيث نظل فى قمة سلم التجريد، ونستنتج أدنى تعريف للحزب، ونفترض أن الأحزاب سوف تكون موجودة دائمًا. إن مثل هذا الرأى صحيح فى حد ذاته، ولكن لا يقدم

لنا ولو القليل من الاهتمام النظرى (على عكس الاهتمام بالتعريف). والأفضل أن نقول إنه لن توجد هناك أحزاب من نوع الحزب الجماهيرى من ناحية، وأن نعمل داخل المدى المتوسط لسلم التجريد، وهذا يوفر لنا مناقشة نظرية مهمة عن ظروف نجاح هذه الأحزاب، ودورها كوسائط فى النظام السياسى المعاصر. وفى هذه الحالة تكون الأسئلة التى يمكن طرحها مثمرة ومفيدة بشكل أكبر من تلك التى يمكن إثارتها أعلى أو أسفل سلم التجريد.

وفى النهاية، يعتبر سلم التجريد مناسبًا جدًا لموضوع تعددية أبعاد المفاهيم، خاصة بقدر ما يرتبط ذلك بالعمل على "تاريخ المفاهيم" والتغيرات فى معانيها ومضامينها عبر الوقت (***Hampsher-Monk, Tilmans and van Vree 1998***). على سبيل المثال، بالنسبة لترنس بول (٢٠٠٢) ***Terence Ball*** – وهو أحد أهم المنظرين البارزين في السياسة، الذين يعملون فى هذا المجال– فإن أحد أبرز الفروق الرئيسية بين رؤية علماء علم الاجتماع التطبيقي والمنظرين فى السياسة، هو أن علماء الاجتماع يميلون إلى معالجة المفاهيم كما لو كانت تتضمن معنى واحدًا فقط، بينما علماء السياسة يعالجون المفاهيم على أساس أنها تتضمن الكثير من المعانى، التى قد تتغير بتغير الوقت والمكان. وحسب رؤية "سارتورى" فإننا نستطيع أن نوضح أن نفس المفهوم يمكن أن يحتوى على معنى واحد فقط عندما يكون فى قمة سلم التجريد، ويمكن أن يحتوى على الكثير من المعانى عندما نهبط إلى أسفل سلم التجريد، ويصبح السؤال الحقيقى هنا ليس السؤال عن "كم عدد المعانى الموجودة"، ولكن السؤال عن "أين نقف على سلم التجريد".

ويجب أن يحتوى كل مفهوم على تعريف أساسي يستخدمه كل من يعمل على المفهوم. خلافًا لذلك سوف ننتهى بوضع يعرفه "بول" ***Ball*** على أنه يتشابه مع رؤية "هوبز" عن الطبيعة، حيث "كل فرد يكون وحدة أو جوهرًا منفصلاً عن الأفراد الآخرين، وذلك بقدر ما يتحدث هذا الفرد لغة خاصة به ومتميزة عن لغة

الآخرين، ولأن المفاهيم التى تشكل هذه اللغات الفردية لا يمكن ترجمتها أو فهمها خلافًا لذلك، فإن كل متحدث بحكم الظروف يكون غريبًا (أو عدوًا) عن الآخرين" (*Ball 2002: 24*)، وفى نفس الوقت، فإن هذا التعريف الصغير يمكن التوسع فيه وتطويره، والتوصل إلى معانٍ مختلفة، كل واحد منها قد يبدو مناسبًا لزمان ومكان معينين. والمثال الجيد على ذلك، يمكن أن نلاحظه فى تطوير مفهوم "المواطن"، والذى تم تغييره بعدة طرق منذ استخدامه لأول مرة فى القرن السادس عشر (*Tilmans 2004*). ففى قمة سلم التجريد يوجد معنى واحد، وتتعدد وتنمو هذه المعانى كلما نزلنا إلى الأسفل عبر سلم التجريد، حيث تضاف خصائص أخرى للمفهوم، وهذه الخصائص تأخذ في اعتبارها المعانى التى يضيفها الناس عبر التاريخ. إن ما يجب أن نتجنبه هنا هو الفكرة التى مؤداها؛ أن المفهوم يمكن أن يأخذ أى معنى مهما كانت الظروف. وعندما لا يتم التحصل على معنى معين، فإن ذلك يعنى أن المفهوم يمكن أن يعنى ما يمكن أن يفهمه به أى شخص، وهذا هو الذى يدخلنا فى موقف الفوضى الذى يحذر منه بول.

وعلى الرغم من اهتمامات "*Ball*" وتأكيده على فكرة أنه لا يوجد صراع بالضرورة بين معنى معين والمعانى الأخرى، فإن كل مفهوم يمكن أن يحتوى على كلا الشيئين، وذلك حسب موقع المعنى على سلم التجريد. فضلاً عن ذلك، إذا لم نوافق على المعنى "الواحد" الأساسى – الأكثر تجريدًا – فإننا لن نستطيع أن نُقدر بشكل مناسب لماذا تنشأ أيضًا "المعانى الكثيرة"؟، ولن نستطيع المقارنة بين هذه المعانى الكثيرة. فمن دون أن نفهم أولاً معنى "المواطن"، أو "الأمة" أو "الدولة" – المعنى المجرد– لن نستطيع أن نفهم كيف ولماذا يختلف معنى معين للمواطن أو للأمة أو للدولة عن المعانى الأخرى؟ وبأسلوب آخر، يمكن القول بضرورة أن نبدأ بالمعنى الواحد الأكثر تجريدًا عند قمة سلم التجريد، وبعد ذلك ننزل عبر السلم عند المستويات الدنيا التى تتضمن المعانى الأخرى الكثيرة، التى قد ترتبط بسياقات

خاصة، ويجب الانتباه لعدم السقوط من على السلم؛ وأن ننتهى بوضع يصبح فيه أى معنى مقبولاً[٦].

الدروس المستفادة من سلم التجريد

يمكن تعلم ثلاثة دروس من سلم التجريد لدى "سارتورى". أولاً: أن المقارنة بين الفئات، يمكن أن تتأثر دائمًا عبر الصعود فى سلم التجريد، وأنه يمكن مقارنة الديمقراطية بالديمقراطية عند مستوى معين، وبعد ذلك يمكن مقارنتها باللا ديمقراطية التى تعبر عنها مصطلحات تقع فى مستوى أعلى، ويعبر عنها بمفهوم أكثر تجريدًا، مثال "نظام الحكم". وبهذا المعنى فإن اهتمامات ديفليسى ***Defelice*** (١٩٨٠) وجاكمان ***Jackman*** (١٩٨٥) التى تؤكد على أن المقارنة تتعطل بإلحاقه إلى تكوين المفاهيم قبل عملية التكميم، هذه الاهتمامات تصبح غير ذات معنى. فالمشكلة يتم حلها بالصعود إلى أعلى السلم (***O'Kane 1993***).

ثانيًا: يمكن النظر إلى المفاهيم باعتبارها "حاويات للبيانات"، يشتمل كل منها على عدد من الخصائص والسمات المختلفة. ولقد قدم "جيرنج" ***Gerring*** (١٩٩٩: ٣٥٧-٨) أهم الإرشادات أو الأسس العلمية لتكوين المفهوم، وأشار من خلالها إلى أن المفاهيم تتضمن ثلاثة أبعاد مختلفة:

(أ) الأحداث أو الظواهر التى تحتاج إلى تعريف، أى الامتداد.

(ب) الخصائص أو السمات التى تميز هذه الظواهر "أى الكثافة".

(ج) العنوان الذى يغطى كلاً من الامتداد والكثافة. إن تكوين المفاهيم يعمل بمثابة عملية تأخذ شكل المثلث، ترتكز على ثلاثة أضلاع، وأن المفاهيم الجيدة هى التى تأخذ وضعا متوسطا بين أ، ب،ج (***Gerring 1999: 358***)[٧].

ولأن المفهوم يتغير، ويصبح أكثر تجريدًا، فإن الخصائص تتقلص فى العدد، ولكن عندما يصبح المفهوم محسوسًا بشكل أكبر، فإن عـدد الخـصائص يزيـد. وفى كلتا الحالتين فإن "العنوان" يحتاج إلى التغيير. فالانتقال من مفهـوم الحـزب السياسى؛ إلى مفهوم الحزب الجماهيرى، إلى نموذج الشركة التجارية، كل ذلك هو شكل من أشكال إضافة عدد أكبر من الخصائص لمفهوم الحزب.

ومن خلال تحليله الموسع للمفاهيم وتكوينها فى العلوم الاجتماعيـة، عـالج "جويرتز" *Goertz* (٢٠٠٦: ٥-٦)، هذه الخصائص باعتبارها تمثل المستوى الثانى للمفهوم، وأن المؤشرات المحددة لقياس هذه الخصائص، تشكل المـستوى الثالـث. ويوضح "جويرتز" فكرته هذه من خلال معالجـة ***"Hadenius"*** (١٩٩٢) لمفهـوم الديمقراطية؛ فالديمقراطية فى حد ذاتها يعتبرها هو مفهوم المـستوى الأساسـى أو المحورى، التى تعتمد على خاصيتين يتم تحديدهما من خلال المستوى الثانى؛ وهما الانتخابات والحريات السياسية، وبالنسبة للمؤشرات المتنوعة أو مصادر البيانـات عند المستوى الثالث، التى يتم الاعتماد عليها لقياس خصائص المفهوم واختبارهـا إجرائيًا، هى على سبيل المثال: "التصويت فى الانتخابات"، "الانتخابات النزيهـة"، "حرية التنظيم"، "حرية التعبير"، والتحرر من القهر من الناحية الأخرى. ويقدم لنـا الطرح السابق خاتمة مفيدة جدًا لأسلوب "سارتورى"، لأنه يؤكد أننا لا نحتـاج فقـط إلى تعريف المفاهيم وتحديد خصائصها، ولكن نحتاج أيضًا إلـى تحديـدها بطريقـة تسهل علينا اختيار المؤشرات التى يمكن أن تحقق إجرائيتها وقياسها.

ثالثًا: عندما نريد أن نوسع من مدى التطبيق الخاص بمفهوم معين، فيكـون من الضرورى جعله مجردًا بشكل أكبر. أو فى وضع أعلى على سـلم التجريـد وذلك بحذف بعض خصائصه، وهذا درس مهم. فالحركة على السلم هى حركة إلى أعلى وإلى أسفل وليست حركة عكسية. وإذا أخذنا مفهومًا قابلاً للتطبيق، ليعبر عن

سلسلة معينة من الحالات، وحاولنا توسيعه على نفس المستوى وبنفس الخـصائص على عدد كبير من الحالات، فإن معنى ذلك أننا نوسع من المفهوم. ويؤدى ذلك إلى خلق إشكالية. وبناء على ذلك ينصح بجعل المفهوم أكثر تجريدًا من خلال إسـقاط خصائص معينة، ومن ثم التوسيع من نطاقه. إن المفاهيم يمكن أن ترحل، بل يجب أن ترحل فى البحوث الاجتماعية والسياسية، ولكنها مثل بالونة الهواء الساخن فإن عليها أن تكون خفيفة لكى تتحرك إلى أبعد مدى.

مداخل أخرى نحو تكوين المفاهيم

وصف "كولير" و "ماهون" (١٩٩٣: ٨٤٥) اتجاه "سارتورى" نحـو تكـوين المفاهيم، على أنه الاتجاه الكلاسيكى، الذى فيه العلاقة بين المفـاهيم تـرى علـى ضوء تدرجى تصنيفى، حيث كل فئة (أو مفهوم) تحتوى علـى حـدود واضـحة وخصائص تعريفية تشترك فيها كل الحالات. ويوضح كل من "كولير" و "مـاهون" أن ليس كل المفاهيم تتلاءم بسهولة مع هذا الاتجاه. ففى بعض الأحيان يكون مـن الصعب أن نؤسس بدقة المقصود من مفهوم معين، أو نحدد بدقة الخصائص. وفى بعض الأحيان لا يمكن تصنيف المفاهيم فى تدرجى واضح بالنسبة لبعضها بعضًا، خاصة على ضوء سلم التجريد.

ففى حالة مفهوم الديمقراطية على سبيل المثال، خاصة مع ظهور مجموعـة أشكال متنوعة وجديدة للديمقراطية، منذ بداية الموجة الثالثة من الفترات الانتقاليـة فى التسعينيات، هنا يكون من الصعب جدًا أن نؤسس تدرجًا واضـحًا جـدًا مـن التعريفات والفئات. وإن سلم التجريد الذى طوره "سارتورى" يبدأ بأدنى تعريف بما فى ذلك الشروط الضرورية والكافية التى يتم استخدامها لتعريف المفهـوم محـل الدراسة. ولكن تحديد هذا المستوى بالنسبة لمفهوم الديمقراطية يعـد مـشكلة. وإذا

ذهب أحد الباحثين إلى أن الديمقراطية تتضمن الانتخابات متعددة الأحـزاب، فـإن ذلك يكون أدنى خاصية لتعريف المفهوم، مثلما كان الحال قبل سقوط حائط بـرلين عام ١٩٨٩ فإن مثل هذا التعريف يسمح بضم أشكال من الديمقراطيـة يـتم فيهـا إهدار بعض الحقوق والحريات، وهذا النمط من الديمقراطية هو ما يطلـق عليـه الديمقراطيات غير الليبرالية أو الانتخابية، تلك التى تمت دراستها من خلال باحثين مثل أودونل ***O'Donnell*** وزكريا ***Zakaria***[٨]. ومن الناحية الأخرى، إذا عرفنـا الديمقراطية بأنها تتميز بضمان الحقوق والحريات، وتجاهلنا العمليـات الانتخابيـة لأنها في بعض الأحيان تكون غير نزيهة ومليئة بالأخطاء، فإننا هنا نفقد عنـصرًا مهمًا وضروريًا لأى عملية ديمقراطية: هو حق الناخبين في تغيير حكوماتهم. ونبدأ بعد ذلك فى الاقتراب من أبعاد المنافسة والمشاركة التى اعتمد عليهـا "دال" ***Dahl*** (١٩٧١) فى تطوير مفهومه "النظام التعددى"(*) ***Polyarchy***، وسوف يقودنا هـذا إلى أنظمة قليلة يمكن اعتبارها ديمقراطيات فاعلة أو ديمقراطيات ليبراليـة، ففـى تعريف مفهوم الديمقراطية فإننا نشقى لكى نتوصل إلى نقطة بداية عملية.

ولقد اقترح كل من "كولير" و "مـاهون" (١٩٩٣: ٨٤٨-٥٢) حـلاً لهـذه المشكلة، وذلك بالإشارة إلى ما يسمى "الفئات المركبة" أو المتشعبة، وفى الحقيقـة هى بمثابة عملية مركبة لتطوير المفاهيم، وليس من السهل تطبيقها على المواقـف الواقعية. وباختصار، تبدأ هذه الفئات المتشعبة بفئة أولية مفردة، التى تتطابق مـع النمط المثالى[٩] فى أنها تتضمن كل الخصائص المرتبطة بـالمفهوم. وفـى حالـة الديمقراطية، وهى أحد الأمثلة التى اعتمد عليها كل من "كولير" و "ماهون"، تـضم

(*) كان "روبرت دال" يفضل استخدام مفهوم "النظام التعددى" عن مفهوم الديمقراطية، وكان يعتقد أن النظام التعددى هو نظام ديمقراطى جديد يتجاوز النظام الديمقراطى القديم القـائم علـى الاختيار الفردى والتنافس الحر، الذى يعد نموذجًا مثاليًا قد لا يمكن تحقيقـه فـى الواقـع. (المترجم)

الفئة الأولى هذه الخصائص الأساسية المرتبطة بالديمقراطية بوجه عام، على الرغم من أنه عمليًا فإن هذه الخصائص لا تتجسد جميعها في الواقع: المشاركة السياسية الفاعلة، الحد من سلطة الدولة، الالتزام بالمساواة الاجتماعية والاقتصادية (*Collier and Mahon 1993: 850*). وهناك حل بديل لمشكلة مختلفة نوعًا ما، أثارها الاتجاه الكلاسيكي، ويتمثل في مفهوم ***Wittgenstein*** حول مفهوم "التشابه العائلي" ***Family resemblance***، وتحديدًا فئات التشابه العائلي، وتمت استعارة هذا الاتجاه من النظرية اللغوية (*Collier and Mahon 1993: 846–8*)، ويقصد به أنه ليست هناك خصائص جامعة مانعة تتحقق في جميع عناصر الصنف الواحد، بل إن هذه العناصر ترتبط بما يسمى التشابه العائلي، فكما أن أفراد العائلة الواحدة تجمعهم خصائص شتى لا تصدق عليهم جميعًا. وبعبارة أخرى فلا توجد خصيصة واحدة يشترك فيها الجميع، ومن ثم فإن أيًا منهم لن يدخل في الفئة بالمعنى الذي قدمه سارتوري. ولنفترض على سبيل المثال أن هناك ست حالات، تناظرها ست من الخصائص، وأن كل حالة تمتلك خمس من هذه الخصائص، وأنه لا توجد حالتان تشتركان في ملكية الصفات الخمس. وهذه الحالات يمكن مقارنتها ما دام أن كلاً منها هو جزء من عائلة واحدة، ولكنها لا تنتمي إلى نفس الفئة. إن الفئة التي تحدد هذه الحالات، والحدود التي تحدد دخول الخصائص وخروجها، يجب ألا يكون لها تعريف جامع مانع.

وكما يوضح *"Goertz"* (٢٠٠٦: ٧٤–٥) فإن طريقة التشابه العائلي في تكوين المفاهيم، تقلب مناقشة "سارتوري" رأسًا على عقب. فسلم التجريد عند "سارتوري" يعتمد بشكل واضح على الشرط الخاص بعدد الخصائص، وهذا يضاعف من عدد الحالات التي يعبر عنها المفهوم، وهذا يقلل من امتداد المفهوم. وفي حالة التشابه العائلي، فإن الخصائص التعريفية تكون ضرورية، وبالتالي كلما

زاد عدد الخصائص (الكثافة) – بمعنى إضافة خصيصة إلى أخـرى- يقـل عـدد الحالات (الامتداد) التى تغطى (انظر الشكل ١٠-١ فيما سـبق). ومـن الناحيـة الأخرى ففى حالة التشابه العائلى فإن الخصائص المحددة تكون كافيـة أم لازمـة، ومن ثم فكلما زاد عدد الخصائص كلما زاد عدد الحالات.

وبشكل عام، ووفقًا لنظرية التشابه العائلى، فإن المزيد من الخصائص يعنى المزيد من الحالات، وليس حالات أقل، وبالتالى يتنوع هنا كل من الكثافة والامتداد معًا، وليس بشكل عكسي. ومن وجهة نظر العلم الاجتماعى المقارن، نـصل إلـى الفكرة النهائية، عندما تكون لدينا مجموعة من الحالات ومجموعة من الخصائص. وقد لا يتجسد ذلك بوضوح، وبالتالى يجب تأسيس الحدود المفاهيمية عند مرحلـة مبكرة. ولأن عدد الحالات التى نلاحظها يكون مفيدًا فى تعريف الخصائص التـى تشترك فيها الحالات.

خاتمة

منذ نحو خمسين عامًا، قدم جالى ***W.B.Gallie*** (١٩٥٦) الفكرة المـشهورة حول "المفاهيم المتنازع عليها"، وهى تلك المفاهيم التى دار حول معناها الإجرائـى الكثير من المناقشات المستمرة والجدل، ولذلك قد تظل دائمًا من دون تعريف ثابت. ومن أمثلة هذه المفاهيم؛ "الفن"، و"العلـم"، و"الـدين"، و"الديمقراطيـة"، و"العدالـة الاجتماعية". وأضاف عدد آخر من المفكرين إلى هذه القائمة مفاهيم أخرى مثـال؛ "القوة" و"القانون"، و"القيادة". وما يميز هذه المفاهيم ليس أنها تحتوى على معنيـين أو ثلاثة مختلفة، ولكن لأنها تحتوى على معنى واحد مجرد تمامًـا يقبلـه معظـم المستخدمين للمفهوم، بينما تطبيق هذا المعنى أو التعريف يكون محل خلاف. فكلنا يعرف ما الذى يعنيه الفن بالمعنى المجرد، ولكن نحن نتناقش حول عمـا إذا كـان

من الممكن تصنيف موضوعات معينة على أنها فن. وكلنـــا يعـــرف تقريبًـــا مـــا الديمقراطية، ولكن نختلف حول ما إذا كانت بعض الأنظمة يمكن أن نصفها بأنهـــا ديمقراطية. وفي الحقيقة، يمكن توضيح أن سبب هذا التنازع في العلوم الاجتماعية حول عدد كبير من المفاهيم يرجع في الأساس إلى الطبيعة المعيارية التـــى تـــلازم هذه المفاهيم، فتطبيق مفاهيم مثـــال العـــدل، والأخـــلاق، والـــشرعية، والـــسلطة، والإرهاب على المواقف الواقعية، يخضع حتمًا للمراجعة والتجديد[١٠]. ولقد وضح بول ***Ball*** (٢٠٠٢: ٢١) أن "تاريخ الفكر السياسى، يكون في جـــزء كبيـــر منـــه، تاريخ الخلاف والتغيير المفاهيمى".

ولكن حتى عندما نقبل أن باستخدام معين لمفهوم من المفاهيم غيـــر المتفـــق عليها، فإن ذلك لا يعنى أننا ينبغي أن نطلق العنان لكل عالم فى أن يستخدم المفهوم بالطريقة التى تحلو له، وإلا فسوف يؤدى ذلك إلى ضياع إمكانية التواصل والتراكم العلمى. إننا نحتاج إلى أساس مشترك إذا أردنا العمل داخل تخصص علمى معـــين - مع أنه، بما تعنيه الكلمة، فليس هناك تخصص علمى محدد ودقيـــق- وبالتـــالى نحتاج إلى تطوير تعريفات متماسكة تكون قادرة على مواجهة التحديات المحتملـــة، وكما ذكرنا آنفا، فنحن بحاجة دائمة لأن نبدأ بحثنا بتحديد "مـــا " الـــسؤال، ونحـــن بحاجة دائمة إلى أن نكون مستعدين للدفاع عن جوابنا عن هذا السؤال فى مواجهة أى إجابة بديلة يمكن أن تأتى من تخصص آخر، ولا ينبغى أن يؤخذ هـــذا الكـــلام بمعنى أنه يجب علينا أن نقدم تعريفات ثابتة للمفاهيم، لأن ذلك سيكون تطرفًا فـــى الرأى أيضا. إن الممارسة البحثية تتطلب مزيدًا من البراجماتية والمرونة للقيام بها، ومن ثم فالمشروعات البحثية الفردية غالبًا ما تتطلب معنى محددًا للمفهوم من أجل التطوير أو إجراءات القيـــاس. وكمـــا أشـــار كـــولير ***Collier*** وأدكـــوك ***Adcock*** (١٩٩٩:٥٤٦)، "أنه يجب على العلماء الحذر فى الادعاء بأن هناك تفسيرًا نهائيًـــا

لمعنى مفهوم معين، كما يجب أن يتم تأسيس تفسير مبرر وملائم لأهداف البحث، ويجب أيضًا تبرير المعانى وتطبيقاتها وتفسيرها"، ويجب أن تتضمن المفاهيم معنى أساسيًا ومحوريًا، ويجب ألا يكون التعريف ضيقًا للغاية، ويجب أيضًا ألا يكون فضفاضًا للغاية، حتى لا نخاطر بالتوسع فى المفاهيم وامتداداتها إلى ما هو بعيد للغاية. وتتطلب المفاهيم أيضا وجود معنى أساسى، يتم توسيعه فقط لأغراض البحث العملية، وينبغى تحديد الخطوات الإجرائية بدقة وعناية. وقد تختلف التطبيقات، لكن لا بد من الشرح والتفسير. وينتهى الرأى هنا حتى تبدأ العلوم الاجتماعية المقارنة.

الهوامش

(١) تعتبر المقالة التى كتبها كولير وماهون (١٩٩٣) واحدة من أوائل المقـالات التـى تـضمها سلسلة من الإصدارات المهمة التى تناقش موضوع "المفاهيم" وموضوع "تشكيل المفهـوم"، التى نشرت حديثا. وتشتمل هذه الإصدارات على المؤلفـات التاليـة: ***Collier and Levitsky (1997), Collier and Adcock (1999), Gerring (1999), Adcock (2005) and Goertz (2006)***. توفر هذه الإصدارات معالجة أكثر شمولاً ودقة للأفكار المحورية التي يتناولها هذا الفـصل بالنقاش.

(٢) يرتبط هذا أيضا بما يطلق عليه ***Gunnar Sjöblom*** مشكلة التراكم فى العلم السياسى والعلـم الاجتماعى. انظر ***Sjöblom (1977) and Anckar (1997)***.

(٣) للاطلاع على تطبيق شامل جدًا وناجح جدًا للتحليل التنميطي للتباينات الموجودة فى أنظمـة الحكم التالية للحقبة الشيوعية، انظر ***Møller (2007a)***.

(٤) من الواضح أن هذا هو حال مفهوم الثقافة السياسية. انظر على سبيل المثال، الحكم التقديرى الذى طرحه فورميزانو ***Formisano*** (٢٠٠٦) وكذلك الحكم التقديرى الذى طرحـه كيتـنج ***Keating (ch. 6)***.

(٥) هذا يعنى أيضا أن الجماعات التى تكون عاجزة عن تقديم مرشحين سياسيين لها من خـلال الانتخابات – كالأحزاب السابقة التى أصبحت فى الوقت الحالى غيـر مـشروعة أو غيـر قانونية، أو جماعات المعارضة الموجودة في نظم الحكم غير الديمقراطية- يجب ألا ينظـر إليها أيضًا كأحزاب، إنما ينظر إليها "كجماعات" أو "حركات" أو ما يشبه ذلك.

(٦) كما ورد في مقالة لويس كارول ***Lewis Carroll*** بعنوان "من خلال المرآة"، التى جاء فيهـا: قال همتى دمتى ***Humpty Dumpty*** "وهو شخصية فكاهية كاريكاتورية مـن إنـشاء بعـض الكتاب الساخرين" قال بلهجة تشوبها السخرية: "عندما أستخدم كلمة ما، فإنها تعنى فقط مـا أختار لها أن تعنيه، لا أكثر ولا أقل".

(٧) يضاف إلى ذلك أن رأى جرينج *Gerring* هنا يحمل صدى ظاهرًا بمعالجة رونالد بارتس *Roland Barthes* (١٩٧٢: ١١١-١٧) الثلاثية الأبعاد للسيميولوجيا أو علم العلامات، والأساطير، وهى المعالجة التى يتم فيها الجمع بين الدال والمدلول من خلال العلامة. يعد هذا الصدى كذلك من الأمور المهمة بمعنى آخر، إذ إن بارتس يشير إلى أنه على الرغم من أن العلامة يمكن أن تكون لها معان مختلفة كثيرة، فإنها بمجرد ربطها بدال معين أو مدلول معين، يصبح معناها ثابتًا. وبالمثل، فإنه بمجرد ربط مفهوم ما بمجموعة معينة من الخواص، يصبح معناه ثابتًا، كما يجب ألا يمد ليشير إلى معان أخرى. وبجانب ذلك، وفى نفس الوقت، يحدث فى السياقات المختلفة أن يرتبط الدال بمدلول مختلف، ومن ثم يرتبط بعلامة تأخذ معنى مختلفًا. انظر *Sartori (1984)*.

(٨) انظر *Møller (2007b)*، وانظر كذلك النظرة العامة لهذا الموضوع فى كتاب ميـر *Mair (2008)*.

(٩) فيما يتصل بالأنماط المثالية، انظر *Goertz (2006: 82–8)*.

(١٠) أقر بالفضل للكاتب رينر بوبوك *Rainer Bauböck* فى توضيحه لهذا الرأى.

الفصل الحادى عشر

التحليل المقارن

البحث القائم على الحالات فى مقابل البحث القائم على المتغيرات(*)

دوناتيلا ديلا بورتا

يحتل التحليل المقارن مكانة محورية في دراسات العلوم الاجتماعية، وتوجد رؤية واضحة فى العلوم الاجتماعية لضرورة أن يكون التحليل المقارن قائمًا على المتغيرات (انظر: *Héritier, ch. 4, and Schmitter, ch. 14*). وعلى الرغم من هذه الرؤية فإن هناك كثيرًا من الدراسات والبحوث -خاصة فى علم السياسة وأيضًا بعض فروع علم الاجتماع - يقوم التحليل المقارن فيها على الحالات، أى أنه يهدف إلى تحليل الأوصاف الثرية عن القليل من الأمثلة أو الحالات حول الظاهرة موضوع الدراسة. ويوضح هذا الفصل أهمية كل من الاتجاهين، وأن كليهما يتم الاعتماد عليه في دراسات العلوم الاجتماعية. وتهدف الدراسات التى تقوم على المتغيرات إلى تأسيس علاقات تعميمية بين المتغيرات، بينما يسعى البحث القائم على الحالات إلى فهم الوحدات المركبة. ويمكن أن يوضح بعض الأفراد أن المقارنات القائمة على الحالات تتبع منطق بحث مختلفًا، بينما يذهب فريق آخر إلى أن القواعد تكون فى الأصل واحدة.

(*) أشعر بالامتنان لكل من ماركو جيوجنى، ومايكل كيتنج، وليوناردو مورلينو، وفيليب شميتر، وباسكال فينيسون وكلوديوس واجيمان على ما قدموه من تعليقات مفيدة على النسخ الأولية من هذا الفصل.

ويبدأ هذا الفصل بتقديم مناقشة عن التحليل المقارن، والتمييز بين طرق التحليل المقارن؛ التجريبية، والإحصائية، و"المقارنة"، ثم نفحص بعد ذلك إستراتيجيتين للبحث المقارن، وتتبع أصولهما فى إسهامات كل من "دور كايم" و"فيبر"، مع التركيز على الفرضيات التى تقوم على المتغيرات والحالات. وسوف تتم مناقشة مميزات وسلبيات كل طريقة، وذلك من خلال النماذج البحثية التى تمت فى العلوم الاجتماعية عن الدمقرطة والعنف السياسى، مع الاستعانة بالطرق الإحصائية التى طبقت على أعداد كبيرة أو أعداد صغيرة، وذلك من خلال فرع علم الاجتماع التاريخى على وجه الخصوص. ويناقش الفصل أيضًا المحاولات المعاصرة لتجسير الفجوة بين هذين الاتجاهين، وهما بالتحديد؛ التحليل الكيفى المقارن *QCA*(*)، والاتجاهات الحديثة فى الإستراتيجية القائمة على الحالات. والظروف المؤثرة على اختيار أو تفضيل اتجاه على الآخر، وقد تتضمن هذه الظروف بعض المتغيرات البيئية (مثال المراحل فى دورة البحث، أو أنواع البيانات المتوفرة)، والتفضيلات المعرفية أو النظرية، التى قد تدفع إلى اتجاه معين، وكذلك المهارات المنهجية. ثم ننظر بعد ذلك فى إستراتيجيات التحليل المقارن، ومعالجة بعض الخيارات المنهجية الرئيسية: وحدة التحليل المرتبطة؛ وعدد الحالات؛ والمفاضلة بين التصميمات الأكثر مماثلة وأكثر عدم مماثلة؛ والطرق التى تتم من خلالها معالجة البعد الزمنى.

منطق واحد أم منطقان: النقاش حول السياسة المقارنة

التحليل المقارن

يوجد فى كل من علم الاجتماع وعلم السياسة اتجاه قوى نحو الاعتقاد بأن العلوم الاجتماعية تتبع منطقًا واحدًا (انظر: ***della Porta and Keating, chs. 1 and***

(*) ***QCA*** : هى الحروف الأولى من كلمات ***Qualitative Comparative Analysis*** التحليل الكيفى المقارن. (المترجم)

2; King, Keohane and Verba 1994). ويعتمد الصدق على اتباع مجموعة من قواعد الاستنتاج العلمي، بهدف محاولة دراسة وتفسير ما وراء البيانات المباشرة، سعيا وراء شيء ما أوسع لا تتم ملاحظته بشكل مباشر[١]. وإذا قبلنا ذلك، فإن الفروق بين البحوث سوف تشير إلى مصفوفة البيانات: تصميمات البحث ذات العينات الكبيرة (الإحصائية) التي تغطي الكثير من الحالات، في حين تصميمات البحث ذات العينات الصغيرة (المقارنة)، التي تغطي حالات قليلة فقط. ومن هذا المنظور، فإن البحوث الإحصائية ذات الأعداد الكبيرة تعتبر أقوى في توفير النتائج الصادقة وذات الدلالة. ولقد تم دعم هذه الرؤية في علم الاجتماع وعلم السياسة خلال السبعينيات من خلال الأعمال البارزة لكل من "نيل سميلسر" **Neil Smelser** و"آرنت ليجهارت" **Arendt Lijphart**، حيث يتناول كل منهما التحليل المقارن.

ويستجيب التحليل المقارن للحاجة إلى توسيع المجال الجغرافي للوصول إلى المعلومات أو البيانات السياسية (*Lasswell 1968*)، ويفهم التحليل المقارن في الغالب على أنه ذلك الفرع من العلم السياسي الذي يتناول مقارنة الدول أو الأمم ببعضها بعضًا (*Verba 1991*) . ومع ذلك فإن الحوار عن الاتجاه المقارن، لعب دورًا مهمًا في مناقشات علماء مناهج البحث الاجتماعي عبر الفروع المختلفة من العلوم الاجتماعية.

ولقد ازدهر مجال السياسة المقارنة في الستينيات، وذلك في خط واحد، مع الاعتراف بتسارع الترابط والاعتماد على الساحة العالمية (*Lasswell 1968: 3*). ووسعت العلوم السياسية المقارنة مدى اهتمامها من دراسة دول الغرب الديمقراطي، إلى دراسة دول العالم الثاني والثالث، وتحويل موضوعها من مجرد الاهتمام بالمؤسسات الرسمية، إلى الاهتمام بالعملية السياسية ذاتها. أولاً: لقد سادت نظرية التنمية في هذا المجال مع تأكيد قوي على المقارنة العالمية، وذلك بهدف

جلب التنمية الاقتصادية والسياسية حسب النموذج الغربى إلى دول العالم النـامى. وأظهرت حرب فيتنام الآثار الدرامية الكبيرة لمثل هذه التدخلات المبررة بغـرض مساعدة الدول النامية. وخلال السبعينيات تم انتقاد الافتراضات المتعلقـة بنمـوذج التنمية الواحد فى الحياة السياسية والاقتصادية القائم على الخبرة الغربيـة، وتمـت مهاجمة النهج التنموى حول "أصول الحرب البـاردة وتـداعيتها" ***(Wiarda 1991: 21)***. ومع تجدد الاهتمام بالمقارنة بين الدول خلال الثمانينيات تم التخلى عن آمـال النظريات العالمية، ومع ترك مساحة من أجل النظريات من المدى المتوسـط (أى هذه النظريات التى تهتم أو تركز على مجتمعات معينة) فى مجالات العلم المختلفة. وبالفعل توصف السياسة المقارنة بأنها تهدف إلى تطوير المفاهيم والتعميمات عنـد المستوى المتوسط، والربط بين ما يكون حقيقيًا لكل المجتمعات، وما يكون حقيقيًـا وينطبق فقط على مجتمع واحد عبر فترة زمنية معينة ***(Bendix 1963: 532)***.

ومع ذلك، فقد ظل التفكير فى خصوصية النهج المقارن محوريًا فى العلـوم الاجتماعية. ففى البداية تم تعريفه كأحد المناهج العلمية المتاحـة، التـى تـستخدم لضبط الفروض والتحكم فيها، تلك الفروض المرتبطة بالعلاقات بين متغيـرين أو أكثر، مع الاهتمام بضرورة تثبيت (أو جعلهـا معلميـات) المتغيـرات الأخـرى وعزلها. ويتطلب الضبط أو التحكم التجريبى فى الفروض تمييزًا بـين الظـروف التى تتم معالجتها باعتبارها معلميات (بارامترز) ***parameters*** (التى تفتـرض، أو يتم جعلها غير متباينة)، والظروف السببية التى تتم معالجتها كمتغيـرات إجرائيـة التى، فى الفحص الدقيق، يسمح لها (أو يتم جعلها) بالتباين حتى يتم تقييم تأثيرهـا ***(Smelser 1976)***. ويتضمن التحليل المقارن ثلاثـة منـاهج: المـنهج التجريبـى، والمنهج الإحصائى، والمنهج المقارن. وكل هذه المناهج تؤدى – بـدرجات قـوة مختلفة – مهمة تحويل المتغيرات إلى معلميات، وتعزل تأثيرات باقى المتغيـرات.

وفى الغالب هناك خلط وتشويش فى استخدام هذه المناهج فى العلوم الاجتماعية، ففى بعض الأحيان هناك من يستخدم مصطلح المنهج المقارن ليشير إلى كل هذه المناهج (التجريبى والإحصائى والمقارن)، وفى أحيان أخرى يستخدم ليشير إلى أحد هذه المناهج الثلاثة فقط. وبهدف التوضيح، فإننا فى هذا السياق سوف نستخدم مصطلح "التحليل المقارن" ليشير إلى هذه المناهج الثلاثة(٢).

ففى المنهج التجريبى، يتم تحويل المتغيرات إلى معلميات عند تكوين البيانات. ففى بيئة اصطناعية، نتحكم فى تأثير أى تغييرات فى قيم المتغير الإجرائى عن قيم المتغيرات الإجرائية الأخرى، عن طريق الحفاظ على كل التأثيرات المحتملة الأخرى ثابتة. وفى الموقف التجريبى (كما تستخدم فى مجال العلوم الطبيعية وبعض العلوم الاجتماعية، لا سيما علم النفس)، من الممكن السماح بالتغييرات فقط فى المتغير الذى نركز اهتمامنا عليه، وعادة، يتم ذلك من خلال مجموعتين متطابقتين، ويقدم المثير لمجموعة واحدة منها فقط. وبالتالى يمكن عزو كل الفروق بين المجموعتين إلى هذا المثير. ووفقًا لهذا المعنى، يعد هذا المنهج منهجًا قويًا جدا، ويقدم محكات قوية للاختيار بين النظريات المتنافسة (*Lijphart 1971*). وللأسف، فهناك عدد محدود من الظواهر الاجتماعية التى يمكن التحقق منها عن طريق التجارب.

أما المنهج الإحصائى – القائم على التفاصيل الرياضية للبيانات المناسبة تجريبيًا (*Lijphart 1971; Franklin, ch. 13*) – فإنه يقترب من المنهج التجريبى عبر التدخل بعد إيجاد البيانات وجمعها. ويعد هذا المنهج أضعف من المنهج التجريبى كوسيلة للوصول إلى الاستنتاجات بقدر الوصول إلى المعلميات، من خلال التفصيل الرياضى للبرهان التجريبى (*Smelser 1976: 157*)، وذلك من خلال عمل عينات فرعية، يتم من خلالها عزل المتغيرات الدخيلة، وعلى الرغم

من أن المنهج الإحصائى أضعف من المنهج التجريبى، فإنه يوفر اختبارات جيدة للنظريات المتنافسة. والمشكلة الأساسية فى المنهج الإحصائى هى الحاجة إلى عينات كبيرة: فكلما زاد عدد المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على قياس معامل الارتباط، كلما زاد عدد الحالات اللازمة لاختيار عينات فرعية كبيرة بشكل كاف، حتى تكون ذات دلالة إحصائية. وهذا الوضع ليس فقط مكلفًا من الناحية المادية، ولكنه أيضًا يبدو مستحيلاً بسبب العدد المحدود من الوحدات الضخمة المتجانسة وذات خصائص معينة.

وبالنسبة لمصطلح "المنهج المقارن" فإنه يستخدم بطريقة تتضمن خلطاً إلى حد ما، باعتباره منهجًا فى التحليل المقارن، يوفر بديلاً للمنهج الإحصائى. فعندما يكون عدد الحالات قليلاً جدًا بالنسبة للمعالجة الإحصائية، يقوم الباحث بتقريب ذلك " من خلال التوضيح المقارن المنظم، وإن كان من دون نفس الدرجة من الثقة " (*Smelser 1976: 157*). ويكمل هذا المنهج مع الاستدلال المنطقى نقص العدد الكافى من الحالات بالاختبارات المنظمة من خلال الارتباطات الجزئية. وبالنسبة للعالمين "سملسر" ***Smelser*** و"ليجهارت" ***Lijphart***، تتطابق قواعد المنهج المقارن مع قواعد المناهج الأخرى، "لأنه يحاول تطوير التفسيرات من خلال المعالجة المنظمة للمعلميات والمتغيرات الإجرائية" (***Smelser 1976: 158***). ومثال مناهج البحث الأخرى، يهدف هذا المنهج البحثى إلى تأسيس علاقات تجريبية عامة بين متغيرين، وضبطهما يجعل كل المتغيرات الأخرى ثابتة أو يتم عزل تأثيرها (***Lijphart 1971***). وبهذا المعنى يتبنى المنهج المقارن نفس منطق المنهج الإحصائى، مع التكيف مع تلك المواقف التى تتم فيها دراسة الظواهر المعقدة بدون استخدام عدد كبير من الحالات المطلوبة فى التحليل الإحصائى: ومن المواقف المشهورة " المتغيرات المتعددة، والعينات الصغيرة" ***Lijphart)***

(1971: 686. ويذهب تيموثي ماكيون Timothy McKeown (٢٠٠٤) إلى أن الاعتقاد بأن هناك منطقًا كميًا واحدًا لكل البحوث العلمية الإمبيريقية في علم الاجتماع يعكس فكرة أن كل البحوث الإمبيريقية تواجه نفس المشكلات الخاصة بالاستدلال السببي كما يحدث في البحوث الكمية. وتدل مثل هذه الافتراضات على وجود تمييز واضح بين تكوين الفروض واختبارها، والبحث عن البساطة (غير المخلة) من الناحية النظرية، والتوزيع القبلي للحالات على كل فئة من الفئات. ففي تصميم البحوث الموجهة نحو المتغير، وذات الأعداد القليلة من الحالات، يجب أن يقل عدد المتغيرات التفسيرية، لأن مشكلة درجة واحدة من درجات الحرية من شأنه أن يجعل تصميم البحوث غير محدد. ومع ذلك، فالمنطق واحد: " فالمنهج المقارن يتشابه مع المنهج الإحصائي في كل الجوانب ما عدا جانب واحد. والفرق الحاسم هو أن عدد الحالات التي يتم التعامل معها صغير جدا، بحيث لا يسمح بالتحكم المنتظم عن طريق الارتباط الجزئي"(Lijphart 1971: 684). وعلى العكس من ذلك، "فبمجرد أن عدد الوحدات يصبح كبيرًا بما يكفي لاستخدام الأساليب الإحصائية، فإن الخط الفاصل بين الاثنين يتلاشى" (Smelser 1976: 161).

وبالاعتماد على عدد صغير من الحالات – عادة من حالتين إلى عشرين حالة – يكون المنهج المقارن هو الإستراتيجية المفضلة لدى علماء السياسة وعلم الاجتماع، وذلك عند دراستهم للمؤسسات أو الظواهر السياسية الكبرى. وفي الحقيقة يعتبر المنهج المقارن الاختيار الوحيد لضبط الفروض والتحكم فيها، التي تطبق على الوحدات الكبرى التي تكون قليلة العدد. وعلى الرغم من ضعف ضبط العلاقة بين المتغيرات، فإنه في الغالب هو المنهج العلمي الوحيد المناسب لدراسة العمليات ضيقة النطاق والعمليات محدودة النطاق والعمليات المؤسسية الكبرى (Eisenstadt 1968).

اندماج الأساليب الإحصائية والمقارنة فى منهج بحث واحد، يعد من الأمور غير الممكنة الآن، فعلى الرغم من أن بعض العلماء يتفقون على أن البحث يتم فى كليهما بناء على معايير وقواعد مشتركة، فإنهم حذروا من الحاجة إلى أن نضع فى اعتبارنا المعانى الضمنية والنتائج التى يمكن الوصول لها نتيجة استخدام أدوات مختلفة (***Brady andCollier 2004***).

وبالفعل، فإن الخط الفاصل بين هؤلاء الذين يقومون بتحليل عدد كبير من الحالات، حسب خصائص محدودة، وهؤلاء الذين يدرسون عددًا من الحالات بشكل أكثر عمقًا (أى تحليل عدد كبير من الأبعاد، وعادة من يكون من المنظور التاريخى)، ينمو ويزداد حسب فروع العلوم الاجتماعية المختلفة. وفى ظل هذه التعددية فى الأساليب والمناهج البحثية، تم انتقاد إصرار على فكرة المنطق الواحد من قبل كينج ***King***، وكيوهان ***Keohane*** وفيربا ***Verba*** (١٩٩٤) بسبب تجاهل الاختلافات بين الأهداف التى يسعى إليها علماء العلوم الاجتماعية، حسب معتقداتهم الفكرية حول "مدى وصول "الحقائق" المختلفة إلى الباحثين، ومستوى التجريد الذى تجب صياغة "الحقائق" وفقًا له، ومدى تعميم هذه "الحقائق" عبر السياقات" (***Sil 2004: 314; see also della Porta and Keating, ch. 2***)[٣].

ومع ذلك وفى كثير من التصميمات، لا يتم اختيار المنهج المقارن بسبب أنه ثانى أفضل منهج بحثى يوفر البيانات، ولكن بسبب قدرته أيضًا على الذهاب فيما وراء المقاييس الإحصائية الوصفية، وذلك نحو الفهم العميق للعمليات التاريخية والدوافع الفردية. ولقد ذهب كل من راجين ***Ragin***، وزارت ***Zaret*** منذ عقدين إلى أنه توجد منطقان مختلفان فى السياسة المقارنة (أو العلوم الاجتماعية بوجه عام)، ويرتبطان بمنهجية كل من "دور كايم" و "ماكس فيبر". وسوف أوضح فيما يلى، أنه

من المفيد التدريب على الحوار وإتقانه، ليس بهدف تحدى الحاجة إلى المعايير المشتركة، ولكن من أجل التركيز على ضرورة تحديد الأدوات المتنوعة عند وصف المعايير المنهجية، وقواعد البحث المختلفة ومنطقه عند كل من "دور كايم" و"فيبر" التى سوف تتم مقارنتها حسب أبعاد مختلفة فيما يلى (انظر: الجدول ١١-١؛ وانظر أيضًا الفصل الثانى لديلا بورتا وكيتنج):

جدول (١١-١) المقارنة بين رؤية " دور كايم" و "ماكس فيبر"

	دور كايم	ماكس فيبر
يهدف إلى:	التعميم: البحث عن أسباب تاريخية انتقالية دائمة (تختلف عن الاستثناءات التاريخية).	التركيب: البحث عن التعميمات المحدودة عن المعرفة التاريخية والمعرفة بعمليات معينة.
الاعتماد على مبدأ ميل(*) فى:	التلازم فى الاختلاف كمنطق تحليل.	طريقة الاتفاق والاختلاف.
وسيلة التحليل هى:	المعاملات الإحصائية والانحدار الإحصائى.	السرد.
فهم التفسير باعتباره:	التفسير: اقتراح وظيفى حول نماذج العلاقات القائمة بين المتغيرات المجردة، مع فرز الأسباب الخارجية.	التفسير هو الفهم الأساسى المركب للتنوع التاريخى مع فرز العوامل التاريخية.
عبر بناء:	الأنواع الاجتماعية (أنماط متباينة من المجتمع). كوسيط بين المجتمعات التى يصيبها قدر كبير من التشويش والنمط المثالى للإنسانية.	الأنماط المثالية (نماذج فرضية متطورة كوسائل تساعده على التفسيرات: وتمكن من التعميم عبر التباعد التاريخى).

(*) يقصد جون ستيوارت ميل، فيلسوف إنجليزى من أنصار مذهب الحرية ومذهب المنفعة، وأهمية "ميل" لعلم الاجتماع المعاصر تكمن بصفة أساسية فى تصنيفه للمناهج المناسبة للتطبيق فى العلوم الإنسانية، أى الطرق الخمس للبحث التجريبى، وهى؛ طريقة الاختلاف، وطريقة الاختلاف غير المباشرة، وطريقة الاتفاق، وطريقة التلازم فى التغير، وطريقة الرواسب. (المترجم)

وأول شيء تجب الإشارة إليه أن الكثير من العلماء أشاروا إلـــى الأهـــداف المختلفة الموجودة فى كل مشروع علمي، وفى المقارنة الإحصائية نحن نهدف إلى بناء افتراضات شبه قانونية. وبالنسبة لدور كايم فإن علم الاجتماع كعلم يجـــب أن يهتم بالتعميمات وليس بالتفاصيل، ويتشكل التفسير السوسيولوجى فقط مـــن خـــلال تأسيس العلاقات السببية، أى يجب ربط الظاهرة بأسبابها. أو بالعكس بربط السبب بآثاره المفيدة (*Durkheim 1982: 147*)[٤]. ولأننا سوف نرى فيمـــا يلـــى البحـــث المؤسس على المسح، الذى يتناول المشاركة السياسية، يهدف إلى فرز التـــأثيرات العادية (أو متوسطة التأثير) لبعض المتغيرات علـــى الأشـــكال المختلفـــة للفعـــل الجماعى (ومن هذه المتغيرات مستوى التعليم أو الاهتمام بالسياسة). وكما ذكر كل من ***Mahoney*** و ***Goertz*** (٢٠٠٦)، أن منطق هذا البحث يهدف إلى تقدير متوسط تأثيرات المتغيرات المستقلة، أى فحص التأثيرات السببية. وفى المقارنة التاريخيـــة عند "فيبر" يكون الهدف هو الفهم المتعمق للسياق (أو البحث عن الأسباب التى تقف خلف هذه الآثار). وتركز الإستراتيجية التى تقوم على الحالات على عدد صـــغير نسبيًا من الحالات، ويتم تحليلها من خلال التركيز على كل حالـــة "ككـــل يمكـــن تفسيره" (*Ragin 2000: 22*)، مع السعى إلى فهم الوحدة المركبة، ولـــيس تأســـيس علاقات بين المتغيرات. والدراسات المرتبطة بفهم أسباب قوة الحـــزب الـــشيوعى الإيطالى، أو العنف السياسى فى أيرلندا، تكـــون مثـــالاً توضـــيحيًا لهـــذا النـــوع من المناهج.

وهناك قضية مرتبطة بذلك، وهي الأدوات المنطقية المستخدمة في التفسير، وبالإشارة إلى أعمال "جون ستيورات ميل" (١٨٤٣)، لاحظ منظرو مناهج البحـــث أن النظريات القائمة على الحالات والمتغيرات تستخدم "قوانين منطقيـــة مختلفـــة"، وبينما تكون التحليلات الإحصائية قائمة على البحث بطريقة التلازم فـــى التغيـــر،

تستخدم التحليلات المقارنة طريقة الاتفاق والاختلاف. وحسب منهج "دور كايم" يعتبر التلازم في التغير الوسيلة المثالية للبحث الاجتماعي (*Durkheim 1982: 153*). وتسمح الأساليب الإحصائية القائمة على المنطق الاجتماعي بالتعميمات، حتى عندما لا يكون التفسير صادقًا بالنسبة لحالة واحدة مفردة. وطبقًا لمنهجية الاتفاق، إذا اشترك مثالان أو أكثر عن الظاهرة محل الدراسة في ظرف واحد فقط من عدة ظروف محتملة، فإن سبب الظاهرة يكون السبب الموجود في كل الأمثلة التي تم تحليلها (*Ragin 1987: 36*). وتفترض طريقة الاختلاف عند "ميل" أنه عندما تكون لدينا حالتان أو أكثر تتماثلان في كل الجوانب، ما عدا الجانب أو السمة موضع البحث. وعلى الرغم من أنه تم نقد "جبرية" البحث عن الأسباب الضرورية باعتبارها غير واقعية للعلوم الاجتماعية (*Lieberson 1994*)، إلا أنه تم اعتبار البحث عن الظروف مناسبًا وملائمًا بشكل جوهرى للنظرية الاجتماعية (*Goertz 2003*). ومع التركيز على العدد الصغير، تشير المقارنة القائمة على الحالات إلى الاتفاقات والاختلافات، من خلال السرديات العميقة، مع التركيز على عدد كبير من الخصائص، التي يجب أخذها في الاعتبار.

ويوجد مع ذلك اختلاف أعمق بين البحث القائم على المتغيرات والبحث القائم على الحالات، ويرتبط هذا الاختلاف بمفهوم التفسير. ويسلم "نيل سملسر" (١٩٧٦: ٢٠٤) بالاختلافات في أساليب الاستيعاب والفهم. وعند النظر إلى الحالات التي تم جمعها، يكون الباحث مهتمًا بشكل نمطي بالمتغيرات التي تؤثر على بعضها بعضًا سببيًا. وعند التركيز على الحالات الفردية قد يستهدف الباحث فهم وحدة مركبة من خلال إدراك العلاقات بين الأجزاء المكونة لها، ولا يبحث عن التفسير السببي، ولكن حسب رؤية "سملسر" يمكن أن تهدف العملية إلى فهم المبادئ التي من خلالها تتناسب الأجزاء مع بعضها بعضًا. ولقد ميز ***Ferejohn***

بين التفسيرات السببية الخارجية، والتفسيرات الداخلية أو المتعمدة. وتقدم التفسيرات الخارجية الفاعلين الذين يقومون بالأفعال، من خلال التأثير السببى، بينما يحدد التفسير الداخلى "أسباب الفعل". وبناء على ذلك يتم تفسير الفعل داخليًا كمحصلة لعملية متعمدة، يفترض فيها أن الفاعل يتصرف لسبب ما، ويعنى التفسير بهذا المعنى "التبرير" (***Ferejohn 2004: 152, Pizzorno, ch. 9***)(٥). ويحاول التحليل الإحصائى فى الحالات كبيرة العدد الخاصة بأمثلة العنف السياسى، أن يقيم الظروف السياقية التى تطور هذا العنف وتدعمه. أخيرًا، تم تحليل توزيع حرق السيارات (كما هو يوضح حدة المتمردين فى الحضر) بالنسبة لكل بلدية، بهدف تفسير التمردات الحضرية فى فرنسا خلال خريف ٢٠٠٥، على أساس بعض من خصائص المناطق التى تكون فيها التمردات أكثر قسوة (أى يتم فيها حرق سيارات أكثر). وبهذه الطريقة فإن خصائص السياق ومستوى الفقر أو معدلات البطالة، يتم اعتبارها هنا أسبابًا للتمرد (***Lagrange and Oberti 2006***). وبناء على رؤية مختلفة، جدد البحث دافع المتمردين، أى تبرير أفعالهم من خلال رغبتهم فى تنمية وتغير الأطر غير العادلة (أطر الظلم) (***Auyero 2007***).

ولقد تم تطوير عدد من الأدوات المنهجية والمنطقية من أجل العمل نحو هذه الأهداف المختلفة. ففى أعمال "دوركايم" يهدف الاستدلال الاستقرائى للبيانات التجريبية إلى إعادة بناء الأنماط أو النماذج الاجتماعية المختلفة، التى هو يقارنها مع صور المجتمع التاريخى، ومفهوم الإنسانية وأنماطه المثالية ***(Durkheim 1982: 109)***. وتؤثر خصائص السياقات الاجتماعية على مسيرة الظواهر الاجتماعية التى تتطور داخلها، لأن أسباب الظواهر الاجتماعية تكون داخلية بالنسبة للمجتمع (***Durkheim 1982: 114***). والبحث عن أسباب دائمة يتطلب التركيز على التفسيرات التى تشير إلى نماذج العلاقات بين المتغيرات المجردة، التى تكون أبعد

من المعلومات التاريخية فى طبيعتها (*Durkheim 1982: 739*). ولأن التلازم فـــى التغير يكون مرتبطًا فى العادة بالبحث عن الأســـباب الدائمـــة ***Ragin and Zaret*** (*1983: 737*)، فإنه لا توجد مساحة للسببية المتعددة: تأثير لا يمكن أن تكـــون لـــه أسباب مختلفة فى سياقات مختلفة.

فى هذا الاتجاه تم فهم اللجوء إلى العنف السياسى داخـــل أنظمـــة معينـــة، يتضمن على سبيل المثال معاملات ارتباط المؤشرات المتنوعة للظروف الـــسياقية المتوقعة (مثال درجة الدمقرطة، مستوى دخل الفرد)، مع مؤشرات انتشار العنـــف السياسى (مثال عدد الأفراد المصابين فى الأحداث السياسية أو لأســـباب سياســـية، وكم الخسائر المادية خلال أحداث الاحتجاجات).

وفى البحث القائم على دراسة الحالات، توفر المعرفة المتعمقة فى عدد مـــن الحالات الأساس الذى تعتمد عليه التعميمات، التى تكون قاصرة على فترة زمنيـــة معينة وعلى الحالات موضع الدراسة. ويتم اعتبار الوحدات الكبرى (مثال الدولـــة) تشكيلات أو تكوينات اجتماعية مركبـــة ومميـــزة (***Skocpol and Somers 1980***)، على الرغم من محاولة صياغة المفاهيم التى تتجاوز توصيف الحـــالات الفرديـــة (انظر: ***Goldthorpe 2000: ch. 3***). وفى المقارنة الكيفية والتاريخية، التـــى تقـــوم على إستراتيجية الحالة، تكون التفسيرات نوعية (أى مبنية على إعادة بناء أصـــول ومكونات حدث معين)، والتعميمات تكون محسوسة وتاريخية ***Ragin and Zaret*** (*1983: 740*). ويتم توفير التنظير والتعميم فى هذا المنهج، ليس من خلال الطـــرق والقوانين الإحصائية، ولكن من خلال الأنماط المثالية، التى هى نماذج مجردة، لها منطقها الداخلى، كما يمكن قياس الحالات المركبة وفقًا لها. والنمط المثالى[*]. كما

(*) يرتبط مفهوم النمط المثالى ***Ideal Type*** فى علم الاجتماع بأفكار "ماكس فيبـــر"، وصـــياغة النمط المثالى حسب رؤية فيبر هى أسلوب تجريبى استكشافى، كما أنه منهج للبحث، فالنمط المثالى ليس هو النمط الشائع، ولا هو مجرد وصف للسمات الأكثـــر انتـــشارًا فـــى العـــالم الواقعى. المترجم

يوضحه "فيبر" (١٩٤٩: ٩٠) ليس فرضًا، ولكنه يقدم توجيهًا لبناء الفروض، كما أنه ليس وصفًا للواقع، إنه فكرة مفهوم نموذجي موحد، يتم بناؤه من خلال سمات معينة، مع الاحتفاظ بالسمات الجوهرية المجردة (المرجع السابق، ٩١). وتكون هذه الصياغة مثالية بمعنى أن هذا النموذج يسمح بعزل وفرز العلاقات التى يقبلها خيالنا على أنها مقبولة وممكنة بشكل موضوعى (المرجع السابق، ٩١-٢). ويهدف النمط المثالى إلى تسهيل تحليل الواقع التجريبى، دون أن يعكس الحتمية الأخلاقية أو الواقع التاريخي. وكما أشار كل من ***Ragin*** و ***Zaret*** (١٩٨٣: ٧٣١-٢) إلى أن الأنماط المثالية تمكن من التعميم المحدود، مع الإشارة إلى نماذج مختلفة باختلاف عمل البنية عبر التاريخ. وتذهب مثل هذه التعميمات إلى ما وراء تفرد الأحداث التاريخية، دون الاقتراب من درجة عمومية القوانين العلمية.

ووفقًا لهذا الاتجاه، يتضمن فهم العنف السياسى وصفًا عميقًا للسياقات الاجتماعية التي ينمو فيها ويتطور، وتحديد عملية ظهور الفاعلين السياسيين المعروفين بالعنف فى بيئتهم. ويمكن قبول وجود طرق ومسارات مختلفة تؤدى إلى نفس النتيجة النهائية. على سبيل المثال يمكن إنتاج درجات متشابهة من العنف السياسى فى دول وأوقات مختلفة، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة. فوجود البطالة يمكن أن يكون سببًا لتفسير العنف في بعض السياقات التاريخية، ويمكن أن تجتمع مع أسباب أخرى (مثال وجود الجماعات المسلحة)، وقد يمكن أن تكون هذه الأسباب غير ملائمة لتفسير العنف فى سياقات اجتماعية أو دول أخرى.

وإجمالاً، يمكن أن نميز بين منهج البحث القائم على الحالات والمناهج الأخرى القائمة على المتغيرات بالاعتماد على طرق الفهم والتفسير للتعميم بين المتغيرات (الذى يهدف إلى التعميم)، أو المعرفة العميقة بالحالات. ويستخدم بعض الباحثين من المنهج المقارن الإستراتيجيات البحثية الموجهة بالحالات من أجل فهم أو تأويل حالات بسبب قيمتها الداخلية، رغم أن الكثيرين منهم يكون هدفهم البحث

التحليلى السببى (*Ragin 1987*). ومن المميزات المهمة لمنهج البحث القـائم علـى الحالات؛ تنمية وتطوير حوار موسع بين أفكار الباحث والبيانات الواقعيـة، عنـد دراسة كل حالة كمجموعة مركبة من الحالات، التى يمكن من خلالها تناول عملية التداخل (التعقيد) السببى بين الأسباب.

وكما سوف أوضح فيما يلى (انظر جدول ١١-٢)، فإن هذه الفروق تـؤثر بشكل أو بآخر على منهجية البحث، وبوجه خاص تؤكد المقارنـة كمـنهج علـى ضرورة التحديد التاريخى للوحدات محل الدراسة والتحليل، وتتناقض هذه الـسمة مع إغفال تعريف الحالات التى تنتمى إلى عينة إحصائية. وتميل البحوث القائمـة على المتغيرات إلى الاعتماد على القواعد الإحصائية: ويتم تفضيل الأعداد الكبيرة. وبوجه خاص منطق منهج البحث القائم على المتغيرات، يتضمن الاعتقاد فى أنـه مع عدد صغير من الحالات، يمكن التعامل فقط مع عدد صغير مـن المتغيـرات. ويفهم التفسير هنا باعتباره يقيس تأثيرًا مختلفًا المتغيرات فى إحداث ظواهر معينـة والتسبب فيها. (كيف يحدث التباين المشترك للمتغير التابع مع كل متغير مـستقل). ويتحقق افتراض تجانس وحدات التحليل فى بداية البحث. وهنا يكون التعميم أكثـر أهمية من التحليل المركب، وبالتالى كلما اتسع مجتمع البحث، كـان ذلـك أفـضل (*Ragin 1987: 54*). فالوقت يستخدم فقط لزيادة عدد الحالات عن طريـق تكـوين حالات فرعية، عبر عملية التحقيب، أو كنقاط للملاحظة داخل الدراسات الطولية.

وعلى العكس من ذلك، فإن المنهج القائم على الحالات، يهدف إلى استكشاف التنوع، من خلال الوصف المكثف لحالة واحدة أو لعدد محدود من الحالات، هنـا يتم تحليل عدد قليل من الحالات، بناءً على عدد كبير من الخصائص أو الـسمات. وتكون التفسيرات هنا بمثابة أوصاف سردية كيفية ذات اهتمام ضـعيف بـالتعميم. كما أنه يتم تقييم وتحديد درجة انتماء الحالات المختارة إلى نفس الفئة التـصنيفية،

وأن تكون متشابهة خلال عملية إجراء البحث ذاته (*Ragin 1994*). ولا تهتم هــذه الطريقة بالتوزيع التكرارى. كما أن الحالة الواحدة تلقى بالشك على علاقات التأثير والتأثر (السببية) القائمة على أساس الكثير من الملاحظات (*Ragin 1987*)، ويعتبر الوقت هنا مفيدًا بشكل خاص حتى يمكن بناء السرديات وتحليل وتوصيف العمليات.

جدول (١١-٢) منهج البحث المقارن القائم على المتغيرات

ومنهج البحث المقارن القائم على الحالات

	المنهج القائم على المتغيرات	المنهج القائم على الحالات
الحالات	إخفاء الأسماء (تُحول إلى متغيرات).	تكتب الأسماء (وحدات مركبة).
المفاهيم	محددة مسبقًا وإجرائية.	يتم بناؤها خلال البحث.
استقلال الحالات	يفترض استقلال الحالات عن بعضها بعضًا.	عناوين منظمة لعمليات التحليل.
عدد الحالات	يزيد العدد كلما كان ذلك ممكنًا.	يظل العدد محدودًا.
عدد المتغيرات	يقلل عدد المتغيرات لتجنب منهج البحث غير المحدد (مشكلة درجات الحرية).	يزيد من عدد المتغيرات حتى يكون الوصف متعمقًا (بيانات وأوصاف كاملة للحالات).
اختيار الحالات	يميل إلى الاختيار العشوائى، أو على أساس المتغير المستقل.	يميل إلى اختيار الحالات المثالية.
التنوع	البحث عن العوامل، والبحث عن التعميم فى دراسات المناطق أو دراسات النظم الفرعية.	الفهم عبر الفروق - استكشاف التنوع.
استخدام الوقت	الفترات الزمنية المحددة.	العمليات والتسلسل الزمنى والزمن المليء بالأحداث.

وسوف نناقش هذه العناصر بالمزيد من التفصيل فيما يلى:

تعريف الحالة وطرق اختيارها

يجب أن نضع فى الاعتبار كل هذه الفروق السابقة بين قواعد عمل كل منهج من مناهج البحث، عندما نتعامل مع خطوات المنهج البحثى، ومنها خطوة مهمة، هي اختيار الحالات.

ما الحالة؟

أولاً: تختلف عملية تعريف الحالات (إجراء دراسة الحالة) وفقًا لاختلاف البحوث والدراسات. ففى البحث الذى يقوم على المتغيرات يتم الاهتمام بتجانس وتشابه وحدات التحليل فى البداية، عند تعريف مجتمع البحث أو الأفراد الذين يمثلون حالات البحث (*Ragin 2000*). بينما لا يتم تحديد الحالات فى البداية، فى البحث الذى يقوم على الحالات. وبدلاً من ذلك يتم تحديدها خلال مراحل تالية من البحث، وذلك من خلال الحوار المنظم بين الأفكار النظرية والبراهين الواقعية (*Ragin 2004: 127*). وفى عملية تعريف الحالات، تعتبر خطوة فحص تجانس الحالات، من خلال الإجابة عن السؤال: ماذا تكون الحالات، جزءًا لا يتجزأ من عملية البحث، وتنتهى هذه الخطوة غالبًا بتحديد أنماط الحالات ونوعيتها وتوزيعها.

ويرتبط هذا الاختلاف بوقت تحديد المفاهيم فى سياق عملية البحث وترتيب هذه الخطوة عبر مراحل وخطوات المنهج المستخدم: فالمفاهيم يتم تعريفها فى البداية، ثم يتم بعد ذلك اختبارها إجرائيًا، هذه الخطوة تتم فى بداية البحث الذى يعتمد على المتغيرات، وتأتى هذه الخطوة فى مراحل لاحقة فى المنهج الذى يقوم على الحالات. ويرتبط هذا الفرق أيضًا بالاختلاف بين المناهج فى تحديد وحدة التحليل: ففى المناهج القائمة على المتغيرات، تهتم الإجراءات الإحصائية بتحليل الحالات الأصلية إلى قيم ومتغيرات، بينما فى المناهج التى تقوم على دراسة

الحالات، فإن التركيز ينصب على الحالة بأكملها كوحدة واحدة، وحتى إن تطرق التحليل إلى ذكر متغيرات، فإنه لا يزال يتم التعامل مع الحالات الفردية باعتبارها وحدات مركبة (*Corbetta 2003: 18; della Porta and Keating, ch. 1*). وفى المناحى المنهجية التى تعتمد على المتغيرات، فإن الحالات تصبح مجهلة، أما فى المناحى الموجهة بالحالات فإنها تتكون من وحدات مركبة وتعطى علامات أو أوصافًا.

عدد الحالات

ويختلف هذان المنطقان فى تحديد عدد الحالات أيضًا، فالمقارنة بالاعتماد على المتغيرات تتميز بالاعتماد على عدد كبير: لأنه يجب اعتبار الأسلوب المقارن أسلوبًا ضعيفًا، ولذلك ينصح فى العادة بالانتقال إلى الأسلوب الإحصائى – خاصة إذا توفرت حالات كافية للبحث (*Lijphart 1975: 165*). وعلى نحو مشابه، يوافق "جيوفانى سارتورى" (١٩٧١: ٨) على أن المقارنة هى طريقة لضبط التعميمات والتحكم فيها، وتكون الصياغة فى شكل (لو...إذا)، التى يمكن أن تستخدم فى الحالات التى لا تتوافر فيها الطرق القوية.

ويتم تحديد عدد الحالات فى منهج البحث القائم على المتغيرات من خلال قواعد محددة، ترتبط بفكرة درجة الحرية (*Franklin, ch. 13*). ويجب أن يتنوع عدد الحالات طبقًا لعدد المتغيرات: كلما زاد العدد، زادت إمكانية أن تكون معاملات الانحدار ذات دلالة إحصائية. ومناهج البحث غير المحددة – ذات عدد من الحالات أصغر مما هو مطلوب من خلال عدد المتغيرات الإجرائية – يتم تعريفها كمناهج "من المفترض أنه لا يتم تعلم شيء منها عن الفروض السببية". لأن الباحث هنا لديه تفسيرات أكثر يمكن أن يتوصل إليها، وتكون أكثر من المعانى

الضمنية والنتائج الملاحظة (*King, Keohane and Verba 1994: 118-19*). وزيادة عدد المتغيرات، تتطلب زيادة عدد الحالات، وإذا لم يكن ذلك متوفرًا إجرائيًا، فإنه تجب إعادة التركيز على متغيرات استكشافية معينة، وليس على الأسباب التى تقف خلف مجموعة من التأثيرات.

وداخل هذا الاتجاه، يمكن اعتبار دراسات الحالة مفيدة بالدرجة الأساسية، لإثبات خطأ الفروض. وحسب رأى "ليجهارت" (١٩٧٥) تقف دراسة الحالة بعيدًا عن الأساليب والمناهج الأخرى، فى أنها لا يمكن أن تنتج التعميمات التجريبية، ولا يمكن استخدامها من أجل اختبار صحة الفروض[٦]. وتبدو دراسة الحالة كنظام لطرح الأسئلة وليس الإجابة عنها (*Stretton 1969: 247*). وينظر إلى المعرفة السياسية على أنها أقل فائدة للعلوم الاجتماعية من المعرفة العامة المشتقة من البحوث الموجهة بالمتغيرات.

ويعارض الباحثون الذين يعتمدون على منهجية البحث القائمة على الحالات فكرة أن زيادة عدد الحالات تنتج مناهج بحث محددة بشكل أفضل. وهم يؤكدون على أن المشكلات المنهجية خاصة فى المقارنة بين الدول تكون مرتبطة بالزيادة فى العدد؛ أولاً: الزيادة فى عدد الحالات، تؤدى بشكل طبيعى إلى زيادة فى عدد المتغيرات (من النوع الثالث) – عدد المتغيرات المستمدة من الفروض التى نريد ضبطها واختبارها – مما يترتب عليه تقليل ثبات الاستنتاجات (انظر: *Morlino 1990: 387-8*). وفى الدراسات التى تهتم بالمقارنة بين الدول، بما فى ذلك الدول الحديثة، تزداد مشكلة امتداد المفاهيم (*Munck 2004; Mair, ch. 10*) وثبات وتشابه المقاييس والمؤشرات المستخدمة لترجمة الخبرات القومية إلى فئات إجرائية متقاربة (*Mair 1996*). ودراسة عدد من الدول أو الفترات التاريخية الطويلة فى مجال يتوفر فيه القليل من البيانات، يزيد من خطر البناء والاستدلال من معرفة أو بيانات ليست عميقة بشكل كاف عن كل دولة. وما هو أعم، أنه يتردد ذكر

بعض الشك فى قدرة مناهج البحث غير التجريبية حتى ذات العدد الكبير، وأنها لا تتضمن الملاحظات الكافية للحكم بين التفسيرات المختلفة. ويؤكد بعض المنظـــرين على أهمية البحوث التفسيرية والمناهج الوضعية الأخرى فى تحقيق الأهداف التـــى تتم دراستها من خلال البحوث القائمة على الانحدار. ويقال إن الدراسات التى تقوم على الحالات أقوى فى هاتين المهمتين، وفى برامج البحث الموجهة نحو فهم البنية المعرفية الخاص بفهم ورؤية الفاعلين للموقف. وتعتبر فعالة بـــشكل خـــاص فـــى تحديد العمليات السببية، وبناء على ذلك فى تطوير النظريات. والعمل فـــى ضـــوء ذلك، اختبار صحة الفروض – النشاط النظرى المحورى من وجهة نظـــر البحـــث التقليدي– ليست إلا مرحلة فى عملية طويلة من فهم وتوضيح الظـــواهر الجديـــدة (***Collier, Seawright and Munck 2004: 48***). وينظر إلى المعرفة السياقية علـــى أنها أقل فائدة للعلوم الاجتماعية مـــن المعرفـــة العامـــة المـــشتقة مـــن البحـــوث الموجهة بالمتغيرات.

ويركز بعض الباحثين على الإســـهام الـــذى قدمتـــه الأعمـــال التأويليـــة، والمداخل الكيفية الأخرىبالنسبة للأهداف التى تحققها الإطار الذى يبنى على تحليل الانحدار بشكل أقل نجاحًا– بما فى ذلك عملية تكـــوين المفهوموالوصـــف الـــدقيق (***Brady and Collier 2004; Collier, Seawright and Munck 2004***) ومن ثم يقال دائما إن البحوث الموجهة بالحالات تعد أكثر نجاحا فى تحقيق هذين الهدفين، وفى البرامج البحثية التى تتجه نحو فهم التعاملات المعرفية التى تحـــدد فهـــم الفـــاعلين للموقف (***McKeown 2004: 153***). وتعد هذه البحوث أكثـــر تـــأثيرا فـــى تحديـــد العمليات السببية ومن ثم فى تطوير النظريات. وإذا ما نظرنا إلى الأمر على هـــذا النحو، فإن اختبار الفرض، هو النشاط النظرى الرئيسى من وجهة نظـــر المـــدخل البحثى الكمى، لا يعد إلا مرحلة فى عملية طويلة للتعرف علـــى ظـــواهر جديـــدة .(***McKeown 2004: 167***)

ولقد تحدث الحوارات الحديثة عن دراسات الحالة والمقارنة ذات العدد الصغير فكرة أن استكشاف تأثير عدد ضخم من العوامل والظروف الملائمة في عدد قليل من الحالات (*Dietrich Rueschemeyer 2003: 305*)، لا يساعدنا في تعلم أي شيء يكون ملائمًا نظريًا. وتمدح دراسات الحالة لمعرفتها التفصيلية عن العمليات، وتعتبر مفيدة بشكل خاص في اكتشاف الآليات الاجتماعية (*Héritier, ch. 4*). وبهذا المعنى تذهب دراسة الحالة إلى ما وراء الملاحظة الفردية، وتواجه اقتراحات وافتراضات تحليلية تؤسس على الكثير من البيانات، التي يمكن أن تكون مفيدة، ليس فقط في بناء النظرية، ولكن أيضًا في اختبار صحة النظرية[٧].

اختيار الحالات

تحديد عدد الحالات يرتبط باختيار أنواع الحالات. وفي مناهج البحث التي تقوم على المتغيرات، تكون أساليب اختيار العينات مقيدة في العادة بالقواعد الإحصائية. ويفضل العينات العشوائية (أو الطبقية) عندما يكون الهدف الرئيسي عشوائية مصادر التباين غير المرغوب فيها (*Smelser 1976: 211*). وكما ذكر كل من ***King*** و ***Keohane*** و ***Verba***: "أنه إذا اضطررنا إلى ترك العشوائية، كما يحدث في العادة في بحوث العلوم السياسية، فعلينا أن نفعل ذلك بحذر". وهم يشيرون إلى أن العينات العشوائية هي فقط واحدة من الطرق المحتملة لاختيار الحالات التي لها مميزات واضحة، وتتم في ظلها شروط تطبيق محكمة. وفي الكثير من البحوث الكمية وليس في البحوث الكيفية فقط لا يمكن أن يكون اختيار العينة عمليًا، لأنه لم يتم تحديد مجال الحالات بوضوح. وحتى عندما يكون عملاً إجرائيًا، لا تكون دائمًا الإستراتيجية الأفضل بسبب وجود فرصة لفقدان الحالات المهمة. وفي هذه المواقف يقترح هؤلاء العلماء اختيار الشواهد أو الملاحظات التي تضمن التباين في المتغير الاستقصائي والمتغيرات الضابطة. ويصر هؤلاء العلماء

على ضرورة ألا يحدد الباحث عينته حسب المتغير التابع. ويمكن أن يكـون مـن المغرى فى هذه الطريقة أن نبحث عن الشواهد والملاحظات التـى تتـواءم مـع نظريتنا، ولكن اختيار الحالات فقط من نفس قيم المتغير التـابع، يمكـن أن يمـنح التوصل إلى أى استنتاج سببى (إحصائى) عن العلاقات بين المتغيرات التابعة وتلك المتغيرات المستقلة. وذلك لأن الحالات ذات القيم المختلفة عن المتغير التابع، يمكن أن ترتبط بنفس المتغير المستقل. على سبيل المثال، يمكن أن نأخذ مجموعـة مـن المدن التى وقعت فيها عمليات تمرد، ونجد أنها كلها تعانى من مستويات مرتفعـة من البطالة. وعلى الرغم من ذلك من الممكن أن نجد بين المدن الأخرى، التى لـم تحدث فيها أحداث شغب أو تمرد، التى لم تدخل ضمن عينة الدراسة، مـن الـدول التى تعانى من مستويات بطالة مرتفعة، وعلى هذا لا يمكن أن تعتبر البطالة متغيرًا محوريًا.

وبالنسبة لمنهج البحث القائم على الحالات، فإنه يتبع إستراتيجية مختلفة عند اختيار الحالات، كما أن اختيار الحالات صغيرة العدد لا يمكن تقييمه حسب وجهة النظر هذه، ولا على أساس القواعد التقليدية الموجهة نحو تجنب تحيزات الاختبـار فى التحليل الإحصائى (خاصة الانحدار). وبوجه خاص، الانتقاء عند المتغير التابع يكون هو الممارسة الشائعة والمقبولة إلى حد ما. ويمكن للباحثين الذين يعتمـدون على مناهج البحث القائمة على الحالات أن يختاروا الحالات عن عمـد (حـالات عمدية)، التى قد تختلف اختلافًا قليلاً نسبيًا عـن بعـضها بعـضًا ***(Ragin 2004)***. وهناك فوائد تحليلية يجب الوصول إليها من التحليل المتعمق للحـالات الإيجابيـة لظاهرة مثل الثورة، خاصة عندما نعرف القليل عنهـا ***(Collier, Seawright and Munck 2004: 48)***. وبشكل نمطى، يركز البحث فى تمردات الفلاحين، أو تمردات المناهضين لمنظمة التجارة العالمية على الحالات التى تطورت فيها هذه الظـواهر

من دون الأخذ فى الاعتبار المدى الكامل من الاختلاف فـــى المحـــصلة النهائيـــة. وعلى العكس من التحليل القائم على المتغيرات، يتطلب اختيار الحالات فى البحث القائم على الحالات تقييمًا لمدى ملاءمتها لمجموعة معينة من الفروض. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر بعض الحالات مهمة بشكل جوهرى، ويتم تقويم الحالات بالتفصيل. وبناء على ذلك، فإن نظرية الثورات غير القادرة على تحليل وتفسير دوافع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، تعانى من العديد من المشكلات وتكون موضع شك وعـــدم ثقة بدرجة عالية.

وبالنسبة للبحوث التى تتبع كلتا الإستراتيجيتين، تم تحديد عدد من المعـــايير لاختيار الحالات. ولقد ذكـــر "سملـــسر" (١٩٧٦: ١٧٤) خمـــسة معـــايير توجـــه الاختيارات، فيجب على وحدات التحليل:

(١) أن تكون مناسبة لنوع المشكلة النظرية المطروحة من جانب الباحث.

(٢) أن تكون ملائمة للظاهرة التى تتم دراستها.

(٣) أن تكون غير متباينة تجريبيًا، بالنظر إلى معيارها التصنيفى.

(٤) أن تعكس درجة عالية من توفير البيانات.

(٥) يجب أن تكون قرارات اختيار وحدات التحليل وتصنيفها قائمـــة علـــى إجراءات مقننة قابلة للتكرار.

وكل خطوات اختيار الحالات، يتضمن مع ذلك التبادل أو التفاعل بـــين مـــا أطلق عليه ***Gerring*** (٢٠٠١):

- وفرة الحالات وكفايتها: ويشير إلى عدد الحالات: كلما زاد عدد الحـــالات المستخدمة لدراسة علاقة سببية، كلما زادت الثقة فى النتائج، بالإضافة إلى أن العينات الكبيرة الكافية تساعد على تحديد الافتراضات والتفسيرات.

- المحدودية والتقييد: تشير إلى مدى التعميم، وضرورة اختيار الحالات الملائمة، واستبعاد الحالات غير الملائمة (المرجع السابق، ١٧٢).
- القابلية للمقارنة: تشير إلى ضرورة التشابه بين الحالات فى بعض الأبعاد الملائمة[٨].
- الاستقلالية: تشير إلى ضرورة استقلال الحالات أو وحدات التحليل وتمايزها. وإذا ارتبطت الوحدة ارتباطًا صارمًا ومحكمًا بوحدة أخرى، فإنه سوف يحدث خطر دراسة نفس الوحدة مرتين.
- التمثيل: تشير إلى قدرة العينة على تجسيد خصائص مجتمع البحث وسماته.
- التباين يشير إلى سلسلة القيم المتجسدة فى متغيرات معينة.
- الفائدة التحليلية: وتشير إلى النظرية المراد اختبار صحتها، أو الاتجاه العلمى أو النظرى الذى تم اختياره.
- قابلية تكرار التجربة: تشير إلى إمكانية تكرار البحث أو الدراسة.

وحتى مع هذه الخطوات، يظل العلم الاجتماعي المقارن ميدانًا واسعًا، يحتوى على الكثير من إستراتيجيات المقارنة، ومفاضلة العلماء بخصوص عدد الحالات، تتنوع عبر الوقت، وتختلف باختلاف الدراسة وأهدافها. لقد كانت المقارنات الضخمة هي الأكثر انتشارًا خلال الستينيات، وهى محور اهتمام السياسة المقارنة. وفيما بعد التسعينيات كان هناك إحياء للمقارنات التى تعتمد على عدد صغير من الدول، التي يتم تحليلها في الغالب عبر فترات طويلة (*Collier 1990*). وأكد تطور الاهتمام بالعلوم الاجتماعية التفسيرية أو التأويلية على ملاءمة الوصف العميق للحالات القليلة (*Geertz 1973*)[٩]. وفى بداية التسعينيات كانت معظم البحوث تهدف إلى التعميم المحدود مع نظريات المدى المتوسط، أو مع النظريات

الصغرى، وإعطاء أهمية لخصوصية السياق التاريخي (*Mair 1996*). وما هو أحدث، هو الاهتمام بزيادة عدد الحالات المستخدمة للمقارنة، خاصة في ظل تطور مناهج البحث الإحصائي، التي وفرت أدوات كثيرة لتسهيل المقارنة بين الحالات المتعددة.

ويقدم "تشارلز راجين" ***Charles Ragin*** (١٩٨٧، ١٩٩٤، ٢٠٠٠) إستراتيجية وسيطة في عمله المعنون "التحليل الكيفي المقارن"، وتعتمد هذه الإستراتيجية على المنطق الثنائي في الجبر كما ظهر عند "جورج بول"(*). ويحاول زيادة عدد المقارنات التي يمكن إجراؤها بين الحالات التي تتم دراستها إلى أقصى حد ممكن، على أساس وجود أو غياب بعض المتغيرات ذات الأهمية التحليلية.

وبشكل خاص وفي داخل الأساليب والاتجاهات المنهجية لعلم الاجتماع التاريخي أو علم العلاقات الدولية، هناك استمرار لاستخدام دراسات الحالة، واعتبارها الإستراتيجية الرئيسية لدراسة الظواهر التاريخية المركبة (انظر: ***Vennesson, ch.12, and Steinmo, ch. 7***).

الحالات المتشابهة مقابل الحالات المتباينة

لا يختلف الباحثون فقط في تحديد عدد الحالات، ولكنهم أيضًا يختلفون في تحديد التوازن الصحيح بين مدى تشابه الحالات أو اختلافها، ولقد تم تحديد إستراتيجيتين مختلفتين: الإستراتيجية الأولى ويطلق عليها "منهج النظم المتشابهة"، ويتم من خلاله المقارنة بين الحالات المتشابهة والمتماثلة لأكبر قدر. و"منهج النظم المختلفة"، وتتم من خلاله المقارنة بين الحالات المختلفة.

(*) جورج بول ***George Boole*** عالم رياضيات إنجليزي، ويعد واحدًا من رواد المنطق الرياضي الحديث. المترجم

ويسهل العمل مع الحالات المتشابهة (مثال الدول المتشابهة) قاعـدة ثبـات العوامل الأخرى، أى التقليل من عدد المتغيرات المزعجة، بحيـث تـصبح تحـت التحكم. وبالنسبة لـ "ليجهارت" (١٩٧٥) يمكن اختيار حالات التحليـل المقـارن بطريقة تزيد ولأقصى درجة من تباين المتغيرات المستقلة، والتقليل لأدنى درجـة من تباين المتغيرات الضابطة. وداخل منهج النظم المتشابهة، يفترض أن العوامـل المشتركة بين الدول المأخوذة كعينات تكون غير مناسبة لتفـسير بعـض الفـروق التى تتم ملاحظتها، مع التركيز بدلاً من ذلك على المتغيرات التى تكون مختلفـة. وإذا أردنا أن نفسر سبب انتشار إرهاب اليسار فى السبعينيات فى إيطاليـا ولـيس فى فرنسا، فلن نذكر وجود الحزب الشيوعى أو النظام التعددى للعلاقات الصناعية، لأن هذين المتغيرين موجودان فى كليهما وفى الكثير من ميادين علـم الاجتمـاع والعلوم السياسية تهتم مقارنات الدول بالدول التى تنتمـى إلـى منطقـة جغرافيـة مشتركة (مثال جنوب أو شرق أوربا) وتشترك فى تقاليد تاريخية أو سمات ثقافيـة أو مستوى معين من التنمية الاقتصادية. والميزة هنا تكون أن الكثير من المتغيرات يتم التعامل معها باعتبارها معاملات: إذا كان لدينا نفس مستوى التنمية الاقتصادية، والتشابه الثقافى وما شابه ذلك. هنا يمكـن تحليـل هـذه الخـصائص باعتبارهـا متغيرات ثابتة، ونفحص المتغيـرات أو العوامـل الأخـرى. والتـشابه النـسبى للخصائص بالنسبة للمناطق الجغرافية، يمكن من تقدير الاختلاف الهامشى وأسبابه (*Dogan and Pelassy 1990: 134*).

إلا أن القصور هنا، يتمثل فى أنه عند مقارنة النظم المتـشابهة، لا يمكـن للباحث أن يذهب إلى ما وراء النظريات المتوسطة – النظريات التى تنطبق فقـط على منطقة محدودة– يضاف لذلك تترك المقارنة بين الحالات المتـشابهة البـاب مفتوحًا لخطر الإفراط فى التحديد (*Przeworski and Teune 1970*)، حيث يمكـن

حدوث تداخل بين الكثير من المتغيرات، ولا يستطيع الباحث هنا التحكم فى تأثير مثل هذه المتغيرات. كما أن سياقات وظروف المقارنة لا تكون متشابهة بشكل كاف لتسمح باعتبار تأثير البيئة والسياق تأثيرًا صغيرًا، وبالتالى لن يكون الباحث قادرًا على استبعاد تأثير المتغيرات السياقية على نتائجه، كما أنه لا يستطيع أن يجعلها ثابتة (*Dogan and Passy 1990*).

وعندما تكون الاختلافات كبيرة بين الحالات، فإن ذلك يمكن الباحث من القدرة على التعميم فيما أبعد من منطقة محدودة، على الرغم من أن ذلك على حساب الزيادة فى عدد المتغيرات المستقلة، التى تظل تحت التحكم. وكما وضح كل من *Przeworski* و *Teune* (١٩٧٠: ٣٥) أن الاختيار فى منهج النظم المتشابهة يكون فى الحقيقة الوصول إلى عينة من دول مختلفة، بهدف تحديد تلك المتغيرات المستقلة التى تتم ملاحظتها داخل النظم، التى لا تتجاوز افتراض تجانس مجتمع البحث (المبحوثون) (*Przeworski and Teune 1970*). ويعتمد هذا على افتراض أن الأفراد سوف يتصرفون بنفس الطريقة عند مواجهة نفس المثير. وبالتالى يبحث الدارسون عن عبارات عامة وصحيحة وحقيقية[١٠]. وتؤسس إستراتيجية البحث التى تنتج هذه العبارات على عينات عشوائية من المجتمع العام (مجتمع البحث)، بغض النظر عن النظم الاجتماعية التى ينتمى إليها الأفراد أو الجماعات أو النظم الفرعية. ولذلك يجب ألا تهدف نظريات العلوم الاجتماعية إلى تفسير الظواهر فى ظل ظروفها التاريخية، ولكن يجب أن تهدف إلى تفسير الظواهر أينما وجدت ووقتما تحدث (*Przeworski and Teune 1970*).

ويعتبر كل من *Przeworski* و *Teune* (١٩٧٠: ٧) البحث الاجتماعى الذى يعتمد على المتغيرات التى ترتبط بالفرد له الأولوية، وأن البحوث التى تركز على المشاركة السياسية للأفراد، تحصل على عينات الأفراد من مختلف الدول، وذلك

بهدف الوصول إلى نماذج عامة ومشتركة على سبيل المثال بحث كل من ***Verba*** و ***Nie*** و ***Kim*** (١٩٧٨) تأثير التفاوتات الاجتماعية على المشاركة السياسية في سبع دول من دول العالم الأول والثاني والثالث. والدراسات الحديثة التي تتضمن أعداد كبيرة من الأفراد عبر الدول، تبحث عن تفسير عام ومشترك للسلوك الفردي، وبشكل يتجاوز الخصوصيات التاريخية للدول المختلفة (***Norris 2002***). وفي دراستهم بعنوان "ديناميات النزاع" الصادرة عام ٢٠٠١م، حاول "دوج ماك آدم" ***Dog Mc Adam*** وآخرون أن يطبقوا منهج الإستراتيجيات المختلفة على المقارنات الثنائية، ليس بهدف بحث الارتباط بين المتغيرات، ولكن لتحديد الآليات المشتركة. ويهدف تحليل الدول المختلفة والفترات المختلفة إلى الابتعاد عن التقليد المنهجي الكلاسيكي الذي يعتمد على المقارنات الثنائية، وليس للوصول إلى التشابه المطلق أو للوقوف على الفروق والتمايزات بين الدول، إن البحث هنا يحاول الكشف عما إذا كانت الآليات والعمليات المتشابهة تقود إلى التغيرات عبر الفترات المتباعدة وفي الأماكن والنظم المتباعدة أيضًا (***McAdam, Tarrow and Tilly 2001: 82***).

وعلى الرغم من أن منهج النظم المختلفة يعد مفيدًا عند دراسة ديناميات المشاركة الفردية، فإن لهذا المنهج عددًا من العيوب. وبالنسبة للبحوث التي تحاول تفسير الظواهر العالمية، قد تخاطر بالانتهاء إلى فروض تفسر القليل، وكما وضحت المحاولات السابقة، فإن الأمل في الوصول إلى نظريات عالمية يكون صعبًا ومحبطًا (***Verba 1991***). وبالمثل تم انتقاد نظرية الحرمان النسبي المؤسسة على المقارنة بين عدد كبير من الدول (***Gurr 1971***)، وذلك عندما وضحت دراسة الحالة المتعمقة أن الشكاوى والشعور بالحرمان يكونان موجودين في المجتمع، ولكن يتم حشدهما فقط عندما تكون الموارد متوفرة للجماعات المحرومة (***Oberschall 1973***).

ويشير تعريف مناهج النظم المتشابهة أو المختلفة إلى وحدات التحليل، ويحتوى أيضًا على نتائج ومعانٍ ضمنية لنوع المعرفة التى نسعى إليها. ويستخدم منهج النظم المختلفة غالبًا للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، أى البحث عن الارتباطات غير المتباينة تاريخيًا. ويسعى منهج النظم المتشابهة غالبًا إلى دراسة دول أخرى للتأكيد على الفرض الذى تم تطويره فى دولة معينة. ومع ذلك يمكن أن تكون لدينا خيارات أخرى. وتستخدم الفروق بين الدول المختلفة لإثبات اختلاف السياقات، أو يمكن أن تهدف الفروق بين الدول المتشابهة إلى تحديد الفروض. ويستمر عبر علم الاجتماع التاريخى استخدام التحليل التاريخى بطرق مختلفة: البحث عن شكل أو أشكال متعددة من الظاهرة، أو بهدف تفسير حالة معينة أو تفسير كل الحالات (*Tilly 1984*). ومن الدراسات ما اعتمد على البحث فى شكل واحد، كالمقارنات الفردية، التى تتناول كل حالة باعتبارها حالة متميزة وفريدة؛ بينما المقارنات الشاملة تحدد خصائص معينة مشتركة بين كل الأمثلة أو الحالات الممثلة للظاهرة موضوع الدراسة. وهناك دراسات أخرى تحدد الأشكال المتعددة للظاهرة، إما للتفسير بطريقة شاملة لمثال واحد، أو لإيجاد التباينات بين كل الحالات، وكما يؤكد "تيلى" يتضمن البحث التجريبى فى العادة – وفى وقت واحد– أنواع مختلفة من المقارنة. ولكن يوجد فى الغالب مفاضلة ضمنية أو صريحة بين منهج وآخر. ويمكن أن نختار منهج النظم المختلفة لاستكشاف الحالات الشاذة أو الحالات المثالية، وبهذا المعنى فإن الحالات الجيدة ليست الحالات الأكثر نموذجية، ولكن هى الحالات التى يمكن أن نستمد منها البيانات التى تساعدنا على توضيح المشكلات النظرية. وبوجه خاص يختار منظرو التحليل الكيفى الحالات، التى تساعدهم للوصول للبيانات ذات الأهمية. وهذه الإستراتيجية، التى غالبًا ما تنتقد لأنها تختار حسب المتغير التابع، يتم الدفاع عنها لأنها مفيدة بشكل خاص فى فرز المسارات المختلفة والوصول إلى نتائج نهائية محددة (***Mahoney and Goertz***

2006). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار اختيار الحالات الإيجابية، بمثابة اختيار موجه نحو إيجاد الأسباب الضرورية التى تقف خلف بعض الظواهر، خاصة تلك الظواهر النادرة، مثال الثورات.

وبهذا المعنى، ترتبط الحالات بتعريف مجتمع البحث، أكثر من تعريف المتغير التابع، وبالإضافة إلى تفضيلات الباحث الفردية، تميل مناهج البحث المتنوعة إلى أن تتبع نظامًا معيناً فى تراكم المعرفة بظاهرة معينة. وكل من "سكوكبل" ***Skocpol*** و "سوميرس" ***Somers*** (١٩٨٠) وضحا دورة البحث أو مجموعة الخطوات التى يتم من خلالها توجيه الأسلوب المقارن:

(أ) التحليل السببى "الماكرو"، حيث تتم مقارنة الحالات التاريخية من أجل التوصل إلى استنتاجات سببية عن العمليات والبنيات على المستوى الكبير.

(ب) العرض المتوازى للنظريات: حيث يتم تطبيق النظريات القديمة على الحالات الجديدة.

(ج) تناقض السياقات، حيث تبرز السمة المميزة أو الفريدة فى كل حالة معينة. وطبقًا لسكوكبل وسوميرس (١٩٨٠: ١٩٦) فإن القواعد الثلاث تعتبر مكملة لتراكم المعرفة.

يميل التاريخ المقارن المتوازى إلى استدعاء المناقشات المختلفة أو المتناقضة، عندما تتطور الحاجة إلى وضع حدود لمجال النظرية العلمية الاجتماعية العامة ومطالبها. وهذا التحليل أو التاريخ المقارن القائم على التناقض والاختلاف، يمكن أن يؤدى إلى نشأة المناقشات التحليلية الكبرى، وذلك عندما تبدأ المقاربات فى اقتراح الفروض السببية القابلة للاختبار. وفى النهاية يستطيع التاريخ المقارن التحليلى "المايكرو" أن يخلق الحاجة إلى نوع من التنظير العام الذى يسبق بناء التحليل المقارن المتوازى.

ويتضمن تعريف وحدات التحليل أيضًا واختيار الحالات خيارًا إستراتيجيًا آخر: استخدام الزمن، والأسلوب التاريخى يكون مناسبًا بشكل خاص لمناهج البحث التى تقوم على الحالات، التى تكون مقيدة بالسياق على وجه التحديد. وتزداد أهمية العمليات طويلة المدى بشكل خاص للتفسير الداخلى (ما يطلق عليه فى العادة الفهم). وتقل أهمية العمق التاريخى فى التحليل القائم على المتغيرات، الذى يهدف إلى المعرفة العامة. ومع ذلك خاصة فى ميدان السياسة المقارنة، يتضمن الأسلوب القائم على المتغيرات اهتمامًا خاصًا باستخدام الزمن، خاصة من خلال الفترات الدورية التى تسمح بتعددية وحدات التحليل. ويمكن هنا تحليل نفس الدولة عبر فترات زمنية مختلفة باعتبارها مجموعة من الحالات المختلفة *(Bartolini 1993: 131)*.

ولا تخلق الإشارات إلى التاريخ منهج البحث ثنائى الزمن – أى بالنسبة لمصفوفة البيانات التى تتضمن جمع البيانات لمدة فترتين زمنيتين على الأقل– على سبيل المثال عمل "سكوكبل" عن الثورات (١٩٧٩)، الذى يؤكد على أساليب "ميل" عن الاتفاق والاختلاف، ولكن من دون تقديم الزمن كمتغير. ويعتبر عمل "ستيفانو بارتولينى" (١٩٩٣: ١٣٥) مثال على منهج البحث القائم على ملاحظة الاختلاف المتزامن للحالات: ويقدم التاريخ هنا من خلال العرض التاريخى للأحداث المؤكدة، التى وقعت فى الماضى البعيد، ولكن لا يوجد الزمن فى تصميم الخطة، وليس هناك اختلاف فى المتغيرات التى يتم تناولها عبر البعد الزمنى، وبالتالى لا توجد طريقة تكون تاريخية بشكل محدد.

وتدعو "بارتولينى" إلى الاعتماد على الزمن عبر مناهج البحث، وذلك من خلال جمع البيانات عن عدة فترات تاريخية. وفى الغالب تحاول دراسات الحالة

تحليل تطور بعض الخصائص في وحدة مفردة عبر فترات زمنية معينة، وبالتالى يتم تطوير المقارنة عبر هذه الفترات التى تم تحديدها. وتتضمن مثل هذه الدراسات التى تقوم على المقارنة بين المتغيرات من خلال المعرفة التاريخية المتعمقة داخل الوحدة المفردة الكثير من المميزات المرتبطة بصياغة الفروض وتأسيسها. والتحليلات التاريخية لدولة واحدة تكون مفيدة فى تطوير الفروض وصياغتها فى المجالات الجديدة للدراسة، وذلك لكونها قابلة للتحكم والضبط، أو على الأقل تحتوى على معرفة واسعة حول سلسلة ضخمة من المتغيرات المستقلة التى يمكن أن تتداخل مع بعضها، وتحدث بعض الخلط والارتباك عند صياغة الفروض. ويمكن أن تساعد دراسات الحالة التاريخية، التى تعتمد على التحليل المتعمق للدولة الواحدة، مع الأخذ فى الاعتبار زمن بعض الأحداث، فى تطوير الفروض الجديدة وصياغتها (انظر: ***Vennesson, ch. 12***).

وما ينطبق على دولة معينة (ذات ثقافة خاصة، ولها بنية اجتماعية، ومستوى معين من التنمية الاقتصادية) ليس بالضرورة ينطبق على دول أخرى. وتميل الدراسات التى تعتمد على الفترات الزمنية والقوميات المتعددة إلى الوصول لمستويات مرتفعة من التعميم وتحديد الفروض المتطورة فى دراسات الحالة التاريخية، التى تهدف إلى مقارنة حالة الدولة ***A*** فى الزمن ***X*** مع حالة الدولة ***B*** خلال الفترات التاريخية ***Y*** , ***Z***، وبالنسبة للمنهجية القائمة على المتغيرات، على الرغم من أن زيادة عدد الدول يتضمن عيب زيادة عدد المتغيرات التى يجب أن تكون تحت السيطرة، فإن المد فى الزمن يقلل من هذا الخطر، مما يساعد على الوصول لمعرفة تاريخية متعمقة بالحالات موضوع الدراسة (على الرغم من عدم تحقيق افتراض الاستقلالية بين الحالات).

واستخدام المناهج البحثية التى تعتمد على ثنائية الفترات الزمنية، يكون شائعًا بشكل خاص عندما نتوقع تغيرات ملائمة فى بعض الأبعاد بين الفترة الزمنية

T والفترة الزمنية *T* وعدد الحالات. وبهذا المعنى تتم معالجة الزمن كمتغير، ويتم تنفيذ ذلك في البحوث المرتبطة بعمليات التنمية والتطور، التي تتضمن الاهتمام بالمراحل والأزمات، والمراحل الانتقالية المتتابعة. ويعد متغير الزمن محوريًا في نظريات التنمية الكبرى، والتي تفترض في الغالب خطة غائية (تحقق غايات محددة) يتم فيها وصف مرحلة بدائية معينة، تتضمن مجموعة من عوامل التنمية المحددة، وتشير إلى مستقبل هذه العوامل وتحولها إلى مرحلة أخرى أكثر تطورًا (*Bartolini 1993: 143*). وفي بحث "روكان" *Rokkan* (١٩٧٠) أثر تزامن العمليات المختلفة الخاصة بتنمية وبناء أمة معينة مع التصنيع على تطور الانقسامات الاجتماعية التي تظل موجودة حتى اليوم. وبالمثل أشار "روبرت دال" *R. Dahl* (١٩٧١) إلى المحصلات المختلفة المرتبطة بالأسبقية المعطاة لعمليات التحول الديمقراطي، والتوسع في نشر الحقوق والحريات، مقابل عدد الأفراد الذين يتمتعون بهذه الحقوق. وتتابع المراحل الزمنية والخطوات المتنوعة في نموذج الحداثة السياسية، يوضح بشكل خاص فهم التحول الديمقراطي "الدمقرطة" في دول متنوعة: وتميل هذه التحليلات إلى أن تتشارك في بعض ما أطلق عليه عالم الاجتماع "وليم سيويل" *William Sewell* (١٩٩٦) "الزمنية الغائية"، التي تشرح الأحداث عبر عمليات الانتقال التاريخي المجردة، من الأقل إلى الأكثر (من التمدن البسيط أو التصنيع البسيط إلى المراحل الأكثر تقدمًا). والزمنية التجريبية التي تقارن المسارات التاريخية المختلفة (على سبيل المثال، الثورة مقابل اللا ثورة، الديمقراطية مقابل اللا ديمقراطية).

وركز "ماهوني" من خلال التركيز على عمل "سكوكبل" اهتمامه على إستراتيجية لتقييم الاستنتاج السببي، وهذه الإستراتيجية هي "السرد"، وذلك عكس الأساليب والطرق الأخرى الاسمية والترتيبية. وبينما الإستراتيجية الاسمية (التي تستخدم متغيرات اسمية) تعتمد على طريقة الاتفاق والاختلاف عند "ميل"،

وهى بذلك تميل إلى الحتمية، فـإن الإسـتراتيجية الترتيبيـة تـسمح بـالتحليلات الاحتمالية للتلازم فى الاختلاف، وتتناول الإستراتيجية الـسردية الظـواهر مثـل الثورات، على أنها "منتج الأحداث الفريدة، التى تتوالى تاريخيًا، كما أنها متسلـسلة وتحدث داخل الحالات (*Mahoney 1999: 1164*). وتتضمن الإستراتيجية الـسردية معيارًا خاصًا للحكم على المناقشة السببية، ويتمحور هذا المعيار حول قدرة الباحث على أن يجمع بشكل هادف معلومات محددة، خاصة بتاريخ الحالات وتطورها، فى شكل عمليات متماسكة ومتكاملة (المرجع السابق: ١١٦٨)، وبهذا المعنـى تـسمح هذه الإستراتيجية للباحث بالقدرة على الضبط والتحكم فى المتغيرات.

وبينما تعتبر أول إستراتيجيتين مفيدتين فى إنتاج النظريات البـسيطة (شـح التأويل وشح التفاصيل) من خلال التخلص من المتغيرات، فإن الطريقـة الـسردية تحصل على درجات أفضل فى المعرفة الأيدوجرافية "التـصورية". علـى سـبيل المثال إذا أردنا تفسير نمو الإرهاب فى بعض الدول وعدم نموه فى دول أخـرى، يمكن أن نقوم بتحديد عينات، أى حالات كان الإرهاب فيهـا موجـودًا، وحـالات أخرى لم يكن فيها إرهاب، ونقوم بعمل تناقض بينهما على أساس المنطق الـشكلى أو الاسمى. وإذا كانت هناك ثقة فى الإحصائيات الخاصة بـالحوادث الإرهابيـة، يمكن بدلاً من ذلك أن نقيس وجود الإرهاب فى دول مختلفة ونصف ذلك بطريقـة ترتيبية وعلى الرغم من ذلك فإن هذه البيانات تكون ثابتة: فهى تسمح لنا بالتخلص من المتغيرات التى لا تكون أسبابًا مهمة، أو أنها تتضمن معاملات ارتباط ليـست لها دلالة إحصائية، ولا تسمح كذلك بالنظر فـى العمليـات التـى ينمـو خلالهـا الإرهاب. وهذا يمكن تنفيذه من خلال السرد العميق لحالة أو بعض حالات، تطور خلالها الإرهاب، مع الاهتمام بتتبع التطور الزمنى لمراحل العمليـات الإرهابيـة المتنوعة (*della Porta 1995; Vennesson, ch. 12*).

ويتطرق "سيويل" Sewell (١٩٩٦) لطريقة أخرى لدراسة الزمن: استخدام مفهوم "الزمن المليء بالأحداث"، وذلك للبحوث التي تدرك قوة الأحداث في التاريخ، ويتم تعريف الأحداث بأنها: "فئة فرعية نادرة نسبيًا من الوقائع أو الحوادث، التي تغير في البنية علي نحو واضح". ويأخذ مفهوم الزمن الملء بالأحداث في اعتباره التحول الذي يحدث في البنيات بواسطة الأحداث. وتنتج الأحداث تغييرات تاريخية بدرجة كبيرة، وذلك من خلال تغيير الأنماط الثقافية التي تشكل الفعل الإنساني وتحكمه، وبذلك يمكن للأحداث أن تحدث تحولات في العلاقات الاجتماعية (Sewell 1996: 263). ويعكس الاهتمام بزمنية الأحداث افتراض أن الاقتران والفعل الإستراتيجي يجعلان وجود الأحداث التي تصنع التحول ممكنًا. ويتضمن مفهوم "علم اجتماع الأحداث" ***Eventful Sociology*** العمليات الاجتماعية الطارئة والمنقطعة ومفتوحة النهايات. ويتم تأسيس البنيات بواسطة الفعل الاجتماعي والمجتمع أو التكوين الاجتماعي أو النظم الاجتماعية، وكل ذلك يتم تشكيله وإعادة تشكيله بشكل مستمر من خلال تمرد وعناد المبدعين من الأفراد ***Sewell 1996 2 72*** والأحداث مثال: حصار سجن الباستيل، أو احتجاجات سياتل (التي كانت بداية الألفية الثالثة ضد منظمة التجارة العالمية) لا يتضمن فقط التأثير والقوة على إحداث تحولات في حياة هؤلاء الذين يشاركون فيها، ولكن تأثيراتها تمتد إلى هؤلاء الذين لا يشاركون فيها بشكل مباشر، كما أنها تحدث تحولات في النماذج الروتينية للحياة، كما أنها تؤدي إلى اضطراب المؤسسات. انظر: ***(Steinmo co. ch. 7 and keating ch.6)***

يعد التحقيب ***periodization*** خطوة مهمة وحساسة لكل من دراسات الحالة التتبعية والمقارنات غير الوطنية التتبعية، وذلك لأن تحديد الاختلاف الزمني أمر ضروري ، في تحديد الوحدات الزمنية التي تجدد هذا الاختلاف ***(Bartalini***

(*1998*. فإذا ما كانت الوحدات المكانية سهلة التحديد والاختيار، حيث يتم تحديدها من خلال الحدود الجيوسياسية، فإن الوحدات الزمنية على غير ذلك.

وفى الواقع، فإن التباين الزمنى يرتبط بالملاحظات التى يتم الحصول عليها غير نقاط زمنية مختلفة (قد تكون فترة زمنية منتظمة أو أكثر)، أو مرتبطة بالطابع العام للفترات التى يلى بعضها بعض. ومن أجل فهم الكيفية التى يتغير بها متغير ما عبر الزمن، يجب علينا اختيار النقاط الزمنية المهمة – أى أن نحدد الوقت رقم (١) والوقت (٢) وهكذا. وفى هذه الحالة قد تبدو كل الحقب الزمنية مشروعة؛ ولكن الذى نحتاج إليه هو اختيار الفترة الزمنية التى تتفق والنموذج النظرى الخاص بنا. كما يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الرئيسية فى المتغيرات التابعة، مع عدم التغاضى عن التغير الذى يحدث فى المتغيرات الإجرائية الأخرى[١]. وفى الحقيقة فإنه فى تصميمات البحوث الخاصة بدولة واحدة، قد تكون هناك حاجة إلى مراعاة المتغيرات التى تختلف باختلاف التوقيت، كما يعد الاختيار بين الحقب من الأمور الصعبة أما فى التصميمات غير القوميات، فإننا فى هذه الحالة نتعامل مع مشكلة إضافية أخرى، وهى مشكلة العثور على حقبة زمنية قابلة للمقارنة عبر البلدان المختلفة؛ فالمراحل المتشابهة قد تتطور فى فترات تاريخية مختلفة.

وتحاول بعض المشروعات أن تضع البحث داخل رؤية تاريخية، مع إدراك قيمة المدى الزمنى الطويل، مع الاهتمام بالبنيات كسلسلة متماسكة وراسخة من العلاقات بين الوقائع والبنى الاجتماعية، ويجسد علم الاجتماع التاريخى هذه القضية بشكل خاص (*Braudel 1980: 31*). ومن أمثلة هذا النمط من البحوث، دراسة "تشارلز تللى" (١٩٨٦) عن التغير فى دور وممارسة الفعل الجماعى

وعلاقته بتطور الدول، وذلك من خلال التطبيق على فترات تاريخية طويلة تمتد للقرون عبر التاريخ الفرنسي.

الخلاصة

لقد قمنا بمراجعة نوعين رئيسيين من التحليل المقارن في العلوم الاجتماعية وما قد لهما من شروح وتفسيرات. يركز النوع الأول على الأعداد الكبيرة من الحالات، والاطراد في السلوك وعلى الأنماط العالمية. أما الآخر فيركز على السياق والتعقيد والاختلاف. ويذهب بعض العلماء إلى أن هذين النوعين من التحليل يتبعان منطقين مختلفين، على النحو المبين في الفصل الثاني من هذا الكتاب. في حين يصر آخرون على أن ثمة منطقًا واحدًا يحكمهما، وأنهما يتبعان نفس القواعد الأساسية، وإن كان باستخدام تقنيات ومواد مختلفة. ويتعلق الرد الواضح على ذلك (وإن كان لا يزال غامضا) بمفهوم "المنطق": حيث أكد هنري برادي وديفيد كولير (٢٠٠٤) أخيرًا تحت هذا العنوان في هذا الكتاب على أن هذا التحقيق الاجتماعي يجب أن يتبع المعايير المشتركة مع السماح باستخدام أدوات متنوعة. ومع ذلك، فإن النقاش لا يزال مفتوحا في العلوم الاجتماعية حول ماهية "المعايير المشتركة" التي يجب أن تستخدم، وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر استخدام "أدوات متنوعة" على الخطوات المختلفة لتصميم البحث. وفي هذا الفصل، أشرنا إلى أن هناك عديدًا من الخيارات في تصميم البحث، منها الرجوع إلى المفاهيم، واختيار الحالات، ومفهوم التفسير والاستدلال، وأن هذه الخيارات تتأثر في الواقع (بشكل أكبر أو أقل) بتفضيلات تصميم البحث المتمركزة حول الحالة في مقابل المتمركزة حول المتغير. ومع ذلك، فإن كل هذا المسائل يجب أن لا يكون لها تأثير على معايير البحوث الإمبيريقية، التي يجب أن تبقى فوق المنطق.

الهوامش

(١) للاطلاع على مفهوم آخر للاستدلال باعتباره أساس المشروع السوسيولوجي، انظر جولدثوربى *Goldthorpe* (٢٠٠٠) خاصة الفصل الثالث.

(٢) بالمثل، يستخدم مصطلح "علم السياسة المقارن" بأساليب مختلفة. إذ يشير أحيانا إلى دراسة الدول دولة دولة، ويعنى أحيانا معنى التأكيد على دراسة الأفكار العابرة للقوميات، وهى الدراسة الموجهة لموضوع المؤسسات والسلوكيات، بينما يشير هذا المصطلح فى أحيان أخرى إلى استخدام مدخل موجه بالمتغيرات.

(٣) يضاف إلى ذلك أن العلماء غير متفقين على رأى واحد فيما يتصل بقدرة مناهج البحث الإحصائية على مضاهاة التصميم التجريبى من خلال التحكم الرياضياتى بالبيانات.

(٤) يذهب دوركايم، فى نقده لجون ستيوارت ميل (١٩٨٢: ١٤٨)، إلى أن "ما يقول به "ميل" من مبدأ تعدد الأسباب إنما هو نفى لمبدأ السببية".

(٥) وصفت التفسيرات الباطنية بأنها تفسيرات غائية، ووصفت التفسيرات الظاهرية بأنها تفسيرات سببية.

(٦) فى نطاق هذا التصور تعتبر "الحالة" كيانا أو كائنا نجرى عليه ملاحظة أساسية واحدة فقط، ولا يحدث للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة فيه أى تغير أثناء فترة الملاحظة، (انظر: *Lijphart 1975*).

(٧) واجه النقاد الاتهام القائل بأن دراسات الحالة متحيزة فى اتجاه التحقق، حيث أكدوا على أهمية هذه الدراسات فى إظهار زيف الفروض اللا احتمالية (*Rueschemeyer 2003*).

(٨) عادة ما ينظر إلى الوحدات باعتبار أنها متجانسة إذا كانت تستجيب بأساليب متشابهة للمثيرات المتشابهة (*Gerring 2001: 176*).

(٩) تلقت هذه النزعة، أيضا، مساعدة من التقنيات الإحصائية التى تتناسب بصورة أفضل مع تحليل علم السياسة المقارن (فى حالة الأعداد الصغيرة) لأن هذه التقنيات تقلص من التأثير الذى تحدثه الحالات المنحرفة، كما تأخذ فى اعتبارها أو تراعى حالات المحاكاة التى تتسبب فى زيادة عدد الحالات بطريقة مصطنعة (*Collier 1990: 495*).

(١٠) لو أن سائر العوامل كانت معروفة لأدى هذا الحكم المتعدد المتغيرات إلى تفسير حتمي بصرف النظر عن اعتبارات الزمان والمكان (*Przeworski and Teune 1970: 7*).

(١١) يمكن لعملية التحقيب أن تكون عملية استنباطية، أي تستنبط من مسلمات نظرية، أو تكون عملية استقرائية، أي قائمة على الملاحظات الإمبيريقية.



الفصل الثانى عشر

دراسات الحالة وعمليات التتبع

النظريات والممارسات

باسكال فينيسون

مقدمة

تعتبر دراسات الحالة مصدرًا محوريًا لجزء كبير من معرفتنا بالعالم الاجتماعي والسياسي. على سبيل المثال أسهمت دراسات الحالة فى الكشف عن الاتجاه نحو حكم الأقلية داخل الأحزاب السياسية، والعمل الداخلى الخاص بممارسة القوة فى الدول الديمقراطية، وديناميات الأزمات الدولية وأبعادها، وقواعد السلطة والتحكم داخل المنظمات، والتفاعل بين القيم والمؤسسات فى نظام الطوائف فى المجتمع الهندى، ومصادر النجاح والفشل فى الردع، وأسباب الثورات الاجتماعية *(Michels 1911; Dahl 1961; Crozier 1964; Dumont 1970; Allison 1971; George and Smoke 1974; Skocpol1979)*. وبعيدًا عن هذه الدراسات الكلاسيكية الشهيرة والمؤثرة، يظل منهج دراسة الحالة من المناهج التى يعتمد عليها بشكل واسع، فلقد حاول الباحثون من خلاله استكشاف التطور السياسى لألمانيا الإمبريالية من خلال منظور مقارن، وصور الصراع النووى وأسبابه، ودراسة كارثة تشالنجر عام ١٩٨٦م. ونمو المؤسسات وتطورها، ودور المطالبات فى صناعة القرار فى السياسة الخارجية، ونشأة دولة الرفاهية وتطورها *(Esping-Andersen 1990; Sagan 1993; Mercer 1996; Vaughan 1996; Berman 2001; Thelen 2004;*

for more examples, see Feagin, Orum and Sjoberg 1991; George and .Bennett 2005: 287–325; Gerring 2007: 2–5).

أشكر زوى براى **Zoe Bray**، دوناتيلا ديلا بورتا **Donatella della Porta**، ميكائيل إريكسون **Mikael Eriksson**، يورغ فريدريكس **Jörg Friedrichs**، درويس جيفا **Dorith Geva**، مايكل كيتنغ **Michael Keating**، توماس ليندمان **Thomas Lindemann**، كريستين **Christine Reh**، وتوماس **Thomas Teichler**، وذلك على تعليقاتهم الثاقبة واقتراحاتهم فى إصدار سابق، وفضلا عن ذلك، أشكر المشاركين فى ندوة "مقاربات فى العلوم الاجتماعية" فى الجامعة الأوربية، ٣-٤ مايو ٢٠٠٧.

وأسهمت دراسات الحالة إسهامات كبيرة فى مجال العلاقات الدولية، فى كل، من دراسة الأمن الدولى، وفروع الاقتصاد السياسى الدولى. *(Snyder 1989; .Kacowicz 2004; Odell 2004)*

ما دراسة الحالة؟ وما الهدف منها؟ وحسب وجهة النظر المعرفية، ما مكانة منهج دراسة الحالة وإسهامه فى المعرفة؟ كيف يمكن إجراء دراسات الحالة على نحو تجريبى خصوصًا باستخدام تتبع العمليات، التى هى إجراء بحثى مقصود منه استكشاف العمليات التى من خلالها يتم تحويل الشروط الأولية إلى نتائج؟ ويحاول هذا الفصل الإجابة عن هذه التساؤلات، بالإضافة إلى إثارة مناقشات حول بحث دراسة الحالة وذلك بطريقتين؛ الأولى، تناول الصعوبات التى تواجه من يستخدم منهج دراسة الحالة، وذلك بهدف الكشف عن أهم الإسهامات المعرفية والمنهجية لدراسة الحالة، ومقارنة ذلك بالاتجاهات البحثية الأخرى خاصة الاتجاهات والنظريات الكمية *(Gerring 2007: 5–8)*. ولقد كان الإسهام النظرى "لاكستين" **Eckstien** على سبيل المثال، بمثابة البداية والمؤسس لتطوير المناهج

والطرق الكيفية، ولكن هذا الإسهام كان مقيدًا إلى حد ما، ويدعم أنواعًا معينة مـــن دراسة الحالة *(Eckstein 1975; 1992: 118)*. واشير هنا إلى أن هناك عدم تقـــدير للإسهامات العلمية الاجتماعية لدراسة الحالة، وذلك ليس بسبب منحى دراسة الحالة فى حد ذاته، لكن لأن إطار العمل الإبستمولوجى المشترك للمنـــاقش، يركـــز فـــى العادة على جمع البيانات والاختبارات الإمبيريقية. وسوف يتم التأكيد على أهميـــة الإسهامات العلمية الاجتماعية لدراسات الحالة من خلال استفادة الباحثين من دمـــج التصور المعرفى عنـــد جاســـتون باشـــلار ***Gaston Bachelard***، الـــذى يعـــالج عناصر مختلفة من البحث بدءًا من صياغة المفـــاهيم إلـــى الفحـــص والاختبـــار ***(Bachelard 1938, 1949)***.

ثانيًا: يتناول هذا الفصل طرق تنفيذ دراسات الحالة إمبيريقيًا، وبوجه خاص عبر استخدام تتبع العمليات، مع التركيز على الإجراءات التى صممت لتحديد العمليات التى تربط بين مجموعة من الشروط الأولية، ونتائج ومحصلات معينة. وتعد طريقة تتبع العمليات من الطرق المهمة، ولا يمكن الاستغناء عنها، وهى عنصر من عناصر بحث دراسة الحالة ***(George and Smoke 1974, 1979; George and McKeown 1985)***. وقد قام جورج و بينت ***George and Bennett*** بعمل أكثر الصياغات حداثة وتنظيمًا حول تتبع العمليات، وتركزت هذه الصياغة حول منظور الفلسفة الوضعية، وهى رؤية تبدو مناسبة جدًا لبعض أنواع دراسات الحالة، وقد تبدو غير ملائمة لأنواع أخرى ***(George and Bennett 2005: 205–32)***. يمكن الاعتماد على تتبع العمليات واستكشافها فى كل مناهج البحث الوضعى، وكذلك فى تصميمات البحث التفسيرى، مما يسمح للباحثين بجمع وجهة النظر الوضعية والتفسيرية فى دراسة الحالات. وعلى الرغم من ذلك، فإن تتبع العمليات يحتوى على عدد من العيوب وأوجه النقص. وسوف نناقش هنا بعض هذه العيوب ونقاط الضعف، كما سوف نقدم بعض الاقتراحات للتغلب عليها. وباختصار يتضمن هذا

الفصل مناقشة كبيرة لمجمل العلاقات المتبادلة بين القضايا النظرية والخبرات الفعلية لبحوث دراسة الحالة *(Davis 2005; George and Bennett 2005; Trachtenberg 2006; Gerring 2007)* . وبينما يتعلق هذا الفصل بكلا من الحالات الفردية والمقارنات بين عدد صغير من الحالات (من حالة واحدة إلى عشر حالات)، نركز على التحليل داخل الحالة، حيث يدرس الباحث عديدًا من الخصائص والسمات داخل كل حالة، ويقيم العلاقات السببية والبنائية بين العوامل المختلفة (قدم ديلا بورتا إستراتيجيات البحث المقارن، فى الفصل الحادى عشر؛ التحليل داخل الحالة: *(Mahoney 2000a: 409–17; George and Bennett 2005: 18)*.

ويسير البرهان قدما فى ثلاث خطوات. أبدأ فيه من خـــلال تحديـــد مفهـــوم دراسة الحالة وتسليط الضوء على الخصائص الرئيسية والغرض من بحث دراسة الحالة. واستنادا إلى نظرية المعرفة لجاستون باشلار، ثم قمـــت بـــاقتراح إطـــار لتحديد، والحصول على معنى أفضل للمساهمات الاجتماعيـــة العلميـــة لدراســـات الحالة. وأخيرا، أنتقل إلى الممارسة تجريبية، خاصة الطرق المختلفة لتصور إدارة عملية التتبع. وقد حاولت أيضا تحديد بعض القصور فى عملية التتبع واقتراح سبل للتغلب عليها.

دراسة الحالة: التعريف والهدف

ما دراسة الحالة؟

منذ صدور العمل الرائد لـــفريدريك لوبلاى ***Frederic Le play*** فى نهايـــة القرن التاسع عشر، وجهود مدرسة شيكاغو لعلـــم الاجتمـــاع فـــى العـــشرينيات والثلاثينيات، ومنهج دراسة الحالة حاضر بـــشكل قـــوى فـــى دراســـات العلـــوم

الاجتماعية. إلا أن أهميته وتأثيره كانا ضعيفين، وتغير معناه وسماته أيضًا *(Platt 1992a, 1992b)*. وداخل كل مجال معرفى فى مختلف الدول، حتى داخل المجالات الفرعية (مثال دراسات السياسة الخارجية، والسياسة المقارنة، والإدارة العامة، أو علم الاجتماع السياسى)، يمكن للشخص تتبع ذلك التعاقب الدائرى للحماس والإحباط المرتبط بمنهج دراسة الحالة واستخداماته. وتتنوع دراسات الحالة فى أهدافها وسماتها ونتائجها. ودومًا هناك نقاش وحوار حول؛ دورها فى المعرفة الاجتماعية العلمية، ودورها فى بناء النظريات، وقيمتها التطبيقية المضافة، وطرق إجرائها وخطواتها المنهجية *(della, Porta, ch. 11)*.

وتختلف خيارات الباحثين بتعدد خصائص دراسات الحالة وتباين شروطها وقواعدها الأساسية: مثل العدد المثالى للحالات، وطبيعة البيانات التى تم جمعها ومدى عمقها، والطرق التى يجب جمع البيانات عن طريقها، ومنطق التعميم، ودور المناحى الاستقرائية والاستنباطية، وأهمية المدى الزمنى والعمق التاريخى، والوصول إلى الفاعلين وتصوراتهم، ووحدات التحليل، والاتصال بالدراسة الميدانية، والملاحظة بالمشاركة. وتتشكل هذه الحوارات النظرية والمنهجية من خلال المنطق الاستقلال الجزئى المعرفى لكل ميدان من ميادين المعرفة، ومن خلال التقاليد الفكرية الأصيلة عميقة الجذور، التى يتم تجاهلها فى الغالب *(Galtung 1981)*. وتتأثر هذه المناقشات والحوارات بالأفكار التى تأتى من الدول الأخرى، التى غالبًا ما يكون مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، والتطورات التى تشهدها مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة هناك *(Monroe 2005)*.

وبينما من المفترض أن كل باحث يدعى أنه يمتلك وجهة نظر إبستمولوجية وسطى، فإن مفهومات دراسات الحالة تتراوح ما بين التصورات لدى معظم

أصحاب النزعة الوضعية *(King, Keohane and Verba 1994; Maoz 2002)* والتصورات لدى أصحاب النزعة التفسيرية *(Burawoy 1998;Passeron and Revel 2005)*، وبينهما عديد من وجهات النظر الوسطي *(Ragin and Becker 1992; McKeown 1999; Brady and Collier 2004; George and Bennett 2005; Gerring 2007)*. ولا توجد فقط ثلاثة مفاهيم مختلفة لدراسة الحالة وطبيعتها، ولكن توجد أيضًا تباينات كبيرة بين تنظير دراسة الحالة، والممارسات التطبيقية لدراسة الحالة.

وتوفر التعريفات والاستخدامات الشائعة لكلمة "الحالة" وتاريخهـا نقطة بداية مفيدة من أجل فهم أفضل لدراسة الحالة ومعانيها وخصائصها العلمية وتطوراتها فى العلوم الاجتماعية. وتشتق كلمة "حالة" *'Case'* من الفعل اللاتينى ***Casus*** ويعنى؛ الحدوث، "شيء ما يحدث"، وهناك معانٍ ضمنية غير مستحبة: حادثة، سوء حظ. وتنتمى إلى المفردات القانونية لتشير إلى دعوى قضائية، كما أن هناك مضمونًا تعليميًا للمصطلح فى القانون والتجارة والأعمال، يشير إلى طريقة تعلم، وتشير كلمة الحالة إلى معانى دينية لتشير إلى مشكلة أخلاقية، يثار بصددها حوار أخلاقى كبير (تتعلق بقضايا الضمير) *(Jansen and Toulmin 1988; Passeron and Revel 2005)* . وفى النهاية تستخدم "الحالة" أيضًا فى الرياضيات (حالة الحد). وفى مجال الطب، حيث تشير إلى تشخيص حالة المريض وتاريخه المرضى. وهذه المعانى المشتركة توجهنا إلى بعض الخصائص الأساسية فى الطرق التى قد تظهر فى استخدام (الحالة) فى العلوم الاجتماعية. فمن ناحية يظهر مفهوم الحالة كتحد غير معتاد وخاص لإرساء أوصاف أو استدلال. ورغم أن مفهوم الحالة يعد مفهومًا مربكًا، فهو يثير ردود أفعال، ويشير إلى الحاجة إلى تعديل الإطار النظرى *(Platt 1992: 24; Passeron and Revel*

2005: 10, 16). ومن ناحية أخرى، تتطلب الحالة حل معناها المحدد فى علاقته بالإطار النظرى، ومع ذلك تفرده، الذى يمكن أن يوضع فى علاقة مع الحالات الأخرى- *(Bradshaw and Wallace 1991; Abbott 1992: 53–82; Passeron and Revel 2005: 10–11)*. باختصار، فإنه فى مواجهة الحالة، يكمن التحدى فى الاعتراف والكشف عن معناها الخاص، فى حين يتم طرح المعرفة القابلة للتعميم بالفعل أو التى من المحتمل أن ترتبط بالحالات الأخرى.

وتعتبر الحالة ظاهرة ما، أو حدثًا وقع بالفعل يمكن رصده ووضعه وتحليله إمبيريقيًا، كدليل ومؤشر على مجموعة واسعة من الظواهر والأحداث (وذلك وفقًا لتعريف: *Eckstein 1975: 85; Jervis 1990; Ragin 1992: 1–17; King, Keohane and Verba 1994: 51–3; 1995; Yin 1994; George and Bennett 2005: 17–19)*. – وتعد دراسة الحالة إستراتيجية بحثية، تعتمد على الفحص التجريبى والإمبيريقي المتعمق لحالة واحدة، أو قد تعتمد على عدد صغير من الظواهر، بهدف الكشف عن سمات كل حالة، وشرح سمات عدد أكبر من الظواهر (المتماثلة)، وذلك من خلال تنمية وتطوير وتقييم التفسيرات النظرية *(Ragin 2000: 64–87)*. ويمكن التأكيد على أربع نقاط أساسية مرتبطة بالتعريفات السابقة لمصطلح دراسة الحالة. أولاً، أن الحالة ليست مجرد وحدة تحليل، أو أداة للملاحظة، كما أنها لا تعتبر جزءًا من البيانات. فهى ليست فئة بيانات، ولكنها بالأساس فئة نظرية *(Ragin 1992: 1; Hall 2003: 396–7)* . ثانيًا، لا يتم تحديد الحالة مكانيًا بشكل مسبق. ويأتى تحديد الحالة المكاني وغير ذلك من خلال الرؤى والمفاهيم النظرية التى يعتمد عليها الباحث فى دراسته. وهذه الحدود هى بأى حال من الأحوال واضحة مفترضة: بمعنى أنها تنتج من الخيارات النظرية *(Rueschemeyer 2003: 320)*. ثالثًا: قد لا تكون الظاهرة موضوع الدراسة

معاصرة؛ وقد تكون من الماضي. رابعًا: يمكن الاعتماد على أدوات وطرق متنوعة لجمع البيانات في دراسات الحالة، ويمكن أن تكون هذه البيانات كيفية وكمية.

أشكال دراسات الحالة

ما أهداف دراسة الحالة؟ تتنوع أشكال ونماذج دراسة الحالة، وتسعى أيضًا إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، وغالبًا في وقت متزامن ***(Lijphart 1971; Eckstein 1975; Levy 2002)***. ويجب على الباحثين أن يعتمدوا على دراسات الحالة من أجل تنمية وتقييم النظريات، وصياغة الفروض، أو تفسير ظواهر معينة من خلال الاعتماد على النظريات والميكانيزمات السببية ***(Bennett 2004: 21)***. فضلاً عن ذلك، يمكن تعريف بعض الأعمال كدراسات حالة، على الرغم من أن مؤلفيها لا يصفونها بذلك على نحو صريح ***(Allen 1965; Dore 1973)***. ويمكن الجمع كذلك بين دراسات الحالة والمناهج الأخرى كالتحليل الإحصائي والمحاكاة بالحاسوب ***(Voss 1993; Biddle 2004)***. وأحدد هنا أربعة أشكال رئيسية لدراسة الحالة، كل شكل منها يسعى إلى تحقيق هدف مختلف (للأنماط المختلفة: ***Lijphart 1971; Eckstein 1975; Levy 2002; Bennett 2004:21–2; George and Bennett 2005: 74–6***).

أولاً، دراسة الحالة الوصفية هي وصف منظم ومنهجي للظواهر، مع عدم الالتزام بهدف وقصد نظري واضح. ومن الشائع وسم هذا النوع من البحوث بالبساطة، ورفض إسهامه في العلوم الاجتماعية. صحيح أن مفهوم دراسة الحالة الوصفية لا يلائم بسهولة تعريفنا لدراسة الحالة، التي تتضمن صياغة إطار نظري. وبينما يفتقر عدد من الدراسات والإسهامات التي قام بها كثير من المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا إلى البنية النظرية، فإن ذلك لا يعني غياب النظرية بشكل

مطلق. فضلاً عن ذلك، فإن أى شكل من أشكال دراسة الحالة يتضمن بعدًا وصفيًا لا يمكن تجاهله. وفى بعض الأحيان، توفر دراسات الحالة بنيات ومعارف عديدة حول الموضوعات، التى لم تكن معروفة من قبل، أو عن الظاهرة التى تحتاج إلى التفسير الذى يلقى الضوء على البيانات المعروفة بشكل جديد، وتقييم جانبها الوصفى بشكل كبير.

ثانيًا: دراسة الحالة التفسيرية وهى التى تعتمد على البنيات والأطر النظرية، وذلك بهدف توفير تفسيرات لحالات معينة، ويمكن من خلالها تقييم النظريات، كما أنها يمكن أن تعمل على تنقيح هذه النظريات وتطويرها. **ثالثًا:** دراسة الحالة التى تعتمد على صياغة الفروض وتطويرها (استكشافية)، وهى تسعى إلى إنتاج الفروض الجديدة بشكل استقرائى، أو تطور الفروض السابقة وتنقحها. ويستطيع الباحث هنا، توضيح معنى متغيرات معينة، وصدق المؤشرات التجريبية، ويقترح أيضًا الميكانيزمات السببية، ويحدد تأثيرات التفاعل الذى تم إهماله. وتعتبر الحالة المختلفة مفيدة بشكل خاص فى صياغة فروض جديدة أو تعديل أطروحات نظرية. رابعًا: تستخدم دراسة الحالة المتعلقة بتقييم نظرية لتقدير ما إذا كانت النظريات المستخدمة، قادرة على تفسير العمليات والنتائج التى تم جمعها عن الحالات التى تم اختيارها للدراسة.

اسهامات دراسات الحالة فى العلوم الاجتماعية

العقلانية التطبيقية عند "باشلار" ومنهج دراسة الحالة

كيف يمكن للباحثين الاجتماعيين الذين يعتمدون على منهج دراسة الحالة أن يعبروا عما يفعلون، وذلك من الناحية الإبستمولوجية والناحية المنهجية؟ ما الإسهامات المحددة لبحوث دراسات الحالة فى العلوم الاجتماعية؟ وبالاستعارة من

إبستمولوجيا "جاستون باشلار" ***Gaston Bachelard*** عن العلم، وأشير هنا إلى أن هناك طريقة واحدة لإلقاء الضوء على اعتبار أن الأبعاد العلمية الاجتماعية المختلفة لبحوث الحالة الفردية كل متماسك. وتستمد العلاقة بين منهج دراسة الحالة وإبستمولوجيا "باشلار" أهميتها من سببين؛ الأول، هو أن الفئات الإبستمولوجية التى نستخدمها بشكل صريح أو ضمنى، تؤثر على الطرق التى نستخدمها لتقييم الإسهامات العلمية الاجتماعية لكل الإستراتيجيات والمنهجيات البحثية، بما فيها دراسات الحالة. وأستحضر هنا تقليدًا معرفيًا مختلفًا إلى حلبة النقاش الخاصة بدراسات الحالة التى تشكلت فى الغالب عن طريق التراث التحليلى فى فلسفة العلوم، والمتضمنة فى أعمال بوبر، وكوهن ولاكاتوس***Kuhn and Lakatos*** ***Popper,***(***Davis 2005; George and Bennett 2005: 127– 49***). بينما تساعدنا ابستمولوجيا "باشلار" هنا على الوصول إلى رؤية متكاملة ومتماسكة عن هذه الإسهامات، لا تقتصر على بحوث دراسة الحالة .

الثانى، تعتبر إبستمولوجيا "باشلار" هنا مفيدة بشكل كبير، لأنها تعالج الأبعاد المختلفة للعمليات العلمية ككل متكامل، ولا تركز على عامل واحد منفصل بذاته. فعلى الرغم من أنه ليس من الخطأ التركيز على جميع البيانات، واختبار صحة النظرية والاستنتاج السببى، فإنه يجب علينا أن نضع فى اعتبارنا أن ذلك هو مجرد جانب واحد من جوانب البحث فى العلوم الاجتماعية. وتعتمد هذه العمليات على الأفعال المعرفية الأخرى التى يجب تقييمها ككل، وليست بشكل منفصل. وفى السياق العقلى السائد عن طريق مفهوم نظرية المعرفة، يكون التركيز على جمع البيانات واختبار النظرية، ومن الصعوبة أن نجد الفئات، والأسباب، التى تمنحنا المعنى المعرفى المتكامل وتعطى قيمة للأفعال الاخرى. وعندما تنجح فى تعديل الإطار الإبستمولوجى، يصبح من الواضح أن بحوث دراسة الحالة، ليست مجرد مولد لفكرة السببية، ولا يقتصر أيضًا على مجرد تطوير النظرية.

لقد حاول فيلسوف العلوم "جاستون باشلار" (١٨٨٤-١٩٦٢م) الكشف عن المعانى التضمينية الإبستمولوجية لتحول الممارسات العلمية فى الكيمياء، والأحياء والفيزياء، وعلى وجه الخصوص نظرية النسبية والفيزياء الكمية(الكوانتم ***quantum***) ***(Bachelard 1934, 1938, 1949, 1971)***. ولقد درس "باشلار" التفكير العلمى، وذلك من خلال التأكيد على العملية الدينامية للممارسات التطبيقية والنظرية للعلم، وليس التركيز على الثبات فى النظريات العلمية ***(Tiles 1984: 9)***. وكان اهتمامه الرئيسى هو العمل على ابتكار النظريات العلمية ومراجعتها ورفضها. مع الربط الوثيق بين فلسفة العلم وتاريخه، وكان يسعى من ذلك إلى إعادة بناء الفلسفة الكامنة فى ممارسة العلماء، ولتحديد ما أطلق عليه العقلانية التطبيقية ***(Tiles 1984; Gayon and Wunenburger 2000; Wunenburger 2003;*** للاطلاع على تطبيق إبستمولوجية باشلار فى العلوم الاجتماعية: ***Bourdieu, Chamboredon and Passeron 1968)***.

وتشير الفكرة الأساسية فى العقلانية التطبيقية لباشلار، إلى أن مختلف الأفعال الإبستمولوجية الأساسية فى ممارسات العلماء، لا يمكن فصلها أو عزلها عن بعضها بعضًا، وتتساوى هنا أهمية كل من جمع البيانات والبناء النظرى الذى يختبر صحتها؛ ومن ثم، تعتمد قيمة البنية النظرية على قدرتها على الخروج عن الوعى العام السائد، والنزوع إلى القطيعة المعرفية مع النظريات السائدة. بناء على ذلك يرفض "باشلار" المنحى التجريبى، الذى يركز على الجوانب التى يمكن ملاحظتها من الأنشطة العلمية، لا سيما اختبارها وجمع البيانات عنها، بهدف تعميم النتائج من ناحية، ومن ناحية ثانية يرفض مفهوم النزعة المثالية، الذى يتجاهل التجربة الأداتية تمامًا، ويدرك أنه ليست هناك حاجة للاختبار الإمبيريقى المنظم للنظريات ***(Tiles 1984: 52–3)***. وباختصار يعتقد "باشلار" أن الحقيقة العلمية يتم غزوها وبناؤها وملاحظتها. ***(conquis, construit, constaté; Bourdieu Chamboredon and Passeron 1968: 24, 81; Kratochwil, ch. 5)***.

وعلى هذا الأساس، أوضح هنا أن دراسات الحالة تسهم بشكل فاعل فى كل نمط من الأفعال الإبستمولوجية الثلاثة، وليس فى واحد فقط أو بمعزل عن الأفعال الأخرى. فأولاً، وتعد دراسة الحالة إستراتيجية بحثية، تتضمن الذهاب فيما وراء الخبرة المباشرة، التى يتم إلقاء الضوء عليها من خلال السؤال: "ما هذه الحالة"؟ وينشط الباحثون هنا من خلال مشاركتهم فى عملية "دراسة الحالة"، ويحاولون التغلب على كل المعوقات الإبستمولوجية، التى تنبع من الفئات والتصنيفات التقليدية. ثانيًا، يتم صياغة دراسات الحالة من خلال بذل جهد واضح فى بناء النظرية. ثالثًا: لا تؤسس دراسات الحالة على الافتراضات المرتبطة بأهداف الفاعلين وخياراتهم فقط، ولكنها تعتمد أيضًا على الفحص التجريبى المتعمق من خلال استخدام أنواع مختلفة من المناهج والإجراءات فى جمع البيانات، كطريقة تتبع العمليات، التى تعد أساسًا من مكونات بحوث دراسة الحالة.

القطيعة الإبستمولوجية، الملاحظة وتكوين المفهوم فى بحوث دراسات الحالة

تتطابق عملية دراسة الحالة وتحديدها مع الفعل الإبستمولوجى الأول عند "باشلار": القطيعة مع الحكمة التقليدية. فالحالات لا تنتظر دراستها. كما أن العملية التى من خلالها يحدد الباحثون الحالات ويصفونها، تسهم فى تأسيس جانب من الواقع يختلف عن المعرفة المسلم بها فيما يتصل بالظاهرة أو الحدث. ويقوم الباحثون بتحويل الأشياء والموضوعات إلى حالات: فهم يقومون بتأطير وصياغة الحالات *(Ragin 1992: 218)* . وتحدث عملية الصياغة هذه حسب مراحل متنوعة خلال عملية البحث، ولكن بشكل خاص تحدث فى البداية. ولا تستلزم دراسة الحالة ظاهرة مقيدة نسبيًا، ولا تعتمد على الحاجة إلى اختيار مثل هذه الظاهرة. فالباحث هو الذى يحدد الظاهرة وحدودها. وتتطلب عملية دراسة الحالة أن يقوم الباحث بتعريف وحدات التحليل بطريقة مختلفة عن التعريفات الخاصة بالتقاليد، والقانون،

والتعريفات الروتينية الشائعة أو غير ذلك (Ragin 1992: 218-21). ويتطلب التفكير في ضوء دراسة الحالة، صياغة إشكاليات العلاقات بين الأفكار النظرية والأدلة العملية. في حين أنه من الممكن اختيار إطار لتبسيط بعض العلاقات الإشكالية بين الأفكار النظرية والبيانات فإن هذا الاختيار يعد في حد ذاته جانبًا من عملية تكوين المفهوم. وعملية تحديد المفاهيم تكون نقطة بداية مفيدة للبحث، ويقوم الباحث خلال مراحل البحث ببناء الفئات وتطويرها وتحديد الأطر الزمنية، والكشف عن العلاقات الجديدة. وعلى هذا الأساس تعد دراسة الحالة خروجًا وابتعادًا عن الصور والأفكار التقليدية الشائعة في العالم الاجتماعي والسياسي.

إن الحالة هي نتاج الجهود التمهيدية التي تبذل بهدف تعريف موضوع الدراسة. ولا يتم تحديد نوع الجمهور محل الدراسة مسبقًا، أنه مجرد فرض يتم تطويره في سياق المراحل البحثية المختلفة (Ragin 2000: 14, 43-63). وباختصار، تتضمن دراسة الحالة التفكير النقدي في الحدود التقليدية لفئات وأنماط الظواهر الاجتماعية والسياسية المقبولة بشكل عام. وفضلاً عن ذلك، عندما نسأل عن ماهية هذه الحالة؟ فإننا نقوم بتأسيس تمثيل للخبرة أو للملاحظة (Davis 2005: 81). ويبتعد الباحث عن التمثيلات البديهية للعمليات التاريخية، التي تقوم بصياغة المشكلة. وتمضي عمليتا القطيعة الإبستمولوجية وتكوين المفهوم معا. ويتم تعريف الحالة وتأسيسها من خلال الرؤى والمناحي النظرية، التي تمدنا بإطار عمل للفروض والمفاهيم، التي تفحص وتفسر الجوانب المختلفة للبيانات التجريبية.

يتطابق الإطار النظري الذي يحدد بحث دراسة الحالة مع الفعل الإبستمولوجي الثاني عند "باشلار": بناء النظرية. ويتضمن بحث دراسة الحالة هدفًا نظريًا، يتم التعبير عنه في صورة مفردات ومفاهيم جديدة. ويختلف الوصف التاريخي البحت عن منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية، ففي دراسة الحالة

يتم تحويل المعلومات التاريخية إلى مفردات ومصطلحات تحليلية مناسبة يمكن تطبيقها على الحالات الأخرى ***(George 1979; George and McKeown 1985; Walton 1992)***. ويؤسس هذا التحليل التجريبي على الهدف النظري، الذي يساعد على تحديد الفروض والبيانات الضرورية. ويلعب دورًا في عملية تكوين المفهوم هذه حدوث مقارنات بين الأنماط المثالية والأنماط. ولا يقتصر البناء النظري على بداية البحث. فالباحث يقوم بالتطوير والتنقيح المستمر للمفاهيم الأساسية، لأن كل حالة يدرسها تضيف له حقائق جديدة ***(Ragin 2000: 31-2)***. وباختصار، فإنه من المهم في دراسة الحالة تعريف الفئة التجريبية، وتوضيح المفاهيم النظرية ذات الصلة، وهما يمثلان عنصرين من عناصر جمع البيانات، والرؤى التفسيرية والقدرة على تقييم النظريات بشكل إمبيريقي.

يعد تتبع العمليات واستكشافها طريقة ممكنة نستطيع من خلالها تحويل الفعل الإبستمولوجي الثالث عند "باشلار" وهو الملاحظة التجريبية. ويعتمد الباحثون في بحوثهم الإمبيريقية عادة على دمج المقارنات عبر الحالات والملاحظات داخل الحالات والمناهج. وهناك عديد من الخيارات أمام التحليل الداخلي للحالات؛ منها: منهج المماثلة، وتتبع العمليات، والنظرية الطوبولوجية ***typological theory***، والتي تجمع بين التحليل المقارن والتحليل الداخلي للحالات ***(Elman 2005; George and Bennett 2005: 179, 181-204, 235; see also Mahoney 2000)***. ويعد "ألكسندر جورج" ***Alexander George***، أول من تناول مفهوم تتبع العمليات، وانتشر استخدام المفهوم بعد ذلك بشكل موسع في بحوث دراسة الحالة ***(George 1979; George and Bennett 2005: 205-6)***. ولقد وضح "جورج" أن إستراتيجية البحث كانت ضرورية لتقدير ما إذا كان بالإمكان الكشف عن الارتباطات بين المتغيرات، وذلك من خلال المناهج الإحصائية، وما إذا كانت هذه الارتباطات سببية أم لا.

(George 1979: 46)–. ويمثل تتبع العمليات: " إجراء مهم فى العملية السببية، لتحديد الخطوات التى تؤدى إلى نتائج معينة فى متغير تابع معين، ويرتبط بحالة خاصة فى سياق تاريخى محدد"(*George and Bennett 2005: 176; Steinmo, ch. 7;* للتضمينات الإبستمولوجية للتركيز على نتائج الأفعال ؛ *Favre 2005*). وهناك مفاهيم عديدة مثل السرديات التحليلية المستخدمة فى نظرية الاختيار الرشيد *(Bates, Greif, Levi et al. 1998; Rodrick 2003)*، أو مفهوم تحليل العمليات المنظم *(Hall 2003; see also Heritier, ch. 4)* وهو مفهوم أساسى، إن لم يكن متطابقًا مع مفهوم تتبع العملية. ويستطيع الباحث من خلال استخدام طريقة تتبع العمليات أن يقيم النظرية التى يعتمد عليها فى بحثه، وذلك من خلال تحديد السلسلة السببية التى تربط المتغيرات التابعة والمستقلة معًا. ويهدف الباحث هنا إلى الكشف عن العلاقات بين الأسباب المحتملة، والنتائج التى تتم ملاحظتها. ويمكن استخدام هذا الإجراء فى اختبار النظرية، وكذا فى تطويرها.

ولأن مفهوم تتبع العمليات لم ينتشر حتى الآن إلا فى علم السياسة، فإن العلماء استخدموا هذا المفهوم بمجموعة متنوعة من الطرق: بهدف الكشف عن الميكانيزمات السببية، وإظهار أن هناك آلية كامنة مفترضة تربط بين المتغيرات السببية والتابعة؛ لتظهر تلك الرابطة وتظهر التسلسل الزمنى بين المتغيرات؛ وذلك لزيادة عدد التضمينات القابلة للملاحظة التى تتنبأ بها النظرية؛ أو لمعالجة المتغيرات، وقياس المتغيرات المستقلة والتابعة، عن طريق النظر إلى عملية اتخاذ القرار للبحث عن أدلة مرتبطة *(Elman 1996: 17-18)* . فكيف يمكن وضع تتبع العمليات محل الممارسة؟ وكيف يمكن أن تسهم فى تصميمات البحوث الوضعية والتفسيرية؟ وهذا هو السؤال الذى سوف نحاول الإجابة عنه فيما يلى.

إجراء تتبع العمليات

يمكن لنا أن نقدم هنا وصفًا شاملاً ومنظمًا لعملية تتبع العمليات، وذلك من خلال الاعتماد على التراث المرتبط *بدراسات الحالة وتطوير النظريات فى العلوم الاجتماعية*، وأعمال كل من "جورج" و "بينيت" ***George and Bennett*** بالإضافة إلى أعمال "جورج" السابقة (١٩٧٩)، وكذلك إسهامات زملائه- ***(George and Smoke 1974; George and McKeown 1985)***- وتعد إعادة الصياغة التى قاموا بها مهمة لأنه حتى ذلك الحين كان يتم تناول المفهوم بأسلوب مختلف. والآن، فإن أكثر التصورات شيوعًا هو الذى يشير إلى أن تتبع العمليات هى طريقة أكثر تحديدًا من الصياغة الأصلية الواقعية، ويؤكدون على تحديد الآلية السببية التى تربط بين المتغيرات التابعة والمستقلة- ***(Mahoney 2000: 412–15; Bennett and Elman 2006: 459)***. ويكون التأكيد هنا على السببية والاستنباط والميكانيزمات السببية. ومع ذلك، فأحيانًا ما يفقد شيئًا ما فى أحدث الصياغات حداثة لمفهوم تتبع العمليات. ومن المؤسف، أن تتبع العمليات هنا يمكن أن يسهم بشكل فاعل فى كل من المناحى الوضعية، والمناحى التفسيرية التجريبية التى تهتم ببحوث دراسة الحالة- ***(Adler 2002: 109; Kacowitz 2004: 108–11; Davis 2005: 176–7; see also Dessler 1999; Finnemore 2003; Checkel 2006)***- وأحيانًا تكون الظواهر السياسية (منتظمة ومرتبة ويمكن التنبؤ بها)، وأحيانًا أخرى تكون (غير منتظمة ومشوشة ولا يمكن التنبؤ بها)، وخصائص التفاعل (الإبداع، والتكيف، وحل المشكلات)؛ وهنا يمكن استخدام تتبع العمليات للكشف عن هذه الخصائص الثلاث ***(Almond and Genco 1977; Jervis 1997)***. ويمدنا تتبع العمليات أيضًا بفرصة لدمج المناحى الوضعية والتفسيرية فى منهج دراسة الحالة ***(Lin 1998: 166–9)***، كما يسمح للباحث بالكشف عن كل من "ماذا" السببية، و"كيف" السببية.

في المنظور الوضعي، يكون الهدف الرئيسي من "تتبع العمليات" هو الكشف عن وجود (أو غياب العلاقة) بين مختلف العوامل وتقييم هذه العلاقة (انظر ***Héritier, ch. 4***). ومن خلال الاعتماد على السير والتاريخ والوثائق الأرشيفية، ونسخ المقابلات والمصادر الأخرى، يقوم الباحث بفحص ما إذا كانت العملية السببية للنظرية التي يستخدمها في بحثه، قابلة للملاحظة في تسلسل، كما يقوم بتقييم المتغيرات الوسيطة ***(Mahoney 2003; George and Bennett 2005: 6)***. وبناء على ذلك، يمكن للباحث أن يفحص ما إذا كانت المؤشرات المستخدمة لقياس المتغيرات التابعة والمستقلة قد تم اختيارها جيدًا، والكشف أيضًا عما إذا كانت متفقة مع معتقدات الفاعلين وتمثيلاتهم. ويفحص الباحث أيضًا ثبات البيانات وتمثيلاتها بشكل ناقد، وذلك حتى يستطيع تقييم الأهمية النسبية للعوامل السببية المقبولة. ويكون تركيز الباحث هنا على معرفة ما إذا كان يمكن تتبع عامل معين وربطه بعامل آخر.

ووفقًا للمنظور التفسيري، يسمح تتبع العمليات بالبحث عن الطرق التي تتشكل بها هذه العلاقة، والسياق الذي تحدث فيه. ولا يقتصر التركيز والاهتمام هنا على ما حدث، ولكن أيضًا على كيفية حدوثه. ويصبح من الممكن استخدام تتبع العمليات لفحص الأسباب التي ذكرها الفاعلون كدوافع أو أسباب لقيامهم بأفعالهم وسلوكياتهم، وكذلك فحص العلاقات بين المعتقدات والسلوك ***(Jervis 2006)***. ويمثل تتبع العمليات عنصرًا أساسيًا في بحوث دراسة الحالة التجريبية، لأنه يوفر طريقة لمعرفة وتقييم تفضيلات الفاعلين ومدركاتهم وأفعالهم وأهدافهم وقيمهم وتحديدهم للمواقف التي تواجههم بشكل تجريبي. ويساعد تتبع العمليات الباحث في الكشف، بشكل مباشر أو غير مباشر، عمّا يريده الفاعلون وما يعرفونه وما يحسبونه ***(Simon 1985: 295)***.

ويتوفر نوعان من الحلول للتعامل مع مشكلة تنوع وتعقد مدركات البشر وتفضيلاتهم ودوافعهم *(Simon 1985, 1986, 1995; Frieden 1999: 53–66; Scharpf 2006).* يشير أحد الحلول إلى صياغة افتراضات حول مدركات الفاعلين وتفضيلاتهم. ويعتمد الباحث هنا على الحدس العام أو الاستدلال الاستنباطي، ويقوم بإطلاق حكم على خصائصهم المقبولة والمعقولة *(Simon 1985: 297)*. ومن ثم لا تكون هناك إشارة على تتبع العمليات. ويشير الحل الثانى إلى التسليم بأن مدركات الفاعلين وتفضيلاتهم هى بمثابة تساؤلات تجريبية، يمكن من خلال الفحص التجريبى دراستها وفحصها بشكل دقيق *(Simon 1985: 298, 300)* . وحسب وجهة النظر هذه، فليس من الكافى أن نضيف افتراضات نظرية حول شكل الوظيفة النفعية وتوقعات الفاعلين، أو حول اهتمامهم ببيئتهم. وفى العلوم الاجتماعية يجب إخضاع هذه الافتراضات إلى الاختبار والفحص التجريبى الدقيق.

الارتباط الوحيد الذى يبدو معقولاً باستخدام تتبع العمليات بهذه الطريقة، يمكن جمعه فى إطار أوسع مع منطق عام أكثر اتساقًا، ويظهر هذا التفسير الأكثر ثراءً مترابطًا منطقيًا مع الأطر المرجعية للفاعلين، حتى إن بدا أقل ارتباطًا خارج حدود هذا الإطار. ومن نقاط القوة فى طريقة تتبع العمليات، أنها تساعد الباحث على إبراز الميكانيزمات السببية. على سبيل المثال الخبرة العملية السابقة، تمثل عاملاً مهمًا وذا دلالة فى إقصاء بعض الأفراد من الرفاهية فى الولايات المتحدة الأمريكية *(Lin 1998: 165)*. وترتبط هذه الخبرة السابقة بالقدرة على العمل، ولكن كيف؟ يمكن إدماج كثير من الميكانيزمات المقبولة فى العلاقة القائمة بين خبرة العمل السابقة، واحتمالية تحقيق الرفاهية. وكما يفسر "لين" ***Lin*** يمكن أن تشير خبرة العمل السابقة إلى أصحاب الشركات والأعمال (المديرين)، الذين لديهم بالفعل تدريب معين ويمتلكون كمًا من المعرفة عن العمل الذى يقومون به. ويمكن أيضًا

أن ينظر إلى هذه الخبرة كمؤشر على دافعية الموظف. وعلى الرغم من أن المديرين وأصحاب الأعمال قد لا يهتمون إطلاقًا بالخبرة فى حد ذاتها، فإنها تبقى موضوعًا مهمًا يرتبط بأشياء أخرى تبدو مهمة: توصيات من أصحاب العمل القدامى. وربما تكون هناك احتمالات أخرى بأنها ببساطة لا يتم تحديدها مسبقًا. ولمعرفة أى من هذه الميكانيزمات يرتبط بالعمل، يكون مفهوم تتبع العمليات هنا ذا قيمة كبيرة. ويمكن من الكشف عن أن الآلية السببية التى تم افتراضها فى بداية البحث لا تتناسب مع الملاحظات التجريبية. وهذه المعرفة الجديدة، يمكن أن تسهم فى بناء النظريات وتطويرها، مع توضيح القدرة الاستقرائية لتتبع العمليات.

وبالنسبة لبعض أنواع دراسات الحالة، والمكرسة لدراسة المعايير،على سبيل المثال، يعد الكشف عن الأسباب التى يرى الفاعلون أنها تقف خلف أفعالهم، يعد من النواحى الأساسية فى البحث التجريبى– ***(Amenta 1991: 179–80; Davis*** ***2005: 179).*** والتحدى يكون مماثل عندما يسعى الباحثون إلى الكشف عن أنواع المشكلات التى يحاول الفاعلون حلها، والكيفية التى يتم بها إدراك هذه الحلول، وفروضهم حول أنشطتهم المهنية وجهودهم لتفسير لماذا تكون أفعالهم منطقية ومقبولة. على سبيل المثال، هذا ما فعلته لين إيدن ***Lynn Eden*** عندما شرحت لماذا، وكيف، فى سلاح الجو الأمريكى "أضرار الانفجار"، يتم التركيز حول الأضرار الناجمة عن القنابل التقليدية شديدة الانفجار، وللسيطرة على "أضرار الحرائق" يتم التأكيد على الأضرار الناجمة عن القنابل الحارقة، فى إطار فهم تأثير الأسلحة النووية ***(Eden 2004; see also Evangelista 1999; Homer-Dixon*** ***1999).*** – ومن ثم، يساعد مفهوم تتبع العمليات الباحث فى إعادة تكوين معتقدات الفاعلين وتصوراتهم، وإعادة تصنيفهم فى عدد محدود من الفئات، مع الوضع فى الحسبان تقييم القضايا النظرية الأوسع.

ويساعد تتبع العمليات، الذى يعتمد على كثافة المقابلات المفتوحة، والملاحظة بالمشاركة وتحليل الوثائق على فهم معنى ودور القواعد والنظم الراسخة، ويمكن أن يساعد على اقتراح طرق للكشف عن العلاقات السابقة والخفية بين العوامل. وفى الصياغة الأصلية لتتبع العمليات كان "جورج" واعيًا إلى ضرورة الجمع بين هاتين الرؤيتين. ولقد أوضح أن تتبع العمليات يضم كلاً من إعادة بناء الطرق التى من خلالها وصف الفاعلون الموقف، وكذلك تطوير نظرية الفعل (*George and McKeown 1985: 35*). فضلاً عن ذلك، فإن العملية التى يتم الكشف عنها، لا يجب أن تكون سببية فقط، فقد تكون تكوينية أيضًا، بمعنى أن تفسر خصائص الظاهرة، من خلال الإشارة إلى بنياتها، وهنا يمكن للباحث أن يفسر ظروف تأسيسها وتطورها (*Davis 2005: 175, 176*).

ولم يتحدث "جورج"، فى الصياغة الأصلية، عن الميكانيزمات السببية فقط، ولكنه تحدث أيضًا عن عمليات التدخل، والروابط السببية (*George 1979: 46*). وأخيرًا، يصبح من الشائع الإشارة إلى استخدام الاستقراء لتتبع العمليات فى تطور النظرية. ولكن فى الصياغة الأصلية كان اللجوء إلى الاستقراء أوسع نطاقًا. وقد أكد جورج أن ترجمة وتفسير مصطلحات المؤرخين (أو مصطلحات الفاعلين) وتقييم التباين فى قيم المتغيرات المستقلة، والوسيطة والمتغيرات التابعة، كانت عملية دقيقة ومتقنة. ويمكن لفقدان المعلومات وتبسيطها أن يقوض صدق النظرية وفائدتها. وبناءً على ذلك، يمكن وصف التباين في كل متغير على نحو استقرائى، لفحص مدى اختلاف وتنوع تأثير متغير معين في حالات مختلفة (*George 1979: 47*). ويمكن أن يستخدم تتبع العمليات لتقييم التأثير النسبى لمتغيرات معينة، وكذلك للحصول على معنى أفضل حول مدركات الفاعلين.

ومع ذلك، فهل يختلف تتبع العملية عن حكى قصة؟ هناك أنواع مختلفة من تتبع العمليات، فبعض منها يقترب من السرد المسهب، ويشبه نوع السرد الموجود

بشكل شائع فى عمل المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا، بينما هناك أنواع من تتبــع العمليات تعتمد أكثر على التفــسيرات الــسببية الواســعة *(Bennett and George 2001)*. وبوجه عام، يختلف تتبع العمليات عن السرد البحت فــى ثــلاث نــواحٍ (انظر أيضًا *Flyvbjerg 2006: 237–41*). أولاً، يتسم تتبع العمليات بالتركيز. فهو يتناول بشكل انتقائي جوانب معينة من الظاهرة فقط ويركز عليها. وبالتالى يكــون الباحث مدركًا بأن بعض المعلومات يتم فقدها جنبا إلى جنب مع بعض الخصائص الفريدة للظاهرة. ثانيًا، يتسم تتبع العمليات بالبناء، بمعنى أن الباحــث يطــور فــى سياق تتبع العمليات تفسير تحليلى يستند على إطار نظرى محــدد فــى التــصميم البحثى (هذه من خصائص المقارنة، ولكنها تنطبق على تتبــع العمليــات كــذلك: *George 1979: 61*). ثالثًا، يهدف تتبع العمليات فى النهاية إلى توفير تفسير سردى لمسار سببى يؤدى إلى نتيجة معينة.

ويعد الجمع بين المنظور الوضعى، والتفسيرى فرصة مميزة فى تتبع العمليات سواء من الناحية النظرية، أو من الناحية التجريبية. كما أنه يكون مهمًا لأسباب سياسة كذلك. فمنذ بداية القرن العشرين، يتضمن بحث دراسة الحالة مكون السياسة. وفى الوصف الكلاسيكى لتفسير الردع فى السياسة الخارجية الأمريكية، قام كل من جورج وسموك *George and Smoke* بعمل رابطة واضحة بين النظرية والسياسة فى سياق العلاقات الدولية *(1974: 616–42)*. إن الاعتراف ببعدى تتبع العمليات يساعد على الانتقال من معرفة الأنماط السببية إلى الكشف عن الحلول. على سبيل المثال، يمكن أن يكون الارتباط بين المتغيرات ذا دلالة، ولكن لا يتم تناوله من صناع السياسات. ولا يهم مدى الإجادة فى تعريف الصلة بين السبب والنتيجة، فالسياسة تحتاج إلى دعم وتعاون المساهمين لتنفيذها من أجل تجنب النتائج غير المرغوب فيها ولتسهيل التنفيذ *(Lin 1998: 168)*. وتقييم الفوائد

أو التكاليف المادية لسياسة معينة لدى الجمهور، يعنى أن الأطر المرجعية لتحديد التكاليف والفوائد هى ذاتها محددة ومعروفة. وفى النهاية يساعد بحث دراسة الحالة مع تتبع العمليات على تحسين وتنقيح الاستدلال التماثلى للممارسين– ***(May 1973; –Neustadt and May 1986; George 1993).***

وباختصار، يساعد المنظور الوضعى لتتبع العمليات على تحديد وجود العلاقات السببية، والذهاب إلى ما وراء الارتباط وتقييم السببية على المستوى التجريبى ***(Dessler 1991)***. ومع ذلك، يواجه المنحى الوضعى نحو تتبع العمليات صعوبات فى تفسير كيفية عمل الآلية المتضمنة فى العلاقة السببية العاملة بالفعل. وتؤدى الرؤية التفسيرية لتتبع العمليات إلى فحص تفصيلى للآلية السببية، وتفسير كيفية تفاعل متغيرات معينة. ومع ذلك، يواجه هذا المنظور صعوبات فى تقدير الأهمية النسبية لمختلف العوامل.

بحث دراسة الحالة وتتبع العمليات: التحديات والحدود

لا يكون تتبع العمليات بهذه الطريقة ضمانًا لأى باحث بأن يقوم بإجراء بحث تجريبى بنجاح. ويواجه بحث دراسة الحالة بوجه عام وتتبع العمليات بوجه خاص، أربعة تحديات رئيسية: الاعتماد على النظريات القائمة؛ وافتراض أنه من الممكن معالجة كل حالة بشكل ذاتى ومستقل، وأن الحالات تختلف عن بعضها بعضًا؛ وأننا بحاجة إلى البيانات التجريبية، كما أن هناك وقوعًا فى أخطاء التحيز المعرفى (انظر أيضًا ***Collier and Mahoney 2006; Checkel 2006: 367–9)***. وبينما ليست كل هذه الحدود خاصة بدراسة الحالة وتتبع العمليات، فإنها تتعلق بشكل خاص بهذا النوع من البحث. ويتناول الحد الأول النظريات. ففى بحوث دراسة الجالة، واختيار الحالات والمقارنة، والتحليل الداخلى للحالات، والبحث

التجريبى، تعتمد كل هذه الأشياء على النظريات. ويقتضى بحث دراسة الحالة وتتبع العمليات وجود الأطر النظرية. وتقوم هذه الأطر النظرية بتوجيه الباحث فى إطاره النظرى وفى عمله التجريبى. ويدرك المتخصصون فى دراسة الحالة مرارا وتكرارا أن تلك الأطر النطرية إما أنها غير موجودة، أو غير ملائمة، مما يجعل الباحث عرضة للتحيز الإثنى، أو يجبر على استخدام نظرية غير ملائمة. وعندما تكون النظرية موجودة، يتم فى الغالب تحديدها بشكل غير كاف، ونادرًا ما تتفق مع المشكلة موضوع الدراسة. وإذا كانت عناصر النظريات موجودة بشكل مشتت أو فى صياغة ضعيفة، يجب على الباحث إعادة تناولها وإعادة صياغتها وتصميمها. وفى مثل هذه المواقف، الشائعة إلى حد ما، يظل مشاركة الباحثين فى تطوير النظرية وإسهامهم فى دراسة الحالة وتتبع العمليات أمرًا ذو أهمية.

ولأنه فى بعض الأحيان لا توجد نظريات جاهزة يمكن تقييمها – أو أن الموقف لا يستقيم بالاعتماد على المجالات البحثية والمجالات الفرعية– فإن ذلك يعنى ضمنًا أن معظم الباحثين الذين ينفذون دراسات الحالة، يكونون مشاركين بشكل شبه منظم فى بناء النظريات. فضلاً عن ذلك فإن الخط الفاصل بين بناء النظريات وتقييمها، يكون غالبًا خفى وغير واضح. ويبغى كثير من الباحثين فعل كلا الأمرين: الإسهام فى بناء النظريات، وأيضًا اقتراح تقييم أولى للنظرية. وبالفعل هذا ما فعله كل من "جورج" و"سموك" فى دراستهما عن الردع فى السياسة الخارجية الأمريكية *(1974; see also Vaughan 1992)*، وقد يكون من المناسب أن نطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح "بناء النظرية"، إلا أن هذا العنوان قد يكون مضللاً، لأن الباحث يقوم بتقييم النظريات أيضًا. وباختصار، فإن بحث دراسة الحالة وتتبع العمليات، يعتمدان بشكل كبير على وجود نظريات من المدى المتوسط، التى توفر للباحث مجموعة من الفروض، أحيانا ما تكون مبادئ

استرشادية واسعة أكثر منها فروضًا واضحة الصياغة، التى تقدم دليلاً توجيهيًا فى إجراء البحث. ومع ذلك، وفى كثير من المواقف، يجب أن يضع الباحثون فى اعتبارهم أن عليهم الإسهام فى هذا المسعى النظرى بأنفسهم. والنظريات الجاهزة للاستخدام، إما أن تكون غير موجودة، أو أنها لا تكفى للقيام بالمهمة.

ويرتبط التحدى الثانى بفكرة استقلالية كل حالة. فجوهر بحوث دراسة الحالة هو الافتراض بأن الحالات التى يختارها الباحث تتميز بأنها مستقلة. فهى مختلفة عن بعضها بعضًا، ويمكن معالجتها كوحدات تحليل منفصلة. ومع ذلك، هناك بعض الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، يبدو أنها تضع هذا الافتراض محل تساؤل، كالاتحاد الأوربى أو الترابط المتنامى فى النظام الدولى على سبيل المثال. فالحالات غالبًا ما تكون متصلة ببعضها بعضًا اتصالاً عميقًا، أو تكون جزءًا لا يتجزأ من بعضها بعضًا، وهنا تصبح مهمة الباحث هى تفسير كل من الأبعاد المتباينة والأبعاد المشتركة للحالات.

ويرتبط التحدى الثالث بالمصادر التجريبية ومعالجتها. وتعتمد دراسات الحالة على توفر مصادر جمع البيانات التجريبية. وتتبع العمليات يمكن أن يعمل فقط إذا تم الوصول إلى مستوى مرتفع كاف من الدقة، والثبات، وهو ما يمكننا من الوصول إلى أحداث وعمليات بعينها. وهذا أمر غير مسلم به، لا سيما بالنسبة للموضوعات التى تنطوى على السرية والخصوصية، مثل قرار السياسة الخارجية أو سياسة مكافحة الإرهاب. ويستطيع الفرد فقط أن يبرز أهمية تنوع المصادر التجريبية، والحاجة إلى تخصيص الوقت الكاف والمصادر فى عملية جمع ومعالجة البيانات تجريبيًا. وفقط عند هذه النقطة يصبح معرفة واستخدام أساليب البحث المتنوعة – مثل تحليل المضمون، والملاحظة بالمشاركة، والمقابلات، والمناهج الإحصائية وغير ذلك – ذات دلالة (انظر *Bray, ch. 15; Checkel 2006: 366–7*).

والتحدى الرابع – شائع فى معظم بحوث الاجتماعية– يتناول التحيزات المعرفية، التى يمكن أن تغير من استدلال الباحث وتؤدى إلى انحراف النتائج وعدم مصداقيتها *(Tetlock 2005)*. وهناك ثلاثة تحيزات، جديرة بالذكر ترتبط على وجه الخصوص بمنهج دراسة الحالة وتتبع العمليات. الأول، تحيز التأكيد: قد يسعى الباحث فى سياق تتبع العمليات إلى المعلومات التى تؤكد وتثبت معتقداته، وإهمال وتجنب ما قد يعترض مع هذه المعتقدات ويتناقض معها– *(George and Bennett 2005: 217)*– ويمكن أن يؤثر مثل هذا التحيز على الطرق التى يعتمد عليها الباحث فى جمع المعلومات، وعلى ما يهتم به من معلومات، وعلى ما يعلن عنه ويكتبه فى تقارير الدراسة وما لا يكتبه. الثانى، يمكن أن تكون نتائج تتبع العمليات متسقة مع كثير من النظريات، ولذلك يصبح من الصعب تقييم ما إذا كانت التفسيرات البديلة متممة للنظرية، أو ما إذا كان البعض منها زائفًا– *(Njolstad 1990)*. الثالث، يمكن تجاهل الدليل السلبى. وذلك لأن الدليل الإيجابى يكون أكثر فاعلة وحيوية من غيابه، ويتجاهل الباحث فى تتبع العمليات الأشياء التى لم تحدث.

وبخصوص تحيز التأكيد، فإن أفضل إستراتيجية هى الجهد الواضح فى النظر إلى الفروض البديلة، التى يمكن أن تؤدى إلى النتيجة موضوع البحث من خلال عملية الاهتمام. ويمكن أن يساعد التركيز على النظريات والفروض الأخرى، وكذلك التركيز على النظريات والفروض المناقضة، كما يمكن أن يكون أداة قوية فى تحدى نظرياتنا القائمة بالفعل– *(Weber 1996: 270; Davis 2005: 168–75, and more generally Tetlock and Belkin 1996)*– والسؤال الرئيسى هنا هو: "ما الشيء الآخر الذى يمكن أن يكون"؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يمكن للباحث أن يعتمد على الأفكار والاستبصارات المذكورة فى التراث البحثى، أو فى مذكرات المبحوثين، أو فى المقابلات. ولتحقيق الحجة، قد يكون من المفيد كذلك

عمل تحليل مقارن لتتبع العمليات. ولعل من العوامل التى يرى الباحث أنها قد أسفرت عن النتائج المتوقعة كانت حاضرة فى الحالات التى لم تسفر عن نتائج.

وبخصوص مشكلة الإفراط فى التحديد، فإن الهدف يكون إيجاد الطرق لتقليل عدد التفسيرات. فالدليل المتسق مع تفسيرات الباحث يمكن أن يكون متكاملاً مع التفسيرات الأخرى كذلك. وهناك عديد من الافتراضات للتعامل مع مثل هذا الموقف: توضيح الصراع المحتمل بين التفسيرات، توضيح ما إذا كانت التفسيرات المتباينة تتناول نواحى مختلفة من الحالة؛ المقارنة بين الحالات المتنوعة؛ وتحديد شروط المجال المتعلق بتفسيرات الحالة ***(Njolstad 1990)***.

وفى النهاية، بخصوص الدليل السلبى، يمكن لمنهج دراسة الحالة وتتبع العمليات أن تكون لهما فائدة فى تحديد المواقف التى لا يحدث خلالها سلوك معين، أو التى يغيب فيها الدليل. ويكون ذلك ذا دلالة إذا كان الافتراض أو الحجة المهمة تتضمن ضرورة وجود دليل من نوع ما. وهناك طريقة لتقييم الافتراض، وهى أن يسأل الباحث عن ماهية الأحداث التى يجب أن تحدث، وماهية الدليل القابل للملاحظة إذا كانت هذه المناقشة أو هذا التفسير صحيحًا ***(Jervis 2006: 26)*** . ويمكن ألا تكشف دراسات الحالة على المستوى العميق عن أحداث ولا خصائص لهذه الأحداث، كما يحدث فى العلاقات بين الديمقراطية والسلام، او فى نجاح الردع ***(Maoz 2002: 457)***.

وباختصار، الباحثون الذين ينفذون دراسات الحالة، ويستخدمون تتبع العمليات، يجب أن يتطرقوا إلى الإجابة عن الأسئلة التالية ***(George and Bennett 2005: 105-6)***: – كيف أوضح لقراء الدراسة أننى لا أفرض نظريتى المفضلة باعتبارها تفسيرًا؟ وهل أضع فى اعتبارى النظريات البديلة، وهل هذا واضح فى الدراسة؟ كيف أوضح أن الحالات التى اخترتها تشكل لاختبارًا سهلاً أو صعبًا للنظرية؟ وهل النتائج التى تم الوصول إليها عبر الحالات تدعم بالفعل النظرية

موضع البحث؟ وكيف لقرائى أن يعرفوا ذلك؟ هل النتائج تدعم النظريات الأخرى أيضًا؟ وهل هذه مشكلة، وإذا كانت كذلك فكيف أتعامل معها؟

خاتمة: حل المشكلات ودراسات الحالة

عندما التقى العالم السياسي ريتشارد نيوستادت ***Richard Neustadt*** بوزير الخارجية الأسبق دين أكسيون ***Dean Acheson*** فى البيت الأبيض، قال له وزير الخارجية: "أنا أعرف نظريتك، أنت تعتقد أنه يجب تحذير الرؤساء. أنت مخطئ لأنه يجب إعطاء الثقة للرؤساء" (منقولة من ***Steinbruner 1974: 332***). وبالمثل، يجب إعطاء الثقة للباحثين فى الإسهامات الإبستمولوجية والمنهجية الخاصة ببحوث دراسة الحالة. والثقة مع ذلك، لا تعنى أن أى شيء يصلح، وكذلك لا تعنى تبرير المزيد من الثقة ***(Rueschemeyer 2003)***. ومثل أى إستراتيجية بحث أخرى، تحتوى دراسات الحالة على حدود، ويمكن تطبيقها بشكل جيد أو بشكل ضعيف. ويجب على الباحثين أن يكونوا على وعى بالفرضيات النظرية والمنهجية الراسخة فى فكرة تنفيذ دراسة الحالة، ويحاولوا الاستفادة التامة من هذه المنهجية.

أكد هذا البحث الدقيق حول دراسة الحالة وتتبع العمليات، على التباينات بين تنظير دراسة الحالة وممارسات دراسة الحالة. عندما يحاول الممارسون جمع وتقنين ممارستهم المعرفية والمنهجية، من أجل إضفاء معنى عليها أو تعليمها، فإنه كثيرا ما يبدو أنهم يفقدون شيئا من الإبداعية، والبراعة والمرونة التى كانت علامة لممارستهم. وفى النهاية وفى أى مناقشة إبستمولوجية أو منهجية، يجب ألا نخلط بين الأهداف والوسائل. والمشكلات وحل المشكلات تكون محور بحث علوم الاجتماع. وتكون المناهج مهمة، وعليها أن تساعد الباحثين بطرق متنوعة. وفى النهاية، فإنه لا يمكنها أن تحل محل "الاستقصاء الدقيق عن مشكلة كبرى"، الاستقصاء الذى يجبر العقل على السفر إلى أى مكان وبأى وسيلة حتى يعيد نفسه إذا لزم الأمر، من أجل الاكتشاف" ***(Mills 1959: 105)***.

الفصل الثالث عشر

التحليل الكمى

مارك فرانكلين

التكميم ***Quantification*** (أى: المعالجة الكمية) من وسائل استعمال أو توظيف الطريقة العلمية فى اكتشاف الأمور المتعلقة بهذا العالم. فى العلوم الاجتماعية نحاول اكتشاف الأمور المتعلقة بالعالم الاجتماعى، إلا أن المقاربة التى نستعملها يمكن اعتبارها، مع ذلك، مقاربة علمية. تحاول المقاربة العلمية أن تستخلص من الفروق الدقيقة بين الأمور ومن التفصيلات التى تتضمنها قصة ما الملامح البارزة التى يمكن تركيبها أو صياغتها فى صورة تعبير علمى (أو تعبيرات علمية) يتوقع أن تصدق على أى وضع يمكن تعريفه فى ضوء نفس هذه الأحكام التجريدية. فإن لم يصدق مثل هذا التعبير على وضع محدد بعينه، فمن المفترض أن يكون ذلك راجعًا إلى أن النظرية (أى التعبير النظرى المستخلص) كان خطأ أو الى أنه لم يأخذ حقه الكافى من المعالجة الدقيقة الشاملة. ذلك أن المعالجة الدقيقة الشاملة للنظريات الاجتماعية بهدف الوصول إلى (إدراك) المزيد عن ملامح العالم، وهو الأمر الذى ثبتت ضرورته لتحقيق الوصول إلى تفسير شامل، نقول: إن هذه المعالجة الدقيقة الشاملة للنظريات الاجتماعية تعد سمة مميزة هامة من سمات المقاربة العلمية، أما بالنسبة للمعالجة الدقيقة الشاملة التى تهدف للوصول إلى غايات بعيدة جدًا، فلا بد لنا من أن نوظف التحليل الكمى، وهو ما سيحاول هذا الفصل أن يبينه.

إن الانتقال من دراسات الحالة إلى التحليل الكمى يعد، بصفة عامة، شأنًا يتعلق بعدد الحالات. فإن كانت لديك حالة واحدة، فليس بالإمكان أن تستخرج منها أحكامًا سببية. وإن كانت لديك حالتان أمكنك استخراج أمر ما باعتباره شرطًا لحدوث أمر آخر. وإن كانت لديك ثلاث حالات أمكنك استخراج أمرين، أو أمكنك أن تبدأ فى صياغة الأحكام الكمية أو التعبيرات الكمية (مثال ذلك أنك قد تجد أمرًا له صلة بثلثى الحالات، بمجرد أن تبدأ القول بمثل هذه الجملة: "هذا الأمر يحدث فى ثلثى الحالات، فإنك تقوم بالتحليل الكمى. ولكن من أجل أن تصوغ أمثال تلك التعبيرات أو الأحكام، فلابد أن تكون قادرًا على استخلاص الملامح العامة التى تكون شائعة أو مشتركة فى حالات كثيرة، وهو الأمر الذى يتطلب، غالبًا، وجود أساس نظرى لدراسة كمية يكون فى معالجته أشد تدقيقًا وأوسع شمولاً من الأساس النظرى المطلوب لمعالجة دراسة حالة واحدة. كما أنك تحتاج إلى عدد "كبير إلى حد ما" من الحالات.

من المؤكد تمامًا أن ما ورد فى الجملة السابقة من التعبير القائل "عدد كبير إلى حد ما" ليس أمرًا واضحًا على الإطلاق، كما أنه توجد، من الناحية العملية، مساحة كبيرة من التراكب الجزئى يمكن فيها لباحث أن يتحدث عن "دراسة حالات متعددة" *'multiple case study'* بينما يتحدث باحث آخر عن "دراسة لعدد صغير من الحالات:" "*small-N study*" (يقوم حرف *N* الكبير فى الكتابات الكمية مقام عبارة "عدد من الحالات؛ بمجرد أن ترى حالات يشار إليها بهذا الأسلوب، فاعلم أنك تقرأ مادة مكتوبة بالأسلوب الكمى التقليدى).

الجدول رقم (١٣–١) نظام الحكم والشبكات الاجتماعية

	الشبكات الاجتماعية المتعددة التى يعود تاريخها إلى القرن ١٢	نقص الشبكات الاجتماعية حتى الوقت الحاضر
نظام الحكم الديمقراطى الراقى	شمال إيطاليا	
نظام الحكم الردىء		جنوب إيطاليا

المصدر بتصرف من بوتنام *(1993) Putnam*

الجدول رقم (١٣-٢) نظام الحكم والشبكات الاجتماعية (بعد إضافة دراسات أخرى)

	الشبكات الاجتماعية المتعددة التي يعود تاريخها إلى القرن ١٢	نقص الشبكات الاجتماعية حتى الوقت الحاضر
نظام الحكم الديمقراطي الراقي	٢	صفر
نظام الحكم الرديء	١	٣

لذلك، فإن تقرير ما إذا كنت ستقوم بإجراء دراسات حالة أو دراسات كمية يتوقف، وعلى امتداد مساحة كبيرة من التراكب الجزئي، على تحديد ما التراث العلمي الذي تعمل في نطاقه وليس على العمل الذي تقوم به. تأمل مثالاً مستخرجًا من دراسة لروبرت بوتنام *Robert Putnam's (1993)* عن الديمقراطية في إيطاليا (الجدول رقم ١٣-١). فقد حدث بعد سنوات قليلة من صدور كتاب بوتنام أن قامت رسالة دكتوراه قدمت لجامعة هارفارد باستدعاء هذا المثال المشهور[1]، إلى حد ما، لمناقشته، حيث قامت بالبحث في الأقاليم الفرنسية ووجدت حالة من حالات نظام الحكم الرديء على الرغم من وجود شبكات اجتماعية قائمة منذ عهد بعيد. ما العمل؟ أحد الاحتمالات يتمثل في إجراء دراسات إضافية على أمل اكتشاف أنه إما أن تكون نتائج دراسة الحالة الفرنسية، أو نتائج دراسة الحالة الإيطالية، نتائج تصادفية- أي نادرة جدًا لدرجة أنها لا تستحق الاهتمام بها. قد ينتهي الأمر بالمرء (أي الباحث هنا)، بعد قيامه بقدر كبير من العمل، بوضع الجدول رقم ١٣-٢، حيث تتماشى فيه أو تتطابق حالتان من حالات نظام الحكم الراقي وثلاث حالات من نظام الحكم الرديء مع النتائج التي انتهى إليها بوتنام، في نفس الوقت الذي يتضح فيه أن الاستثناء الموجود في رسالة الدكتوراه المذكورة حالاً هو الاستثناء الوحيد.

من الواضح جدًا: أن نتائج دراسة بوتنام تظل صادقة أو صحيحة بدرجة أكثر بكثير من احتمال خطئها. يضاف إلى ذلك أن بإمكاننا أن نعبر عن هذه النتائج في ضوء شرط أو ظرف يبدو ضروريًا لنظام الحكم الجيد (وهو شرط أو ظرف لا يتحقق من دونه أى مثال من أمثلة نظام الحكم الراقى الواردة فى الجدول رقم ١٣-٢)، حتى لو كان هذا الشرط غير كاف لضمان نظام الحكم الجيد.

لا ريب أنه سيكون من الأمور البالغة الإثارة أن نكتشف "لماذا ***why***" حدث هذا الاستثناء، وهو الأمر الذى يقتضى ضمنًا استخدام الحالات الإضافية لمعرفة ما إذا كان أحد الشروط الأخرى يفسر سبب حدوث هذا الاستثناء، أم لا. لو فرضنا أننا عثرنا على عنصر دال (ولنقل إنه عنصر "ريادة الأعمال") يفسر سبب وجود هذا الاختلاف، لاستطعنا وضع الجدول رقم ١٣-٣. يتيح لنا هذا الاختبار الأكثر دقة وشمولاً أن ندرك أنه يوجد بالفعل شرطان أو ظرفان، لا بد من وجودهما معًا لتحقيق نظام الحكم الديمقراطى الراقى. هما: الشرط الذى انتهى بوتنام إلى أنه ضرورى، بجانب شرط إضافى لم يعرف عنه شيئًا، وهو الشرط الذى يبدو أنه مسئول عن الحالة الفرنسية الاستثنائية. هذا الشرط الإضافى يتضح فى النهاية أنه شرط ضرورى تال أو ثان لنظام الحكم الراقى؛ فلا تثمر ريادة الأعمال من دون وجود الشبكات الاجتماعية المتعددة نظام حكم راق بدرجة أكبر مما تفعله الشبكات الاجتماعية من دون وجود ريادة الأعمال.

الجدول رقم (١٣-٣) ريادة الأعمال والشبكات الاجتماعية

	ريادة الأعمال		لاوجود لريادة الأعمال	
	وجود شبكات	نقص فى الشبكات	وجود شبكات	نقص فى الشبكات
نظام الحكم الراقى	٢	صفر	صفر	صفر
نظام الحكم الردىء	صفر	١	١	٢

الجدول رقم (١٣-٤) المجتمعات المحلية ذات السياسة الإقليمية

(أى: نظم الحكم الإقليمية)

	الشبكات الاجتماعية المتعددة	
	نعــــم	لا
ريادة الأعمال السياسية	بريتالى √ توسكانى √	لانجيودوك ×
نقص ريادة الأعمال	أكويتين ×	بروفانس × ليجوريا ×

المصدر : ***Smyrl 1997***

ولنحاول وضع الأسماء الحقيقية للأقاليم المعنية فى جدول بسيط يقرر فيه هذان المتغيران الشرطيان أين يظهر كل إقليم فى هذا الجدول، ويشار فيه إلى (مدى) جودة نظام الحكم بعلامة "صح" أو علامة "خطأ" (الجدول رقم ١٣-٤). بالرغم من أن الجدولين كليهما يتيحان لنا استخدام نفس المنطق فى الاستدلال، فإن الجدول رقم ١٣-٤ هو النوع الذى يتوقع المرء أن يراه فى دراسة الحالات المتعددة، بينما الجدول رقم ١٣-٣ هو النوع الذى يتوقع المرء أن يراه فى التحليل الكمى (فى الجدول رقم ١٣-٤، استخدم المصطلحات الفنية التى استخدمها صاحب رسالة الدكتوراه).

لا ريب أنه باستعمال ست حالات فقط، يتعذر على المرء أن يتأكد من أنه استنفد كل الممكنات. فقد تتخفى استثناءات إضافية فى الركن التالى، كما أنه قد يلزم أخذ الشروط الإضافية فى الحسبان. إلا أنه من الواضح، إلى حد ما، أنه من أجل اكتشاف المزيد يحتاج المرء إلى حالات إضافية كثيرة للغاية، وأنه مع وجود حالات إضافية كثيرة للغاية يصبح الشكل أو القالب الموجود فى الجدول رقم ١٣-

٣ أكثر فائدة من الشكل أو القالب الموجود فى الجدول رقم ٤/١٣. ولو افترضنا أنه توافر لدينا أعداد كبيرة من الأسماء (أى: أسماء الأقاليم هنا) فى الجدول رقم ٤/١٣ بدلاً من ستة أسماء فقط، فلن تكون هذه المعلومات مفيدة جدًا إن عرضت داخل هذا الشكل. فى حالة وجود أكثر من عشر حالات، يصبح من المفيد استخدام الأعداد لتلخيص ما تعلمته، مضحيًا بالخصوصية من أجل الحصول على العمومية. أما فى حالة دراسات الأعداد القليلة من الحالات، فإن ما يمكنك أن تقوله باستخدام الأعداد أو الأرقام سيظل محدودًا تمامًا. انطلاقًا من هذا المنظور، فإن الحد الفاصل المهم التالى يأتى مع الانتقال إلى "دراسات الأعداد الكبيرة من الحالات، التى يمكنك فيها أن تبذل جهدك للوصول إلى القوة الكاملة لما يسمى "التحليل متعدد المتغيرات". بجانب ذلك، لا يوجد حد فاصل ثابت (بين نوعى الدراسات المذكورة). فدراسات الأعداد القليلة من الحالات تتدرج شيئًا فشيئًا لتدخل فى نطاق دراسات الأعداد الكبيرة من الحالات عندما تتراوح هذه الأعداد ما بين ٣٠ حالة إلى ٣٠٠ حالة، مع زيادة احتمال اشتداد قوة التحليل كلما زاد عدد الحالات.

إذًا، ما الذى يمكن عمله مع دراسات الأعداد القليلة من الحالات التى لا يمكن إجراؤها باستخدام دراسات الحالة، وما الذى يمكن عمله باستخدام دراسات الأعداد الكبيرة من الحالات وليس باستخدام دراسات الأعداد الصغيرة من الحالات؟ فى حقيقة الأمر، يمكننا أن نقول إنه كلما ارتفع عدد الحالات تحسنت قدرة الباحث على:

(أ) تحديد الشروط أو الظروف التى فى ظلها تدرك التأثيرات السببية (أى: النتائج أو العواقب الحتمية) (من حيث مدى اتساع انتشارها).

(ب) تحديد طبيعة هذه التأثيرات السببية (من حيث مدة قوتها).

(ج) تحديد مدى رجحان كون هذه التأثيرات حقيقية وليست ناتجة عـــن (أى: مدى كونها دالة).

مفردات البحث الكمى

إن ما عرضته حالاً من أشكال التمييز (بين التـــأثيرات الـــسببية الواســـعة الانتشار، والقوية، والدالة) يأتي بنا إلى الصعوبة الرئيسية التـــى يـــشتمل عليهـــا التحليل الكمى. لكى يكون المرء قادرًا على أن يتحدث بلغة كمية، عليه أن يكـــون قادرًا على وضع أشكال التمييز هذه، التى لا تظهر لمعظم الناس بصورة طبيعيـــة. فكثير من أشكال التمييز المذكورة؛ والكلمات المستخدمة فى صياغتها، تبدو تحكمية إلى حد ما. فى اللغة الإنجليزية العادية، لا تكون الفروق واضحة بين كلمة "قـــوى" ***strong*** وكلمة "واسع الانتشار" ***widespread*** وكلمة "دال" ***significant***. إذ يبدو أنها جميعًا تنويعات على كلمة "مهم" ***important***. هذا صحيح، ولكن، وكما هو الحـــال مع الخمسين كلمة التى يستخدمها شعب الإنويت ***Inuit*** (من شعوب الإسكيمو فـــى شمال أمريكا) فى التعبير عن كلمة "الثلج" (والمشكوك فى صحتها)، أقول: ولكـــن الفروق التى تبدو غير مهمة من بعض وجهات النظر يمكن أن تبدو مهمة جدًا من وجهات نظر أخرى.

موجز القول؛ إن التأثير السببى المفترض يكون قويًا عندما يبدو أن له نتائج بارزة. ويكون واسع الانتشار عندما يحدث فى ظروف وأوضاع مختلفة وكثيـــرة، ويكون دالاً إذا كان من المستبعد أن يكون وهميًا أو ناتجًا عـــن المـــصادفة. عنـــد الحديث عن الحوادث نستعمل، فى كثير من الحالات، نفس المفردات، مفرقين بـــين الحادثة الاستثنائية التى ربما لن تحدث مرة ثانية أبدًا والحادثة التى تكون دالة لأنها تشكل جزءًا من نمط يمكن التنبؤ به. إلا أن الحادثة الدالة نفسها يمكن أن تكون لها

عواقب ضئيلة أو محصورة. وفي مقابل ذلك، قد تكون عواقب هذه الحادثة كبيرة أو واسعة الانتشار.

يوجد قدر كبير تمامًا من المفردات التى يتعين تعلمها من أجل أن يكون المرء قادرًا على التحدث بشكل معقول عن نتائج البحث الاجتماعى الكمي، أو من أجل أن يفهم المرء الكتابات التى تستخدم هذه المفردات. فى الجزء المتبقى من هذا الفصل سأقوم بفحص دقيق لبعض أهم الكلمات ذات الصلة. من الواضح أن تعلم القيام ببحث اجتماعى كمى يشتمل على ما هو أكثر قليلاً من مجرد تعلم المفردات. إذ توجد بعض المهارات المصاحبة (لهذا التعلم)، إلا أننى وجدت دائمًا أن المفردات تشوش تفكير الأفراد، بدرجة أكثر من المهارات. قد تجد من المفيد أن تأخذ صحيفة من الورق وتدون فيها الكلمات التالية المكتوبة بين علامتى الاقتباس، لتصير لديك ورقة تحتوى على خلاصات لمعانى هذه الكلمات لتستخدمها وأنت تتقدم فى مسيرة بحثك.

مصادر المعلومات الكمية

يمكن جمع المعلومات الكمية بنفس الطريقة، تمامًا، التى تجمع بها أى معلومات أخرى: عن طريق المقابلات أو الاستبارات (وتسمى هذه الوسائل فى الكتابات الكمية، عمومًا، باسم "المسوح"، أو بالتنقيب والبحث الدقيق عنها فى مختلف أنواع المراجع المحتوية على خلاصات وافية للمعلومات (أو فى الإنترنت). على الرغم من عدم وجود مبرر منطقى يفسر لماذا ينبغى أن تكون هذه المعلومات صحيحة، فإن المسوح، عمومًا، تعنى القيام بعملية "المعاينة أو "اختيار العينات" ضمنًا (فنحن نختار مجموعة فرعية لنجرى معها المقابلات أو الاستبارات، نظرًا لوجود أفراد كثيرين لدرجة نعجز معها أن نجرى مقابلات معهم

جميعًا)، فى حين أن المعلومات التى ننقب فى البحث عنها تكون معلومات شاملة عمومًا (إذ إن بإمكاننا هنا أن نتحصل على البيانات المطلوبة عن "العالم" الكامل أو المجموعة الكاملة للحالات التى تهمنا).

من المهم أن نعرف ما إذا كانت المعلومات قد جمعت من عينة وليس من مجموعة كاملة من الحالات، إذ إن العينات عرضة للخطأ عندما نحاول التعميم خارج نطاق العينة. لا ريب أن هذا المعنى يصدق بالمثل على كثير من دراسات الحالة، التى يكون احتمال وجود "حالة غير ممثلة" فيها مرادفًا "للعينة الرديئة"، إلا أنه توجد أنماط معينة من العينة (وهى "العينات الاحتمالية") يمكن معها استخدام الطرق الإحصائية للتعميم خارج نطاق العينة مع وجود احتمالية معروفة لنا بأن هذا التعميم سيكون صحيحًا، هذا ملمح قوى من ملامح "العينات العشوائية" لا يتوافر للباحثين الذين يختارون حالاتهم بأساليب أخرى؛ ففى الكتابات التى تتناول دراسات الحالة يكون من المستحيل، إن أردت الدقة، أن تتحدث عن مدى احتمال كون حالة ما حالة دالة من عدمه. معظم المسوح مبنية على المعاينة العشوائية. بالرغم من وجود أنماط مختلفة من العينة العشوائية، وهو الأمر الذى لا بد من تمييزه عند الممارسة، فإن أمثال تلك التمييزات تقع خارج نطاق هذه المقدمة.

مجموعة البيانات ومصفوفة البيانات

بمجرد أن يبدأ المرء الكلام عن المعلومات الكمية، يكون مرغمًا على أن يبدأ الكلام عن البيانات. تنبثق البيانات من المعلومات القياسية (علمًا بأن كلمة ***data*** جمع وليست مفردًا- والتعامل مع هذه الكلمة باعتبارها دالة على اسم جمعى (كالفريق، والجيش...إلخ) أمر شائع ولكنه خطأ). بهذا المعنى يحتوى البيان الموجز لسيرة الحياة الشخصية على بيانات، نظرًا لأن السمات الشخصية المميزة

لكل فرد تكون معروضة فى قالب قياسى هو: الجنس، وتاريخ الميلاد، والمدارس التى تعلم بها الفرد، وما إلى ذلك. أما مجموعة البيانات فتذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بترميزها للبيانات القياسية، الأمر الذى يتم عمومًا باستخدام التعبيرات الرتبية (مثال ذلك أن ١= أنثى، ٢= ذكر)، وتوفيرها لقاموس أو "قائمة رموز" ***'codebook'*** به تفسر هذه الترميزات. على امتداد الجدول توجد الأعمدة، حيث يحتوى كل عمود على خصائص معينة (كالجنس، أو السن، أو الدخل، أو الحزب الذى يصوت له الفرد). هذه السمات تعرف باسم "المتغيرات". بقيام المرء بالبحث عن "نقطة" تقاطع صف معين مع عمود معين، يمكنه أن يطلع على الخاصية المعينة أو "القيمة" المرتبطة بحالة معينة. وعلى ذلك، إن كانت النتيجة النهائية فى أحد انتخابات البرلمان الأوربى هى المتغير الموجود فى العمود الثالث من الجدول (الجدول رقم ١٣-٥) وكانت فرنسا هى الحالة الموجودة فى الصف الرابع، حينئذ سيجد المرء، عن طريق النظر إلى الصف الرابع إلى أن يصل للعمود الثالث، أن النتيجة النهائية لهذا الانتخاب فى فرنسا كانت ٦٠,٧ فى المائة.

المتغيرات ومستويات القياس

يعد الحديث عن المتغيرات أمرًا معقدًا نظرًا لوجود أنماط مختلفة من المتغيرات. وقد ذكرنا حالاً، بصورة ضمنية، نمطين منها وهما: المتغيرات التى منها متغير الجنس، حيث تكون القيم المنسوبة (لصاحب الحالة) تحكمية تمامًا، والمتغيرات التى منها متغير السن مثلاً، حيث يكون للقيم المنسوبة (لصاحب الحالة) معنى حقيقى (ويقاس السن عمومًا بالسنوات). فى حالة المتغير "الاسمى" ***'nominal'***، كمتغير الجنس، يمكن بسهولة ترميز الرجال بالرمز "١" وترميز النساء بالرمز "٢"، كما يمكن ترميزهما بالعكس- أو قد يمكن ترميزهما كليهما

بالرمز "*M*" للرجال (وهو الحرف الأول من كلمة ***male***/أو ***masculine***: أى: ذكر) والرمز "*F*" للنساء (وهو الحرف الأول من كلمة ***Female***). كل ما نفعله باستخدام المتغير الأسمى هو تمييز السمات الخاصة التى يمكن أن تنطبق على حالات مختلفة فى ضوء ذاك المتغير- فالقيم التى نستخدمها لا تفعل شيئًا أكثر من أن تسمى هذه السمات (حيث إن كلمة ***'nominal'*** مشتقة من اللفظ اللاتينى لكلمة ***'name'***. أى: اسم، بالإنجليزية). أما في حالة المتغيرات "الرتبية" كمتغير السن، فيكون للفترات الموجودة بين القيم معناها (كأن تكون القيمة محسوبة بالسنة، أو الدولار، أو أى "وحدة قياس" أخرى).

يوجد مستويان آخران من مستويات القياس، وهما مهمان عند باحثى العلم الاجتماعى. فالمتغيرات يمكن أن تكون "متغيرات ترتيبية" عندما يكون للقيم ترتيب يفهم بواسطة القيمة الرقمية للمتغيرات (مثال ذلك أن ٥ أكبر من ٤) حتى لو لم توجد أى وحدة قياس، كما أن بالإمكان أن تكون "المتغيرات شكلية" إذا كان كل ما تفعله أن تشير إلى حضور أو غياب سمة ما (مثال ذلك أن تعطى القيمة "صفر" للدلالة على من هو غير بريطانى، وتغطى القيمة "١" لمن هو بريطانى). عندما تأتى البيانات من مسح لمجموعة من الناس فردًا فردًا، فإن المتغيرات الأكثر شيوعًا تكون اسمية أو ترتيبية، بينما تكون المتغيرات التى نحتاج إليها فى الواقع حتى نستطيع إجراء التحليلات المتعددة المتغيرات (انظر لاحقًا) متغيرات رتبية. يبذل الباحثون قدرًا كبيرًا من الوقت والمجهود فى "تغيير شكل" (أو: تحويل) بياناتهم للتغلب على هذه المشكلة. والحل المتبع بصفة عامة في بحوث العلم السياسى يتمثل فى معالجة المتغيرات الترتيبية باعتبارها متغيرات رقمية (بشرط أن يتوافر لها قدر كاف من الفئات أو التقسيمات) وإعادة ترميز المتغيرات الإسمية بتحويلها إلى نظائرها من المتغيرات الشكلية، وهى المتغيرات التى يمكن اعتبارها متغيرات رتبية شرفية لها وحدة قياس تتمثل فى وجود أو غياب الصفة محل البحث. هذا الحل يستلزم قدرًا كبيرًا من المهارة، ولكنه، إن نفذ بطريقة مناسبة، لا يلحق تحريفا بالبيانات[٢].

الجدول رقم (١٣-٥) النتيجة النهائية للانتخابات الأوربية (١)

مصفوفة البيانات

الدولة	الانتخابات	المشاركة فى دول الاتحاد الأوربي	المشاركة على المستوى الوطني	السنوات المتبقية	الانتخابات الجبرية	أول انتخابات
bri	١٩٧٩	٣٢,٢	٧٦	٤	صفر	١
den	١٩٧٩	٤٧,٨	٨٦	٠,٣٦	صفر	١
bel	١٩٧٩	٩٠,٤	٩٥	٢,٤	١	١
fra	١٩٧٩	٦٠,٧	٨٣	٢	صفر	١
ger	١٩٧٩	٦٥,٧	٩١	١,٣	صفر	١
gre	١٩٨١	٨٢,٢	٨٢	صفر	١	١
ire	١٩٧٩	٦٣,٦	٧٦	٢	صفر	١
ita	١٩٧٩	٨٤,٩	٩١	٤	١	١
lux	١٩٧٩	٨٨,٩	٨٩	صفر	١	١
net	١٩٧٩	٥٧,٨	٨٨	٢	صفر	١
bri	١٩٨٤	٣٢,٦	٧٣	٣	صفر	صفر
oten	١٩٨٤	٥٢,٤	٨٨	٣,٢	صفر	صفر
bel	١٩٨٤	٩٢,٢	٩٥	١,٣	١	صفر
fra	١٩٨٤	٥٦,٧	٧١	١,٧	صفر	صفر
ger	١٩٨٤	٥٦,٨	٨٩	٢,٦	صفر	صفر
gre	١٩٨٤	٨٢,٢	٨٢	٠,٩٦	١	صفر
ire	١٩٨٤	٤٧,٦	٧٣	٢,٧	صفر	صفر
ita	١٩٨٤	٨٣,٤	٨٩	٣	١	صفر

lux	١٩٨٤	٨٨,٨	٨٩	صفر	١	صفر
net	١٩٨٤	٥٠,٦	٨١	١,٩	صفر	صفر
pot	١٩٨٤	٧٢,٤	٧٣٠	صفر	صفر	١
spa	١٩٨٤	٦٨,٩	٧٠	٢,٤	صفر	١

قائمة الرموز

المتغيرات	معانى الترميزات (وقيمها)
الدولة	هوية الدولة مكتوبة بثلاثة حروف
الخروج الانتخابى	تاريخ الانتخاب بالسنة(١)
المشاركة فى دول الاتحاد الأوربى	النتيجة النهائية فى انتخابات البرلمان الأوربى (فى المائة)
المشاركة على المستوى الوطنى	النتيجة النهائية فى الانتخابات القومية السابقة (بالسنوات وأجزاء السنوات)
السنوات المتبقية	السنوات التى قبل الانتخابات القومية التالية (بالسنوات وأجزاء السنوات)
الانتخابات الجبرية	التصويت الإلزامى فى وقت انتخابات البرلمان الأوربى (صفر=لا، ١= نعم)
أول انتخاب	أول انتخاب للبرلمان الأوربى يجرى فى الدولة (صفر=لا، ١=نعم)

(١) لاحظ أن اليونان، التى أجرت أول انتخاباتها لدخول البرلمان الأوربى فى سنة ١٩٨١، لا يتم تمييزها، عمومًا، عن الدول التى اشتركت فى انتخابات سنة ١٩٧٩.

الجدول رقم (١٣-٦) أنماط المتغير

مستوى القياس	الأمثلة	معلومات إضافية يتضمنها المثال
المتغير الرقمي(١)	٤٣% حزب العمال؛ ١٠% الحزب الديمقراطي، الليبرالي ٤٧% حزب المحافظين	معلومات كمية (حزب المحافظين أكثر من حزب العمال بما يساوى ٤%)
المتغير الترتيبى	١= حزب العمال؛ ٢= الحزب الديمقـراطى الليبرالى؛ ٣= حزب المحافظين	الترتيب (الموقع النسبى بين اليسار واليمين) .
المتغير الاسمى	١= حزب العمال؛ ٢= حزب المحافظين، ٣= الحزب الديمقراطى الليبرالى	استبعاد متبادل أو منافاة متبادلة
المتغير الأصم/ الشكلى	صفر= ليس حزب العمال ١= حزب العمال	*n.a.*

ملحوظة: (١) أحياناً ما يتم التقدم خطوة أبعد في تمييز المتغيـرات الرتبيـة لتصل إلى المتغيرات التي بها نقطة صفر حقيقية، التي تسمى متغيـرات "مقيـاس النسب"، إلا أن هذا التمييز ليس ضروريًا في العلوم الاجتماعية.

في الجدول رقم ١٣-٦، لا يقتصر الأمر على أننا نـشاهد أمثلـة للأنمـاط المختلفة من المتغيرات، بل نشاهد أيضًا موجزًا لمعلومات إضافية مطلوبة لترميـز متغير ما على مستوى أعلى من المستوى الذى تحته في هذا الجدول، وهي أيـضًا المعلومات الإضافية التي قدمها "لنا" مثل هذا الترميز. يمكن النظر إلى المتغيـرات الصماء أو الشكلية على أن مستوى معلوماتها هو المستوى الأدنى- فهي لا تفيد إلا

بأن صفة ما موجودة أو غير موجودة. تتكون الأوصاف أو التوصيفات المستعملة في اللغة العادية، عمومًا، من سلاسل من الصفات (هذا الرجل عيناه زرقاوان). يمكننا الحديث عن الصفات من أن نجمع معًا، في سلسلة واحدة، صفات مختلفة من نفس النمط (هذا الرجل له عين زرقاء وعين خضراء). بمجرد أن نصعد إلى المستوى الاسمي، فإننا نؤكد أن هذه الصفات متنافية تنافيًا متبادلاً؛ فالمرء لا يسمح له إلا بالتصويت لحزب سياسي وحيد، وبذلك يعني وصف المرء بأنه "محافظ"، أي من حزب المحافظين أنه، ضمنًا، ليس من حزب العمال ولا هو ديمقراطي ليبرالي. باتخاذنا خطوة إضافية نحو المستوى الترتيب، فإننا نقدم، للمرة الأولى، مفهومًا إضافيًا معينًا يمكننا من ترتيب هذه القيم- كما نطرح إمكانية إساءة ترميز أو الخطأ في ترميز المتغيرات تبعًا لهذا المفهوم، كما هو الحال في المثال المذكور في الجدول، حيث يختلف المعلقون حول ما إذا كان حزب العمل والحزب الديمقراطي الليبرالي قد قاما، منذ عهد قريب، بتبادل موقعيهما وفقًا لمفاهيم اليسار واليمين، أم لا.

يقتضي منا الحديث عن المتغيرات أن نقوم بتمييز آخر، فنفرق بين المتغيرات التي نحاول تفسيرها (وهي المتغيرات التابعة، والمتغيرات التي نستخدمها من أجل تفسير تلك المتغيرات التابعة (وهي المتغيرات المستقلة). في المثال الذي استخدمناه سابقًا، كان مستوى جودة نظام الحكم الديمقراطي هو المتغير التابع لأننا كنا نحاول الإجابة عن السؤال القائل: "ما الشيء الذي يعتمد عليه مستوى جودة نظام الحكم؟". وتمثلت المتغيرات المستقلة في "متغير انتشار الشبكات الاجتماعية"، ومتغير "الأشخاص الموهوبين في ريادة الأعمال"، لأننا لم نكن نتساءل (في ذلك التحليل) عما هو الشيء الذي كان هذان المتغيران يعتمدان عليه. (لاحظ أنه في أي بحث آخر قد يعامل واحد من هذين المتغيرين أو الآخر، قد

يعامل إلى حد كبير باعتباره متغيرًا تابعًا إذا كنا، مثلاً، نريد أن نعرف ما الشيء الذى تعتمد عليه وفرة الأشخاص الموهوبين فى ريادة الأعمال).

وحدات التحليل ومستوياته

بإمكان التحليل الكيفى، وكذلك التحليل الكمى، أن يركزا على أنماط مختلفة من الموجودات. فقد يقوم تحليل ما بتفحص ما يتصل بالدول، أو السنوات، أو الأقاليم، أوالمدن، أو المدارس الفكرية، أو الأفراد، أو الأحداث، وما أكثر من ذلك. يشار إلى الكائنات أو الموجودات التى نحللها باعتبار أنها "وحدات التحليل" أو "الحالات". ويشار إلى عدد الحالات بالرمز *N*، كما سبق ذكره. ويمكن التمييز بين وحدات التحليل عن طريق مستوى التحليل الذى تقع عنده هذه الوحدات: أى إن الوحدة ذات المستوى القومى تقع عند مستوى أعلى من المستوى الذى تقع عنده وحدة المدينة، والتى بدورها تقع عند مستوى أعلى من "مستوى" الفرد الذى يعيش فى تلك المدينة وتلك الدولة. فى الجدول رقم ١٣-٦، يعتبر المثال الذى قدمناه عن أحد المتغيرات الفترية مثالاً لمتغير قيس عند مستوى عال من مستويات القياس، وعند مستوى عال من مستويات التحليل. كى يكون المرء قادرًا على أن يقول إن حزب العمال حصل على ٤٣ فى المائة من مجموع الأصوات، فلا بد أنه يتحدث عن جملة أو مجموع من الأفراد (والذين هم فى الغالب جميع من أدلوا بأصواتهم فى انتخاب معين فى دولة معينة) أكثر مما يتحدث عن فرد معين، نظرًا لأن من الأمور التى تتكرر كثيرًا جدًا أن تشتمل المستويات العالية من التحليل على معلومات عن أفراد متعددين، فكثيرًا ما يشار إلى البيانات المعنية باعتبار أنها "بيانات كلية أو إجمالية" *"aggregate data"* . أما الأمثلة الأخرى الواردة فى الجدول فهى غامضة أو ملتبسة فيما يتصل بمستوى التحليل. فقد تشير إلى الأحزاب السياسية كما قد تشير إلى الأفراد، إلا أن من الراجح أن تكون هذه الأمثلة متغيرات تم قياسها على المستوى الفردى للتحليل.

رغم أن بالإمكان اختبار أسئلة البحث التى تشتمل على وحدات تقع عند مستويات مختلفة من التحليل، فإن من المهم التأكد من مدى كون هذه الوحدات مرتبطة ببعضها. يصدق هذا المعنى تمامًا على الدراسات الكيفية كما يصدق على الدراسات الكمية، إلا أنه فى حالة الدراسات ذات الحالات كثيرة العدد يكون من السهل حدوث التشويش والخلط فيما يتصل بمستوى تحليل العناصر المختلفة للدراسة. أهم شيء يتعين التحقق منه فيما يتصل بمستوى التحليل هو أن يكون الغالب على أنماط المتغيرات التى نجدها عند المستويات المختلفة للتحليل مختلفة (هى الأخرى). لقد ذكرت قريبًا أننا فى حالة (معالجة) البيانات ذات المستوى الفردى لا نحصل إلا على عدد قليل جدًا من المتغيرات الرتبية، ومن أجل أن أعثر على مثال لمتغير ذى مستوى رتبى يرتبط بالأحزاب، كان لزامًا علىَّ أن أتحرك صعودًا نحو مستوى إجمالى من التحليل. يضاف لذلك أن البيانات ذات المستوى الفردى تحتوى، بوجه عام، على قدر هائل من الأخطاء أو "الضجيج". إذ إن الأفراد يقعون فى أخطاء عند إجابتهم عن أسئلة المسح الاجتماعى أو عندما يملأون بيانات الاستمارات. فهم يعجزون عن فهم الأسئلة التى تطرح عليهم أو فهم معانى الأجوبة التى يقدمونها. والأهم من ذلك، أنه يوجد دائمًا نوع من الانفصال بين الشخص الذى يصمم الأسئلة (الذى يصمم، بناءً على ذلك، مخطط الترميز الخاص بتلك الأسئلة) والشخص الذى يجيب عنها (الذى يقدم، ضمنًا، القيم التى سيتم ترميزها). لهذا السبب تعجز الأسئلة كثيرًا عن توصيل المعنى المقصود بصورة دقيقة. يترتب على ذلك كله ظهور الأخطاء. بوجه عام، تتناقص الأخطاء كثيرًا فى البيانات ذات المستوى الأعلى (كبيانات المسوح الاجتماعية) لأن الأخطاء التى على المستوى الفردى يتم استخراج متوسطها واستبعاده أثناء عملية تجميع البيانات، كما أننا قد نعثر، وبدرجة عالية من الرجحان على متغيرات فترية فى البيانات الإجمالية، لأن فعل التجميع نفسه يعطينا متغيرات تحصى عدد الأفراد

(أو نسبتهم أو نسبتهم المئوية) الموجودين داخل الفئات أو التقسيمات المختلفة، أو الأفراد ذوى السمات المختلفة. تعتبر النسبة المئوية للأفراد الذين يصوتون لصالح حزب المحافظين (وهى ظاهرة إجمالية) تعتبر متغيرًا فتريًا بصورة قاطعة، بينما يعتبر نفس المتغير على المستوى الفردى. (أى للفرد الذى صوت لصالح حزب المحافظين) متغيرًا اسميًا، كما شاهدنا ذلك قريبًا.

قد يبدو هذا سببًا وجيهًا للتركيز على البيانات ذات المستوى الإجمالى وليس على البيانات ذات المستوى الفردى، إلا أنه توجد مشكلة فيما يتصل بالاستدلال على السلوك ذى المستوى الفردي من واقع البيانات ذات المستوى الإجمالى أو بالعكس. مثال ذلك أن اكتشاف أن ما بداخل الولايات المتحدة من ولايات تتسم بوجود نسبة عالية من السكان السود هى الولايات التى بها نسبة عالية من الأمية، أقول: أن اكتشاف هذه الحقيقة لا يسمح لنا بأن نستخرج منها أن من الأرجح أن يكون السود أميين. فى مقالة مشهورة (كتبها روبنسون ***Robinson*** سنة ١٩٥٠) وجد أنه فى أمثال تلك الولايات لا يوجد اختلاف بين معدلات معرفة القراءة والكتابة عند البيض وعند السود. وقد قل احتمال أن يكون كل من البيض والسود الموجودين فى الولايات المتسمة بنسبة عالية من السود، قل احتمال أن يكونوا على إلمام بالقراءة والكتابة. يسمى هذا الخطأ الناجم عن استخراج العلاقات ذات المستوى الفردى من واقع النتائج ذات المستوى الإجمالى "بالوهم البيئى" ***ecological fallacy***. (كما) يوجد "وهم فردى" ***individualistic fallacy*** ناجم عن استخراج العلاقات ذات المستوى الإجمالى من واقع العلاقات ذات المستوى الشخصى. مثال ذلك أن العلاقة الإيجابية القوية الموجودة على المستوى الفردى بين التعليم، من جهة، والتصويت فى الانتخابات، من جهة، لا تتم ترجمتها إلى علاقة إيجابية مناظرة على المستوى القومى. فالحاصل هو العكس، ذلك أن

الدولتين الواقعتين ضمن الدول التى تمتع بأفضل نظم التعليم فــى العــالم (وهمــا الولايات المتحدة وسويسرا) بهما معدلات تصويت نهائية تقع ضمن أقل معــدلات التصويت فى العالم (*Franklin 2004*).

لذلك، لا بد أن تجمع البيانات وتحلل على مستوى التحليل المناسب لـسؤال البحث المطروح، كما أنه يجب على المحللين أن يتجنبوا صياغة التعميمات علــى مستوى تحليلى مختلف عن مستوى البيانات التى تسببت فى الوصــول إلــى تلــك النتائج. يعتبر هذا الشرط الوجوبى حالة من حالات شرط وجوبى أعم ينطبق على جميع أنماط الاستقصاء (سواءً الكمية أم الكيفية)، وجميع أنماط التفكير الدقيق فــى كيفية قياس المتغيرات، وفى الاستنتاجات التى يمكن استخراجها من أنماط المتغيــر المختلفة التى تستخدم بطرق مختلفة. يمثل خطأ القياس، على الدوام، خطرًا يتهــدد الاستنتاج (فيجعله غير دقيق أو غير صحيح)، سواءً أكان ذلك فى الأعمال الكيفيــة أم الأعمال الكمية (انظر *King, Keohane and Verba 1994*).

الإحصائيـــات

من أجل الحديث عن نتائج البحث الكمى، لابد من استخدام الإحصائيات. إذا استعملنا التعبيرات الفنية، فالإحصائيات تعتبر معاملات *'coefficients'* تلخص مــا يتعلق بالبيانات من مسائل تهم الباحثين. والإحصائيات، أيضًا، تمثــل الإجــراءات التى بواسطتها يصل المرء إلى أمثال تلك المعاملات، وهى الإجراءات التى يــشار إليها، عمومًا، من جانب الباحثين الذين يستعملونها، باعتبار أنهــا هــى "التحليــل الإحصائى". تعتبر النسبة المئوية أو المتوسط الحسابى معاملاً إحــصائيًا (تــشيع الإشارة إلى الواحد منهما باعتبار أنه "بند إحصائى وصفى" لأنه يقوم بوصف جملة من البيانات)، إلا أن الأمور التى يشتد اهتمام العلمــاء الاجتمــاعيين بهــا هــى

المعاملات التى تتناول الأسئلة التى أوجزنا القول فيها قبل ذلك وهـــى: مـــا مـــدى اتساع انتشار التأثيرات السببية؟ وما مدى قوتها؟ وما مدى دلالتها؟ وســـوف نبـدأ بالسؤال الأخير منها.

ما مدى دلالة التأثيرات السببية؟

ترتبط "الدلالة" باحتمالات وقوع الباحث فى الخطأ عندما يصوغ أحد الأحكام المؤكدة. تسمح لنا الطرق الإحصائية بتقرير احتمالات الوقوع فـــى الخطـــأ فيمـــا يتصل بالنتائج التى نتوصل إليها من واقع استعمال عينة عـــشوائية. عـــن طريـــق توسيع نطاق العينات، يطبق معظم الباحثين هذه الطرق على أى مجموعة بيانات لا يوجد مبرر للشك فى طبيعتها التمثيلية. ويمكن تطبيق أسئلة الدلالة على ما تـــسمى "تقديرات الدرجات" (مثال ذلك أن بإمكان الإحصائيات أن تخبرنا بمـــدى احتمـــال وقوعنا فى الخطأ إذا قدرنا أن الديمقراطيين (أى: أعضاء الحـــزب الـــديموقراطى بالولايات المتحدة) سوف يفوزون بـــ٥٣ فى المائة من مجموع الأصوات المعطـــاة للحزبين فى الانتخابات الرئاسية القادمة)؛ إلا أن الأمر الأشد أهمية فى نظر العلماء الاجتماعيين هو الأسئلة المتعلقة بدلالة العلاقة التى بين المتغيرات. عنـــدما نأخـــذ المثال، المستخدم سابقًا، والخاص بالعلاقة التى بين انتـــشار الـــشبكات الـــسياسية (بمعنى: الشبكات التنظيمية هنا) وجودة نظام الحكم، فسيكون من الجـــدير بنـــا أن نعرف احتمالات أن تكون العلاقات التى وجدها (أى: انتهى إليهـــا بعـــد البحـــث) الباحثان بوتنام وسميرل ***Putnam and Smyrl*** علاقات دالة من عدمه، أعنى بـــذلك أنه يجدر بنا معرفة أنها من المستبعد أن تكون ناجمة عن المصادفة، وأنها، لهـــذا السبب، من المحتمل أن نجدها مرة بعد أخرى كلما أمعنا النظر فى بحث الأقـــاليم والدول الأخرى. إن تحديد ما إذا كانت علاقة دالة يتوقف على ثلاثة اعتبارات:

(١) قوة هذه العلاقة؛

(٢) عدد الحالات التى تم فحصها عند تقرير الباحث لهذه العلاقة،

(٣) درجة اليقين المطلوبة قبل أن نكون مستعدين لتقبل حكم ما باعتباره حكمًا صادقًا.

نبدأ بالاعتبار الأخير فنقول: إذا اشترطنا ١٠٠ فى المائة من اليقين (وهى الحالة التى يشار إليها، عمومًا، بأنها حالة "الثقة" *confidence*)، فسيترتب على ذلك عدم اتصاف أى علاقة بأنها دالة فمن الناحية الواقعية، تعد جميع أحكام العلم الاجتماعى أحكامًا احتمالية بطبيعتها (سواء أكان قد تم اكتشافها باستعمال طرق البحث الكمية أم باستعمال طرق البحث الكيفية). يتمثل مقياس الإتقان فى العلوم الاجتماعية الكمية فى تقبل الحكم باعتباره حكمًا صادقًا عندما يترجح أن يكون صادقًا فى ٩٥ فى المائة من الحالات التى يمكن تعميمه عليها، وهو ما يماثل قولنا بأن هذا الحكم سيكون زائفًا فى ٥ فى المائة من تلك الحالات، وهو السبب الذى بمقتضاه يشار إلى هذا الحكم باعتبار أنه "دال عند مستوى ٠,٠٥" لاحظ أن هذا ليس اختبارًا مقنعا. فإذا كان ٥ فى المائة من المواقف التى يمكن تعميم هذه النتيجة عليها سوف تعجز عن إظهار العلاقة المعنية، فمعنى هذا أن موقفًا واحدًا فى عشرين موقفًا سوف يعجز عن إظهارها. وبصورة مماثلة نقول، إن لم نستطع إرساء نتيجة بحثية ما عند مستوى ٠,٠٥ من الدلالة، فمعنى أنه لا يزال يوجد احتمال واحد فى عشرين احتمالاً بأن تكون العلاقة محل البحث غير حقيقية. عندما نريد قدرًا أكبر من اليقين، فيجب أن نجرى اختبارًا أشد إقناعًا؛ مثال ذلك أن يتطلب هذا الاختبار الوصول إلى دلالة عند مستوى ٠,٠١، وهو ما يعنى ضمنًا أن هذا الاختبار سيكون خطأ مرة واحدة فقط فى كل مائة مرة عندما نصدر حكمًا تعميميًا مستمدًا من هذه النتيجة. ولكن من أجل ذلك نحتاج إلى عدد أكبر من الحالات، وهو ما سنشرحه حالاً.

إن أردنا أن نكون قادرين على أن نؤكد وجود علاقة بين انتشار الشبكات الاجتماعية أو السياسية وجودة نظام الحكم الديمقراطى، فكلما زاد عدد الحالات التى نكون قد تفحصناها للوصول إلى هذا الحكم المؤكد، كان ذلك أفضل. لو فرض أننا اختبرنا كل حالة مفردة لها صلة بالموضوع ووجدنا أن جميع هذه الحالات أظهرت نفس العلاقة، فسنكون واثقين إلى حد ما من الحكم المؤكد الذى وصلنا إليه. باستخدام عينة عشوائية مناسبة من الحالات، نستطيع الحديث عن مدى ثقتنا بأن كل الحالات غير المختبرة سوف تظهر نفس العلاقة التى وجدت بين الحالات التى فحصناها قبل ذلك. بإمكان الحالات ذات العدد الكافى أن تجعل أى علاقة دالة عند أى مستوى دلالة غير صفرى ***non-zero***، بهذا الشكل، فإنه باستعمال عدد كاف من الحالات يتوقف السؤال عن الدلالة عن أن يكون سؤالاً مثيرًا للاهتمام بدرجة بالغة، إلا أنه، بصفة عامة، كلما زاد عدد الحالات، كانت النتيجة أفضل.

أيًا ما كان الأمر، فمن المهم أيضًا أن نفهم بوضوح أن بإمكان العلاقات، حتى باستعمال عدد صغير نسبيًا من الحالات، أن تثبت أنها علاقات دالة إذا كانت قوية بدرجة كافية، وهو الاعتبار الثالث الضرورى لتكون العلاقات دالة (وهو الاعتبار الأول المبين فى القائمة المذكورة قبل ذلك). من المسائل التى ينبغى أن تكون واضحة في ذهن الباحث قبل أن يبدأ البحث، أن الأمر يحتاج إلى حالات كثيرة العدد ليثبت أن علاقة ضعيفة هى علاقة دالة، بينما يمكن إثبات علاقة قوية جدًا، ولو باستعمال حالات قليلة العدد نسبيًا. فى الوضع غير المألوف، الذى نتوقع فيه وجود علاقات محددة من نوع كل الحالات س هى الحالات ص أو "ولا أى حالة من حالات س هى حالة من حالات ص"، لا نحتاج إلا إلى عدد من الحالات يكفى لأن نستبعد خطأ القياس. وحين نتوقع العثور على علاقة أقل حتمية

(علمًا بأن معظم العلاقات فى العلوم الاجتماعية علاقات احتمالية وليست حتمية، كما سبق ذكره)، فإننا نحتاج حينئذ إلى عدد أكبر من الحالات كى نكون واثقين من نتائجنا.

ما مدى قوة العلاقات؟

للبت في تقدير مدى قوة علاقة ما، يجب علينا أن نحدد مقدار التغير الحاصل في المتغير التابع، وهو التغير الناجم عن التغير (أو التغيرات) التى حدثت فى المتغير المستقل (أوالمتغيرات المستقلة). من الأرجح أن يحدث التغير الضئيل بصورة تصادفية أكثر من حدوث التغير الكبير، ولكن الأمر الأهم هنا، هو أن التغير الضئيل ليس مثيرًا للاهتمام حتى لم فرضنا أنه ثبت أنه تغير دال. عند الحديث عن مظاهر قوة العلاقات. يفيدنا أن نتخيل رسمًا بيانيًا به متغير تابع رتبت قيمه أو درجاته على امتداد المحور العمودى أو الرأسى صعودًا وهبوطًا، ومتغير مستقل رتبت قيمه أو درجاته على امتداد المحور الأفقى. من واقع أى نقلة أو حركة مفترضة تحدث على المحور الأفقى يمكننا أن نستخلص الحركة المماثلة لها صعودًا على امتداد المحور الرأسى أو العمودى، وكما هو مبين فى الشكل رقم ١٣-١.



شعبية القائد المنتسب لحزب المحافظين

الشكل رقم (١٣-١) احتمالات فوز عضو من حزب المحافظين فى الانتخابات

فى ذلك الرسم البيانى نرى احتمالات فوز واحد من أعضاء حزب المحافظين تتزايد من مجرد ٢٠% إلى نحو ٦٠% بمقدار ما تتزايد شعبية هذا القائد المنتسب لحزب المحافظين من المستوى المنخفض إلى المستوى المرتفع. هذا التزايد يساوى فارقًا مقداره ٤٠% (وهو حاصل طرح ٢٠% من ٦٠%)، أو قل يساوى "تأثيرًا" مقداره أو نسبته ٠,٤، حيث إن التأثيرات (أو النتائج المترتبة على التغيرات الحاصلة فى المتغير المستقل) يعبر عنها عمومًا بالنسب ***proportions*** (وليس بالنسب المئوية ***percentages***). يمكن للمرء أن يتصور الاتجاه المائل (صعودًا) للخط (الممدود فى الرسم البيانى، والمعبر عن أن تزايد شعبية المرشح يؤدى إلى إحداث تزايد فى فرص نجاحه) فى ضوء ما يبينه هذا الخط من تأثير

رافع يمارسه المتغير المستقل على المتغير التابع. فإن كان هذا الخط يكـاد يكـون مسطحًا (أي أفقيًا) فإنه يتماشى مع وجود قدر قليل جدًا من التأثير الرافع. وإن كان هذا الخط متصاعدًا بشكل حاد فهو يعبر عن وجود قدر أكبر بكثيـر مـن التـأثير الرافع. وإن تأثيرًا نسبته ٠,٤ ليعطي بالفعل قدرًا كبيرًا من التأثير الرافع. وعلـى العكس من ذلك، فإن من الواضح أن تأثيرًا مقداره ٠,٤ فقط (أي: ٤%) سـيعطينا خطًا يكاد يكون مسطحًا (أي أفقيًا)- أي خطًا متماشيًا مع عدم وجود تـأثير رافـع تقريبًا. من الممكن أيضًا وجود خط منحدر لأسفل (وليس صاعدًا لأعلى)، ويكـون من شأنه أن يشير إلى وجود علاقة سلبية/عكسية: وفيها تتماشى القـيم المتزايـدة للمتغير المستقل مع القيم المتناقصة للمتغير التابع.

من الممكن تحويل العلاقة المبينة في أي جدول (كالعلاقات التي تناولناها في الجداول السابقة) من الممكن تحويلها بسهولة إلى رسم بياني يشبه الرسـم البيانـة الوارد في الشكل رقم ١٣-١ عن طريق تحويل بيانات هذا الجدول إلى نسب مئوية تسير في اتجاه المتغير التابع. وبذلك وفي الجدول رقم ١٣-٢ المذكور قبـل ذلـك (وهو أول الجداول المتعلقة بنظرية الباحث بوتنام التي لم تحتو علـى أي أعـداد)، يتجه المتغير التابع (أي جودة نظام الحكم) إلى أسفل، لذلك نقـوم بعمليـة تحويـل البيانات إلى نسب مئوية فنجد أن ٦٧% من الأقاليم التي تنتـشر فيهـا الـشبكات الاجتماعية (أي إقليمين من ثلاثة) تشهد نظام حكم راقيًا، بينما يـشهد صـفر فـي المائة من الأقاليم التي لا توجد بها شبكات اجتماعية منتشرة نظـام حكـم راقيـا. بإجراء عملية طرح (بين النسبتين المئـويتين المـذكورتين)، نجـد أن الـشبكات الاجتماعية تحدث تأثيرًا في جودة نظام الحكم مقداره ٦٧- صفر=٦٧%) (بمعنـى أن الشبكات الاجتماعية لها تأثير على نظام الحكم بنسبة ٠,٦٧. وهذا تأثير قـوي إلى حد ما على مقياس يبدأ من الصفر وينتهي بالواحد الصحيح، فإن حولنـاه إلـى

رسم بيانى، فسوف يظهر خطًا (يمثل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التـابع) أشد فى درجة صعوده من الخط المبين فى الشكل رقم ١٣-١. تتماشى درجة شدة صعود هذا الخط الذى فى هذا المثال مع تصورنا البدهى الذى يـرى أن اسـتثناء وحيدًا للقاعدة التى أكدها الباحث بوتنام لا يصل إلى إحداث تأثير كبير، بيد أن من شأن العدد القليل للحالات أن يمنع هذا التأثير البالغ القوة مـن أن يكـون دالاً مـن الناحية الإحصائية حتى لو كانت هذه الحالات قد تم اختيارها عشوائيًا.

الارتباطات بين المتغيرات

فى هذه المرحلة، يتعين علينا أن نسلك منعطفًا جانبيًا قصيرًا لنتحـدث عـن الارتباطات، فبدلاً من الإشارة إلى التأثير الذى يحدثه متغير ما فى متغيـر آخـر، يكثر العلماء الاجتماعيون، عند معالجتهم لمتغيرين اثنين فقط، من الحـديث عـن الارتباط بينهما، وهو اللفظ الذى يشار إليه غالبًا بالرمز r (أى حرف r الـصغير) (أو يشار إليه أحيانًا بحرف R الكبير). يمثل حرف R الكبير كلمـة "***relationship***" أى "العلاقة"، كما أن الحديث عن العلاقات التى بين المتغيرات لا يقتضى منـا أن نميز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. يعتبر المتغيران مرتبطين عنـدما تميل قيمتاهما إلى التحرك معًا (مثال ذلك: أن الأفراد الأكثر طـولاً يميلـون لأن يكونوا أثقل وزنًا، وبذلك توجد علاقة بين الطول والوزن). يقال أيضًا إنـه توجـد علاقة ما – وهى العلاقة السلبية- عندما يميل متغيران إلى التحرك عكسيًا (مثـال ذلك أنه كلما زادت كثافة السحب، زاد ضوء النهار قتامة). فإن كـان المتغيـران كلاهما واقعين على مقياس أو مسطرة تبدأ بالقيمة "صفر" وتنتهى بالقيمـة "واحـد صحيح" (أو كان كلاهما يقاسان عمومًا، بنفس المقياس)، فستأخذ مقاييس الارتبـاط حينئذ نفس القيم تقريبًا باعتبار أنها هى التأثيرات التى كنا نتحـدث عنهـا قريبًـا.

(وعلى ذلك فإن) التأثير ذا النسبة ٠,٤ والتأثير ذا النسبة ٠,٦٧ اللذين أشرنا إليهما سيتوافقان مع الارتباط الذى نسبته ٠,٤ والارتباط الآخر الذى نسبته ٠,٦٧، أو يكونان قريبين جدًا منهما. مع ذلك، يفضل استخدام الارتباطات فى بعض الأغراض، لأن قيمة معامل الارتباط لا تعتمد على مسطرة القياس الخاصة بالمتغير المعنى. فإن كنا نختبر العلاقة التى بين السن مقيسًا بالأعوام والدخل مقيسًا باليوروهات، فمن المؤكد أن التأثير الذى يحدثه السن فى الدخل سيكون أكثر بكثير من واحد صحيح (فزيادة عام واحد من عمر الفرد ستترتب عليها، عمومًا، نتيجة تتمثل فى زيادة الدخل بعدة مئات من اليوروهات) كما سيكون من العسير تفسير هذا التأثير، وذلك لأن معامل الارتباط سيقع فى موقع ما داخل النطاق الذى بين -١ و ١، وهو الحال المطابق تمامًا لحال الارتباطات التى كنا نناقشها قريبًا. يظهر الجدول رقم ١٣-٧ المعنى الرئيسى التقريبى المنسوب لمعاملات الارتباط ذوات الدرجات المختلفة من الأهمية عند استعمال البيانات ذات المستوى الفردى والبيانات ذات المستوى الإجمالى (علمًا بأن الحدود الفاصلة (بين هذين النوعين من البيانات) لا تخلو من الضعف ولا تستعصى على التغيير، كما أنها ستتعرض للتشكيك فيها من جانب بعض المحللين).

الجدول رقم (١٣-٧) درجة قوة الارتباط

درجة قوة الارتباط	بيان درجة قوة الارتباط فى حالة البيانات ذات المستوى الفردى	بيان درجة قوة الارتباط فى حالة البيانات ذات المستوى الإجمالى
د/ر = ٠,٠٠ - ٠,٠٦	قوة طفيفة	قوة طفيفة
د/ر = ٠,٠٧ - ٠,١٩	قوة هزيلة	قوة طفيفة
د/ر = ٠,٢٠ - ٠,٣٤	قوة متوسطة	قوة هزيلة
د/ر = ٠,٣٥ - ٠,٤٩	قوة شديدة	قوة متوسطة

د/ر = ٠,٥٠ – ٠,٦٥	قوة هائلة	قوة شديدة
د/ر = ٠,٦٦ – ٠,٨٠	قوة هائلة جدًا	قوة هائلة جدًا
د/ر = ٠,٨١ – ٠,٩٥	قوة مشكوك فيها	قوة هائلة
د/ر = ٠,٩٦ – ١,٠٠	قوة مشكوك فيها جدًا	قوة مشكوك فيها

ملحوظة: تنطبق التفسيرات على الارتباط "ر" "r" الخاص بالتحليل الذى يتناول متغيرين، وعلى مربع الارتباط (ر٢)/($R2$) الخاص بتحليل المتغيرات المتعددة (انظر فيما بعد).

كما سبق ذكره، فإن من العسير أن نجد علاقات قوية باستعمال بيانات ذات مستوى فردى، لأن الغالب أن من يصممون فئات الأسئلة ليسوا هم الذين يجيبون عن الأسئلة، الأمر الذى قد ينجم عنه أى عدد من أشكال سوء الفهم. يضاف إلى ذلك أن الأفراد كثيرًا ما يراودهم الشك، إلى حد بعيد، فى الطريقة التى يجيبون بها عن الأسئلة التى يفهمونها فهمًا صحيحًا، كما يتعذر على الباحثين، فى أحيان كثيرة، أن يزعجوا المستجيبين حتى يفكروا فى إجاباتهم تفكيرًا دقيقًا. ينجم عن هذا الوضع قدر كبير من الخطأ الذى لا يوجد غالبًا فى البيانات الإجمالية، أو الذى يستخرج متوسطه (ثم يستبعد من البيانات) عند تحويل المعلومات ذات المستوى الفردى إلى معلومات إجمالية. ومن ثم نتوقع، فى حالة استخدام البيانات الإجمالية، أن نجد ارتباطات أقوى (وتأثيرات أقوى) مما نجده فى حالة استخدام البيانات ذات المستوى الفردى. والواقع أن الارتباطات التى تظهر فى حالة البيانات ذات المستوى الفردى وتزيد نسبتها على ٠,٨ تكون نادرة جدًا لدرجة أنها توحى، غالبًا، بأن شيئًا يتعلق بالتحليل نفذ بشكل خاطئ، أو بأن شيئًا يتعلق بالبيانات ليس صحيحًا تمامًا. الغالب الأعم فى مثل تلك الحالات أن يكون المحلل قد استخدم متغيرين هما فى الواقع مقياسان مختلفان لنفس الشيء (أى لنفس الموضوع أو لنفس الظاهرة

المبحوثة)، وبذلك تكون هذه النتيجة تكرارًا لا فائـدة فيـه. باسـتعمال البيانـات الإجمالية، يكون بالإمكان، إلى حد بعيد، أن نحصل على ارتباطات تزيـد نـسبتها على ٠,٩ (وإن كانت نادرة)، ولكن إن زادت نسبة الارتباطات علـى ٠,٩٥ فهـذا يوح بأن الاختبار قد تناول علاقات مكررة لا فائدة فيها.

ما مدى اتساع انتشار العلاقات؟

إن مدى اتساع انتشار علاقة ما هو أمر يتعلق بعدد المواقف أو الأوضـاع التى توجد فيها هذه العلاقة. (لذاك) تكون العلاقة الموجودة بمفردها في دولة بهـا شبكات اجتماعية ممتدة، تكون أقل اتصافا بالانتشار الواسع من العلاقة التى توجـد أيضًا فى دولة ليست بها شبكات اجتماعية. يتطلب منا تقرير مدى اتـساع انتـشار علاقة ما أن نستخدم متغيرات تابعة متعددة من أجل تحديد الظروف أو الملابـسات المختلفة التى تحدث أو لا تحدث فيها هذه العلاقة. فى المثال الذى بدأنا بـه هـذا الفصل، المتعلق بالدراسة التى قدمها بوتنام، لم توجد العلاقة التى بـين الـشبكات الاجتماعية ونظام الحكم إلا فى حالة وجود (منظمات) ريادة الأعمال، وبذلك ثبـت أن هذه العلاقة ليست واسعة الانتشار بالدرجة التى افترضها بوتنام فى أول الأمر. ويقال إن العلاقة التى لا توجد إلا في ظروف معينة تكون محلاً "للتفاعل". فى هذه الحالة وجد تفاعل بين ريادة الأعمال ونطاق الشبكات الاجتماعية، بحيث لـم يكـن لأى منهما تأثير إلا فى وجود الآخر. من أجل الاختبار بحثًا عن التـأثيرات التـى يحدثها التفاعل، يلزم استخدام عدد كبير للغاية من المتغيـرات المـستقلة، بحيـث يستخدم متغير واحد لاختبار كل واحد من الظروف التى قـد يثبـت، أولا يثبـت، صحة وجود أحد التأثيرات فيها. إلا أننا نحتاج إلى متغيرات مستقلة كثيرة لـسبب آخر أيضًا، وهو ما سنلتفت إليه حالاً.

حتى الآن، وباستثناء ما كنا نفعله عند اختبارنا لنظرية بوتنام أو فكرته، فإننا كنا نتحدث فقط عن العلاقات المسماة "ثنائية المتغيرات" أو العلاقات بين متغيرين: وهي العلاقات التي قد توجد عندما يختبر متغير تابع وحيد في صلته بمتغير مستقل وحيد. من غير المألوف أن يكون الباحث قادرًا على تفسير الكثير عن العالم باستعمال علاقات ثنائية المتغيرات، ومن أسباب ذلك أنه يوجد قدر كبير للغاية من الأخطاء في بياناتنا (خاصة في بياناتنا ذات المستوى الفردي) وهي أخطاء يلزم، في أحيان كثيرة، أن تقاس وتحدد من أجل الوصول إلى تقدير صحيح للتأثيرات التي تحدثها المتغيرات محل الاهتمام[٣]. والأمر الأهم أو العالم الاجتماعي مكان معقد. فكل الظروف التي قد تؤثر على مدى اتساع انتشار علاقة ما (كما شرحناه حالاً) قد تسهم أيضًا في تقديم تفسير للمتغير التابع محل الاهتمام. عندما نستجلب متغيرات مستقلة إضافية لنستخدمها بهذه الطريقة، فإنه يقال أننا نقوم "بتعميق وتوسيع" أو بالمعالجة الدقيقة الشاملة لتفسيرنا، وهي ما سبق ذكره في الفقرة الافتتاحية لهذا الفصل. والواقع أن حاجتنا لأن نأخذ في اعتبارنا ما يقع على متغير تابع من التأثيرات المتزامنة المتعددة، تتكرر، عمليًا، بمعدل أكبر من حاجتنا لأن نأخذ في اعتبارنا التأثيرات التي يحدثها التفاعل (في هذا المتغير التابع). بيد أنه بمجرد أن ننتقل خارج نطاق التحليل ثنائي المتغيرات، فإننا نحتاج إلى أدوات جديدة للتفكير في العلاقات، وعندما نستعمل أمثال تلك الأدوات يقال إننا نقوم "بالتحليل المتعدد المتغيرات".

إن شئت الدقة، فإن التحليل الذى قمنا به في الجدول رقم ١٣-٣ والتحليل الذى تناولنا به الجدول رقم ١٣-٤ كانا تحليلين ثنائيي المتغيرات، لأنهما اشتملا على ما يزيد عن متغير مستقل واحد. ومع ذلك، فإن الأدوات التى استعملناها

(وهى الجداول، والنسب المئوية، والفروق المئوية) كانت أدوات التحليل ثنائى المتغيرات. عندما ننتقل إلى التحليل المتعدد المتغيرات تمامًا، يتعين علينا أن نفكر فى التأثيرات بلغة المعادلات، وهذه خطوة أخرى يجد كثير من ناشئى العلماء الاجتماعيين أنها مثبطة للهمة تمامًا، ما لم يبين لهم أن المعادلات أدوات دقيقة تمامًا يستخدمها كل إنسان بصورة ضمنية فى كل مرة يضيف فيها الرسوم التى يتوقع أن يتعرض لدفعها عند سداد الفاتورة التالية للهاتف المحمول.

تحتوى فاتورة الهاتف المحمول المعروفة ... ***A typical mobile bill*** على (خانة) للقيمة الإجمالية أو المبلغ الإجمالى الذى يمثل المحصلة النهائية لاستهلاك الرسم الشهرى (أى قيمة الاشتراك الشهرى) الثابت، إضافته إلى المبلغ الخاص بالمكالمات الزائدة التى لها حد أقصى، وقد تحتوى على خانة بالمبلغ المدفوع ثمنًا للتجوال، أو بالمبلغ المدفوع للضرائب، وما إلى ذلك. المحصلة النهائية عبارة عن مسألة حسابية يعبر عنها فى صورة معادلة مثل المعادلة التالية:

إجمالى الواجب دفعه= الاشتراك الشهرى الثابت+ الدقائق الرسوم (لكل دقيقة)+ التجوال*الرسوم (لكل دقيقة تجوال).

(وقد يضاف لهذه المعادلة عنصر آخر للضرائب). فى هذه المعادلة تمثل علامة "زائد" الإضافة، وتمثل النجمة عملية الضرب. يرى الأفراد أن من الدقة تمامًا أن يضربوا عدد الدقائق فى الثمن لكل دقيقة، ويضربوا عدد دقائق التجوال فى الثمن لكل دقيقة تجوال، ويضيفوا هاتين النتيجتين إلى الاشتراك الشهرى الثابت. والأمر الذى يسبب الاضطراب للأفراد هو عندما تستبدل بالكلمات المستعملة فى المعادلة المذكورة بعاليه عددًا من الرموز، كما فى المعادلة التالية:

$$\text{ص} = \text{أ} + \text{ب}_{\text{١}}\,\text{ص}_{\text{١}} + \text{ب}_{\text{٢}}\,\text{ص}_{\text{٢}}$$

هنا أبدل بعبارة "إجمالى الواجب دفعـــه" الرمـــز ص، وأبـــدل بالاشـــتراك الشهرى الثابت الرمز أ، وبعدد المكالمات الزائدة الرمز س مع كتابة رقـــم دليلـــى أسفله هو الرقم ١، وبعدد دقائق التجوال الرمز س مع كتابة رقـــم٢ كـــرقم دليلـــى أسفله. كل رمز "ب" يمثل الثمن محسوبًا بالدقيقة للرقم المناظر له (مع كتابة الـــرقم الدليلى أسفل الرمز "ب"، للمرة الثانية).

يبدو استعمال الرموز فى مكان الكلمات أمرًا مرهقًا للغاية، إلا أنه فاعل جدًا من الناحية العملية. بحكم ما اصطلح عليه الناس، نستخدم، على الدوام، الرمز ص ليمثل المتغير التابع، والرمز س (متبوعًا بكتابة أرقام دليلية سفلية مختلفـــة) ليمثـــل المتغيرات المستقلة المختلفة. يقيس كل "ب" التأثير الـــذى يحدثـــه المتغيـــر س ذو الصلة فى المتغير التابع دائمًا ما يستخدم الرمز "أ" للإشارة إلى ثابت ما، الذى قـــد تكون قيمته صفرًا عندما لا يوجد اشتراك شهرى ثابت، كما هو الحال فى فـــاتورة الهاتف. من الواضح أننا نستطيع أن نوسع نطاق المعادلة بالمزيد من قيم س مـــن دون استنفاد الفراغ الموجود على السطر، كما نستطيع أن نتحدث بأسلوب تصورى (أى بأسلوب ذهنى مجرد) عما نقوم به من دون الاضطرار لاســـتخدام أى أمثلـــة محددة من المتغيرات الواقعية. فى المثال الخاص بدراسة بوتنام، كنا نـــستطيع أن نكتب المعادلة التى كنا نقيمها بصورة ضمنية، بنفس صورة المعادلة المذكورة قبل ذلك، حيث يقوم الرمز ص بالتعبير عن جودة نظام الحكـــم الـــديمقراطى، ويقـــوم الرمز س١ بالتعبير عن مدى (انتشار) الشبكات الاجتماعية أو الـــسياسية، ويقـــوم الرمز س٢ بالتعبير عن مدى توافر (أنشطة أو منظمات) ريادة الأعمـــال. عمليًـــا، وفى هذا المثال، كان مصطلح الثابت "أ" يساوى صفرًا بالضرورة لأن (مـــستوى) جودة نظام الحكم كان سيئًا للغاية فى غياب الشرطين الضروريين لتحقيقه[٤]. لاحظ أننا لا نستطيع بالفعل أن نقيم أو نقدر التأثيرات المتضمنة فى الجدول رقـــم ١٣-٢

من دون القيام بعدد كبير من الدورانات المستمرة. والتأثير الوحيد الذى تم حسابه، وهو التأثير الذى نسبته ٠,٦٧ الذى يعبر عن التأثير الذى تحدثه الشبكات الاجتماعية فى جودة نظام الحكم فى الحالة التى توافرت فيها (أنشطة أو منظمات) ريادة الأعمال- هو ما يسمى "التأثير الجزئى"، أى التأثير الذى ينطبق على ظروف محددة فقط.

من أجل حساب (مقدار) التأثيرات التى تحدثها المتغيرات المستقلة فى المتغيرات التابعة داخل تحليل متعدد المتغيرات، تتوافر لنا طرق عديدة، إلا أن الطريقة الأوسع استخدامًا تسمى تحليل الانحدار.

تحليل الانحدار

يستمد هذا النمط من التحليل اسمه، وبطريقة مستبعدة الاحتمال جدًا، من واقع أنه طور على أيدى علماء الوراثة لدراسة الطريقة التى وفقًا لها تميل الأعقاب (أى الذريات) التى هى أطول أو أقصر من والديها إلى أن يلدوا أطفالاً ينحدر طولهم نحو المتوسط. لا حاجة لنا فى هذه المقدمة الموجزة إلى شرح الطريقة التى نفذت بها الحسابات الإحصائية. فكل ما يلزم معرفته هو أنه، بالنسبة لأى متغير تابع قيمته ص، ينتج تحليل الانحدار قيمًا للثابت "أ"، ولكل واحد من عناصر الحساب المرموز لها بحرف "ب" والمستخدمة فى اختبار العلاقات المعنية. يجب على المحلل أن يوفر البيانات الخاصة بالمتغير المرموز له بالرمز "ص" والبيانات الخاصة بكل واحد من المتغيرات المرموز لها بالرمز س، وهى البيانات التى ستتضمنها، غالبًا، مصفوفة بيانات كالمصفوفة التى قدمناها قبل ذلك. يمكننا، باستعمال نفس تلك البيانات، المستمدة من الجدول رقم ١٣-٥، أن نتحقق مما إذا كان مستوى النتيجة النهائية فى انتخابات البرلمان الأوربى بالنسبة للدول المختلفة

مرتبطًا، بصورة يمكن التنبؤ بها، بالنتيجة النهائية لكل أحداث انتخاب قومى فى كل دولة، بالإضافة لارتباطه بطول المدة الزمنية الواقعة بين ذلك الانتخاب الأوربى والانتخاب القومى التالى به، جنبًا إلى جنب ارتباطه بتصحيح (لأرقام) التصويت الإلزامى (حيث تشهد الدول التى تتبع نظام التصويت الإلزامى تناقصًا فى النتيجة النهائية للانتخابات الخاصة (باشتراكها فى) البرلمان الأوربى أشد بكثير مما تشهده الدول الأخرى). يمكن التعبير عن هذه النتائج فى هذه المعادلة:

النتيجة النهائية لانتخابات البرلمان الأوربى= ٢٤,٧+ (٠,٣٠× النتيجة النهائية القومية) + (٣٢,٩× التصويت الإلزامى فى وقت انتخابات البرلمان الأوربى) + (٧,٢× القيمة المعطاة للرمز الممثل لأول انتخاب يعقد فى الدولة للاشتراك فى البرلمان الأوربى).

تفيدنا هذه المعادلة بوجود جمهور مشارك فى النتيجة النهائية للبرلمان الأوربى بنسبة مئوية تقترب من ٢٥%، التى يمكن أن تضاف إليها نسبة صغيرة (٠,٣٠) تمثل النتيجة النهائية لآخر انتخاب قومى، ولكن مع تصحيح يضيف ما نسبته المئوية ٣٣% تقريبًا فى الدول التى تطبق نظام التصويت الإلزامى، بجانب تصحيح آخر يضيف نسبة مئوية أخرى فى حالة الانتخابات التى تجرى للمرة الأولى فى الدولة المعنية للاشتراك فى البرلمان الأوربى.

بطبيعة الأمر، فإن القيام باستخلاص تلك المعلومات من بين مخرجات حزمة برامج حاسوبية إحصائية ليس بالعمل الدقيق تمامًا. يعيد الجدول رقم ١٣-٨ (القادم) تقديم جزء من تلك المخرجات المستمدة من حزمة برامج حاسوبية نمطية، وهى المخرجات التى تتولد عنها المعادلة المذكورة سابقًا. تظهر أسماء المتغيرات أسفل الجانب الأيسر حديث يوجد المتغير التابع على القمة. المعاملات الموجودة فى العمود التالى هى المعاملات المستخلصة فى المعادلة. المعاملات الأخرى

مشروحة فيما بعد، وتوجد خارج نطاق هذا الفصل، إلا أن العمود المعنون بالرمز ***Prob***: أى: الاحتمال (الذى يختصر أحيانًا إلى حرف أ) يعطى مستوى الدلالة لكل واحد من التأثيرات. فاحتمال أن يكون التأثير الناجم عن النتيجة النهائية لآخر انتخابات قومية تأثيرًا وهميًا بنسبة ٠,١٠ يفيدنا بأن من المحتمل ألا تكون النتيجة النهائية لانتخابات البرلمان الأوربى متأثرة بالنتيجة النهائية فى الانتخاب القومى السابق أو الأخير، ولذلك ينبغى، عمليًا، حذف هذا العنصر من المعادلة (وسوف يحذف فى الجدول القادم رقم ١٣-٩، فى أثناء تقدمنا فى عرض قصتنا).

الجدول رقم (١٣-٨) النتيجة النهائية للانتخابات الأوربية(٢)

النتيجة النهائية لانتخابات البرلمان الأوربى	معامل الارتباط	الخطأ القياسى	ت	معاملات الاحتمال
نتيجة الانتخابات القومية	٠,٣٠	٠,١٨	١,٦٦	٠,١٠
التصويت الإلزامى	٣٢,٩٠	٣,٣٠	٩,٩٥	٠,٠٠
أول انتخاب للبرلمان الأوربى	٧,١٦	٢,٩٠	٢,٤٧	٠,٠٢
(الثابت)	٢٤,٦٧	١٤,٠٢	١,٧٦	٠,٠٨
عدد الملاحظات				٦٤
ف (٣، ٦٠)				٦٦,٣٨
الاحتمال > ف				٠,٠٠
ر ٢				٠,٧٧
ر٢ المعدل				٠,٧٦

كما أن المخرجات المستمدة من برنامج تحليل الانحدار هذا تخبرنا بنسبة ر٢= ***R2*** (مربع الارتباط) الخاص بهذا التحليل ضمن ما تفيدنا به من قيم إحصائية أخرى كثيرة. فالرمز ر٢= ***R2***/ ولا غرابة فى ذلك، هو مربع ر= ***R***

(أو ر–*r*)- أى معامل الارتباط المستخدم، غالبًا، فى وصف ما سبق أن ناقشناه من العلاقات ثنائية المتغيرات أو العلاقات التى بين متغيرين. يتم تربيـــع قيمـــة هـــذا المعامل فى التحليل المتعدد المتغيرات لأسباب منها أنه، فى حالة وجود المزيد من المتغيرات التابعة، يكون من الأسهل الوصول إلى قيمة عالية لمعامل الارتباط ر = *R*. بتربيع هذا المعامل، يصل المرء إلى معامل أصغر (فى قيمته العددية) وأكثـــر ملاءمة للاستعمال فى التحليل المتعدد المتغيرات (ذلك أن نسبة النسبة تساوى نسبة أصغر أو أقل عدديًا – مثال ذلك أن نصف النصف يساوى ربعًا) لتقييم قـــيم ر٢ = *R2* (أى: مربع معامل الارتباط)، يمكن للمرء أن يستعمل الجـــدول رقـــم ١٣–٧ لتوضيح القيم المختلفة للمعامل ر. فى هذا الجدول نجد أن النتيجة المـــستمدة مـــن التحليل الذى أجرى على بيانات ذات مستوى فردى، والتى تقول أن درجـــة قـــوة الارتباط "هائلة"، نجد أن هذه النتيجة تعطينا قيمة لمربع الارتباط فوق ٠,٥، بينمـــا يكون من اللازم، فى حالة استعمال بيانات ذات مستوى إجمالى، أن يتخطـــى هـــذا المربع نسبة ٠,٨ لكى تكون درجة قوته "هائلة"، وهكذا يضم الجدول رقـــم ١٣–٨ كذلك مربع الارتباط المعدل *R2*، الذى تساوى قيمته، غالبًا، هذه القيمة المسجلة.

فى الجزء المتبقى من هذه الفقرة، سوف نصف بالتفصيل ذلك التحليل الـــذى يتعين إجراؤه بعد الاكتشاف (الموضح فى الجدول رقم ١٣–٨) والـــذى مفـــاده أن النتيجة النهائية لانتخابات البرلمان الأوربى لم تكن متأثرة بصورة دالـــة بالنتيجـــة النهائية للانتخابات القومية السابقة التى جرت فى كل دولة على حدة. لقـــد جـــاءت هذه النتيجة بمثابة مفاجأة تامة، أن من المفترض أن تكـــون انتخابـــات البرلمـــان الأوربى فى المرتبة الثانيـــة للانتخابـــات "القوميـــة" (***Reif and Schmitt 1980***) ***national elections).*** – حيث تقوم بإظهار ملامح الوضع القومى (فى الدولة التى تشارك فى انتخابات البرلمان الأوربى) وليس إظهار الملامح المتصلة بانتخابـــات

البرلمان الأوربى نفسها. وعلى ذلك، ورغم أنه من الطبيعى أن نتصور أن أحد المحددات الرئيسية للنتيجة النهائية لانتخابات البرلمانى الأوربى يتمثل فى النتيجة النهائية للانتخابات القومية، فإن معامل ارتباط ذا الصلة ليس دالا فى الجدول رقم ١٣-٨.

الجدول رقم (٩/١٣) النتيجة النهائية للانتخابات الأوربية(٣)

المتغيرات التابعة	النموذج "أ"		النموذج "ب"		النموذج "ج"		النموذج "د"	
	ب	الخطأ المعيارى	ب	الخطأ المعيارى	ب	الخطأ المعيارى	ب	الخطأ المعيارى
نتيجة الانتخابات القومية	٠,٣٠	(٠,١٨)						
التصويت الإلزامى	٣٢,٩٠	(٣,٣٠)(**)	٣٦,٢٢	(٢,٦٦)(**)	٣٨,٣٠	(٢,٩٨)(**)	٣٨,٦٢	(٢,٧٤)(**)
أول انتخابات للبرلمان الأوروبى يعقد فى الدولة	٧,١٥	(٠,٩٠)(*)	٨,٣٠	(٣,٨٦)(*)	١,٥١	(٥,٣٨)		
أول انتخاب للبرلمان الأوروبى× التصويت غير الإلزامى					٩,٤١	(٦,٣٤)	١٠,٩٢	(٣,٣١)(**)
الثابت	٢٤,٦٧	(١٤,٠٢)	٤٧,٨٠	(١,٦٢)(**)	٤٧,١٥	(١,٦٦)(**)	٤٧,١٤	(١,٦٥)(**)
مربع الارتباط المعدل	٠,٧٦		٠,٧٥		٠,٧٥		٠,٧٦	
عدد الحالات	٦٤		٦٤		٦٤		٦٤	

ملحوظة: المتغير التابع هو النتيجة النهائية لانتخابات البرلمان الأوربى

حيث أ/*P* (أى الاحتمالية) تساوى(*) (٠,٠٥)،(**) (٠,٠١)

يقدم الجدول رقم ٩/١٣ النتائج التى انتهت إليها سلسلة من تحليلات الانحدار المختلفة (التى أطلقنا عليها كلمة "النماذج" "*models*" فى هذا الجدول، حيث يستخدم كل نموذج منها متغيرات مستقلة مختلفة عن بعضها اختلافًا بسيطًا، وذلك من أجل مصاحبة القارئ وهو يخطو خلال هذه النماذج التى أدت إلى رفض ذلك

التصور الذى تتقبله البداهة بقوة، وإلى قبول نموذج (قد يعتبره البعض أمرًا غير متوقع على الإطلاق) لا يستفيد من النتيجة النهائية للانتخابات القومية باعتبارها متغيرًا مستقلاً. يعرض هذا الجدول بأسلوب معتاد فى المقالات التى تنشر فى المجلات العلمية المعاصرة، حيث تكتب أسماء المتغيرات في العمود الأيسر، ثم يكتب زوجان من المعاملات لكل متغير من متغيرات كل نموذج. المعامل المكتوب أولاً من المعاملين الخاصين بكل متغير على حده هو المعامل ذو الأهمية الرئيسية، أعنى بذلك المعامل "ب" الذى من الممكن استخلاصه من مخرجات أحد البرامج الحاسوبية (كالمبين فى الجدول رقم ١٣-٨) ومن الممكن نقله أو تحويله إلى معادلة (كالمعادلة التى قدمناها قبل ذلك). والمعامل المكتوب ثانيًا فى كل زوجين من المعاملات معنون بعنوان مختصر هو حرفَا *s.e.*، أى: "الخطأ المعيارى"، والمعاملان المذكوران يمكن العثور عليهما أيضًا فى الجدول رقم ١٣-٨)، ويقوم هذا المعامل الثانى بقياس كمية الخطأ الموجود فى كل معامل من معاملات "ب"؛ أحيانًا ما يظهر الخطأ المعيارى المكتوب بين قوسين تحت مناظره، وهو المعامل "ب". ليس مهمًا، فيما يتصل بأغراض هذا الفصل، أن نفهم حقيقة هذه المعاملات، إلا أنها تستعمل لتحديد مستوى دلالة التأثير (وهى المعاملات المذكورة فى الجدول رقم ١٣-٨ تحت عنوان ***Prob***: أى الاحتمال)، كما أنها تميز، غالبًا، بإضافة نجمة أو نجمتين بعد كتابة قيمة المعامل، وذلك فيما ينشر (فى الكتب والمراجع) من الجداول التى تشبه الجدول رقم ١٣-٩. السؤال الحاسم الذى تجيب عنه هذه المعاملات هو "كم عدد الأخطاء الموجودة فى المعامل "ب" بالنسبة لحجمه؟"؛ وذلك لأنه عندما يقترب مقدار الأخطاء من حجم المعامل، أو يزيد عليه، فإن الدلالة تتعرض للاختزال بنفس الدرجة. فى الجدول رقم ١٣-٩، تعطى بعض المعاملات نجمة واحدة لإظهار أنها معاملات دالة عند مستوى ٠,٠٥، وتعطى بعض المعاملات نجمتان لإظهار أنها معاملات دالة عند مستوى ٠,٠١، كما يشاهد فى

الجدول مصطلحات أخرى أو رموز اصطلاحية أخرى[٥]. يذكر المعنى الذى تشير إليه هذه النجوم فى حاشية الجدول دائمًا، عندما تأتى البيانات من عينة عشوائية، فإننا نعنى أنه لا يوجد إلا احتمال واحد خطأ من مائة احتمال عندما نؤكد أن التأثيرات المعبر عنها بنجمتين تأثيرات حقيقية. فى الصفين الأخيرين، فى أسفل كل نموذج، قدمنا عدد الحالات التى استمل عليها التحليل (مرموز لها بحرر *N* كبير) كما قدمنا مربع الارتباط = ***R2*** الخاص بهذا التحليل، وهو المربع الذى كنا نصفه بالتفصيل فيما يتصل بالجدول ١٣-٨.

بناءً على هذه المقدمة التى تعد موجزة إلى حد ما، يمكننا التقدم لشرح السبب الذى جعل التصور الذى تتقبله البداهة بقوة (الذى مفاده أن انتخابات البرلمان الأوربى ستعتمد على النتيجة النهائية للانتخابات القومية) مرفوضًا لصالح تفسير لم يرد فيه ذكر للانتخابات القومية نفسها. إن النموذج "أ" هو النموذج الذى سبق تقديمه قريبًا فى الجدول رقم ١٣-٨، وكررنا ذكره بقصد (تيسير) الرجوع عليه. هذا هو النموذج المتوقع نظريًا الذى فيه، رغم ذلك، ما يثبت أن النتيجة النهائية للانتخابات القومية غير دالة (حيث لا توجد أى نجوم مرافقة للتأثير الذى نسبته (٠,٣٠). فى النموذج "باء"، نشاهد ما يحدث عندما نقتصر على استبعاد النتيجة النهائية للانتخابات القومية من هذا النموذج. حيث نجد أن المتغيرات الأخرى تزيد تأثيراتها قليلاً، إلا أن تأثير الانتخاب الأول (الذى تجريه كل دولة للالتحاق بالبرلمان الأوروبى كعضو فيه) لا يزال دالاً عند مستوى نسبته (٠,٠٥) فقط، كما أن الفارق المبين (وهو مربع الارتباط المعدل) يهبط قليلاً. يوحى تصور ما بأنه ربما نكون قد أخطأنا فى تحديد قيمة المتغير الذى اخترناه للتعبير عن الارتباط بين الانتخاب الأول فى كل دولة والنتيجة النهائية لانتخابات البرلمان الأوربى، لأنه ينبغى نظريًا ألا يؤثر وجود شيء محدد يتعلق بانتخاب ما على

النتيجة النهائية له فى دولة تطبق نظام التصويت الإلزامى من قبل. (أمـــا) تحديـــد تفاعل ملائم بين الانتخاب الأول والتصويت الإلزامى، بالإضـــافة إلـــى الانتخـــاب الأول، فيعطينا نموذجًا (هو نموذج "جيم" يثبت فيه أنه لا أحد من هذين المتغيـــرين دال، إلا أن تأثير التفاعل يكون هو التأثير الأقوى بكثير بين هذين التأثيرين. ونظرًا لأن الانتخاب الأول كان دالاً عندما كان يمثل المقياس الوحيد لهذا التـــصور (فـــى النموذج "باء")، فإن عجزه عن أن يثبت أنه دال بعد إضافة متغيره الجديد له (فـــى النموذج "جيم") لابد أن يرجع إلى أن هذين المتغيرين يقيسان، غالبًا، نفس الـــشىء (وهذا يسمى ***multicollinearity*** أى" "التسامتية المتعددة". توجـــد أســـاليب عديـــدة للتعامل مع التسامتية المتعددة، إلا أننا فى هذا المثال نتعامل معها بالاقتصار علـــى حذف المقياس الأقل قوة من المقياسين البديلين ينتج عن ذلك (الحـــذف) النمـــوذج "دال"، الذى فيه تكون جميع التأثيرات دالة بدرجة مرتفعة، وفيه يعود الفارق المبين إلى موقعه الذى كان به فى النموذج "أ"[٦]. (للاطلاع على عرض تفـــصيلى لهـــذه الأفكار، انظر ***Franklin 2001***).

الاتجاه للأمام

لا يزال يوجد الكثير الذى نتعلمه عن التحليل الكمى. على وجـــه التحديـــد، توجد أنماط كثيرة للغاية من التحليل متعدد المتغيرات، صمم كثير منها مـــن أجـــل أوضاع بحثية تخصصية، وذلك عندما يكون اختيار نمط معين من بين هذه الأنماط خاضعًا لطبيعة البيانات التى يجرى تحليلها. مثال ذلك أن البيانات التى تشكل فيهـــا الحالات مراحل مختلفة من الزمن تحتاج إلى (اســـتعمال) مجموعـــة كاملـــة مـــن الأساليب أو الإجراءات التخصصية، بمثل ما تحتاج إليه البيانات التى تقـــاس عنـــد مستويات مختلفة من الإجمال أو التجميع.

ومع ذلك، فإن تحليل الانحدار أمر يقتضي وجود "مستوى ما من الكد والاجتهاد" لإجراء التحليل المتعدد المتغيرات. ذلك أن قدرة العلماء الاجتماعيين الناشئين على فهم معاملات الارتباط المقدمة في الأوراق البحثية المنشورة التي هي من ثمار تحليل الانحدار (مع فهم المفردات المستعملة في الوصف التفصيلي لتلك المعاملات وللتحليلات التي أتت بها) أقول: إن قدرة العلماء الاجتماعيين الناشئين على فهم هذه الأمور الدقيقة سوف تمضي بهم شوطًا طويلاً على طريق التقدم. كما أن قدرتهم على "القيام" *"do"* بإجراء تحليل الانحدار في بحوثهم التي يقومون بها بأنفسهم سوف تساعدهم على أن يكونوا مستهلكين مدققين لأمثال تلك النتائج التي تنتهي إليها هذه البحوث يضاف إلى ذلك أن أمثال تلك المهارات التي تحتاج، نسبيًا، إلى الدقة والأمانة (من جانب العلماء الاجتماعيين الناشئين) سوف تكفي لمعالجة أغلبية كبيرة من المواقف التي هم معرضون لمواجهتها في عالم البحوث الكمية.

قام هذا الفصل أيضًا بإيضاح ملمح من ملامح التحليل الكمي كثيرًا ما يتعرض لإغفاله. ففي أحيان كثيرة يذكر أن منهج البحث العلمي يتقدم بطريقة استدلالية عن طريق اختبار الافتراضات المستمدة من النظريات التي تنشأ في مكان آخر (*Heritier, ch.4*). والمثال الذي يجسد (منهج) البحث العلمي بشكل أوضح (والذي لا يوجد فقط في العلوم الاجتماعية) هو، مع ذلك، المثال الذي قدمناه في المقطع السابق الذي تناول الطريقة التي اتبعت في المعالجة الدقيقة والموسعة لفهمنا للنتيجة النهائية في انتخابات البرلمان الأوربي. فالعلماء لا يستعملون البيانات ليختبروا نظرياتهم فقط. فهم يستعملونها أيضًا في مراجعة نظرياتهم أو للوصول إلى نظريات جديدة. فقد اكتشف أرشيميدس مبدأه بملاحظته لماء حمامه وهو يفيض، كما أن الواقع يقتضي أن يكون كل اكتشاف علمي مبنيًا على الملاحظة

أساسًا. أحيانًا ما تكون الملاحظات المعنية مباشرة (كما هو الحال مـــع أرشـــميدس وبوتنام) وأحيانًا ما تكون غير مباشرة، وذلك بناءً على تحليل البيانات التى تجمـــع لأغراض أخرى، كما فى المثال المذكور فى الجدول رقم ٩/١٣. يرجع إلى هـــذا التمييز البالغ الأهمية فى مكان آخر من هذه الكتاب.

إن جزءًا ضخمًا مما نعرفه عن العالم مبنى على تحليل البيانات، ويـــصدق هذا المعنى خصوصًا على العلوم الاجتماعية. ففى هذه التخصصات العلمية، تصل درجة تعقد العلاقات غالبًا، إلى حد وجوب ملاحظة متغيرات كثيـــرة ومعالجتهـــا فى وقت واحد من أجل التحكم فى كل الأمور التى تحدث فى العالم، وليـــست لهـــا أهمية أساسية عندنا إلا أن بإمكانها أن تفسد ما ننتهى إليه من نتـــائج. فـــى أغلـــب الأحيان، لا يمكن الحصول على رؤية واضحة إلا عن طريـــق التحليـــل الكمـــى للبيانات. غالبًا ما ستكون تلك الرؤية الواضحة على مستوى عال مـــن التجريـــد، لكنها، وعلى الرغم من أنها مجردة، يمكنها أن تقدم عونًا كبيرًا فى فهم تطـــورات خاصة تجرى فى أماكن بعينها: إذ يمكنها أن تساعدج البـــاحثين الـــذين يجـــرون دراسات الحالة فى تقرير ما يركزون عليه(٧)، بمثل ما يمكن أن تساعد به دراسات الحالة الباحثين الكميين فى تقرير ما يقومون بقياسه.

الهوامش

(١) أرسى كتاب الباحث روبرت بوتنام، بعنوان ***Making Democracy Work*** أي: إعمال الديمقراطية" (أي: كيفية جعل الديمقراطية تقوم بعملها أو تحدث أثرها)، أقول: أرسى هذا الكتاب مفهوم "رأس المال الاجتماعي" ***social capital*** داخل الكتابات المعاصرة للعلم السياسي (وقد سبق أن ظهر هذا المفهوم للمرة الأولى في مؤلفات عالم الاجتماع جيمس كولمان ***James Coleman***). طور بوتنام بنفسه هذا المفهوم في آخر كتبه، بعنوان ***'Bowling Alone'***: أي "ممارسة لعبة البولينج على انفراد"، إلا أن الأفكار التي ذكرت في كتاب "إعمال الديمقراطية" حظيت باختبار علماء سياسيين آخرين لها حتى أصبحت دراسات رأس المال الاجتماعي شأنًا يتعلق بصناعة النمو والتطور في السنوات الأخيرة.

(٢) إن المنافاة المتبادلة بين المتغيرات ذات المستوى الاسمي (انظر فيما بعد) ليست أمرًا نجد أن من المفيد جدًا معرفته، وبذلك لا يكلفنا خسران هذه المعلومات شيئًا كثيرًا. أما ادعاؤنا بوجود وحدة قياس للمتغير ذي المستوى الترتيبي فلا بد أن يكلفنا، بالمثل، شيئًا قليلاً من الناحية العملية.

(٣) يمكن التفكير في هذا الموضوع في ضوء قياس المفسدات (أي: الأخطاء) ***contaminants*** المتنوعة التي يمكن، بطريقة أخرى، أن تهدد ثبات النتائج الكمية في بعض العلوم الطبيعية، يمكن التخلص من الإفساد (أي: حدوث الأخطاء) بالتنظيف الدقيق للأدوات العلمية (المستخدمة). أما في العلوم الاجتماعية، فلا بد من قياس المفسدات، أي الأخطاء وكذلك (قياس) المؤشرات ذات الصلة التي يتضمنها أي تحليل يرجو أن يصل إلى نتائج صحيحة (وهي النتائج التي يسميها علماء القياس الاقتصادي بالنتائج "غير المتحيزة" ***unbiased***. كثير من المتغيرات التي تتضمنها التحليلات متعددة المتغيرات لا أهمية لها في حد ذاتها، إلا أنه يتم إدراجها في هذه التحليلات لأنها معروفة بالتأثير على المتغير التابع، كما أن إغفالها

سيؤدى إلى الوقوع فى التحيز الناجم عن المتغيرات المغفلة" *'omitted variable bias'*. بـل يصل الأمر إلى أن يكون قياس الأخطاء وإدراجها فى التحليلات بديلاً عن استخدام عينـات عشوائية ملائمة إذا كان الباحثون قد حددوا مصادر الخطأ تحديدًا شاملاً وكافيًا.

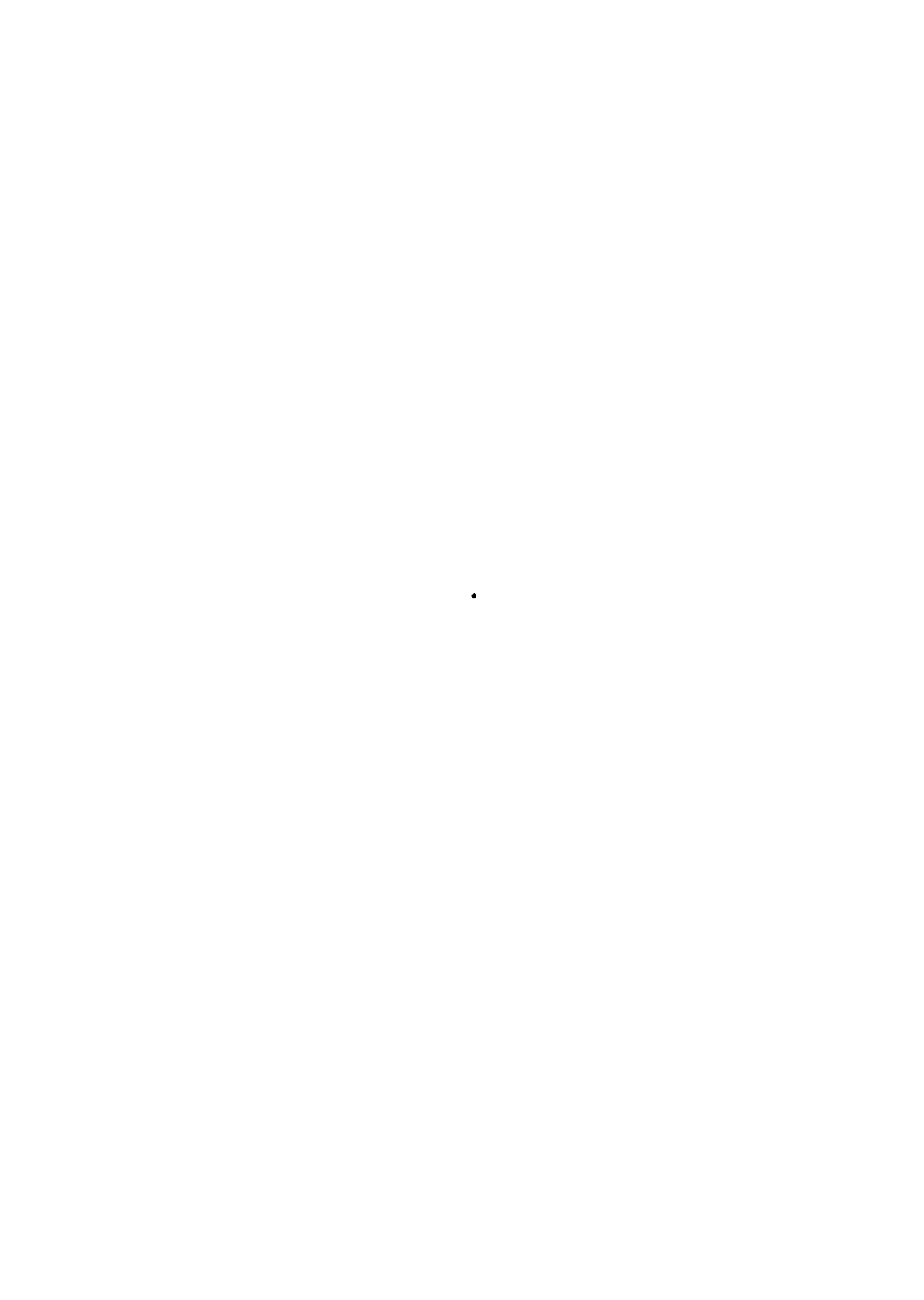
(٤) فعليًا، قد لا يكون هذا التصور صحيحًا. فالحاجة لتحديد ثابت ما فى معادلة ما يلفت الانتبـاه إلى شيء مفقود فى التوصيف الشائع للنتائج التى انتهى إليها الباحـث بوتنـام. إذ إن مـن المفترض أن جودة نظام الحكم فى جنوب إيطاليا لم تكن تساوى صفرًا، وقد تكون مختلفـة الدرجات فى الأقاليم الجنوبية المختلفة، وهو الأمر الذى يشير إلى ضرورة المعالجة الدقيقـة لنظرية بوتنام وتوسيع نطاقها. أحيانًا ما تكون محاولة تحديد النتائج الإمبيريقية فى صـورة رقمية عملاً يمكنه إيضاح حقيقة أننا عجزنا عن طرح أسئلة واضحة تتعلق بإحدى دراسـات الحالة. وبالمثل، فإن بإمكان اللجوء إلى دراسة حالة أن يوحى (لنا) بالحاجة إلى متغيـرات إضافية (أو مختلفة) فى أحد التحليلات الكمية. (لذلك) ينبغى أن يسير نمطا الاختبار هذان فى تعاون بينهما، لأن كل واحد منهما يستطيع إيضاح الآخر. يستعمل الباحث فرانكلين (٢٠٠٤) هاتين المقاربتين ترادفيًا بهذا الأسلوب (انظر كذلك الملحوظة رقم ٧ فيما بعد).

(٥) نسبة كل معامل إلى خطئه المعيارى مبينة بالعمود الذى عنوانه ت = *t* فى الجـدول رقـم ٨/١٣. هذه النسبة تقرر مستوى الدلالة لكل تأثير على حدة، والمشار إليه فى العمود الـذى عنوانه "الاحتمال" *Prob* فى الجدول ٨/١٣، أو فى عدد النجوم المذكورة فى الجدول ٩/١٣.

(٦) إن شئت الدقة، فإن شرط وجود تفاعل ما (بين متغيرين) يجب أن يكون مـصحوبًا بوجـود هذين المتغيرين اللذى يتكون التفاعل منهما، كما أننا كنا نود الاحتفـاظ بـالمتغير الخـاص بالانتخاب الأول لو أن شرط وجود التفاعل (بينه وبين متغير انتخابات البرلمـان الأوربـى) ثبت أنه دال. إلا أن هذا (الشرط) لا يكون مجديًا فى غالب الأحوال إن كنا نقوم بدراسـات لحالات قليلة العدد. يمكننا تبرير حذف أحد عنصرى التفاعل على أساس أن التـأثير الـذى يحدثه التفاعل (المذكور فى هذا الجزء من الفصل) تتصاعد نسبته (من ٩,٤١ فى النمـوذج "جيم" إلى ١٠,٩٢ فى النموذج "دال") بمقدار العنصر الذى تم حذفه (وهـو: ١,٥١). فنيـا،

نفضل استعمال النموذج "دال" لهذا السبب وليس لتباينه الكبير الذى أوضحناه. (أما) النموذج "باء" (أى: البديل) فلا يدخل فى حسابه كلا التأثيرين، أو لا يقدم تفسيرًا لسبب حدوث هـذين التأثيرين. (انظر *Bramber, Clark and Golder 2006*).

(٧) لم يكن يتصور قط أن أولئك الباحثين الذين يدرسون (حالة) سويسرا يـرون أن الترتيبـات المتعلقة بالتحالف (القائم بين أقاليم) هذه الدولة تشكل مصدرًا من مصادر انخفاض النتيجـة النهائية (للانتخابات فيها) إلى أن قامت دراسة كمية (وهى الدراسة المذكورة فى الملحوظـة رقم ٤، والمتعلقة بالنتيجة النهائية للناخبين) بلفت انتباههم إلى الأهمية الراجحة لمـا يـسمى بالقاعدة الذهبية". *'Golden Rule'* (التى تقول: عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به).



الفصل الرابع عشر

تصميم البحث السياسى والاجتماعى

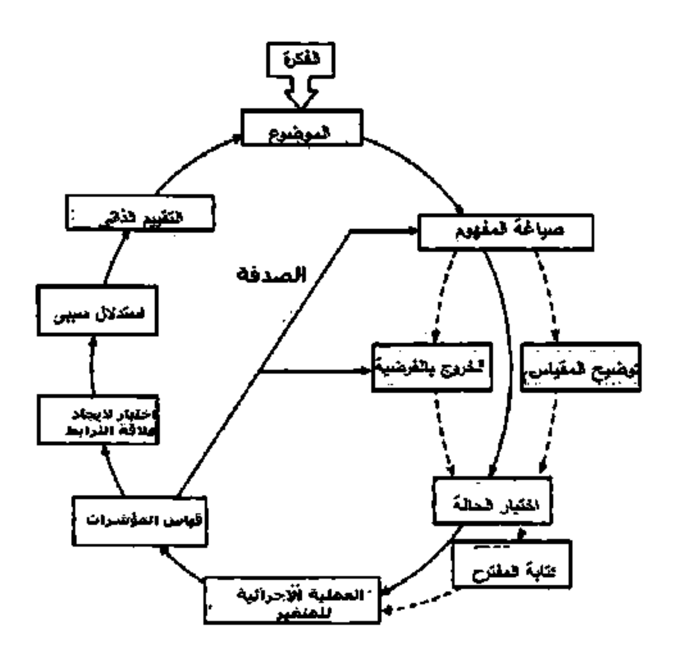
فيليب شميتر

دعنا نفترض أن لديك فكرة أدت بك إلى تحديد موضوع تعتقد أنه بالغ الأهمية وذو جدوى لإعداد بحث عنه. قد يكون هذا البحث أطروحة للدكتوراه، أو بحث مقدم لندوة علمية، لكن بغض النظر عن مدى اتساعه أو تعقيده فلا يوجد موضوع يمكن أن يبحث نفسه. سوف يكون عليك - عبر سلسلة من الخيارات الإستراتيجية – ترجمته أو تحويله إلى مشروع بحثي. وهي مرحلة الترجمة من شيء معقد أو محير إلى شيء يمكنك أن تجمع بيانات متاحة عنه، كذلك يمكنك الخروج باستنباطات هي التي ستشكل تصميمك البحثي.

من المؤكد أن معظم الأبحاث العلمية الاجتماعية لم تصمم من تلقاء نفسها ولم تخضع لمرحلة من الدراسة والنقد لاختيار مكونات البحث والدفاع عن تشكيل تلك المكونات بشكل عام، ففي أغلب حالات البحوث، يحدد الباحث تصميم البحث بكل دقة، وبهذا فإن أبحاثًا عديدة قد أجريت بالفعل بالدرجة التي لا تتطلب فيها إضافة حالة جديدة او امتداده لفترة زمنية أخرى مجهودا جديدا. بالفعل، فإن رغبة الجميع فى أن تقدم كل العلوم خبرات تراكمية تبدو مؤثرة على الطريق المعتادة لإعداد البحوث. إذا كنت تقترح تغييرًا فى التصميم، مثل إعادة صياغة مفهوم

الموضوع، أو تنقيح أداة لقياس الاختلاف، أو تطوير طريقة مختلفة لاختيار الحالات المعنية، أو أسلوب حديث لاختبار الارتباط، فسوف تخاطر بتشتيت قارئك وكذلك النقاد. فالقارئ أو القارئة قد يجد صعوبة في تمييز ما إذا كانت الاختلافات النهائية في البيانات أو الاستدلال "حقيقية" بسبب الموضوع نفسه أو بسبب التدخل الذى قمت به على الطريقة المتبعة في البحث فيه.

على الرغم من ذلك، فإن معظم علماء الاجتماع الجدد لن يقوموا باختيار موضوعات يكون تصميم البحث فيها محددا، بل سيتوجب عليهم إيجاد أو ابتكار تصميم ملائم، وعليهم أن يعدوا أنفسهم لتفسير وتبرير اختياراتهم. علاوة على ذلك، إذا كان هدفهم المباشر أو النهائي قياسيًا أو كانوا ينوون إدماج أكثر من حالة أو مجموعة من المشاهدات والخروج باستدلالات، فإن اختيارهم للتصميم سيكون شائكًا للغاية. إن اعتماد الخيارات الإستراتيجية الصحيحة سوف يعزز بقوة قيمة البيانات التى يجمعونها والاستنباطات التى يمكنهم الخروج بها، فتجاهل هذه الخيارات، أو التسليم بها جدلا، سوف يؤديان إلى إنتاج أجزاء فتات متفرقة من المعلومات والاستباطات التي تظهر في ظروف استثنائية، التي لن تساعد في تقديم إسهامات واقعية أو تراكمية للمعرفة العلمية.



شكل ١٤-١ دائرة البحث الاجتماعى والسياسى

يعرض الشكل (١٤-١) مخططًا توضيحيًا نموذجيًا "لدورة البحث السياسى والاجتماعى" الكاملة. يحتوى كل مربع فيه على مجموعة مهمة من الخيارات الإستراتيجية المترابطة، التى يجب أن تستخدم بنفس الترتيب المعروض، بداية من الفكرة التى تحدد الموضوع التى تبدأ فى الساعة ١٢ بعد الظهر وتتواصل فى اتجاه دوران عقارب الساعة حتى يصل الباحث إلى تقييم النتائج الذى ربما قد يضطره عند منتصف الليل إلى إعادة تحديد الموضوع الأساسى وربما لا. تتضمن هذه المربعات عددًا من التدابير البديلة، التى ستضمن، فى حال الاختيار بينهما بحكمة، إعداد بحث جيد. إن تجاهل هذه التدابير أو الفشل فى إدراك أهميتها سوف يجعلك تخاطر بتقبل مغالطات بالغة فى كل مرحلة.

إن الرسالة الأهم التى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء العمل على دورة البحث الكاملة هى؛ أنه لا توجد إستراتيجية واحدة أو مجموعة من الإستراتيجيات

الفضلى للبحث صالحة لكل الموضوعات. فكل شـــيء (الخيـــارات الإســـتراتيجية) متوقف على نقطة انطلاقك، أي الفكرة الجوهرية الأساسية التي أردت إجراء بحث عنها. في بداية الدورة في الشكل (١٤-١)، تجد أن مجموعة الخيارات تبدو أكثـــر اتساعا وبالتالي أكثر إرباكا، فحتى الموضوعات المثيرة للاهتمـــام تتطلـــب يقظـــة متساوية، كذلك النظريات والمفاهيم المختلفة يمكن أن تبدو متـساوية علـــى نحـــو إلزامي. عند الانطلاق في اتجاه دوران عقارب الساعة، فإن الاختيارات المتواليـــة تصبح مترابطة ببعضها بعضًا بشكل متزايد وتصبح الخيارات الأخرى المطروحة أكثر محدودية. عند نقطة معينة، يتعين عليك أن تتبنى بشكل كبير أو أن تختار أن " تضع نظامًا صارمًا" لتوفر الكثير من الوقت والقلق، ولكن هذا سيكون مفيدًا فقـــط في حال إذا كانت صياغة المفهوم تتلاءم، بدرجة كافيـــة، مـــع الموضـــوع الـــذي اخترته، ويتوافق أيضا مع السمات الأساسية للموضوع الذي سبق أن درســـه بنجـــاح باحثون آخرون. إن تطبيق أفضل أو أحدث نموذج بحثي على الموضوع الخاطئ قـــد يكون تركيبة كارثية، خاصة إن كان الهدف من البحث هو الوصول لاستدلالات.

يبدأ عدد قليل للغاية من الباحثين في استخدام الشكل (١٤-١) في الظهيـــرة وينتهون منه في منتصف الليل، كما يتخذ الكثيرون طرقًا مختصرة للبدء في عملية البحث. الكثير من علماء الاجتماع يبدأ عمله البحثي وقد حدد الحالـــة أو الحـــالات التي ينوي العمل عليها بالفعل. وقليلا ما تكون الحالة هي الدولة التي جاءوا منهـــا أو التي تلقوا فيها التدريب. وهؤلاء من يطلق عليهم "متخصصو المناطق" والـــذين عادة ما يكون لديهم رغبة شخصية من البداية نتيجة اطلاعهم على التاريخ والثقافة واللغة، وهذا ما قد يؤثر على الموضوع الذي يختارونه. بينمـــا يمكـــن أن يختـــار آخرون بعض التقنيات الإحصائية المستحدثة أو الأدوات القياســـية التـــي يتمنـــون إيضاحها ثم يبحثون عن موضوع مغاير لتطبيقها عليه. لعل أكثر نقاط الانطـــلاق

شيوعًا (وفى رأيى أخطرها) هى التى تتعلق باستخدام نظريات أو أساليب دارجة فى الوقت الحالى فى علم الاجتماع أو العلوم السياسية. كذلك نجد الباحثين الجدد قانعين بأن هؤلاء فقط، الذين يؤيدون هذا "النموذج"، سوف يحققون النجاح فى النهاية، لذلك هم على استعداد لبحث أى موضوع بغض النظر عما إذا كان بلا قيمة أو غامضًا فقط لإظهار صحة افتراضاتهم أو مسلماتهم.

يجب عليك (كباحث) ألا تتبنى هذا النمط فى البحث، فبمجرد أن تبدأ فى الدورة، يجب أن تستكمل جميع المراحل. وكما نرى من الاستنباطات، هناك نقاط خروج عديدة لا تزال تتيح لك تحقيق إسهامات بارزة وحقيقية للمعرفة.

أنصحك بأن تتظاهر –على الأقل– بأنك بدأت من قمة الشكل رقم (١٤-١)، مهما كانت النقطة التى انطلقت منها فى البحث بالفعل ومهما كانت دوافعك لإعداده، إذا كنت تتخذه فقط ليساعدك على توضيح خيارات التصميم اللاحقة التى قررت أن تتخذها عن عمد أو تبنيتها ضمنيا بالفعل. حاول أن تتخيل أن كل بحث يبدأ بفكرة عن موضوع جوهرى يهمك، وأنك تضع هذا الموضوع فى سياق مفهومى واضح بعد ذلك، ثم أسهب فى توضيح فرضيات محددة تفسر حدوثه، واختر الحالات التى ستدرسها، إلى آخره.

الآن يمكننا أن نستكمل دراسة "المربعات الصغيرة" فى الشكل ١٤-١ على نحو متتابع. سوف يجد القارئ أن كل مربع يشتمل على قائمة من الخيارات التى "قد تكون مثالية" وقائمة من المغالطات التى "قد تكون مدمرة" للبحث.

اختيار الموضوع

لا يمكن أن يتوقع أحد أين ومتى تظهر فكرة البحث. (ولكن) مع قليل من المعرفة حول خلفية الباحث الشخصية والمهنية، قد يصبح التكهن بالظروف التى

من خلالها تتحول الفكرة إلى موضوع أسهل قليلا. يحدث هذا عندما يهتم شخص ما اهتماما كافيا بفكرة ما مطروحة ويضع حدودًا واضحة لها ليجعلها تستحق الجهد الذى سيبذل فيها، وتفسير نشأتها أو تداعياتها المحتملة. قد يكون هذا القدر الكبير من المجهود الشخصى فى مرحلة انتقاء الموضوع مصدرا كبيرا للتشتت خلال المراحل المتبقية من التصميم، خاصة حينما نأتى لمرحلة الوصول إلى استنباطات سواء من التوزيعات التكرارية للبيانات، أو من الارتباطات التى تم التحقق منها. والواقع، أن اهتمامك باختيار الموضوع يعنى أيضا أنك مهتم بالإسهام الذى سيقدمه هذا الموضوع أو الأثر الذى سينتج عنه. رغم ذلك، فقد يتم هذا التفكير على نحو لا شعورى، ويتحول اهتمامك ضمنيًا إلى الموضوع، وتتمكن من أن تبذل باستمرار جهدا فى اختياراتك خلال عملك فى باقى مراحل الدورة البحثية. ويمكن أن يكون لهما تأثير أكبر فى حال إن قررت الخروج من الدورة البحثية "مبكرًا قبل اكتمالها".

فى أغلب الأحيان، قد ينجذب الباحث لموضوع معين لأنه محل اهتمام من المجتمع أو النظام الحاكم. يتضح ذلك عندما يكون يتعلق الموضوع بكارثة أو شيء دارج. فنحن كباحثين اجتماعيين، تجذبنا الظواهر التى تستدعى الاهتمام بها سواء ما إذا كنا بذلك نسلط الضوء على مزيد من المشكلات أو نطرح حلولا مبتكرة. وهى طريقة أخرى للقول بأن الموضوعات التى نختارها إما أن تكون تجارب فاشلة كانت فى بدايتها مفيدة، أو نجاحًا حديثًا سوف يكشف عن تأثيره الكامل فيما بعد. ونادرا ما يختار الباحث نماذج بحثية تركز بشكل صريح على دراسة ظواهر اجتماعية أو سياسية عادية أو غير مهمة.

يصنف جروسو مودو ***Grosso modo*** موضوعات البحث فى شكلين:(١) موضوعات إسقاطية ***Projections***، عندما يكون الباحث واثقا من أن المنهج والأساليب المستخدمة ملائمة، وأنها تستحق التطبيق على وحدات أو فترات زمنية

لم يتم العمل عليها من قبل أو من الضرورى العمل عليها بدقة أكثر على حـــالات تبدو استثنائية فقط، (٢) موضوعات ألغاز ***Puzzles***، عندما يبدأ الباحث بفرضية أن هناك شيئًا ناقصًا بمعنى أن يكون الموضوع تم بحثه من قبل، وأن إعادة بحث على الوحدات أو الفترات الزمنية سوف يوضح وجود أوجه نقص. يجب تناول كل مـــن الموضوعات الاستقرائية وموضوعات الألغاز بنفس الطريقة "العقلانية الانتقاديـــة"، لكن منظور الباحث يختلف فى كل منهما. إذا كان الموضوع الذى تم اختياره يُنظر له على أنه استقرائى، سيكون لدى الباحث أو الباحثة اتجاه (فى البداية على الأقل) لتأكيد المنهج المُثبت، وسوف يلتزم بقدر كبير من الجدية لتحقيق إســـهام تراكمـــى للمعرفة فى فرع معرفى أو نموذج محدد. أما فى حالة بحث موضوعات الألغـــاز، فيضطر الباحث إلى البحث عن أوجه النقص التى تكشف العيوب فى كيفية صياغة مفاهيم الموضوع، وكيفية قياسه، أو كتابة التقرير وهو ما يؤدى بالباحـــث –علـــى الأغلب– إلى اللجوء إلى أساليب ومفاهيم بديلة من فروع معرفية أخرى. غنى عن القول، إن كلا الشكلين قادر على تقديم إسهامات دقيقة للمعرفة، فكلاهما ضـــرورى لكل فروع العلوم الاجتماعية.

خيارات ربما تكون مثالية

١. اختر موضوعًا يحظى باهتمامك الكافى حتى تقرر تخـــصيص الوقـــت لاستكمال المشروع.
٢. اختر موضوعًا (واطرح مناقشة) ينال اهتمام باحثين اجتماعيين آخرين (حتى أولئك خارج دائرتك)، كلما كان الموضوع أفـــضل، كلمـــا أثـــار اهتمام هؤلاء الذين يعملون فى مجالات وأنظمة متصلة.
٣. حدد الزمن، والمكان، وإذا احتاج الأمـــر، التخـــوم الثقافيـــة المتعلقـــة بالموضوع على نحو يتيح بأن يكون البحث ذا جدوى، ولكن لا يجعلـــه رديئًا أو "غريبًا".

٤. أعلن المصدر الرئيسى لإلهامك بالموضوع والمخرجات الأكثر أهمية بالنسبة لك شخصيًا، دون الشعور بالندم تجاه المخرجات الأخرى.
٥. لا تحاول تبرير خيارك أبدا، لمجرد أنه لم يحظ بالدراسة التى يستحقها فى السابق، كذلك لا تتجاهل، وتسفه، أو تنقص من قدر ما كُتب عن الموضوع ذاته من قبل.
٦. حاول أن تنظر بعيدًا – قدر المستطاع– إلى النظرية السياسية والاجتماعية لكى تجد أسسًا تؤكد صحة موضوعك، وتجنب أن تُخدع بالصيحة والبدعة الأكاديمية.
٧. بكل الطرق، استمع إلى من تستشيرهم وإلى زملائك، ولكن تأكد أنه، أيا من كان الذى اقترح الموضوع فى البداية، فإنه الآن ملكك أنت.

مغالطات ربما تكون مدمرة

١. "نظرية الصيحة أو البدعة": عندما يكون موضوعك (أو منهجك أو نظريتك) محل نقاش وجدال كبيرين حاليا وبشكل جيد فى مجال تخصصك، لذلك فإن تبنيته سيكون عملك أقل تعرضًا للنقد، وسيزيد من فرصك فى الحصول على وظيفة.
٢. "الانشغال أو التفكير بالتمني": عندما يكون موضوعك الذى اخترته قد تمت دراسته بالفعل، وتم الترويج له بنجاح وخرج بنتائج واعدة للمجتمع والسلطة (متخذ القرار)، وبالتالى إذا قمت ببحثه، فإن نتائجك سوف يتم أخذها بجدية وإيجابية.
٣. "ملاحقة سيارة الإسعاف" (اللهث وراء الأزمات): عندما يتعلق الموضوع المطروح للبحث بأزمة تحدث فى الوقت الحالى، ستكون لديك إمكانية أكبر للوصول إلى البيانات، وسيكون الجمهور أكثر اهتماما بما ستكتشفه.

٤. "نظرية الوقت الراهن": الافتراض بأن ما يصل إليه البحث فى بعض الموضوعات فى الوقت الحاضر، قد كان موجودا فى الماضى وربما سوف يظل فى المستقبل.

٥. "الوقوف على أكتاف عمالقة سابقين": الاعتقاد بأن ذلك يمنحك رؤية أبعد ويجنبك التشتت بين خلافات المعاصرين قليلى الخبرة، حتى إن كان هؤلاء العمالقة لا يبحثون نفس الموضوع أو يتبنون نفس وجهة النظر.

صياغة المفهوم

تظهر كل القضايا الجوهرية تقريبا مصحوبة بـ "صياغة مفهوم أولى" صارم، حيث يمكن للباحث المحتمل فقط أن يلتفت إلى هذه القضايا وأن يشارك الآخرين حيالها فى حال إذا كانت واضحة ومفهومة. قد تأتى الفكرة فى البداية متمثلة في شكل أو لون أو انفعال، لكن المفردات هي ما يحتاجه الأمر حتى يكتسب الموضوع من خلالها شكلاً واقعيًا وأهمية بارزة. إن تعقيد البحث يكمن فى الاحتمالية الكبيرة فى ان تكون المفردات المستخدمة فى البداية تخص الفاعلين الاجتماعيين أو السياسيين المشاركين فى البحث، وهو ما يعنى أن مصطلحاتهم قد تحتمل معانى مختلفة وتدل على مجموعة كبيرة من الافتراضات المتضاربة.

تتضمن الصياغة المفاهيمية لموضوع ما ترجمة الكلمات أو المصطلحات المحيطة به فى المجتمعات أو السياسية وتحويلها الى متغيرات (انظر *della Porta, Ch. 11, and Bray, ch. 15*). هذه العملية ليست مجرد شعارات أكاديمية خيالية يتم تطبيقها على حدث بعينه أو عملية محددة. فمن الضرورى أن يحددوا المقارنات، والظروف العامة المشتركة بين مجموعة معينة من الأحداث أو العمليات التى قد تحمل معانى مختلفة بمرور الوقت، سواء تم رصد هذه المجموعة كميًا أو كيفيًا. وتكتسب هذه المجموعة وضعها المميز سواء كانت أسبابًا أم آثارًا وفقًا لطريقة

ترابطها مع المتغيرات الأخرى التى تطرحهـا النظريـات. بمجـرد جمـع هـذه المتغيرات، سواء من نفس النظرية أو نظريات مختلفة، فإنها تشكل الحجة المبدئية للموضوع الذى اخترت دراسته. وهو ما يلفت نظرنا إلى فكرة "الفيل فى الغرفة" أو "الخوف من الاقتراب من المشكلة" التى قليلا ما يتم ذكرها، لكنها أكبـر مـصادر التشتت تكرارا فى كل مرحلة من مراحل تصميم البحث. وحتى المفـاهيم الأوليـة الأكثر استخدامًا وشيوعًا – مثل الفئة، والحالة، ونوع الجنس، والعمر، والمنطقـة، وتفسير علاقة التدين بالسلوك الانتخابي– تُستنتج معانيها عند وضعها فى قالب من المفاهيم الأكثر شمولية (ويفترض أن يكون متماسكًا) (انظر كراتوتشيل، الفصل ٥، ومير الفصل ١٠).

قد تبدو تعريفات هذه المفاهيم متقاربة، وكما سنرى لاحقا، فإن تفعيل هـذه المتغيرات ربما يكون متطابقًا ولكن دور كل منهما يتوقف على افتراضات مـسبقة وعلاقات عرضية تختلف وفقًا للنظرية، والنموذج، والأسلوب، أو إطار العمل الذى تم تطبيقه. ولا يمكن لجزء واحد من البحث أن يحدد ماهيته، فإن حاولت أن تفعـل ذلك، لن تكون لديك قدرة أو مساحة كافية لإجراء التحليل. بمعنى آخـر، إن كـل الأبحاث السياسية والاجتماعية هى جزء وحزمة من نظريات موجودة فـى وقـت إعداد البحث. لا يمكن صياغة مفاهيم أى بحث جديد دون الرجوع إلـى مـا تـم التوصل إليه من قبل والموضوعات المتعلقة به. وينطبق هذا بشكل أكبر عند مـن يحاول أن يحل الألغاز أكثر من هؤلاء الذين يحاولون استخدام الاستقراءات.

يشكل اختيار الباحث للمفاهيم الخطوة الأولى، وتحويل المفاهيم إلى متغيرات يعنى إسناد حالة إليهم، وهنا يؤدى تضمينها فى النظرية إلى الوصـول بهـا إلـى تصميم البحث بشكل واضح. المهمة الأكثر ضرورة هى أن تميز بين مـا تعتبـره متغيرات فاعلة أو غير فاعلة فى تفسير موضوع البحث، فالمتغيرات الفاعلة هـى

تلك التى يمكن أن تلعب دورًا واضحًا فى تفسير المخرجات، سواء كـــان مُفـــسرًا (الذى يفسر الأمر) أم كان مطلوبًا تفسيره (الذى يجب تفسيره). كلما كانت النظرية السابقة مفسرة وكذا صياغة المفهوم المنبثق منها، كان من السهل تحويـــل مفـــاهيم مختلفة إلى متغيرات فاعلة، مثلا عن طريق التمييز بين المتغيرات الفاعلة وغيـــر الفاعلة (وفقا لقدرتهما على التفسير)، وبـــين المغيـــرات المباشـــرة ووالمتغيـــرات المتداخلة (وفقا لمدى قرب الأثر من الأســـباب)، وبـــين المتغيـــرات المتواصـــلة والمتغيرات العرضية (وفقا للمدة الزمنية التى يستمر فيها الأثر)، إلى آخر ذلك.

غنى عن القول، إن كل هذه الأدوار المحددة من البداية يمكـــن أن تُعكـــس، خاصة عندما وأينما يكون الهدف هو تفسير تسلسل بعيد المـــدى نـــسبيًا لمراحـــل سياسية أو اجتماعية. المتغيرات غير الفاعلة هى الموجودة فى الوقت الراهن، التى من المتوقع أن تتخذ قيمًا مختلفة خلال فترة البحث، لكن أثرها لا يتوقع أن يُحـــدث تغيرًا بارزًا أو واضحًا. بالطبع، عندما يصل الأمر إلى الخروج باستدلالات نهائية، فإن المتغيرات غير الفاعلة ظاهريًا يمكن أن تتحول إلى مصدر خطير للأخطـــاء. كذلك فإن المتغيرات التى كانت سائدة فى الماضي ولم تحقق تغيـــرًا خـــلال بحـــث سابق، وبالتالى فقد اعتبرت مسبقًا بأنها غير قادرة على المساهمة فـــى تحقيـــق أى تباين فى المخرجات، ربما تكتسب أهمية فى وقت لاحق، خاصة عنـــدما يـــصبح واضحًا أن أثر المتغيرات الفاعلة كان متوافقًا- مع قليل من التعـــديلات- أو كـــان عبارة عن إعادة لتفسيرات بسيطة متعلقة بمثل هذه العوامل الخلفية. الأمر الجيد أن المتغيرات غير المتصلة، التى لا يظهر تباينها منطقيًا أو مترابطًا على نحو تجريبى مع الموضوع محل البحث سوف يظل كذلك.

خيارات قد تكون مثالية

١. على قدر المستطاع، تجنب الإشارة إلى أشخاص بعينهم، أو دول، أو ثقافات دون استخدام أحرف كبيرة واستبدال بها أحرف صغيرة فقط للإشارة لهم.

٢. لا يوجد خطأ في استخدام "مسودة للموضوعات" باعتبارها نقطة انطلاقك لصياغة المفهوم، فالعالم من حولك عادة ما يكون مليئًا بالموضوعات المثيرة للاهتمام، ولكن حاول بأسرع ما يمكن أن تحدد النظرية العامة التي تتضمن هذه الموضوعات وحولها لنفس لغتها وتعرف على محدداتها أو فرضياتها قبل العمل عليها أبعد من ذلك.

٣. حاول تجنب "الارتباط المتعدد المتغيرات" وهو عبارة عن مجموعة من المتغيرات المقترنة ببعضها بعضًا بشكل مباشر، وحاول التبسيط بتحديد المتغير الرئيسي في هذه المجموعات أو استخدام مدلولات بطريقة مثلى لتعكس طبيعة المجموعة قدر الإمكان.

٤. حاول قدر ما استطعت تحديد المتغيرات غير الفاعلة وليس المتغيرات الفاعلة فقط، وكذلك الثوابت، وهي الخصائص التي لا تختلف في طرح حجة المناقشة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير هذه الخصائص خلال إعداد البحث.

٥. عند استخدام عملية التصنيف (انظر فصل مير) تأكد من أن فئات التصنيف لهما سمتان؛ أولا أن شاملة كل المشاهدات ولا تخلو من رصد كل واحدة من المشاهدات، فكل هذه المشاهدات من المحتمل ان تفسر المخرجات بما فيها الغائبة حتى اللحظة.

٦. حدد بسرعة وبوضوح – إذا أمكن– المحيط الذي تنوي تطبيق المفهوم الذي قمت بصياغته عليه بما في ذلك الوقت والبعد.

٧. كن على حذر عند استخدام المفاهيم والمتغيرات لفترة طويلة من الزمن أو فى أطر ثقافية مختلفة، فتغير مدلولات المفاهيم والمتغيــرات عنــد الفاعلين قد يؤدى لتغير التأثير.

٨. اجتهد فى الإيجاز بتقليل استخدام المتغيرات المخادعة أو الزائـــدة، دون اللجوء إلى التبسيط المبالغ فيه. هناك طريقة واحدة لأن تفعل ذلك وهى إعادة مناقشة حجتك عدة مرات، وأن تجعلها أكثر اقتضابًا فى كل مرة.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "نظرية الظلامية": إذا حاولت شرح صياغتك للمفهوم باستخدام مفردات شديدة الإيجاز أو أن تضع كل مشاهداتك فى مخطط تصنيفى معقد، فلن يدرك أحد أن كل ما تفعله هو وصف ما حدث.

٢. "نظرية المرجعية": كلما أضفت مرجعيات تعريفية أو خصائص متشابهة إلى مفهوم ما، كلما كان أكثر قدرة على تفسير المخرجات التى تطمــح الى إدراكها.

٣. "توسيع المفهوم": استخدام مفهوم ما بنجاح لتحديد التشابه بين أحداث فى وقت ومكان ما لا بد أن تكون متساوية عند تطبيقها فى أوقات أو أماكن أخرى.

٤. "العزلة": المتغير الأكثر تفضيلاً لك يلعــب دورا مهمًــا فــى تفــسير موضوعك الذى يمكن صياغة مفهومه، وقياسه، ومعالجته دون النظــر إلى شبكة المتغيرات الأخرى التى تحيط به والمسلمات الــسابقة التــى تحكمه.

٥. "الحداثة على حساب أمور أخرى": لأن المفاهيم المــستخدمة متــضمنة بكثرة فى نظريات (قديمة)، تتوقع أن ابتكــارك واســتخدامك لمفــاهيم أخرى مستحدثة سوف يضيف إلى فرادة بحثك.

٦. "نظرية العسفية": حيث إن كل المفاهيم عسفية فى الأساس، قد تكون هناك وظيفة واحدة لعدة استخدامات تطبيقية غير متوقعة أو صرعات نظرية، فإن انتقاء المفاهيم التى تستخدمها لا يهم ما دام يتقبلها جمهورك وزملاؤك.

٧. "نظرية التوافقية": إذا كان الجميع فى فرعك المعرفى يستخدمون بعض المفاهيم ويبدون متوافقين حول مضمونها وتفسيرها، كن مطمئنًا لاستخدامها.

صياغة الفرضيات

ليست كل نماذج الأبحاث تتضمن صياغة (أو اختبارًا) لفرضيات واضحة. هناك عدد ضخم من الموضوعات السياسية والاجتماعية التى من الممكن صياغة مفهوم المتغيرات الخاصة بهم والتى ربما تساهم فى إيجاد التفسير، ولكنها لا تحدد أى نوع من الحالات الشرطية "إذا...ومن ثم..." لتفسير العلاقة بينهما. بالنسبة لهذه الموضوعات، فإن النمط البحثى السديد هو الذى يهدف إلى *الاكتشاف* وليس إلى *الإثبات*. فالهدف هو تحسين صياغة مفهوم الفرد لموضوع ما، وبحث معقوليته بالاستعانة بعدد كبير من المعطيات، وفى النهاية الخروج بفرضيات من بين الاستنتاجات، إلا أنه من المبكر أن تتوقعها قبل إعداد البحث ذاته.

إن العامل المُحدد ثانية هو مسألة "الفيل فى الغرفة" أو "الخوف من الاقتراب من المشكلة" ويتمثل فى هيمنة نظرية بعينها على موضوع ما. القضايا المهمة التى تحدث فى الوقت الراهن، وهى سمة لعدد قليل من الحالات، تبعث على مشاعر قوية أو جدل سياسى أو تقع بين فروع معرفية اجتماعية مختلفة هى مرشحة بقوة لفكرة "الاكتشاف". يجب أن يتذكر الباحث أن هذا لا يعد علامة على التقليل من شأنه. فكل بحث علمى اجتماعى يتبع منطق *الإثبات* فى العصر الحالى، لا بد أن تكون وراءه لحظة تاريخية عندما قام أحدهم بالاكتشاف فى الماضى. ولكن

للأسف، انطمست هذه الرسالة بسبب الإدراك الخاطئ للاحترافية الزائدة وتوحيد التقنيات. الدارسون الجدد المتحمسون فقط هم من سيقبلون التحدى ويحاولون إدراك المراد من تخيل صياغات لمفاهيم بديلة للموضوع ذاته، أو تجميع حجج جامعة ومترابطة من خلال "أسلوب التعقب" بناء على حالات محددة، أو الاعتراف بأن فى حال وجود أنظمة سياسية واجتماعية معقدة ومعتمدة على بعضها بعضًا، قد تكون التفرقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة غير ممكنة، وتكون أقل قدرة على التعبير عنها من خلال مجموعة محدودة من العلاقات الثنائية.

خيارات ربما تكون مثالية

١. تأكد من أن الفرضية باستخدام الجملة الشرطية "إذا...ومن ثم..." دقيقة قدر المستطاع لتحدد "البنية الصغيرة"، والتبعية الوظيفية، والآلية الهيكلية، أو المنطق المفهومى الذى من المفترض أن يربط متغيراتها وطرح بُعد مستقل لوجود الفرضية إذا أمكن.

٢. لا تفترض شيئًا حدث فى السابق وهى أن الأفراد فقط قادرون على وضع "البنية الصغيرة"، عندما يكون "الواقع القائم" والعالم التاريخى مكتظين بالوحدات السياسية والاجتماعية التى اكتسبت القدرة على العمل بشكل جمعى بطرق تجعل من الصعب أن تختصر على نيات وخيارات فردية.

٣. تأكد أن السبب المفترض مستقل عن الأثر المفترض، وليس موازيًا أو أن يكون أشكالاً متقاربة من نفس العملية السياسية أو الاجتماعية.

٤. على قدر الإمكان، حدد بوضوح وجود الحالات المتداخلة أو الثوابت الحاكمة التى لابد أن تظهر فى العلاقة الفرضية للوصول إلى تأثيره، حتى وإن لم تختلف عوامله السياقية هذه خلال عملية البحث.

٥. يمكن أن يظهر وضع بحثى مثالى عندما تجد نفسك فى "وضع مربك" عندما تواجه صورتين متنافستين لنفس العلاقة الفرضية وكلتاهما

منطقيًا ويمكن أن تصلا إلى مخرجات مختلفة تماما بناء على فرضيات نظرية مختلفة.

٦. كن مستعدًا للتعرف والتعامل مع مسألة "المسارات المختلفة والنهاية الواحدة" أى الوصول إلى مخرجات مماثلة رغم اتباع آليات ومتواليات مختلفة، وبالتالى كن على استعداد بتجربة مجموعات مختلفة أو فرضيات متصلة بشكل أفضل وليس مجرد فرضيات منعزلة.

٧. تذكر أن لديك دائمًا ثلاث فرضيات للاختبار، وهى التى تشير إما إلى علاقة إيجابية أو سلبية، أو فرضية باطلة حيث ينعدم وجود علاقة شرطية "إذا...من ثم..."، وهذه الفرضية الأخيرة أكثر الفرضيات الثلاث عرضة للحدوث. كل شيء فى محيطنا المعقد يمكن أن يترابط مع أى شيء آخر، لكن ليس دائما فى الاتجاه المتوقع أو إلى حد كبير وواضح.

٨. حاول استخدام الخبرات السابقة عند التعمق فى الفرضيات بهدف التمييز بين المتغيرات التى تعتقد أنها "ضرورية" (من المرجح أن تكون دائما موجودة عندما يوجد المخرج)، و"وافية" (دائما موجودة ووافية)، و"مفيدة" (أحيانا موجودة وأحيانا لا توجد). لا تفترض أبدا أن مجموعة متغيراتك ستكون الأمرين"ضرورية ووافية" وبالتالى اترك مجالا لحتمية وجود "مصطلح خاطئ".

٩. حيث إن معظم البحوث تتكون من "تشابكات" و"حلقات" من الفرضيات المترابطة التى تسهم فى تفسير مخرج محدد، فمن المجدى دائما أن تقترح "نموذجًا" من العلاقات المتزامنة والمتعاقبة باستخدام الوقت والمجال كمحاور إحداثية.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "نظرية العلمية": إذا كانت متغيراتك غير منظمة ولا تساعد فى صياغة فرضية تضم متغيرات مستقلة وتابعة متمايزة بوضوح، فبحثك لن يكون بحثا علميا.
٢. "الخوف من الفشل": أى إذا ثبت خطأ فرضيتك وافتراضاتك، فبحثك لن يضيف أى إسهامات للمعرفة.
٣. "النكوص المطلق": كل الفرضيات فى العلوم الاجتماعية عبارة عن علاقات بين متغيرات، وقد سبقتها حلقات تاريخية لا نهائية من السببية والنتائج، وبالتالى ليس من الصعب أن تختار اختراق هذه الحلقة.

اختيار الحالات

فى كل المشروعات البحثية، عدا القليل منها، فإن عدد المجتمعات أو الأنظمة الحاكمة المحتمل أن يتأثر بالموضوع المطروح سوف يزيد من قدرة الباحثين لجمع البيانات، واختبار جمعها، والخروج باستنباطات. ومن ثم فمن الطبيعى أن بعض الأجزاء الفرعية من هذه الوحدات سوف تكون متضمنة فى تحليلك. واحدة من أهم سمات الخيارات الإستراتيجية بروزا التى يجب أن تتخذها، هى ما تتعلق بتضمين عدد وهوية هذه الأجزاء من الوحدات، كذلك تحديد المعيار المستخدم لاختيارهم. ويختلف هذا من وحدة واحدة (حالة فردية أو شخص واحد) إلى عدد كبير من الوحدات ما دامت كانت ملائمة (مجموعة تشمل كل المتأثرين)، لكن هناك مواءمة حتمية منصفة بين كمية المتغيرات التى قمت بتضمينها فى تصورك الأولى للموضوع، وبين عدد الوحدات التى ستمكنك من جمع البيانات. تضمين حالات أكثر ربما يعنى أيضا بيانات ذات جودة أقل، وملاحظات منقوصة

أكثر ، ومشكلات أكبر تتعلق بصياغة مفاهيم متوافقة. وعلى العكس، كلما دققت في تحديد وتفعيل هذه المتغيرات- وهى أدنى الدرجات على سلم التجريد- الأقل ترجيحًا أن يكونوا متوافقين مع عدد كبير من الحالات.

يمكن أن تحتوى عملية اختيار الحالات على جانب تطبيقى عندما يتعلق الأمر بعملية جمع البيانات، خاصة بعد وضع الشخص المشاهدات التفصيلية الخاصة به؛ وعلى الرغم من ذلك لا يزال المردود الحقيقى هو التحليل. إن معالجة هوية الحالات توفر لمعظم علماء الاجتماع والسياسة أقرب نظير للتجارب. إنها "تحفز"على التعريف بالمتغيرات الحاكمة. عند التمسك بالثوابت عبر العينة، فإن الظروف المترابطة كالهوية الثقافية، والموقع الجغرافى، ومستوى التنمية، والتقارب الزمنى، تمكن الباحث من أن يتظاهر على أقل بأن الاختلاف بينهما يجعل من المستبعد إنتاج المخرج الذى يبحث عنه الشخص. من المؤكد أن الضوابط يمكن أن تكون تقريبية إلى حد ما، وأنه سيكون لا يزال هناك العديد من المصادر المحتملة للتمايز الخاطئ بين الوحدات فى العينة، ومع ذلك لا تزال هذه أفضل وسيلة متاحة له أو لها للتصميم. بالتالى، ينبغى أن تمارس بتأن وحذر.

بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يقوم الباحث باختيار حالات فردية ولكنه يختار"أشكالاً متغيرات" ذات الطبيعة المشتركة فى نفس الوحدة، بل ربما أيضا يتشاركون فى الاختلاف بطريقة فريدة من نوعها أو مميزة داخل تلك الوحدة. على سبيل المثال، ليس من السديد استخدام هذا النمط عند تحليل "فرنسا" ومقارنتها مع "إسبانيا" أو "إيطاليا". لأنه ببساطة هناك الكثير من الظروف المختلفة (وربما ذات الصلة) داخل كل من هذه البلدان فيما يتعلق بأى موضوع تختار العمل به. يحدث هذا حتى عند المقارنة بين مكونات صغيرة داخل البلد الواحد، حيث إن عدد المتغيرات قد يكون منضبطًا على نحو موثوق فيها بسبب القيود المشتركة على

المستوى المحلى للدولة. ما يسمى بالبحث "الشمولى" هو، بالتالى، وهم كبير فـى البحث الاجتماعى والسياسى، وعند المحاولة، فإنه لا يصل عادة إلى وصف مفصل من حالة واحدة (أو حالات موازية عند تطبيقها على وحدات متعددة) ولكن انظـر براى، الفصل ١٥، للتعرف على وجهة نظر مختلفة)..

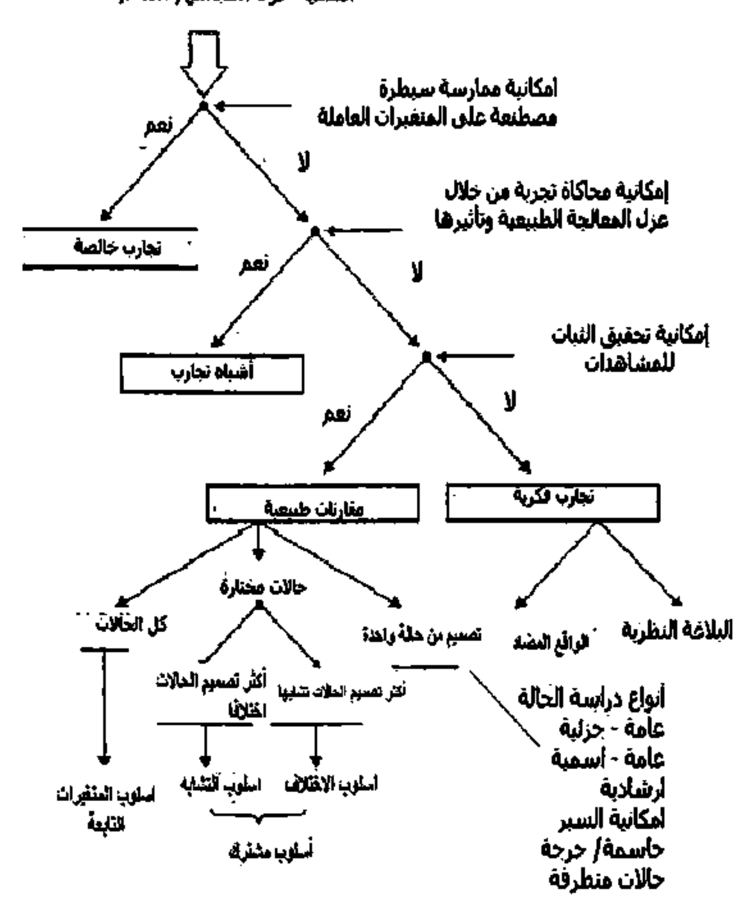
لا يعنى هذا أنه لا توجد فروق بارزة بين نماذج تصميم الأبحاث التى تعمل إلى عزل عدد قليل من المتغيرات، واختبار ترابطهما مع متغيرات أخرى فى عدد أكبر من الوحدات، كما أن التصاميم التى تبدأ باعتماد عدد كبير مـن المتغيـرات المترابطة (عادة ما تكون مركبة بواسطة بينات مثالية النوع) داخل بلد واحد، ومن ثم تسعى إلى إيجاد صلات واضحة وصلبة عبر وحدات قليلة، يتم اختيارها بعنايـة وقابلة للمقارنة. ولكن فى أى من هذه إستراتيجيات، ما تقوم عادة بمقارنتـه هـو المتغيرات سواء كانت واحدة أم أكثر، وسواء كانت تقارن وحـدها بمعـزل عـن غيرها أم فى مجموعات.

يقودنا هذا إلى الجانب الثانى من اختيار الحالة، الذى ما دام أعتبـر أمـرا مسلمًا به، ورغم ذلك فقد أصبح فى الآونة الأخيرة مصدر قلق متزايدًا. لكى تحول وحدة المشاهدة إلى حالة يمكن تحليلها، يجب أن تكون مطابقة أو، علـى الأقـل، على درجة من التماثل فيما يتعلق بالموضوع قيد الدراسة. إن التصميم الذى يـوفر استدلالات – وصفية أو سببية– من عينة الوحدات المؤلفة من البلديات البرازيليـة والمحافظات المنغولية، والمجتمعات المستقلة الإسبانية والأعـضاء الـدائمين فـى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فاعلية النظام الضريبى لا تجذب الكثير من الاهتمام. قد يرى مؤلف هذه العينة (وربما يكون على صواب) بأن هـذا نمـوذج يمثل أكثر أنظمة تصاميم نماذج البحث اختلافا، بينما قد يعتـرض النقـاد (ومـن الجائز أن يكونوا أيضا على صواب) على أن الأطراف الفاعلة فى هذه الوحدات لم تكن لديهم صلاحيات متساوية لإجراء أو فرض قراراتهم على مسألة الضرائب.

كانت الصيغة السائدة للخروج من هذه المشكلة هى اختيار فقـط الوحـدات التى على نفس مستوى الإجمال وتتمتع بنفس الوضع الرسمى فى النظام الاجتماعى والسياسى العالمى. وهذا ما يفسر لماذا اعتمد العديد من مشاريع البحوث المقارنـة على استخدام وحدات من الدول، أو بدرجة أقل، على وحدات وطنية فرعية مستقلة نسبيا ضمن نظام فيدرالى أو كونفدرالى. إن مبدأ "القياس العكسى" (برهنة القـضية بإثبات فساد نقيضها) فى هذه الإستراتيجية تم التوصل له من خـلال المقارنـات الإحصائية التى تجمع بيانات كل أعضاء الأمم المتحدة التى يمكن الحصول عليهـا، على الرغم من حقيقة أن ما يسمى بالدول ذات السيادة لها قدرات عاليـة مختلفـة لحكم شعوبها أو تلبية أبسط احتياجاتهم.

لقد خصصت الباحثة دوناتيلا ديلا بورتا فصلا بأكمله (الفصل ١١) فى هـذا الكتاب ناقشت فيه القضايا المطروحة فى اختيار الحالات على نطاق واسع، ولـدى إضافة أكثر لا على ما جاء فى هذا الفصل. ومن ثم فـسوف أوفـر أداة تربويـة وجدتها مفيدة فى الشرح للطلاب عن ماهية الخيارات المتاحة فى هذه المرحلة من الدورة البحثية (الشكل ١٤-٢).

حيث إن هدف الباحثين هو إنتاج المعرفة العلمية (وأعنـى بالمعرفـة هنـا الاستدلال السببى)، فإن الإستراتيجية الفضلى لاختيار الحالات عـادة مـا تكـون تجريبية، ويجب أن يتم اختيار وحدات المشاهدات بشكل عشوائى وإدخـال بعـض عناصر التغيير فى مجموعة فرعية منها، فى حين تتمسك باستخدام متغيـر ثابـت للآخرين. معظم علماء الاجتماع والسياسة لا بد أن يعملـوا فـى بيئـات حقيقيـة موجودة، لكن للأسف لم يعد ذلك ممكنا. وحتى عندما يُسمح لهم بـالانخراط فـى تجارب، فإنهم يقدمون موضوعات تميل إلى التفاهة والبيئات الاصطناعى، بحيـث يكون استقراء هذه الاستنتاجات على أساس النتائج وتحويلها إلـى سـياقات أكثـر واقعية خطرة جدا.



شكل ١٤-٢ مخطط لاختيار الحالات

يمكن أن تكون أشباه التجارب العاملة ثاني أفضل اختيار، لكنها تقدم بعض المميزات المشوقة، فيما يتعلق بكل من كفاءة البحث، ومصداقية الاستدلالات. كما أنه من الأفضل تكرار شبه التجربة في العديد من الأماكن الأخرى، وضمن نفس الإطار الزمني إذا كان ذلك ممكنا. مع ذلك، فهي تقتصر على الحالات الواقعية

حيث يكون المتغير المستقل منفصلا للغاية ومقيدًا زمنيا، بينما يتم جمع البيانات خلال فترة كافية من الوقت متسقة وموثوق بها. إن تقييم أثر سياسة عامة جديدة أو تأثير بعض الأحداث الاجتماعية أو الطبيعية غير الاعتيادية تناسب هذه اللائحة الضيقة من التفاصيل، ولكن فقط فى حال إذا لم يحدث أى شيء آخر فى الوحدة أو الوحدات فى نفس الوقت. وهذه هى أيضا إستراتيجية اختيار الحالة التى هى عرضة للترويج أو تأثيرات العدوى، إذا كانت الوحدات المشاركة على معرفة بسلوك الوحدات الأخرى.

إن معظم علماء الاجتماع والعلوم السياسية سيكون عليهم الاتفاق على دراسة الاختلافات فى موضوعاتهم التى تظهر بشكل طبيعى، سواء داخل حالة واحدة أو عبر حالات متعددة. توضح الباحثة ديلا بورتا فى الفصل ١١ نتائج اتخاذ هذه الخيارات.

وأود أن أضيف أن هناك عددا من الإستراتيجيات البديلة الأخرى التى لا تُدرج عادة فى النصوص طرق البحث أو التصميم ربما بسبب أن مكانتها العلمية مشكوك فيها. فهى تنشأ عادة في السياقات المحفوفة بالمخاطر أو من المستحيل متابعتها وتسجيل سلوك وحدات اجتماعية أو سياسية حقيقية موجودة. هذا ما سماه ماكس فيبر بالتجارب الفكرية الذى قام بدراسة مبدأ "الواقعية المضادة"، ويتضمن أن يقوم الباحث بمحاولة تخيل ما كان سيحدث لهذا الموضوع فى حال عدم وجود بعض الشروط، أو الأشخاص أو الأحداث أو العمليات. عادة ما يركز هذا المبدأ على بلد واحد، على سبيل المثال كيف كانت ألمانيا ستتطور سياسيًا إذا لم يظهر هتلر فى أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي؟

ويمكن أيضا أن يطبق على عينة أو على مجموعة من الحالات، على سبيل المثال، ماذا سيكون اليوم مستوى انعدام الأمن الدولى فى أوربا إذا لم يكن الاتحاد

الأوربى موجودًا؟ أو كم من الناس فى العالم كـانوا سـيعرفون التحـدث باللغـة الإنجليزية فى حال خسارة الأمريكان لحربهم الثورية؟ إذا كان هذا يبـدو غريبًـا وغير جوهرى إلى حد ما، فيجب عليك أن تتذكر أنه في كل مرة تستدعي العبـارة اللاتينية الشهيرة التى لا غنى عنها، "مع ثبات العوامل الأخرى"، قبل التقدم بوضع فرضية، بالتالى فقد أصبحت تستخدم مبدأ "الواقعية المضادة".

بالانتقال إلى أبعد من العقيدة العلمية الاجتماعية، يمكن للـشخص أن يجـد عددا كبيرا من تدريبات الندوات، وأوراق الماجستير، وأطروحات الدكتوراه التـى ينظر إليها فى الأساس أنها بلاغية، نظرية أو معياريـة. بالتأكيـد، هـى تنـاقش موضوعات –عادة تكون– أكثر أهمية بالنسبة للمجتمعات الواقعية الحالية والأنظمة السياسية الحاكمة من تلك التجريبية المختارة، ولكن الغرض منها هو متابعة تطور المفاهيم أو المحادثات مع مرور الوقت، أو فحص الاتساق المنطقى لحجج محددة، أو تشجيع القبول الأخلاقى لأشكال محددة من السلوك البشرى. مثل هذه المـشاريع تشمل بالتأكيد إجراء البحوث. لقد استخدموا تأثير الاختبار البحثى خلال اسـتخدام أسلوب "الكشف عن مجريات الأمور" و"دراسة الفئات ومجموعات مـن الأفـراد". فكر فقط في تأثير الأعمال الحديثة التى قدمها جون رؤول، ويورغن هابرمـاس، وجون اليستر، التى بنى عليها معظم التجريبين المتشددين اختيار ووضع تـصور مجموعة واسعة من الموضوعات. (انظر بابوك، فصل ٣).

خيارات ربما تكون مثالية

١. إذا كنت لا تحاول شمول كل العالم، فـادرس إمكانيـة اختيـار عينـة عشوائية وحاول معرفة تأثير هذا المشروع.
٢. كقاعدة عامة، عندما يتم استبعاد مبدأ العشوائية وعليك أن تقوم بأختيـار مقصود، اختر الحالات الخاصة بك علـى أسـاس علاقتهـا بـالمتغير أو المتغيرات المستقلة بدلا من المتغير أو المتغيرات التابعة.

٣. وعند إجراء هذا الاختيار، حاول التأكد من أن الحالات المختارة تمثل أوسع نطاق ممكن من تلك المتغيرات المستقلة.

٤. عندما لا يسمح موضوعك بذلك، عندما يكون لديك الدافع لبحث شيء على وجه التحديد لأنه ينطوى على نتائج مقنعة لافتة للنظر أو متطرفة، وبالتالى سيكون عليك تحديد متغير تابع، وتذكر ذلك باعتباره مصدرا محتملا للتحيز عندما يتعلق الأمر بالخروج باستدلالات.

٥. ضع فى اعتبارك أنك يجب ألا تستخدم إستراتيجية واحدة فقط خلال اختيار الحالة، كذلك فإن ما يسمي بالإستراتيجيات المتداخلة والذى يبدأ بإحصاء الحالات، باستخدام عدد قليل نسبيا من المتغيرات التى يمكن قياسها، وتدريجيا، تتحول إلى مقارنة عدد قليل منها مع عدد من المتغيرات المفصلة- يمكن أن يوفر لك مميزات كلتا الإستراتيجيتين عندما يتعلق الأمر بإنتاج الاستدلالات.

٦. دائما حبذ أدنى مستوى للاحتواء المكانى والوظيفى الذى يتوافق مع سلوك الفاعل المحتمل وفقا للتصور الخاص بك، حيث إنك ستقوم لاحقا بإعادة تجميع البحث الخاص بك صعودا، وليس هبوطا.

٧. لا تهم ماهية أو كم عدد الحالات التى تختارها فى البداية، فبعض هذه الحالات قد يثبت عدم تماسكه، فى هذه الحالة قد تكون قادرا على إنتاج حالات إضافية من خلال تقسيم تلك الأولية، ولكن هذه الوحدات الفرعية لابد أن تقدم بعض ونفس الدرجة من الاستقلالية.

٨. قبل اختيار عدد وهوية الحالات التى تنوى جمع البيانات من أجلها، تأكد انك على وعى بالمعايير التى ستستخدمها من الأساس فى تصنيف موضوعك، واسال أولا: ما طبيعة هذه الحالة؟ فقط بعد وضع إجابة لهذا السؤال، سوف تعرف ما إذا كانت هذه الوحدات قابلة للتضمين، وتصبح قادرًا على استبعاد بعض منها لأسباب منطقية.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "الشهرة": لمجرد أن قضية محددة حظيت باهتمام بارز في النقاش العام، وسيكون من الممتع البحث في هذه القضية، ومن ثم سيجذب بحثك اهتمام الآخرين.

٢. "الأعداد": من المفيد دائما استخدام عدد كبير من الحالات، حتى عندما تكون إضافية، فتضطر إلى تخفيف علاقتها بالموضوع أو استخدام مؤشرات أقل إحكامًا.

٣. "الحسم": لأن الوحدة المطروحة هي منعزلة وفقا للمعايير الخاصة بك فيما يتعلق باختيار الحالات، وسوف تكون القضية محسومة عندما يوفر مطابقتها أو عدم مطابقتها اختبارا نهائيا مهما للعلاقة السببية.

٤. "خدعة التحكم": اختيار الحالات التي تبدو مشتركة في بعض الخصائص الثقافية، والجغرافيا، أو الهيكلية العامة يتحكم بالضرورة في ترابطها، بينما من الممكن أن تكون هناك اختلافات كمية أو ثانوية ضمن "المتغيرات الحاكمة" قد تؤثر على التباين في ما تحاول تفسيره.

٥. "التزامن": في الوحدات المختارة للمقارنة في نفس الإطار الزمني، يجب أن يكون لدى الفاعلين الوعي مماثلاً (أو كافيا على الأقل) من أهمية المتغيرات المشتركة، ويكونوا قادرين على العمل عليها في وقت واحد، عندما قد تكون هذه الوحدات في نقاط مختلفة في دورة بحثية أطول أو على جداول زمنية مختلفة.

٦. "التقليد": عندما يكون الفاعلون في الوحدات المختارة واعين بشكل كاف للتعامل مع بعض الموضوعات في نفس الإطار الزمني، ستكون لديهم حساسة لما يفعله الآخرون حيال نفس الموضوع، وسيتعين عليهم التعلم من نجاحات وإخفاقات الآخرين، ولكن في الواقع قد يتجاهلون تماما ما يقوم به الآخرون.

هذه المرحلة من الدورة البحثية (اختيارية) رغم أنها محبذة للغاية. تضع برامج الدراسات العليا المختلفة تركيزا متباينًا إلى حد كبير على أهمية الدفاع عن نموذج المقترح. يتطلب البعض ذلك قبل السماح للباحث بالبدء فى البحث. بناء على تجربتى الشخصية، كلما تعددت المناهج أو النماذج المحيطة بموضوع معين والموجود فى كيان بعينه، كلما يزيد التركيز على الكتابة والدفاع عن المقترح الخاص بك. فى السياقات الدراسية التى يهيمن عليها توجه نظرى أو تأديبى واحد، قد يكون الجهد مرفوضا تماما. إن العقيدة السائدة تفضل المشاكل بدلا من الألغاز، وربما أيضا تملى بقدر كبير من التفصيل كيفية صياغة مفهوم الموضوع وتنفيذه. وفى الحالات القصوى، ليس هناك مجال للبحث، أو حالات محددة للاختيار، ولا يوجد مقياس مفصل للدراسة. ما يهم فى هذه المرحلة هو الاتساق المعيارى أو المنطقى للحجة، والخاص بصياغة مفهوم الموضوع ومدى توافقه مع العقيدة السائدة. إن عدد وهوية الحالات غير مهمين نسبيا، إن لم يكونا غير ذوى صلة، إلى حد أن كلا من البدهيات السابقة والتوقعات اللاحقة، تنظر لها بالشمولية. يمكن محاكاة أو تجميع البيانات من المصادر المعتادة بهدف التوضيح. كما أن الاستدلالات النهائية عادة ما يمكن التنبؤ بها، وتكون متسقة مع التوقعات الأصلية. سوف يقوم زملاؤك المتابعون للبحوث الخاصة بك بتهنئتك بحماس على مساهمتك التراكمية للمعرفة، بينما يقوم الممارسون من التخصصات الأخرى بالقول إنك أعدت اكتشاف العجلة أو أنتجت شيئا تافها للغاية. وبعبارة أخرى، هناك تكاليف وكذلك مميزات تصادفك عند الانتماء إلى المنظومة البحثية.

هناك شرط آخر يؤثر على أهمية كتابة المقترح وهو؛ الدور الشائك فى ايجاد تمويل للبحث. ما دام هذا الدعم يكون مضمونًا أو لا يخضع لضغوط

المنافسة، يستطيع الباحث صياغة بيان عن غرض البحث. خلاف ذلك، فإن قدرتك على إعداد تلخيص متماسك ومقنع يبرر خيارات التصميم التى قمت بها حتى هذه النقطة يشكل علامة فارقة فى إمكانية الحصول على موافقة لتنفيذ مشروعك على الإطلاق. على الرغم من أن ذلك لا تتم مناقشته علنًا فى كثير من الأحيان، فإن هذا الجانب التجارى من كتابة المقترح يمكن أن يكون أيضا مصدرا للتشتيت عندما تأتى تفضيلات راعى المشروع يتم تضمينها فى الاقتراح نفسه، ويجد الباحث نفسه أو نفسها مضطرًا لإرضائه عن طريق تعديل الموضوع، وإعادة صياغة التصور، وتقييد مجموعة الفرضيات، وحتى اختيار حالات مختلفة فى محاولة لإرضاء الراعاة المحتملين. عدد كبير من الباحثين تعلموا بعد ذلك تعديل مقترحاتهم للحصول على دعم من المانحين، ثم بعد ذلك متابعة سير الدراسة، وهم يعتقدون أن هذا يؤدى إلى الوصول إلى الاستنتاجات الأكثر إلحاحا. لحسن الحظ، الجهات الراعية الوطنية أو الدولية نادرًا ما تحكم بتحقيق المطابقة بين المقترحات والبحوث التى أنجزت بالفعل. على أقصى تقدير، إنهم يهتمون فى ما إذا كانت الآثار المترتبة على السياسات المستمدة من هذه البحوث تتفق مع ميولهم أم لا.

إن الهدف الحقيقى من كتابة المقترح يجب أن يكون لإعطاء الباحث فرصة للتفكير النقدى فى الخيارات الإستراتيجية التى حققها أو حققتها، كذلك يكون لتبادل هذه الأفكار مع المشرفين والزملاء قبل أن ينغمس فى حالة من الفوضى أثناء عملية جمع البيانات واستيعابها. قد تكون هناك لحظات لاحقة لانتقاد النفس والتغيير – انظر الملاحظات الواردة أدناه حول أهمية التصادف – ولكن الكتابة والدفاع عن المقترح فى هذه المرحلة يوفران فرصة فريدة لإعادة كتابة وإعادة تقديم المقترح قبل أن يصبح مؤمنا فى مسار العمل ولا رجعة فيه.

تفعيل المتغيرات

من حيث المبدأ، ينبغي أن تتم صياغة مفهوم المتغيرات سلفا ودون مراعاة كيف ستتحول إلى مؤشرات وكيفية قياسها في النهاية. وهناك سبب وجيه لذلك. إن الأهمية النظرية القصوى هي أن تحدد بوضوح الشرط أو العامل الذي من المفترض أن يوجد من أجل الحصول على بعض الآثار المتوقعة، سواء كانت وحدها أم مشتركة مع غيرها من المتغيرات. مع وجود صياغة مفهوم مسبق أو مستقل، فإن الاستقراء أو اللغز في مثل هذا النمط الدارج يوفران حافزا قويا لتحديد الملاحظات التي يجب اعتبارها من أجل التحقق من وجود، أو توجيه، أو استمرار هذا المتغير. خلال المراحل الأولى من البحث، يجب اعتبار أن جميع المتغيرات الاجتماعية والسياسية يحتمل أن يتم تفعيلها في وقت لاحق وتكون على استعداد للقيام بمواءمات عند البدء في البحث عن المؤشرات الواقعية.

من حيث الممارسة، لسوء الحظ، فإن التوقع بمثل هذه الصعاب يبدو أنه يقلل ويكبح رغبة الدارسين في استخدام مفاهيم لعلمهم أنها مستحيلة التفعيل، مجرد التفكير في الخصائص السياسية الحاكمة مثل السلطة، والصلاحية، والشرعية، أو تلك الاجتماعية مثل التقدير، والاحترام، والثقة. مثل هذه المصطلحات ليس لأي منها معايير أو مجموعة قياسية يمكن الوصول إليها بسهولة. وحتى المحاولات الموسعة (والمكلفة) لتفعيلهما بناء على معايير ذائعة الصيت من خلال استطلاعات الرأي العام هي إشكالية، كذلك فإن انتقاد هذه المجهودات يصبح مُلحًا كلما تمتد المؤشرات عبر الدول وعبر الزمن.

إن إمكانية القيام بمقايضات بين الحدود هي طريقة أخرى للتعامل مع هذه المعضلة. هذه المقايضات يتعين القيام بها في هذه المرحلة من الدورة البحثية. كلما كانت المفاهيم مجردة، ويفترض، كلما اتسع النطاق المزمع للتطبيق، كلما زادت

صعوبة الحصول على ملاحظات مقنعة عن أسباب وجودهم في حالـــة معينـــة أو مجموعة من الحالات. إن زيادة عدد الوحدات في دراستك- سواء من حيث عـــدد الأشخاص أم المنظمات- تضطرك إلى مواجهة مشاكل تتسم بقلة البيانـــات وإلـــى فقدان المؤشرات. لا تخشى القيام بهذه المقايضات، ولكـــن بـــوعى ذاتـــى. أخبـــر القارئ، والناقد عند الاستقرار على مؤشر أقل إرضاء أو مستوى أقل من المراقبة. كن على استعداد إلى حذف حالات عند الضرورة، ولكن أيضا كـــن علـــى وعـــى بتأثير هذا الحذف على استخلاص الاستدلالات في نهاية المطاف. تلك المرحليـــة البحثية التي تكون فيها المقتضيات التفعيلية هي الأكثر صعوبة في التلبية، عادة ما يكون فيها السلوك الاجتماعي والسياسي اعتياديًا، وربما يـــؤدى اســـتبعادهما مـــن التصميم إلى تضييق نطاق الاختلاف والحد من قوة الترابط في نهاية المطاف.

إن الموضوع الذي يغطي على كل جوانب في هذه المرحلـــة مـــن الـــدورة البحثية هو المعقولية. هل الملاحظات التي تقترحها تعكس بدقة، وبالتـــالى، ملمـــة بمعنى المفاهيم التي اخترتها لتحمل عبء التفسير؟ بغض النظر عـــن مـــدى دقـــة الملاحظات، وكيف يمكن مقارنتها عبر الوحدات المختلفة، ومدى قابليتها للتكـــرار عندما يتعامل معها عالم آخر، إذا لم تكن معقولة سينتهي البحث الخاص بك عنـــد واحدة من أكثر النقاط ضعفا، رغم أنك قد تكون اكتشفت شيئا مهما، وقـــد يكـــون الترابط الذي كشفت عنه المؤشرات الخاصة بك لا جدال فيه، ولكنك لم تثبـــت (أو تدحض) ما قد بدأت العمل عليه. فالنتائج التي توصلت لها ليست ذات صلة بالمعنى الحرفي للكلمة، فهي لم تشر بأي شكل إلى الموضوع الذي كنت تنوى العمل عليه- إلا إذا كنت على استعداد أن تعتمد على مبدأ المـــصادفة (انظـــر أدنـــاه)، وإعـــادة صياغة مفهوم المشروع بأكمله من البداية.

خيارات قد تكون مثالية

١. أعط اهتماما كبيرا بتحقيق التوافق بين المفاهيم الأولية الخاصة بك ومؤشراتها أو تقييماتها المقترحة من خلال مقارنتها مع أبحاث قام بها الآخرون على نفس الموضوع أو الموضوعات ذات الصلة.

٢. كن على حذر من مواصفات المتغيرات وكذلك المؤشرات التجريبية التي تم تطبيقها بشكل روتيني على مر الزمن وعبر وحدات قياس مفاهيم مختلفة.

٣. تأكد من أن المفهوم ومؤشره أو مؤشراته تنطبق على نفس المستوى من التحليل وقريبة قدر الإمكان على مستوى التجريد.

٤. عندما يكون متاحًا، استخدم عمليات تفعيل بديلة ومؤشرات محتملة متعددة، إذا لزم الأمر، والاعتماد على استخدام شكل المثلث للتعامل مع الفوارق وتدعيم المعقولية.

٥. عندما يجرى كل شيء على نحو متساو (على الرغم من أنها لن تكون أبدا كذلك)، تكون أفضل حالا باستخدام مؤشرات خفية وليست واضحة، حيث إن الفاعلين الذين تقوم بملاحظة سلوكهم ستكون لديهم فرصة أقل للاستجابة إستراتيجيا، وأخلاقيا أو عاطفيا عند طلبك للحصول على المعلومات.

٦. تذكر أن هناك طرقًا مختلفة لتقييم صلاحية المؤشرات، بدءا من التوافق بين المستجيبين المستقلين إلى الاختلافات المشتركة بين القياسات الداخلية مختلفة، وأخيرًا الارتباط مع النتائج الخارجية المفترضة الأخرى.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "التوافر": يوجد هذا المؤشر وتم استخدامه بنجاح بواسطة آخرين، وبالتالي قد ينجح عند تطبيقه على بحثك.

٢. "نظرية التفعيل": أن تقرر أن تضم إلى تحليلك فقط المتغيرات التي تعلم (أو التي تقبل) أن لها مؤشرًا منطقيًا بالفعل.

٣. "نظرية التقليد أو المحاكاة": قام شخص ما باستخدام بيانات حول مفهوم شبيه بمفهومك لتوضيحه، حتى وإن كان هذا المفهوم مبنيا على نظرية مختلفة، تستطيع أن تستخدمها بأمان لنفس الهدف.

٤. "تجاهل المبدأ غير المثبت": عندما تحاول تفعيل متغير عن طريق التطفل على الحياة الواقعية للمستجيبين، في هذه الحالة لا يمكن أن تتجاهل احتمالية أن تكون إجابته أو إجابتها غير صحيحة نتيجة التقاليد السائدة أو الحسابات الإستراتيجية للمصالح. باتباع هذا النمط، سوف تنشأ متغيرات بدلا من قياسها.

القياس

في هذه النقطة في الدورة البحثية، سوف تكون اختياراتك أقل أو أكثر إلزامية لتلك التي قدمتها بالفعل – سواء فعلت ذلك عن وعي نتيجة خصوصية المشكلة أو اللغز، (أتمنى أن يكون هذا هو الحال) أو ما إذا أنك اعتدت على نمط من الأبحاث – سواء كان كميًا أم كيفيًا– وتعهدت الالتزام باتباعه. علاوة على ذلك، هناك سبب وجيه عن لماذا يجب عليك أن تدع نفسك تسير مع التيار في هذه المرحلة. إن استخدام التقنيات الموجودة الخاصة بالملاحظة ومؤشرات المتغيرات، ليس فقط يوفر عليك الكثير من الوقت والقلق، ولكن أيضا يمكن أن توفر لك مع عنصر من مراقبة الجودة الداخلية، شريطة أن تكون المقاييس المستخدمة صحيحة،

أى أنها تحمل خصائص المتغير الذى تعتمد عليه فى التفسير النهائى. عندما يحدث هذا، فإن تكرار إنتاج الأبحاث السابقة الناجحة هو نتيجة مرغوبة ومطمئنة جدا. إذا كنت تقرر ابتكار وتطبيق مؤشر جديد أو مجموعة من المؤشرات، خاصة لقياس بعض المتغيرات متكررة الاستخدام، سيكون عليك بذل جهدًا قويًا من أجل التبرير. خلاف ذلك، سوف تكون عرضة لخطر إرباك القارئ فى مرحلة الاستدلال عن طريق طرح سؤال: هل يتضمن هذا نتيجة مستحدثة، أم أنه بسبب بعض التغيير فى القياس فقط؟

يبدو أن النقاش حول القياس يكون محددا بمسألة التمييز بين المؤشرات الكمية والكيفية بانحياز واضح للنوع الأول من المؤشرات. ولا عجب فى ذلك، حيث إن معظم الأساليب المنصوص عليها تبدو محدودة الكمية، كما أن لديها حجة مقنعة فى هذا السياق. إن المعلومات الكمية معروف أنها موثوق بها، على سبيل المثال، كلما استطعت تحقيق التوافق بين المراقبين المستقلين، كلما كانت أدق، كذلك كلما استطعت تحقيق التوافق بين الوحدات، كلما حققت الاستفادة أكبر. من المؤكد أن المتخصصين فى العلوم الاجتماعية يميلون لتعيين مكانة علمية أكبر للأبحاث الكمية بدلا من الكيفية، ومكافأة ممارسيه وفقا لذلك.

هذا مؤسف لثلاثة- على الأقل- أسباب جيدة وهى: أولا أنها شجعت الباحثين على إضافة أعداد للمتغيرات عندما تكون دقة ترابطهما مع المفهوم المطروح غير واضحة، ثانيا لقد تسبب ذلك فى استغلال المؤشرات العددية القياسية التى غالبا ما تكون مكوناتها المتعددة محل خلاف من الناحية النظرية، التى يساء فهمها من قبل أولئك الذين يستخدمونها، ثالثا لقد أحبطت الاستخدام المبتكر لتقنيات أكثر مباشرة وخيالية خاصة بالمشاهدات – وكذلك التقاط الصفات المتأصلة فى العلاقات المعقدة والطارئة على وجه التحديد. يمكن أن تعين عددًا لكل شيء وكل

شخص، لكن لا توجد أى ضمانات أن هذا التعيين سوف يؤدى إلى إنتاج معلومات ذات صلة. إذا كانت هذه الخصائص هى اختلافات فى النوع (شكلية) أكثر منها فى القدر (أساسية أو ترتيبى)، بالتالى أى ما كان هذا التعيين، يمكن أن يكــون العــدد جزءًا مضللاً لا قيمة له. إن كل ما يهم هو كيف صغت مفهوم موضوعك، ولــيس القيمة المزعومة لتفضيل شكل قياس على آخر.

فى كل مراحل الدورة البحثية، تعتبــر هــذه المرحلــة -علــى الأغلــب- هى الأنسب لاعتماد الاكتشاف عن المصادفة، ن التعلم من خلال عمليــة البحــث نفسها قد يفيدك على نحو يغذى خياراتك السابقة ويؤدى بك إلى إدخال تحــسينات عليها. فى النهاية، ترجع مرة أخرى إلى الاتصال مع الواقع من خلال القــضايا أو الوسطاء في الموضوع الخاص بك، بعد أن تمضى الكثير من الوقت تجول حــول اتخاذ قرار مجرد.

إذا كنت موفور الحظ، سوف يتحدثون إليك بــشكل مباشــر عــن نيــاتهم وتصوراتهم، وقد يكون لديهم بعض الآراء عن الموضوعات التى يــسألون فيهــا وسوف يُطبقونها على إجابتهم. حتى إذا كان الباحث يعتمد حصريا على مــصادر ثانوية أو متاحة للجمهور، يمكن أن تكون لبعض من هــذه المــصادر آراء غيــر متوقعة. بطبيعة الحال، سوف يكون هناك أفكار ملحة تظهر من خلال البيانات التى يتم جمعها، التى قد تكون مربكة للغاية عندما تظهر جنبا إلى جنب مع نهج شــحيح نسبيا كنت تطبقه على موضوع. ومع ذلك، ابق عينيك وأذنيك وعقلــك مفتــوحين لأى خفايا أو مفاجآت، وكن قابلاً للإدخال تصويبات حتى إن كان بعــضها يــؤدى إلى العودة إلى التخوم التى وضعتها من البدايــة حــول الموضــوع أو الجوانــب الرئيسية للحجة الأصلية.

خيارات قد تكون مثالية

١. قم بالفحص الروتيني للتأكد من مصداقية المؤشرات، إن أمكن، باستخدام مصادر بديلة من البيانات أو أشخاص بديلين لتحديد درجة البيانات.

٢. إذا كانت متطلبات الدقة مرضية، فضل المقاييس الكمية على الكيفية، حيث إن المميزات التقنية مهمة، ولأنك من السهل الانتقال من السابق إلى اللاحق.

٣. فضل دائما المقياس الأعلى قيمة والأغنى بالمعلومات قدر الإمكان (مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة المتغير)، كما أنه من الممكن الانتقال إلى درجة أقل فى وقت لاحق. البيانات الأولية يمكن أن تتحول إلى واحدة ضمن ترتيب، ومن الممكن أن تنقسم أو أن تُحفظ فى فئات رمزية لاحقا، ولكن لا يمكنك التحرك فى الاتجاه المعاكس.

٤. اجعل التعليمات الخاصة بك – حتى لو كانت فقط لاستخدامك أنت – المتعلقة بالأعداد الكبيرة من حيث الكمية أو التسميات النوعية واضحة وكاملة قدر الإمكان بحيث يمكن لعمليات القياس أن يعاد تكرارها سواء بواسطتك أنت أو أى شخص آخر فى المستقبل.

٥. عند العمل على مستوى أكثر شمولية كالعمل على مستوى مجتمع أو نظام حكم معقد، فإن معظم المتغيرات سوف تتضمن مكونات متعددة وسوف يشار لها بمقاييس مركبة، الأمر الذى يلزم الباحث إلى إيلاء اهتمام منظم إلى كيفية تجميع هذه المقاييس.

٦. عند جمع بيانات عن مراحل اجتماعية أو سياسية عبر مدة زمنية على وجه الخصوص، تحقق من أن التغييرات جاءت نتيجة تعديلات التعليمات الخاصة بالمشاهدات وليس نتيجة التغييرات فى السلوك الواقعى.

٧. معظم أدوات القياس مدرجة لالتقاط التغير الكبير نسبيًا والضرورى فقط في المتغيرات، الأمر الذى يعنى أن هذه الأدوات قد تفشل بشكل منهجى لالتقاط ذلك التغير الأقل أهمية والتدريجى. دائما ما تتم الإشارة إلى الثورات الاجتماعية والسياسية، وغالبا ما يقل الحديث عن إصلاحات، حتى تظهر آثارها بوضوح للفت الانتباه إليها.
٨. حاول وضع تقديرات قبل الجمع الفعلى للبيانات، حيث إنها تعد من مصادر الخطأ الأكثر احتمالا للحدوث، كما أنها سوف تؤثر على النتائج الخاصة بك. حاول أن تخفف من القلق من الأخطاء العرضية (رغم أنها قد تقلل من الترابط فهى تختلف عن تلك المنهجية) الأنها سوف تغير اتجاه النتائج الخاصة بك.
٩. حاول أن تتروى قبل القيام بتعديل البيانات أو تصحيح الأخطاء بما يجعل هذه البيانات أكثر توافقًا مع التوقعات العامة أو فرضية محددة كنت قد بدأت بتمسيتها.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "التركيب المعقد": إن العديد من المفاهيم معقدة وذات أبعاد متعددة في طبيعتها، وبالتالى يكون قياسها عادة باستخدام مؤشرات معقدة أيضا ومتعددة الأبعاد، بغض النظر عن الاختلاف في هياكلها الداخلية، ومن ثم فإن احتمالية الحصول على درجات متماثلة سوف تستند على مجموعة متباينة من الاختلافات.
٢. "الأمد طويل": من الأفضل دائما استخدام مؤشر شائعًا ومستخدمًا فى الدائرة البحثية خلال فترة من الزمن، ويستطيع أن يوفر للباحث منظورًا

يستمر لمدة أطول من الزمن، وذلك رغم إمكانيــة أن تتغيــر تقنيــات القياس خلال هذه المدة الزمنية، وربمــا تختلــف معــانى المفــردات المستخدمة عند الفعلين.

٣. "الوضوح": من الأفضل دائمًا أن تعين درجة محددة وغير ملتبسة لكل متغير، حتى إن كانت صياغة مفهومه والنظرية المطبقة عليه ضبابيتين أو راديكاليتين.

٤. "التجسيد": عندما تقوم بقياس أمر متطابق للمفهوم الــذى تــصورته، وهو بالتالى متطابق مع الطريقة التى أدراك الفاعلون له، بغض النظــر عن قدر ما فُقد عند الترجمة عندما ينتقل الباحث من مضمار إلى آخر.

اختبار الارتباط

عند هذه النقطة، قد يكون الباحث قد فقد- فــى هــذه اللحظــة- الــسيطرة الإستراتيجية على مشروعه أو مشروعها. إن الطريقــة الفــضلى للحــل هــى أن تسترشد بأى من نصوص المناهج لتكتشف أيًا من الأدوات الفعليــة أو الحــسابية، الرمزية أو العددية، المعلمية أو غير المعلميــة، الحتميــة أو الاحتماليــة المتاحــة لاختبار الترابط بشكل يناسب البيانات التى جمعها أو جمعتها.

يمكن أن تترابط المتغيرات مع بعضها بعضًا بطرق مختلفة. إجمالاً، ســوف يهتم عالم الاجتماع بالاتجاهات، وما إذا كان التوافق إيجابيًــا أو ســلبيًا أو لاغيًــا. كذلك سيهتمون بالقوة لمعرفة إلى أى مدى يؤثر متغير واحد على آخــر، ووجــود دلالة بمعنى ألا يكون التوافق قد حدث بالمصادفة. لما أن بحثه أو بحثهــا ســتكون حتميًا فى وقت ما "من الماضى"، فإن التوقيت والتزامن والترتيب الخاص بكيفيــة ملاءمتهم لبعضهم بعضًا لا بد أن يكون ضروريًا. وفعليا، إن هذا البعــد الزمنــى غالبا ما يوفر التهيئة الأساسية لكيفية الدفاع عن وتقديم نتائج الباحث.

إن السبب وراء ذلك هو أن أقوى أساليب اختبار التوافق بين المتغيرات، وبالتالى تقديم النتائج، كان هدفه منذ زمن طويل هو رواية قصة منطقية فى تسلسل زمنى. ربما أن بعض الخبراء ذوى المهنية العالية فى علم الاجتماع والعلوم السياسية، لم يعد ينظر إلى رواية القصة على أنها مقبولة. إن أصحاب هذه الرؤية- ليسوا بالضرورة أمريكيين أو تدربوا فى أمريكا- يبدو أنهم نسوا أن تخصصاتهم العلمية عميقة وتاريخية. إن ما يهم ليس فقط ماذا حدث، وإنما كيف حدث وما علاقته بما حدث بالفعل، أو ما يحدث تلقائيًا. علاوة الى ذلك، إن الفاعلين أنفسهم ليسوا متلقين سلبيين للنتائج، لكنهم مؤثرون ويعدون مراقبين حقيقيين على النتائج المسجلة. فهم يتذكرون ما قاموا هم ومن سبقهم فى الماضى به، كما أن تفضيلاتهم فى الحاضر مشروطة بهذه المعرفة. وفى رأيى، لم تُبتكر طرق لاختبار مثل هذا الترابط إلى الآن لكى تحل محل أو تمتاز على قص الرواية ذات التسلسل الزمنى من أجل التقاط هذه الأشياء الدقيقة؛ من توقيت وتزامن، وتركز فى نفس الوقت على العديد من المتغيرات التى تشارك بعضها بعضًا فى كم هائل من التعقيد الذى يظهر فى معظم الظواهر الاجتماعية والسياسية. بلا شك، يمكن أن تعزز مصداقية رواية النتائج الخاصة بك بشكل كبيرعن طريق إدراج اختبارات كمية لاختبار ترابط محدد فى السرد الأساسى. يمكن للجداول المتقاطعة، الدرجات المرتبة، والمعادلات المتراجعة، والعامل أو المساحة الصغيرة من التحليل، أو النماذج الرياضية أن تكون مفيدة، ولكن فى المقام الأول عند تحليل الموضوعات التى تكون مقيدة بشدة فى الزمان والمكان، يمكن تقسيمها إلى مكونات أبسط وأكثر تكرارًا نسبيا.

حتى علماء الاجتماع والعلوم السياسية الذين يعتمدون بشكل كامل على البيانات الكمية، قد يجدون أنه من المفيد فى بعض الأوقات رواية قصة منطقية

تضع الترابط الذى لاحظوه، والاستدلالات التى توصلوا إليها فى ترتيب زمنى. يمكن للسرد أيضا أن يعمل على سد الثغرات بين السبب والنتيجة من خلال توفير وصف لفظى للآليات المستخدمة خاصة عندما تعالج الصيغ والنماذج الرياضية مثل هذه التبادلات التى تجرى داخل الصناديق السوداء التى لا يمكن اختراقها (انظر هيريتياه الفصل ٤، وفينيسون الفصل ١٢). إن النتائج الكمية الصلبة غالبا ما تنتشر بين مجموعات صغيرة من المتخصصين فقط، وتكون غير مفهومة عند غير المتخصصين؛ ولكن كلما طمح علماء الاجتماع أو علماء السياسة فى تنوير الرأى العام والتأثير على نطاق أوسع، فإنهم إما أن يتعلموا كيفية سرد النتائج التى توصلوا إليها أو أن يستأجروا شخصًا آخر لترجمة نتائج اختباراتهم إلى قصص أكثر جليا.

خيارات قد تكون مثالية

١. لا تنس أبدًا إجراء "اختبار الأثر البصرى" الذى يعنى النظر بتعمق إلى البيانات –المخططات المبعثرة مفيدة بشكل خاص فى هذا الشأن– التى تشكل الانطباع البصرى الخاص بك لما يجرى بين المتغيرات وعبر الحالات.

٢. حاول دائما تطبيق اختبارات مختلفة لقياس التوافق، وحاول تطبيق تلك الأكثر تطلبا فقط عند تجربتها مع أبسط الاختبارات.

٣. إذا كان ذلك ممكنا (وسيكون أكثر إمكانية مع التصاميم الكمية)، تلاعب من خلال حذف واحد أو اثنين من الأعداد، أو عن طريق تقسيم العينة إلى عينات فرعية – مثلا من حيث الحجم أو الموقع– ولا تثبط إذا كان هذا يغير من توافقهم، لكن حاول اكتشاف ما المتغيرات التى قد تداخلت لإنتاج مثل هذه النتائج المختلفة.

٤. تذكر أن معظم اختبارات الترابط – الكمية بالتاكيد وبعض النوعية– تكون حرجة على نحو متزايد عند الحالات الحادة، لذلك يمكن أن أنصحك بحذفهم من أجل التعرف على مدى استمرار أو دلالة الترابط بين المتغيرات.

٥. ذَكر نفسك بالبُعد الزمنى واختبر ما إذا كانت البيانات المتعاقبة والمتقاطعة عرضيًا – فى فترة زمنية كعشر سنوات مثلا – تنتج ترابطًا قويًا متساويًا. إذا لم تكن، وضح ما المتغيرات التداخلات أو السياقية التى قد تكون مسئولة عن النتائج الجديدة.

٦. ستكون جميع اختبارات الترابط الخاصة بك أكثر إقناعا، كلما بذلت المزيد من الجهد لإظهار مدى خطأ أو تزييف الفرضية الأولية، وليس محاولة إثبات صحتها عن طريق الإمساك بجميع البيانات المفضلة لك.

٧. إن معالجة القضايا غير الاعتيادية التى لا تتلاءم مع النمط العام للترابط عادة ما تُتخذ كمؤشر على مدى جدية الباحث لتقبل مسألة إمكانية الوقوع فى الخطأ أو التزييف. كما أن تجاهلها (أو تحويل نتائجها) يشير إلى أنك قلق على نحو مفرط على مسألة التحقق؛ لكن إن تبنيتها واستغليت تناقضاتها وحاولت تحديد مدى التشكك فى صحة فرضية هذه القضايا ، فإنك بذلك تقوم بالتزييف.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "نظرية التزييف": كنت قد وجدت ارتباطًا وثيقًا بين متغيرين، ودونت هذه النتيجة مع الأخذ فى الاعتبار أنك إذا كنت قد أدخلت متغيرًا ثالثًا، فإنه قد يفسر التباين فى كل من المتغيرين الأصليين.

٢. "إمكانية الحدوث نتيجة المصادفة": حين تجد ترابطًا قويًا وكبيرًا، ولكن فقط في حالة وجود متغيرات سياقية ومحددة موجودة.
٣. "ملاءمة المنحنى": حيث إن هناك دائما جلبة وخطأ في البيانات، من الجائز أن تقوم بتيسير عملية التقسيم من خلال تحويل البيانات الأولية أو الخارجة عن السياق، وهذا سوف يؤدى عادة إلى خلق توافق مُرضٍ.
٤. "المفارقة التاريخية": أيًا ما كان درجة الترابط التي تلبي معايير الاختبار والفترة الزمنية التي يغطيها البحث الخاص بك، فإن النتائج التي سيتوصل لها بحثك ستظل صالحة في أي زمن.
٥. "الإدارة أو التنظيم غير الواعي": عند أحد مستويات التجريد والقياس، يمكن أن تُحدد كل حالة بشكل فريد، وتستخدم لتفسير أي وجميع الاختلافات عن النتائج التي توقعت حدوثها بسبب المتغيرات التي شملتها الدراسة.

الاستدلال السببي

هذه هي المرحلة الأكثر خطورة إلى حد بعيد - والأكثر تسليطا للضوء - من مراحل الدورة البحثية. إنها المرحلة الأقل قابلية للتوجيه الانضباطي أو الأكاديمي، وبالتالي، تستطيع الخروج بأوسع مجموعة من الخيارات التقديرية.

قد ينصرف العديد من الباحثين الاجتماعيين عن العملية البحثية قبل وصولهم إلى هذه المرحلة. حينها، سيكونون قد قدموا ملاحظاتهم الدقيقة، ونشروا وصفهم التجريبي وعادوا إلى ديارهم. وآخرون قد يتوقفون في مرحلة سابقة قبل جمع أية بيانات ويغادرون راضين عن أنهم برهنة معقولية حجة ما أو أسهموا في تحديد المجال الذي يمكن تطبيق الحجة عليه. بينما سيذهب آخرون إلى ما هو أبعد وقاموا

بالاختبارات – العددية أو النوعية – لتوضيح مدى قوة وتكرار المتغيــرات التـــي ترابطت مع بعضها بعضًا. لكنهم لم ينجحوا فى الإجابة عن سؤالين تم طرحهما فى السابق: أولا لماذا وكيف اجتمعت هذه المتغيرات للوصول إلى النتيجة التى كانــت موضوع البحث فى المقام الأول، ثانيا ما النتائج المترتبة على هذه المتغيرات فـــى المستقبل ومتى ستحدث هذه النتائج؟

فلنفترض مثالاً حول الجدل الحالى الدائر فى أبحاث المناخ، هــل تعتقــد إذا قدم علماء المناخ وغيرهم من العلماء تقارير توضح أن درجات الحرارة ترتفع فى جميع أنحاء كوكب الأرض، وأن المواد الكيميائية المختلفة ظلت تتراكم فى غلافـــه الجوى، سيكون هناك الكثير من رد الفعل؟ بقدر معرفتى، إن هذه الحقائق سلم بهـــا الجميع وأصبحت لا جدال فيها. فقط عندما يتحـــدث البـــاحثون عـــن المؤشـــرات المترابطة ويحاولون الخروج باستدلالات والتعرف على العلاقة السببية، بمعنى هل يحدث هذا نتيجة للمصادفة أم أنه المصير الطبيعى، فإن الأمر يصبح مثيرًا للجدل. كذلك عندما ينسب الباحثون السببية الأولية فى التغير المناخى لعوامل تتعلق بتدخل بشرى، وحتى أكثر من ذلك، عند إطلاق تحذيرات نتيجة توقعات حول ما سيحدث فى المستقبل، يصل الجدال إلى ذروته.

حتى من دون الإشارة إلى أن كل علماء الاجتماع لديهم مسئولية إحداث مثل هذا الجدل، فإنهم ينبغى أن يشعروا بالمسئولية أكبر لاستغلال البيانات الخاصة بهم إلى أقصى حد ممكن؛ ومن المؤكد أنهم ملزمون برسم اســتنتاجات بـــأثر رجعـــى وأخرى مستقبلية (فى بعض الأحيان). تذكر عدد المرات التى قرأت فيهـــا تقريـــرا عن أبحاث مكثفة ومكلفة، إلا أنك وجدت نفسك لا تزال تطرح تساؤلات "لمـــاذا" و"كيف" فى نهاية المطاف. قد ينظر الباحثون الشباب إلى هذا الأمـــر علـــى أنـــه إيجابى، حيث إن هذا يعنى أن هناك قدرا كبيرا جدا من البيانات غيـــر المـــستغلة

التى تنتظر تحليلاً ثانويًا بتكلفة منخفضة. ومع ذلك، فإنه من المؤسف عندما يقـوم العلماء باختيار الموضوع فى البداية، وصياغة مفهومه، واختيار الحالات وجمـع البيانات، إلا أنهم لا يحاولون الذهاب بعيدا قدر المستطاع للوصول إلى اسـتنتاجات ثابتة حول العلاقة السببية التى قد تُكتشف. الأدلة التدريبية الخاصة بعلم الاجتمـاع والعلوم السياسية مليئة بالإرشادات بشأن حدود القيام بذلك. من الممكن أن يتبـارى معلمو مقررات الدراسات العليا ومشرفو الرسائل العلمية بتقديم أمثلة للطلبـة عـن باحثين تجاوزوا حدود البيانات الخاصة بهـم أو تجـاهلوا مـساهمة المتغيـرات الأخرى، لإثبات عدم صحة القول حول العلاقة السببية أو النتيجة.

إن الجدل الذى قد يؤدى إلى غلق معظم المناقشات حول الاسـتدلالات هـو التعميم أو إطلاق الأحكام العامة. إن الباحث اليقظ الذى يستخرج اسـتنتاجات مـن النتائج التى توصل إليها، التى تقتصر على الحالات التى تمت دراسـتها، والفتـرة الزمنية التى يغطيها، من المستبعد أن يواجه انتقادات، أو أن يثير خلافـات حـول عمله. كما أن المتخصصين فى هذا الشأن، بلا شك، سوف يكون لديهم ما يناقشونه بشأن صحة المؤشرات، ودقة القياسات ومدى ملاءمة اختبارات الترابط – ولكـن ليس قبل أن يقوموا بإطلاق أحكام عامة عبر السياقات الزمانيـة، أو المكانيـة أو الثقافية، إلى أن يضعوا فى اعتبارهم عمل شخص آخر، سوف يكون التحدى علـى نحو جدى. فلا أحد يرغب فى أن يقوم شخص آخر بتفسير الموضوع الذى اختاره بشكل مختلف باستخدام نظرية أو منظور علمى آخر.

وهناك أسباب منطقية لذلك. وعلى الرغم من أن هذه الأسـباب قـد تبـدو تعسفية أو تنطوى على مفارقة تاريخية (بعض منها كذلك بلا شك)، فـإن فـروع التخصص المبنية على فروع معرفية مختلفة فى العلوم الاجتماعية يَسرت تطبيـق المعايير المهنية والتراكم المعرفى. إن إطلاق أحكام عامة تستند إلـى تـصورات

بديلة أو أساليب مستحدثة يجب التدقيق فيها بعناية خاصة. ومع ذلك، فإنه هنا تكمن الإثارة الدراسية الحقيقية، وهذا هو المكـــان الـــذى ينبغـــى أن تـــتم المـــساهمات الإبداعية- شريطة أن يكون الباحث مستعدا جيدا لمواجهة النقاد.

إن إستراتيجية اختيار الحالات تلعب دورا مهمًا بشكل خـــاص. الدراســـات القائمة على حالة واحدة، نادرا ما تكون أساسًا مقنعًا لإطلاق أحكام عامة حتـــى إن كانت تلك التى تسمى بالأبحاث المصيرية. ومن المؤكد أن الدراسات التى تعتمـــد على أعداد كبيرة من الحالات (الإحصائية) هى أقل تعرضـــا للاعتـــراض، رغـــم حقيقة أن العديد من هذه الحالات مشكوك فيها من حيث قدرتها (المزعومة) علـــى العمل، واحتمال أن أى ترابطات موجودة بشكل عام يمكن أن تـــشكل مجموعـــات فرعية من الحالات التى يختلف فيها التوافق إلى حد كبير. كما أن العينات متوسطة العدد تتحكم فيها أمور(الموقع، والتنمية، والحجم، والدين، والمنطقـــة الجغرافيـــة، والثقافة) قد تهدد مصداقيتها – بسبب طبيعتها العمومية – إذا لم تتم إعادة تجربـــة عينات مختلفة. فى الواقع، إن إعادة التجربة يعد سلاحا قويا، ليس فقط فـــى حالـــة الاستعانة بحالات أو فترات زمنية أخرى تؤدى إلى نفس الاتجاه، وحجـــم ودلالـــة الترابط. إذا كنت قادرا على إظهار أن نمطًا موثوقًا به يثبت عند مستويات مختلفـــة من الترابط داخل نفس العينة، ستكون قد قدمت الاستدلال الذى مـــن المـــرجح أن يكون إلزاميا فى أى مكان آخر.

إن العامل الحاسم الآخر يأتى من اتهام الباحث بالتحيز، وهو غالبـــا نتـــاج السياق الوطنى أو العلمى الذى يعمل فيه الباحث. إلا أنه من الطبيعى أن يفـــضل البشر اكتشاف ما كان يعتقدون أنه صحيح فى المقام الأول، وبعـــد ذلـــك، يمـــدون نطاق نتيجة هذا الاكتشاف لتشمل أماكن أخرى تكون معرفتهم بها أقل. فى أغلـــب الأحيان يمكن أن يعزى ذلك إلى الميل الطبيعى إلى المراقبة المفرطة لمـــا كنـــت

تتوقع أن تراه والمراقبة المحدودة للاختلاف الذى كنت أقل استعدادًا لمواجهته. جنبًا إلى جنب مع هذا النوع الأول الذى يؤكد التحيز، هناك النوع الثانى الذى يحتوى على الأخطاء أيضا. فى هذه الحالة، لسبب ما عكسى، يميل الباحث إلى رفض الفرضية الأصلية الخاصة به، وبالتالى، يقلل من درجة الترابط الفعلية الموجودة. إذا كانت خواص الثقافات الوطنية أو الفروع المعرفية الأكاديمية لها أى علاقة بأى من هذه الأخطاء المنتشرة، فإنها تبدو مشكوكا فيها بالنسبة لى، ولكن ليس هناك شك فى أن كليهما موجود.

إن الطريقة الأكثر أمانًا لضمان الاحتفاظ بالاستدلالات التى خرجت بها من البحث الخاص بك- وللاحتفاظ بمكانتك بين العظماء من أبرز علماء الاجتماع – هى أن تضع هذه الاستدلالات تحت حماية قانون يشملها. يقدم مثل هذا القانون تفسيرا لعدد أكبر بكثير من الظواهر الاجتماعية أو السياسية، على سبيل المثال نظرية داروين حول البقاء للأصلح. يجب أن تكون هذه الاستدلالات مقبولة على نطاق واسع، إن لم يكن عالميا، كما حدث مع استدلالات أخرى تقبلها أبرز العلماء الذين سبقوك، وبشكل مثالى، لا ينبغى أن تكون مستمدة من النظرية التى بدأت بها. ولكن لا تقلق إذا لم تصل إلى مرتبة العظماء، فلا تزال مساهمتك للمعرفة بارزة وحياتك المهنية بوصفك عالم الاجتماع لا تزال لها قيمة.

خيارات قد تكون مثالية

١. ضف متغيرات تفسيرية بديلة مستوحاة من حالات أو خبرات أخرى (إذا كانت متاحة دون الحاجة إلى إجراء بحث جديد بالكامل) لاكتشاف ما إذا كان التوافق الأساسى فى العينة المستخدمة باقيًا.
٢. دقق فى البيانات الخاصة بك عن طريق إسقاط مجموعات فرعية من الحالات فى العينة الأولية لمعرفة مدى قوة النتائج التى استندت عليها،

خصوصا عندما تفكر أنك تتعامل على مستوى عالمى، لذلك فإن لـــديك مبررًا لأن تتشكك فى وجود اختلافات إقليمية.

٣. كن حريصًا على عدم إرساء الاستدلالات من خلال الاعتماد على ترابط واحد بارز بين المتغيرات على حساب هؤلاء الأقل بروزًا (وأقل توقعًا).

٤. عند تجميع مجموعة من الاستدلالات من مشروع بحثى، لا تعط امتيازًا أو أهمية أكبر للنتائج التى كانت أسهل فى توثيقها أو أقرب إلى التجربة الخاصة بك.

٥. رغم أنه سيكون محفوفًا بالمخـــاطر، حـــاول توقـــع- علـــى أســـاس الاستنتاجات الخاصة بعينتك- ماذا كانت السلوكيات المماثلة فى عينـــة مختلفة من الأشخاص أو الأماكن التى لا تعرف شيئًا عنهـــا، و(حتـــى أكثر خطورة) وذلك لتطبيق الاستدلالات التى وصلت إليها للتنبؤ بالأداء المستقبلى للوحدات التى قمت بدراستها.

مغالطات قد تكون مدمرة

١. "نظرية الشعور بالانتصار": عندما تتوصل إلى نتيجة مهمة، وبالتـــالى، تتصور أن عملك انتهى، على الرغم من أنها قد تكـــون نتيجـــة لأحـــد المتغيرات التى نسيت أن تشملها إلى عملك، التى قد تكون بارزة جـــدا فى حالات أو عينات أخرى.

٢. "نظرية باغو باغو": كلما اعتقدت أنك قد وجدت شيئا يمكن تطبيقه فى كل مكان، سيكون هناك دائما مكان ما قد لا تعرفه (أو سمعت به) حيث لا تتوافق النتائج، كذلك سيكون هناك دائما عالم آخر يعرف الموضـــع ويدلك على الخطأ.

٣. "نظرية الاستثناء": عندما تختار دراسة موضوع محدد في بلد ما لأنك تعتقد أن السياق استثنائى، ثم تزعم أن النتـائج التـى توصـلت إليهـا عالمية.

٤. "اجتياز مستوى التكرار": إن الترابط الذى تجده بين المتغيرات ويكون متسقًا فى الاتجاه، وقويًا فى المدى، وبارزًا على مـستوى واحـد مـن التحليل سوف يؤدى إلى تكرار المتغيرات نفسها فى مستوى آخر – أقل أو أعلى – من التراكم داخل نفس العينة .

٥. "النزاع المعرفى": إذا كانت المتغيرات التى يجب ألا تتوافق مع بعضها بعضًا بشكل بسيط لا تزال تبدو مترابطة، وقد يرجع هذا إما إلى خطـأ قياسى غير محدد أو إلى خلط مفاهيمى، فإن لديك مـا يبـرر وضـع أى استدلال عن طريق استثناء الحالة أو سحب المتغير مـن التحليـل الخاص بك.

٦. "التقارب الزمنى": عندما تختار أن تعطى أهمية أكبر، وتولى اهتمامًـا أكبر لترابطات من المتغيرات التى حدثت فى الآونة الأخيرة، وأن تعتبر أن الترابطات (أو التفارقات) السابقة يجب أن تُحذف.

التقييم الذاتى

عند وصولك إلى أى مرحلة فى الدورة البحثية واختيارك أن تكـون هـذه المرحلة بمثابة نقطة خروجك، يجب أن يكون هدفك بسيطًا، واجعـل مـن نفـسك أفضل ناقد لعملك قدر المستطاع. توقع جميع الاعتراضات التى قد توجه لك علـى كل مرحلة من المراحل السابقة. إن أمكن، ارجع إلى الوراء وأدخل التـصحيحات الملائمة. لأن هذا قد يكون مستحيلاً فى كثير من الأحيان نظـرا لكثـرة تبعيـات

المسار التى لا رجعة فيها، التى ترسخت فى الدورة البحثية، يجب أن تشير إلى القارئ، وكذلك الناقد بأنك على بينة من الخطأ، وأنك بذلت أفضل ما لديك حتى لا تنخدع أو تزيد من تأثير الخطأ. قبل كل شيء، تذكر من البداية أنه لا يوجد بحث مثاليًا، أن جميع الباحثين يخطئون. دون فوق مكتبك (أو على شاشة التوقف الخاصة بك) العبارة اللاتينية ***Errare est humanum***، التى تعنى أن كل إنسان قد يرتكب الأخطاء، وتذكر بأن كونك إنسانًا يقوم بدراسة السلوك البشرى يعنى أنك تكون عرضة بشكل مضاعف للوقوع فى الخطأ.

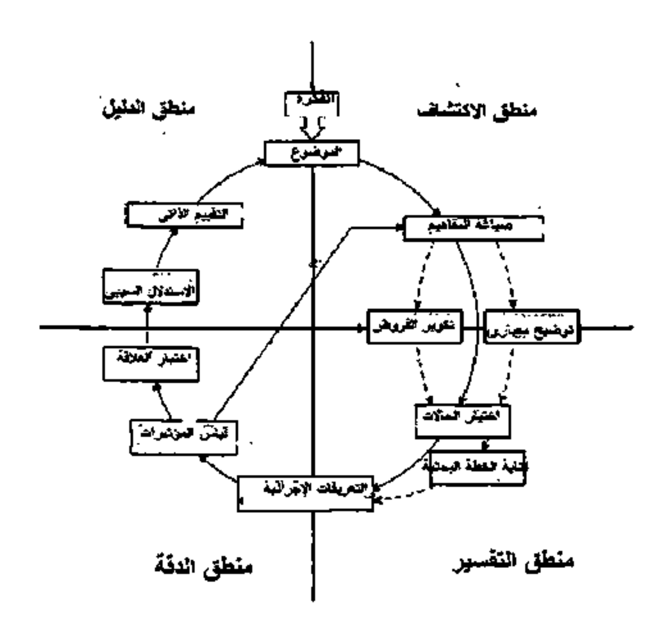
إن هدفى الأسمى وراء كتابة هذا الفصل هو مساعدتك لأن تصبح أفضل ناقد لأعمالك.

خاتمة

إن البحث السياسى والاجتماعى يتسم بتنوع المفاهيم، والنظريات، والتصاميم، والمعقوليات. قليل من الباحثين فقط سيعمل على الدورة البحثية المبينة فى الشكل (١٤-١) وسيختتم باستدلالات تجريبية راسخة عن العلاقات السببية بين المتغيرات. بينما سوف يختار الكثيرون موضوعاتهم نظرا للحالة الملحة فى فرعه أو فرعها المعرفى أو إلى هدفه أو هدفها فى اختيار موضوع معين، وهو ما يعتبر سابقا لأوانه أو غير مناسب، فقد يخرجون من الدورة البحثية فى وقت مبكر نسبيا، فى وقت ما بين الساعة ١ و ٣ مساء، وعند هذا التوقيت قد يكون لدى الباحث تحسن فى فهم العلاقات الشاملة المتضمنة فى البحث، وربما يخرج أيضا عند هذه النقطة بمجموعة من الفرضيات الأكثر تفصيلا للبحث فى المستقبل. بينما سيظل آخرون مهتمين باستخلاص التأثيرات الأخلاقية والمعيارية لهذه العلاقات، ربما من

خلال استكشاف أوجه الشبه مع التجارب أو الافتراضات الفلسفية السابقة. لقد وصفت نقطة الخروج هذه في الشكل (١٤-٣) بأنها منطقية الاكتشاف، والفكرة هي أن أولئك الذين يتوقفون عند هذه النقطة سوف يكونون قد قدموا مساهمة أولية عن طريق اكتشاف العلاقات التجريبية أو المعيارية التي تم تجاهلها أو تشويهها بواسطة المعرفة الموجودة سابقا. الفصول في هذا الكتاب التي كتبها زووى براى، وإليساندروا بيزورنو، وسفين ستينمو، ورباينر باوبوك يجب أن تكون مفيدة بالنسبة لهؤلاء الذين يختارون الخروج من الدورة البحثية في هذه النقطة.

سوف يخرج القليل من الباحثين السياسيين والاجتماعيين من الدورة البحثية في الوقت ما بين الساعة ٣ إلى ٦ مساء[١]. إن مساهمات الباحثين المميزة عند الوصول إلى هذه النقطة سوف يُحدد البيئة المناسبة التي تحيط بالموضوع الذى اختاروه، والحالات التي اختاروها لتمثل تصنيفًا معينًا للمتغيرات الرئيسية، كذلك سيكونون قد ابتكروا طرقًا جديدة لتحديد هذه المتغيرات وتضمينها في نظريات أكثر شمولية. الشيء الأكثر أهمية، أنهم سوف يكونون وصلوا إلى ما هو أبعد وإلى تفاصيل أكثر حول صياغة المفهوم الحالي للعلاقات المحيطة بموضوعاتهم، وبالتالي، فإن الفكر الذى اتبعوه هنا هو منطقية التفسير. تقدم كل من دوناتيلا ديلا بورتا، وبيتر ماير، وكريستين شواسزكزا، وفريدريك كراتوتشيل فصولاً لا بد أن تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لهم، ولكن كل هؤلاء الباحثين يرون أن التفسير ليس غاية في حد ذاته، ولكنه فقط شرط أولى ضرورى للمرور إلى المرحلة التالية التي تنطوى على تحديد المؤشرات وجمع البيانات.



الشكل رقم ١٤-٣ دائرة البحث السياسى الاجتماعى والأشكال الأربعة للمنطق الذى يحكمه

سوف يترك الكثير من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين الدورة البحثية بعد الساعة ٦ مساء، وهنا سوف يكونون قد أنتجوا بحثًا ذا طبيعة وصفية فى الأساس. ويكون الشغل الشاغل للباحثين هو مدى صحة قياساتهم ودقة ملاحظاتهم. وهم بذلك نزلوا الميدان بالفعل- حتى لو كانوا لا يزالون فى بدايته- وقاموا بإنتاج بيانات جديدة عن الظواهر الاجتماعية والسياسية. كما أنهم على الأرجح قد أسهموا فى تطوير أدوات أفضل للمراقبة ومؤشرات أكثر ضمانا. يناقش الفصل الذى قدمه مارك فرانكلين بشكل مبدئى منطقية الوصف هذه.

أما الفصل الذى قدمته أدريان هيريتيه فهو الأقرب لمناقشة القضايا المطروحة فى منطقية الإثبات بشكل مباشر، على الرغم من أن جميع المؤلفين

تقريبا اقتربوا، على الأقل من الخارج، من الهدف المثير للجدل للغاية، وهو وضع استدلالات تجريبية أساسية حول العلاقات السببية فى العلوم السياسية والاجتماعية. وقد يكون هنا مكمن الجدوى النهائية– وبالتأكيد هى أكثر المراحل التى تجدى فيها التخصصات المعرفية عادة– ولكن عددًا قليلاً يستطيع الوصول إلى هذه المرحلة من الدورة البحثية، حتى إذا وصلوا إلى الاستدلالات، فإن الأمر دائما ما يتوقف على إعادة التجربة من علماء آخرين فى نهاية المطاف.

لا ينبغى أن يثبط القارئ من هذا الأمر. لإجراء بحث أولى على موضوع ما فإنك تهتم بخوض مغامرة. يمكن أن يأخذك فى اتجاهات مختلفة، وتنتهى بك فى أماكن مختلفة. سيتوقف الكثير من عملك على نقطة المغادرة، ولكنك ستتأثر فى كل منعطف بأساتذتك وزملائك أيضا، ناهيك عن البدع والصيحات الدارجة فى الفرع المعرفى الخاص بك. الشيء الأكثر أهمية هو أن تكون واعيًا وواثقًا من الخيارات التى سوف تقوم بها، ومن ثم أن تعرف متى وأين يمكنك الخروج من الدورة البحثية. نأمل، فى أن هذا الفصل والفصول الأخرى فى هذا الكتاب سوف تساعدك على جعل الرحلة أكثر سهولة، وفى نهاية المطاف أكثر جدوى.

الهوامش

١-للأسف، يسمى العديد منهم ***ABDs*** (وهم من يتقــدمون لنيــل درجــة علمية، ويقدمون الأبحاث والدراسات، إلا أنهم لا يقدمون الأطروحة الرئيــسية المطلوبة) الذين يأتون بتصميم بحث تمت صياغة مفهومه من قبــل، ويكتبــون المقترح، وربما أيضا يضعون بعض الأفكار لتفعيــل المتغيــرات، لكــنهم لــم يخططوا لإدارة الوقت، والموارد، وكيفية جمع البيانات المطلوبة.



الفصل الخامس عشر

المداخــل الإثنـوجـرافيـــة

زوى براى

بمجرد أن يحدد دارسو العلوم الاجتماعية مجال اهتمامهم الشخـصى فـى البحث، يتعين عليهم أن يكتشفوا منهج البحث الأكثر ملاءمة مع هذا المجال. فـى هذا الفصل، نستكشف منهج بحث يعد محوريًا فى الاتجـاه الكيفـى فـى العلـوم الاجتماعية: ألا وهو منهج بحث الإثنوجرافيا. تكمن قيمة منهج البحـث هـذا فـى العملية المرنة التى يمارس بها، حيث يعطى للنتـائج الإمبيريقيـة أولويـة علـى الصياغة النظرية. يوصف هذا المنهج البحثى باعتبار أنه مقاربة طبيعيـة تتكـون تقنياتها الرئيسية المستخدمة فى جمع البيانات وفى تحليلها من الملاحظة المـشاركة وإجراء المقابلات المفتوحة أو ذات النهايات المفتوحة. تعد الإثنوجرافيـا، كـذلك، شكلاً من أشكال الكتابة يشتمل على فلسفة بحث يتمحور حولها الاتجاه الكيفى. تقدم الإثنوجرافيا إسهامًا قيمًا للعلوم الاجتماعية يمكن للبـاحثين ذوى الميـول الكميـة والكيفية المختلفة أن يدخلوه فى اعتبارهم.

الصورة القلمية رقم ١

فى بلدة إسبانية صغيرة، تسير مجموعة من النساء، يصحبها عدد قليل مـن الرجال والأطفال، يسرن فى صمت عل طول الشارع الرئيسى، ويحيط بهن علـى جانبى الشارع متفرجون من أهالى هذه البلدة. عندما يأخذ المـساء فـى الظلمـة تدريجيًا، تضىء الفوانيس التى يحملنها ملابسهن الزاهية الألوان ذات الطراز الذى

يشبه ملابس العصور الوسطى. تسير باحثة، وهى مرتدية ملابس احتفالية أيضًا، بمحاذاة هؤلاء النساء وهن يقتربن من منفسح من الأرض كبير المساحة محدد المعالم. مجتمعات فى هذا المكان، يقف عضوات المجموعة فى دائرة واسعة تحيط بكومة كبيرة من الخشب والسرخس. تخرج امرأة عجوز من الجماعة وتخطو خطوة إلى الأمام وتشعل النار فى الكومة. فى لحظات سريعة، تأخذ مشعلة كبيرة فى التوقد باللهب. تلبث عضوات الجماعة فى ذلك المكان لحظة وهن لا يزلن ممسكات فوانيسهن، وذلك قبل أن يستأنفن موكبهن عائدات خلال (دروب) تلك البلدة. تولى الباحثة، وهى واقفة فى فطنة وحصافة جنبًا إلى جنب عضوات الجماعة، اهتمامًا بالغًا بهذا الحدث، وهى تصغى إلى الكلمات المتبادلة فيما بين المشاركات الأخريات، وتلاحظ التعبيرات الجادة على وجوههن، التى ألقت عليها ألسنة اللهب الذهبية الصادرة من فوانيسهن ومن المشعلة التى أوقدنها ضوءًا باهتًا. تسجل الباحثة فى ذهنها ما تقوم بمشاهدته فيما بعد فى المساء، وفى غرفتها التى تختلى فيها، تدون فى دفتر مذكراتها كل ما شاهدته.

الصورة القلمية رقم ٢

فى شقة مرتبة فى ضاحية مجهولة الاسم فى مدينة مكسيكوسيتى، يرتشف باحث القهوة التى قدمها له مضيفاه، وهما زوجان فى منتصف العمر انتقلا حديثًا إلى هذا المكان من بقعة ريفية فى هذه الدولة. مخرجًا من حقيبته جهاز تسجيل يعمل بالأشرطة، يضع الباحث الجهاز على المائدة. بعد تأكده من أن الجهاز شغال، يطلب الباحث من الزوجة أن تحكى قصة حياتها، بادئة بأى طريقة ترغب فيها. تندهش وتسأل، وهى مرتبكة قليلاً، فتقول: "ألن تسألنى بعض الأسئلة الحقيقية؟". يرد الباحث بأن ما يريده هو أن يسمع منها ما تعتبره هى مهمًا بجانب ما هو وثيق

الصلة بحياتها اليوم فى بيتها الجديد. ناظرة إلى زوجها نظرة سريعة، يبدو على الزوجة أنها اطمأنت وزال ارتباكها وتبدأ قصتها. فى أثناء حديثها، تبدأ تدريجيًا فى نسيان أن الذى تقوله يجرى تسجيله، وتتحدث بتلقائية أكثر. فى أثناء إصغاء الباحث للقصة مومئا برأسه للمرأة حاثًا لها على مواصلة الكلام، يسجل فى ذهنه ملاحظات عن طريقتها فى الاتصال غير اللفظى.

الصورة القلمية رقم ٣

عودة إلى أوربا، وفى مدينة من مدن الأقاليم فى فرنسا، تحتل مجموعة من العمال المضربين وممثلى النقابات العمالية أحد المصانع. الرايات الممثلة لشعارات نقابات العمال القادمين من دول مختلفة ترفرف فوق هذا الحشد. يشيع إحساس ما بالترقب والناس يتحاورون مع بعضهم بلغات قومية مختلفة وهم فى حالة هيجان. فهم موجودون هنا ليناقشوا مسألة التقدم فى المفاوضات مع أصحاب العمل وليعملوا الفكر فيما سيترتب على هذا الجدال من عواقب تؤثر على حقوق العمال وسياسات التوظيف. عندما تظهر امرأة ترتدى أوفرولاً أزرق لدى الباب، يهدأ هذا الحشد. تسير المرأة متجهة إلى الجانب الآخر من الحجرة وهى تلقى التحية بصورة عفوية على الواقفين حولها، مستعملة الفرنسية والإنجليزية. تقوم المرأة، وهى تواجه الحاضرين وتتحدث الآن بالفرنسية أساسًا، بإبلاغهم بموجز المناقشات التى أجرتها مع مجلس الإدارة التنفيذى بصفتها ممثلة نقابة عمال المصنع.

وهى تخبر العمال بأن مجلس الإدارة لا يرغب إلا فى التوصل إلى حل (للخلاف) تحت شروط معينة. تتلاحق الأسئلة التى يطرحها الحاضرون، بما فيها من أسئلة طرحها أصحابها بلغات غير الفرنسية وترجمها رجل ذو شارب يرتدى هو الآخر أوفرولاً، وهو واقف ممسكًا بميكروفون فى ركن الحجرة. تدون إحدى

الباحثات ملاحظاتها وهى جالسة فيما بينهم. فى أثناء انصاتها لهذه المناقشة، ترصد التفاعل، ولغة الجسد، وتعبيرات الوجوه، والاختيارات اللغوية (التى يفضل المتحدثون استعمالها دون غيرها) فيما بعد، يتعين على الباحثة أن تأتى بعدد قليل من هؤلاء المشاركين فتتنحى بهم جانبًا وتطرح عليهم أسئلتها وهم مجتمعون معًا، كما تسألهم فردًا فردًا، بهدف أن يقدموا تفسيرًا إضافيًا لبعض انطباعاتهم عن هذا الاجتماع.

تقدم هذه الصور القلمية وصفًا تفصيليًا لتقنيات البحث الإثنوجرافى فى جمع البيانات، وهى: الملاحظة المشاركة، والمقابلات المفتوحة، والاستطرادية، وشبه المباشرة. تستخدم هذه التقنيات كلها فى العمل الميدانى، الذى يصاغ فى قالب كتابى أخير (أى مراجع ومنقح) ويجرى تحليله كبحث إثنوجرافى. ونظرًا لأن العمل الميدانى يستهدف تحصيل معرفة عميقة بالمجتمع المحلى الصغير الحجم وبالفرد، فإن من شأنه أنه يقتضى التكيف مع المنطقة المحلية والثقافة المحلية، حيث يجرى مقابلات مفتوحة ويقضى وقتًا مع أعضاء هذا المجتمع المحلى. تعد المعرفة عميقة عندما يختبر المبحوث وهو داخل سياق روابطه الاجتماعية المعقدة.

مع أن الإثنوجرافيا مرتبطة بالأنثروبولوجيين، كما هو متعارف عليه، فقد تكون مفيدة للعلماء الاجتماعيين فى التخصصات الأخرى، وكما أننا نعترض على التصنيف القائم على الاستبعاد المتبادل بين الاتجاهات الكمية والاتجاهات الكيفية فى العلوم الاجتماعية فى مقدمة هذا الكتاب، فإننا نحاج، وبصورة مماثلة تمامًا لموقفنا هذا، بأن العلماء الاجتماعيين والعلماء السياسيين الآخرين، مهما كان بحثهم كميًا، قد يجدون فى مرحلة ما أن من المفيد لهم أن يدخلوا فى اعتبارهم المقاربة الإثنوجرافية، ولو باعتبار أنها أمر مفيد فى التنقيب داخل قضايا مختلفة فى عملهم، أو باعتبار أنها وسيلة لتحقيق المزيد من شرح وتوضيح بعض الجوانب فيما انتهوا

إليه من نتائج. فى هذا الفصل، سوف نشرح هذه المقاربة البحثية الممتازة للباحث الإثنوجرافى. لذلك، فإن الأمر يرجع للباحثة فى أن تحكم بنفسها على مدى اعتمادها على هذه المقاربة (انظر أيضًا ***Tarrow 2004***).

تقع الإثنوجرافيا فى موقع القلب من العلوم الاجتماعية نظرًا لصفتها الكلية أو الشمولية والطبيعية المتأصلة فيها. ونحن نعنى بالدراسة المتعمقة الكلية طبيعية تفحص موضوع بحث ما داخل سياقه الطبيعي. وسواء أكانت الدراسة دراسة الأبنية الماكروية (الكبرى) والعمليات التى تنظم المجتمع أو تؤثر عليه، مثل العرق، والإثنية، والنوع الاجتماعى والتدرج الطبقى؛ أم دراسة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعى، أو الدينى، أو السياسى أو التجارى؛ أو دراسة العمليات الميكروية (الصغرى) مثل التفاعلات التى تتم بين الأفراد والتنشئة الاجتماعية للأفراد، فإن للإثنوجرافيا دورًا مهمًا تقوم بأدائه. يهتم جميع العلماء الاجتماعيين والسياسيين بديناميات التفاعل بين الأفراد، وبالطرق المتعددة التى تمارس بها القوة، بصورة رسمية وغير رسمية، منظورة وغير منظورة، وبصورة مباشرة وغير مباشرة؛ وبالكيفية التى تقرر بها هذه الديناميات العلاقات فى مجالات الثقافة، والاقتصاد والسياسة. تقدم الإثنوجرافيا مقاربة فى تسجيل وتحليل البيانات بأسلوب مرن يمكن أن يساعد فى فهم ديناميات العالم الاجتماعى الإنسانى الذى ستلتقى به الباحثة وهى تشرع فى القيام باستقصائها (***Campelli 1996***).

فى هذا الفصل، نراجع ما نعنيه بالمقاربة الإثنوجرافية، مقدمين شرحًا لبعض ملامح تقنياتها الرئيسية فى جمع البيانات، وهى: الملاحظة المشاركة، والمقابلات المفتوحة، بما فيها المقابلات الاستطرادية والمقابلات شبه الموجهة. تشتمل الإثنوجرافيا أيضًا على تدوين البحث بصياغته فى قالب كتابى أخير وتفصيلى. من الصفات التى تشكل جزءًا لا يتجزأ من الإثنوجرافيا أن لها اتجاهًا فلسفيًا خاصًا فى البحث وفى معالجة البيانات.

ما الإثنوجرافيا؟

تقع الإثنوجرافيا في صميم طرق البحث الكيفية في العلوم الاجتماعية، وذلك فيما يتصل بالاتجاه الوصفي والتأويلي. آل الأمر بالبحث الكيفي إلى تعريفه بأنه البحث الذي يشتمل على نتائج تم الوصول إليها بأسلوب آخر غير أسلوب الإجراءات الإحصائية. كما هو مبين في الفصل التمهيدي لهذا الكتاب، فإن البحث الكيفي ذو طابع استكشافي، بينما البحث الكمي ذو طابع حاسم (أي أحكامه نهائية قاطعة). يعالج البحث الكمي أسئلة من نوع "ماذا، وأين، ومتى". وفي مقابل ذلك يتعمق البحث الكيفي في دراسة "لماذا" يحدث الفعل الاجتماعي و"كيف" يحدث.

إلى جانب ذلك، فإنه داخل نطاق أسلوب الاستقصاء القائم على سؤالي "لماذا" و"كيف"، توجد تقنيات متنوعة، قد يكون كثير منها كميًا. قد يثمر السؤال "بماذا وأين ومتى" أحيانًا أجوبة معقدة ومفتوحة بدرجة أكبر مما هو متوقع. لهذا السبب، فإن من الخطأ البين، وكما أشار إليه الباحثان ديلابورتا ***della Porta*** وكيتينج ***Keating*** (الفصل الثاني)، تقديم البحث الكيفي والبحث الكمي باعتبار أنهما تصنيفان متنافيان تنافيًا متبادلاً (أي يستحيل الجمع بينهما، إذ إن كلاً منهما يستبعد الآخر). والأحرى أنهما اتجاهان مكملان لبعضهما قد يتبادلان استخدام التقنيات المرتبطة أساسًا بواحد منهما أو بالآخر.

بينما تعتبر طرق البحث مجرد وسائل لتحصيل البيانات، فإن منهجية البحث تهتم بكيفية استخدام طرق البحث في حل نقاط الخلاف الإبستمولوجية والنظرية للحصول على فهم واف لنظام معين، يتعين أن يولي البحث اهتمامه بالسلوك وبالأفكار أيضًا، معتمدًا في ذلك على المعلومات ذات الطابع الصلب "***hard***" (كالمعلومات الإحصائية مثلاً) والمعلومات ذات الطابع "اللين أو "الناعم" "***soft***". فالموضوع الاجتماعي ***social subject*** (أي المبحوث، سواء أكان فردًا أم أفرادًا أم

منظمة أو ظاهرة) يفهم على وجه أفضل عندما يبحث انطلاقًا من وجهة النظر الميكروية (أى الكبرى) ووجهة النظر الميكروية (أى الصغرى) معًا، وذلك باستخدام البيانات الكمية والبيانات الكيفية الإمبيريقية. مثال ذلك، أن الباحثة التى تبحث كيف تؤثر الخلفيات (أى البيئات) الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للأطفال على مستقبلهم المهنى، قد تجمع إحصائيات تشمل عددًا كبيرًا من الأطفال، فتقوم بوضع رسوم بيانية تمثل مهن والديهم ودخولهم، ورسومًا تمثل والديهم، ورسومًا تمثل مساراتهم التعليمية، بجانب قيامها باستقصاء أنشطتهم وحراكاتهم الثقافية والاجتماعية بأسلوب منهجى، كما يمكن للباحثة أن تختار عددًا قليلاً من الأطفال المحددين، وتقوم من خلال الملاحظة المشاركة وإجراء المقابلات، باستكشاف الديناميات الاجتماعية التى يتحرك داخلها هؤلاء الأطفال، كما قد تستكشف أيضًا الديناميات الاجتماعية لوالديهم. ومن خلال الأسلوب الثانى للبحث، تكون الباحثة قادرة على توفير فهم للبيانات المجموعة بالأسلوب السابق يكون أكثر استيعابًا للوسط الذى يعيش فيه الأطفال ***more contextualized***. بالمثل، قد تقوم باحثة مهتمة، مثلاً، بالاحتمالات أو الإمكانات الجديدة للمشاركة السياسية التى توفرها الإنترنت، قد تقوم بحساب عدد مواقع الشبكة التى تعتبر ذات طابع سياسى وعدد مرات الدخول إليها، ومن جانب من الأفراد، أو قد تقوم بالتعمق فى دراسة حالة عدد قليل من مستخدمى الإنترنت فيما يتصل بتصرفاتهم السياسية (الشخصية) الخاصة بهم. بينما يوفر الاتجاه الأول فى البحث إطلالة عامة شاملة لهذه الظاهرة، فإن الاتجاه الأخير يقدم فهمًا عميقًا لكيفية حدوث مثل تلك العملية. يلقى كلا هذين الاتجاهين الضوء على الآخر، كما أن بإمكانهما أن يسهما في الوصول للتحليل الوافى فى أى مشروع بحثى.

إن المقاربة الإثنوجرافية حساسة، بحكم طبيعتها، لما تتصف به الحياة الاجتماعية الإنسانية من دقة بالغة وتعقد، وبدرجة لا تستطيع المقاربة الكمية أن

تصل إليها. وإن من شأن الباحثة التى تقوم بعملها استنادا إلى طرق البحث الكمية أن يفوتها إدراك كثير من أوجه الدقة والخفاء فى التعبير البشرى عندما تصوغ نتائج بحثها بحيث تجعلها منطبقة على فئات مقسمة وفقًا لغرض معين، ومهما كانت هذه النتائج مؤكدة للغاية (أى منطقية ذات أساس سليم). فالتلميحات غير المباشرة، وحالات الصمت المعبرة، والفروق الدقيقة بين معانى الكلمات. من جانب الإخباريين (أى المبحوثين هنا) سيتجاهلها الباحث الكمى، إذ ينظر إليها باعتبار أنها بيانات ناعمة أو لينة ***soft data***، ومن ثم ترفض باعتبار أنها لا يعتمد عليها علميًا. ومع ذلك، فإن العلوم الاجتماعية، وباعتبار أنها هى دراسة الناس، وثقافاتهم وتأويلاتهم المعقدة للمعانى التى يتواصلون بينهم من خلالها، لا يمكنها أن تحبس نفسها بالتقيد بطرق البحث القابلة للقياس كميًا- ***(Klandermans and Staggenborg .2002)***

فى المقطع التالى، سوف نمعن النظر فى الإثنوجرافيا باعتبار أنها مقاربة بحثية ونشرح خصائصها الرئيسية باعتبار أنها مقاربة طبيعية وكلية أو شمولية، حيث تشتمل على عملية بحثية ذات ثلاث خطوات قابلة للتبادل فيما بينها (أى يمكن استعمال إحداها مكان غيرها). سنتوسع بعد ذلك فى تناول طرق البحث الإثنوجرافية والكتابة الإثنوجرافية، قبل الانتهاء بمناقشة للأخلاقيات كجزء مكمل لتخصص الإثنوجرافيا.

ومع ذلك، فإن من الضرورى التأكيد على أن اعتماد البحث على الإثنوجرافيا ليس مقصورًا بالضرورة على أعمال علماء الأنثروبولوجيا وكبار الباحثين فى الدراسات الثقافية، كما هو مفترض تقليديًا، فالإثنوجرافيا مفيدة للدارسين فى كل التخصصات داخل العلوم الاجتماعية ممن قد يشعرون، فى أثناء قيامهم ببحوثهم التى تستخدم طرق البحث الممنهجة الأخرى، بضرورة دعم

أو إثراء دراستهم بالإثنوجرافيا، خاصة فى تلك المواقف التى تتكون فيها نتـــائجهم من إحساسات باطنية أو انطباعات يتعذر إثباتها فى إطار ممنهج (انظر *Schmitter ch. 14, Franklin ch. 13, Vennesson ch, 12, and Heritier ch.4*). مـــع أن الإثنوجرافيا قد ارتبطت، تقليديا، بالدراسات الميكروية، والجماعــات الاجتماعيــة صغيرة النطاق والمهمشة، ودراسات الحالات الفردية، فإننـــا نؤكـد أن بالإمكــان تطبيقها فى مجموعة متنوعة من السياقات المختلفة وعلى مستويات مختلفـــة مـــن المقارنة، مع الجمع بينها وبين طرق البحث الأخرى.

الإثنوجرافيا باعتبارها مقاربة بحثية

المقاربة الطبيعية

المقاربة الإثنوجرافية مقاربة طبيعية، من حيث إنهـــا تحـــاول العمـــل مـــع المجتمع كما هو عليه حاله، من دون محاولة التأثير عليه أو التحكم فيه. وهدفها هو فهم السلوك فى إطاره المعتاد، وذلك في مقابل الإطار المجرد أو المعملى، وتأويل الطريقة التى يتبعها الناس فى إضفاء المعانى علـــى خبـــراتهم، ومـــع أن البحـــث الإثنوجرافى ذو دافع علمى، فإنه ينفذ مصحوبًا بنزعة لتأكيد الطابع الإنسانى لـــه، حيث ينقب عن الحقائق بهذه الـــروح داخـــل التركيبـــة المعقـــدة لثقافـــة النـــاس وعالمهم السياسى.

وهكذا، فإن الاحتفال الذى رصدته الباحثة فى الصورة القلمية الأولى يلقـــى الضوء على شفرات السلوك التى لا بد منها لفهم ديناميات هذا المجتمع. إذ يتبين فـــى نهاية الأمر أن هذا الاحتفال، الذى أقيم بمناسبة المهرجانات السنوية لبلدة قريبة من خط الحدود مع فرنسا داخل إقليم الباسك الإسبانى، كان يمارس علانية للمرة الثانية فقط. فقد سبق أن استحدثت هذا الاحتفال وقدمته للجمهور لأول مرة مجموعة مـــن

الأهالى الذين يدافعون عن الأسلوب التقليدى أو المتوارث في إطلاق مسيرة أثنــاء هذه المهرجانات تشتمل على استعراض لرجال من الأهالى يرتدون ملابس الجنود، وهى المسيرة التى كان الإسهام الوحيد للنساء فيها حتى ذلك الوقت متمثلاً فى أداء دور الحاضنة أو دور الشخص الذى يجلب الحظ السعيد لمن معه، بحيــث تــسير امرأة واحدة، مع كل سرية من الجنود. حاج معارضو هذا الاتجاه التراثى بأنه من غير المقبول فى عالمنا اليوم ألا يسمح للنساء بالمشاركة في الموكــب العــسكرى على قدم المساواة مع الرجال، وأن يسمح لهن بهذا الدور المهين الذى تــؤدى فيــه المرأة شخصية ذات الجمال الفائق. أجاب المدافعون عن الموكــب التقليــدى بــأن التراث، ورغم النزعة العصرية والمساواة بين الجنسين فى وقتنا الحاضر، لا يمكن تغييره. ولو افترضنا أن من اللازم أن تشارك النــساء بقــدر أكبــر (فــى هــذا المهرجان)، لكان من الضرورى أن يتم ذلك بأساليب أخرى تحترم هــذا التــراث. وهكذا استحدثوا (أى أنصار التراث) موكبًا جديدًا يمكن للنساء فيه أن يكن بطــلات العرض الرئيسيات اللاتى شهدت الباحثة مسيرتهن. فــى هــذا الموكــب، تقــوم المشاركات بإعادة تمثيل مشهد آخر قيل إنه جرى فى نفس اللحظة التاريخية التــى يحتفل بها سكان المدينة، وهو مشهد هجوم السكان على عدو أجنبى يحاصر بلدتهم. فبينما كان الرجال من أهالى المدينة يشهرون أسلحتهم، كانت النساء تــشتت انتبــاه العدو بفوانيسهن، وهن يتقدمن الرجال خلال (دروب) المدينة وخارجها. إلا أن هذا الحل لم يرض الرافضين من الأهالى، وعلى امتــداد الــسنين أخــذت الأحــزاب السياسية مواقعها من هذا الجدال. من وقتها، أخذت الاتهامات تتطــاير فــى كــل الاتجاهات، حيث هوجم المدافعون عن التراث باعتبارهم من المغالين فــى نزعــة المحافظة والجمود على ما هو قديم، كما اتهــم معارضــوهم بــأنهم لا منتمــون، ومتطرفون يساريون ومتعاطفون مع الإرهابيين. من أجل أن تفهم الباحثــة هــذا الصراع المعقد الذى لا يقتصر الأمر فيه على تعرض قضايا النــوع الاجتمــاعى

للخطر، بل تتعرض فيه للخطر أيضًا المواقف السياسية المعبرة عن الهوية المحلية والهوية القومية، بجانب الخبــرات المتعارضـــة (أى المعايــشات والإحــساسات المتعارضة) إزاء العولمة، يتوجب على الباحثة حتمًا أن تغمر نفسها داخــل هــذا الصراع. بهذا الشكل تستطيع أن تلاحظ، وبشكل أسهل، التوترات المعلمنـــة (فـــى مواقف الأطراف المتعارضة) والقوة وهى تقوم بدورها.

يشتمل البحث الإثنوجرافى على شىء من استكشاف نشأة المجتمع، والطريقة التى بها يفهم الناس العالم الذى يعيشون وكيف يقومون، وهم يعملون على أســاس معتقداتهم، بالتواصل مع بعضهم وبالأفراد المختلفين عنهم. من خلال ما يــصوغه الباحث من تعميمات (أى أحكام عامة) وصفية وما يتكشف له من تأويلات شارحة للطريقة التى يعمل بها المجتمع، فى سياقات خاصة ونطاقات زمنية محــددة، مــن خلال ذلك يسعى الباحث لأن يدخل فـــى حــسبانه المــشتركات ***commonalities*** والتباينات ***variations*** القائمة بين المجتمعات، بجانب اهتمامـــه بالمــسارات التـــى تسلكها على امتداد الزمن. عن طريق افتراضه لوجود رابطة فعلية بين ما يلاحــظ بطريقة موضوعية والتأويل الشخصى الذى يضفى عليه، يفسر الباحث كيف يعطى الأفراد الأشياء والأفعال معنى يتوافق مع معتقداتهم، ومع ما تعارف عليه المجتمـــع من عادات وتقاليد. وهكذا، يحكم على الحقيقة باعتبار أنها لا يمكن فصلها عن الخبرة الإنسانية، مع الحكم على المعرفة بأنها لا توجد إلا داخل سياق اجتماعى ما.

المقاربة الكلية الشاملة

البحث الإثنوجرافى ذو طابع كلى أو شامل إذ إنه يرتكز على الفكرة التـــى مفادها أن شيئًا ما لا يمكن أن يفهم بشكل أوفى وأتم إلا عندما ينظر إليـــه كجــزء من منظومته "الكلية"، وعن طريق التسليم بأنه "الكل" أكبر من حاصل جمع أجزائه.

مع أن فكرة "الكلية" *whole-ness* " موهمة أو خادعة بطبيعة الأمر(انظر أيضًا *Schmitter, ch.14*)، فإن الفكرة العامة فى البحث الإثنوجرافى تذهب إلى أنه عن طريق دراسة ظاهرة ما داخل سياقها الدينامى الخاص بها يمكن أن نفهم من حقائقها الفعلية قدرًا أكبر مما يمكن فهمه عن طريق اختبارها، فقط، وهى فى معزل عن سياقها وذلك لأن كل شىء يوجد مرتبطًا بالأشياء الأخرى واختزالها بطريقة ممنهجة إلى قائمة من المعادلات المجردة.

يغمر الإثنوجرافيون أنفسهم فى سياق الظاهرة التى يدرسونها. مثال ذلك، أن باحثًا ينفذ دراسة عن سلوك المشجعين المتعصبين لكرة القدم سوف يشهد إحدى المباريات ويطرح أسئلة مفتوحة على الحاضرين، وهو يهدف لفهم سياق هذا السلوك. من المرجح أن تكون الأجوبة التى يرد بها على هذه الأسئلة فى سياق المباراة مختلفة عن الأجوبة التى ستقال فى موقع محايد مجرد من الانفعال الذى يلهب التعبير الشخصى الذى ينطق به المشجعون المتعصبون لكرة القدم. وبالمثل، وفيما يتصل بالحالة المذكورة فى صورتنا القلمية الثانية، من الراجح إلى حد كبير أن يواصل الباحث دراسته عن طريق رصده أو ملاحظته للمرأة فى السياقات المختلفة المتنوعة التى تتنقل بينها عادة، وتحديده بناء على ذلك للسياقات التى تكون وثيقة الصلة بالفهم الأوفى لمن تكون هذه المرأة باعتبارها عضوًا فى كيان اجتماعى وثقافى وسياسى. هذه الملاحظات و"المعرفة بالخلفية" (الاجتماعية للمرأة) (*Cicourel 1991*) ستكمل البيانات المستمدة من مقابلاته معها. فى نفس الوقت، فإن الباحث الذى يستعمل تقنيات للمقابلة أكثر اتصافًا بالكمية، كالاستبيانات أو الأسئلة المغلقة في دراسة نفس المبحوثة سيحصل على بيانات فاعلة عن الحراك والأفعال الخاصة بهذه المرأة وبعائلتها، إلا أنه لن يكون قادرًا على تفسير بعض الأجوبة الغامضة أحيانًا، أو تفسير بعض الجمل الملتبسة المعنى، أو حالات الصمت التى قد

تكون هي الأخرى معبرة بصورة بالغة. في تلـك المواقـف، سـتتوافر للباحـث إحساسات باطنية عن دلالة هذه الأمور، ولكن لن يتوافر له إمكان إعطائها صـوتًا (أي إمكان التعبير عن نفسها) في إطار كمي جامد.

التفتح الفكرى والتأمل الذاتى

يتم توجيه قدر كبير من البحوث لاختبـار النظريـات الأساسـية (انظـر ***Schmitter ch. 14, and Heritier ch.4***). وهذا معناه أن الباحثـة تحـاول فهـم موضوع الدراسة، وهي تتوقع ما سوف تجده كما أنه توافرت لها مجموعـة مـن المفاهيم سبق تحديدها أو تعريفها. وعلى النقـيض مـن ذلـك، يحـاول البحـث الإثنوجرافي أن يتخذ موقفًا متفتحًا بشكل صريح. وهذا معناه أن الباحثة لا تبحـث عن مظاهر محددة، متبعة أفكارًا تمت صياغتها من قبل عما تكونه "الهوية" مـثلاً (***Bray 2004, 2006***). هذا التناول الذي يعالج موضوع الهوية انطلاقًا مـن أفكـار تؤمن بها الباحثة من قبل أمر شائع جدًا فيما بين الباحثين الذين يواصلون التـسليم بأن الهوية تشتمل على مجموعة محددة من الخصائص، بدلاً من أن يـدخلوا فـي اعتبارهم الآليات التي بها تتم بلورة هذا المفهوم في صـورة كيـان فعلـي. فـي عبارات الباحثين بروبيكر ***Brubaker*** وكوبر ***Cooper***، يخلط الباحثان بين الهويـة كمفهوم يتصل بالممارسة والهوية كمفهوم للتحليل (***2000:5***). وهكـذا يمثـل هـذا التصور المسبق النزعة الغالبة لبحوث كثيرة، الأمر الذي يعطي البـاحثين منطلقـا زائفًا للبحث.

في العمل الإثنوجرافي، لا بد للباحثة، وقبل الانشغال بالبحث، أن تفكر مليًـا في وعيها الذاتي وفي تركيبتها الثقافية، وتفكر بواسطة ذلك في قدرتها على التأويل في بيئات غريبة عنها. فهي تسعى للمغامرة بالدخول في هذا الميدان ولـيس فـي

ذهنها أى انطباع سابق عنه، تصحبها رغبة فى تقبل النظر فى أى شيء تجده مهما كان هذا الشيء، وفى استيعاب الوقائع بناءً على لغة تلك الوقائع وليس بناءً على لغتها هى (أى الباحثة). ولن تستطيع الباحثة تحديد ما مسارات البحث أو الاستقصاء الجديرة بالمتابعة وتحديد الإخباريين الذين يستحقون المزيد من التحليل العميق إلا بعد أن تقضى قدرًا ملائمًا من الوقت فى اكتساب الألفة والدراية بهذه البيئة الاجتماعية. وبالمثل، فإنه يتعين على الباحثة أن تجتنب الأفكار الإيديولوجية التى تؤمن بها من قبل، التى من شأنها أن تقودها ليس فقط إلى أن تفرض مجموعة القيم التى تؤمن بها (على العملية البحثية) بل تقودها أيضًا إلى تفضيل وجهة النظر وأسلوب الحياة الخاصين بمجموعة معينة من الأفراد حال إهمالها لوجهات النظر وأساليب الحياة الخاصة بالمجموعات الأخرى، مع بقائها غير متنبهة لمباريات القوة التى تمارس علانية، فمن شأن هذا الاتجاه أن يقلص نطاق التأويل ويأتى بنتائج متحيزة.

عملية من ثلاث خطوات

تشتمل المقاربة الإثنوجرافية فى البحث على ثلاث خطوات أساسية هى: الصياغة المبدئية لموضوع البحث وتحديد موضعه (أى مكانه وموقعه)؛ وجمع البيانات، وتدوين المادة الإمبيريقية وتحليلها. بينما تفضى الخطوة الأولى للخطوة الثانية، فإن كلاً منهما تتطلب من الباحث أن يعيد إعمال الفكر فيهما، وأن يراجع اتجاهه، مساهمًا بذلك فى التنقيح النهائى للدراسة (انظر أيضًا *Pizzorono, ch. 9*).

فى الخطوة الأولى، يركز الباحث على ما يسمى "التصورات المحركة للإحساس"*sensibilizing concepts*". هذه المفاهيم على وجه النقيض من "التصورات المحددة" *"definitive concepts"*. فبدلاً من توصية الباحث بما ينبغى

عليه أن يبحثه، كما هو الحال مع التصورات المحددة، تشير التصورات المحركة للإحساس إلى الاتجاه الذى يمكن للباحث أن يبحث من خلاله.

فى مرحلة جمع البيانات، يحاول الباحث الإثنوجرافى الوصول لمعرفة موضع الدراسة (أى مكانها وموقعها) بقدر الإمكان، وهو الأمر الذى يتحقق أساسًا عن طريق قضائه لمدة زمنية ملحوظة وهو معرض لمواقف متنوعة. يتعين على الباحث أن يعيد النظر فى أى تصورات مسبقة قد تكون موجودة فى ذهنه عن هذا الموضع تبعًا لذلك (أى تبعًا لما يحصله من معرفة لموضع الدراسة) كما يتعين عليه أن يكيف عمليات الملاحظة المشاركة وإجراء المقابلات تبعًا لهذه المعرفة. يسمى الباحث كاردانو ***Cardano*** هذه السمة التى يتفرد بها البحث الإثنوجرافى "الإذعان لموضع البحث" ***'submissiveness to the object' (2003:19)*** أثناء فترة العمل الميدانى، نظرًا لأن هذا الانغماس الكامل قد يكون مفرطًا إلى حد ما، يوصى الباحث بأن يدخل هذا الميدان ويخرج منه على فترات منتظمة من أجل أن يخطو خطوة للوراء، وأن يمعن التفكير بأسلوب فاعل فى الموقف قيد الدراسة.

كما أن المقاربة الإثنوجرافية تدعو للاهتمام المتواصل بحضور الباحث فى عملية جمع البيانات وفى عملية تحليلها، لابد أن يكون الباحث واعيًا بأنه، وهو منشغل بالعمل الميدانى، يتحول فى الواقع إلى متغير مستقل فى الدراسة التى يضطلع بها. فالأفراد واعون بحضور الباحث، من أجل ذلك، وحتى يواصل الباحث "طريقته" الطبيعية ***naturalistic 'demarche'***، لا بد له من أن يمعن النظر فى هذا العامل. بينما قد يحدث فى بعض الحالات أن ينتهى أمر حضور الباحث إلى أن ينساه المبحوثون أو لا ينتبهون إليه، وهو الأمر الذى قد يكون فى صالح دراسة الباحث، وذلك بناءً على موضوع البحث، فقد يكون من الأمور الشيقة ملاحظة كيف يكون رد فعل الأفراد على حضور الباحث.

يضاف إلى ذلك أن ثقافة الباحث وتربيته ستؤثران على علاقته بإخبارييه (*Touraine 1981: 37*). فهو لا يستطيع أن يفر من التعرض لأن ينظر إليه المبحوثون على أنه يمثل السياقات الثقافية والاجتماعية والتاريخية للجماعات التي ينتمي إليها، بأكثر مما يستطيع الأفراد الذين يدرسهم أن يفصلوا أنفسهم عن جماعاتهم (التي ينتمون إليها). كتب الباحث جادامر ***Gadamer** (1979: 158)* يقول: "إن الفهم يتضمن على الدوام فهمًا مسبقًا يعد بدوره فهمًا سابق التشكيل ***pre-figured***، صاغه التراث الذي يعيش فيه هذا الشخص المعنى بتفسير الأمور (أي: الباحث هنا) ويشكل تحيزاته". وكما يقول بورديو **Bourdieu** (*1977: 86*)، فإن "تاريخ الفرد لا يعدو أبدًا أن يكون حالة خاصة من حالات التاريخ الجمعي لجماعته أو طبقته". لذلك يتعين عليه أن يستحضر في ذهنه أنه في أثناء عملية جمع البيانات وعملية تحليلها، ومهما يكن عمله هذا مؤكدًا بفضل جهوده التي يبذلها في هذا الميدان، فإن تفسيره أو تأويله للأمور سيكون، أيضًا، مبنيًا على خلفيته الثقافية الخاصة به وعلى ميوله الشخصية.

هنا يأتي أوان الكتابة الإثنوجرافية، في المرحلة الثالثة لهذه المقاربة. تشتمل هذه العملية أساسًا على كل من تدوين المذكرات أثناء العمل الميداني، وشكل من الكتابة التحليلية تمهيدًا للنسخة الأخيرة المكتوبة من البحث. هنا تسجل الباحثة نتائجها وتحللها، حيث يتم ذلك دائمًا بأسلوب استكشافي يتسم بالتأمل الذاتي، تتجسد خبرة الباحثة في عملية تدوين المذكرات والملاحظات القائمة على المرحلة الاستكشافية المبدئية للبحث. في هذه المرحلة يجب على الباحثة أن تظل متنبهة لموقعها في المجتمع قيد الدراسة، ومتنبهة للطريقة التي يتبعها إحساسها الشخصي بهويتها وقدرتها على تفسير العالم الذي يحيط بها في أداء دور في هذا العمل. من واقع تلك الكتابات (التي تدونها الباحثة)، تنبثق أسئلة جديدة في أحيان كثيرة،

وسوف تقوم الباحثة بإمعان النظر في دراستها وفى إعادة توجيهها تبعًا لذلك. هـذه المرونة، ومعها ذلك التأمل الذاتى الذى هو جزء منها، تمثل واحدة مـن الـسمات الرئيسية التى تميز قيمة البحث الإثنوجرافى.

طرق البحث الإثنوجرافية

نظرًا لأن المقاربة الإثنوجرافية فى البحث طبيعية فى جوهرها، فإن طـرق بحثها طبيعية كذلك. فالملاحظة الطبيعية تعنى إمعان النظر إلـى المبحـوثين فـى أماكن إقامتهم الطبيعية، وفى أثناء تطـورهم دون التـدخل الخـارجى. وتمكـن الملاحظة المشاركة وإجراء المقابلات من الوصول إلى فهـم للمنظـور الفكـرى للأفراد، وهم داخل سياق حياتهم اليومية. يتطلب البحث الإثنوجرافى الفاعل قضاء الوقت المطلوب لاكتساب الوعى بالتعبيرات الإنسانية البالغـة الدقـة (والمتـسمة بالدهاء والغموض) (*Wolcott 1999*). لهذا السبب يعرف البحث الإثنوجرافى أيضًا بأنه بحث طولى ***longitudinal***، الأمر الذى يمقتضاه تشكل الدراسة المستمرة التى تجرى على فترات زمنية طويلة لمنطقة ما أو لجماعة ما من الأفراد، تشكل أساس عملية جمع البيانات. ونظرًا لأن الباحثة تقوم، أيضًا، بطرح أسـئلة شـاملة تتـيح للمستجيبين أن يردوا عليها بما يخصهم من كلمات يؤثرونها علـى غيرهـا، فـإن المقاربة الطولية فى العمل الميدانى تتيح للباحثة أن تعدل فهمها أثناء عملية البحـث من خلال (طرحها) لأسئلة أخرى أكثر تعمقًا.

الملاحظة بالمشاركة

الملاحظة بالمشاركة هى التقنية الرئيـسية لجمـع البيانـات فـى البحـث الإثنوجرافى. وتعنى اندماج الباحثة مع المجتمع المحلى للأفراد الذين تدرسهم، وفى بيئتهم الطبيعية وعبر فترة زمنيـة ممتـدة (***Dewalt and Dewalt 2002***). تـدرس

الباحثة الأفراد وهم داخل مكانهم وزمانهم الخاصين بهم، مكتسبة بـــذلك إطلاعًـــا وثيقًا وحميمًا أو شخصيًا علـــيهم وعلـــى ممارســـاتهم ***(Rabvnow and Sullivan 1987)***. وقد ترى الباحثة أيضًا أنه من الضرورى أن تتعلم اللغة المحلية من أجـــل أن تفهم الأفراد فهمًا أفضل وفقًا لمصطلحاتهم، وأن تـــصوغ لمطـــارهم الـــذهنى بصورة أكثر فاعلية.

هذه التقنية التى طورت فى بادئ الأمر كتقنية للعمل الميدانى على يد علماء الأنثروبولوجيا من أمثال مالينوفسكى ***Malinowski*** وبـــواس ***Boas***، وعلـــى يـــد الباحثين فى الدراسات الحضرية من مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع، نقـــول: هـــذه التقنية تستخدم حاليًا على نطاق واسع فـــى التخصـــصات الأخـــرى مـــن العلـــوم الاجتماعية بسبب قدرتها على التنقيب داخل التعبيرات المعقـــدة للحيـــاة الإنـــسانية بأسلوب غير ممكن قياسه كميًـــا. مثـــال ذلـــك، أن علـــم الاجتمـــاع ليـــشترمان ***Lichterman*** اكتشف أن الملاحظة المشاركة كان لا بد منها لما كان يقوم به مـــن استقصاء للنزعة الفردية فى حركات النشاط البيئية؛ فبفضل هذه الطريقة، اســـتطاع أن "يكتشف كيف يبنى الأفراد هذه الهويات فى إطار الحياة اليوميـــة وأن يخلقـــوا روابط للمجتمع المحلى السياسى" ***(1995:240)***. وفيما يتصل بالبيانـــات الغامـــضة التى يتحصل عليها أحيانًا فى المقابلات، التى يرجع غموضها إلى تـــشوش ذهـــن الإخبارية (أى المبحوثة) فيما يتصل بطريقة شرحها لنفسها كفاعلة سياسية (أى كفاعلـــة مشاركة فى إدارة مجتمعها المحلى)، لاحظ ليشترمان "الحاجة لفهم الكلام داخل ســـياق ما يحدث فى الحياة اليومية من فعل وتفاعل، إن كنا نريد أن ندرك كيف تترجم أشـــكال الالتزام (الفردية) إلى أشكال تضامن مع الجماعة" (المرجع السابق).

قد تجرى الملاحظة المشاركة ***Participant observation*** بدرجات متباينـــة، بدءًا من الاتصال الشخصى الرسمى المعتاد مع بعض أعضاء مجتمع محلـــى مـــا

وانتهاء بالانغماس الكامل فيه. لا يوجد أسلوب قياسى لإجراء الملاحظة المشاركة، لأن هذا يتوقف على خبرة الباحث فى الميدان، وعلى مدى خضوع مساره البحثى للقرارات التى يتخذها ولما يتصادف وقوعه من مناوشات وأحداث أثناء وجوده خارج الميدان. لهذا السبب، تكون طرق بحث الملاحظة المشاركة متعددة بالضرورة. (*Dal Lago and De Biasi 2002: xvii*)، كما أنه من الضرورى جدًا للباحث، وهو فى عمله الميدانى، أن يتبنى اتجاهًا مرنًا من أجل أن يتقصى العوامل ذات الأهمية (أى التى تفيده فى بحثه).

هذه الفترات الزمنية الممتدة التى يقضيها الباحث مع الأفراد موضع الدراسة تمكنه من اكتساب معلومات مفصلة ودقيقة عنهم. فهى (أى الفترات الزمنية المذكورة) تتيح للباحث أن يزيل ما لديه من أفكار كان مقتنعًا بها من قبل ومن تحيزات، مما قد يكون الباحث لا يزال غير واع بها، كما أن هذه الفترات الزمنية التى يقضيها الباحث مع الأفراد تسمح له بالدخول، بشكل فاعل، فى أذهان إخبارييه وفهم أفعالهم ولا أفعالهم (أى ما يجتنبون فعله) وأسلوبهم فى التفكير. لا يفهم الباحث التفاصيل التى يرصدها فهمًا أفضل إلا على امتداد فترة زمنية طويلة، تمامًا كما أنه لا يمكنه اكتشاف التفاصيل الشديدة الخفاء، مثل السلوك المتعلق بالمحرمات أو حل إشكال عقدة ما، إلا مع مرور الوقت.

عن طريق مشاركة الباحث فى التفاعل الاجتماعى، يكون قادرًا على فهمه على وجه أفضل. يستطيع الباحث أيضًا أن يكتشف الفروق التى بين ما يقوله المشاركون ويؤمنون أنه ينبغى أن يحدث، من جهة، وبين ما يحدث بالفعل، من جهة، أو بين الجوانب المختلفة للمنظومة الرسمية. هذه المشاركة (من جانب الباحث) تتناقض مع الطريقة الكمية فى تنفيذ المسوح الاجتماعية فى وقت واحد، وهى المسوح التى تحتوى على إجابات الأفراد عن مجموعة من الأسئلة. بينما قد

تكون هذه الإجابات متسقة فيما بينها (أى غير متناقضة مع بعضها) فى لحظة معينة من الزمن، فمن الراجح أنها لا تعطى إلا رؤية جزئية أو متحيزة للواقع لأنها قد تشتمل على الصراع القائم بين الجوانب المختلفة للمنظومة الاجتماعية، أو بين التمثيلات الواعية ***conscious representations*** (كالتعبيرات التى تصدر عن وعى ودراية من جانب المبحوثين) والسلوك الأقل اتصافًا بالوعى والدراية (التصرفات اللا شعورية مثلاً) الذى يظهر للباحث فيما يجريه من الاستكشاف المتعمق ***further exploration*** أو الاستكشاف الأوسع نطاقًا أو الاستكشاف اللاحق.

عودة إلى صورتنا القلمية الأولى، فى ذلك الوقت تكون الباحثة، وعن طريق المشاركة فى الاحتفال المذكور، قادرة على فهم المزيد عن المقابلات التى قد تكون أجرتها مع بعض المشاركين بأكثر مما لو لم تكن قد شاركت فى الاحتفال، فهى من خلال ملاحظتها المشاركة، تكون قد اكتسبت معرفة أعمق بالقضايا المتعلقة بالمجتمع قيد الدراسة، وهو الأمر الذى يمكنها من أن تزداد قربًا من جذور دراستنا البحثية. بالمثل، وفى الصورة القلمية الثالثة، تلاحظ الباحثة مجموعة من الأفراد يناقشون قضايا مشتركة تهمهم كفريق. وهى تلاحظهم فردًا فردًا، وذلك فى نفس الوقت الذى تهتم فيه بمدى ما يقوم به تفاعلهم هذا (أى مناقشتهم للقضايا المشتركة) من تشكيل لديناميات هذه المجموعة ولتبادلهم الجمعى للأفكار ولصناعتهم للقرارات. لذلك، يكون من شأن الباحثة المهتمة بدراسة الحركات الاجتماعية من الداخل أن تحرز تقدمًا ملحوظًا من جراء كشفها للحقائق بهذه الطريقة. إذ يحدث حينئذ أن يزداد انكشاف ديناميات هذه السياقات بواسطة استخدام اللغات المختلفة. وعن طريق متابعة الباحثة لأفراد عديدين بعد ذلك اللقاء، وهى المتابعة المتمثلة فى إجراء الباحثة لملاحظات مشاركة إضافية وفى إجراء المقابلات مع المبحوثين، نقول: عن طريق ذلك يمكن للباحثة أن تفهم أنماط هذا التفاعل بصورة أفضل.

في عملية الملاحظة المشاركة، تظهر على الباحثة، بالضرورة، درجة من التعاطف الوجداني مع موضع الدراسة. هنا تسعى الباحثة لأن تصير "جزءًا من هذا المجتمع المحلي" لا أن تنظر إليه باعتباره مجرد موضع "آخر" للدراسة، هادفة بهذا المسعى إلى فهم هذا المجتمع فهمًا أفضل. هذه المسألة، مع ذلك، يمكن أن تنطوي، بلا ريب، على مأزق بالنسبة للباحثة: "ما الذي يترتب فعلا على تحول الباحثة إلى جزء من المجتمع المحلي"؟ وإلى أي مدى ينبغي على الباحثة أن تكون متطابقة مع هذا المجتمع المحلي، و"تصبح واحدة من الأهالي"؟ يعطي عالم الاجتماع برتو ***Bertaux*** هذه النصيحة التي تبدو بسيطة ولكنها قيمة جدًا فيقول: "كن نفسك" ***(1999:76)***. ليس ضروريًا أن يقوم الباحث بالمحاكاة التامة، ويحاول أن يصير مماثلاً لإخبارييه، نظرًا لأن مثل هذا التصرف يعرض البحاث لخطر فقدان هويته الخاصة، وبالتالي فقدان قدرته على أن يحلل موضع الدراسة تحليلاً عقلانيًا. لهذا السبب، لا يتحتم التأكيد بشكل دائم على ضرورة احتفاظ الباحث بفهم رصين، ولكنه متفتح، لنفسه، ولمن يكون هو، وكيف يضع نفسه "وجهًا لوجه" "***vis a vis***" مع إخبارييه من أجل أن يحكم عليهم بصورة أكثر فاعلية، مستخدمًا التعاطف الوجداني معهم بجانب الحساسية "أي: التنبه للأمور التي يهتمون بها، أو يحبونها، أو يرفضونها، مثلاً"، وبدون أن يضحي بتفكيره المستقل، لا بد للباحث أن يحتفظ بدرجة من الانفصال من أجل أن يتمكن في نهاية الأمر من تقديم تحليل علمي أمين أو غير متحيز ***impartial (Hastrup and Hervik 1994)***. آل أمر المنظور الفكري للباحث الإثنوجرافي إلى أن يكون، بالفعل، جامعًا للمنظور الفكري "للواحد من الأهالي"***insider***" (أي: للمبحوث) والمنظور الفكري "للواحد من الأغراب "***outsider***" (أي: الباحث) ***(Agar 1996, Roper and Shapira 2000)***. باتخاذ الباحث هذا المنظور الفكري الجامع لهذين الموقفين، فإنه يسعى لتحقيق نوع من التوازن بين الذاتية والموضوعية ***(Bourdieu 1997)*** هادفًا من ذلك لبلورة فهم

كلي لموضع الدراسة. لا بد أن يكون الباحث قادرًا على فهم القضايا انطلاقًا من الداخل، وعلى التعاطف الوجداني مع خبرات الأفراد ووجهات نظرهم، في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتحليلها تحليلاً نقديًا وأمنيًا، انطلاقًا من الخارج.

أثناء مسيرة العمل الميداني، سيكوّن الباحث، لا محالة، صداقات مع بعض الأفراد أكثر من غيرهم، وذلك بسبب ما يكون بينه وبينهم من مظاهر الانجذاب والألفة. من العسير تقديم نصح خارجي يتعلق بمثل هذه الأحداث؛ إذ إن الأمر يعود للباحث في تقديره لكيفية إدارة العلاقات الشخصية مع الإخباريين المختلفين في نفس الوقت الذي يفكر فيه في العواقب الخلقية والمهنية التي يمكن أن تترتب على ذلك. مثال ذلك أنه عندما يقضي الباحث وقتًا أكثر مع بعض الأفراد بسبب ما كونه معهم من صداقات، فإنه لا ينبغي أن يفاجأ إن حدث أن إخباريين آخرين كان يرغب في أن يحظى بقبول لمماثل عندهم لن يعودوا راغبين في التواصل معه بالصورة التي كان يرغب فيها (انظر أيضًا **_Whyte 1994_**). لهذا السبب، سيكون لكل هذه المواقف تأثير، ليس على جودة نتائج الباحث فقط، بل كذلك على التوجه الأخير لمشروعه البحثي وقضيته المحورية (**_Adler and Adler 1987_**).

قد يكون مفيدًا للباحثة أحيانًا أن تنقطع عن الفترات الزمنية الطويلة في العمل الميداني، وأن تعود إلى بيئة أكاديمية. ذلك أن هذا الانفصال أو الانعزال يمكنها من أن تستعيد اكتساب شعور بالمنظور الفكري (الشخصي) وأن تقلص إلى الحد الأدنى من اندماجها العاطفي في هذا الموضوع. يمكن هذا التحول من الممارسة إلى النظر الباحثة من أن تعيد تقييم كل واحد منهما بصورة وافية بالمراد (**_Briggs 1986_**)، وأن تعمل فكرها في الملاحظات التي توصلت إليها أثناء العمل الميداني بأسلوب موضوعي– شخصي ملائم، وأن تعيد النظر العميق في أطرها الفكرية مصحوبة بنظرة هادفة لتنقيح هذه الأطر. كما أن العودة إلى الميدان على

فترات منتظمة تمكن الباحثة من رؤية موضع الدراسة بعين جديدة (أى ترى الأمور لأول مرة)، أو من الالتفات إلى جوانب قد لا تكون قد التفتت إليها جيدًا قبل ذلك، أو من ملاحظة التغيرات التى ستكون قد حدثت بكل تأكيد (***Wengle 1988***).

كثيرًا ما يستخدم شكل متخالف للملاحظة المشاركة، وهو المشاركة الملاحظة، في وصف العمل الميدانى الذى يجرى فى سياقات تكون الباحثة فيها مندمجة شخصيًا خارج نطاق السياق المباشر لعملها الأكاديمى. قد يكون هذا هو الوضع، مثلاً، فيما يتصل بالبحث المتعلق بمجتمع أقلية ترتبط به الباحثة بروابط المحبة. إن العضوية الجزئية أو الكاملة فى مجتمع محلى أو ثقافة فرعية هى محل البحث تتيح للباحثة نوعًا مختلفًا من الوصول إلى هذا المجتمع، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه هذه العضوية بتشكيل تصورات الباحثة بأساليب مختلفة عن أساليب تشكيل تصورات باحثة غريبة تمامًا عن هذا المجتمع. هذا هو حال عالمة الأنثروبولوجيا الاجتماعية ليلى أبو لغد، التى ولدت لأب وأم من شمال أمريكا وفلسطين وتبحث (موضوع) إشعال المعاناة المتنوعة للنساء فى المجتمع المسلم فى وقتنا الحاضر. كان وضعها كامرأة لها صلة تربطها بالشرق الأوسط يعنى أنها لم تقتصر على كونها أقدر على الوصول بسهولة إلى لب هذه المشكلة، بل إلى كونها، أيضًا، أسرع حصولاً على القبول داخل المجتمع البشرى الذى يعيش هذه المشكلة وأسرع اكتسابًا للثقة بها من جانب أعضائه (***Abu-Loughed 1988***). هنا، يعتبر هذا الوضع ميزة (فى مصلحة البحث أو الباحثة). ومع ذلك، توجد مناسبات أخرى يعرض فيها هذا الوضع لخطر كفاءة الباحثة فى تقديم بحث أمين غير متحيز. يصدق هذا الأمر، مثلاً، على حالة باحث له مشاركات وجدانية ذات طابع قومى يدرس قضايا الهوية والسياسة داخل مجتمع محلى لإحدى الأقليات، أو يدرس قضايا الهجرة داخل وطنه الأم، فى الحالة الأولى، قد يكون الباحث متأكدًا من

(معرفة) بعض التعبيرات والأحوال الشائعة فى هذا المجتمع المحلى، إلا أنه يظل غير متنبه لتعبيرات أخرى، قد تكون أكثر خفاء وغموضًا من الأولى، تصدر من الأعضاء الآخرين فى هذا المجتمع ممن قد لا يكون الباحث قد تعرف إليهم كما ينبغي. فى الحالة الثانية، يتعرض الباحث، بوضوح، لخطر إنتاج مشروع بحثى معيارى ومتأثر بالمصلحة الشخصية للباحث.

إن ما لا بد منه للباحث الإثنوجرافى وهو يجرى بحثه بهذا الأسلوب الجذاب ذى الطابع الشخصى الخالص هو؛ أن يقوم الباحث بتنمية حساسيته (أى فطنته لدقائق الأمور) وعقلانيته، فكلاهما ضرورى لتحقيق القدرة على أن يقرأ ما فى باطن المواقف قراءة أمينة غير متحيزة. ونظرًا لأن كثيرًا من جوانب الحياة الاجتماعية لا يمكن تفتيتها إلى قطع صغيرة، كما هو الحال فى العالم الكمى المثالى، فإن عمل الباحث الإثنوجرافى يتمثل فى التقاط هذه القطع الصغيرة واستخراجها بأقصى ما يمكن اتباعه من قواعد الطريقة العلمية. إن الإحساسات الباطنية غير العاطفية التى ستكتسبها الباحثة تدريجيًا من واقع معايشتها فى الميدان ومعايشتها فى البيئة الأكاديمية معًا ستكتسب قيمة جديرة بالاعتبار العلمى، أو الاحترام العلمى. أخيرًا، فإن الباحثة، وباعتبار أنها هى نفسها كائن إنسانى، لا تستطيع إلا أن "تبذل أقصى ما فى وسعها" (للمرة الثانية، كما قال الباحث برتو ***Bertaux***) لتكون متنبهة منفتحة الذهن بقدر الإمكان.

عندما تخرج الباحثة للميدان، توصى بأن تتوقف قليلاً عن قراءة الكتابات الأكاديمية حتى تعمر نفسها تمامًا فى العالم أو المجتمع الذى تدرسه، وحتى لا تكون متأثرة بالاعتبارات النظرية. وتوصى الباحثة بأن تحمل دفترَ مذكرات معها باستمرار، حيث تدون فيه كل ملاحظاتها وانطباعاتها.

إجراء المقابلات

تقوم المقابلات بتعميق المعرفة الداخلية بالمجتمع المحلى قيد الدراسة. فهى تساعد الباحث فى الحصول على فهم شامل لدور الفرد كفاعل اجتماعى ***(Spradley 1979, Crapanzano 1992, Fowler and Hordesty 1994)***. تكمل المقابلات الملاحظة المشاركة من حيث إنها (أى: المقابلات) تمكن الباحث من مراجعة ما يقوله الأفراد بمقارنته بما يفعلونه في الواقع ***(Spradley 1980, Burawoy, Burton, Ferguson et. al 1991.20)***.

يتعين إجراء المقابلات على فترات مختلفة من الزمن أثناء العمل الميدانى، وقد تستعمل أنواع مختلفة من المقابلات بناء على احتياجات الباحث. ففى البحث الإثنوجرافى، يكون الشكل الرئيسى لإجراء المقابلات هو الشكل المفتوح أو ذا النهايات المفتوحة ***open-ended***، سواء أكان شكلاً استطراديًا أم شبه موجه. ونحن نعنى بالمقابلات الاستطرادية ما يشبه المقابلة المذكورة فى الصورة القلمية الثانية، التى تبدأ فيها المرأة سرد حكايتها الشخصية بالطريقة التى ترغب فيها، حيث تختار بطريقة تلقائية ما تعتبره مهمًا. هذه التقنية هى أكثر التقنيات استعمالاً من جانب الباحثين الذين يعتمدون على الحكايات التى يحكى فيها أصحابها سير حياتهم الشخصية، أو الباحثين المهتمين بدراسة التاريخ الشخصى (للمبحوث). وقد تستعمل أيضًا لمساعدة الإخبارى على أن يشعر بالاطمئنان والراحة، وأن يتكلم بحرية بمساعدة الأشخاص المرجعيين المألوفين. يمكن لمثل هذه المقابلة أن تتحول إلى مقابلة شبه موجهة عندما يبدأ الباحث في طرح أسئلة أكثر تحديدًا، موجهًا إياها نحو القضايا وثيقة الصلة بدراسته. تظل هذه الأسئلة أسئلة مفتوحة إذا لم تتطلب من المبحوث الذى تجرى معه المقابلة أن يجيب عنها داخل إطار محدد، كالإطار الموجود فى مقابلة تجرى بأسلوب الاستبيان.

تعتبر صياغة الأسئلة، وترتيب طرحها، ووضع المقاييس لأجوبتها، في المقابلات المفتوحة وشبه الموجهة من الأمور الحاسمة في نجاح هذه المقابلات. من الأهمية أن يتنبه الباحث إلى أن الخلفية الاجتماعية للمبحوثين الذين يجري مقابلاته معهم تؤثر على تفسيرهم للأسئلة. لا بد أن تكون الاسئلة محايدة لا يراد منها أن يجاب عليها بنتائج مقصودة أو متعمدة. فالأسئلة المتحيزة تشجع المستجيبين على أن يردوا عليها بطريقة معينة بدلاً من طريقة أخرى، بل إنه حتى الأسئلة التي لا تحيز فيها قد تترك أثرًا في المستجيبين الذين لديهم توقعات معينة. كثيرًا ما يكون ترتيب طرح الأسئلة، أو قل: تقسيمها "الطبيعي" إلى مجموعات أمرًا هامًا في هذا الصدد، وذلك لأن طبيعة السؤال السابق قد تؤثر على إجابة السؤال اللاحق. يجب الحفاظ على بساطة صياغة عبارة السؤال، بحيث تخلو من اللغة الاصطلاحية الفنية أو المتخصصة، كما يجب أن يكون معنى الأسئلة واضحًا. تتسبب الكلمات الملتبسة، وأبنية الجمل التي تحتمل معنيين متعارضين، والعبارات القائمة على صيغ النفي، تتسبب في سوء الفهم، مانعة نتائج المقابلة من أن يعتد بها. تجب إعادة صياغة العبارات المحتوية على أشكال نفي مزدوجة في عبارات إيجابية (أي: جمل تقريرية). يمكن للباحث أن يطرح أسئلة مشروطة (أي من النوع الذي يتوقف طرحه على ظهور أمور معينة له)، أو يطرح أسئلة تتبعية عندما يعطي المستجيب ردًا معينًا على سؤال سابق، الأمر الذي يمكن الباحث من تفادي طرح أسئلة غير ذات صلة. سيتوجب على الباحث أيضًا أن يطور من قدرته على الارتجال، بحيث يقدر، فيما يتصل بنفسه، ومن واقع ملاحظاته السابقة، مدى كون بعض أسئلته مقبولة عند هذا المبحوث المعين الذي يجري المقابلة معه، أم لا.

المقابلات المفتوحة هي التقنية الرئيسية في البحث الإثنوجرافي لأنها، تحديدًا، تمكن المبحوث الذي تجري معه المقابلة من أن يقول ما يشعر أنه وثيق

الصلة به ومهم في نظره. فالأسئلة المفتوحة لا توحي باختيارات أو تصنيفات سبق تحديدها. والمستجيبون يعرضون ردودهم من دون التقيد بمجموعة محددة من الأجوبة الممكنة، داخل نطاق هذا الشكل المرن، لا بد للباحث الإثنوجرافي، مع ذلك، أن يفرض نظامًا ما على سائر المعلومات التي يشتغل بجمعها، هادفًا من ذلك إلى التحكم في ذلك الحمل المفرط من المعلومات (أي الكمية الزائدة من المعلومات)، وهي الكمية التي يؤول أمر الباحث معها إلى أن يكون قادرًا (بنظامه المذكور) من الحكم على مدى وثاقة صلتها بموضوع بحثه أثناء تقدمه في عمله الميداني.

توجد أنماط متنوعة من السؤال المفتوح. مثال ذلك أن بإمكان الأسئلة غير المقننة تماما أن تشتمل على طلب رأي المقابل ***interviewee*** في قضية معينة، أو على استكشاف الاعتبار الأهم الذي شغله في لحظة من لحظات اتخاذ القرار. يعمل الباحث وفقًا لما يقوله الإخباريون، موجهًا النقاش إلى المجالات التي يحتاج إلى المزيد من استكشافها والتعمق فيها. يتم هذا التوجيه بأساليب متنوعة باستخدام الأسئلة المفتوحة، واتباع نمط يكرر هذه الخبرة، كأن يسأل قائلاً: "ماذا فعلت عندما وصلت إلى هنا؟" "ما الذي كنت تشعر به وقتها؟". مثال ذلك، أن باحثًا مهتمًا باستكشاف الخطاب الأوربي (الممثل للقارة الأوربية أو الاتحاد الأوربي) الذي يتداوله السياسيون الإقليميون (أي المحليين) يمكن أن يبدأ بالطريقة التالية: "ماذا تعني فكرة أوربا في نظرك؟"، إلى أي مدى تعد هذه الفكرة مهمة في عملك؟"، "ما هو، في رأيك، الأمر الذي يجعل الصلة المرجعية بأوربا جديرة بالاهتمام، أو لا يجعلها كذلك؟ حينئذ، يستطيع الباحث وهو يواصل عمله انطلاقًا من واقع الأجوبة التي يتلقاها أن يتقدم نحو أمثلة وتفسيرات أكثر تحديدًا.

يتوقف اختيار الإخباريين على هدف الباحث، إلا أن نطاق الاختيار ينبغي أن يكون واسعًا. فلكي تفهم حقيقة صراع محلي، مثلاً، سيكون مفيدًا أن لا تقتصر

ملاحظاتك على من هم مشتركون اشتراكًا مباشرًا فيه، بل أن تـشتمل ملاحظاتـك أيضًا على الأفراد غير المشتركين فيه، ما يوفر لك خبرة شـخص غريـب أو لا منتمٍ. ولابد للباحث أيضًا من أن يقرر ما إذا كان سيختار مقابلين وفقًـا لفئـات أو تقسيمات كالجنس، والسن، والطبقة الاقتصادية، والجماعة الاجتماعيـة، والخلفيـة (أى مجمل التجارب والثقافة والبيئة السابقة للمبحوث)، وذلك بناء علـى (مـدى) وثاقة صلة هذه الفئات بالقضية محل الدراسة. ففى حالة الصورة القلميـة الثانيـة، وهى دراسة عن سياسة النزوح أو الارتحال، وهى هنا، بصفة خاصة، دراسة عن خبرة العائلات الريفية التى نزحت إلى المدينة، سيتعين على الباحث أن يتخذ قراره لنفسه بناء على مدى أهمية التركيز على المرأة أو على الرجل كإخبارى. فى نهاية الأمر، ستحل هذه المشكلات بناء على أسلوب الباحث وهو يطوف مستكـشفًا هـذا المجال. سيكون الحكم على القيمة العلمية لأسلوب الباحث وإحساساته الباطنية قائمًا على مدى قدرته على تقديم مبررات جيدة لأعماله فـى الميـدان، وعلـى شـرح المواقف التى رصدها وشرح انطباعاته عنها. سيظهر هذا الأمر فى صورة رسالة أو بحث إثنوجرافى، وهو ما سوف نبسط القول فيه لاحقًا.

فى أثناء تنفيذ الباحث لإجراءات المقابلة، يتكيف مع هذا الموقف، آخذًا فـى اعتباره كيف يكون الأفراد المختلفون على سجيتهم وكيف يصرحون بما فى أنفسهم تبعًا للظروف المحيطة بهم. لهذا السبب، قد تتراوح تقنية المقابلـة التـى يجريهـا الباحث ابتداءً من الحديث المحدود غير الرسمى وانتهاءً بالمقابلات الأطـول وقتًـا والأكثر توجيهًا، التى قد يتم تسجيلها فى نفس المكان الطبيعى لها. فى هذه الصورة القلمية يطلب الباحث من المرأة أن تحكى قصتها فى حضور زوجها. كبديل لذلك، قد يفضل الباحث أن يدعو المرأة لتتكلم بمفردها، بافتراض أنها قد تـتكلم بتلقائيـة أكثر إذا لم يكن زوجها بجانبها. يتعين على الباحث أن ينتبه إلى أن الأجوبة التـى

يتحصل عليها قد تتغير تبعًا للسياق الذى تجرى فيه المقابلة. من أجل إتاحة الفرصة للإخبارى كى يزداد شعورًا بأنه على سجيته، ولكى يكون أقل وعيًا بنفسه، يجب على الباحث أن يبتدع الموقف الذى يكون أكثر المواقف مطاوعة لهذا الشخص المقابل، كما يجب على الباحث أن يكون مستعدًا لإجراء المقابلات غير الرسمية في المواقع غير الرسمية (*Kvale 1996*).

تسجيل المقابلات أمر لا بد منه، إلا أن الأمر يتوقف على الباحث فى تقدير مدى ضرورة تسجيل كل شيء على الإطلاق. من الأهمية البالغة أن يدون الباحث الظروف والملابسات التى تجرى فيها المقابلة، كما يدون الأحاسيس العامة التى يشعر بها أثناء المقابلة. إن كان بإمكان الباحث أن يستعمل مسجلاً شريطيًا، فما أفضل ذلك. يضاف إلى ذلك أنه ما لم يكن الباحث مشتغلاً بتحليل الخطاب أو تحليل الكلام، فإن الصفة العلمية للمقابلة لن تتوقف على التسجيل الدقيق لما يجريه من مقابلات مع إخبارييه بقدر توقفها على (تسجيل) النقاط الأساسية المتعلقة بما قالوه، بما فيها من الطريقة التى صاغوا بها أفكارهم، واختياراتهم لكلماتهم وتعبيراتهم. ينطبق نفس هذا المعنى على تدوين المقابلات (أى نسخها بعد تفريغها من القالب الصوتى المسموع إلى القالب الكتابى المقروء). من واقع خبرتى، فإن جهاز التسجيل الشريطى تسبب أحيانًا كثيرة فى تعطيل أو عرقلة التلقائية فى العبارات اللفظية المتبادلة مع الإخباريين، حتى لو كان من المحتمل فى نهاية الأمر أنهم أصبحوا غافلين عن وجوده. وقد تعلمت بسرعة أن أعتمد على نظامى الشخصى فى كتابة الملاحظات أو المذكرات الخاصة بالمعلومات والاقتباسات بأسرع ما يمكننى عمله، سواء أكان ذلك بكتابتها فى المكان الأصلى للمقابلة، أم كان بنقشها فى ذهنى إلى أن أكتبها فى صيغة أكثر إحكامًا على اللاب توب الخاص بى فيما بعد. بطبيعة الأمر، كان معنى هذا أن استشهاداتى من أقوال

الأفراد لم تكن مكتوبة، أحيانًا، حرفًا بحرف تمامًا، إلا أن جوهر ما قاله الإخباريون ظل باقيًا، كما أن الخلفية الشخصية والاجتماعية للإخبارى والسياق الذى قابلته فيه، وهى الأمور التى ضمنتها عباراتى الوصفية المكثفة له، مكنت تلك الاستشهادات أو الاقتباسات من الحفاظ على كل صدقها ومشروعيتها كبيانات معدة للتحليل النهائى.

أخيرًا، من الواجب أن يطور الباحث الإثنوجرافى (لنفسه) نظامًا صارمًا لتدوين كل شيء بسرعة وإحكام، وللتفكير المستمر فيما دونه من مذكرات، بحيث يكون "نائمًا مع هذه المذكرات" من الناحية العملية. *(Demaziere and Dubar 2000: 296).* بمراجعته لهذه المعلومات مراجعة شديدة التدقيق، وبمقارنتها باستمرار مع النتائج الأخرى، ومع التحقق من صحتها مرة ثانية مع الإخباريين بأقصى ما يمكنه، يعالج الباحث الإثنوجرافى البيانات معالجة فاعلة بأسلوب علمى.

الكتابة الإثنوجرافية والتحليل الإثنوجرافى

الإثنوجرافيا كلمة مشتقة من كلمتين إغريقيتين قديمتين تعنيان: "الكتابة عن الناس"، رغم أنه بالإمكان أن تتخذ الشكل النهائى للأفلام الوثائقية وغيرها من وسائل العرض السمعية البصرية. فالإثنوجرافيا، إذا، هى "العلم الذى يقوم" بالتركيب المقارن للمعلومات الإثنوجرافية. والإثنوجرافيا هى الأسلوب الرئيسى لتسجيل وتحليل البيانات التى تجمع أثناء العمل الميدانى. تتكون الإثنوجرافيا، مبدئيًا، من المذكرات المكتوبة أثناء العمل الميدانى مع مزيج من الاقتباسات المأخوذة من أقوال الإخباريين، والكتابات الوصفية التفصيلية للأحداث ولسلوك الإخباريين، بجانب انطباعات الباحث الشخصية وأسئلته *(Sperber 1984: 13)*، مع التعمق فى معالجة هذه الأمور كلها باستعمال التأمل الذاتى. هذا العرض التأملى

هو ما يجعل عملية جمع البيانات التي يقوم بها الباحث صحيحة علميًا أو يعتد بهـا علميًا (*Altheide and Johnson 1994*). يمكن للمذكرات الإثنوجرافية، أيـضًا، أن تتخذ شكل دفتر اليوميات. عند كتابة الباحث للاقتباسات التي يستخرجها من أقـوال الإخباريين، يتوجب عليه أن يشرح السياق الذى كان يتحدث فيه الإخباريون. كمـا يجب أن تحتوى المذكرات الإثنوجرافية على غير ذلك من المادة التي قد يعتبرهـا الباحث وثيقة الصلة أثناء وجوده في الميدان، بما فيها البيانات الكمية التـي منهـا الإحصائيات، بجانب المشغولات الفنية *artifacts* والصور الفوتوغرافية والأفلام.

بعد أن يخرج الباحث من الميدان ويرجع إلى الجو الأكـاديمي، يبـدأ فـي "ترتيب" مادته الإثنوجرافية، حيث يعيد كتابة عباراته الوصفية التفصيلية وتفسيراته بأسلوب مترابط منطقيًا، مدعومًا في ذلك بمرجعياته (أي أفكاره المرجعيـة) التـي بناها على تأملاته الذاتية، وبالتنبيهات المنتظمة التـي تـشير (للقـارئ) إلـى أن انطباعات الباحث انطباعات شخصية. هذا العمل يكشف عن قدرة الباحـث علـى معالجة ما هو وثيق الصلة بموضوعه، وعلى أن يقدم تقييمًـا ملتزمًـا بالقواعـد المتبعة، وذلك بناءً على تأملاته الذاتية المذكورة، وعلى الفترة الزمنية الطويلة التي قضاها في الميدان (*Altheide and Johnson 1944; Richardson 1994*). عند قيام الباحث ببناء تركيبة ذهنية لعناصر تفسيره لنص ما، يتوجب عليه أن يشرح لمـاذا يكون مثل هذا التفسير ملائمًا، وأن يشرح كذلك لماذا رفضت التفـسيرات البديلـة الأخرى، أو كما يقول جادامر *Gadamer (1979)* "عليه أن يبرر مـا هـو غيـر صحيح". عندما يبدأ الباحث في تقديم النظام أو الترتيب الذى سيتبعه فـي عـرض الأوصاف التفصيلية (للأحداث والمواقف والأشخاص..إلخ) باعتباره جـزءًا مـن التحليل، فإنه سيتصرف هكذا بناءً على الأفكار المحركة للمشاعر، مرتبًا إياها تبعًا للتيمات (أي الأفكار المحورية)، والفاعلين، والمواقف، وأي شيء آخر يظهر مـن واقع الميدان.

تصل المكتوبة الإثنوجرافية (أى البحث الإثنوجرافى المكتوب باليد أو على اللاب توب) إلى نهايتها، بعد المراجعة الشاملة وإدخال التعديلات الملائمة على أسلوب كتابتها، باعتبارها تقريرًا نقديًا وتحليليًا للثقافة، أو المجتمع، أو المجتمع المحلى المدروس، وللقضايا الخاصة المتعلقة به. سيكون هذا التقرير الإثنوجرافى النهائى مكونًا من كل من الأوصاف التفصيلية المكثفة (أى الغزيرة) والأوصاف القليلة للمجتمع المحلى الذى اختبره الباحث. بمعنى أنه عملية تبدأ من العام إلى الخاص، واصفة الموضوع محل الدراسة داخل سياقه.

توجد طرق مختلفة للقيام بهذا العمل اعتمادًا على أسلوب الكتابة الذى يتبناه الباحث، هل هو أسلوب سردى ***narrative*** (حيث يحكى الباحث القصة)، أم هو أسلوب استطرادى ***discursive*** (حيث يحكى الإخبارى قصته)، أم هو أسلوب تتخلله الصور القلمية الإيضاحية أو الحكايات الإيضاحية، بجانب ما يتوازى معهما من تحليلات. تروى الصور القلمية أحداثًا محددة، وهى لحظات تكشف حقيقة القضايا التى يعالجها الباحث. قد تدور هذه الصور القلمية حول سلوك الأفراد وردود أفعالهم على حالات محددة، وعلاقاتهم بالأفراد الآخرين والأفكار الأخرى. فى هذه الكتابات الوصفية، يتوجب على الباحث أن يذكر جميع تلك التفصيلات التى تكون كاشفة للحقيقة. ويجب أن تطرح التفصيلات الزائدة أو غير الضرورية جانبًا. لهذا، لا يتوجب وصف المرأة المذكورة فى الصورة القلمية الثالثة) بأنها ترتدى أوفرولاً أزرق وتتحدث بلغات مختلفة إلا إذا كانت هذه التفصيلات تساعد القارئ فى تحديد وضع هذه الإنسانة داخل هذا التحليل، وذلك إذا كان الباحث مشغولاً بالرموز ودورها فى بيئة ثقافية معينة، وإذا كانت (هذه الرموز) كاشفة لحقيقة التفاعل الذى يحدث بين الأفراد المختلفين الذين تم جمعهم معًا. أخيرًا، ينبغى على أسلوب الكتابة ألا يقتصر اهتمامه على القارئ العام وحده، بل يضيف إليه الأفراد الذين هم موضوع هذه الدراسة.

الأخــلاق

الأخلاق جانب مهم لا بد منه من جوانب الإثنوجرافيا كتخــصص علمــى. فباعتبار أن الباحث شخص يدخل حيوات الأفراد الــذين يدرســهم، فإنــه يحمــل مسئولية لها شأنها تجاههم. من الأمور الجوهرية أنه يعمل بــشفافية فيمــا يتــصل ببحثه وبعلاقته بإخبارييه، عند تنقيبه داخل الجوانــب الخــصوصية أو الشخــصية لحيواتهم أو نشره لبعض ما انتهى إليه من نتائج، يتعين علــى الباحــث دائمًــا أن يطلب التصريح له بذلك، ويتوجب عليه أيضًا أن يكون قــادرًا علــى أن يــشرح، بأوضح ما يمكن من الشرح، موضوع دراسته واهتمامه بقضاء الوقت مــع هــذا المجتمع المحلى. فى أحيان كثيرة، خاصة فى مواقف الصراع، قد يلح على الباحث من جانب الإخباريين أن يؤيد طرفًا من أطراف الصراع، أو يطلب منه أن يفــصح عن رأى فى الوضع المحلى بافتراض أنه "خبير" فى هذا الميدان. (حينئــذ) يجــب عليه أن يكون قادرًا على أن يجيب بأسلوب محايد، وذلك بناءً على تصوراته لمدى تعقد هذا الوضع محل النظر، ومحاولته الاقتــصار علــى استكــشاف الــديناميات المختلفة فى هذه الحالة الخاصة، واستكشاف مدى ما تلقيه هذه الديناميات من ضوء على العلاقات الإنسانية فى الظروف المختلفة.

فى المواقف التى يجرى فيها الباحث مقابلاته، ينبغــى ألا تكــون الأســئلة مفرطة فى الحميمية أو اللا مبالاة، إلا أنه يجب أن يكــون قــادرًا علــى اســتبار المبحوث تبعًا لتقديره لمستوى الثقة المتوفر مع هذا المستجيب. يضاف إلى ذلك أن الباحث يتحمل مسئولية ضمان السرية (للمعلومات التى ذكرها المبحــوث). عنــد وصف الحياة الشخصية والحميمية لبعض الإخباريين، قد يكون مــن الــضرورى الحفاظ على أسمائهم مجهلة عن طريق استخدام أســماء مخترعــة. رغــم ذلــك، تستطيع هذه الأسماء أن تعكس الجانب الثقافى لهذا الشخص (المبحوث) بحيث تظل

تستدعي للأذهان هذا المفهوم المهم (وهو الجانب الثقافى للمبحوث) بالنسبة للتقرير الإثنوجرافى النهائى.

خاتمــة

وصفنا الإثنوجرافيا باعتبارها مقاربة (فكرية) وطريقــة بحــث. ولكونهــا موجهة نحو اكتساب معرفة أعمق بالمجتمع المحلي وبالفرد كعضو فى المجتمـــع، تقوم الإثنوجرافيا بهذا العمل عن طريق العمل الميدانى، منفذة لمقــابلات مفتوحــة ومنفقة وقتًا فى التفاعل مع أعضاء هذا المجتمع المحلى. تشير (كلمة) الإثنوجرافيا أيضًا إلى الصياغة النهائية للبحث فى صورة مكتوبة.

تشغل الإثنوجرافيا موقعًا محوريًا فى العلوم الاجتماعية والسياسية بسبب مــا تتصف به من سمة كلية وطبيعية لا تنفك عنها، وهو الأمر الذى يعد جوهريًا للفهــم الشامل للكائن الإنسانى كموضوع اجتماعى. وهى توفر منهجية بحث لجمع البيانـــات ولتحليل البيانات بأسلوب مرن يمكنه تفسير ما تتصف به ديناميات العالم الاجتمـــاعى من غموض وتعقد سيواجههما الباحث وهو يشرع فى القيام بفحصه واستقصائه.

مع أن الإثنوجرافيا مرتبطة، تقليديًا، بعلماء الأنثروبولوجيا، فإنها تعتبر مقاربة (فكرية) فى البحث بجانب أنها طريقة بحث تفيد العلماء الاجتماعيين والسياسيين مـــن ذوى التخصصات الأخرى أن يدخلوها فى الحسبان. فهى تستطيع، جنبًا إلـــى جنـــب طرق بحثهم الأساسية، أن تساعدهم فى توفير ضوء إضافى تلقيه على مـــا توصـــلوا إليه من نتائج وفى إيضاح عملهم بصورة مفعمة بالحياة بدرجة أكبر.

فى وقتنا الحاضر، نقر بـــأن تمثيل حقيقة اجتماعية ما هو تمثيل ينطلق من وجهة نظر معينة. لهذا السبب، تصبح ميزة الإثنوجرافيا كأداة بحث أمرًا واضـــحًا: فبفضل تأكيدها على (مفهوم) السياق وعلى التأمل الذاتى (عنـــد الباحـــث) تـــشرح

الإثنوجرافيا وجهة النظر التى يتخذها الباحث منطلقًا لـصياغة تفـسيراته. إن مـا سوف يتعرف عليه الباحث من إحساسات باطنية وفروق دقيقة فى المعـانى أثنـاء بحثه، إما أن تكون غير صحيحة أو يكون من العسير دمجها فـى طـرق البحـث الأخرى. إلا أن استعمال مقاربة إثنوجرافية، من جانب آخر، وبكل ما يترتب على هذا الاستعمال من نتائج، تتمثل فى الملاحظة الجادة الدقيقة والتأمل الـذاتى عنـد الباحث، نقول: باستعمال المقاربة الإثنوجرافية تعطى هذه النتائج ما تـستحقه مـن الأهمية العلمية.



الفصل السادس عشر

مقارنة بين المداخل والمنهجيات والأساليب البحثية
بعض الملاحظات الختامية

دوناتيلا ديلا بورتا ومايكل كيتنج

رصد التباينات فى المداخل

كما أشرنا فى المقدمة، يمثل هذا المجلد محاولة نحو رفض إقامة حواجز منيعة بين طرق البحث المستخدمة فى العلوم الاجتماعية. فنحن على قناعة بأن المعرفة فى العلوم الاجتماعية مشروع جماعى، يقوم على طرق، ومنهجيات وأساليب متعددة.

يتكون البحث فى العلوم الاجتماعية من مهام ولحظات مختلفة، من اختيار مشكلة من أجل تحليلها، مرورا بتطوير نظريات ومفاهيم مناسبة، وصولا إلى اختيار حالات ووحدات التحليل، وجمع البيانات وتحليلها. على الرغم من أن كل مشروع بحث عليه أن يأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار، فإن بعض البحوث الفردية فقط هى التى تتميز فى بعض منها (وليس كلها). فبعض هذه البحوث اهتم بتطوير مفاهيم جديدة، وبعضها اتجه بشكل واضح نحو وضع نظريات، والبعض الآخر ركز على العمل الميدانى، وبعض البحوث أنتج بيانات جديدة، وبعض البحوث استخدم أدوات بحث معقدة لتحليل البيانات، وبعض البحوث خضعت لأسئلة معيارية.

حتى البحوث الجيدة غالبا ما نتذكرها لما أعطه من إسهام أصيل فى واحدة (أو اثنتين) من هذه المهام. حيث يتم الاستشهاد ببعض هذه الإسهامات غالبا بسبب تنظيمها لمفاهيم جديدة (على سبيل المثال مفهوم تشارلز تيلى حول ذخيرة الفعل الجمعى)، ويتم الاستشهاد بإسهامات أخرى، لأنها وضعت نظرية جديدة حول ظواهر كبرى (على سبيل المثال إسهام بارنجتون موور عن أصول الديمقراطية). وينظر لبعض البحوث على أن لها قيمة علمية لأنها جمعت قواعد بيانات جديدة (على سبيل المثال فى مسوح القيم أو دراسات الانتخابات)، بينما تستخدم بحوث أخرى قواعد بيانات قائمة ولكنها تسعى لتطوير أدوات جديدة لتحليل البيانات.

تختلف الفروع العلمية فى اهتمامها بالخطوات المختلفة فى البحث. فالمنظرون السياسيون والاجتماعيون يهتمون اهتماما بالغا بمفهوم التنمية والتنظير الاستنتاجى، والمنهجيات التى تؤكد على أهمية جمع البيانات، وتحليل البيانات. حتى لو كان النفوذ الأمريكى منذ خمسينيات القرن العشرين له أثر فى التجانس على علم الاجتماع والعلم السياسى، فما زال هناك بعض الحقيقة فى الرؤية النمطية للاهتمام الكبير بالبحث أو التحقق الإمبيريقى فى الثقافة الأنجلو–ساكسونية (الأمريكية)، والرؤية النمطية لبناء النظرية في ثقافة القارة الأوربية. على المستوى القومى، مازالت بعض الفروع العلمية الحديثة نسبيا مثل علم الاجتماع والعلم السياسى متأثرة بفروع علمية مختلفة تولت رعايتها: على سبيل المثال، تأثير الفلسفة في إيطاليا مقابل القانون فى فرنسا على العلم السياسى *(Favre 1985; Morlino 1989)*. وبعيدا عن تبعية المسار من الماضى، فقرابة أحد التخصصات العلمية بتخصصات أخرى شقيقة ساعد أيضا على توضيح الطرق التى يطور بها بعض الدارسين تفضيلات عامة. فالفردانية المنهجية التى تمثل قاعدة التنظير من خلال النمذجة تشبه إلى حد الدراسات الاقتصادية. والاهتمام بالمؤسسات والثقافة

(انظر، على التوالى، فصلى كل من ستاينمو ***Steinmo*** وكيتـــنج ***Keating***) متـــأثر بشكل كبير بالمقاربات أو المداخل التاريخية. إن الفرض المعرفـــى حـــول مـــدى الحاجة "لفهم العالم من أجل تغييره" – كما صاغه العالم السياسى الفرنـــسى بييـــر فايفر ***Pierre Favre (2005)*** – نال حظه من الاهتمام بين المنظـــرين المعيـــاريين وعلماء الإدارة أيضا، الذين يهتمون عادة بصلة الـــسياسة (أو الـــسياسى) بـــالعلوم الاجتماعية. عادة يهتم الدارسون الكيفيون كثير بصياغة المفاهيم فى شكل تطـــوير مفاهيم منظمة، بينما يركز الدارسون الكميون اهتمامهم على صـــياغة الإجـــراءات المنهجية (أى اختيار المؤشرات) (***Adcock and Collier 2001***).

يعنى هذا أيضا أن كل مشروع بحث جيد هو مدين لإسهام دارسين آخرين. فنحن (فى أثناء إجراء بحوثنا) نشير لنظريات باحثين آخرين؛ ونـــستعير مفـــاهيم طورها آخرون (سواء بشكل استقرائى أو استنباطى)؛ ونـــستفيد مـــن المناقـــشات السابقة حول مشكلات وحلول جمع البيانات؛ ونطبق طرق تحليل لها تاريخ طويـــل من النجاحات والإخفاقات. إن كل عمل بحثى عادة ما يحسن إلى حد مـــا قـــضايا الوضوح النظرى والمعرفة الإمبيريقية.

إجمالا، فالعلم الاجتماعى بمثابة مسعى جماعى أو مشترك بحاجة للمهارات المتنوعة، وبحاجة أيضا للتواصل المكثف بين الباحثين. هذه الجملة غير واضـــحة كما تبدو. فالبحوث التى توجهها المناهج لها الحق فى تحسين التأملات المنهجيـــة، لكنها تبدو بعيدة عن فهم متبادل بين الدارسين الذين يستخدمون منـــاهج مختلفـــة. فالباحثون الذين يهتمون بشكل واضح بالمناهج (لديهم "وعـــى منهجـــى" ***method-conscious***) يميلون غالبا للنقد الراديكالى والمـــضلل لمعارضـــيهم. لـــذلك ينظـــر للمقاربات التفسيرية على أنها روايات ذاتية غير علمية من جانب، بينما، من جانب آخر، ينظر للمقاربات الوضعية على أنها تفتقر للخيال السحرى الموجود فى العلوم

الطبيعية. هناك ميل متكرر لتقديم تفسيرات بسيطة للكتاب الكلاسيكيين *(Van Langenhove 2007)*. من حين لآخر، يتم مثل هذا التحويف أو التشويه بشكل متعمد. وترجع عادة للجهل بتطور الفرع الآخر، تركبه أو تعقده، نجاحه فى تجاوز عقباته المبكرة. حتى كلمة "نظرية" ***theory*** تستخدم بمعانٍ مختلفة. فيراها البعض نمذجة للسلوك الاجتماعى مصحوبا برؤية للتفسير والتنبؤ العلمى. بينما تشير عند البعض الآخر انعكاسًا معياريًا، مع أصوله في الفلسفة والإنسانيات. "النظرية النقدية" ***critical theory*** بالتالى تحرض ضد هذين المعنيين على السواء.

نأمل من خلال هذا المجلد إلى تيسير التواصل وتجاوز الأشكال النمطية عبر إعادة الاعتبار لتعدد المقاربات أو المناهج فى العلوم الاجتماعية. فالتعددية تتجلى بداية فى تكوين فصول هذا المجلد، التى تسعى إلى أن تغطى الخطوات المختلفة فى البحث من خلال مداخل أومقاربات معرفية مختلفة. وساعدنا فى سعينا هذا، كما سبق وأشرنا، مشاركة الباحثين الذين يتبنون وجهات نظر مختلفة والذين يقدمون، من داخل، خبراتهم بالمناهج والمقاربات والمنهجية. ثانيا، وأثناء كتابة هذا المجلد (كما فى المشروعات الاجتماعية الأخرى)، سهل تفعيل نوع ما من رأس المال الاجتماعى القائم على الثقة المتبادلة نمو هذا العمل، فرغم عدم وجود اتفاق تام، إلا أنه كان يوجد على الأقل فهم متبادل للمخاوف والتحديات المرتبطة بالمقاربات الأخرى. ففى عمليات المراجعة وإعادة الصياغة، بدأت تتحاور الفصول مع بعضها.

فقد كانت المساهمات فى مجلدنا هذا بعيدة دحض وجود انقسامات أو اختلافات حادة فى فهم منطق وممارسة العلوم الاجتماعية. وبدت الاختلافات المهمة فقط فى الرغبة فى التعميم والاعتراف بالتعقيد. لقد كان هيريتييه ***Héritier*** واضحا فى تفضيله لبناء (ربما) تعبيرات شبيهة بالقانون مثل وضوح كراتوشيل ***Kratochwil***

في تحذيره من غموض التعبيرات. حتى فى أسلوب السرد، يتميز عرض كروتشيل "حول ما النزعة البنائية (وما ليست نزعة بنائية)" بنقد فلسفى للرؤية الوجودية للواقع كما تمكنت منها بسهولة (أكثر أو أقل) معرفة العلم الاجتماعي. لا ينكر أحد أن الفهم هو غرض العلم الاجتماعى، ولكن هذا الفهم يصيغ مفهوما مناسبا لمنطق (وحدود) التفسير للعلوم الاجتماعية ولكنه مختلف عن التفسير السائد فى بعض العلوم الطبيعية. يظهر تنوع مماثل فى مفهوم غرض العلوم الاجتماعية عندما نضع منطق النمذجة في نظرية اللعب كما تم عرضها فى الفصل الذى كتبه تشوزيسكا ***Chwaszcza*** فى مواجهة مع فهم السلوك الفردى القائم على البحث عن الاعتراف كما عرضه بيتزورنو ***Pizzorno*** فى تحليله السوسيولوجى. فإذا كان الاعتراف بدور الفعل الإنسانى موجوذا فى كل من المقاربتين، فإن الافتراضات حول دوافع البشر (وكذلك حول إلى أى مدى تجب دراسة هذه الدوافع دراسة إمبيريقية) تختلف على نطاق واسع. كذلك تناول هذا المجلد عرض مفهوما للعلم باعتباره علما محايدا وليس علما موجه بشكل معيارى، كما يؤكد بوبوك ***Bauböck*** في فصله اختلافًا مرتبطًا بتفكير وممارسة العلم الاجتماعي.

تظهر منطلقات مختلفة فى كيفية عمل الباحثين أو الدارسين ضمن تقاليد علمية مختلفة تتناول الخطوات فى بناء تصميم البحوث. فبينما يقر كل من كراتوشيل ***Kratochwil*** ومابر ***Mair*** بأهمية وحساسية مهمة صياغة المفاهيم، فإن كراتوشيل يحدد المفاهيم باعتبارها مرشحات ضرورية بين العالم ومعرفتنا عنه، معترفا بحمولتها المعيارية (وهى الفكرة ذاتها التى قدمها بوبوك ***Bauböck***)، فى حين أن ماير ***Mair*** يعد أقل اهتماما بمكان نشأة المفهومات، ويركز بشكل أكبر على بناء مفردات مشتركة تساعد على تراكمية المعرفة. فى تطور النماذج التفسيرية التى ستوجه البحث الميدانى أو الإمبيريقى، يتبدل المفهوم الحقيقى للسببية،

بين التركيز (الشحيح) على العلاقات بين المتغيرات الذى عرضه هيريتييه ***Héritier***، وبين عملية التتبع التاريخى المكثف الذى استخدمه فنسن ***Vennesson***. فى هذه التأكيدات المختلفة، فما يعد خطرا أو على المحك هو الاعتراف بفهم أحداث معينة (التى تعرف أحيانا بحرف ***N***) باعتبارها كائنًا شرعيًا للعلوم الاجتماعية، وعما إذا كان التحليل الوصفي ينبغى أن يكون دائما تابعا هرميا للاستدلال السببى. يتجلى اختلاف مماثل فى نقطة التركيز فى الطريقة التى يتناول بها كل من شميتر ***Schmitter*** وديللا بورتا ***della Porta*** قضايا اختيار الحالة، خاصة "انتقاء الحالة" ***Casing*** (والتى تعنى، كيف يجب أن تصاغ الحالة صياغة مفاهيمية). من أجل ثقة أكبر فى تعميم النتائج، يقترح شميتر ***Schmitter*** زيادة عدد الحالات، كلما أمكن ذلك، خاصة، استعاضة المتغيرات بأسماء مناسبة. وعلى النقيض من ذلك، تدافع ديللا بورتا ***della Porta*** عن التمايز التقليدى بين المقارنة من خلال المتغيرات والمقارنة من خلال الحالات، آخذة بعين الاعتبار مختلف الافتراضات (المشروعة) التى تصاحب كلتا الإستراتيجيتين. أخيرا، وفيما يتعلق بالمناهج المتعارضة، فكل من الفصل الذى كتبه فرانكلين ***Franklin*** عن الأساليب الكمية، والفصل الذى كتبه براى ***Bray*** حول الأساليب الكيفية يقدمان اختلافات أو تباينات واضحة بين هذين النوعين من الأساليب، ليس فقط حول كيفية معالجة المشاهدات الميدانية، ولكن أيضا فى كيفية تصور العمل الميدانى وعلاقته بالتنظير.

رغم استمرار هذه الاختلافات، فقد لاحظنا إمكانية للحوار بين المقاربات والمنهجيات. فكل من ماير ***Mair*** وكراتوشيل ***Kratochwil*** ينظران لصياغة المفاهين باعتبارها خطوة أساسية فى البحث والنظرية؛ وكل من الفصل الخاص نظرية اللعب والفصل الخاص بنظرية الاعتراف يؤكدان على الدوافع الفردية؛ ويطور التحليل السببى ودراسات الحالة عملية تتبع ***tracing*** باعتبارها أداة منهجية؛

ويوافق كل من شميتر ***Schmitter***، وديللا بورتــا ***della Porta*** علـــى شـــرعية أو إمكانية البدء والتوقف في لحظات مختلفة على ساعة البحــث؛ ويؤكــد كــل مــن فرانكلين ***Franklin*** وبراى ***Bray*** على أهمية البحث ذو الوعي بـــالمنهج ***method-conscious work***.

كذلك، يمكننا تحديد نقاط الاتفاق بين مختلف المقاربـــات، حتـــى إن كانـــت ناقصة في بعض المقاربات. فيأخذنا تشوزيسكا ***Chwaszcza*** عبر نظرية الاختيـــار العقلاني أو الرشيد ونظرية اللعب وينتهي مشيرا إلى أهمية المؤسسات، ومـــن ثـــم يرتبط باهتمامات كل من ستينمو ***Steinmo*** وهيريتييـــه ***Héritier***. وينظـــر بـــراى ***Bray*** في تصورات ودوافع الأفراد في سياقهم، وهو بذلك يساعد في فتح صـــندوق هيرتييه الأسود، على الرغم من أن هيرتييه نفسها على وعى أكبـــر بافتراضــــات الاختيار العقلاني. كما يجلب كيتنج ***Keating*** الثقافة والقيم باعتبارها عاملاً محـــددًا للدوافع، ويساعد بذلك في الإجابة عن أسئلة لا تتناولها نظرية الاختيـــار العقلانـــي ولا نظرية اللعب – من قبيل لماذا يرغب الناس في فعل أشياء معينة. ويتناول كل من فنسن ***Venesson*** وهيريتييه ***Héritier*** "عملية التتبع" ***process tracing*** باعتبارها وسيلة لربط الأحداث وبناء علاقات سببية. يبين بوبـــوك ***Bauböck*** كيـــف تنـــشأ الأسئلة المعيارية أثناء البحث الميداني أو الإمبيريقي، ويوضح كيفية إدماجها فـــي تصميم البحث، بينما يصر بعض العلماء الاجتماعيين على استبعاد أو تجنب مثـــل هذه الأسئلة المعيارية. ولعل من بين نقاط الاتفاق بين النظريـــات والمقاربـــات أن البحث في العلم الاجتماعي هو عمل مثير للاهتمام والتحدى.

أين نذهب وكيف؟

تتبقى قضية مهمة. هل من الممكن أن نعـــرف كـــل الاختلافـــات الـــسابق عرضها، ونظـــل نـــؤمن باحتمـــال مـــشروع (بحثـــى) تراكمـــى يعتمـــد علــــى

توظيف أو استخدام المقاربات المختلفة، أم أن الاحتمال الواقعي الوحيد هو غرض الوجود المشترك المسالم القائم على نوع من "التدعيم" ***Pillarization***؟ أحد هذه الاحتمالات، كما يقترح بوبوك ***Bauböck***، هو اعتبار العلم الاجتماعي علما تراكميا، ولكن ليس بطريقة خطية. فالتثليث المنهجي ***methodological triangulation*** قد يوفر طريقة أخرى تدفع العلم الاجتماعي للأمام (انظر: ***della Porta and Keating, ch. 2***). لا يزال بعض الباحثين يعتبرون نوعا من الأحادية المنهجية على أصح من التثليث، آسفين لهجمات المنظرين العامين والمنهجيين الكيفيين (من الإثنوجرافيين إلى علماء الاجتماع التاريخي) ضد "الوضعية" ***positivism*** (***Goldthorpe 2000: 5***). في ضوء هذا المنظور، ينظر لوجهات نظر مختلفة باعتبارها أساليب متنافرة وأساليب ثالثة ***third ways*** تروق للتعددية باعتبارها بلاغة خطابية مضللة (المرجع السابق، خاصة الفصل الرابع). في كثير من الأحيان تعتمد على إلى أي مدى نميل للنظر للاكتشافات العلمية باعتبارها تعتمد على عملية منظمة ومبنية بشكل جيد، أم "فوضى" ***mess*** طارئة أو بالمصادفة (***Law 2004***). وباعتبارها نتيجة بحث عن نظرية واحدة صادقة أو حقيقية عن الكون، أم الاعتراف بأن "نظرياتنا المصونة عن العالم تتناسق بشكل مريح مع بعضها البعض وأن هذا التناسق بين النظريات يرجع إلى تصميمنا كل نظرية بالقياس لنظرية أخرى بدرجة أكبر من أن التناسق بين النظريات يرجع إلى اكتشافنا للكيفية التي يكون عليها العالم" (***Hacking 1992: 3***).

من أجل معالجة هذه التساؤلات، من المفيد أن نتأمل ليس فقط بعض الاتجاهات التي تشدد على الفصل بين دعاة المناهج والمداخل أو المقاربات المنهجية المختلفة، لكن نتأمل أيضا الاتجاهات الأخرى التي تواجه هذا الفصل. أحد هذه الاتجاهات هو اتجاه التعقيد المنهجي داخل كل مدخل أو مقاربة منهجية، الذي يتطلب

المزيد والمزيد من تعلم المهارات الفنية الأساسية، جنبا إلـى جنـب تعلـم نمـو النظريات والمعرفة المنهجية في كل مجـال. فالمعرفـة المهنيـة تتزايـد بـشكل متضاعف، مع تأثير الحاجة لقدر من التخصص. حسبما يقر علماء السياسة وعلماء الاجتماع، فقد فكروا في مهنتهم باعتبارها نظاما اجتماعيا، وسياسة (ألعـاب قـوة) تعمل على تجميد "الانقسامات الاجتماعية" ***social cleavages*** الناتجة. لقـد ذكرنـا بعض الاتجاهات من جانب الاحتراف المهني، ومن جانب المجلات، والجمعيـات، والمدارس الصيفية، والأقسام المتخصصة. تخلق كل هذه الاتجاهات العديـد مـن السبل من أجل تكامل كل مدخل أو مقاربة، لكنها تخلق مساحة أقل للتلاقح فيما بين المداخل أو المقاربات. تعزز ديناميات الصراع هذه الهويات (هوية كل مقاربة) في المنافسة من أجل الموارد النادرة، والمناقشات المنهجية تتصاعد لتصل إلى حروب مقدسة داخل وبين الأقسام العلمية، والمجلات، والجمعيات المهنية. ويؤدي تنمـيط "الآخر" إلى وصمه، ويؤدي، في بعض الأحيان، إلى ما يطلق عليه علماء الجريمة "الانحراف الثانوي" ***secondary deviance***. إذا كان التخصص يقلل من القدرة على فهـم عمـل كـل منـا، فـإن الـديناميات الـصراعية تقلـل حتـى المـصلحة في التواصل.

من حسن الحظ، أن هذه الصورة المظلمة تصور جزءًا واحدًا من الجدل في العلوم الاجتماعية، لأن هناك بعض النزعات المضادة تدفع نحو التلاقح (المنهجي). فالدعوة للأوربة ***Europeanization*** (التحول إلى كل ما هو أوربي) فـضلا عـن مجموعة من الظواهر التي تعمل رافعـة لـشعار "العولمـة الثقافيـة" ***cultural globalization*** – قد يسرت التواصل العابر للحدود، مع بعض الفـضول الثقـافي عبر الحدود. يصدق ذلك خاصة في الاتحاد الأوربي، على الرغم مـن أن القـوة الأكاديمية لا تزال منظمة بشكل وطني، حيث زادت مناسبات اللقاءات الدولية فـي

جميع مراحل العمل الأكاديمي. والمشككون يعترفون بأن التكنولوجيا الجديدة قد غيرت من مفهومنا للمسافات. فسواء كانت العولمة تمثل واقعا اجتماعيا جديدا أم لا، أو أنها مجرد فهم جديد للواقع القديم، فإنها (أى العولمة) تتحدى المعرفة المكتسبة وقدرة الفئات القائمة مثل الدول أو الطبقات الاجتماعية (أستشهد هنا بمفهومين فقط من المفاهيم الأساسية من العلم السياسى وعلم الاجتماع). يدعو هذا إلى تقارب جهود التخصصات العلمية المختلفة للتفكير فى التحدى الذى يواجه دولة الرفاهية فى مواجهة التغيرات الديموجرافية، ومشكلات الديمقراطيات التمثيلية فى التعامل مع القوة المتنامية للشركات الاقتصادية، والصعوبات التى تواجهها الدول القومية فى التصدى للتشكيلات الجديدة للقوة على مستويات متعددة. أخيرا، عن طيب خاطر أو بالقوة، فقد دفعت هذه التحديات الجديدة، التى يشعر العلماء الموجهون نحو المشكلة بحساسية خاصة نحوها، نحو مزيد من البحوث عبر الوطنية، فى كثير من الأحيان تحت رعاية المنظمات الدولية، مما يوفر مناسبات للتفاعل والتواصل.

إن مزجًا بين المناهج المختلفة، خاصة المناهج الكمية والكيفية، بدعوى زيادة الصدق والتغلب على تحيزات كل مقاربة منهجية قوبلت بالرفض باعتبار أنها دعوة ساذجة، مبررة هذا الرفض بأن "الافتراضات المعرفية والوجودية المختلفة وغير المتكافئة هى افتراضات مرتبطة بنظريات ومناهج مختلفة" (*Blaikie 1991: 115*). صحيح أن الانتقائية خطأ، وأن هناك دليلاً متراكمًا على أن الافتراضات المعرفية المختلفة جدا لا تزيد من الثقة فى النتائج. ومع ذلك، كما أكدنا من قبل (الفصل الثانى)، ما زال هناك مجال للتوليف، والتثليث، ووجهات النظر المتعددة، والتلاقح بين المقاربات المنهجية. بالعودة إلى الأسئلة التى أثيرت هناك وفى المقدمة (الفصل الأول)، فالمناهج المختلفة يمكن أن تكون صادقة بنفس

القدر، يتوقف الأمر على السؤال الذى نطرحه. لذلك، فكل ما هو مطلوب من أجل سد "فجوة الكمى–الكيفى" (*Tarrow 2004*) هو إدراك علاقة هذه الأسئلة المختلفة، على سبيل المثال هل هذه الأسئلة متعلقة بالآثار البنائية والتصورات الفردية، أو متعلقة بالاستمرارية والتغير. يسلم كل من جيمس ماهونى ***James Mahoney*** وجارى جورتز ***Gary Goertz*** (٢٠٠٦) بشرعية مقاربتين أو مدخلين رئيسيين فى التفسير: المدخل أو المقاربة الكيفى، الذى يعنى، البحث من أجل تفسير نتائج معينة فى حالات فردية (مدخل "أسباب الآثار" ***causes-of-effects*** فى التفسير)، والمدخل الكمى، والذى يبحث عن الآثار العامة لأسباب مختلفة (مدخل "آثار الأسباب" ***effects-of-causes*** فى التفسير)، انطلاقا من هذا الاختلاف الرئيسى، ينجرف البعض الآخر إليه. إن نطاق التعميم فى المدخل الأول محدود (فى بعض الأحيان محدود بنطاق الحالات التى يتم تحليلها)، وقد تتسع بقدر اتساعها فى المدخل الثانى. يتميز المدخل الأول بسمة المنطق الحتمى، ببحثه عن الأسباب الضرورية والقلق من نقص التلاؤم، بينما يتميز المدخل الثانى بسمة الاحتمالية. للعلوم الاجتماعية، كما أكدنا، العديد من الأهداف. بدلا من إلزام نفسها بمنهجية واحدة باعتبار أنها مسألة مبدأ أو عقيدة، فنحن على قناعة بأن على العلماء الاجتماعيين أن يختاروا مدخلا، ومنهجية، وأساليب محددة تتناسب مع الأسئلة التى يطرحونها.

قائمة المراجع

Abbott, Andrew 1992. 'What Do Cases Do? Some Notes on Activity in Sociological Analysis', in Ragin and Becker (eds.), pp. 53–82.

Abel, Peter (ed.) 1991. *Rational Choice Theory.* Aldershot: Edward Elgar.

Abélès, Marc 1989. *Jours tranquilles en 89: ethnologie politique d'un département français.* Paris: Éditions O. Jacob.

Abu-Lughod, Lila 1988. 'Fieldwork of a Dutiful Daughter', in Saraya Altorki and Camillia Fawzi El-Solh (eds.), *Arab Women in the Field: Studying Your Own Society.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, pp. 139–61.

Ackerman, Bruce and James Fishkin 2004. *Deliberation Day.* New Haven: Yale University Press.

Adcock, Robert 2005. 'What is a Concept?', Working Paper no. 1, Committee on Concepts and Methods, International Political Science Association.

Adcock, Robert and David Collier 2001. 'Measurement Validity: A Shared Standard for Qualitative and Quantitative Research', *American Political Science Review* 95: 529–47.

Adler, Emmanuel 1997. 'Seizing the Middle Ground', *European Journal of International Relations* 3(3): 319–63.

Adler, Patricia A. and Peter Adler 1987. *Membership Roles Field Research.* Newbury Park, Calif.: Sage.

Agar, Michael H. 1996. *The Professional Stranger: An Informal Introduction to Ethnography.* San Diego, Calif.: Academic Press.

Allais, Maurice 1953. 'Le comportement de l'homme rationnel devant le risque: critique des postulats et axiomes de l'école américaine', *Econometrica* 21: 503–46.

Allen, William Sheridan 1984. *The Nazi Seizure of Power. The Experience of a Single German Town 1922–1945* (1st edn 1965). New York: Franklin Watts.

Allingham, Michael (ed.) 2006. *Rational Choice Theory,* 5 vols. London: Routledge.

Allison, Graham T. 1971. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis.* Boston: Little, Brown.

Almond, Gabriel A. 1990. *A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science.* Newbury Park, Calif.: Sage.

Almond, Gabriel A. and Stephen J. Genco 1977. 'Clouds, Clocks, and the Study of Politics', *World Politics* 4 (July): 489–522.

Almond, Gabriel A. and Sidney Verba 1965. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.* Boston: Little, Brown.

Almond, Gabriel A. and Sidney Verba (eds.) 1980. *The Civic Culture Revisited.* Boston: Little, Brown.

Altheide, David L. and John M. Johnson 1994. 'Criteria for Assessing Interpretive Validity in

Qualitative Research', in Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln (eds.), *Handbook of Qualitative Research*. London: Sage, pp. 485–99.

Amenta, Edwin 1991. 'Making the Most of a Case Study: Theories of the Welfare State and the American Experience', in Charles C. Ragin (ed.), *Issues and Alternatives in Comparative Social Research*. Leiden: E. J. Brill, pp. 172–94.

Amin, Ash 1999. 'An Institutionalist Perspective on Regional Economic Development', *International Journal of Urban and Regional Research* 23(2): 365–78.

Anckar, Dag 1997. 'Nomination: A Note on the Cumulation Problem', *European Journal of Political Research* 31(1): 73–81.

Anderson, Benedict 1983. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Aoki, Masahiko 2001. *Towards a Comparative Institutional Analysis*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Arendt Hannah 1970. *Macht und Gewalt*. Munich: Piper.

Aristotle 1999. *The Politics and the Constitution of Athens* (ed. Stephen Everson). Cambridge University Press.

Arneson, Richard and Ian Shapiro 1996. 'Democratic Autonomy and Religious Freedom: A Critique of Wisconsin v. Yoder', in Russell Hardin and Ian Shapiro (eds.), *Political Order* (NOMOS XXXVIII). New York University Press, pp. 365–411.

Auyero, Javier 2007. *Routine Politics and Violence in Argentina*. Cambridge University Press.

Axelrod, Robert 1984. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books.

Bachelard, Gaston 1971. (Textes choisis par Dominique Lecourt). *Epistémologie. Textes choisis*. Paris: Presses universitaires de France.

1986. *Le rationalisme appliqué* (1st edn 1949). Paris: Presses universitaires de France.

1991. *Le nouvel esprit scientifique* (1st edn 1934). Paris: Presses universitaires de France.

1993. *La formation de l'esprit scientifique. Contribution à une psychanalyse de la connaissance* (1st edn 1938). Paris: Vrin.

Bader, Veit 2005. 'The Ethics of Immigration', *Constellations* 12(3): 331–61.

Bagnasco, Arnaldo and Carlo Trigilia 1993. *La construction sociale du marché. Le défi de la troisième Italie*. Cachan: Éditions de l'Ecole Normale Supérieur de Cachan.

Ball, Terence 2002. 'Confessions of a Conceptual Historian', *Redescriptions: Yearbook of Political Thought and Conceptual History* 6: 11–31.

Banfield, Edward C. with Laura Fasano 1958. *The Moral Basis of a Backward Society*. Glencoe, Ill.: The Free Press.

Banting, Keith and Will Kymlicka (eds.) 2007. *Multiculturalism and the Welfare State: Recognition and Redistribution in Contemporary Democracies*. Oxford University Press.

Barry, Brian 1989. *A Treatise on Social Justice*, vol. I: *Theories of Justice*. London: Harvester Wheatsheaf.

Barthes, Roland 1972. *Mythologies*. London: Jonathan Cape.

Bartolini, Stefano 1993. 'On Time and Comparative Research', *Journal of Theoretical Politics* 5: 131–67.

2000. *The Political Mobilization of the European Left, 1860–1980: The Class Cleavage*. Cambridge University Press.

2006. *Restructuring Europe: Centre Formation, System Building, and Political Structuring between the Nation State and the European Union*. Oxford University Press.

Bartolini, Stefano and Peter Mair 1990. *Identity, Competition and Electoral Availability: The Stabilisation of European Electorates, 1885–1985*. Cambridge University Press.

2001. 'Challenges to Contemporary Political Parties', in Larry Diamond and Richard Gunther (eds.), *Political Parties and Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. 327–43.

Bates, Robert, Avner Greif, Margaret Levi, Jean-Laurent Rosenthal and Barry Weingast 1998. *Analytic Narratives*. Princeton University Press.

Bauböck, Rainer 1997. 'Notwendige Öffnung und legitime Schließung liberaler Demokratien', *Archives Européennes de Sociologie*, no. 1: 71–103.

Beitz, Charles 1979. *Political Theory and International Relations*. Princeton University Press.

Belkin, Aaron and Philip Tetlock (eds.) 1996. *Counterfactual Thought Experiment in World Politics*. Princeton University Press.

Bellah, Robert 1985. *Habits of the Heart. Individualism and Commitment in American Life*. Berkeley: University of California Press.

Bendix, Reinhard 1963. 'Concepts and Generalizations in Comparative Sociological Studies', *American Sociological Review* 28: 532–9.

Benhabib, Seyla (ed.) 1996. *Democracy and Difference*. Princeton University Press.

Bennett, Andrew 2004. 'Case Study Methods: Design, Use, and Comparative Advantages', in Detlef F. Sprinz and Yael Nahmias-Wolinsky (eds.), *Models, Numbers and Cases: Methods for Studying International Relations*. Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 19–55.

Bennett, Andrew and Colin Elman 2006. 'Qualitative Research: Recent Developments in Case Study Methods', *Annual Review of Political Science* 9: 455–76.

Bennett, Andrew and Alexander L. George 2001. 'Case Studies and Process Tracing in History and Political Science: Similar Strokes for Different Foci', in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Bridges and Boundaries*. Cambridge, Mass.: MIT Press, pp. 137–66.

Beran, Harry 1984. 'A Liberal Theory of Secession', *Political Studies* 32: 21–31.

Berger, Peter and Thomas Luckmann 1967. *The Social Construction of Reality*. Garden City, N.J.: Doubleday.

Berlin, Isaiah 1969/1979. *Four Essays on Liberty*. Oxford University Press.

2002. 'Two Concepts of Freedom', in Isaiah Berlin, *Liberty* (ed. Henry Hardy). Oxford University Press, pp. 188–217.

Berman, Sheri E. 2001. 'Modernization in Historical Perspective. The Case of Imperial Germany', *World Politics* 53: 431–62.

Bertaux, Daniel 1999. 'L'approche biographique: sa validité méthodologique, ses potentialités', *Cahiers internationaux de sociologie* 64: 197–225.

Berthet, Thierry and Jacques Palard 1997. 'Culture politique réfractaire et décollage économique. L'exemple de la Vendée du Nord-Est', *Revue française de science politique* 47(1): 29–48.

Bevir, Mark and R. A. W. Rhodes 2003. *Interpreting British Governance*. London: Routledge.

Bicchieri, Cristina 2006. *The Grammar of Society: The Nature and Dynamics of Social Norms*. Cambridge University Press.

Biddle, Stephen 2006. *Military Power. Explaining Victory and Defeat in Modern Battle* (1st edn 2004). Princeton University Press.

Blaikie, Norman W. H. 1991. 'A Critique of the Use of Triangulation in Social Research', *Quality and Quantity* 25: 115–36.

Blyth, Mark 1997. 'Any More Bright Ideas? The Ideal Turn of Comparative Political Economy', *Comparative Politics* 29: 229–50.

2002. *Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century*. Cambridge University Press.

2003. 'Structures Do Not Come with an Instruction Sheet: Interests, Ideas and Progress in Political Science', *Perspectives on Politics* 1(4): 695–706.

2006. 'Great Punctuations: Prediction, Randomness, and the Evolution of Comparative Political Research', *American Political Science Review* 100(4): 493–8.

Bohman, James 1996. *Public Deliberation, Pluralism, Complexity, and Democracy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Boudon, Raymond 1976. 'A Theory of Justice', *Contemporary Sociology* 5: 102–9.

Bourdieu, Pierre 1977. *Outline of a Theory of Practice*. Cambridge University Press.

2004. *Science of Science and Reflexivity*. Cambridge: Polity.

Bourdieu, Pierre, Jean-Claude Chamboredon and Jean-Claude Passeron 1983. *Le métier de sociologue* (1st edn 1968). Paris: Mouton.

Bradshaw, York and Michael Wallace 1991. 'Informing Generality and Explaining Uniqueness: The Place of Case Studies in Comparative Research', in Charles C. Ragin (ed.), *Issues and Alternatives in Comparative Social Research*. Leiden: E. J. Brill, pp. 154–71.

Brady, Henry E. and David Collier (eds.) 2004. *Rethinking Social Inquiry. Diverse Tools, Shared Standards*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Brady, Henry E., David Collier and Jason Seawright 2004. 'Refocusing the Discussion of Methodology', in Brady and Collier (eds.), pp. 3–21.

Bramber, Thomas, William Clark and Matt Golder 2006. 'Understanding Interaction Models: Improving Political Analysis', *Political Analysis* 14:63–82.

Brams, Steven J. 1990. *Negotiation Games. Applying Game Theory to Bargaining and Arbitration*, rev. edn. London: Routledge.

Brams, Steven J. and Alan D. Taylor 1996. *Fair Division. From Cake-cutting to Dispute Resolution*. Cambridge University Press.

Braudel, Fernand 1980. 'History and the Social Sciences: The *Longue Durée*', in Fernand Braudel, *On History*. University of Chicago Press, pp. 25–54.

Bray, Zoe 2004. *Living Boundaries: Identity and Frontier in the Basque Country*. Brussels: Peter Lang.

2006. 'Basque Militant Youths in France: New Experiences of Ethnonational Identity in the European Context', *Nationalism and Ethnic Politics* 12(3–4): 533–53.

Brennan, Geoffrey and Alan Hamlin 2000. *Democratic Devices and Desires. Theories of Institutional Design*. Cambridge University Press.

Briggs, Charles L. 1986. *Learning How To Ask: A Sociolinguistic Appraisal of the Role of the Interview in Social Science Research*. Cambridge University Press.

Brubaker, Rogers and Fred Cooper 2000. 'Beyond "Identity"', *Theory and Society* 29: 1–47.

Buchanan, Allen 1991. *Secession. The Morality of Political Divorce from Fort Sumter to Lithuania and Quebec*. Boulder, Colo.: Westview.

2004. *Justice, Legitimacy, and Self-Determination. Moral Foundations for International Law*. Oxford University Press.

Buchanan, James and Gordon Tullock 1965. *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Burawoy, Michael. 1998. 'The Extended Case Method', *Sociological Theory* 16(1): 4–33.

Burawoy, Michael, Alice Burton, Ann Arnett Ferguson, and Kathryn J. Fox 1991. *Ethnography Unbound: Power and Resistance in the Modern Metropolis.* Berkeley: University of California Press.

Campbell, Donald T. and Julian C. Stanley 1963. *Experimental and Quasi-Experimental Designs for Research.* Boston: Houghton Mifflin.

Campbell, John 2002. 'Ideas, Politics and Public Policy', *Annual Review of Sociology* 28: 21–38.

2004. *Institutional Change and Globalization.* Princeton University Press.

Campelli, E. 1996. 'Metodi qualitativi e teoria sociale', in C. Cipolla and A. De Lillo (eds.), *Il sociologo e le sirene. La sfida dei metodi qualitativi.* Milan: Franco Angeli.

Cardano, Mario 2003. *Techniche di ricerca qualitativa.* Rome: Carocci.

Carens, Joseph H. 1987. 'Aliens and Citizens. The Case for Open Borders', *Review of Politics* 49(2): 251–73.

1996. 'Realistic and Idealistic Approaches to the Ethics of Migration', *International Migration Review* 30(1): 156–70.

2000. *Culture, Citizenship, and Community: A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness.* Oxford University Press.

Carnevali, Barbara 2004. *Romanticismo e riconoscimento. Figure della coscienza in Rousseau.* Bologna: Il Mulino.

Cassese, Antonio 1995. *Self-Determination of Peoples. A Legal Reappraisal.* Cambridge University Press.

Chauvel, L. 1995. 'Valeurs régionales et nationales en Europe', *Futuribles* 200: 167–201.

Checkel, Jeffrey T. 2006. 'Tracing Causal Mechanisms', *International Studies Review* 8(2): 362–70.

Cicourel, Aaron V. 1991. 'Semantics, Pragmatics, and Situated Meaning', in Jef Verschueren (ed.), *Pragmatics at Issue,* vol. I. Amsterdam: John Benjamins.

Coffé, Hilde 2005. 'Do Individual Factors Explain the Different Success of the Two Belgian Extreme Right Parties?', *Acta Politica* 40(1): 74–93.

Coleman, James 1986. 'Social Theory, Social Research, and a Theory of Action', *American Journal of Sociology* 91: 1309–35.

1988. 'Social Capital in the Creation of Human Capital', *American Journal of Sociology* 94 (Supplement): 95–120.

1990. *Foundations of Social Theory.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Collier, David 1990. 'Il metodo comparato: due decenni di mutamenti', *Rivista Italiana di Scienza Politica* 20: 477–504.

Collier, David and Robert Adcock 1999. 'Democracy and Dichotomies', *Annual Review of Political Science* 2: 537–65.

Collier, David and Steven Levitsky 1997. 'Democracy with Adjectives. Conceptual Innovation in Comparative Research', *World Politics* 49(3): 430–51.

Collier, David and James E. Mahon 1993. 'Conceptual "Stretching" Revisited: Adapting Categories in Comparative Analysis', *American Political Science Review* 87(4): 845–55.

Collier, David and James Mahoney 1996. 'Insights and Pitfalls. Selection Bias in Qualitative Research', *World Politics* 49: 56–91.

Collier, David, Henry E. Brady and Jason Seawright 2004a. 'Critique, Responses, and Trade-offs: Drawing Together the Debate', in Brady and Collier (eds.), pp. 195–228.

2004b. 'Sources of Leverage in Causal Inference: Toward an Alternative View of Methodology', in Brady and Collier (eds.), pp. 229–65.

Collier, David, James Mahoney and Jason Seawright 2004. 'Claiming Too Much: Warnings about Selection Bias', in Brady and Collier (eds.), pp. 85–101.

Collier, David, Jason Seawright and Gerardo L. Munck 2004. 'The Quest for Standard: King, Kehoane and Verba's *Designing Social Inquiry*', in Brady and Collier (eds.), pp. 21–50.

Congleton, Roger D. and Birgitta Swedenborg (eds.) 2006. *Democratic Constitutional Design and Public Policy.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Connolly, William E. 2004. 'Method, Problem, Faith', in Shapiro, Smith and Masoud (eds.), pp. 332–49.

Conolly, John 1983. *The Terms of Political Discourse*, 2nd edn. Princeton University Press.

Cooke, Philip and Kevin Morgan 1998. *The Associational Economy. Firms, Regions, and Innovation.* Oxford University Press.

Corbetta, Piergiorgio 2003. *Social Research. Theory, Methods and Techniques.* London: Sage.

Crapanzano, Vincent. 1992. *Hermes' Dilemma and Hamlet's Desire: On the Epistemology of Interpretation.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Creswell, John W. 1994. *Research Design. Qualitative and Quantitative Approaches.* London: Sage.

Crouch, Colin, Patrick Le Galès, Carlo Trigilia and Helmut Voelzkow 2001. *Local Production Systems in Europe, Rise or Demise?* Oxford University Press.

Crozier, Michel 1964. *The Bureaucratic Phenomenon* (1st edn 1963). University of Chicago Press.

Dahl, Robert 1961. *Who Governs? Democracy and Power in an American City.* New Haven: Yale University Press.

1967. *Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent.* Chicago: Rand McNally.

1971. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven: Yale University Press.

Dahrendorf, Ralf 1959. *Class and Class Conflict in Industrial Society.* Stanford University Press.

1995. 'Preserving Prosperity', *New Statesman and Society*, 13/29 December: 36–40.

2000. 'La sconfitta della vecchia democrazia'. *La Repubblica*, 12 January.

Dal Lago, Alessandro and Rocco De Biasi (eds.) 2002. *Un certo sguardo. Introduzione all'etnografia sociale.* Rome: Laterza.

Davis, James W. [illegible]05. *Terms of Inquiry. On the Theory and Practice of Political Science.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

DeFelice, E. Gene 19[illegible]. 'Comparison Misconceived: Common Nonsense in Comparative Politics', *Comparative Politics* 13(1): 119–26.

Delanty, Gerard 19[illegible]9. *Social Theory in a Changing World.* Cambridge: Polity.

della Porta, Donatella 1995. *Social Movements, Political Violence and the State.* Cambridge University Press.

Demazière, Didier and Claude Dubar 2000. *Dentro le storie. Analizzare le interviste biografiche.* Milan: Raffaello Cortina.

Denzin, Norman K. and Yvonna S. Lincoln 2000. 'Introduction: The Discipline and Practice of Qualitative Research', in Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln (eds.), *Handbook of Qualitative Research*, 2nd edn. Thousand Oaks, Calif.: Sage, pp. 1–29.

Derrida, Jacques 1982. *Margins of Philosophy*, trans. Alan Bass. University of Chicago Press.

Descartes, René 1980. *Discourse on Method and Meditations on First Philosophy.* Indianapolis, Ind.: Hackett.

Dessler, David 1991. 'Beyond Correlations: Toward a Causal Theory of War', *International Studies Quarterly* 35: 337–55.
1999. 'Constructivism within a Positivist Social Science', *Review of International Studies* 25: 123–37.
DeWalt, Kathleen M. and Billie R. DeWalt 2002. *Participant Observation.* Walnut Creek, Calif.: AltaMira.
DiMaggio, Paul J. and Walter W. Powell 1991. 'Introduction', in W. W. Powell and P. J. DiMaggio (eds.), *The New Institutionalism in Organizational Analysis.* University of Chicago Press, pp. 1–38.
Dodd, Lawrence C. and L. Richard Schott 1979. *Congress and the Administrative State.* New York: Wiley.
Dogan, Mattei and Dominique Pelassy 1990. *How to Compare Nations,* 2nd edn. Chatham, N.J.: Chatham House Publishers.
Dore, Ronald 1973. *British Factory–Japanese Factory. The Origins of National Diversity in Industrial Relations.* Berkeley: University of California Press.
Downs, Anthony 1957. *An Economic Theory of Democracy.* New York: Harper.
Dryzek, John 2000. *Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations.* Oxford University Press.
Dumont, Louis 1970. *Homo Hierarchicus. The Caste System and Its Implications.* University of Chicago Press.
Duncan, Otis D. 1975. *Introduction to Structural Equation Models.* New York: Academic Press.
Durkheim, Emil 1982. *The Rules of Sociological Method.* New York: The Free Press.
Dworkin, Ronald 2000. *Sovereign Virtue. The Theory and Practice of Equality.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Eatwell, Roger 1997. 'Introduction: The Importance of the Political Culture Approach', in Roger Eatwell (ed.), *European Political Cultures. Conflict or Convergence?* London: Routledge.
Eckstein, Harry 1960. *Pressure Group Politics: The Case of the Medical Association.* Stanford University Press.
1975. 'Case Study and Theory in Political Science', in Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), *Handbook of Political Science.* Reading, Mass.: Addison-Wesley, pp. 79–138.
1992. 'Case Study and Theory in Political Science' (reprint of 1975 version with an introduction), in Harry Eckstein, *Regarding Politics. Essays on Political Theory, Stability, and Change.* Berkeley: University of California Press, pp. 117–76.
Eden, Lynn 2004. *Whole World on Fire. Organizations, Knowledge, Nuclear Weapons Devastation.* Ithaca: Cornell University Press.
Eisenstadt, S. N. 1968. 'Comparative Study', in David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences,* vol. XIV. New York: Macmillan, pp. 421–9.
Eisenstadt, S. N. and Stein Rokkan 1973. *Building States and Nations.* Beverly Hills, Calif.: Sage.
Elman, Colin 1996. 'Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?', *Security Studies* 6(1): 7–53.
2005. 'Explanatory Typologies in Qualitative Studies of International Politics', *International Organization* 59 (Spring): 293–326.
Elster, Jon. 1979. *Ulysses and the Sirens.* Cambridge University Press.
1983. *Sour Grapes.* Cambridge University Press.

1989. *Nuts and Bolts for the Social Sciences.* Cambridge University Press.
1998. 'A Plea for Mechanisms', in Hedström and Swedberg (eds.), pp. 45–73.
2000. *Ulysses Unbound.* Cambridge University Press.
Esping-Andersen, Gøsta 1990. *The Three Worlds of Welfare Capitalism.* Cambridge: Polity.
Esping-Andersen, Gøsta and Walter Korpi 1983. 'From Poor Relief to Institutional Welfare States: The Development of Scandinavian Social Policy'. Paper read at ECPR workshop on the Comparative Study of Distribution and Social Policy, Freiburg, 20–25 March.
Evangelista, Matthew 1999. *Unarmed Forces. The Transnational Movement to End the Cold War.* Ithaca: Cornell University Press.
Falkner, Gerda 2000. 'Policy Networks in a Multi-Level System: Convergence towards Moderate Diversity?', *West European Politics* 23(4): 94–120.
Farrell, Henry and Adrienne Héritier 2003. 'Formal and Informal Institutions under Codecision: Continuous Constitution Building in Europe', *Governance* 16: 577–600.
Favell, Adrian and Tariq Modood 2003. 'The Philosophy of Multiculturalism: The Theory and Practice of Normative Political Theory', in Alan Finlayson (ed.), *Contemporary Political Philosophy: A Reader and Guide.* Edinburgh University Press, pp. 484–95.
Favre, Pierre 1985. 'L'histoire de la science politique', in Madeleine Grawitz and Jean Leca (eds.), *Traité de science politique.* Paris: Puf.
2005. *Comprendre le monde pour le changer. Epistémologie du politique.* Paris: Presses de Sciences Po-Références.
Feagin, Joe R., Anthony M. Orum and Gideon Sjoberg (eds.) 1991. *A Case for the Case Study.* Chapel Hill: University of North Carolina Press.
Featherstone, Kevin 2003. 'Introduction: In the Name of "Europe"', in Kevin Featherstone and Claudio M. Radaelli (eds.), *The Politics of Europeanization.* Oxford University Press, pp. 3–26.
Ferejohn, John 2004. 'External and Internal Explanations', in Shapiro, Smith and Masoud (eds.), pp. 144–65.
Ferguson, Adam 1966. *An Essay on the History of Civil Society* [1767]. Edinburgh University Press.
Feyerabend, Paul K. 1975. *Against Methods. Outline of an Anarchist Theory of Knowledge.* Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press.
Finnemore, Martha 2003. *The Purpose of Intervention. Changing Beliefs about the Use of Force.* Ithaca: Cornell University Press.
Fiorina, Morris 1995. 'Rational Choice and the New(?) Institutionalism', *Polity* 28(1): 107–15.
Fischer, Frank 2003. *Reframing Public Policy. Discursive Politics and Deliberative Practices.* Oxford University Press.
Flyvbjerg, Brent 2001. *Making Social Science Matter.* Cambridge University Press.
2006. 'Five Misunderstandings about Case-Study Research', *Qualitative Inquiry* 12(2): 219–45.
Formisano, Ronald P. 2001. 'The Concept of Political Culture', *Journal of Interdisciplinary History* 31(3): 393–426.
Fowler, Don D. and Donald L. Hardesty (eds.) 1994. *Others Knowing Others. Perspectives on Ethnographic Careers.* Washington, D.C.: Smithsonian Institution Press.
Franklin, Mark 2001. 'How Structural Factors Explain Turnout Variations at European Parliament Elections', *European Union Politics* 2(3): 309–28.

2004. *Voter Turnout and the Dynamics of Electoral Competition*. Cambridge University Press.

Frieden, Jeffry A. 1999. 'Actors and Preferences in International Relations', in David A. Lake and Robert Powell (eds.), *Strategic Choice and International Relations*. Princeton University Press, pp. 39–76.

Friedman, Jeffrey (ed.) 1996. *The Rational Choice Controversy*. New Haven: Yale University Press.

Frohlich, Norman and Joe A. Oppenheimer 1992. *Choosing Justice: An Experimental Approach to Ethical Theory*. Berkeley: University of California Press.

Fukuyama, Francis 1992. *The End of History and the Last Man*. New York: The Free Press.

Fuller, Steve 1991. *Social Epistemology*. Bloomington: Indiana University Press.

Gadamer, Hans-Georg 1979. *Truth and Method*. London: Sheed & Ward.

Gagnon, Alain-G. and James Tully (eds.) 2001. *Multinational Democracies*. Cambridge University Press.

Gallie, W. B. 1956. 'Essentially Contested Concepts', *Proceedings of the Aristotelian Society* 56: 167–98.

Galston, William A. 2002. *Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice*. Cambridge University Press.

Galtung, Johan 1981. 'Structure, Culture, and Intellectual Style: An Essay Comparing Saxonic, Teutonic, Gallic and Nipponic Approaches', *Social Science Information* 20(6): 817–56.

1988. *Methodology and Development*. Copenhagen: Christin Ejlers.

Gambetta, Diego 1988. 'Can We Trust in Trust?', in Diego Gambetta (ed.), *Trust Making and Breaking Cooperative Relations*. New York: Blackwell, pp. 213–37.

Gans, Chaim 2003. *The Limits of Nationalism*. Cambridge University Press.

Gauthier, David 1986. *Morals by Agreement*. Oxford University Press.

1994. 'Breaking Up: An Essay on Secession', *Canadian Journal of Philosophy* 24(3): 357–72.

Gayon, Jean and Jean-Jacques Wunenburger (eds.) 2000. *Bachelard dans le monde*. Paris: Presses universitaires de France.

Geertz, Clifford 1973. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books.

Gellner, Ernest 1991. *Nationalism*. New York University Press.

George, Alexander 1979. 'Case Studies and Theory Development: The Method of Structured, Focused Comparison', in Paul Gordon Lauren (ed.), *Diplomacy. New Approaches in History, Theory, and Policy*. New York: The Free Press, pp. 43–68.

George, Alexander L. 1993. *Bridging the Gap. Theory and Practice in Foreign Policy*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press.

George, Alexander L. and Andrew Bennett 2005. *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

George, Alexander L. and Timothy J. McKeown 1985. 'Case Studies and Theories of Organizational Decision Making', in *Advances in Information Processing in Organizations. A Research Annual*. Greenwich, Conn.: JAI Press, pp. 21–58.

George, Alexander L. and Richard Smoke 1974. *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice*. New York: Columbia University Press.

Gerring, John 1999. 'What Makes a Concept Good? A Criterial Framework for Understanding Concept Formation in the Social Sciences', *Polity* 31(3): 357–93.

2001. *Social Science Methodology: A Criterial Framework*. Cambridge University Press.

2005. 'Causation: A Unified Framework for the Social Sciences', *Journal of Theoretical Politics* 17: 162–98.

2007. *Case Study Research: Principles and Practices*. Cambridge University Press.

Gerring, John and Joshua Yesnowitz 2006. 'A Normative Turn in Political Science?', *Polity* 38(1): 101–33.

Giddens, Anthony 1976. *The New Rules of Sociological Method*. London: Hutchinson.

Gilbert, Margaret 1989. *On Social Facts*. London: Routledge.

Gilligan, Carol 1982. *In a Different Voice: Psychological Theory and Women's Development*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Giner, Salvador, Lluís Flaquer, Jordi Busquet and Núria Bultà 1996. *La cultura catalana: el sagrat i el profà*. Barcelona: Edicions 62.

Glaser, Barney G. and Anselm L. Strauss 1967. *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*. Chicago: Aldine.

Goertz, Gary 2004. 'The Substantive Importance of Necessary Condition Hypotheses', in Gary Goertz and Harvey Starr (eds.), *Necessary Conditions. Theory, Methodology and Applications*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, pp. 65–94.

2006. *Social Science Concepts: A User's Guide*. Princeton University Press.

Goetz, Klaus H. 2008. 'Government and Governance', *West European Politics* 31(1–2): 258–79.

Goffman, Erving 1971. *The Presentation of Self in Everyday Life*. Harmondsworth: Penguin.

1980. *Behavior in Public Places*. Westport, Conn.: Greenwood.

1990. *Asylums*. New York: Doubleday.

Goldthorpe, John H. 2000. *On Sociology. Numbers, Narratives and the Integration of Research and Theory*. Oxford University Press.

Goodin, Robert 1992. 'If People Were Money . . .', in Brian Barry and Robert E. Goodin (eds.), *Free Movement. Ethical Issues in the Transnational Migration of People and of Money*. State College: Pennsylvania State University Press, pp. 6–21.

Gourevitch, Peter 1986. *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises*. Ithaca: Cornell University Press.

1999. 'The Governance Problem in International Relations', in D.A. Lake and R. Powell (eds.), *Strategic Choice and International Relations*. Princeton University Press, pp. 137–64.

Granovetter, Mark 1978. 'Threshold Models of Collective Behavior', *American Journal of Sociology* 83: 1420–43.

Green, Donald P. and Ian Shapiro 1994. *Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science*. New Haven: Yale University Press.

Gurr, Ted R. 1971. '*A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices*', in John V. Gillespie and Betty A. Nesvold (eds.), *Macro-Quantitative Analysis: Conflict, Development and Democratization*. Beverly Hills, Calif.: Sage, pp. 217–26.

Gutmann, Amy and Dennis Thompson 1996. *Democracy and Disagreement*. Cambridge, Mass.: Belknap Press.

Guzzini, Stefano 2000. 'A Reconstruction of Constructivism in International Relations', *European Journal of International Relations* 6(2): 147–82.

Habermas, Jürgen 1981. *Theorie des kommunikativen Handelns*, 2 vols. Frankfurt: Suhrkamp.

1983. *Moralbewußtsein und kommunikatives Handeln*. Frankfurt: Suhrkamp.

1992. *Faktizität und Geltung. Beiträge zur Diskurstheorie des Rechts und des demokratischen Rechtsstaates*. Frankfurt: Suhrkamp.

Hacking, Ian 1992. 'The Self-vindication of Laboratory Science', in Andrew Pickering (ed.), *Science as Practice and Culture*. University of Chicago Press, pp. 29–64.

1999. *The Social Construction of What?* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hadenius, Axel 1992. *Democracy and Development*. Cambridge University Press.

Hall, Peter A. 1989. *The Political Power of Economic Ideas*. Princeton University Press.

2003. 'Aligning Ontology and Methodology in Comparative Research', in Mahoney and Rueschemeyer (eds.), pp. 373–404.

Hall, Peter A. and Rosemary C. R. Taylor 1996. 'Political Science and the Three New Institutionalisms', *Political Studies* 44(5): 936–57.

Hampsher-Monk, Ian, Karin Tilmans and Frank van Vree (eds.) 1998. *History of Concepts: Comparative Perspectives*. Amsterdam University Press.

Hardin, Garrett 1968. 'The Tragedy of the Commons', *Science* 162/3859: 1243–8.

Hardin, Russell 1985. 'Individual Sanctions, Collective Benefits', in Richmond Campbell and Lanning Sowden (eds.), *Paradoxes of Rationality and Cooperation*. Vancouver: University of British Columbia Press, pp. 339–54.

Hargreaves Heap, Shaun P. and Yanis Varoufakis 2004. *Game Theory. A Critical Text*, 2nd edn. London: Routledge.

Hargreaves Heap, Shaun, Martin Hollis, Bruce Lyons, Robert Sugden and Albert Weale 1992. *The Theory of Choice*. Oxford: Blackwell.

Hastrup, Kirsten and Peter Hervik (eds.) 1994. *Social Experience and Anthropological Knowledge*. London: Routledge.

Hattam, Victoria Charlotte 1993. *Labor Visions and State Power: The Origins of Business Unionism in the United States*. Princeton University Press.

Hay, Colin 2002. *Political Analysis. A Critical Introduction*. Basingstoke: Palgrave.

Hedström, Peter and Richard Swedberg (eds.) 1998. *Social Mechanisms: An Analytical Approach to Social Theory*. Cambridge University Press.

Held, David 1995. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Stanford University Press.

Held, David and Daniele Archibugi (eds.) 1995. *Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order*. London: Polity.

Hempel, Carl 1965. *Aspects of Scientific Explanations and Other Essays*. New York: The Free Press.

Héritier, Adrienne 2007. *Explaining Institutional Change in Europe*. Oxford University Press.

Hobsbawm, Eric 1983. 'Introduction: Inventing Traditions', in Eric Hobsbawm and Terence Ranger (eds.), *The Invention of Tradition*. Cambridge University Press, pp. 1–14.

Höffe, Ottmar 1994. *Immanuel Kant*. Albany: State University of New York Press.

Hollis, Martin and Robert Sugden 1993. 'Rationality in Action', *Mind* 102(405): 1–35.

Homer-Dixon, Thomas F. 1999. *Environment, Scarcity, and Violence*. Princeton University Press.

Honneth, Axel 1992. *Kampf um Anerkennung*. Frankfurt: Suhrkamp.

Hopkin, Jonathan and Caterina Paolucci 1999. 'The Business Firm Model of Party Organisation: Cases from Spain and Italy', *European Journal of Political Research* 35(3): 307–39.

Huntington, Samuel 1982. 'American Ideals versus American Institutions', *Political Science Quarterly* 97(1): 1–37.

1996. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order.* New York: Simon & Schuster.

2004. *Who Are We?: The Challenges to America's Identity.* New York: Simon & Schuster.

Immergut, Ellen 1992. *Health Politics: Interests and Institutions in Western Europe.* Cambridge University Press.

Inglehart, Ronald 1988. 'The Renaissance of Political Culture', *American Political Science Review* 82(4): 1203–30.

1990. *Culture Shift in Advanced Industrial Society.* Princeton University Press.

Jackman, Robert W. 1985. 'Cross-national Statistical Research and the Study of Comparative Politics', *American Journal of Political Science* 29(1): 161–82.

Jackson, Robert 1990. *Quasi States: Sovereignty, International Relations and the Third World.* Cambridge University Press.

Jervis, Robert 1990. 'Models and Cases in the Study of International Conflict', *Journal of International Affairs* 44(1): 81–101.

1997. *System Effects: Complexity in Political and Social Life.* Princeton University Press.

2006. 'Understanding Beliefs', *Political Psychology* 27(5): 641–63.

Johnston, David 1986. *The Rhetoric of the Leviathan.* Princeton University Press.

Jonsen, Albert R. and Stephen Toulmin 1988. *The Abuse of Casuistry. A History of Moral Reasoning.* Berkeley: University of California Press.

Jupille, Joseph H., James A. Caporaso and Jeffrey T. Checkel 2003. *Integrating Institutions: Rationalism, Constructivism, and the Study of the European Union.* Oslo: ARENA.

Kaase, Max and Kenneth Newton 1998. *Beliefs in Government.* Oxford University Press.

Kacowicz, Arie M. 2004. 'Case Study Methods in International Security Studies', in Detlef F. Sprinz and Yael Nahmias-Wolinsky (eds.), *Models, Numbers and Cases: Methods for Studying International Relations.* Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 107–25.

Kahneman, Daniel and Amos Tverski 1981. 'The Framing of Decisions and the Psychology of Choice', *Science* 211: 453–8.

Kalleberg, Arthur L. 1966. 'The Logic of Comparison: A Methodological Note on the Comparative Study of Political Systems', *World Politics* 19(1): 69–82.

Kant, Immanuel 1787. *Critique of Pure Reason.* Riga: Preussische Akademie Ausgabe.

Karagiannis, Yannis 2007. *Economic Theories and the Science of Inter-Branch Relations.* Florence: European University Institute.

Katzenstein, Peter J. 1978. *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States.* Madison: University of Wisconsin Press.

Katznelson, Ira and Barry Weingast 2005. 'Intersections between Historical and Rational Choice Institutionalism', in Ira Katznelson and Barry Weingast (eds.), *Preferences and Situations.* Cambridge University Press, pp. 1–26.

Katznelson, Ira and Margaret Weir 1985. *Schooling for All: Class, Race and the Decline of the Democratic Ideal.* New York: Basic Books.

Keating, Michael 2001. *Plurinational Democracy.* Oxford University Press.

Keating, Michael, John Loughlin and Kris Deschouwer 2003. *Culture, Institutions and Economic Development. A Study of Eight European Regions.* Cheltenham: Edward Elgar.

Keohane, Robert 1988. 'International Institutions: Two Approaches', *International Studies Quarterly* 32: 379–96.
Keohane, Robert O. and Elinor Ostrom (eds.) 1995. *Local Commons and Global Interdependence: Heterogeneity and Cooperation in Two Domains*. London: Sage.
King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba 1994. *Designing Social Inquiry. Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton University Press.
1995. 'The Importance of Research Design in Political Science', *American Political Science Review* 89(2): 475–81.
Kiser, Edgar and Shawn Bauldry 2005. 'Rational-Choice Theories in Political Sociology', in Thomas Janoski, Robert R. Alford, Alexander M. Hicks and Mildred A. Schwartz (eds.), *The Handbook of Political Sociology*. Cambridge University Press, pp. 172–86.
Klandermans, Bert and Suzanne Staggenborg (eds.) 2002. *Methods of Social Movement Research*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
Klein, Peter D. 2005. 'Epistemology', in *Routledge Encyclopaedia of Philosophy Online*. www.rep.routledge.com/article/P059 (accessed 18 May 2005).
Knorr-Cetina, Karin 1981. *The Manufacture of Knowledge*. Oxford: Pergamon.
Kratochwil, Friedrich 2007. 'Of False Promises and Safe Bets', *Journal of International Relations and Development* 10(1): 1–15.
Kuhn, T. S. 1962. *The Structure of Scientific Revolutions*. University of Chicago Press.
Kukathas, Chandran 1992. 'Are There Any Cultural Rights?', *Political Theory* 20(1): 105–39.
Kymlicka, Will 1995. *Multicultural Citizenship. A Liberal Theory of Minority Rights*. Oxford University Press.
2007. *Multicultural Odysseys: Navigating the International Politics of Diversity*. Oxford University Press.
Lagrange, Hugues and Marco Oberti (eds.) 2006. *La rivolta delle periferie*. Milan: Bruno Mondatori.
Laitin, David 2003. 'The Perestroikan Challenge to Political Science', *Politics and Society* 31(1): 163–84.
Lake, David A. and Robert Powell (eds.) 1999. *Strategic Choice in International Relations*. Princeton University Press.
Lakoff, George 1987. *Women, Fire and Dangerous Things*. University of Chicago Press.
Lane, Jan-Erik and Svante Ersson 2005. *Culture and Politics. A Comparative Approach*, 2nd edn. Aldershot: Gower.
Lasswell, Harold D. 1968. 'The Future of the Comparative Method', *Comparative Politics* 1: 3–18.
Law, John 2004. *After Methods: Mess in Social Science Research*. New York: Routledge.
Lazarsfeld, Paul F. 1972. *Qualitative Analysis. Historical and Critical Essays*. Boston: Allyn & Bacon.
Lazarsfeld, Paul F. and Allen H. Barton 1951. 'Qualitative Measurement in the Social Sciences: Classification, Typologies, and Indices', in Daniel Lerner and Harold D. Lasswell (eds.), *The Policy Sciences*. Stanford University Press, pp. 155–93.
Le Grand, Julian 1982. *The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services*. London: Unwin Hyman.
Lehmbruch, Gehrhard 1967. *Proporzdemokratie: Politisches System und Politische Kultur in der Schweiz und in Oesterreich*. Tubingen: Mohr.

1974. 'A Non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies: The Case of Switzerland, Austria and Lebanon', in K. D. McRae (ed.), *Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies*. Toronto: McClelland & Stewart, pp. 90–7.

Lewis, David K. 1969. *Convention*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Lewis, Orion and Sven Steinmo 2007. 'Taking Evolution Seriously', European University Institute, Florence.

Lichbach, Mark Irving 1997. 'Social Theory and Comparative Politics', in Mark Irving Lichbach and Alan S. Zuckerman (eds.), *Comparative Politics. Rationality, Culture, and Structure*. Cambridge University Press, pp. 239–76.

Lichterman, Paul 1995. *The Search for Political Community*. Cambridge University Press.

2002. 'Seeing Structure Happen: Theory-Driven Participant Observation', in Bert Klandermans and Suzanne Staggenborg (eds.), *Methods of Social Movement Research*. Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 118–45.

Lieberman, Robert 2002. 'Ideas, Institutions, and Political Order: Explaining Political Change', *American Political Science Review* 96(4): 697–712.

Lieberson, Stanley 1994. 'More on the Uneasy Case for Using Mill-Type Methods in Small-*N* Comparative Studies', *Social Forces* 72(4): 1225–37.

Lijphart, Arend 1968. 'Typologies of Democratic Systems', *Comparative Political Studies* 1(1): 3–44.

1971. 'Comparative Politics and the Comparative Method', *American Political Science Review* 65: 682–93.

1975. 'The Comparable-Case Strategy in Comparative Research', *Comparative Political Studies* 8: 158–77.

1977. *Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press.

Lin, Ann Chih 1998. 'Bridging Positivist and Interpretivist Approaches to Qualitative Methods', *Policy Studies Journal* 26(1): 162–80.

Lipset, S.M. and Stein Rokkan 1967. 'Introduction', in S.M. Lipset and Stein Rokkan (eds.), *Party Systems and Voter Alignments*. New York: The Free Press.

Little, Daniel 1991. *Varieties of Social Explanation: An Introduction to the Philosophy of Social Science*. Boulder, Colo.: Westview.

Luce, R. Duncan and Howard Raiffa 1957. *Games and Decisions*. New York: Dover.

Luhmann, Niklas 1997. *Die Gesellschaft der Gesellschaft*. Frankfurt: Suhrkamp.

MacCormick, Neil 2007. *Institutions of Law: An Essay in Legal Theory*. Oxford University Press.

Macedo, Stephen 2005. 'What Self-Governing Peoples Owe to One Another: Universalism, Diversity, and the "Law of Peoples"', in Christoph Eisgruber and András Sajó (eds.), *Global Justice and the Bulwarks of Localism: Human Rights in Context*. Leiden: Martinus Nijhoff, pp. 143–60.

MacIntyre, Alasdair 1971. *Against the Self-Images of the Age: Essays on Ideology and Philosophy*. London: Duckworth.

Mackie, John L. 1976. 'Causes and Conditions', in Myles Brandt (ed.), *The Nature of Causation*. Urbana: University of Illinois Press.

Mahoney, James 1999. 'Nominal, Ordinal and Narrative Appraisal in Macrocausal Analysis', *American Journal of Sociology* 104(4): 1154–96.

2000a. 'Path Dependence in Historical Sociology', *Theory and Society* 29: 507–48.
2000b. 'Strategies of Causal Inference in Small-*N* Analysis', *Sociological Methods and Research* 28(4): 387–424.
2003. 'Strategies of Causal Assessment in Comparative Historical Analysis', in Mahoney and Rueschemeyer (eds.), pp. 337–72.
Mahoney, James and Gary Goertz 2006. 'A Tale of Two Cultures: Contrasting Quantitative and Qualitative Research', *Political Analysis* 14(3): 227–49.
Mahoney, James and Dietrich Rueschemeyer (eds.) 2003. *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences.* Cambridge University Press.
Mair, Peter 1996. 'Comparative Politics: An Overview', in Robert E. Goodin and Hans-Dieter Klingemann (eds.), *A New Handbook of Political Science.* Oxford University Press, pp. 309–35.
2006. 'Cleavages', in Richard S. Katz and William J. Crotty (eds.), *Handbook of Political Parties.* London: Sage, pp. 371–5.
2008. 'Democracies', in Daniele Caramani (ed.), *Comparative Politics.* Oxford University Press, in press.
Mansbridge, Jane J. 1990. 'The Rise and Fall of Self-Interest in the Explanation of Political Life', in Jane J. Mansbridge (ed.), *Beyond Self-Interest.* University of Chicago Press, pp. 3–22.
Maoz, Zeev 2002. 'Case Study Methodology in International Studies. From Storytelling to Hypothesis Testing', in Michael Brecher and Frank P. Harvey (eds.), *Millenial Reflections on International Studies.* Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 455–75.
March, James G. and Johan P. Olsen 1984. 'The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life', *American Political Science Review* 78: 734–48.
1989. *Rediscovering Institutions.* New York: The Free Press.
Marcussen, Martin 2000. *Ideas and Elites: The Social Construction of Economic and Monetary Union.* Aalborg University Press.
Mattei, Paola 2007. 'From Politics to Good Management? Transforming the Local Welfare State in Italy', *West European Politics* 30(3): 593–620.
Maturana, Humberto and Francisco Varela 1992. *The Tree of Knowledge: The Biological Roots of Human Understanding.* London: Shambhala.
May, Ernest R. 1973. *'Lessons' of the Past: The Use and Misuse of History in American Foreign Policy.* Oxford University Press.
Maynard Smith, John and George R. Price 1973. 'The Logic of Animal Conflict', *Nature* 246: 15–18.
Mayntz, Renate 2002. 'Zur Theoriefähigkeit makro-sozialer Analysen', in Renate Mayntz (ed.), *Akteure - Mechanismen - Modelle. Zur Theoriefähigkeit makro-sozialer Analysen.* Frankfurt: Campus, pp. 7–43.
Mayr, Ernst 2004. *What Makes Biology Unique? Considerations on the Autonomy of a Scientific Discipline.* Cambridge University Press.
McAdam, Doug, Sidney Tarrow and Charles Tilly 2001. *Dynamics of Contention.* Cambridge University Press.
McConnell, Grant 1966. *Private Power and American Democracy.* New York: Knopf.
McKeown, Timothy J. 1999. 'Case Studies and the Statistical Worldview: Review of King, Keohane, and Verba's *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*', *International Organization* 53(1): 161–90.

2004. 'Case Studies and the Limits of the Quantitative World View', in Brady and Collier (eds.), pp. 139–67.

McNamara, Kathleen 1998. *The Currency of Ideas: Monetary Policy In the European Union.* Ithaca: Cornell University Press.

Mead, George Herbert 1934. *Mind, Self and Society.* University of Chicago Press.

Mercer, Jonathan 1996. *Reputation and International Politics.* Ithaca: Cornell University Press.

2005. 'Rationality and Psychology in International Politics', *International Organization* 59: 77–106.

Merton, Robert K. 1968. *Social Theory and Social Structure.* New York: The Free Press.

Meyer, John W. and Brian Rowan 1983. 'Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony', in John W. Meyer and W. Richard Scott (eds.), *Organizational Environments. Ritual and Rationality.* London: Sage, pp. 21–44.

Michels, Robert 1999. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy* (1st edn 1911). New Brunswick, N.J.: Transaction.

Mill, John Stuart 1843. *A System of Logic.* New York: The Free Press.

1972. *On Liberty, Utilitarianism, and Considerations on Representative Government.* London: Dent.

1974. *A System of Logic, Ratiocinative and Inductive: Being a Connected View of the Principles of Evidence and the Methods of Scientific Investigation*, ed. J. M. Robson; introduction by R. F. McRae. London: Routledge & Kegan Paul.

Miller, David 1995. *On Nationality.* Oxford University Press.

Mills, Charles Wright 2000. *The Sociological Imagination* (1st edn 1959). Oxford University Press.

Molina, Oscar and Martin Rhodes 2002. 'Corporatism: The Past, Present and Future of a Concept', *Annual Review of Political Science* 5: 305–31.

Møller, Jørgen 2007a. 'The Post-Communist Tripartition 1990–2005: Contrasting Actor-Centered and Structural Explanations', PhD thesis, European University Institute, Florence.

2007b. 'The Gap between Electoral Democracy and Liberal Democracy Revisited: Some Conceptual and Empirical Clarifications', *Acta Politica*, in press.

Monroe, Kristen Renwick 2001. 'Paradigm Shift: From Rational Choice to Perspective', *International Political Science Review* 22(2): 151–72.

Monroe, Kristen Renwick (ed.) 2005. *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science.* New Haven: Yale University Press.

Moravcsik, Andrew 1993. 'Preferences and Power in the European Community: A Liberal Intergovernmental Approach', *Journal of Common Market Studies* 31: 473–524.

Morlino, Leonardo (ed.) 1989. *La scienza politica in Italia.* Turin: Edizioni della Fondazione Agnelli.

Morlino, Leonardo 1990. 'Problemi e scelte nella comparazione', *Rivista Italiana di Scienza Politica* 20: 381–96.

Mueller, Dennis 1989. *Public Choice II.* Cambridge University Press.

Munck, Gerardo L. 2004. 'Tools for Qualitative Research', in Brady and Collier (eds.), pp. 105–22.

Myrdal, Gunnar 1944. *The American Dilemma.* New York: Harper.

Nachmias, David and Chava Frankfort-Nachmias 1976. *Research Methods in the Social Sciences.* London: Arnold.

Nagel, Thomas 2005. 'The Problem of Global Justice', *Philosophy and Public Affairs* 33(2): 113–47.

Neurath, Otto 1913. 'Die Verirrten des Cartesius und das Auxiliarmotiv'. *Jahrbuch der Philosophischen Gesellschaft an der Universität zu Wien*, reproduced in Karl-Peter Markl (ed.), *Analytische Politikphilosophie und ökonomische Rationalität*, vol. II. Opladen: Westdeutscher Verlag, pp. 186–99 (1984).

Neustadt, Richard E. and Ernest R. May 1986. *Thinking in Time: The Uses of History for Decision Makers*. New York: The Free Press.

Nida-Rumelin, Julian 1993. *Kritik des Konsequentialismus*. Munich: Oldenbourg.

Njolstad, Olav 1990. 'Learning from History? Case Studies and the Limits to Theory-Building', in Nils Petter Gleditsch and Olav Njolstad (eds.), *Arms Races*. London: Sage, pp. 220–46.

Norris, Pippa 2002. *Democratic Phoenix: Reinventing Political Activism*. Cambridge University Press.

North, Douglass C. 2005. *Understanding the Process of Economic Change*. Princeton University Press.

2006. 'What's Missing from Politicial Economy?', in Barry R. Weingast and Donald Wittman (eds.), *The Oxford Handbook of Political Economy*. Oxford University Press, pp. 1003–9.

Nozick, Robert 1974. *Anarchy, State, and Utopia*. New York: Basic Books.

O'Kane, Rosemary H. T. 1993. 'The Ladder of Abstraction: The Purpose of Comparison and the Practice of Comparing African Coups d'État', *Journal of Theoretical Politics* 5(2): 169–93.

Oberschall, Anthony. 1973. *Social Conflict and Social Movements*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Odell, John S. 2004. 'Case Study Methods in International Political Economy', in Detlef F. Sprinz and Yael Nahmias-Wolinsky (eds.), *Models, Numbers and Cases: Methods for Studying International Relations*. Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 56–80.

Okin, Susan Moller 1989. *Justice, Gender, and the Family*. New York: Basic Books.

Olson, Mancur 1971. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

1982. *The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities*. New Haven: Yale University Press.

Osborn, Martin J. and Ariel Rubinstein 1994. *A Course in Game Theory*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Ostrom, Elinor 1990. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge University Press.

1996. 'Incentives, Rules of the Game, and Development', in *Annual World Bank Conference on Development Economics 1995*. Washington, D.C.: World Bank, pp. 207–34.

1998. 'A Behavioral Approach to the Rational Choice Theory of Collective Action: Presidential Address, American Political Science Association, 1997', *American Political Science Review* 92(1): 1–22.

Palonen, Kari 2002. 'A History of Concepts as a Style of Political Theorizing: Quentin Skinner's and Reinhard Kosselleck's subversion of normative political theory', *European Journal of Political Theory* 1(7): 91–106.

Parisi, Arturo and Gianfranco Pasquino 1985. 'Relazioni partiti–elettori e tipi di voto', in Gianfranco Pasquino (ed.), *Il sistema politico italiano*. Rome: Laterza.

Parsons, Talcott 1968. *The Structure of Social Action*. New York: The Free Press.
Parsons, Talcott and Neil J. Smelser 1956. *Economy and Society: A Study in the Integration of Economic and Social Theory*. London: Routledge & Kegan Paul.
Pasotti, Elanora and Bo Rothstein 2002. 'In the Market for Ideas: A Quest For a Unified Conceptual Approach in Political Science'. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, 28 August.
Passeron, Jean-Claude and Jacques Revel 2005. 'Penser par cas. Raisonner à partir des singularités', in Jean-Claude Passeron and Jacques Revel (eds), *Penser par cas*. Paris: École des Hautes Études en Sciences Sociales-Enquête, pp. 9–44.
Pateman, Carole 1970. *Participation and Democratic Theory*. Oxford University Press.
Patomäki, Heikki 1996. 'How to Tell Better Stories about World Politics', *European Journal of International Relations* 2(1): 105–33.
Peters, B. Guy 2000. 'Governance and Comparative Politics', in Jon Pierre (ed.), *Debating Governance*. Oxford University Press.
2005. *Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism*, 2nd edn. London: Continuum.
Pierson, Paul 1993. 'When Effect Becomes Cause: Policy Feedback and Political Change', *World Politics* 45: 595–628.
2000. 'Increasing Returns, Path Dependence and the Study of Politics', *American Political Science Review* 94(2): 251–68.
2004. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis*. Princeton University Press.
Pinkard, Terry. 2000. *Hegel. A Biography*. Cambridge University Press.
Platt, Jennifer 1992a. ' "Case Study" in American Methodological Thought', *Current Sociology – La sociologie contemporaine* 40(1): 17–48.
1992b. 'Cases of cases . . . of cases', in Ragin and Becker (eds.), pp. 21–52.
Pogge, Thomas 1988. *Realizing Rawls*. Ithaca: Cornell University Press.
Poggi, Gianfranco 1983. *Calvinism and the Capitalist Spirit: Max Weber's Protestant Ethic*. London: Palgrave Macmillan.
2000. *Durkheim*. Oxford University Press.
Polanyi, Karl 1944. *The Great Transformation*. New York: Farrar & Rinehart.
Polsby, Nelson 1968. 'The Institutionalization of the House of Representatives', *American Political Science Review* 62(1): 144–68.
Popper, Karl 1961. *The Logic of Scientific Discovery*. New York: Science Editions.
1965. *The Logic of Scientific Discovery*. New York: Harper.
1972. 'Epistemology without a Knowing Subject', in Karl Popper, *Objective Knowledge*. Oxford University Press, chap. 3.
Portes, Alejandro 2001. 'Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology', *Annual Review of Sociology* 24: 1–24.
Przeworski, Adam 2004. 'Institutions Matter?', *Government and Opposition* 39: 527–40.
Przeworski, Adam and Henry Teune 1970. *The Logic of Comparative Social Inquiry*. New York: Wiley-Interscience.
Putnam, Robert 1988. 'Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games', *International Organization* 42: 427–60.
1993. *Making Democracy Work. Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Quine, Willard Van Orman 1953. 'Two Dogmas of Empiricism', in Willard Van Orman Quine, *From a Logical Point of View*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, pp. 20–46.
Rabinow, Paul and William M. Sullivan 1987. *Interpretive Social Science: A Second Look*. Berkeley: University of California Press.
Ragin, Charles 1987. *The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies*. Berkeley: University of California Press.
1992. '"Casing" and the Process of Social Inquiry', in Ragin and Becker (eds.), pp. 217–26.
1994. *Constructing Social Research: The Unity and Diversity of Methods*. Thousand Oaks, Calif.: Fine Forge.
2000. *Fuzzy Set Social Science*. Chicago: University of Chicago Press.
2004. 'Turning the Tables: How Case-Oriented Research Challenges Variable-Oriented Research', in Brady and Collier (eds.), pp. 123–38.
Ragin, Charles and Howard Becker (eds.) 1992. *What Is a Case? Exploring the Foundations of Social Inquiry*. Cambridge University Press.
Ragin, Charles and David Zaret 1983. 'Theory and Method in Comparative Research: Two Strategies', *Social Forces* 61(3): 731–54.
Raiffa, Howard with John Richardson and David Metcalfe 2002. *Negotiation Analysis: The Science and Art of Collaborative Decision Making*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Rapoport, Anatol and Albert M. Chammah 1965. *Prisoner's Dilemma: A Study in Conflict and Cooperation*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
Ratner, Steven R. 1996. 'Drawing a Better Line: *Uti Possidetis* and the Borders of New States', *American Journal of International Law* 90(4): 590–624.
Rawls, John 1971. *A Theory of Justice*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
1993. *Political Liberalism*. New York: Columbia University Press.
1999. *The Law of Peoples*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Reiff, Karlheinz and Hermamm Schmitt 1980. 'Nine Second-order National Elections: A Conceptual Framework for the Analysis of European Election Results', *European Journal of Political Research* 8(1): 3–44.
Richardson, Laurel 1994. 'Writing: a Method of Inquiry', in Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln (eds.), *Handbook of Qualitative Research*. London: Sage, pp. 516–29.
Riker, William H. 1962. *The Theory of Political Coalitions*. New Haven: Yale University Press.
1997. 'The Ferment of the 1950s and the Development of Rational Choice Theory', in Kristen Renwick Monroe (ed.), *Contemporary Empirical Political Theory*. Berkeley: University of California Press, pp. 191–201.
Riker, William H. and Peter Ordeshook 1973. *An Introduction to Positive Political Theory*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.
Robinson, W. S. 1950, 'Ecological Correlations and the Behavior of Individuals', *American Sociological Review* 15(3): 351–7.
Rodrik, Dani (ed.) 2003. *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth*. Princeton University Press.
Rogowski, Ronald 1995. 'The Role of Theory and Anomaly in Social-Scientific Inference', *American Political Science Review* 89(2): 467–70.
2004. 'How Inference in the Social (but Not the Physical) Sciences Neglects Theoretical Anomaly', in Brady and Collier (eds.), pp. 75–84.

Rokkan, Stein 1970. *Citizens, Elections, Parties.* Oslo: Universitetsforlaget.

Rokkan, Stein *et al.* 1988. *Centre–Periphery Structures in Europe 1880–1978: An International Social Science Council (ISSC) Workbook in Comparative Analysis.* Ann Arbor: Institute for Social Research, University of Michigan.

Roper, Janice M. and Jill Shapira 2000. *Ethnography in Nursing Research.* Thousand Oaks, Calif.: Sage.

Rorty, Richard 1980. *Philosophy and the Mirror of Nature.* Oxford: Blackwell.

1994. 'Method, Social Science and Social Hope', in Steven Seidman (ed.), *The Postmodern Turn: New Perspective on Social Theory.* Cambridge University Press, pp. 46–64.

Ross, Marc Howard 1997. 'Culture and Identity in Comparative Political Analysis', in Mark Irving Lichbach and Alan S. Zuckerman (eds.), *Comparative Politics. Rationality, Culture, and Structure.* Cambridge University Press, pp. 42–80.

Roth, Philip 2004. *The Plot against America.* London: Jonathan Cape.

Rothstein, Bo 1982. 'Den Svenska byrakratins uppgang och fall [The rise and fall of the Swedish bureaucracy]', *Haften for Kritiska Studier* 15(5): 26–46.

1992. 'Labor Market Institutions and Working Class Strength', in Steinmo, Thelen and Longstreth (eds.), pp. 33–56.

Rousseau, Jean-Jacques 1959. *Oeuvres, Pleiade, I.* Paris: Gallimard.

Rueschemeyer, Dietrich 2003. 'Can One or a Few Cases Yield Theoretical Gains?', in Mahoney and Rueschemeyer (eds.), pp. 305–36.

Ruggie, John 1998. *Constructing the World Polity: Essays On International Institutionalization.* London: Routledge.

Rustow, Dankwart 1955. *The Politics of Compromise.* Princeton University Press.

Sabatier, Paul A. and Hank C. Jenkins-Smith 1999. 'The Advocacy Coalition Framework: An Assessment', in Paul A. Sabatier (ed.), *Theories of the Policy Process.* Boulder, Colo.: Westview.

Sagan, Scott D. 1993. *The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons.* Princeton University Press.

Sandel, Michael 1982. *Liberalism and the Limits of Justice.* Cambridge University Press.

Sangrador García, José Luis 1996. *Identidades, actitudes y estereotipos en la España de las Autonomías.* Opiniones y Actitudes, no. 10. Madrid: Centro de Investigaciones Sociológicos.

Sartori, Giovanni 1970. 'Concept Misformation in Comparative Politics', *American Political Science Review* 64: 1033–53.

1971. 'La politica comparata: premesse e problemi', *Rivista italiana di scienza politica* 1: 7–66.

1976. *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis.* Cambridge University Press.

1984. 'Guidelines for Concept Analysis', in Giovanni Sartori (ed.), *Social Science Concepts: A Systematic Analysis.* London: Sage, pp. 15–85.

Satz, Debra and John Ferejohn 1994. 'Rational Choice and Social Theory', *Journal of Philosophy* 91(2): 71–87.

Savage, Leonard J. 1954. *The Foundations of Statistics.* New York: Wiley.

Scarrow, Susan E. 2000. 'Parties without Members: Party Organization in a Changing Electoral Environment', in Russell J. Dalton and Martin P. Wattenberg (eds.), *Parties without Partisans.* Oxford University Press, pp. 79–101.

Scharpf, Fritz W. 1988. 'The Joint Decision Trap: Lessons from German Federalism and European Integration', *Public Administration Review* 66: 239–78.

1991. 'Political Institutions, Decision Styles, and Policy Choices', in R.M. Czada and A. Windhoff-Héritier, *Political Choice. Institutions, Rules and the Limits of Rationality.* Boulder, Colo.: Westview.

Scharpf, Fritz W. (ed.) 1993. *Games in Hierarchies and Networks. Analytical and Empirical Approaches to the Study of Governance Institutions.* Boulder, Colo.: Westview.

Scharpf, Fritz W. 1997. *Games Real Actors Play. Actor-Centered Institutionalism in Policy Research.* Boulder, Colo.: Westview.

2006. 'Social Science as a Vocation – Are Max Weber's Warnings Still Valid?'. Inaugural Lecture, Max Weber Programme, European University Institute, Florence.

Scharpf, Fritz W., Bernd Reissert and Fritz Schnabel 1976. *Politikverflechtung: Theorie und Empirie des kooperativen Föderalismus in der Bundesrepublik.* Kronberg: Scriptor Verlag.

Schelling, Thomas C. 1960. *The Strategy of Conflict.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Schmitter, Philippe C. 1974. 'Still the Century of Corporatism?', *Review of Politics* 36.

2001. 'Parties Are Not What They Once Were', in Larry Diamond and Richard Gunther (eds.), *Political Parties and Democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. 67–89.

Schmitter, Philippe C. and Gerhard Lehmbruch (eds.) 1979. *Trends toward Corporatist Intermediation.* Beverly Hills, Calif.: Sage.

Schumpeter, Joseph 1908. *Das Wesen und der Hauptinhalt der theoretischen Nationalökonomie.* Munich: Duncker & Humblot.

1942. *Capitalism, Socialism, and Democracy.* New York: Harper.

Scott, Allen 1998. *Regions and the World Economy. The Coming Shape of Global Production, Competition, and Political Order.* Oxford University Press.

Searle, John 2001. *Rationality in Action.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Seligson, Mitchell 2002. 'The Renaissance of Political Culture, or the Renaissance of the Ecological Fallacy?', *Comparative Politics* 34: 273–92.

Selznick, Philip 1949. *TVA and the Grass Roots : A Study in the Sociology of Formal Organization.* Berkeley: University of California Press.

Sen, Amartya 1977. 'Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory', *Philosophy and Public Affairs* 6: 317–44.

1990. 'Rational Fools', in Jane J. Mansbridge (ed.), *Beyond Self-Interest.* University of Chicago Press, pp. 25–43.

Sewell, William H. 1996. 'Three Temporalities: Toward an Eventful Sociology', in Terrence J. McDonald (ed.), *The Historic Turn in the Human Science.* Ann Arbor: University of Michigan Press, pp. 245–80.

Shapiro, Ian 2002. 'The State of Democratic Theory', in Ira Katznelson and Helen V. Milner (eds.), *Political Science. State of the Discipline.* New York: Norton, pp. 235–65.

2004. 'Problems, Methods and Theories in the Study of Politics, or: What's Wrong with Political Science and What to Do About it', in Shapiro, Smith and Masoud (eds.), pp. 19–41.

Shapiro, Ian, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud 2004a. 'Introduction: Problems and Methods in the Study of Politics', in Shapiro, Smith and Masoud (eds.), pp. 1–18.

Shapiro, Ian, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud (eds.) 2004b. *Problems and Methods in the Study of Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Shue, Henry 1980. *Basic Rights. Subsistence, Affluence, and U.S. Foreign Policy*. Princeton University Press.

Sil, Rudra 2004. 'Problems Chasing Methods or Methods Chasing Problems? Research Communities, Constrained Pluralism and the Role of Ecleticism', in Shapiro, Smith and Masoud (eds.), pp. 307–31.

Simon, Herbert A. 1982. *Models of Bounded Rationality*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

1985. 'Human Nature in Politics: The Dialogue of Psychology with Political Science', *American Political Science Review* 79: 293–304.

1986. 'Rationality in Psychology and Economics', *Journal of Business* 59(4): S209–S224.

1995. 'Rationality in Political Behavior', *Political Psychology* 16(1): 45–62.

Sjöblom, Gunnar 1977. 'The Cumulation Problem in Political Science: An Essay on Research Strategies', *European Journal of Political Research* 5(1): 1–32.

Skinner, Quentin 2002. *Visions of Politics*, vol. III: *Hobbes and Civil Science*. Cambridge University Press.

Skocpol, Theda 1979. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*. Cambridge University Press.

Skocpol, Theda and Edwin Amenta 1986. 'States and Social Policies'. *Annual Review of Sociology* 12: 131–57.

Skocpol, Theda and John Ikenberry 1983. 'The Political Formation of the American Welfare State in Historical and Comparative Perspective', *Comparative Social Research* 6: 87–148.

Skocpol, Theda and Margaret Somers 1980. 'The Uses of Comparative History in Macrosocial Inquiry', *Comparative Studies in Society and History* 22(2): 174–97.

Skowronek, Stephen 1982. *Building a New American State: The Expansion of National Administrative Capacities 1877–1920*. Cambridge University Press.

Skyrms, Brian 2004. *The Stag Hunt and the Evolution of Social Structure*. Cambridge University Press.

Smelser, Neil J. 1976. *Comparative Methods in the Social Sciences*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Smith, Rogers M. 2004. 'The Politics of Identity and the Tasks of Political Science', in Shapiro, Smith and Masoud (eds.), pp. 42–66.

Smyrl, Marc 1997. 'European Policies, Regional Programs, Local Politics', PhD dissertation, Harvard University.

Snyder, Jack 1989. 'Richness, Rigor, and Relevance in the Study of Soviet Foreign Policy', in Sean M. Lynn-Jones, Steven E. Miller and Stephen Van Evera (eds.), *Soviet Military Policy*. Cambridge, Mass.: MIT Press, pp. 3–22.

Sperber, Dan 1984. *Il sapere degli antropologi*. Milan: Feltrinelli.

Spohn, Wolfgang 1982. 'How to Make Sense of Game Theory?', in Wolfgang Stegmüller, Wolfgang Balzer and Wolfgang Spohn (eds.), *Philosophy of Economics. Proceedings, Munich, July 1981*. Berlin: Springer-Verlag, pp. 239–70.

Spradley, James P. 1979. *The Ethnographic Interview*. Belmont, Calif.: Wadsworth/Thomson Learning.

1980. *Participant Observation*. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Steinbruner, John D. 1974. *The Cybernetic Theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis.* Princeton University Press.

Steinmo, Sven 1993. *Taxation and Democracy: Swedish, British and American Approaches to Financing the Modern State.* New Haven: Yale University Press.

2003. 'The Evolution of Policy Ideas: Tax Policy in the 20th Century', *British Journal of Politics and International Relations* 5(2): 206–36.

Steinmo, Sven, Kathleen Thelen and Frank Longstreth (eds.) 1992. *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis.* Cambridge University Press.

Storper, Michael 1997. *The Regional World: Territorial Development in a Global Economy.* New York: Guildford.

Streeck, Wolfgang and Kathleen Thelen 2005. 'Introduction: Institutional Change in Advanced Political Economies', in Wolfgang Streeck and Kathleen Thelen (eds.), *Beyond Continuity.* Oxford University Press, pp. 1–39.

Stretton, Hugh 1969. *The Political Sciences: General Principles of Selection in Social Sciences and History.* London: Routledge & Kegan Paul.

Strøm, Kaare, Wolfgang C. Müller and Torbjörn Bergman (eds.) 2003. *Delegation and Accountability in Parliamentary Democracies.* Oxford University Press.

Tamir, Yael 1993. *Liberal Nationalism.* Princeton University Press.

Tarrow, Sidney 2004. 'Bridging the Quantitative–Qualitative Divide', in Brady and Collier (eds.), pp. 171–80.

Taylor, Michael 1987. *The Possibility of Cooperation.* Cambridge University Press.

Taylor, Peter D. and Leo B. Jonker 1978. 'Evolutionary Stable Strategies and Game Dynamics', *Mathematical Biosciences* 40: 145–56.

Tetlock, Philip E. 2005. *Expert Political Judgment. How Good Is It? How Can We Know?* Princeton University Press.

Tetlock, Philip E. and Aaron Belkin 1996. *Counterfactual Thought Experiments in World Politics.* Princeton University Press.

Tetlock, Philip E., Richard Ned Lebow and Geoffrey Parker 2006. *Unmaking the West: 'What-if' Scenarios that Rewrite World History.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Thatcher, Mark and Alec Stone Sweet (eds.) 2002. *The Politics of Delegation: Non-Majoritarian Institutions in Europe.* Special issue of *West European Politics* 25(1): 1–219.

Thelen, Kathleen 2004. *How Institutions Evolve: The Political Economy of Skills in Germany, Britain, the United States, and Japan.* Cambridge University Press.

Thomas, George, John Boli, Francesco Ramirez *et al.* 1987. *Institutional Structure: Constituting State, Society and the Individual.* Beverly Hills, Calif.: Sage.

Thompson, E. P. 1980. *The Making of the English Working Class.* London: Penguin.

Tiles, Mary 1984. *Bachelard: Science and Objectivity.* Cambridge University Press.

Tilly, Charles 1984. *Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons.* New York: Russell Sage Foundation.

1986. *The Contentious French.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Tilly, Charles and Gabriel Ardant 1975. *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton University Press.

Tilmans, Karin 2004. 'The Concept of the Dutch Citizen', *Redescriptions: Yearbook of Political Thought and Conceptual History* 8: 146–71.

Tocqueville, Alexis de 1999. *Souvenirs.* Paris: Gallimard.

Todd, Emmanuel 1990. *L'invention de l'Europe*. Paris: Seuil.
Toulmin, Stephen 1950. *An Examination of Reason in Ethics*. Cambridge University Press.
2001. *Return to Reason*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Touraine, Alain 1981. *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements*. Cambridge University Press.
Trachtenberg, Marc 2006. *The Craft of International History. A Guide to Method*. Princeton University Press.
Truman, David 1951. *The Governmental Process*. New York: Knopf.
Tsebelis, George 1990. *Nested Games: Rational Choice in Comparative Politics*. Berkeley: University of California Press.
Ullmann-Margalit, Edna 1977. *The Emergence of Norms*. Oxford: Clarendon.
Van Langenhove, Luk 2007. *Innovating the Social Sciences: Towards More Useable Knowledge for Society*. Vienna: Passagen Verlag.
Vaughan, Diane 1992. 'Theory Elaboration: The Heuristics of Case Analysis', in Ragin and Becker (eds.), pp. 173–202.
1996. *The Challenger Launch Decision: Risky Technology, Culture, and Deviance at NASA*. University of Chicago Press.
Verba, Sidney 1991. 'Comparative Politics: Where Have We Been, Where Are We Going', in Howard J. Wiarda (ed.), *New Directions in Comparative Politics*. Boulder, Colo.: Westview, pp. 31–42.
Verba, Sidney, Norman H. Nie and Jae-on Kim 1978. *Participation and Political Equality*. Cambridge University Press.
Vico, Giambattista 1999. *The New Science 1744*, trans. David Marsh. London: Penguin.
Vincent, Andrew 2004. *The Nature of Political Theory*. Oxford University Press.
Von Neumann, John and Oskar Morgenstern 1944. *Theory of Games and Economic Behavior*. Princeton University Press.
Von Wright, Georg Henrik 1971. *Explanation and Understanding*. Ithaca: Cornell University Press.
Voss, Kim 1993. *The Making of American Exceptionalism: The Knights of Labor and Class Formation in the Nineteenth Century*. Ithaca: Cornell University Press.
Wallerstein, Michael 2001. 'Does Political Science Need a "Theory of Everything"?', *Newsletter of the American Political Science Association Comparative Politics Section*, Winter 2001, 1–2, 31.
Walton, John 1992. 'Making the Theoretical Case', in Ragin and Becker (eds.), pp. 121–37.
Waltz, Kenneth 1959. *Man, the State and War*. New York: Columbia University Press.
1979. *Theory of International Politics*. Reading, Mass.: Addison-Wesley.
Weber, Max 1949. *The Methodology of the Social Sciences*. New York: The Free Press.
Weber, Steven 1996. 'Counterfactuals, Past and Future', in Tetlock and Belkin (eds.), pp. 268–88.
Weibull, Jörgen W. 1995. *Evolutionary Game Theory*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Weingast, Barry 1996. 'Political Institutions: Rational Choice Perspectives', in Robert E. Goodin and Hans-Dieter Klingemann (eds.), *A New Handbook of Political Science*. Oxford University Press, pp. 167–90.
Wendt, Alexander 1999. *Social Theory of International Relations*. Cambridge University Press.
Wengle, John L. 1988. *Ethnographers in the Field: The Psychology of Research*. Tuscaloosa: University of Alabama Press.

Whyte, William Foote 1994. *Street Corner Society*. University of Chicago Press.
Wiarda, Howard J. 1991. 'Comparative Politics: Past and Present', in Howard J. Wiarda (ed.), *New Directions in Comparative Politics*. Boulder, Colo.: Westview, pp. 3–30.
Willms, Johannes and Ulrich Beck 2004. *Conversations with Ulrich Beck*. Cambridge: Polity.
Wilson, Graham K. 1994. 'The Westminster Model in Comparative Politics', in Ian Budge and David McKay, *Developing Democracy: Comparative Research in Honour of J. F. P. Blondel*. London: Sage.
Wilson, Woodrow 1891. *Congressional Government: A Study In American Politics*, 8th edn. Boston: Houghton.
Wolcott, Harry F. 1999. *Ethnography: A Way of Seeing*. Walnut Creek, Calif.: AltaMira.
Wunenburger, Jean-Jacques (ed.) 2003. *Bachelard et l'épistémologie française*. Paris: Presses universitaires de France.
Yin, Robert K. 1994. *Case Study Research. Design and Methods* (1st edn 1984). Beverly Hills, Calif.: Sage.
Zielonka, Jan 2006. *Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union*. Oxford University Press.
Ziman, John 1978. *Reliable Knowledge*. Cambridge University Press.
Zintl, Reinhard 2001. 'Rational Choice as a Tool in Political Science', *Associations* 5(1): 35–50.
Zysman, John 1977. *Political Strategies for Industrial Order: State, Market, and Industry in France*. Berkeley: University of California Press.

مسرد المصطلحات

استقراء *Abduction* وانظر أيضًا استنباط ***Deduction***

استعلام *Adhocery* هو تفسير مستنتج من الواقع لتفسير حادثة معينة، أو لتبرير ادعاء معيارى معين، من دون استخدام النظرية. ويستنكر علماء الاجتماع مثل هذه التفسيرات، على أساس أن التفسير ينبغى أن يكون عامًا وقابلاً للتطبيق على الأقل على جميع الحالات من نفس الفئة.

سلوكية *Behaviouralism* السلوكية لها معانٍ متعددة فى علم النفس والفلسفة. وفى العلوم السياسية كانت الريادة فى هذا المنحى لأوربا، ثم للولايات المتحدة في فترة الأربعينيات، واستمر كتيار رئاسى على مدار العقدين التاليين. ومن خلال هذا المنحى تحول التركيز من دراسة المؤسسات إلى دراسة الأفراد (أو فى بعض الأحيان الجماعات)، وسلوكهم. ويميل السلوكيون إلى النظر إلى الأفراد باعتبارهم سيتصرفون بنفس الطريقة فى نفس الظروف، ويهدفون من وراء ذلك إلى الوصول لمعرفة قوانين عامة. والمنحى السلوكى من المناحى الوضعية التى تعتمد فى العادة على عدد كبير من البيانات. وقد طعن على السلوكية من قبل نظرية الاختيار العقلانى، والمؤسساتية جديدة، ومن قبل الاهتمامات الثقافية الجديدة كما طعن أيضًا على دورها المعيارى فى العلوم الاجتماعية.

صندوق أسود *Black box* عندما تبدو مجموعة من العوامل أو المتغيرات مسببة لبعضها بعضًا ولكننا لا نستطيع أن نعرف كيف حدث ذلك، فمثل هذه الفجوة فى المعرفة تسمى "الصندوق الأسود". وقد حاولت مناهج بحثية متعددة سبر غور هذا الصندوق الأسود.

حالة *Case* يمكن تعريف الحالة باعتبارها وحدة المشاهدة أو وحدة التحليل. وتوصف الحالات فى عينات الدراسة كبيرة الحجم (ن)، حيث تكون هناك حالات عديدة يتم من خلالها قياس قيمة المتغير. أما "دراسة الحالة" فهى الإستراتيجية البحثية التى تركز على دراسة وحدة مفردة – حادثة، بلدة أو عملية تاريخية. والحالات غير معروفة فى ذاتها. وتحدد الحالات النتائج، أكثر من الإطار التصورى للباحث. وغالبا ما تعتبر دراسات الحالة أقوى فى بناء الفروض مما يكون عليه فى اختبار الفروض، وغالبًا ما تكون أقوى فى منطق اكتشاف النظرية أكثر من منطق اختبار النظرية. وتعد دراسات الحالة مهمة فى مجال البحوث الإثنوغرافية، التى تسعى إلى الفهم بدلا من التفسير. وتعد الحالات الحرجة أو الحالات المتطرفة مثمرة بشكل خاص فى تقييم النظرية.

سببية *Causation* تشير السببية إلى فكرة أن الأحداث الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تعزو إلى أسباب أولية، بأسلوب مماثل لم يحدث فى العلوم الطبيعية. ويتطلب التفسير السببى الصارم القول بأن مجموعة معينة من الظروف يجب أن تؤدى إلى نفس النتيجة، وأن كل حدوث لحادثة معينة ينبغى أن يكون للأسباب نفسها. والأكثر شيوعا فى العلوم الاجتماعية، القول بأن العلاقات السببية هى علاقات احتمالية. وعادة ما يتم تأسيس العلاقة السببية من خلال الارتباط، الذى يبين أن نفس الأسباب ترتبط بنفس النتائج؛ وإن كان هذا لا يثبت بدقة أن أحدهما قد كان سبب فى الآخر. ويمكن أن يتأسس الارتباط عن طريق افتراض الاختيار العقلانى (أن الناس سوف تختار دائما الخيار الأفضل لأنفسهم) أو عن طريق عملية تحليل المسار (*QV*). ويعترف عديد من علماء الاجتماع بأن حدثًا معينًا قد يتم إنتاجه من خلال مجموعات مختلفة من الأسباب. ويذهب النقاد إلى القول بأن العالم الاجتماعى ليس مماثلاً للعالم الطبيعى، وأن الأحداث الاجتماعية ليست مسببة، ولكنها نتاج الإرادة الإنسانية أو التعلم أو المصادفة.

منهج مقارن *Comparative method* بمعنى عام، يشير المنهج المقارن إلى العلم الاجتماعي الذي يعتمد على مقارنة الحالات. وهو يتضمن المناحي المرتكـــزة على المتغير والمناحي المرتكزة على الحالة. وأحيانًا ما يقتصر مصطلح "المـــنهج المقارن" على المنحى الأخير (المنحى المرتكز على الحالة). وغالبا مـــا يقتـــصر مصطلح "السياسة المقارنة" على المقارنات بين الدول، ولكن من حيـــث المبـــدأ أي كيان اجتماعي يمكن تحليله بشكل مقارن.

إحصاءات المقارنة *Comparative statics* تتضمن الإحـــصائيات المقارنـــة دراسة خاصية واحدة في حين يتم تثبيت كل الخـــواص الأخـــرى فـــي الحـــالات مختارة، ويتم تقييم إلى أي مدى يؤثر هذا الاختلاف على النتيجة.

شروط *Conditions* غالبًا في التحليل السببي ما تستخدم الشروط الضرورية والكافية. فإذا ما كان (أ) يرتبط دائمًا بـــ (ب) (كلما كان هنـــاك أ كـــان هنـــاك ب بصرف النظر عن العوامل الأخرى)، فإن (أ) شـــرط كـــافٍ لــــ (ب). وإذا مـــا ارتبطت (ب) دائما مع (أ) (لا يوجد ب من دون أ)، فإن (أ) هو شرط ضـــروري لـــ (ب). وتسمح لنا الشروط الضرورية والكافية بتحديد الأســـباب بدقـــة. ويعـــد الشرط الضروري وغير الكاف (*INUS*) أكثر تعقيدا وأقل تحديدًا، فإذا ما تم تحديد سبب أو أسباب بأنها غير كافية ولكنها عنصر غير زائد على الحاجة في المركـــب الذي هو في حد ذاته غير ضروري لها، ولكنه كافٍ لإنتاج مثل هذه النتيجة. (هـــو جزء من الشرط الذي هو نفسه غير ضروري ولكنه كافٍ لحدوث التأثير. (علـــى سبيل المثال، الماس الكهربائي كسبب لحريق المنزل. فبالنظر في مجموعـــة مـــن الأحداث: ماس كهربائي، والقرب من المواد القابلة للاشـــتعال، وغيـــاب رجـــال الإطفاء. كل هذه الأحداث معا ليست ضرورية ولكنها كافية في إحـــراق المنـــزل، لأن هناك بالتأكيد أحداث أخرى كان يمكن أن تؤدي إلى بيت يحترق، على ســـبيل

المثال إطلاق النار على منزل مع قاذف اللهب فى وجود الأكسجين... إلخ. وضمن هذه المجموعة، الماس الكهربائى (حيث إن الماس الكهربائى فى حد ذاته لن يكون كافٍ كسبب فى النار) ولكنه غير زائد (لأن النار لم تكن لتحدث دون ذلــك) فهــو جزء من الشرط الذى هو نفسه غير ضرورى ولكنه كافٍ لحدوث التأثير).

مفاهيم *Concepts* تعد المفاهيم بناءات واضحة فى العلوم الاجتماعية. وهى تتضمن مصطلحات يتم استخدامها لتصنيف العالم الاجتماعى إلى فئــات. ويميــل الواقعيون (بمن فيهم الوضعيون) إلى الاعتقاد المفاهيم تتطابق مع فئــات واقعيــة. يذهب أنصار المعيارية، ومعهم بعض أنصار البنائية، إلى القول بأن المفاهيم هــى طرق مناسبة لتمثيل الواقع المجرد؛ فالمفاهيم تستمد فائدتها ليس من خلال مطابقتها للواقع، ولكن من خلال قدرتها على شرح النواتج.

تباين تلازمى *Concomitant variation* إذا ما مال متغيران إلى التغاير معًا، فإننا نطلق على ذلك تباينًا تلازميًا. ويعُرف ذلك فى التحليل الإحصائى، بأنه ارتباط (معامل التباين *Q.V.*).

مذهب العواقبية الأخلاقية *Consequentialism* مذهب العواقبية هو فكرة أن مسار الفعل سيتم اختياره وفقًا لنتائجه المحتملة أكثر من اختيــاره وفقًــا لمزايــاه الجوهرية (انظر النفعية).

مذهب البنائية *Constructivism* ثمة تباينات فى المذهب البنائى. وتعد السمة المشتركة فيهما جميعًا سمة المشترك بينها هو تركيزها على بنائنا التصورى عــن العالم، وليس على "الواقع الملموس". وفى العلاقات الدولية، تؤكد البنائية على دور المعايير، بالمقارنة بتركيز "الواقعية" على الدول، والمصالح والسلطة.

ضوابط *Controls* من أجل عزل تأثير المتغيرات الرئيــسية فــى التحليــل المقارن، فثمة متغيرات أخرى يمكن ضبطها. وهذا هو الضبط، حيث يتم تثبيتهــا. وتتضمن هذه المتغيرات الحالات الوحيدة التى قيمهما لا تختلف.

ارتباط *Correlation*، يوجد الارتباط بين متغيرين كميين عندما تتحرك قيمتهما معًا (انظر أيضًا الانحدار). وقد يجعلنا ذلك أن نفترض وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين، وإن كان الارتباط فى حد ذاته لا يستخدم لتحديد العلاقة السببية.

واقع مغاير *Counterfactuals*، أحداث لم تحدث لك بالفعل، ولكنها ربما تكون قد حدثت فى ظروف مختلفة. وعادة ما نستخدم مثل هذه الأحداث المغايرة عندما نفكر فى بناء الفروض، مع ثبات العوامل الأخرى، وهو باللاتينية عبارة ***ceterus paribus*** بمعنى "كل الأمور الأخرى متساوية أو ثابتة". وبطريقة أكثر وضوحا، يتم استخدامها فى التحليل التاريخى لتتبع أثر عوامل محددة عن طريق طرح ما كان يمكن أن يحدث فى غياب أو حضور الخاصة (حيث كانوا غائبين).

علم التحكم الآلى *Cybernetics* يشير علم التحكم الآلى فى العلوم الطبيعية إلى يشير علم دراسة تدفقات السوائل. أما فى مجال العلوم الاجتماعية، فإنه يشير إلى دراسة الأنظمة ذاتية التنظيم والأشكال العفوية وغير المنظمة من التواصل الاجتماعى.

استنباط- استقراء *Deduction/induction*، الاستنباط هو العملية التى يتم من خلالها الوصول إلى النتائج بشكل مباشر من خلال المقدمات بواسطة المنطق فقط. ويعد الاستنباط منهجًا مميزًا للرياضيات ويستخدم أيضا فى الفلسفة. أما الاستقراء فيتضمن النظر فى الحالات الواقعية واستخلاص استنتاجات عامة. وكثيرا ما يستخدم مصطلح "استنباط" فى العلوم الاجتماعية للإشارة إلى المنحى الفرضى الاستنباطى: فالفروض مستنبطة من النظرية، ويتم بعد ذلك اختبارها تجريبيا. ويستخدم مصطلح "الاسبقراء" فى بعض الأحيان كعملية تكرار بين الاستنباط والاستقراء.

درجات الحرية *Degrees of freedom* في الإحصاء تحسب درجات الحرية بالرجوع إلى العلاقة بين عدد الحالات وعدد المتغيرات المقدمة في النموذج. أما في البحوث الكيفية، فينبغي أن تكون درجات الحرية محدودة حتى نتجنب التصميم البحثي غير المحدد، وهذا في حالة، فالمرء من خلال عدد قليل جدا من الحالات لا يمكن اختبار تأثير جميع المتغيرات ذات الصلة. وفي دراسات الحالة المقارنة، تقل مشكلة درجات الحرية من خلال تحليل عدد كبير من المتغيرات مع عدد قليل من الحالات.

حتمية *Determinism* الحتمية في الفلسفة، الاعتقاد بأن الأحداث الاجتماعية هي أحدث حتمية بعلل أولى، التي يمكن اكتشافها بشكل كامل ومحدد. ويتعارض ذلك تقليديا مع فكرة الإرادة الحرة، التي تؤكد على قدرة البشر الفردية في اختيار خياراتهم بأنفسهم. ويصف عدد قليل من علماء الاجتماع أنفسهم بالحتميين، حيث إننا جميعًا ندرك أن هناك عنصرا من عدم اليقين في العالم؛ ولكن إلى أي مدى يمكن إعطاء دور للفعل الإنساني المختلف.

تعاقبي *Diachronic* التحليل الزماني [التعاقبي] دراسة حالة واحد أو أكثر عبر الزمن. والتحليل الموازي هو فحص عدة حالات في نفس الوقت.

مغالطة إيكولوجية *Ecological fallacy* تنطوي المغالطة البيئية على افتراض أن العلاقات التي تعقد على المستوى الكلي سوف تعقد أيضا على المستوى الفردي. وتنطوي المغالطة الفردية على افتراض أن العلاقات التي تعقد على المستوى الفردي سوف تعقد أيضا على مستوى أعلى من التحليل.

نزعة إمبيريقية *Empiricism* يرى أصحاب النزعة الإمبيريقية أن العالم يمكن اكتشافه وتفسيره من خلال المشاهدة والقياس. وهم يحددون الوقائع من خلال اللغة المشتركة بدلا من التعريف النظري. وبشكل أكثر عمومية، ينظر عادة إلى

البحوث الإمبيريقية على أنها تشير إلى استخدام المصادر الأصلية، بما فى ذلك البيانات والسجلات والمقابلات؛ ويتناقض ذلك مع تحقيق نظرية بحتة. ويؤكد آخرون أن التمييز بين إمبيريقية أو نظرية يرتبط بتعريف الهدف من البحث. أما على مستوى الممارسة العملية، فقدر كبير من البحوث فى العلوم الاجتماعية يختلط فيه المناهج النظرية والإمبيريقية.

متغير داخلى المنشأ ***Endogeneity*** التأثير داخلى المنشأ فى الإحصاء هو خطأ من انطباق نفس المؤشر على كل من المتغيرات التابعة والمستقلة.

مبحث المعرفة ***Epistemology*** مبحث المعرفة هو دراسة المعرفة والتبرير. وهو فرع معقدة من الفلسفة فى العلوم الاجتماعية، حيث يشير إلى كيف نعرف الأشياء. وعادة ما يتم التمييز بين اتجاهين رئيسيين فى مبحث المعرفة. فيعتقد الوضعيون أنه يمكننا معرفة العالم الاجتماعى بشكل مباشر. ويقول البنائيون، بدلا من ذلك، إن معرفتنا تتكون من المفاهيم، أى هى تمثيلات مجردة عن العالم تقوم على أساس فائدتها أكثر من ارتباطها مع الواقع.

تساوى النهايات ***Equifinality*** تساوى النهايات هو الظرف الذى يمكن فيه للأسباب أو مجموعات من الأسباب المختلفة أن تنتج نفس النتيجة.

المناهج الإثنوجرافية ***Ethnographic methods*** الأساليب الإثنوجرافية فى العلوم الاجتماعية هى الأساليب التى تسعى إلى فهم **(*QV*)** العوامل الفاعلة فى متغيراتنا بدلا من وضع مفاهيم بناء على تشكيلات نظرية معينة. والأساليب الإثنوجرافية حساسة للسياق والمعانى المتنوعة التى يمكن أن يقوم بها الفاعلون. وتتضمن الأساليب الإثنوجرافية عادة المقابلات غير المقننة والملاحظة بالمشاركة.

مستفسر عنه- المفسر ***Explanandum/explanans*** والمُستفسر عنه ***Explanandum*** هو ما نحاول تفسيره (تعرف أيضا فى بعض المناهج كمتغير

"تابع"). والمفسر *explanansis* هو ما يقوم بالتفسير (ويعرف أيضا بالمتغير "المستقل" أو "التدخل"). / على سبيل المثال، يفترض شخص ما مستفسر عنه بسؤال "لماذا هناك الدخان؟"، ويوفر آخر تفسيرًا من خلال الاستجابة "لأن هناك حريقًا". فى هذا المثال، "الدخان" هو ***explanandum***، و"النار" هو ***explanans*** / (المترجمة).

نزعة تأسيسية *Foundationalism* النزعة التأسيسية فى الفلسفة هى فكـرة أن هناك نوعين من المعرفة: المعرفة التأسيسية، التى هى الأساس لجميع المعارف؛ والمعرفة غير التأسيسية، مشتقة من المعرفة التأسيسية. وتشير النزعـة التأسيـسية أيضا إلى حجة أنه من أجل فهم العالم فلا بد من العـودة دائمـا إلـى أساسـيات المعرفة؛ وللأفكار المتبادلة، وينبغى علينا أن نـشترك فـى نفـس الافتراضـات والوجودية والإبستمولوجية. ويتفق معظم علماء الاجتماع فى أن العلوم الاجتماعية هى مشروع سيصبح مستحيلا إذا كانت هذه هى الحالة؛ ويمكن إحراز تقدم كبيـر فى علم الاجتماع دون العودة إلى الأساسيات.

هيرمنيوطيقا *Hermeneutics* الهيرمنيوطيقا هى علم التأويل. وعـادة مـا يستخدم المصطلح فى العلوم الاجتماعية للإشارة إلى الأساليب التى تركـز علـى التأويل الذاتى عبر معايير معرفية مشتركة.

منحى شمولى *Holistic approach* المنحى الشمولى هو ذلك المنحى الـذى ينظر إلى الأفراد والمجتمعات ككيانات كلية، بدلا من تقسيمها إلـى متغيـرات أو الخصائص.

فروض *Hypothesis* الفروض هى حالة متوقعة لأمر ما، وعادة ما تكـون العلاقة بين العوامل فى شكل "إذا كانت x كانت Y ". وغالبا ما يستعمل الفرض فى التحليل السببى (انظر السببية) باعتباره مسلمة لعلاقة حاسـمة بـين اثنـين مـن

العوامل. ثم يمكن اختبار هذه العلاقة تجريبيا. فــإذا اتــضحت العلاقــة، تأكــدت الفرضية. وإذا لم يحدث ذلك، تم رفض الفرضية. ووفقــا لبــوبر، يــتم تزييــف الفرضية عندما تكون هناك حالة واحدة لعدم وجود مطابقة؛ فنحن لا يمكن أبــدا أن نقول إن لدينا تحققًا من الفرضية. وفى الممارسة العملية، وفى البحوث التجريبيــة عادة ما يعمل على تعديل الفرضية، التى يتم بعد ذلك التأكد منها فى شكلها الجديد. ويصر بعض علماء الاجتماع على أنه يجب أن تكون جميــع رســائل الــدكتوراه عبارة عن فرضيات. وإن كان هذا صارمًا جدا، لأنه قد لا تسعى كل الأطروحات لاختبار العلاقات السببية.

منحى إيديوجرافى ***Ideographic approach*** ويسعى هذا النهج الإيديوجرافى لشرح فقط حالة معنية فقط، بدلا من رسم التعميمات.

تصميم البحث غير المحدد ***Indeterminate research design***

يعد تصميم البحث غير المحدد واحدًا من التصميمات التى تكون فيها النتائج مفتوحة لعدة تفسيرات مختلفة، ويرجع ذلك إلى أن عدد الحالات المتاحة لا تمكننــا من السيطرة على تأثير جميع المتغيرات الإجرائية المؤثرة فى المتغير التابع.

استقراء ***Induction*** انظر الاستنباط.

مأسسة ***Institutionalism*** المؤسساتية، الاعتقاد بأن المؤسسات لها تأثير مستقل على السلوك الاجتماعى والسياسى. ركزت المؤسساتية القديمة على دراسة المؤسسات قبل الثورة السلوكية، مع التركيز على الجوانب الشكلية والقانونية للمؤسسات. وتعرف المؤسساتية الجديدة المؤسسات على نطاق أوسع، وتذهب أبعد من الدولة. وينظر إلى المؤسسات باعتبارها المسئولة عن تقديم الحوافز للأطراف الفاعلة؛ والمسئولة عن التنشئة الاجتماعية للأفراد فى أنماط السلوك؛ وتقديم الحلول

لمشاكل العمل الجماعى؛ وإرساء الاستمرارية عبر التاريخ. وللمؤسساتية الجديدة تأثير فى العلوم السياسية وعلم الاجتماع والاقتصاد، على الرغم من اختلاف المصطلحات المستخدمة فى بعض الأحيان ، وكثيرا ما اشتقت هذه الأفكار بشكل مستقل.

تأويل ***Interpretation*** يحتاج جميع علماء الاجتماع إلى تفسير معلوماتهم، وإن اختلف الجانب الذى يتم التركيز عليه. فيميل علماء الاجتماع الإمبيريقيون نحو التركيز على الوقائع، التى تقدم المعنى وترسخه. ويركز علماء التاريخ على ما يتضمنه عملهم من اختيار وقائع بعينها من جملة الوقائع التى لا تعد ولا تحصى من الخبرة الزمنية وإعطائها معنى عبر مرور الزمن. ويركز علماء التأويل فى العلوم الاجتماعية على أهمية المفاهيم التى نبنيها فى تقديم معنى للوقائع الاجتماعية. ويؤكد بعض علماء التأويل فيما بعد الحداثة على أنه لا يمكننا معرفة الواقع كما هو، ومن ثم ينكرون إمكانية أن توجد معرفة مشتركة.

بين – ذاتى ***Inter-subjectivity*** يتأخذ المنظور الموضوعى العالم الاجتماعى كما هو وباعتبار شيء خارج الأفراد. أما المنظور الذاتى فإنه يبدأ من الفرد ومن تصوره (ها) عن العالم الاجتماعى. أما المنظور البين ذاتى فهو يسعى نحو التوليف بين هذه المناحى من خلال توضيح كيف تؤثر معانى الأفراد وتأويلاتهم فى بعضهم بعضًا وكيف يتأثرون بغيرهم من الأفراد، بالإضافة إلى تأثرهما بالمؤسسات وبالممارسات الاجتماعية.

متغير دخيل ***Intervening variable*** المتغير الدخيل عامل يتدخل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبناء عليه تتغير العلاقة الطبيعية بينهما.

ما وراء النظرية ***Meta-theory*** ما وراء النظرية، نظرية حول النظريات، أو هى النظرية التى تحدد الشروط المسبقة للأهمية لنظرية معينة.

منهج الاتفاق *Method of agreement* كثيرًا مـا يـشير علمـاء المنـاهج المعاصرون إلى تمييز جون ستيوارت مل بين منهج الاتفاق ومنهج عدم الاتفـاق. ففى منهج الاتفاق، يتم اختيار اثنين من الحالات التى تؤدى إلى نفس النتيجة، التـى تختلف فى كل الجوانب ما عدا جانب واحد فقط. وباتباع نفس المنطـق باعتبـاره تصميمًا لأكثر الأنظمة تشابهًا (*QV*)، ولذلك يجب أن يكون هذا العامل مسئولاً عن أى فارق فى النتيجة. أما فى منهج عدم الاتفاق، فيتم اختيار اثنين من الحالات التى تؤدى إلى نتائج مختلفة، وهى تتفق فى كل الجوانب ما عدا جانب واحد فقط. ومرة أخرى، يجب أن يكون هذا العامل مسئولاً عن أى فارق فى النتيجة. وهذا أيضا هو نهج لتصميم الأنظمة الأكثر تباينًا. وقد اعترف مل بأنه من الصعب، في الممارسة العملية، إيجاد الأوضاع فى العلوم الاجتماعية التى تتوافـق مـع هـذه الـشروط الصعبة.

منهجية النزعة الفردية *Methodological individualism* تعتمـد منهجيـة النزعة الفردية على افتراض أن الوحدة الوحيدة الصادقة في التحليل الاجتماعى هو الشخص الفرد. وتعتمد العمليات على المستوى الماكرو ***Macro-processes*** تعتمـد على تجميع القرارات الفردية. وتعتقد النزعة الفردية الوجودية في وجود الأفـراد فقط، وأن الحديث عن الجماعات كفاعلين لا معنى له. وتـرى النزعـة الفرديـة التفسيرية أن الأفعال الفردية هى فقط التى يمكنها تفسير النتائج الاجتماعية. وكـل من الموقفين متميزان، فقد يتبنى أحد العلماء موقفًا معينًا دون أن يتبنـى الموقـف الآخر بالضرورة.

نظرية متوسطة المدى *Middle-range theory* النظرية متوسطة المدى، تلك النظرية التى تعمل عبر عدد محدود من السياقات أو تسعى لشرح جوانب معينة فقط من الظاهرة. ويجب تمييزها عن النظرية العالمية، وهى تلك النظرية التى تتنبأ

بنفس العلاقة بين المتغيرات فى أية مكان؛ وعن النزعة الإمبيريقية، التى تدرس العالم من دون إطار نظرى. وتستخدم النظرية متوسطة المدى على نطاق واسع فى مجال العلوم الاجتماعية، وربما يرجع ذلك إما لأسباب واقعية أو يرجع إلى الاعتقاد بأن معرفتنا بالعلوم الاجتماعية دائما ما يحدوها السياق.

نماذج *Models* النموذج، تمثيل مجرد للظاهرة، لا يحتوى إلا على الجوانب المهمة للباحث. وتحاول النماذج الوصفية أن تكرر الظاهرة بشكل إمبيريقى على قدر الإمكان. وتحاول نماذج النمط المثالى أن تمثل الشكل النقى لظاهرة معينة بالمقارنة بالأمثلة الموجودة فى العالم الحقيقى بشكل يمكن معه قياسها. وتمدنا النماذج الارشادية بأدلة على الفعل من خلال توضيح كيف ينبغى أن يكون العالم.

تصميم الأنظمة الأكثر تماثلا *Most-similar systems design*، وسيلة لاختيار الحالات بحيث تكون متشابهة فى عديد من النواحى الممكنة، وبالتالى عزل العوامل الرئيسية التى تجعلها مختلفة. والجوانب المتشابهة التى يتم التحكم، تصبح معلمات (بارامينر) ***parameters***. أما الجوانب التى تختلف فتصبح متغيرات. أما تصميم الأنظمة الأكثر اختلافًا ***Most-dissimilar systems designs***، فهو ذلك التصميم الذى يتعامل مع الحالات التى تنتج نتائج مماثلة فى مسألة الفائدة، وإن كانت تختلف بدرجة كبيرة جدًا. والهدف من هذا التصميم هو إلى البحث عن القاسم المشترك التى أنتجت هذه النتيجة. وتشبه تصميمات البحوث الأكثر مماثلة والأكثر متباينة طريقة عدم الاتفاق وطريقة الاتفاق، على التوالى لدى جون ستيوارت مل.

علاقة خطية متعددة *Multicollinearity*، تحدث العلاقة الخطية المتعددة فى تحليل الانحدار عندما يتباين متغيرين معًا، بحيث أننا لا نستطيع أن نقول ما الذى يسبب هذا التأثير. وعادة ما تؤدى العلاقة الخطية المتعددة الكاملة إلى حقيقة أن المتغيرات ليست مستقلة عن بعضها بعضًا أو أنها تقيس نفس الشيء.

مدخل ناموسي ***Nomothetic approach*** يهدف المنحى الناموسى إلى إنتاج قوانين عامة بدلا من التفسير البسيط للحالات الفردية. وغالبا ما يتناقض مع المدخل الإيديوجرافى.

أنطولوجي ***Ontology*** تشير الأنطولوجيا فى الفلسفة إلى دراسة جوهر ظاهرة معينة (أى دون النظر فى تنوعاتها). أما الأنطولوجيا فى مجال العلوم الاجتماعية، فإنها تشير إلى ما يمكننا أن نعرف. وللوضعيين والبنائيين وجهات نظر مختلفة فى هذا الشأن. وتشير الأنطولوجيا أيضا إلى وحدات منها يتكون العالم الاجتماعي. وبالنسبة للبعض، فإن الواقع الوحيد هو الأفراد؛ وبالنسبة للبعض الآخر فإنه يعمل مع وحدات اجتماعية أكبر.

الإجرائية ***Operationalization*** الإجرائية، عمل من الأعمال التى يتم من خلالها أخذ مفهوم وتحويله إلى شيء يمكن دراسته إمبيريقيا. ويمكن أن ينطوى ذلك على تعريف أكثر عيانية والبحث عن مؤشرات وجوده وحضوره.

معلمات ***Parameters*** المعلمات، تلك الجوانب من مشروع بحث مقارنوالتى لا تختلف. ويمكن أن يتحقق الباراميتر عن طريق اختيار تصميم النظم الأكثر مماثلة أو عن طريق التحكم فى الطرق الأخرى للمتغيرات عديمة الجدوى.

الاختزال ***Parsimony*** الاختزال هو مبدأ أن المخرجات ينبغى أن تقدم شرحًا لاستخدام أقل عدد من المتغيرات المحتملة (أو الخصائص). وغالبا ما تكون هناك مفاضلة بين التفسير المختزل والتفسير الكامل. ويختلف علماء الاجتماع فى التأكيد على أن أيهما يتم استخدامه.

نزعة وضعية ***Positivism*** الوضعية فى الفلسفة، الاعتقاد بأن المقولات حول العالم، التى يمكن التحقق من زيفها أو تحققها، هى المقولات التى يمكن قبولها فقط.

ووفقا للوضعية المنطقية، هناك نوعان من الحقيقة: الحقائق الاحتمالية التى يكشف عنها التحقيق الإمبيريقى؛ والحقائق الضرورية التى هى تحليلية وبدهية (مثل الحقائق الرياضية). كل ما عدا ذلك فما هو إلا مقولات ميتافيزيقية أو بيانات غير علمية حول واقع. وتعتبر المفاهيم المعيارية، على وجه الخصوص، ليست أكثر من شيء يعبر عن الحالات أو الاتجاهات النفسية للأفراد الذين يحملونها؛ وعلى هذا النحو، ينظر إلى المفاهيم المعيارية، في أحسن الأحوال، على أنها "ذاتية"، بدلا من أن ينظر إليها باعتبارها "موضوعية" أو "عامة". والصعوبة الكلاسيكية هى الإصرار على تحقيق الإمبيريقية هى أن الشيء الوحيد الذى ندرك به مباشرة هى تصوراتنا الحسية الخاصة. ويميل الوضعيون فى العلوم الاجتماعية إلى رؤية العلوم الاجتماعية بأنها تشبه العلوم الطبيعية: أنها تأخذ العالم الطبيعى وأجزاء كبيرة من العالم الاجتماعى على النحو الوارد والقائمة فعلاً، والتركيز على التحقيق الإمبيريقى. وتتم معارضة الوضعيين من البنائيين والتأويليين (انظر التأويل)، الذين يصرون على أن نتعامل فقط مع المفاهيم، التى يتم بناؤها وفقا للغرض. وهناك عدد قليل من أنصار الوضعية المنطقية من اليساريين، ولكن معظم علماء الاجتماع أقل الناس فى توجهاتها الوضعية.

ما بعد الحداثة ***Post-modernism*** هناك عدد من الاتجاهات ما بعد الحداثية. وبشكل عام، يرفض أنصار ما بعد الحداثة فكرة أن العصر الحديث يمثل تتويجا لعملية التقدم التاريخي، معتبرين إياه مجرد نموذج اجتماعى كغيره من النماذج. ويتشكك أنصار ما بعد الحداثة فى السرديات والنظريات الكبرى، مشددين على التأويل الذاتى. كما أنهم يرفضون المفاهيم الغربية المتفوقة والعالمية الليبرالية والديمقراطية فضلا عن إمكانية العلوم الاجتماعية الخالية من القيمة.

مسار العملية ***Process tracing*** يستخدم مسار العملية فى التحليل السببى، لملء الصندوق الأسود بالتفسير عندما ينظر إلى متغير واحد باعتباره يترابط مع

متغير آخر. وهو ينطوى على فحص الأحداث لتحديد الخطوات فى عملية الـــسببية التى تؤدى إلى نتائج فى سياق تاريخى معين. وفى المناحى التأويلية، التى تكـــون موجهة نحو تحديد دوافع الفاعلين. وفى السرديات التحليلية والنظامية يعبر مـــسار العملية عن مفاهيم مماثلة.

مناهج كيفية ***Qualitative methods*** المنهج الكيفى، أى منهج غيـــر كمـــى. وأحيانًا يشير المصطلح إلى المناهج المعتمدة على التأويل – بمـــا فيهـــا المنـــاحى الإثنوجرافية – فى مقابل المناهج التى تسعى نحو التفسير.

مناهج كمية ***Quantitative methods*** المنهج الكمى هو بشكل محدد المـــنهج الذى يتضمن أرقامًا. وفى العادة، يطبق هذا المصطلح على الدراسات التى تستخدم العينات ذات الأعداد الكبيرة (العينات كبيرة الحجم).

اختيار عقلانى ***Rational choice*** تعتمد طرق الاختيار العقلانـــى للـــسلوك الاجتماعى فى العادة على المنهجية الفردانية. ويفترض أن الأفراد يسعون لمعرفـــة مصالحهم الخاصة، والسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن مـــن التفاعـــل الاجتمـــاعى. وبالتالى يتم تفسير النتائج من خلال الأفعال المشتركة للأفراد الباحثين عن الـــذات. والاعتراض الرئيسى هو أن الافتراضات العقلانية والمصلحة الذاتية تعد خاطئـــة. إن الأفراد قد لا يتصرفون بعقلانية؛ وقد لا يكونون موجهين بالمصلحة الذاتية. إن محاولات انقاذ النظرية بالقول بأن المصلحة الذاتية يمكن أن تشتمل علـــى ســـلوك الإيثار (لأن ذلك يعطى الإشباع للفرد) يعد ذلك مجرد حشو للنظريـــة، لأنـــه مـــن الصعب استبعاد المصلحة الذاتية من التعريف. وفى الـــسنوات الأخيـــرة، خفـــف منظرو الاختيار العقلانى من هذه الافتراضات ودمجوا أشكال أخرى من التحفيـــز فى نماذجهم، على سبيل المثال، تدخل نظرية اللعبة تصرفات الفاعلين الآخرين فى الحسبان. وقد كان للاختيار العقلانى تأثير فى دراسة السياسة العامة مـــن خـــلال

مدرسة الاختيار العام، تلك المدرسة التى تسعى إلى إعادة تنظيم الخدمات العامة على أساس شبه الأسواق، والسماح للأفراد باختيار توليفة الخدمات الخاصة بهم إلى أقصى حد ممكن. (انظر أيضا النفعية).

تحليل الانحدار ***Regression*** يسمح تحليل الانحدار فى الإحصاء بقياس التأثير الخاص بمتغير مستقل واحد على المتغير التابع. ويقيس تحليل الانحدار المتعدد آثار العديد من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

منهج علمى ***Scientific method*** هناك عديد من المناهج العلمية، ويصر معظم علماء الاجتماع على أنهم يطيعون الشرائع العلمية المتعلقة بالصرامة والمنطق والبرهان. ومع ذلك، يستخدم مصطلح "المنهج العلمى" عادة من قبل دعاة العلوم الاجتماعية الوضعيين الذين يسعون لتقريب أساليب العلوم الطبيعية ..

مصادفة ***Serendipity*** المصادفة هى تحقق الاكتشافات عن طريق المصادفة وليس على أساس تصميم البحث.

تزييف ***Spuriousness*** العلاقة الزائفة هى العلاقة التى تظهر باعتبارها علاقة صادقة على الرغم من كونها ليست كذلك. قد يكون هذا بسبب عدم تحديد المتغيرات، أو ضعف القياس، أو الأخطاء التحليلية مثل التزييف البيئى.

استدماج ***Subsumption*** يحدث الاستدماج عندما يمكن إدراج إحدى النظريات بشكل منطقى (تندرج تحت) فى نظرية أخرى، لكى تشكل نظرية أوسع.

تزامن ***Synchronic*** انظر مزامنة ***Diachronic*** .

تصنيف ***Taxonomy*** انظر التنميط ***Typology*** .

علم الغائية ***Teleology*** علم الغائية هو علم دراسة النهايات، فهو الطريقة التى يتم بها وضع التفسير الذى ينظر إلى الأحداث باعتبارها تؤدى إلى نتائج

محددة؛ مما يوفر لنا إطارا للتفسير. في الفلسفة، يعرف علم الغائية باعتباره الاعتقاد بأن النشاط البشرى يكون موجهًا نحو هدف معين. والغائى فى الأخلاق هى الطريقة التى نحكم بها على الأعمال من خلال آثارها (انظر العواقبية)، بدلا من التبرير الإلزامى (الواجب)، الذى يحكم على التصرفات وفقًا لقيمتها الجوهرية. وفى مجال العلوم الاجتماعية، تعرف الغائية باعتبارها وسيلة لشرح الأحداث وفقًا لنتائجها بدلا من أسبابها. وأحيانا تأخذ شكل النزعة الوظيفية، والدليل أنه لأنها عملية تخدم وظيفة اجتماعية معينة، فإنها يجب أن تكون سببًا لما جاء. ويعتبر هذا على نطاق واسع شكلاً من أشكال المغالطة فى التفكير.

نظرية ***Theory*** النظريات، مجموعة من الافتراضات التى تتجاوز الحالات الفردية وتسمح لنا بالتعميم. وتستند **النظريات الإمبيريقية** على دراسة الحالات، وتسعى إلى إقامة علاقات سببية بين المتغيرات. ويعتمد صدق النظرية على قدرتها على اختبار هذه العلاقات السببية فى حالات محددة. وتشتمل هذه الاختبارات عادة تطبيق النظرية أو اقتراح فرضية فى شكل "إذا كان *x*، كان *y*". فإذا صمدت هذه العلاقة، تم التحقق من صحة نظرية (انظر: ***Héritier*** الفصل ٤). وبشكل أكثر تجريدا، أو أكثر تحليلا، فالنظريات تفسر عمليات واسعة النطاق بالرجوع إلى مفاهيم وعمليات عامة. ويعتمد صدق النظرية على قدرتها على فهم ما يحدث فى العالم الاجتماعى من خلال توفير مخطط تأويلى (انظر أيضًا النظريات متوسطة المدى).

أما النظريات الاستنباطية فهى أمثلة على المنطق الصورى، كما فى الرياضيات. ويعتمد صدقها على التماسك الداخلى، وليس على ارتباطها مع وقائع من العالم الخارجى. وعادة ما تكون النظرية الاستنباطية فى العلوم الاجتماعية على شكل وضع افتراضات معينة حول عالم افتراضى، يتم بعد ذلك الاستدلال

عليه بشكل منطقي. ونظرية اللعبة هي مثال على هذه النظرية (انظر: *Chwaszcza*، الفصل ٨). وغالبا ما ينظر إلى النظرية الاستنباطية باعتبارها نظرية تختلف بشكل جوهرى عن النظرية الإمبيريقية، على الرغم من أنه كثيرا ما يتم الجمع بينهما.

وتتضمن النظريات المعيارية صياغة القيم، التى تستخدم بعد ذلك فى انتقاد العمليات والمؤسسات الاجتماعية أو تشير إلى طريقة أفضل للتعامل معها. وقد تزايد، فى العقود الأخيرة، استخدام مفاهيم "النظرية السياسية" و"النظرية الاجتماعية" للإشارة إلى النظرية المعيارية، التى كانت فى السابق حكرا على الفلسفة. وتعد النظرية المعيارية بشكل عام متميزة عن النظرية الإمبيريقية، على الرغم من أن وقوف بعض علماء الاجتماع بشكل صارم جدا ضد فصل ما هو إمبيريقى أو تحليلى عما هو معيارى (انظر ***Bauböck***، الفصل ٣).

تنميط *Typology*، التنميط هو مخطط معرفي لتصنيف الحالات أو المفاهيم تحت عدد محدود من المحاور الرئيسية وعلى أبعاد متنوعة. وتساعدنا التنميطات التفسيرية فى إيضاح الخصائص المميزة للحالات وما تشترك به هذه الحالات مع ما هو عام. وتعد الأنماط المثالية تمثيلات مجردة للظواهر، ومحددة للخصائص المميزة لها؛ بحيث يمكن بعد ذلك تحديد مدى اقتراب الحالات الحقيقية من هذا النمط المثالى. وقد تساعد التنميطات أيضًا فى التفسير إذا ما كانت مجتمعة مع فرضيات حول الآثار المترتبة على مجموعات محددة من الخصائص.

والفئة التصنيفية، تصنيف حصرى للأشياء أو المفاهيم. وتأتى كلمة التنميط من العلوم الطبيعية، حيث يتم استخدامها للإشارة، على سبيل المثال، لتصنيف الأنواع. أما فى الاجتماعية العلوم، فغالبا ما تستخدم التصنيفات لتصنيف الحالات تحت عناوين رئيسية. وهناك ما يسمى بالفئة التصنيفية التى تعد شكلاً من أشكال التصنيف الوصفى، وبالتالى ينبغى تمييزها عن النمط المثالى.

فهم ***Understanding*** الفهم، مصطلح تم استخدامه من قبـل أولئـك الـذين يذهبون إلى أنه لا يمكننا تفسير التغير الاجتماعى من خلال إرجاعه لعمليات سببية (انظر السببية)، كما هو موجود فى العلوم الطبيعية. أما العلوم الاجتماعية، فبـدلا من ذلك، يجب أن تهتم بفهم العمليات الاجتماعية، بما فى ذلـك دوافـع الفـاعلين والعوامل الطارئة المتغيرة.

مذهب النفعية ***Utilitarianism*** النفعية هى الفلسفة الاجتماعية التى تشير إلى أن الممارسات الاجتماعية والسياسات العامة ينبغى أن تكون لقيمتها، وليس لذاتها، وما يمكن أن تسهم فى خير البشرية (المنفعة) (انظر العواقبية). وغالبا ما يوصف الخير من حيث ما يوفره من متعة. وقد صاغ جيرمى بنثام ***Jeremy Bentham*** مبدأ أن السعادة العظمى للسواد الأعظم هى معيار الممارسة. وقد لاحظ النقاد أنه قد تكون هناك مفاهيم مختلفة من الخير، والبعض منها قد ينطوى على قيم مطلقة، بغض النظر عن تأثيرها على الأغلبية. وتستخدم الافتراضات النفعية حول تعظيم المنفعة على نطاق واسع فى نظرية الاختيار العقلانى.

صدق ***Validity*** ترتبط قاعدة الصدق بالتعميم الداخلى والخـارجى. ويهـتم الصدق الداخلى بما إذا كانت المؤشرات المـستخدمة لقيـاس القـيم الإمبيريقيـة للمتغيرات تقيس ما تدعى أنها تقيسه. أما الصدق الخارجى فيهـتم بمـا إذا كـان الادعاء الذى ينطبق على حالة معينة يمكن تعميمه على الحالات الأخرى، وحـدود هذا التعميم.

متغير ***Variable*** المتغير، الخاصية التى يتباين حـدوثها عبـر الحـالات. وتستخدم المتغيرات فى التحليل السببى من أجل السعى لإقامة العوامل التى تـسبب تأثيرًا فى الآخرين بشكل منهجى. ومن المعـروف أن المتغيـرات الـسببية هـى المتغيرات المستقلة والآثار هى المتغيرات التابعة. وتشير المتغيرات الوهمية إلـى

مجرد وجود أو غياب صفة محددة. أما المتغيـــرات الترتيبيـــة ***Ordinal variables*** فهى سلسلة من القيم فى ترتيب تصاعدى. والمتغيرات الفترات الزمنية (المسافات) ***Interval variables*** فهى سلسلة من القيم فى خطوات متساوية فى الحجم.

المحرران فى سطور

دوناتيلا ديلا بورتا *Donatella della Porta*

أستاذ علم الاجتماع فى قسم العلوم السياسية والاجتماعية – الجامعة الأوربية فى فلورنسا، وأستاذ العلوم السياسية فى جامعة فلورنسا.

مايكل كيتنج *Michael Keating*

أستاذ العلوم السياسية والاجتماعية فى قسم العلوم السياسية والاجتماعية – الجامعة الأوربية فى فلورنسا، وأستاذ العلوم السياسية فى قسم السياسة والعلاقات الدولية – جامعة أبردين.

المساهمون فى سطور

راينر بايبوك ***Rainer Bauböck***، أستاذ النظرية السياسية والاجتماعية فى معهد الجامعة الأوربية.

زوى براى ***Zoe Bray***، فنان مستقل وباحث دكتوراه وما بعد الدكتوراه سابقًا فى معهد الجامعة الأوربية.

كريستين إشفاخشتا ***Christine Chwaszcza***، أستاذ النظرية السياسية الاجتماعية بمعهد الجامعة الأوربية.

دوناتيلا ديلا بورتا ***Donatella della Porta***، أستاذ علم الاجتماع فى معهد الجامعة الأوربية، وأستاذ العلوم السياسية فى جامعة فلورنسا.

مارك فرانكلين ***Mark Franklin***، أستاذ علم السياسة المقارن فى معهد الجامعة الأوربية.

أدرينى هيريتير ***Adrienne Héritier***، أستاذ السياسة العامة فى معهد الجامعة الأوربية.

مايكل كيتنج ***Michael Keating***، أستاذ العلوم الاجتماعية والسياسية فى معهد الجامعة الأوربية، وأستاذ السياسة فى جامعة إبيردين.

فريدريش كراتوشويل ***Friedrich Kratochwil***، أستاذ العلاقات الدولية فى معهد الجامعة الأوربية.

بيتر ماير ***Peter Mair***، أستاذ علم السياسة المقارن فى معهد الجامعة الأوربية.

أليساندرو بيزورنو ***Alessandro Pizzorno***، أستاذ فخرى وزميل علم الاجتماع فى معهد الجامعة الأوربية.

فيليب شميتر ***Philippe Schmitter***، أستاذ فخرى وزميل علم السياسة المقارن فى معهد الجامعة الأوربية.

سفين إستينمو ***Sven Steinmo***، أستاذ السياسة العامة فى معهد الجامعة الأوربية.

باسكال فينيسون ***Pascal Vennesson***، أستاذ العلاقات الدولية والسياسة الأمنية فى معهد الجامعة الأوربية.

المترجمون فى سطور

د. منال زكريا: مدرس علم النفس – كلية الآداب – جامعة القاهرة.

د. خالد عبد الفتاح: أستاذ مساعد علـم الاجتمـاع – كليـة الآداب – جامعة حلوان.

د. خالد كاظم: مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة سوهاج.



المراجع فى سطور

د. أحمد زايد: أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة .

التصحيح الفني: **وجيه فاروق**

المشرف على المطبوعات: **حسن كامل**



تليجرام
مكتبة
غواص في بحر الكتب
محمد خطاب





يقدم هذا الكتاب الثوري الجديد لطلاب الماجستير والدكتوراه المداخل النظرية الأساسية ومنهجيات البحث في العلوم الاجتماعية. كتب هذا الكتاب مجموعة من الباحثين الثقات من خلال خبراتهم التدريسية الناجحة، بحيث يمكن الطلاب من اختيار مدخلهم البحثي، وتبرير هذا المدخل وملاءمته للتخصص. ويعالج الكتاب التساؤلات المتعلقة بمبحث الوجود، ومبحث المعرفة، وفلسفة العلوم الاجتماعية. كما يعالج القضايا المنهجية وتصميمات البحث الأساسية من أجل كتابة خطة بحثية جيدة. ويقدم الكتاب أيضا للباحثين الموضوعات الأساسية التي يدور حولها النقاش والخلاف فيما يتعلق بمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مع تحديد القواسم المشتركة والاستمرارية التاريخية، والفروق الأساسية.

تحرير
دوناتيلا ديلا بورتا
مايكل كيتنج

مداخل ومنهجيات البحث
في العلوم الاجتماعية

17

2957